المالية المالي

تأليف

العَلَاثَةَ العُلَاثَةَ العُلَاثَةَ العُلَاثَةَ العُلَاثَةَ العُكَدُّ الْفَقِيُّ الْفَقِيُّ الْفَقِيُّ الْفَائِ الشَّيْخُ عِجَ اللَّهُ رَجُ الْفَائِنَ جِيسُنَ جُهِ آنَ الْعُكِدِّ كِيَّ الْفَائِمُ فَيْ قِي السِّنْ لَا يَكُ (المعروف) ب: "شاه آ فاجال السرهندي" المترف ستاسية

> ٧٤ عَبِهُ اللّٰهُ الْمُحَدِّنَ مَا وَقِيْ مَا وَقَعَلِيْنَ (بِي عَبِهُ اللّٰهُ الْمُحَدِّنَ جَافَ بِنَ عَبَالِللّٰهُ النَّعِيمِ عَبَا

> > دارالنعايي للنفروالتوزيع

بلية الحجابية

#### نبذة من حياة صاحب الصافية ١٣٠٥ هـ/ ١٣٩٢هـ

#### اسمه ونسبه ولقبه:

هو عمدة الفقهاء الأفاضل ونخبة الصلحاء المتورعين، العالم الرباني، والسيف اليزداني، العلامة الكبير العارف بالله، والعارف النبوي، المرشد الكامل الشيخ محمّد عبد الله جان الشهير بـ: «شاه آغا جان» ابن عمدة العلماء المحققين ونخبة الأولياء الكاملين الشيخ محمّد حسن جان ابن سلطان العارفين وعمدة الواسلين الشيخ الجليل آغا عبد الرحمن جان الفاروقي نسباً، السندي مولداً، الحنفي مذهباً، المحدي النقشبندي طريقة ومشرباً، ويتصل نسبه بإحدى عشر واسطة بسيّدنا الإمام الربّاني بحدّد الألف الثاني الشيخ أحمد السرهندي الفاروقي، وبثمان وعشرين واسطة بسيّدنا عمر بن الخطاب رصي الله نعالى عنه .

#### مولدة:

ولد الشيخ المحدّدي في قرية (تكر) من مديرية حيدرآباد (السُّند باكستان) في شهر جمادي الأولى سنة (١٣٠٥هــ) .

#### نشأته:

نشأ الشيخ الفاروقي في بيت علم وورع فهو من عائلة علمية ذات سلالة في العلم، وكان أباؤه الكرام ، وأجداده العظام كلّهم من صلحاء الأنام

وعلمائهم وفضلائهم، وكان والده الماجد (قدّس سرّه) صاحب أحوال عالية، عالماً في علوم العقلية والنقلية، نشأ وتربّى في حجر جدّه ووالده فتلقّى عنهما العلوم المتداولة فهذه هي مدرسته الأولى التي تربّى فيها هي أهمّ أطوار حياته .

<u>شيوخه:</u> تلقى العلوم كلّها معقولها ومنقولها على علماء أجلاّء في بلاده، نذكر بعضاً منهم:

- ا- حدّه سلطان العارفين الشيخ الأجلّ آغا عبد الرحمن جان الفـــاروقي
   (تـــ: 171٥هـــ) رحمه الله تعالى .
- ٢- والده عمدة العلماء المحققين الشيخ الكامل آغا محمد حسن جان الفاروقي (تـ: ١٣٦٥هـ) رحمه الله تعالى .
- ٣- علاّمة الزمان الشيخ لعل محمد المتعلوي السّندي (تــ: ١٣٥٣هــ) رحمه الله تعالى .
- ٤- أستاذ الأفاضل فريد العصر الشيخ خير محمد السندي (تــ: هــ) رحمه الله تعالى .
- عالم الفقهاء الأستاذ الكلّ الشيخ المحدوم حسن الله الباتائي الصديقي السّندي (تـ: ١٣٣٩هـ) رحمه الله تعالى .

وغيرهم من المشائخ رحمهم الله تعالى، ولم يزل على اهتمامه وحدّه حتى صار من العلماء الربّانيين جامعاً بين المعقول والمنقول، حاوياً للفروع والأصول، مطّلعاً على دقائق المعارف ودقائق الحكم، ما من فنّ من فنون العلم إلاّ وقد كان

له فيه يد طولى وبيان شافٍ وحظٌ وافٍ .

تلاميده:

أخذ عنه العلم سماعاً وإجازةً كثيرون دانت لهم الدنيا في علمهم. بيعته في الطريقة النقشبندية:

قد تشرّف بأخذ الطريقة العليّة النقشبندية على يد حدّه الأبحد سلطان العارفين ونخبة الأولياء الشيخ الكامل آغا «عبد الرحمن» جان الجحدّدي الفاروقي (تــ: ١٣٦٥هــ) ثم بعد وفاته بايع على يد والده الكريم المرشد الكامل الشيخ الجليل آغا محمّد حسن جان المجدّدي الفاروقي (تــ: ١٣٦٥هــ) فطوى المقامات السّلوكية السنيّة بكمال الاستقامة ونماية المتانة .

فبعده أجازه والده بالإجازة التامة والإنابة العامة، فما زال مشتغلاً بنشر العلوم والمعارف وتربية السالكين وهداية المريدين وإرشاد الطالبين، ولـــه مـــن الخلفاء العارفين والمريدين الصادقين فئة كثيرة .

#### شخصيّته:

كان الشيخ (قلّس سرّه العزيز) يبالغ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبالغة عظيمة، وكان كثير التواضع، شديد الحياء والانكسار، ومعه كان محفوفاً بأنوار الهيبة والجلالة والوقار، وكان محلسه محلس علم وإفادة وهداية ورشادة، وكان محباً وعاشقاً برسول ربّ العالمين، فانياً فيه وأوصافه، باقياً به وبأسراره وأنواره، وكان صاحب الكشف والفراسة والكرامة.

على هذا نقتصر فمن أراد الزيادة فعليه كتاب "مــؤنس المحلــصين"، و"أنيس المريدين" و"أنساب الأنجاب" فيهم العجب العجاب .

#### كتبه ومؤلفاته:

حلّف الشيخ (قدّس سرّه العزيز) ثروة علمية نافعة، وقد تنوّعت تآليفه في فنون عديدة من قراءة، وحديث، وفقه، وعقائد، ونحسو، وأدب، وأخلاق، وطبّ ..... وغير ذلك، باللغة العربية، والفارسية، والسندية، ونذكر ما وقفناً عليه :

| - | أحسن المسائل                  | (مطبوع)           |
|---|-------------------------------|-------------------|
| - | أربعين مكتوبات                | (مطبوع)           |
| - | انتخاب مكتوبات الإمام الرباني | (مطبوع)           |
| - | راحة القلوب                   | (مطبوع)           |
| - | راحة المخلصين                 | (مطبوع)           |
| - | شرح قصیدة بانت سعاد           | (مطبوع)           |
| - | الصافية في توضيح الكافية      | (وهي ما بين يديك) |
| - | مؤنس المخلصين                 | (مطبوع)           |
| - | مخزن العلوم                   | (مطبوع)           |
| - | هداية الحج                    | (مطبوع)           |
| - | هدايتِ نامه                   | (مطبوع)           |
|   |                               |                   |

هذا ما وقفنا عليه من مؤلفات الشيخ المحدّدي الفاروقي السّندي رحمـــه الله تعالى .

#### وفاته:

توفي رحمه الله تعالى في الثالث من شهر ربيع النور سنة (١٣٩٣هــ) عن ثمان وثمانين سنةً من العمر المبارك، ودفن بجوار والده وحدّه في المقبرة المنيفة في قرية تكر (السّند)، وقبره لا يزال معروفاً هنالك يزار ويتبرّك به .

تغمّده الله تعالى برحمته وأسكنه فسيح جنانه وسائر العلماء العـــاملين، آمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وأصحابه وبارك وسلّم .

المحقّق .

#### وصف المخطوط

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب وإخراجها على نسختين : النسخة الأولى:

نسخة مخطوطة بخط المؤلف رحمه الله تعالى بخط نسخي معتاد، نــسخة حيدة كاملة، رمزت لها بــ: (أ)، خطها واضحة وفيها بعض سقط ومسح، تقع في (٢٩٧) صفحة ، قياس الصفحة: ٣٠ × ١٨ سم، وتشتمل كل صفحة منها على (١٩، ٢١، ٢٠, ٢٥) سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في كل سـطر ما بين (١١- ١٥- ١٨) كلمة .

وفي آخر الكتاب ورد ما يلي بخطّ المؤلف رحمه الله تعالى : الحمــــد لله الذي بنعمته وجلاله تتمّ الصالحات وتنزل البركات وتصلح الفاسدات .

أمّا بعد: فقد وقع الفراغ من تبييض هذا الكتاب وتصحيحه بمعاونة حبيبنا الفاضل المولوي عبد الرحمن التتوي، اليوم يوم الجمعة، الثامن من الجمادي الأولى، سنة ألف وثلاث مائة وإحدى وتسعين من الهجرة، وقد كان تأليفه قبل هذا بنحو ثلاثين سنة لكن ما تيسر لنا نقله ونشره وإشاعته إلا باقتضاء هذا الرجل الفاضل وققه سبحانه وتعالى لمرضاته، ونسأله سبحانه وتعالى أن ينفع به العباد ويجعله ذخراً لنا يوم المعاد .

النسخة الثانية:

نسخة مطبوعة، المطبوعة عام ١٤٠٦ هـ ، الطبعة الأولى بمطبعة

دار العلوم المحدّدية النعيمية كراتشي (باكستان)، ورمزت لها بـــ: (ب)، تقع في (٢٦٢) صفحة، قياس الصفحة: ٢٤ x ٢٤ سم، وتشتمل كل صفحة منها على (٢٠ ، ٢٢) سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر ما بــين (١٧، على (٢٠ ، ٢٢) كلمة، وفي آخر الكتاب ورد ما يلي: (مّت بالخير) .

وفي نهاية هذه المقدّمة المسوحزة أتوجّه بالسشكر الجزيل لفسضيلة أستاذنا الفاضل العلاّمة الشيخ الجليل والمربّي الكبير المفتي محمّد أحمد النعيمي المحدّدي النقشبندي (لا زالت شمس فيوضه بازغة) على حرصه وإحلاصه على إعداد هذه الرسالة، ولأحي العزيز الأستاذ الفاضل الحافظ فذير أحمد النعيمي (حفظه الله) نائب رئيس الجامعة المحدّدية النعيمية، والتلميذ الأعزّ الفاضل الحافظ غلام نبي النعيمي (حفظه الله) الأستاذ في الجامعة المحدّدية النعيمية في المساعدة على بعض تخريج، وتصحيح، وتقابُل، كما أشكر كلّ من ساعدي على إنجاز البحث كتابة وطباعة ومناقشة وأشكر أيضاً جميع الذين ساهموا في تسهيل عملي عملي المختلف الوسائل جزاهم الله خيراً أجمعين .

وقد يسر لنا الواحد الأحد الصمد إتمامها حتى خرّجت محقّقةً على هذا الوجه المتواضع، فصلّى الله تعالى على خير خلقه سيّدنا محمّد وعلى آله وأصحابه وبارك وسلّم، ونسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به طلاّب العلم والباحثين في علوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين. المحقق .

## FAXIS IAN

#### لما لله الرحن الهم

الحديد على على . فالاحزروا مال والاسقيال . والعيلة والمالا عان الاقلاد على ماليد رحة العالمن - وعد فاع الاساء والمريكين فولان رفع لاء الى ونسكام الديني وقع سان الفرط الاصنام - وعلى الدواجما - الذي حرفوا حديم موالتعدل وعربها الله من في تنبيل و نقي الملاء مع مال الارس الملاف الوال وعلم والمانة ومرواناه النبية الرض مضاسه ماليف فالمرس وسلم الأ عارير عادر وورتها فسلفاج فند فرقادرو لكني راست الماحة القية والضرورة واعترال سرح المعتمل القهم المسراما والهواسان فترعت فيدعان واعدالولدال ميد عي ما رصوالدتمال عادية اللطفة عنعلام الشروع وايواش عاسال one it will in it is well in the sall player في توجه عدالها وكشر و اشاراتها وكفائه و مراساته من تعنور اللربعالي وبدمه والالالم العراك مل العدد الاس الكاف عمل الله عمادة واعدة ويدزوه العسف فيها بالاحتما والاياز مس بؤسية والنواز لاالاستغال الالعنى وللا يوالبرة إلى التي البارها الد نوصة المالولامد نعنا و والمتم عب عرضا م الفتى لم فاللازم علياك المعلما الدهم الالمان موف ساما الضط والاتقال فرنظ في عالات المتسالد معتد الله والما منها منها والما بالقراء المقرور والمتا المعلقة م تريف الت سفال الله على الله المسالية الما الله المام ومفاع عدما قرأت العلى مدالا علام تم اعرضها على الدشاؤ عش سال

راموز الورقة الأولى لنسخة (أ)

## والمحفظة تعدف للساكن والوقف - فيرح مامنان \_ والفتح ما قبلها تقلب الفا -

راموز الورقة الأخيرة لنسسخة (أ)

## اَلَكُلِيَةُ لَفَظُ وُضِعَ لِمِنْ مُفْتَى مُفْتَى وَهِيَ الْسُدُ وَفَيْلٌ وَحَرَفٌ لِإَنَّهَ المِنَّالَ ثَنُكُلِّ عَلَى عَل

فقال بسي الله الدّين الرّحيم - اقتلَّمُ بالقرآن العظيم والتّباعًا لِما وَقَ حديث الدِّي الكَّهِ النَّهِ النَّا كَلَّ اللهِ وَعَنَ بَالِ اللهِ يَبْدُ مَ فِيهُ بِسِنْ عِيلَا الرَّحَانِ الرَّحِيمُ أَمُو الْفَلَحُ . وَيَوَّ مَعْنِ النَّقَةُ والعَلَامُ لِأَنْهَا مُوضُوعٌ عَلَى اللَّهِ فَسَائِمٌ النَّهِ عَلَيْهِ الرَّحَانِ الطَّالِ عَلَا لِعِسْرَةِ مِمَا ظَلِمَ وَلَهِمَّ الْكَلِّمُ لَهُ يَكُلُونُ فِي العُرْفِظِ عَلَيْهِ الرَّحْنِ الطَّالِ الطَّالِ عَلَيْهِ المَّالِمُ اللَّهِ عَلَيْ و فِالله سَلَاحِ - لَفَظَ اللَّهُ اللَّهُ الرَّحِي لِمُنالُ المَّكَ النَّمْ المَّنْ الْعَلَى النَّهُ المَّالِق براوالمنان مُلَوْلَ عَلَى الْوَلِمَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْهِ مَنْ الْمُعْلِمُ وَيَوْلَا الْمُؤْلِقَ ال

راموز الورقة الأولى لنسخة (ب)

## وَاعْمُرُونَ وَاعْرُنُ وَاعْرُنُ وَاعْرِنَ وَالْمُعْمَدُ عُمَا فَاللَّهُمَا لَكُ اللَّمَا لَنِ وَفِي لَوَقْفِ فيردّ ملكن ف والفَتُوخُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ الْفَاء عَيْلِقَ وَالْفَرْنِ اللَّهِ وَالْعَلَيْمَ اللَّهَا لَ

وقفول في الوادى الفكرون بستم الواد في واه الا مرافي اخر و التفكرين بحرف واوالجع وضم الزائ في مع الذكر و الفلوق بستم الواد وصيفة ا مرافي المرفق المؤرث بكسرالزاد و صف المبادف المؤرث المواد و الفلوق المؤرث القوم - الفروا القوم - الفروا القوم - الفروا القوم - الفروا القوم - والمحقف في المحالين المؤرث المنتقول المؤرث القوم المؤرث القوم المؤرث القوم المؤرث القوم المؤرث المؤرث

والمفتوح ما قبلها المان الهال التون الخفيفة نتوت - تقلب التون الخفيف الفاً عنوات التون الخفيف الفاً عنوالوقت لتقول في إخرين اضرياء كما قتلب النوين بالفع في آخرا اللام الثاً و لقول تقط والسّلة الأواقل

راموز الورقة الأخيرة لنسسخة (ب)



#### مقدّمة الكتاب

#### بِسُمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

الحمد لله على كل حال في الماضي، والحال، والاستقبال، والسصلاة والسلام الأثمّان الأكملان على من أرسله رهمةً للعالمين ، وجعلَه خاتمُ الأنبياء والمرسلين ، فهو الّذي رفعَ لواء الحسد ونصبَ أعلام الإسلام ، وقمسع بنيان الكفر ، وكسرَ الأصنامُ ، وعلى أله وأصحابه الّذين صرفوا جهدَهم نحوَ الاقتداء به في كلّ كلمة وكلام وقعود وقيام .

أمّاً بعد: فشروح الكافية لا تُعَدُّ وَلا تُحصَى، وحواشيها أكثرُ من أن تستقصى . بدأ المصنّف، فيه بِنَفُسِهِ ولم تتمَّ السنسلة حتى الآن كلَّهم - رضي الله تعسال عنهم أتوا بما يليق بشأهم من الفضل والكمال ، ولم يألوا جُهدَهم في تفصيل المسائل وتنقيح الدلائل مع بيان المذاهب واختلاف الأقوال ، وأعلاهم قسدراً وأكسلُهم شرَّحاً وبسُطاً، وأقدمُهم زماناً قُدُوتُهم وإمامُهم الشَّيْخُ «الرَّضِيُّ» (١) - رضي الله تعالى عنه - فَبَالَهُ من بحر يتلاطمُ أمواجُ علومه موجاً بعسد مسوحٍ ، وجبرٌ يتعاقب أفواج فنونه فوجاً بعد فوجٍ ، لكنّي رأيتُ الحاجة باقية والضرورة واعية إلى شرح لطيفي سهل الفهم ، سَلِس العبارة ، واضح البيان فشرعَتْ فيه داعية إلى شرح لطيفي سهل الفهم ، سَلِس العبارة ، واضح البيان فشرعَتْ فيه

 <sup>(</sup>١) حو العلامة الشيخ محمّد بن الحسن الاستراباذي السمنائي، رصيّ الدين، نقّب بـ : بيخم الاامهة، مشارك في النحو واللعة والأدب والأصول والمنطق وعبرها، واختلف في سنة وفاته، قبل: توفي سنة (١٨٦هـ) أو سنة (١٨٨هـ)، ينظر ترجمته: "الأعلام": (١٨٦هـ) أو سنة (١٨٨هـ)، ينظر ترجمته: "الأعلام": (٨٩/٥)، "كشف الظنون": (١٢١١، ١٣٢١)، "معجم المؤلفين": (١٨٣/٩)، "شذرات الذهب": (٣٩٥/٥)، "هدية العارفين": (١٢٤/٢) وغيرها.

حين قراءة الولد السّعيد "مُحمّد سعيد» ('' أصلح الله تعسالي حالَت ومالسه «الكافية» على مُلتقطاً من الشّروح والحواشي ما يناسب حالنا ، ويوافق أمالنا، طاوياً كشح المقال عن كثرة الأقوال لئلاً يُشوِّشَ ذهن الطالبين، ولا يملّ خاطر الرّاغبين، وسمّيتُه بـــ: «الصّافية في توضيح الكافية»، بذلت حُهدي في توضيح عباراتما وتشريح إشاراتما وكشف معضلاتما وحلّ مغلقاتما، بتوفيسق الله تعساني وبكرمه.

"واعلم أن الغرض الأصني والمقصود الأهم من "الكافية" حفظها وفهم مسائلها وضبط قواعدها ؛ وهذا بالغ «المصنّف» فيها بالاختصار والإيحاز حسى بنغ مبلغ التعمية والإلغاز ، لا الاشتغال بما لا يعني من الأستلة والأحوبة ، والتعمّق في قيْلَ ويُقَالُ ، فإنه بغير حفظ المسائل لا يجدي افعاً، وفي المثل ليست عرشاً ثمَّ أنقشَ نقشاً وهل يجوز لمن لا يقدر على تأليف خمسس كلمسات أن بصرف في تحقيق الكلمة لفظ عشرة أيام .

واللازم عليك أن تحفظها أوّلاً باللسان مع فهم معانيها بالضبط والإتقان ثمَّ تنظر في عبارات الكتب الدرسية ، وكيفيَّة نظمها ، وسُسبكها ، وتطابقها المتاسبة بالقواعد المقروءة ، ثُمَّ تؤلِّف أنت بنفسك كلاماً من الكلمات السهلة المناسبة

 <sup>(</sup>١)- كان من كبار رجال السند، جريعاً في نصرة الحق، كريم الاخلاق، محبّاً للعلم والعلماء، ومحسساً إلى الفقراء، ولد سنة (١٣٤٩هــــ)، وانتفل إلى جوار ربّه الكريم سنة (١٤٢٩هــــ) فرحمه الله تعالى واللّ بالمغفرة فراه .

للمقام ، وتنفذ فيه ما قرأت من القواعد والأحكام، ثمَّ اعرضُها على الأستاذ حتى يبيّن لك الحطأ من الصّواب ، ويميّز القشــرَ من اللباب ، فإن احتهدت في كتاب واحد على هذا المنوال ترقيت مدارج الفضل والكمال، وبنغــت مبلـغ الرّجالُ في عدّة من الأيام والليال .

واعلم: أنَّ النَّحو علمٌ بأصول يُعرَف بها أحوالُ أواخرِ الكَلِمِ من حيث البناء والإعراب ، وكيفيَّة تركيب بعضها مع بعض .

وموضوعه : الكلمة والكلام .

واعلم: أنّ موضوع العلم: ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتيّة ، كما أنّ بدن الإنسان من حيث الصحّة والسقم موضوعٌ علم الطبّ ، وأفعالُ العباد من حيث الصحّة والفساد موضوعٌ علم الفقه .

وواضعه: "أبو الأسود الدّوليّ.(١) ، وكان من كبار التابعين وأصحاب

 <sup>(</sup>١) هو أبو الأسود ظالم بن عمرو سفيان الدؤلي وكان من المشهورين بصاحبة وعملة أمير المؤمنين علي بن ألي طالب رصي الله، توفي سنه (٩٩هـ)، وفي رواية سنة (٦٧هــ) بالبصرة في طاعون الخارف، ينظر ترجمته: "مراتب البحولين": (صـــ:٢٠)، "نزهة الألباء": (صـــ:١٦)، "الأغاني": (٢٩٧، ٢٩٤)، "إلباء الرواة": ( ١٣٠، ١٢٣)، "طبر" للذهبي: (٢٧/١) "معجم المؤلفين": (٤٧/١)، "معجم الأدباء": (٢٢/١١)، "الأعلام": (٣٤٠-٢٤١)، "المعروا": (٢٤/٢)، "الشعر والشعراء": (٢٤/١٠)، وغيرها.

سيّدنا على (١) ﴿ رضي الله تعالى عنه – أمرُه – كرّم اللهُ وجهُه – بتدوين عنم النَّحو ، ولقُّنه بعض أصوله وقال: تُمَّمْ على هذا النحو، فسمَّى لذلك نحواً (٢٠ ـ

وذلك حين رأوا مخالطة العرب بالعجم، واحتلاف الناس في الأحسوال والأوضاع فخافوا على لسائهم الضِّياع وحفظوها بالقواعد والقلاع ٣٠٠.

وغايته : صيانة الذهن عن الخطاء اللفظي في كلام العرب لبـــأمن مـــن الغلط في المُعنى؛ لأنَّ صحَّة المعالي موقوفةٌ على صحَّة الباني ولا يمكن الإفـــصاح عن المقاصد إلاّ بتصحيح الألفاظ والقواعد ولا تختصّ فائدته بلسان العرب بـــل تعمَّ جميع الألسنة واللغات، ولا تستغني أمَّةٌ من الأمم، ولا لغةٌ من اللغات عـــن

(١) - هو أمير المؤممين سبَّدنا على بن إلى طالب بن عبد المطَّلب بن هاشم، ابن عمَّ رسول الله صلى الله عاليه وسلم. ونوفي سنة (٥٠ هـــ) رضوان الله عليه، ورتاد أبو الأسود اللُّنولي فقال:

الأنساعتُ أند مديّعا الأتكسيُّ أَمَّد الْمُوالِدُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الم وَ كُلِلَّ مَسَاقِبِ الْخَيْدِرِ فَشِيهِ ﴿ وَحَدُّ وَلَمُ وَلَوْلَ رَبُّ الْعَالَمِينَا ۗ ترای مُوتَسی رَسُسوٌل الله فیتسا

وأنخسا فبلل منأة للله بخيسر وَلَيْسَ بِكُمَاتِم عِلْمَا لُكِبُهِ وَلَمْ يُعْلَقُ مِنْ الْمُتَعْبِرِيَّا ..... الخ

ينظر ترجمنه: "آسد الغابة"؛ (٨٧/٤) (الترجمة: ٢٧٨٩)، "الإصابة"؛ (الترجمه: ٢٠٨٥)، "الاستيعاب": . (الترجمه: ١٨٧٥)، "تمديب الكمال": (٩٧١/٢) وغيرها .

(٢). لزيادة الفائده والتوسع انظر: "شرح الأشمولي على ألضة ابن مالك": (١/٢٠) ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاقي،"مراتب النحولين": (صـــ: ٢٠)، "نزهة الألباء": (صـــ: ١٧) وغيرها . (٣)= القلاع: جمع القلعة، وهي: ما بحفظ كما من دخول الأعاماء فيها .

هذه القواعد والكليّات، وإن اختلفت عنها في بعض الحرثيّات.

وعلينا معاشر المسلمين! تحصيله من من ضروريات الدين؛ لأنّ القرآن كلام الله تعالى نزل علينا بالعربيّة، ونبيّنا محمّد صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين بعث إلينا بلسان عربيّ مبين، وفهم ما قال الله تعالى ورسوله عليه السصلاة والسلام لمصالح العباد في المعاش والمعاد موقوف على القواعد الأدبيّة لا يحسصل ذلك بالتراحم الفارسيّة والهنديّة. فعليكم! أن تشمّروا عن ساق الحدد في تحصيله، ولا تقصروا في الكدّ عن تكميله:

بفدا الكِدُ تُكُنَّسُ المعالي ومن طَلَبَ العلى سَهَدِرَ الليالي (١) ثَمَ لا يخفى: أنَّ ههنا بحث مشهور وهو أنَّ والمصنَّف رحمه الله تعانى ترك الاقتداء بالسلف الصالحين حيث لم يشرع كتابه بالحمد والصلاة كما هو دأب المصنَّفين . فقيل في الاعتذار عنه: اكتفاءً بالتسميّة، وقيل: هضماً لنفسه، وقيل: المأمور به عام يشمل القراءة والكتابة ولا يختص بالكتابة (١).

 <sup>(</sup>١)- قامه : ثَدْ رُوْمُ الْعِدْ زُرِّ ثُمَّ تَدَ هَذَا المُ لَيْسَالاً يَعُوْضُ الْبَحْرَ مَنْ طَلَبَ الْلاَلْسَيْ .
 له أعثر على من نسبه إلى قائل معيّن .

<sup>(</sup>٢) لزيادة الفائدة والتوسع انطر: "الفوائد الضيائية"، "شرح الرضي"، "غاية التحقيق"، "الوافية شرح المكافية"، "العقد النامي"، "معارف الكافية"، "حاشية الأيوبي"، "شرح المفصل"، "موسط"، "شرح الأهموني"، "مصباح الراغب"، "حاشية السيالكوني"، "حاشية العصام"، "حاشية الحمال"، "منلا عبد العفورا، "حاشية الجليل"، "تاشكندي"، "هندي" وعيرها،

#### بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيْمِ الْكَلَمَةُ : لَفُظٌ وُضعَ

فقال: (بِسَمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ) اقتداءًا بالقرآن العظيم والباعا لما جماء في حديث النَّبِيِّ الكريم – صلى الله تعالى عليه وسلم –: « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدُأُ فِيهِ بِسِنْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ » (1) ، وبدأ بتعريف الكلمة والكلام ولاتها موضوع علم النّحو ، فلا بدَّ أن يتقدَّم معرفتهما ؛ ليكون الطّالب على البصيرة تمّا طلبه ورامه .

(الْكُلَمَةُ) (1) يُطْلُق في العُرف على كلَّ قليلٍ وكثيرٍ من الكلام ، فقولنا: لا إله إلاَّ الله محمَّدُ رَسُولُ اللهِ كلمةٌ واحدةٌ ، وفي الاصطلاح: (لَفُظُّ ) اللَّهُظُ في اللَّعة : الرَّمي، يقال : "أكلتُ التَّمرة ولفظتُ النّواة"، وفي الاصطلاح : ما يتلفّظ به الإنسان مفرداً كان أو مركّباً ، مهملاً كان كلفسظ "دَيسز" أو موضوعاً كسن "زيد"، (وضع ) الوضع : تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلِق أو أحسس كسن

<sup>(</sup>١)– أخرجه المتقي في "كثر العمال": (حديث رقم: ٢٤٩١) .

 <sup>(</sup>۲)-- فائع الكدمة على الكلام لكون أفرادها حزياً من أفراد الكلام، وسفهوسها حزياً من مفهومه،
 (حامي) .

ويمكن أن يفال في وحه تفديم الكنمة على الكلام: إنّ البحث عن الكلمة والكلام إنّما من حيث الإعراب والبناء، وهما يلحقان بالكلام بالنظر إلى حزيّه، وهما كلمنان لا بالنظر إلى دانه، فكانت الكلمة أصلاً من هذه الحهة فقُدّمتاً، وغذا يقال للكلام: إنّه مرفوعٌ، ومنصوبٌ، وبحرورٌ عملاً، فلما ثبت تقدُّمُ الكلمة على الكلام قدّم الكلمة عليه، (معارف الكافية).

#### لمَعْدِيَّ مُفْدِرَدٌ

الشَّيءُ الأَوَّلُ فُهِمَ منه الشَّيءُ الثَّانِي .

(لمَعْنَى مُفْرَدٌ) المعنى المفرد: ما لا يدلُّ جُزء لفظه على جزء معناه، نحو: "زيد، ورجلً"، فإنَّه لا يدلُّ جزء لفظهما على جزء معناهما، فلا يقال: السرَّاء تدُّل على رأسه، والياء على صدره، والدَّال على رجليه، بخلاف نحو: "وحّه زيد، وغلام رجل"، فإنَّ الجزء الأوَّل منه يدُلُّ على معنى، والتَّانِ على معسى، آخر، فتكونان كلمتين لا كلمة واحدة، والأعلام المركبة نحو: "عَبْد الله" عَلَساً كلمة لا كلمتان على رأي والمعلقف، وأمّا على رأي صاحب (١٠ "المفسطل"(١٠) كلمة و"المصاحب والمعلقب، وأمّا على رأي صاحب (١٠ "المفسطل والله والمعلقب، وأمّا على رأي صاحب (١٠ "المفسطل والله على جُزء معناه وإنْ لم يدلُ حال العلميسة، فلمعتبر عنسد والمصنف، والمعلقب، فالمعتبر عنسد والمصنف،

<sup>(</sup>١)- هو العلاَمه محمود بن عمر بن محمد بن احمد الزمحشري، الحوارزمي، أبو القاسم، حار الله: الحملية مذهباً، المعتزني عقيدةً، وبد في زمحشر من أعمال حوارزم سنة (٢٦٩هـ)، وتوفي بقصية خوارزم (حرحانيه) سنه (٩٣٨هـ)، ينظر ترجمته: "سعجم الأدياء" لياقوت: (١٢٦/١٩)، "شذرات الدهب": (١١٨/٤)، "انتجوم الزاهرة": (٢٧٤/٥)، "وفيات الأعيان": (١٦٨/٥)، "كشف الظون": (١٧٧٤/٢)، "معجم المؤلفين": (١٨٦/١٢) وغيرها.

 <sup>(</sup>٢)- "المقطئل في صنعة العربية": مطبوع منداول، جمع المصنف فيه من الفوائد الكنبر، ونظم ميه من الدراند المتناثرة الشيء الوفير، انظر: "كشب الطنون": (١٧٧٤/٢).

 <sup>(</sup>٣)- "المصباح": وهو مختصر في النحو، طبع غير مرّة، وعليه شروح ومختصرات وتعليقات كثيرة للإمام ناصر الدين بن عبد السيّد أبي المكارم بن علي الحنفي الأطرّزي، توفي سنة (١١٦هـــ)، ينظر نرجمته:
 "كشف الظنون": (١٧٠٨)، "إلغرائد البهية": (٥٣٦) وغيرها .

.....

الوضع الثَّاني ، و يعندهما، الوضع الأوَّل وهو الحقّ .

فقوله : (لفظ ) احترز به عن الخُطوط والعقود والإشارات والنَّــصب، فإنّها لا تُسمَّى كلمةً مع دلالتها على المعنى ؛ لأنّها ليست ألفاظاً .

وقوله: (وُضعَ) احترازٌ عن المهملات الغير المُوضوعة لِــشيءِ بوضــع الواضع كلفظ "ديز، وحَسَق".

وقوله: (لمعنى مفرد) احتراز عن المركبات نحو: "زيدٌ قائمٌ، وخمسةُ عشر، وغلامُ زيد، وزيدٌ العالمُ"، فهي خارجة عن حدّ الكلمة؛ لأنها كلمتان يدلُّ جزء لفظهما على جزء معناهما، وتُعرَب بإعراب الكلمتين، وبقي في الحسد داخسلاً المعرّف باللام نحو "الرَّجلُ"، والاسم المنسوب نحو: "بصريُّ"، والمنحسق بتساء التَّأْنيث نحو: "قائمةٌ"، فَإِنَّها كَلمَاتٌ مُعربٌ بإعراب واحد في آخره.

فإن قيل: كيف يكون نُحو: "قائمةٌ" كُلمةٌ والحدةُ مَع أَنَ (قَائمٌ) يدلَ على ذات مَنْ له القيام، والتّاء تدلّ على التّأنيث، فدلّ جزء لفظه على جزء معناه فلا يكون كلمةً ؟

قلنا: لا نُسنَّم أنَّ (قائماً) فِي "قائمةً" يدلُ عنى معنى ، فضلاً عن أن يدلَّ على جزء معنى "قائمة"، بل هو مع التّاء كلمةً واحدةٌ وإلاَّ لزم اجتماع التّذكير والنّأنيث في كلمة واحدة وهو محالٌ، والتّحقيق في الجواب: أنَّ نحو: "قائمــةٌ ، والرّجلُ، وبصريٌّ" كلمتاُن، صارتا منْ شدّة الامتزاج ككلمة واحـــدة، فأعرب

#### وَهِيَ : اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ ؛ لأَنَّها إِمَّا أَنْ تَدُلٌ عَلَى مَعْنَى فِيْ نَفْسِهَا أَوْ لاَ ، التَّانِـــيُ : الْحَـــرُفُ

بإعراب الكنمة الواحدة ؛ وذلك لعدم استقلال الحرف المتصلة في الكلمات المذكورة بنفسها، (وَهِي) أي: الكلمة على ثلاثة أقسام: (اسْمٌ) (ا) كـ: "زيّد، ورحل ، (وَفِعْلٌ) كَــ: "مِنّ، وإلى"، ثُمّ بيّن ورحل أن رفعه الله تعالى وحه انحصار الكلمة في هذه الأقسام الثلاثة بقوله: «المصنف، [رحمه الله تعالى ] وحه انحصار الكلمة في هذه الأقسام الثلاثة بقوله: (لأنّها) أي: الكلمة (إمّا أنْ ثلال على معنى حاصل (في نفسها) من غير احتياج إلى ضمّ كلمة أحرى كلفظ "زيّد" بدل على شخص مُعيّن بنفسه من غير احتياج إلى خلمة أحرى، (أو لأ) أي: لا تَدُلُ على معنى في نفسها بغير ضمّ كلمة أحرى معها، كسّد: "أل "في (الرّجُلِي)، و"السيّن" في (سيَفعلُ)، فإنَّ معنى التّعريف مِـن ألنَّ"، والتّقريب من "السّين" لا يفهم إلاّ بانضمام كلمة أحرى معها .

(الثَّانِيُّ: الْحَرَّفُ) أي: هذا القسم الثَّانِ الَّذِي لا يُدلُّ على معنىُ في نفسها هُوَ الحرف (أنَّ، وإنَّما سمَّي الحرف حرفاً؛ لأنّ الحرف في اللُّعةِ: الطّرف، يُقالُ: "حلسْتُ حرَف الوادي" أي: طرفه، والحرف يقع في الكلام دائماً في طــرف

<sup>(</sup>١) - فإن فبل: الواو تقتضي الجمع فيلزم أنَّ بخموع الثلاثة كلمة والمعلوم أنَّ كلَّ واحد منها كلمة ؟ والحواب: أنَّ ذلك من تنسيم الكلي، كما تقول: الحيوان إنسان، وفرس، وحمار، فكلَّ واحد منها حيوان وليس بمحموعها حيواناً، وإنما يلزم ذلك من تقسيم الكلَّ، ذكر معناد، (شوح الوضي) . (٢) - قدّم الحرف لقربه من المفسر، ولكونه لا يحتاج إلى تقسيم .

## وَالأَّوَّلُ إِمَّا أَنْ يَقْتَونَ بِأَحَد الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ، أَوْ لا، الثَّانِيُ الاِسْمُ، وَالأَوَّلُ الْفِعْلُ

المُسند أو المسند إليه ولا يقع شطراً من الكلام .

وَالاسْمُ فِي النَّغَة معناه: الرَّفعة والعُلوُّ، مِنْ: سَما يسمو سَمُواً كَ عَلَى يَعْلُو عُلُوّاً، وَأَصْلُهُ سَمُوْ فحذفت الواو من آخره، وعُوَّضَتُ الهمزةُ عنها في أوّله كما في ابن وابنة، وإنّما سُمّي به الإسم لرفعة قدره وعُلُوِّ منزلته على الفعل والحرف؛ لأنّه يكون مسنداً ومسنداً إليه، فالكلام يتّم به بسدون احتياحه إلى أخويه بخلافهما، فإنّهما يحتاجان إليه في كُلِّ كلام، والمحتاج إليه أرفعُ من رائحًا من المحتاج .

(وَالْأُوَّلُ الْفَعْلُ) أي: ما يقترن معناه بأحد الأزمنة النّلاثة هـــو الفعـــل، كــ: "ضَرَبُ" يَدُلُ على الحدث الموضوع له في الزّمان الماضي، و"يَضْرِبُ" في الزّمان المستقبل، و"اضرُبُ" على الزمان الحاضر.

وإنَّمَا سمِّي الفعلُّ فعلاًّ ؛ لاشتمال الفعل الاصطلاحي لزوماً على الفعــــل

## وَقَدْ عُلِمَ بِذُلِكَ حَدُّ كُلُّ وَاحِدِ مِنْهَا

اللُّغوي وهو معناه المصدري، فسمّي الكُلّ باسم جُزئه الأعظم.

فإنْ قيل: لفظ الماضي، والحال، والاستقبال معانيها مقترنة بأحد الأزمنة الثّلاثة فتحب أن تكون أفعالاً مع أنّها أسماء، "الماضي" صيغة اسم الفَاعِل، وَ"الحَال، وَالاستقبال" مصدران ؟

قلنا: الفعلُ ما ذَلَّ على المعنى المصدريّ المقترن بزمانٍ من الأزمنة الثّلاثة، وهذه الألفاظ تدلُّ على الزّمان فقط، لا على شيء آخر يقترُن بذلك الزّمان، أو نقول: الفعل ما دلّ بمادته على الحدث، وبصيغتِه على الزمّان، وهذه الألفاظ وأمثالها تدلّ على الزّمان بمادتها لا بصيغتها .

(وَقَدْ عُلِمَ بِذَلِكَ حَدُّ كُلِّ وَاحِد مِنْهَا) (١) هذه جملةٌ معترضةٌ للاعتذار عـــن عدم ذكر الحدود أُوَّلاً كما هو دأب المصنِّفين، وتنبيةٌ للطَّالب علـــى حفظهـــا حيث يتضَّمن حدُّ كُلِّ واحد من أقسام الكلمة .

قيل: إنَّ «المُصنِّف» راعى في هذا طباعَ النّاس، حيث أنَّ بعضَهم ذكّــيٌّ يفهم بمحرّد الإشارة ، وبعضهم غييٌّ لا يفهم إلاَّ بالتّصريح ، وبعضهم مُتوسّطً

 <sup>(</sup>١) - فإن قيل: إذا علم حدٌ كلِّ واحد منها بهذا فيكون حدٌ كلِّ واحد فيما بعدُ تكراراً ؟
 أحيب: بأنَّ ذكره هنا على سبيل الإجمال، أو في صمن القسمة، وفيها على سبيل التفصيل، أو القصد لما كان الحدُّ معتمداً عليه، (شرح الرضي) .

#### الْكَلْهُ: مَا تَضَمَّنَ كُلْمَتَيْنِ بِالإِسْتَادِ

يحتاج إلى تنبيه مّا، فذَكَرَ الحدودَ أُوّلاً بطريق الإشارة في دليل الحصر للأذكياء، ثمّ نَبَّهَ المتوسطين بهذه الجملة عليها، ثُمّ صرَّحَ للأغبياء بعد ذلك بقوله: الاسم كذا، والفعل كذا، والحرف كذا .

(الْكُلاَمُ) في الأصل: مصدر كَ: سَلام، ويطلق على الحاصل من المصدر كَ: "الصَّلاة، والرّكاة"، وفي الاصطلاح: (ما) أي: مركّب (تصفمُن) أي: اشتمل على (كَلمَتَهْنِ) أو أكثر (بالإستناد)، والإستاد نسبة أحد الكلمتين إلى الأعرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة يصح السّكوت عليها، نحو: "قام زَيْدٌ، وزَيدٌ قَائمٌ" ويسمَّى جملة أيضاً، والجملة إن كان الجزء الأوّل منها فعلاً تسمى جملة فعلية، نحو: "قام زيد"، وإن كان اسماً تسمَّى جملة اسميَّة، نحو: "قام زيد"، وإن كان اسماً تسمَّى جملة اسميَّة فحو: "قام زيد"، ثمَّ الجملة إن كانت تحتمل الصدق والكذب تسمَّى جملة حجرية فحو: "قام زيد"، فإنها فإنها مع قطع النظر عن الدّلائل الخارجية يمكن أنْ يقال: قائلُها صادق أو كاذب"، وتسمَّى جملة إنشائية إن لم تحتملهما نحو: "اضربْ، ولا تضربْ"، فإنها لإنشاء الفعل لا الإخبار عنه، والصّدق والكذب من لوازم الإخبار .

ثمَّ قوله: (ما تضمَّن كلمتين) كان شاملاً للمركّبات الإضافيّة كـ : غُلامُ زَيْد، وَالتَّوصيفيَّة كَـ : زَيْدٌ العَالمُ، وَالامْتِزَاجيّة كَـ : بَعْلبَكَ، فلمَّا قال: (بالإسناد) حرَّج كُلِّها من تعريف الكلام وَبقي المركبّات الإسنادية وهو المطلوب .

ولَّمَا كَانَ قُولُه : (الكلام ما تضمَّن كلمتين بالإسناد) مُوْهِماً أنَّ الكلام

# وَلاَ يَتأتَّسى ذَلِكَ إلاَّ فِي اسْمَيْنِ أَوْ اسْمِ وَفِعْسِلِ، ٱلْاِسْمُ: مَسا ذَلَّ عَلَى مَعْسَى فَيْ نَفْسِسَه مَعْسَى فِي نَفْسِسَه

يمكنُ تركيبه من جميع أنواع الكلمة النّلائة، دفع ذلك بقوله: (وَلاَ يَتَأْتَى) أي: لا يحصل ولا يمكن (ذَلِك) الكلام (إلا في مرحّب مِنْ (اسْمَيْنِ) نحو: "زيدٌ قائم"، (أوْ اسْم وَفِعْلِ) نحو: "قام زيدٌ"، وإن كان التركيب العقلي يقتصي أن يكون الكلام على ستّة أنواع، المركّبُ من حرفين، والمركّبُ من اسم وحسرف، والمركّبُ من أعلى وحرف، والمركّبُ من فعلين، والمركّبُ من اسمين، والمركّبُ من اسم وفعل من اسم وفعل، لكنّ الشّرط في الكلام أن يكون أحد أجزائه مسنداً والاحسر مسنداً إليه، والحرف لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه، والفعل يكون مسنداً لا مسنداً إليه، والفعل يكون مسنداً لا اسمين بحيث يكون أحدهما مسنداً والاحر مسنداً إليه، والمركّبُ من اسم وفعل فيكون المركّب من اسم وفعل فيكون الفعل مسنداً إليه، والمركّبُ من اسم وفعل فيكون الفعل مسنداً إليه، والمركّبُ من اسم وفعل فيكون الفعل مسنداً إليه، والمركّبُ من اسم وفعل فيكون الفعل مسنداً إليه مسنداً إليه، والمركّبُ من اسم وفعل

واعلم: أن «المصنف» وضع كتابه على ثلاثة أقسسام الكلمسة، بحسث الأسماء، وبحث الأفعال، وبحث الحروف، ثُمّ جعل الاسم نوعين مُعرباً ومبنيّاً، فقدّم ذكر المعربات وذكر فيسه المرفوعسات، والمنسصوبات، والمحسرورات، وتوابعها، ولواحقها، ثُمّ ذكر المبنيّات، ومن ههنا شرع في بحث الاسم بجميسع أنواعه إلى نصف الكتاب تقريباً، فقال: (ألاسم ما) أي: لفط (دَلُ) بالدّلالية الوضعيّة الأصليّة (عَلَى مَعْنى) كائن (فِي نَفْسِهِ) من غير احتياج إلى ضمّ ضميمسة الوضعيّة الأصليّة (عَلَى مَعْنى) كائن (فِي نَفْسِهِ) من غير احتياج إلى ضمّ ضميمسة

### غَيْــرُ مُقْتَــرِن بِأَحَــد ٱلأَزْمَنــة الثَّلاَثَــة . وَمِــنْ خَوَّاصِــه

(غَيْر مُقْتَون بأَحَد ٱلأَرْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ) وهي الماضي، والحال، والاستقبال .

فقوله: (ما ذَلَّ على معنى شامل للاسم والفعل والحرَّف وبقوله: (في نفسه) حرج الحرف، وبقوله: (غير مُقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة) محرج الفعل، وبقي فيه ما نيس مدلوله الزّمان نحو: "الرَّحُلُ"، وما مدلوله الزّمان فقط نحو: "النّيوم، أَمْسِ"، وما مدلوله معنى مُقترن بزمان غلير الأزمنة الثّلاثة، نحو: "الاصطباحُ (1)، والاغتبَاقُ (٢) " فتَمُ الحدُّ جامعًا ومانعًا.

وإنّما قلنا: بالدّلالة الوضعيّة الأصليّة؛ لِنلا يرد النّقض باسم الفاعل والمفعول في قولنا: "زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمراً الآن أو غَداً، أو مَضْرُوبٌ غَلاَمُه غَلماً أو أمسِ"؛ لأنّ اقترالهما بالزّمان ليس بحسب الوضع بل بعارض، ولفلا يرد النّقض أيضاً بسه: "يَضْرِبُ"، المشترك بين الحال والاستقبال، لأنّ أصل وضعه لأحسد الزّمانين مُعيّناً، وإنما حصل الاشتراك عند السّامع بحسب الاستعمال.

ولمّا عرّف الاسم بالتّعريف المعنويّ على حسب اصطلاحهم ذكر بعسض علامانه اللّفظي لزيادة المعرفة والتَشخيص فقال: (وَمِنْ خَوَّاصُهُ) خاصة الشّيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره والمراد ههنا العلامة، وأشار بس: "من" التّبِعيضيّة في قوله: (ومنْ خواصه) إلى أنَّ علاماته كثيرةٌ، كالتّثنيّة، والجمع، والتّصغير، وحرف

<sup>(</sup>١)- الاصطباح: يصبح كردن كارى .

<sup>(</sup>٢)- الاغتاق: بشام كردن كارى .

## دُخُــولُ الْـــلاَّمِ، وَالْجَــرُّ، وَالتَّنــوِيْـــنُ

النّداء، لكن ذكر والمصنّف، ههنا ما هو الأشهر منها والأظهر، (دُحُولُ اللّامِ) (اللهُ عُلَلْ) وإنمَّا خَصَ اللاّم بالاسم؛ لأنها تفيد التّعريف، والفعد للا يحتاج إلى التّعريف، بل هو موضوع للإخبار به، وحَقّ الخبر أنْ يكون نكرةً، واللّجُونُ (۱) أي: كونه مجروراً نحو: "مررت بزيد"، وإنّما حصّ الحرّ بالاسم؛ لأنّه أثر حرف الحرّ، وحرف الحرّ لا يدخل إلاّ على الاسم، فوجب أنْ يكون أثسره أيضاً مُحتصاً بالاسم، وإلاّ لزمَ تخلُف الأثر عن المؤثّر، (والتّنوينُ) (۱) أي: من خواصه دحول التّنوين، نحو: "زيدٌ قائمٌ"، وإنّما حصّ التّنوين بالاسم؛ لأنّها تلحق آحر الكلمة وتدلّ على تمامها، والفعل لا يتمّ بدون الفاعل، وسيجي، تلحق آحر الكلمة وتدلّ على تمامها، والفعل لا يتمّ بدون الفاعل، وسيجي، أقسام التّنوين في آخر الكتاب، وكُلّها مُحتصنة بالاسم إلا تنوين الترنم، وهي الّيَ

<sup>(</sup>١)- فوله: (اللام) أي: لام التعريف سواءٌ كانت زائدةٌ كـــ: "اليزيد"، أو غير زائدةٍ كـــ: "الرجل"، وأمّا لام الابتداء، أو اللام الموطنة، ولام حواب لو، ولولا، ولام الأمر، والموصولة والاُستفهامية فليست من حرّاص الاسم، (خالدي، وشرح ابن طولون) .

<sup>(</sup>٢)- إنّما قلام الحرّ على التنوين مع أنّ بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل، الأنمما إذا احتمعا في كلمة كان التنوين متأخراً عنه في الوجود، وأمّا تقديم اللام عليهما فلأنّ الصدر موقعها، وأمّا تمديم الثلاثة على ما بقي فلأنها لفظيةٌ وهي أطهر من المعنوية في الذلالة على الاحتصاص . وأمّا تقديم الإصافة فلأنه مدار الكلام: ولتضمُّنه حواص كثيرة، (حاشية مصباح المواغب) .

<sup>(</sup>٣)– التعوين: نونٌ زائدةٌ ساكنةُ ملحق أخر الكلمة لفظاً لا محطّاً لغير توكيد، نحو "رجلٌ، رجلاً، وحل".

#### وَ الْإِضَافَـــةُ، وَالْإِسْنَـــادُ إِلَيْـــهِ.

تجيء في آخر الأبيات، والمصاريع لتحسين الصّوت، وتدخل على الفعل والحرف أيضاً، كما في قوله (١):

أَقِلْسِي اللَّــُومَ عَـــاذِلَ وَالعِتَــابَـــنِ وَقُولِسِيْ إِنْ أَصَبُــتُ لَقَـــدُ أَصَابَــنَ <sup>(٢)</sup>

رَالْإِضَافَةُ) أي: من حواص الاسم كوئه مضافاً إلى شيء آحر بتقلدير حرف الجرّ نحو: "غلامُ زيد"، وإنّما احتصّ الإضافة بالاسسم؛ لأنّ الإضسافة للتّعريف والتّحصيص، أو للتّحقيف وهذه كُلّها من مُقتضيات الاسم، ولا يتأتّى ذلك في الفعل.

(وَ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ) أي: ومن حوّاص الاسم كونه مسنداً إليه لأنَّ الفعل وُضع

(١) - القائل هو حرير بن عطية بن حذيه الخطفي التعيمي كان من فحول شعراء الاسلام وأشعر أهل عصراً، نوفي سنة عشراً، أو إحدى عشرة، أو أربع عشره وماقة، انظر: "الشعر والشعراء" للدينوري: للدينوري: (صـــ: ٢٨٤)، "شذرات الذهب": (٣/٩٠)، "سير أعلام النبلاء": (١٩٩/٤)، "الأعلام" للزركدي: (١١٩/٢)، "طبقات فحول الشعراء": (صـــ: ٢٩٧، ٢٩٤) "وياض الفكر في النتر والشعراء": (صـــ: ٣٧٤) وغيرها .

(٢)- تخريج البيت: "ديوان جرير بن عطية": (صد: ٥٩)، "شرح الشواهد" للعيني: (صد: ٢٦)، "حرالله الصبّان": (صد: ٣١)، "المفصّل": (٢٢٢/٢)، "شرح الكافية" للرضي: (٤٤/١)، "حزالله الأدب": (٩/١)، "جواهر الأدب": (صد: ١٣٩)، "سرّ صناعة الإعراب": (صد: ٤٧١)، "لرّ صناعة الإعراب": (صد: ٤٧١)، "در السان العراب": (٢٤٤/١٤)، وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (العتابل، وأصابل) لأنّ أصلهما العتابا وأصابا فحي، بالتنوين بدلاً من الألف لأجل فصد الترتم، انظر: "شرح الشواهد" للعيني : المصدر السابق .

### وَهُوَ مُعْرَبٌ، وَمَبْنِيٌّ، فَالْمُعْرَبُ: الْمُرَكّبُ الَّذِيْ لَمُ يُشْبَهُ مَبْنِيَّ الأَصْلِ

لأنُّ يكون مسنداً إلى الفاعل دائماً فلو وضع مُسنداً إليه لَزم حلاف الوضع .

(وَهُو) أي: الاسم قِسمان: (مُعُورَبٌ) المُعْرَب بفتح الرّاء ظرف مكان من الإعراب بمعنى الإظهار في اللّغة، وسمّى به هذا النّوع من الاسم؛ لأنّه محل إظهار المعاني المختلفة، (وَمَبْنِيُّ) المبنيُّ بفتح الميم وتشديد الياء اسم مفعول من البداء المعنى القرار لغة، سمّى به هذا النّوع من الاسم لقراره على حالة واحدة وعدم تغير آخره باختلاف العوامل.

ثُم شرع «المصنّف» في بيان اسم المعرب وقدّم على المبنيّ؛ لأنّ المُعرب وهله هو الأصل إذ المقصود من الألفاظ إظهار المعاني المكنونة في السفتمير، وهله المقصود يحصل بالمعرب حصولاً تامّاً، فقال: (فَالْمُعْرَبُ) () هو الاسم (الْمُورَكِبُ) مع غيره، كقولنا: ألف.. با.. تا.. مع غيره، كقولنا: ألف.. با.. تا.. ثا... إلى آخره، وقولُنا: "زيدٌ، عَمروْ، بَكْرْ، خَالِدُ"، والأعداد مثلاً "واحد، اثنين، ثلاثة" فإنّ هذه الأسماء كلّها إذا ثم تكن مركّبة مع العامل كانت مبيّنات على سكون احرها؛ إذ الإعراب أثر العامل وإدا لم يكن، لم يكس، وإلاّ لُسرم على سكون احرها؛ إذ الإعراب أثر العامل وإدا لم يكن، لم يكس، وإلاّ لُسرم وجود الأثر بغير المؤثّر، (اللّهيُ لَمْ يُعْنَبُهُ) من الإشباه بمعنى: چيزى بچيزى مانند، وحود الأثر بغير المؤثّر، (الّهيُ يعني شرط كون الاسم مُعرباً أنْ لا يكون مشاهاً

 <sup>(</sup>١) الفاء للنفسيم أو النفسير، وإثما قدّم المعرب على الإعراب، لأنّ المعرب بمئولة الذات، والإعراب يمثولة الصفة، ولا شكّ في نقدم الذات على الصفة .

### وَحُكُمْ لَهُ ؛ أَنْ يَخْتَلَفَ آخَرُهُ بِاخْتَلَافِ الْعَوَامِلِ، لَفْظَ أَوْ تَقْدِيْ رَا

عِبنِيّ الأصل، والمبنيّاتُ الأصليّة ثلاثةٌ: الفعل الماضي، وأمر المخاطب، والحروف كُلُها، فإنْ شابه الاسمُ تلك المبنيّاتِ الأصليّة صار هو مبنيّاً كأسماء الإشــــارات، والموصولات وغيرها.

والحاصل: أنَّ في إعراب الاسم شرطين: وجوديٌّ وهو كونه مركباً مع عامله، وعدميُّ وهو عدم مشابحته بمبيني الأصل، فإذا وحد هذان الشرطان كان الاسم مُعرباً وإلاَّ فلا، والمراد من المشابحة: المشابحة التي تستنزم البناء الا مُطلق المشابحة حتى يرد التقض بغير المنصرف، واسم الفاعل، وغيره، لوجود مشابحة منا فيها، (وَحُكْمُهُ) الحكم: الأثر النَّابت بـذلك الـشيء (أنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ) أي: صفة آخره، إذ الحرف الأحر من المُعرب لا يتغير إلاّ في الأسماء الستّة، واحترز به عن اختلاف وسط الكلمة، كما في قولك: "هـذا امـرق، وَرَأَيْتُ امرءاً، وَمَرَرْتُ بامريء" (باخْتِلاَفُ وسط الكلمة، كما في قولك: "هـذا المـرق، وَرَأَيْتُ امرءاً، وَمَرَرْتُ بامريء" (باخْتِلاَفُ (٢) الْعَوَامِل) جمع العامــل لا العاملــة

 <sup>(</sup>١)- إنّما جعل الإعراب في أخر الاسم، لأنّ نفس الاسم بدلّ على المسمّى، والإعراب عنى صفته،
 ولا ذلك أنّ الصفة متأخّرةٌ عن الموصوف فالأنسب أنْ يكون الدالّ عليها متأخّراً عن الدالّ عليه،
 (حامي) .

<sup>(</sup>٢)- أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة علمه في العمل، وبأن يعمل بعضها خلاف ما يعمل البعض البعض المحض الإخص وإثناء حميصات المحتل العمل العمل، لقلا ينتقض بمثل فواشا: "إنَّ زيداً مضروبٌ، وإلى صربت زيداً، وإلى ضاربٌ زيداً" فإنَّ العامل في (زيد) في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعامة والحرفية مع أنَّ أخر المعرب لم يحتلف باختلافه، (جامي) ،

#### ٱلإِعْــرَابُ : مَــا اخْتَلَفَ آخِــرُهُ بِــهِ لِيَـــدُلُ

وَإِنَّمَا جُعِلْ الإعراب في آخر الكلمة لا في أُوَّلَمَا ولا في وسطها؛ لأنَّ الإعراب كالوصف المعرب، فكما يذكر الوصلف بعلد الفراغ ملى ذاتِ الموصوف، كذلك يذكر الإعراب بعد الفراغ من المعرب.

وَلَمَّا فَرَغُ مِن تَعْرِيفُ المُعْرِبِ وَحَكُمُهِ شَرَعٌ فِي بِيانَ صَفَتَهُ اللاَّرْمَةُ لَهُ فَقَالَ: (أَلْإَعْرَابُ (أَ مَا) أَي: حَرَكَةٌ أَوْ حَرَفٌ (الخَتَلُفُ آخِرُهُ) أَي: آخر الاسم المعرب (به) أي: بسببه، وهي الضَّمةُ، والفتحةُ، والكَسرةُ فِي المفرد المنصرف، والجَمعِ المُكسِّرِ، والوَاوْ، والألفُ، والياءُ فِي الأسماء السّنة المكبِّرة، والتثنيةِ، والجمع المكسِّر، والوَاوْ، والألفُ، والياءُ في الأسماء السّنة المكبِّرة، والتثنيةِ، والجمع السّنة المكبِّرة، والتثنيةِ، والجمع السّالمُ، (ليَذَلُ) اللام مُتعلَق بقوله: (احتلف)، والمُضَسارعُ منصوبُ بـــ: (أَنْ)

 <sup>(</sup>١) - الإعراب لغة: البيان، يقال: "أعرب الرحل عبًّا في نفسه" إذا أبان عنه، وفي الحديث: « الْبِكُرُ تُستَأَمْرُ، وَإِذْلُهَا صِمَاتُهَا، وَٱلْأَيَّمُ تُعْرِبُ عَنْ تُفْسها » أي: تُبيّن رصاها بصريح النطق.

## عَلَى الْمَعَانِيِيْ الْمُعْتَوِرَةِ عَلَيْدِ، وَأَنْوَاعُهُ: رَفْعٌ، وَنَصَبٌ، وَجَرٌّ

المقدرة، وهذه الحُملة لبيان عِلّة وضع الإعراب في الأسماء أي إلما جُعل الإعراب في المقدرة، وهذه الحُملة لبيان عِلّة وضع الإعرابات المختلفة (عَلَى الْمَعَانِيُّ الْمَعَوْرَةِ عَلَيْهِ) من الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، فيتميّزُ هذه المعاني المختلفة بسأنواع الإعسراب المختلفة، وإلاّ لالتّبس بعض المعاني ببعض، ولم يُعلم مراد القائل منه ، مسئلاً قولك: "مَا أَحْسَنُ زَيِّدٌاً"، إذا نصبت (زيداً) كان المراد منه التّعجب، وإن رفعته كان المراد منه التّعجب، وإن رفعته كان المراد منه التّعجب، وإن رفعته وإن غررته مع رفع (أحسن) كان المراد منه الاستفهام، وإن نم يكن الإعراب لم يفهم منه المعنى، ورالمُعتورة السم الفاعل من الاعتوار عنى التّداول والتّناؤب وبالفارسية : (از يك ديكر گرفتن چيزى) .

ولما فَرَغَ عن تعريف الإعراب شرع في بيان أفسامه فقال: (وَأَلْوَاعُكُ) (1) أي: أنواع الإعراب ثلاثة: (رَفْعٌ، وَتَصَبّ، وَجَنَّ) لأنّ المعاني ثَلاثَكَ، الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فجعل الدّال مُطابقاً للمدلول على ما هو الأصل، وإلاَّ لزم الاشتراك إن كان المدلول أكثر، أو التّرادف لو كان الدّال أكشر، وكلاهما علاف الأصل.

وإنَّما سمَّي الرُّفْعُ رفعاً؛ لارتفاع الشَّفة السُّفلي عند التَّلفظُ بـــه، وَالنَّصبُ

<sup>(</sup>١) - إلىما قال: (وأنواعم) ولم يقل: (وألفايه) كما قال في «المنتيات» ، الأنَّ كلَّ واحد من الرفع والنصب والجرَّ دالَّ على نوع من المعاني، فلما كانت المدلولات أنواعاً كانت الدوال عليها أنواعاً بخلاف هذاك ؛ لأنَّ كلَّ واحد من علامات البناء فيه بدلٌ على أمر واحد وهو البناء ، (هندي).

### فَالرَّفْعُ: عَلَمٌ الْفَاعِلِيَّةِ، وَالنَّصَبُ: عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْجَرُّ: عَلَمُ الإِضَافَةِ

نَصْبَا؛ لانتصاب الشّفتين على حالهما عِنْدَ التّلفَظِ به، وَالْجَرُّ جَرَّا؛ لأنَّ عاملـــه يُشُرُّ معنى الفعل إلى الاسم فسمِّي بأثر عامله .

ثُمُّ اعلم: أنَّ الرَّفع، والنّصب، والجُرِّ في اصطلاح «البصريّين» أي: متأخّريهم يُطلق على حركات آخر الاسم المعرب خاصة، والسفسَّم، والفستح، والكسر يُطْلِقُون على حركات المبنيّات خاصة، والضمّة، والفتحة، والكسرة بالتاء على كليهما، وأمّا «المُتَقَدِّمُونَ» منهم، و«الكوفيّون»، فلا يُفرّقوون بينها ويُطلقُون بعضها على بعض .

رفالرُّفَعُ عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ الياء بشادَة، والتَّاء في الفاعليَّة للمصدريَّة، وَالْعَلَـــمُّ يمعنى العلامة أي: الرَّفع عُلامة كون الشّيء فاعلاً حقيقةُ، كما في "قَامَ زَيدً"، أو حكماً كما في المبتدأ، والخبر، وغيرهما .

رْوَالنَّصَبُ عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ) أي: علامة كونه مفعولاً حقيقةٌ كما في "ضَرَبْتُ زَيُداً"، أو حُكماً كما في اسم إنَّ، وحبر كان، وغيرهما من ملحقات المفعول .

(وَالْجَوُّ عَلَمُ الْإِضَافَةِ) أي: علامة كون الاسم مُضَافاً إليه، نحو: "غُسلامُ رُيِّد"، ولم يقل ههنا الإضافيّة؛ لأنَّ الإضافة مسصدرٌ بنفسسها، لا يحتساج إلى المصدريّة، وَلَمَّا كان الفاعل واحداً، والرّفع ثقيلاً أعطوه الرّفع، والمفاعيل خمسة، يقتضي الخِفّة، والنّصب حَفيف ا أعطوه الخفيف ليتعادل الميزان، ولم يبق للإضافة إلاَّ الجَرُّ فأعطوه إيّاها.

#### وَالْعَامِ لَ: مَا بِ يَتَقَوْمُ الْمَعْنَ عِي الْمُقْتَضِيُّ لِلإعْرَابِ.

وَلّمَا فَرَغَ عن بيان المقتضي للإعْسراب، وهسو الفاعليّسة، والمفعوليّسة، والإضافة، شرع في بيان ما يحصل به فقال: (وَالْعَامِلُ) أي: عامل الاسم (مَا بِهِ) أي: شيءٌ بسببه (يَتَقَوَّمُ) أي: يحصل ويستقيم (الْمَعْنَى الْمُقْتَضِيُّ للإعْرابِ) بمعنى: أنّ العامل هو السبّب المقتضي للإعراب، كَسن (ضَرَب) في قولنا: "ضَرَب زَيد" عاملٌ؛ لأنه حصل بسببه المعنى المقتضي للإعراب وهو الفاعلية، وَ(ضَسرْبتُ) في عاملٌ؛ لأنه حصل بسببه المعنى المقتضي للإعراب وهو الفاعلية، وَ(ضَسرْبتُ) في "ضَرَبْسُتُ زَيْداً" هو شيءٌ حصل به المعنى المقتضي للإعراب وهسو المفعوليسة، و(الباء) في "مَرَرُتُ بزَيد" هي شيءٌ بسببها حصل المعنى المقتضي للإعراب وهو الإعراب وهو والفاعراب وهو والفاعراب وهو الفاعراب وهو الفاعراب، في "مَرَرُتُ بزَيد"، في شيءٌ بسببها حصل المعنى المقتضي للإعراب معسرب، والفسّمة إعراب، والدّالُ معلّ الإعراب.

وَلَمَّا فَرَغَ عَن تعريف الاسم المُعرب وإعرابه، شرع في أقسام الإعـــراب باعتبار الحروف والحركات، وبيان محالها، وهذا الباب مِن أُمَّهات مسائل النّحو فالواجب عَلَى الطَّالب حفظها بالضّبط والإتقان .

واعلم: أنّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات دون الحروف؛ لأنّها أخصرُ وأخفٌ من الحروف، وأن يكون رفعُه بالضمّة، ونصبُه بالفتحة، وحسرُه بالكسرة موافقاً للعامل، وإن كان بالحروف فالأصل فيه أن يكون حالة الرّفيع بالواو، والنّصب بالألف، والحرّ بالياء، موافقةً للعامل، ولا يُترك الأصل في شيءٍ إلاّ لعلّة توجب مخالفة الأصل، كما في بعض الأقسام الآتية.

# فَالْمُفُرَدُ الْمُنْصَــرِفُ، وَالْجَمْــعُ الْمُكَسَّــرُ الْمُنْصَــرِفُ بِالضَّمَّــةِ رَفْعَـــاً وَالْمُسَــرَةِ جَــرًا

فالقسم الأوّل من الإعراب الّذي يجري على الأصل الأصيل، ولهذا قدّمه على سائر أقسامه هو ما قال: (فَالْمَفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ) المفرد يُطلق في النّحو على ما يقابل المرّب كَــ: (زَيْدٌ) في مُقابلة "غُلاَم زَيْد"، وعلى ما يقابل التّثنية والجمع وهو المراد ههنا، أي: الاسم المفرد الّذي لا يكون تثنية ولا جمعاً ويكــون مُنصرفاً كَــ: "زَيْدٌ"، (وَالْجَمْعُ الْمُكَسِّرُ) (١)، كَــ: (رِجَالٌ) حمع رَجُل، واحترز به عــن الجمع عن جمع السّلامة فإنّ حكمه سيجيء، (الْمُنْصَرِفُ) احترز به عــن الجمع المكسر غير المنصرف، كــ: (مُسَاحِد) جمع مسجد، فهذان القسمان من الاسم المعرب يُعْرَبَان (بِالْصَمَّةِ) أي: بالإعراب الحركاني (رَفْعاً) أي: حال كونه مرفوعاً المفعولية، بالفاعلية أو المبتدئية والخبريّة، (وَبِالفَتْحَةِ تَصَباً) أي: حال كونه منصوباً بالمفعولية، وغيرها (وَالْكَسْرَةِ جُرَّا) أي: حال كونه محروراً بحرف الحرِّ، أو الإضافة، فتقول: "حامين زيدٌ ورجَالٌ، ورأيْت زيّداً ورجالًا".

وإنّما قيّد المفرد بالمنصرف، والجمع المكسّر بالمنصرف؛ لأنّ حكم غيير المنصرف بخلاف ذلك كما سيجيء ، ويسمّى هذا النّوع من الاسم متمكّناً

<sup>(</sup>١)— إنّما أعرب جمع المكسر إعراب المفرد لمشابحته للسفرد لكون صيعته مستأنفة مغيّرةُ عن وضع مفردة، ويكون بعصه مخالفاً لبعض في الصيغة كالمفردات المتحالفة الصبغ، وأبضاً لم بطرد في آخره حرف لبن صاخّ لأنْ يجعل إعراباً كما في الجمع بالواو والنون .....إلخ . (الرضي شوح الكافية) .

#### جَمْعُ الْمُؤتَّثِ السَّالِمُ بِالْضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ، غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ بِالْضَمَّةِ وَالْفَتْحَة

لتمكّن الحركسات الثلات مع التّنوين فيه .

والقسم الثّاني: (جَمْعُ الْمُؤنَّثِ السَّالِمُ) (1) وهو الَّذِي يكون بالألف وَالتّاءِ سواءٌ كان مفرده مؤنثاً ك. مسلمات جمع مسلمة، أو مذكراً ك. مَرْفُوعات جمع المرفوع، إعرابه (بِالطَّمَّةِ) حالة الرَّفع، (وَالْكُمْرَةِ) في حالتي النّصب، والجَرّ، في المرفوع، إعرابه (بِالطَّمَّةِ) على اللّهُرَّأُ مكسوراً، ويجعل نصبهُ تابعاً للحرّ.

فتقول: "حَاءِنِ مُسلِمَاتٌ" برفع النّاء وتنوينها، و"رَأَيْستُ مُسسْلِمَات، ومررت بِمُسلْمَات"، بكسر الناء وتنوينها، في كلنا الحالتين، وإنّما ترك الأصلُ هيما، وجَعل النّصبُ تابعاً للجرِّ ؛ لأنّ الجمع المؤنث السالم فرعٌ للجمع المذكر السالم، وقد جعل فيه النصب تابعاً للجرِّ كما سيجيء ، ففي الفسرع أولى أنّ يَجعلُ النصب تابعاً للجرِّ على الأصل .

والقسم الثّالث: (غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ) سَيَحِيءُ بياند، وإعرابه: (بِالْصَّمَّةِ) حال الرّفع بدون التنوين، (وَالْفَتْحَة) في حالتي النصب والجرّ، فلا يدخل عليه الكسرة، ولا يُقرأ مكسوراً ولا مُنوِّناً، بل يجعل جرّه تابعاً لِلنّصب، فتقسول: "حَساءَنِ أَحمدُ"، برفع الدّال، و"رأيّتُ أحمدُ، ومررّتُ بأحمدُ"، بنصب الدّال بغير التّنوين في الحالات كُلّها، وإنّما ترك الأصل ههنا لمشابحة غير المنصرف بالفعسل كمسا

 <sup>(</sup>١) - فَدُمَ جَمع المؤنث على عبر المنصرف؛ إلنّ إعراب جمع المؤنث أقوى من إعراب غير المنصرف؛
 لائه في حمع المؤنث جعل الأضعف تابعاً للأقوى ، وفي غير المنصرف الأقوى تابعاً للأضعف، (سعيدي).

#### أَبُسونُكَ، وَأَخُسونُكَ، وَحَمُسونُك، وَهَنُسونُكَ، وَقُسونُكَ، وَقُسونُكَ، وَذُوْ مَسال مُضافَسةً

سيجيءُ بيانه والفعل لا يدحل عليه الكسرة والتنوين .

والقسمُ الرَّابعُ: الأسْمَاءُ السِّنَّةُ الْمُكَبِّرَةُ، ولمَّا فرغ من أقــسام الإعــراب بالحركات شرع في الإعراب بالحروف، ولَما كان إعراب الأسماء السنَّة موافقــــأ للأصل المذكور بوجه واحد وهو مُطابقة الحروف بما في الأحوال الثّلاث قَدَّمه على التَّثنية والحمع وغيرها؛ لأنَّها لا تطابق العوامل في الأحوال الثَّلاث، فقال: (أَيُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ) بكسر الكاف خطاباً للمؤنّث دائماً؛ لأنّ الحمّ أخرو الزُّوج فلا يضاف إلاَّ إلى امرأة، (وَهَنُوكَ) الهنِّ: الشِّيء القبيح الذي لا يذكر اسمه صريحاً كالعورة الغليظة فيكني عنها بالهنّ ويقال: هنوك، (وَقُولُكَ) أي: فمك، وأصل فُو: فوهٌ بالهاء، فحذفت الهاء شذوذاً، وأبدلت الواو ميماً وإذا لم يكــن مضافاً قيل: فَمَّ بالميم لا بالواو، (وَذُو مَال) المراد منه لفظ (ذُو) بمعنى الصاحب، أصله: (ذُوْتُهُ) فحذفت منه الهاء وهو لازم الإضافة، ولا يُستضاف إلى الستضمير، فلا يُقال: ذُوكَ، وَذُوهُ، بل يضاف إلى اسم الجنس دائماً، فلذلك عدل «المُصنّف» عن كاف الخطاب، وقال: ذُو مال بشرط أن تكون هذه الأسماءُ (مُضافةٌ) لأنّها إدا لم تكن مضافةً بل كانت مقطوعةً عن الإضافة، كانت معربةً بالحركات الثَّلاث، فتقول: "جاءين أبِّ، ورأيتُ أناً، ومررْتُ بأب"، وَالإضافةُ سواءٌ كانت إلى اسم ظاهر، نحو: "أبو بكر، وأبـو حنيفـة"، أو إلى ضـمير الغائـب، أو المخاطب، أو المتكلُّم غير الياء، نحو: "أبوه، وأبوك، وأبونا" رفعاً، و"أباهُ، وأباك،

#### إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ بِالْوَاوِ، والأَلْفِ، وَالْيَاءِ

وأبانا" نصباً، و"أبيه، وأبيك، وأبينا" جَراً، لكن بشرط أن يكون الإضافة (إلَسي غير يَاءِ الْمُتَكُلّمِ) كما في الأمثلة المذكورة، فإن كانت مضافة إلى ياء المتكلّم كان إعرابها تقديرياً في الأحوال التّلاث، فتقول: "جَاءين أبي، ورأيت أبي، ومسررت بأبي"، بقي ههنا شرط آخر لم يذكره «المصنّف»، وهو كون هذه الأسماء مكبّرة بألاتها إذا كانت مصغّرة كان إعرابها بالحركات فتقول: "جاءين أُخيّك، ورأيت أُخيّك، ومررّث بأخيّك"، وإذا وجدت هذه الشروط (الله فيها فإعرابها (بسالواو) حالة الرّفع، (وألألف) حالة النّصب، (وَالْيَساءِ) حالة الحرّ، فتقول: "هذا أب وكن وأخيرك" إلى آخرها، و"رأيت أباك، وأحاك" إلى آخرها، و"نظرت إلى أبيسك، وأخيرك" إلى اخرها.

وإنّما ترك الأصل ههنا وجعل إعراب هذه الأسماء بسالحروف؛ لأنهسم جعلوا إعراب التثنية والجمع بالحروف، فأرادوا أن يجعلوا إعراب بعض المفردات أيضاً بالحروف؛ لئلا يكون بين المفردات وبين التثنية والجمع وحشة ومنسافرة تامة، فحعلوا في مقابلة إعرابهما وهي ستّة، ثلاثة للمثنّى، وثلاثة للحموع، اسما واحداً؛ استيفاء لحق الموافقة، واختاروا من بين المفردات هذه الأسمساء السستة لمشابحتها بالتثنية والجمع في كون معانيها منبقة عن التعدّد، فان الأب يستلزم الابن، والأخ الأخ، وقس على هذا، ولأنّ في آخرها حرف صالح للإعسراب

<sup>(</sup>١)- والشرط الرابع: أن تكون موحَّدةُ، إذ المُثنى والمحموع منها معربٌّ بإعراب التثنية والحمع (جامي).

#### الْمُثَنَّى، وَ(كِلاً) مُضَافًا إلى مُضْمَر، وَاثْنَان، وَاثْنَتَان، بِالْأَلْف وَالْيَاء

وهو حرف العلّة فاستراحوا من اجتلاب حروف أجنبيّة، بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز، كـ: يَد، ودّم، فإنّها حذفت نسياً منسيّاً، ولم يــسمع مــن العرب إعادة حرف العلّة فيها حالة الإضافة، حيث يقال: "يَـــدُك، ودَمُــك"، ولا يُقال: "يَدُوْك، وَدَمُوْك".

والقسم الخامس: (الْمُثنَّى) وهو اسمَّ لحق آحره ألفَّ، أو ياءٌ ونُونٌ، ليدلُّ على أنَّ معه مثله كَـــ: رَجُلاَن، (وَ) لفظ (كلاً) للمذكِّر، وكذلك (كلُّتا) لتثنية المؤنث معناهما بالفارسيّة: هر دو (مُضَافًا إِلَى مُضْمَو) هذا الشرطُ متعلّق بـــ: كلا و كلَّتَا، لا بالمُثنَّى، أي: بشرط أن يكون كلاً وكلَّنَا مُضافين إلى الضَّمير، نحـــو: "جَاءَين الرُّجُلان كلاَهْمَا، ورأيْتُهما كليهما، ومررْتُ هما كليهما"، فيكرون إعراهِما لفظيًّا، وأمَّا إذا كانا مضافين إلى اسم ظاهر، نحو: "كلا الرَّجُلين" فإنَّه حينئذ إعراهما في الحالات الثّلاث تقديريّ، تقول: "جاءين كللا الرّجلين، ورأيْتُ كلا الرَّحلين، ومررتُ بكلاً الرَّحلين"، (وَ) لفـــظ (اثْنَــان) للمـــذكّر، (وَاقْنَتَانَ) لَلْمُؤنْث، فإعراب هذه الأسماء (بِالْأَلْف) حالة الرَّفع (وَالْيَاء) المفتوح ما قبلها حال النّصب والجرّ، فتقول في حال الرفع: "جاءين الــرُّجُلان كلاهُـمـــا، واثنان، واثنتان"، وفي حال النّصب والجرّ: "رأيْكُ الرَّجلين كليهمــــا، واتْـــنين، واتَّنتين، ومررْتُ بالرَّجلين كليهما، واثُّنين، واثُّنتين"، فَتجعل النَّصب تابعاً للجرَّ، ووجه ذلك سيجيءُ في الجمع .

## جَمْعُ الْمُذَكِّرِ السَّالِمُ، وَ(أَلُولُ

واعلم: أنَّ كِلاً وكِلتَا، واثنان واثنتان ليست من التَّثنية حقيقيةً؛ لأنه ليس لها مفردٌ ولا جمعٌ من لفظها (١)، بل هي أسماءٌ وضعتٌ لمعنى التَّثنية، فلمّا كانـــت تثنيةٌ معنى وكان في آخرها ما يتأتى فيه الإعراب بالحروف ألحقتُ هـــا لفظـــاً وأعربتُ بإعراها .

القسم السّادسُ: (جَمْعُ الْمُذَكِّرِ السَّالِمُ) (٢) ما يكون بالواو والتون سواءً كان مُفرداً مذكراً كـــ: مسلمون جمع مُسلم، أو مُؤلّتاً كـــ: سنُون، وَأَرْضُون جمع مُسلم، أو مُؤلّتاً كـــ: سنُون، وَأَرْضُون جمع سنة وأرض، واحنرز بقوله: (السّالم) عن الجمع المكسّر فإنَّ حكمه حكم المفرد المنصرف كما مرَّ، (وَ) لفظ (ألو) (٢) جمع ذُو بمعنى الصّاحب مــن غــير لفظه، ويكتب فيه الواو بين الهمزة واللام حالتي النّصب والجرّ فقط؛ لئلاً يلتبس

<sup>(</sup>١)- أمّا كلا وكنتا فهما موحّدا اللفظ، ومثنًا المعنى، وس حيث ألهما لا يقعان إلا مضافاً إلى المثنى، وفد يأخا. الأداف، حكم المصاف إليه في كثير من المواضع، وعند إضافة كلا وكلتا إلى مضمر تتأكد تثنية اللفظية والمعنوية، لأنّه لا بدّ أنْ يرجع الضمير إلى متنى، (موضع) بالمتصار .

<sup>(</sup>٢)– فائدة: يسمَّى هذا النوع بعِدة أسماء، أولها: "جمع المذكر السالم"، والثاني: "جمع السلامة لمذكر"، والثالث: "الجمع على حدَّ المثنى" .

<sup>(</sup>٣). فإن قيل: لمُ حعل إعراب "ألو" مثل إعراب جمع المذكر السالم ؟

قلنا: لأنه مشاله به من حيث اللذين والمعنى، أمّا من حيث اللفظ فلأنَّ في آخره حرف يصلح الإعراب مثل هم المذكر السالم، وأنّا من جهة المعنى فلائه يدلُّ على الأفراد مثل هم المذكر السالم، ومعارف الكافية) .

#### وَعِشْسُرُونَ وَأَخَسُوَاتُسَهَا بِسَالُوَاوِ وَالْيَسَاءِ

بس: إلى الحارة عَطَّا، لا في حالة الرَّفع لعدم الالتباس، (وَ) لفظ (عِـشْسرُونَ، وَأَخُوانُهُا) أي: ثلاثـون، وأربعون إلى تسعون، وليس (عشرون) جمع العشرة لا لفظاً ولا معنى، أمَّا لفظاً؛ فلأنَّ جمع العشرة يقتضي أن يكون (عَشرون) بفتح الأوّل والثّاني، وأمَّا معنى فلأنَّ الجمع لا يَدُلُ على عدد مُعيّن، بخلاف (عشرون) وأخواها فإلها تدّل على عدد معيّن، ولأنّ أدبي مراتب الجمع ثلاثـة، فكان وأخواها فإلها تدّل على عدد معيّن، ولأنّ أدبي مراتب الجمع ثلاثـة، فكان الواحب أن يسمَّى ثلاثين بـ: (عشرين)؛ لأنّه عشرة ثلاث مرّات لا العشرين به، فإعراب هذه الأسماء (بالوّافي) حالة الرّفع؛ فتقول: "حاءين الزيـدُون، وألـو مال، وعشرون رَحلاً"، (وَالنّاء) المكسور ما قبلها في حالتي النّـصب والجـرَ، مال، وعشرون رَحلاً"، (وَالنّاء) المكسور ما قبلها في حالتي النّـصب والجـرَ، فتقول: "رأيتُ الزيدين، وأوْلي مال، وعشرين رَحُلاً، ومررتُ بالزّيدين، وأوثل مال، وعشرين رَحُلاً، ومررتُ بالزّيدين، وأوثل

وإنّما تُرِك الأصل في إعراب المثنى، والمجموع، وحولف فيهما القياس بوجهين: جعل إعراهما بالحروف دون الحركات، وجعل إعراهما مُاستتركاً في حالتي النّصب والحرّ متّحداً، أمّا الأوّلُ؛ فلأنّ التّثنية والجمع فرعان للمفرد، والإعراب بالحروف فرعُ الإعراب بالحركات فأعطينا الفرغ الفرغ الفرغ؛ ليتناسب اللفظ والمعنى، وأما الثاني، فلأنّ حروف الإعراب ثلاثة: الواو، والألف، والياء، وحالات المثنى والمحموع، فلو أعطينا حروف الإعراب، وثلاث للمحموع، فلو أعطينا كلها للجمع حروف الإعراب، ولو أعطينا كلها للجمع

بقى المثنَّى بلا إعراب، ولو جعلنا إعراب كُلِّ واحد منهما مثل ما هو للآخــر، بأن لجمعل الْمُثنَّى والمحموع كليهما مرفوعاً بالواو ومنصوباً بالألف ومجروراً بالياء، لالْتَبَسُ التّثنية بالجمع، سيّما إذا كان التّثنيّة والجمع مضافاً وحذفت النّون، نحو: "رأيتُ زيداكَ" فلا يعلم أنَّ (زَيْداكَ) تثنيةٌ أو جمعٌ فاضطررنا إلى التَّوزيع، فأعطينا كلاُّ منهما ما يناسبه، فأعطينا الألف للتُثنية حالة الرَّفع؛ لأنَّ الألف هو الضمير المرفوع المُتَّصِل بالفعل للتُّثنية، كما في ضَرَبًا، وَيَضْرِبان، واضْرَبا، وأعطينا الواو للجمع حالة الرَّفع؛ لأنَّ الواو هو الضمير المرفوع المُتَّصل بالفعل للحمع، كما في صَرَابُوا، وَيضْرَبُونَ، وَاضْرَبُوا، وبقبت الياء واحدةً فجعلناها مشنركةً بينهما، وجعلنا إعراهما بالباء حالة الجرّ، كما هو مُقتضى الأصل، ودفعنها الالتبساس ببنهما، بأن جعلنا ما قبل الياء مفتوحاً في التّننية، ومكسوراً في الحمع؛ لأنَّ التّننية حفيفةً في نفسها فأعطيناها الفتحة، والجمع ثقيلٌ في نفسها، فأعطيناها الكسرة ليتناسب الحركة صاحبَها، بقى حالة النّصب فيهما بلا إعراب، فجعلناها تابعةً للجرَّ لا للرَّفع؛ لأنَّ كُلِّ واحد منهما يقع فضلةً في الكلام فيتناسبان بخللاف الرَّفع، ثم كُسر النُّون في التَّتنية وفُتح في الجمع، حبراً لنُقْصان الخَفَّة في التَّثنيسة، ولئلا يثقل الجمع جداً فيتعادلا .

ولمًا فرغ عن بيان الإعراب اللَّفظي بالحركات والحروف السذي هسو الأصل في الإعراب شرع في بيان الإعراب التّقديري الْمُحالِف للأصل ضسرورةً

#### الْتَفْديْرُ: فيْمَا تَعَذَرَ، كَ: (عَصَا)

فقال: (التُقْديرُ)<sup>(1)</sup> أي: الإعراب التُقديري الذي لا يظهر أترة في التلفظ يكون (فيْمَا تَعَددُرُ) دخول الإعراب اللَّفظي على الاسم المعرب، وذلك في موضعين: أحدهما: الاسم المقصور (كد: غضًا) ومُوسَى وحُبْلَى؛ لأنَّ الألف ساكنةٌ أبداً لا تقبل ضمَّةً ولا فتحةً ولا كسرةً فلا بُدّ أن بكون الحركات كُلّها تقديرياً، فتقول :"هذه عَصَى، وَرَأَيْتُ عَصى، وَمَرَرَّتُ بِعَصى"، سَواءٌ كانت الألف موحودة فيه

(١) قائدة: الذي تفكر فيه الحركات ثلاثه أنواع: ما تفكر فيه الحركات الثلاث، وما تفكر فيه حركنان، وما تقكر فيه حركنان، وما تقكر فيه حركة واحدة، فأمّا الذي تقدر فيه الثلاث فنوعان: أحدهما: ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالم، ولا مفتوحاً، ولا مفصوراً، وذلك نجو: "غلامى، وغلماني، ومسلماني".

والنوع النابي: المقصور، وهو الاسم المعرب الذي في احره ألف لازمة كـــ: "الفتى، والعصا"، تقول: "جاء الفتى، ورأست الفتى، ومررت بالفتى"، فتكون الألف ساكنة على كلّ حال، وتقلّر فيها اخركات الثلاث لتعذّر تحرّكها، وأمّا الذي تقلّر فيه الضمّة، والكسرة فقط، وتظهر فيه الفتحة وهو المنتوص، نحو "القاضي، والذّاعي"، وإنما فارّرت الضمّة والكسرة للاستثقال، وإنما ظهرت العتحة للحقّة، والنوع التابي: ما نقلّر فيه الصمّة والفتحة، وهو الفعل المعتل بالألف. بقول: أهو بحشى. ولل يخشى"، فإذا حاء الحزم ظهر محدث الآخر، فقلت: "لم يحتلى"، وأمّا الذي تقلّر فيه حركة واحدة فهر شبقان: الفعل المعتل بالهاء كـــ: "برمي" فهذان تقلّر فيهما الضمّة مقط للاستثقال، تقول: "هو بدعو، وهو برمي"، فلكون علامة رفعهما ضمّة مقلّرة، وبظهر فيهما شبقان، أحدها: النصب بالفتحة وذلك لخفّتها نحو: "لن يدعو، ولن يرمي"، والثاني: الحزم خذف الآخر، شبقان، أحدها: النصب بالفتحة وذلك لخفّتها نحو: "لن يدعو، ولن يرمي"، والثاني: الحزم خذف الآخر،

# وَ (غُلاَمـــيْ) مُطْلَقـــاً، أَوْ اسْتُتُقِـــلَ كَـــ: (قَاضِ) رَفْعَـــاً وَجَـــرّاً

بالفعل، كما في العصا بالألف واللَّم، أو كانت محذوفةٌ كما في عصيَّ وفيَّ بغير الألف واللاَّم؛ لأنَّ الألف لمَّا حَلَفَت لالتقاء ساكنين في أخرهما زال محلُّ الإعراب وهو أخر الكلمة، ولا يقرأ الإعراب عُلَى الصَّاد والتاء؛ لأهما وسط الكلمة، فتعذَّر الإعراب اللَّفظي في كلتا الحالتين[......](١) المتكلُّم سواءٌ كان المضاف جمعاً مكسّراً، أو جمع المؤنث السّالم، أو اسماً مفرداً كـ: غلمان، ومُـسلمان، ﴿وَغُلاَمِيْ﴾ لأنَّ ما قبل الياء مكسورٌ أبدأ فلا يحتمل الإعراب (مُطْلَقاً) لا الرَّفع ولا النَّصِب ولا الجرَّ، ففي الحالات كلُّها إعرابه تقديريٌّ لا كما زعم البعض أنَّه في حال الجُرِّ إعرابه لفظيٌّ، وفي حالتي الرُّفع والنّصب تقديريٌّ؛ لأنَّ هذه الكسرة في (غلامي) موجودةٌ قبل دخول العامل لأجل الياء، فكيف يقسال: إنَّسه محسرور بدحول العامل فيه ولهدا قال المُصنِّف: (مُطلقاً) أي: في الحالات كلُّها، أو يكون الإعراب تقديرياً، (أوْ اسْتُتْقَلَ) الإعراب اللَّفظي على الاسم المعرب، وذلك أيضاً في موضعين: أحدهما في الأسماء المنقوصة، وهي أسماءً في آخرها ياءً قبلها كسرةً (كَــ: قَاض)(٢) فإنّ إعرابه تقديريُّ، لكن لا مُطلقاً ، بل (رَفْعـاً وَّجَــراً) أي: في

<sup>(</sup>١) مقدار كلمات مطموسةٌ من الأصل.

<sup>(</sup>٢) – كلَّ اسم آخرةً باءً خفيفةُ قبالها كسرةٌ فمعربُ تقديراً في رفعه وجرَّه اتفاقاً، فإذا أضف لبنتْ باءً ساكنهُ رفعاً وجرَّا، قال الله تعالى: ﴿ أَوْ تُقَطِّعُ أَنْدَبْهِمْ ﴾ سورة المائدة : | الاية : ٣٣ |، وقال تعالى: ﴿ وَلاَ تُنْقُوا بَأَيْدِيْكُمْ إِلَى النَّهُاكُةِ ﴾ سورة البقرة: [ الآية : ١٩٥ |، ونقيتْ مفتوحةُ نصباً قال تعالى: ﴿ فَاقَطَعُوا أَيْدَيْهُمَا ﴾ سورة المائدة: [ الآية : ٣٨ ]، (خالدي) .

#### وَنَحْسُونُ: مُسْلِمِسِيُّ رَفْعِساً، وَاللَّفْظِينِيُّ فِيْمَسا عَسَدَاهُ .

حالتي الرّفع والجرّ فقط، أمّا في حال النّصب فيكون إعرابه لفظياً، تقول: "جاءين قاض، ورأيْتُ قاضياً، ومررْتُ بقاض"، وذلك؛ لأنّ أصل قَـــاض: "قَاضِياً" فاستُثقلَت الضّمة والكسرة حالة الرفع والجرّ على الياء، وحُدفتا، وحدفتُ الياء لائتقاء السّاكنين، ولم يبق محلُ الإعراب، فصار "جاءين فاض، ومررّت بقاض"، وأمّا الفتحة فلا تستثقل على الياء، ولا تحذف الياء فصارت الفتحة ملفوظــة، ولا تحذف الياء فصارت الفتحة ملفوظــة،

(وَ) الموضع الثّاني ثمّا يستثقل فيه الإعراب على الاسم المعرب: جمع المذكّر السّالم إذا أضيف إلى ياء المتكلّم (نحوّ: مُسسّلميّ) أصله: مُسسّلموني في حالة الرّفع، سقطت النّون لأحل الإضافة، واجتمعت الواو والياء في كلمة أوّلُهما ساكنّ، فقلبت الواو ياءًا، وأدغمت الياء في الياء، وكُسرَ ما قبل الياء؛ لاقتضائها الكسرة كإعلال "مَرْميّ"، فصار مُسلميّ، ولم يبق فيه شيء من علامة الرّفع، فيكون إعرابه تقديريّا (رَفْعًا) فقط بخلاف حالتي التصب والجّر؛ لأنّ إعراهما بالياء المكسور ما قبلها وهي باقية على حالها ولم يتغيّر بحذف النّون وإدغام الياء عن إعرابه الأصليّ، نحو: "رأيت مُسلميّ، ومررْت بمُسلميّ"، أصله: وإدغام الياء عن إعرابه الأصليّ، نحو: "رأيت مُسلميّ، ومررْت بمُسلميّ"، أصله: وإدغام الياء عن إعرابه الأعلى، في وإعرابه بعد الإعلال باقية لفظاً كما كان . (وَاللّفُظيُّ أَي: الإعراب اللّفظي (فِيْمًا عَدَاهُ) أي: فيما سوى ما ذكر من مواضع الإعراب التّقديري كلّها .

#### [غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ]

غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ: مَا فِيْهِ عِلْتَانِ مِنْ تِسْعِ أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُوْمُ مَقَامَهُمَا، وَهِيَ: (شغْرٌ):

وَعُجْمَةً ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تُوكيبُ

عَدّلٌ وُّوَصّفٌ وَتَأْنيْتٌ وَّمَغْرِفَةٌ

#### [ غير المنصرف ]

رولًا ذكر المصنّف حكم غير المنصرف فيما سبق بقوله: (غير المنصرف بالضمّة والفتحة) مُحملاً أراد أن يُبيّن تعريفه، وأسبابه، وأحكامه مفسطاً في فيمل على حدة؛ لكثرة مباحثه فقال: (غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ مَا) أي: اسمّ معرب يُوجه (فيّه علَّتَانِ) أي: سببان (مِنْ) علل (بسّعٍ) من أسباب الصّرف المذكورة في البستين، (أوْ) يكون فيه علّة (واحدة مُنْهَا) أي: من التسع، لكن (تقومُ) تلك العنّة الواحدة (مقامهُمسا) أي: مقام النتين فتكفي وحدها في منع الصّرف، كسميعة منتسهي الحُموع، (وَهِيَ) أي: العلل التسع ما جُمِعت في هذين البيتين أوّلهما:

مُوَانِعُ الصَّرْفُ ِ تِسْعٌ كُلُمَا اجْتَمَعَتْ ﴿ ثِنَتَانِ مِنْهَا فَمَا لِلصَّرِّفِ تَصَوِيبُ (١)

وهذه الأبيات لغير «المُصنَّف» ولم يُصرَّح بكولها من كلام الغير؛ لشهرته، ففي قوله: (شعر: وهي عدلٌ وَوَصَف ... إلى آخره) صنعة الاقتباس، حيث

<sup>(</sup>١) هذه الأبيات لأبي سعيد الأنباري النحوي الكوفي، انظر: "الأشوق": (١٧٧٤/٢)،" حاشية عبد الغفور على الجامي"، "الحالية مولوى شريف على الجامي"، "غابة التحقيق". "معارف الكافية وعوارف الجامي".

# وَالنُّوْنُ زَائِدَةً مِنْ قَبْلِهِ اللَّهِ اللَّهِ وَوَزْنُ الْفِعْلِ وَهَذَا الْقَــولُ تَقْرِيبُ مِثْلُ: عُمْرَ، وَالْحَدَ، وَزَيْنَبَ، وَإِبْرَاهِيْمَ، وَمَسَاجِدَ مِثْلُ: عُمْرَ، وَالْحَدَة، وَزَيْنَبَ، وَإِبْرَاهِيْمَ، وَمَسَاجِدَ

جعل البيتين من كلامه من غير إشارة إلى قائله .

(ثُمَّ) ههنا لمُطلق الجمع لا للتَّراخي .

رَوْالنُّوْنُ زَائِدَةً) قُولُهُ: (رائدةً) حال مِن النُّونُ أي حال كُونِمَا زَائدةً (مِـــنُّ قَبِّلِهَا الفَّ) أي: كَذَلَك تَكُونَ زَائدةً – يعني الأَلفُ والنَّونَ الزَّائدَتَانَ – في آخـــر الاسم .

(وَوَزَنُ النَّهُ عُلِي سيجيء بيان كُلّ واحد منها مُفصَّلاً في انتظره، (وَهَلَدُ الْقُولُ أَي: كُونَ الْعِلْلِ تِسعاً رَتُقْرِيْبُ التقريب: مصدرٌ يمعنى المفعول أي: مقرّب إلى الصّواب من الأقوال الأحر، حيث قال بعضهم: إلها عشرةٌ بزيادة شبه ألف التأنيث، كما في "أرحى علماً"، فإنّ الألف فيه للإلحاق لا للتأنيث، وقال بعضهم: إحدى عَشَرَة، وقال بَعضهم: غير ذلك، أو معناه: أنّ هذا القول المنظوم وجمعَها في الشّعر تقريب للضّبط، وتسسهيلٌ للحفظ، ولِلله المحتلل الحتار والمنافرة شعر الغير ههنا على كلامه المنثور.

نَمُ ذكر «المُصنَّف» مثال كُلَّ واحد منها على التَّرتيب، فقال: (مِثْلُ: عُمْوَ) مثال العدل مع العلميّة، (وَأَخْمَلَ) مثال الوَّصف مع ورن الفعل، (وَطَلْحَةُ) متال التَّأْنيث اللَّفظي مع العلميّة، (وَزَيْنَبُ) مثال التَّأْنيث المعندوي مع العلميّة، (وَرَيْنَبُ) مثال التَّأْنيث المعندوي مع العلميّد، (وَمَسَاجِدُ) مثال الحُمع القائم مقام العلميّد،

# وَمَعْدِيْكُرَبَ، وَعِمْرَانَ، وَأَحْمَد، وَحُكْمُدهُ: أَنْ لاَّ كَسْدَة وَلاَ تَشْوِيْسنَ

(وَمَعْدِبْكُرَبَ) مثال التركيب مع العلميّة، (وَعِمْرَانَ) مثال الألف والنّون الزائدتين مع العلميّة، وأمّا مثال المعرفة المراد منها العلميّة فقد جاء مراراً في هذه الأمثلة فلم يذكرها .

(وَحُكُمُهُ) أي: حكم غير المنصرف (أَنْ لاَ) يدخلَه الْـــــ(كَــسُرَةُ) (' فِي المنصرف وَالله الله الله الله الكـــروين الحره؛ بل يكون مفتوحاً حال الكسرة (وَلاَ) يدخله (تَلْــوِيْنٌ) أي: تنسوين الترتم في أواخر الأبيات، وسائر التّناوين، فلا يمتنع عنه كما لا يمتنع عن الفعل .

وفي قوله: (أن لا كسرة ولا تنوين) خمسة أوجه من الإعراب، كما في الا حولَ ولا قُوتَهُ الله على الكسسرةُ الله حولَ ولا قُوتَهُ الله على الله على المناسرة والتنوينُ؛ لأنّ الاسم إذا وحد فيه علمتان من العِلَل المذكورة شائة الفعل مشاهمة تامة، فلا يدخل عليه الكسرة والتنوين، كما لا تدخلان على الفعل.

<sup>(</sup>١) في يعض بسخ المان: (الكسر) بدل (الكسرة) .

وإنما قال: (حكمه أنَّ لاَ كسرة)، ولم يقل: (أنَّ لا حرَّة)، لأنه يدخله الحرُّ عند الجمهور، إذ هو عندهم معربٌ، والحَرِّ أنواع، وجرَّه فتحٌ، فالجرّ الذي في "بأحمد" عندهم عملُ الحارّ وهو يعمل الحارّ لا ممانة، وقال «الأحفش » و«المرّد» و«الرّحّاج» : غير المنصرف في حال الحرّ مبيّ على الفتح لخسته، وذلك لأنَّ مشاهِته للمبني أي: الفعلِ ضعيفةٌ، فحذفتْ علامة الإعراب مطلقاً أي: التنوين، وبني في حالة واحدة فقط، واحتص بالبناء في حالة الحرّ ليكون كالفعل المشابه في التعريف من الحرّ، (شرح الرضي) (المقطب) .

#### وَيَجُسُورُ صَسَرُفُسَهُ لِلضَّسُرُورُةِ

وَوَخَهُ المُشَاهِة : أَنَّ الفعل فيه فرعيَّتان، أحدهما: اشتقاقه من المسصدر، والمشتق منه .

وثانيهما: احتياجه في الإفادة إلى الاسم أي: الفاعل، والاسم لا يحتاج إليه، إلى الفعل؛ لأنّ الكلام يتم به بدون الفعل، لا شك أنّ المحتاج فرعُ المحتاج إليه، فكذلك غير المنصرف يحصل فيه فرعيّتان؛ لأنّ كلّ علّة فسرعٌ لسشيء آحسر، فألمعدول غيه، والوصف فرع الموصوف، والتّأنيث فرع التذكير، والتّعريف فرع التذكير، والتّعريف فرع التذكير؛ والتّعريف فرع الواحد، والتّركيب عرع العربيّة؛ لأنّ كُلّ لغة أصل عند صاحبها، والجمع فرع الواحد، والتركيب عرع الإفراد، والألف والنون زائدتان فرع ما زيدتا عليه، ووزن الفعل فرعٌ لوزن الاسم كما أنّ الفعل فرع الاسم مشابحة بالفعل من وجهين مُترادفين عومل به معاملة الفعل؛ لأنّ « مَن تَشبَّة بِقُومٍ فَهُوَ مِسنَّهُمْ »(١) وربيّجُوزُ صَرْفُهُ أي: إدخال الكسرة والتنوين على غير المنصرف (للطشّوُورَقٍ)(٢) أي

<sup>(</sup>١) - الحديث أخرجه اللحمد": (حديث رقم: ٥١١٥، ٥١١٥)، وأبو داؤد في "سنه": (حديث رقم: ٢٠٣١)، والطبراني في "مسند الشاميين": (٢١٦)، والبيهقي في "الشعب": (حديث رقم: ١١٩٩)، والبيهقي في "السير": (حديث رقم: ٢١٩٩)، والن أبي شبية": (٣١٣/٥)، والغليق التعليق": (٤٤٥/٣)، والذهبي في "السير": (٥٠٩/١٥) .

<sup>(</sup>٢)- قال المبرد في "المقتضب": (٣٥٤/٢): يواعلم: أنَّ الشاعر إذا اضطر صرَّف ما لا بنصرف جاز له ذلك، لأنّه إنما يردّ الأسماء إلى أصوفها،، وقال ابن يعيش:(٦٧/١): ......فإنَّ ضرورة الشعر سبح كثيراً تما يحطره النثر، واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاحتيار والسعة فحميع ما لا ينصرف-

......

اضطرار الشّاعر لاستقامة الشّعر، فلو لم يُنوّن فسد وزن الشّعر، كما في قوله ('': حُبَّتُ عَلَيَّ مَصّالِسبُ لَسوُ أَنَّهُسا صُبَّتُ عَلَى الأَيَّامِ صِسرُنَ لَيَالِسا ('' أو وقع انزحافٌ يخرجه عن السّلاسة كما في قوله :

أَعِدُ ذِكْرَ لَعْمَانِ ١٣٠ لَنَا أَنَّ ذِكْرَهُ ﴿ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَرَّتُــهُ يَتَضَـــوَّعُ ﴿ ا

يحوز أصرفه في الشعر لإنجام القافية، وإفامة وزئجا بربادة التنوين وهو من أحسن الضرورات، لأله ردًّ إلى الأمال الأمال الشرح الرضي": (٣٨/١)، "الإنصاف": (٩٤/٢) (مسألة: ٧٠)، "أمال الرحاجي": (صــــ: ٨٤).

(١)– هذا البيت من مقولة فاطمة الزهراء رضي الله عنها في مرتبة النبيّ صلى الله عليه وسلّم.

(٢)- تعريج البيت: "سبل الحدى والرشاد في سيرة حير العباد": (٢٨٩/١٢)، "القوائد الضيائية"،
 مصباح الرائحب": (٤٧/١)، "غاية التحقيق": (صد:٤٧)، "العقد النامي على الحامي" وغير ذلك .

(الشاهد فيه): قراله: رومنائب، حيث حيء به وصروفاً وهو عنوع من الديرف للحمع .

وقد ترجم بعضهم هدا الببت باللغة انفارسية فقال: ا

نجائم ريحة له چنا لمال غُم ودُرد ومصيبتها كه كدير روزها ريزند گردد تيره چول شبها (٣) - اللغة: "نعمان" كسن سُجبان: واد وراء عرفة وهو نعمان الأراك، وواد قرب الكوفة، وواد بأرض الشام قرب الفرات، وواد بالتنفيم، وموضعان أخران: وقيل: هو الإمام أبو حنيفه رضي الله عنهُ الإلا الله معر ثابت أروابةً وإن كان ملائماً درابةً .

وقد جمع بعضهم ما يرتكبه في الضرورة فقال: ا

ضمرورةُ الشعمرُ عشمرٌ عسماتُ جملتها وقسفٌ و وصسلٌ وتحمرسكُ وتسكيكُنُ حسندُ وسكيكُنُ وحسكيكُنُ حسنسيُ حسدفٌ وإنبساتُ وتحفيسفُ ولشمديدُ صلى في الغيم تحسيسيُ (٤)- لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين . =

## أَوْ للْتَّنَاسُبِ مِثْلُ: ﴿ سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً ﴾، وَمَا يَقْدُومُ مَقَامَهُمَا: الْجَمْسِعُ

فإنّ (مصائب، وتعمان) كليهما غير منصرفين، لا يدخل عليهما التّنوين لكنْ إنْ لم يقرأ بالتّنوين ههنا لَفَسَلَ الوزن أو خرج عن السّلاسة، والسضّرورات نسردٌ الأشياء إلى أصولها، وأصل غير المنصرف هو الانصراف فيقرأ بالتّنوين للضّرورة،

(أَوْ لِلنَّيَاسِبِ أَي: يَجِوز صَوفَ غير المنصرف وإدَّال التَّنوين عليه لِلنَّيَاسِبِ أَي: لتناسِبِ الألفاظ المجاورة له، وتناسق الكلام على نمط واحد فإنَّه به ضروريٌّ في النَّر؛ لتحسين الكلام، كما في النَظم لمحافظة الوزن، (مُشِّلُ) فوله نعالى: ﴿ (سَلاسِلا وَأَغْلَالا) وُسَعِيْراً ﴾ (الله فيانَ (سَلاَسِلَ ) عير منصرف لسصيغة منتهى الجموع القائمة مقام السَّبِين، لكن لمناسبة (أغَسلالاً وسَسعيراً) قُسري، بالتَّنوين، وجاء في قراءة أحرى بغير التنوين؛ ولذا قال «المصنف، : يجوز صرفه، ولم يَقُل: يُجِب صرفة .

ولمّا ذكر أوّلاً أنَّ غير المنصرف ما فيه علتان أوواحدةٌ منهما تقوم مقامهما، أراد أن يبيّن العِلّه تقوم مقام الاتنتين، فقال: (وَمَا يَقْسُومُ) أي: العلّمة الواحدة الّي تقوم (مَقامَهُما) أي: مقام العلّتين فتمنع الصّرف وحدها النتان، أحدهما (الْجَمْعُ) أي: صيغة منتهى الجُموع، فهي وحدها كافيةٌ لمنع الصّرف؛ لأنّ صيغة منتهى الجمع المتكرّر، فكانت العلّمة فيها متكرّرةً

الشاهد فيه: قوله: ونعمان حيث حيء به مصروفاً وهو ممنوع من الصرف للعلمية والزيادة .
 ١٠) سورة الدهر : [ الآيه : ٤ ] .

#### وَأَلْفَ التَّأْنَيْتُ، الْعَدْلُ: خُرُو جُهُ عَنْ صِيْعَتِهِ الأَصْليُّةِ تَحْقَيْقًا

وقامت مقام الاثنين، وسيألِّ بيان صيغة مُنتهي الجموع .

(وَ) ثانيهما: (أَلْفَا التَّأْنِيْتُ) أي: المقصورة والممدودة سواء كانتا في نكرة كـ: "ذِكرى وحُمراءً"، أو معرفة كـ: "زكرياء، وسلمى"، مُفرداً كان كـ: "حُبلى، وصحراء"، أو جمعاً كـ: "جُعلى، وأصدقاء".

وقولة: (ألفا التأنيث) أصله: ألفان: تثنية الألف، فحذفت النّون عند الإضافة ثم سقط الألف عند الوصل، فبقي ألف التأنيث بفتح الفاء في القراءة، وإنّما قام كُلّ واحد من الألف المقصورة، والممدودة مقام العلّتين، لأنّ الألفين المذكورتين لازمتان للكلمة لا تنفكّان عنها، فالتّأنيث فيها علّة واحدة، ولزومهما كأنّه علّة ثانية، فحصل العلّتان، ولا ينصرفان.

ثم شرع في تفصيل كُل واحد من أسباب منع الصرّف على الترتيب المذكور في النّظم وقال: ( الْعَدْلُ)(١) أي: السّبب الأوّل من أسباب منع الصرّف العدل وهو في اللّغة: الميل والانصراف يُقال: "فلانٌ عَدَلَ من الطّريق عدولاً" إذا تنحى وانصرف عنه، وفي الاصطلاح: (خُرُوْجُهُ) أي: حروج الاسم (عَنْ صِيْعَتِهِ الْأَصْلِيَةِ) أي: هيئتِه الأصليّةِ إلى هيئة أحرى كـ: "عُمر، وزُفر" فإنّهما معدولان عن صيغتهما الأصليّة وهي: "عامر، وزافر" فهما غير منصرفان؛ للعدل والعلميّة. وهو على نوعين: إمّا أن يكون (تَحْقِيْقاً) بأنْ يكون له دليلٌ حارجيّ على وهو على نوعين: إمّا أن يكون (تَحْقِيْقاً) بأنْ يكون له دليلٌ حارجيّ على

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المنن؛ (فالعدل) بدل (العدل) .

#### كَ: تُسلاَثُ، وَمَثْلَثُ، وَأَخْسَرُ

أصله المعدول عنه ويعلم أنّ هذا الاسم معدول من هذا مع قطع النظر عن كونه غير منصرف، (كَ : ثُلاَتُ وَمَنْلَثُ) لأنّ معنى تُلاثَ: ثلاثة ثلاثة ثلاثة ثلاثة ومعنى مثلث أيضاً: ثلاثة ثلاثة ثلاثة ثلاثة للاثة؛ لأنّ تيضاً: ثلاثة ثلاثة فإذا رأينا في معناهما علمنا ألهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة؛ لأنّ تكرار المعنى يدلّ على تكرار اللّفظ، إلهما غير منصرفان؛ للعدل التّحقيقي والوصفية، كما في قوله تعالى: ﴿ أُولِي أَخْنِحَة مَّثْنَى وَتُللاتَ وَرُباعَ وَرُباعَ ﴾ (١٠) وكذلك "رُباع ومربع" بمعنى أربعة أربعة، وما بعدهما من الأعداد ك : "هماس وعسس، وسكداس ومسدس إلى عشار معشر" ففيه اختلاف، فقال بعضهم: غير منصرف، كسد: ثلاث، ورباع، وقال بعضهم: لا يقال ذلك؛ لعدم السّماع من العرب فيما فوق الأربعة، والوصفية في أصولها أي: ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعسة وإن كانت عارضية لا تعتبر في منع الصرف كما سيذكره «المصنّف»، عن قريب، لكن صارت في المعدولات أصلية؛ لأنّها وضعت لهذا المعنى فتعتبر ههنا .

(وَأَخَرَ) أي: وكذلك العدل تحقيقي في لفظ أخر البضم الهمزة وفستح الحاء الصيغة السم تفضيل جمع (أخرى) تأنيث (آخر)؛ لأنّا إذا نظرنا في (أخر) بحسب القاعدة علمنا أنّه معدول من "آخر مِنْ" وذلك لأنّ أفْعَل التّفضيل يجب أن يكون مستعملاً مع اللاّم، أو الإضافة، أو مِنْ، فإذا لم يكن مستعملاً مع اللاّم ولا الإضافة، تحر" علمنا أنّه معدول من "اخر

<sup>(</sup>١)- سورة الفاطر: [الآية: ١]

منِّ" فهو غير منصرف؛ للعدل التحقيقي والوصفية .

فَإِنْ قَيْلِ: أُخِرَ جَمَعٌ و"آخر مِنَ" مَفَردٌ فَكَيفَ يَكُونَ الْجَمَعِ مَعَدُولاً عَـــنَ الْمُفَرِد ؟

قُلنا: اسم التَّفضيل إذا استعمل بـــ: (مِنْ) كان الْمُفرد والتثنيّة والجمع فيه سواءً، كما تقولُ: "عُلمَاؤنا أفضل مِنْ عُلمَائِهم"، فهو جمع في المعنى .

فاندة: في تحقيق لفظ أوّل و آخر:

واعلم: أنَّ لفظ (آخرٌ) إذا كان بكسر على وزن فاعلٍ ضدَّ الأول، فهو منصرف يطابق موصوفه في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتسذكير، والتأنيست، فيقال: "أنتما آخران خروجاً، وهم آخرون، والأنثى اخرةٌ"، ومنه: الأحير والأخيرات، وإذا كان بفتح الحاء على وزن أفْعَل بمعنى أحد الشّيئين، فهو غيير منصرف، ويعامل معاملة اسم التّفضيل، ويجمع على آخرون، ولغير العاقل على أواخر، والأنثى أخرى، وجمعها أحرياتٌ وأخر.

و(أوّل) اسم تفضيل من آل يؤل إذا سبق وحاء، وقيل: لا فعل له مسن لفظه، ولا يشترط في معناه أنْ يكون له ثان، كما لا يشترط في الآخر أنْ يكون له أوّلاً، بل قد يستعملان بمعنى الواحد مطلُقاً، كما في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ الْمَوْتَةَ اللهُولَةَ لَا اللهُولَةَ اللهُولَةَ اللهُولَةَ اللهُولَةَ اللهُولَةَ اللهُولَةَ اللهُولَةَ اللهُولَةَ اللهُولَةَ اللهُولَةِ اللهُولَةِ اللهُولَةُ اللهُولَةُ اللهُولَةُ اللهُولَةُ اللهُ الله

<sup>(</sup>١) سورة الدحان: [ الأية: ٩٦ ].

## وَ (جُمَسِعَ)، أَوْ تَقْدِيْسِراً كَسِ: عُمَسِرَ، وَ: بَابِ (قَطَامَ) فِي تَمِيْسِمٍ.

للعقلاء، ولغيرهم: "أوائل"، والأنشى "أولى"، وجمعها "أوّليات، وأُوّل" كـ: "أخريات، وأخر".

(وَجُمْع) بضمَ الجيم وفتح الميم- همعُ (جَمعَاء) مؤلّتُ (أحّسعَ) أي: وكذلك العدل الحقيقي في لفظ (جُمعُ)؛ لأنّا إذا نظرنا فيه محسب القاعدة علسنا أنّه معدول من (جُمْعِ)- بضم الجيم وسكون الميم- ؛ وذلك لأنّ جمع فعلاء إذا كانت للصّفة تجيءُ بسكون عين الكلمة، كما نقول في جمع حُمـراه: حُمْـر، وصُفراء: صُفْر، فإذا جاء بفتح العين علمنا أنّه معدولٌ من جُمْع بسكون الميم، فهو غير منصرف؛ للعدل الدّحقيقي والوصفية.

(أَنْ يَكُونَ الْعَدَلَ (تَقَدِيرُا) بأنَّ لا يوجد فيه دلبلُّ خارجيُّ على أنَّ هـــذا الاسم معدولُ مِن هذا، إلا أنهم لما و جــدوه غير منصرف في كلامهم فَرَضُوا فيه العدل؛ حفظاً لقاعدهم، وهي أنَّ الاسم لا يكون غير منصرف إلا إذا و جد فيه سببان (كَــ: عُمَنَ)() فإنّا إذا نظرنا فيه لم بُعد فيه دليلاً على أنَ أصله شيءً آخر، غير أنّه و جد غير منصرف، وليس فيه سوى العلمية، فقدر فيه العدل، وقيل : إنّه معدول من عامر لإمكانه فيه، وعدم إمكان غيره من أسباب منع الصرف؛ فهو غير منصرف؛ للعدل التقديري، والعلمية، (وَبَابِ قَطَامَ فِي تُمِيمٍ) أي: العدل تقديري في نحو لفظ "قطام" عند ربيني تميم، فهو معدول عندهم عن "قاطمة".

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (كعمر وزفر).

#### الْـوَصْفُ :

والمراد بباب قطام كلَّ اسمِ على وزن "فَعَالَ" من أعلام الأعيان المؤنثة، إذا لم يكن في أخره راء، وإنّما قلناً: ولا يكون في آخره راءً؛ لأنَّ ما كسان في آخره راءً كـــ: "حضار" عَلَم امرأة فهو مبنيٌّ عندهم كما سيجيء.

وإنما قال: (في تميم)؛ لأنّ الحجّازيين يبنونه على الكسر كذوات السرّاء فنحو: "قطام، وحذام" مبنيّ عندهم ليس من أقسام غير المنصرف .

واعلم: أنّ اعتبار العدل التقديري في باب قطام عند «تميم» لـــبس لمنـــع الصرف؛ لأنّه غير منصرف للعلمية والتأنيث بدون العدل، وإنّما اعتبر فيه العدل التقديري من غير ضرورة حملاً له على نظائره كـــ: "حضار، وطمار" من ذوات الرّاء، حيث اعتبر فيها العدل؛ ليتحقّق سبب البناء فيها، فاعتبر العدل فيما عداها طرداً للباب .

واعلم: أنَّ أوزان العدل ستةٌ سماعيةٌ محصورةٌ في هذين البيتين:

أوزان عسمدل را بتمامى تسبو شش شُمر مَفْعَلُ فَعَلْ مِثالَهما مَثْلَثُ وعُمَر فَعَلْ الله على مَثْلُثُ وعُمَر فَعَلِ الست هم چون المس فُعَال است چون ثُلاث ديگر فَعال دان تو فَطام وفَعَل سَخر

والسبب الثاني: من أسباب منع الصرف (الْوَصْفُ) أي: كون الاسم دالأ على المعنى الصفتي؛ لأنَّ الاسم قد يكون موضوعاً لذات الشِّيء من غير اعتبار المعنى الصّفتي فيه، كـــ: زيد، أو يكون ملحوظاً معه المعنى الصفتي كَـــ: أَسْوَدَ وأَحْمَرَ ، فإنّهما اسمان يدُلان على ذاتٍ موصوفةٍ بالسّوادِ والحُمرة ، وهذا المعـــنى

# شَرْطُهُ : أَنْ يَكُونَ فِيْ أَلاَصْلِ، فَلاَ تَصُرُّهُ الغَلْبَةُ، فَلِذَلِكَ صُرِفَ (أَربعِ) في: مَرَرْتُ بِنِسُوَةٍ أَرْبعِ ، وَامْتَنَعَ أَسُودُ، وَأَرْقَمٌ

الصّفتي قد بكون بسبب أصل الوضع كد: أسّؤذ، وأخمر، وقد يكون بحسسب العارض كد: (أربّع) في "مررّت بنسوة أربع"، فإنّه موضوع لعدد معيّن لكسن حصل فيه الصفة بعد التركيب، وقد يزول المعنى الصفتي عن الاسم؛ لغلبة الاسمية بعد ما كان في الأصل موضوعاً للمعنى الصّفتي، كما إذا سميّنا شيئاً أبيض بالأسود.

ولمّا كان الوصف منقسماً على هذه الأقسام، وكان حكمه عتلفاً في الأحوال، بين والمصنّف، أحكامها فقال: (شرّطُهُ) أي: شرط الوصف لاعتباره في باب منع الصرّف (أنْ يَكُونَ فِي الأصلّ أي: أصل وضع الواضع تحقيقاً، لا ظنّساً وتحميناً، (فلا تَصُرُهُ الْغَلَبَةُ) أي: غلبة الاسمية العارضية (أ) له بعده (فللله للك) أي: لأنّ المعتبر في الوصف أنّ يكون في الأصل، (صرف أربّع في) قولنا مثلاً: (مَرَوْتُ بِنِسْوَة أَرْبَعِ) مع وجود العلّين فيه: الوصف، ووزن الفعل؛ لأنّ وضع أرب ع في الأصل لمرتبة معيّنة من الأعداد من غير المعنى الوصفية، والمعنى الوصفي حدثت له بعد التركيب في هذه الجملة، فلا يعتبر هذا الوصف العارض، ويكون منصرفاً. والمُعْنَعُى عن الصرف (أَسُودٌ، وأَرْقَمُ) الأرفم: الشيء الذي يكسون فيسه

<sup>(</sup>١)– لأنَّ العارض لا يعارض الأصل؛ ولأنَّ معنى الغلبة تخصيص اللفظ لبعض ما وضع له فلا تخرج الصفات بعد غلبته الاسميه عن مطلق الوصاف، وإنما يُخرِج الوصافُ العالمُ، (غلبة السحفيق) .

# لِلْحَيَّةِ، وَأَدْهَمُ لِلْقَيْدِ، وَصَعُفَ مَنْعُ أَفْعَى لِلْحَيَّةِ، وَأَجْدَلُ لِلصَّقَر، وَأَخْيَلُ لِلطَّائِرِ .

السواد والبياض، والأسود الشّيء الذي يكون فيه السّواد، فهما في الأصسل وضعتا للوصفيّة، لكن صارتا في الاستعمال اسماً (لِلْحَيَّة) من غير التفات إلى المعنى الوصفيّة، (و) كذلك (أَدْهَمُ الشّيء الّذي فيه السّوادُ، في الأصل موضوعٌ للوصفيّية، لكن صار في الاستعمال اسماً (لِلْقَيِّد) أي: السلسلة الّي يقيّد بجا الحيوس، من غير نظر إلى معنى الدهمة فيه؛ لأنَّ هذه الأسماء في الأصل موضوعة للمعنى الوصفي، فلا تضرّها غلبة الاسميّة، فهي غير منصرفة، لوزن الفعل والوصف الأصليّ ، وأمّا إذا استعملتُ هذه الأسماء في معناها الأصلي، فلا شك في عدم انصرافها لوزن الفعل، والوصف المتحقّق فيها، (وَضَعُفَ مَنْعُ اللّهُ اللّهُ عَيْ منصرف اسماً (للقعلي، والوصف المتحقّق فيها، (وَضَعُفَ مَنْعُ اللّهُ اللّهُ اللّه عَيْ منصرف اسماً (للّه عَيْ منصرف، وهو طائرٌ أي: جَعْلُ لفظ (أَجْدَلُ) من الجُدل بمعنى القوّة اسماً (لِلطّقَوِ) غير منصرف، وهو طائرٌ خصر منصرف، وهو الشقراق؛ لأنّ على جناحه نقوش و نقاط ك "الخيلان" جمعي من الفيور، (و) جعل لفظ (أَخْيَلُ) بمعنى ذو حال اسماً (للطّانِ) غسير منصرف، وهو الشقراق؛ لأنّ على جناحه نقوش و نقاط ك "الخيلان" جمعي من الفيور، (و) جعل لفظ (أَخْيَلُ) بمعنى ذو حال اسماً (للطّانِ) غسير منصرف، وهو الشقراق؛ لأنّ على جناحه نقوش و نقاط ك "الخيلان" جمعي منصرف، وهو الشقراق؛ لأنّ على جناحه نقوش و نقاط ك "الخيلان" جمعي المنصرف، وهو الشقراق؛ لأنّ على جناحه نقوش و نقاط ك "الخيلان" جمعي المنصرة في المناس المناس

 <sup>(</sup>١) فإن قيل: هذه الأسماء منصرفة بدد «المُصنَّف» كما هو مذهب، الحمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرطة عمدهم فكيف قال: وضعف منع أفعى للحيّة بل الحق صرف أمعى ؟

قيل: معناه "وضعف صع" من منع أفعى من النصرف؛ لأنَّ معناه يخالف قول الجمهور فكان ضعيفًا، (غاية التحقيق) .

#### الْتَأْنِيْتُ بِالتِّاءِ: شَرْطُهُ: الْعَلَمِيْةُ

الخال، ففي هذه الألفاظ قولان، قال بعضهم: إنها غير منسصرفة؛ لأنّ هذه الأسماء في الأصل وضعت للمعنى الوصفي فَسُمّيت ها هذه الأسياء؛ لوجسود المعنى العبقي فيها، فيعتبر الوصف الأصليّ ولا تضرها غلبة الاسمية، كما في السود، وأرقم"، وقال بعضهم: هي منصرفة؛ لأنّ هذه الأسماء صرفة وضعت بحسب وضع الواضع هذه الأشياء، من غير ملاحظة الصّعات فيها، ووالمصنّف، انحتار المذهب الثاني، وقال: جعل هذه الأسماء غير مصرفة ضعيف؛ لأنّه لا دليل على أنّ هذه الأسماء وضعها الواضع هذه الأشياء باعتبار هذه المعاني فيها وإن وحدت هذه المعاني فيها بحسب الاتفاق، ولا يكفي بحرّد الوهم في هذا الباب من غير التحقّق الوضع الأصليّ؛ ولذا قلنا: أنّ يكون الوصف في الأصل تحقيقاً لا زعماً وتخميناً، مع أنّ الأصل في الأسماء أن تكون غير منصرفة فإبقاؤها على أصلها أولى.

والسبب الثالث: من أسباب منع الصرف (التّأنيسة) أي: كون اللّفط مؤنّناً، وذلك على نوعين، التأنيث بالتّاء الموجودة في اللّفظ، سواء كان اسم رحل كن طلحة، أو اسم امرأة كن عائشة، والتّأنيث بغير التاء بأنْ يكسون اسماً لامرأة كن زينب، أو يكون مؤنّناً معموياً كلفظ "العين، والقدم"، فالتأنيث الذي يكون (بالتّاء) الملفوظة (شرّطُهُ) للتأثير في باب منع الصرف (العلميّة) بسأنْ يكون عَلماً لشخص أو شيء معيّن، سواء كان عَلماً لرّجل كن: "طلّحة" أو

#### وَ الْمَعْنَــوِيُّ كَذَلِكَ، وَشَــرُطُ تَحَتُــمِ تَأْثِيْــرِهِ الْزَّيَــادَّةُ عَلَى الثَّلاَثَــةِ. أَوْ تَحَــرُكُ ٱلأَوْسَط، أَوْ الْعُجْمَــةُ

امرأة كسن النوال، قد تكون، وقد لا تكون فلا تعتبر؛ ولدلك صرف "قائمسة" في معرض الزوال، قد تكون، وقد لا تكون فلا تعتبر؛ ولدلك صرف "قائمسة" في قولنا: "مَرزُنتُ بامرأة قائمة"، مع تحقق الوصف والتأنيث فيها؛ لأنَّ تاء (قائمة) في معرض الزوال بخلاف ما إذا كان علماً كسن عائشة، وطلحة، فحينتذ تأمن من الزوال وتلزم الاسم، فتؤثّر في منع الصرف، وأمّا التّأنيث بالألف المقسمورة والممدودة كسن خبراء، فلا تشترط فيه العلمية للزوم الألف فيهما من غير العلمية، فلا يقال: حُبل، وحمراء، فلا تشترط فيه العلمية المؤوم الألف فيهما من غير العلمية، فلا يقال: حُبل، وحُمر فهما غير منصرفان أبداً .

(و) التأنيث (المعتبوي (الذي لا تكون الناء فيه ملفوظاً، كلفظ عين، وشمس (كَفْلُك) يشترط فيه العلمية، فإن لم يكن علماً كان منصرفاً كن أرنب، فإله منصرف مع تحقق وإن الفعل والتأنيث المعنوي فيه؛ لأنه ليس بعلم، وأما إدا كان علماً فهو غير منصرف؛ للعلمية ووزن الفعل، (وشرط تحتيم تسأييره) أي: وجوب تأثيره في منع الصرف أحد الأمور الثلاثة (الزيادة على الثلاثة) أي: كون اللفظ زائداً على ثلاثة أحرف كنة زينب (أو تحرف أله الأوسط) أي: عين الكلمة إن لم يكن زائداً على ثلاثة أحرف، كنة سقر بفتح القاف (أو الفجمة) بسأن يكون اللفظ في الأصل عجمياً، كنة "ماه، وجور"، فإذا وحد واحد من هسذه يكون اللفظ في الأصل عجمياً، كنة "ماه، وجور"، فإذا وحد واحد من هسذه

 <sup>(</sup>١) وهو كون الاسم موصوعاً لمؤلَّت خالياً عن أحد علامات التأنيث، (حبيصي).

#### فَـــ: هِنْدٌ يَجُوْزُ صَرْفُهُ، وَزَيْنَبُ، وَسَقَرُ، وَمَاهُ. وَجُوْرُ مُمْتَنِعٌ فَإِنْ سُمَّيَ بِهِ مُذَكَــرٌ فَشَرْطُـــهُ: الزِّيَـــادَةُ عَلَى الثَّلاثَـــة

الصّفات النّلالة مع التأليث المعنوي والعلمية وجب أنْ يكون اللّفط غير منصرف، وإنْ لم يوحد واحد من هذه الصّفات جاز صرفه؛ نظيراً إلى عدم وجود الشرائط، وجاز عدم صرفه؛ نظراً إلى وجود العلّين، (فَ: هنّد) علماً لامرأة (يَجُوزُ صَرْفُهُ)؛ لأنّه لم يوحد فيه شرائط الوجوب فليس هو زَائداً علمي ثلاثة أحرف، ولا هو متحرّك الأوسط، ولا هو عجميّ، فلا يجب منع صرفه لكن شرط الجواز وهو العلمية في التأنيث المعنوي قد وحد فيه فيجوز أنْ بكون عير منصرف؛ للعلمية والتأنيث المعنوي، (وزيّنبُ) غلماً لامرأة، (وسَفَلُ علما ألله لعلمية وعليه الله تعلى منها) وهو مؤنّث شماعي كسسائر لطبقة من طبقات جهنّم (عياذاً بالله تعالى منها) وهو مؤنّث شماعي كسسائر أسمانها، وقاف، وَجُونُ علمين لبلدتين (مُمّتنعٌ) صرفه وجوباً؛ لوجود شرائط الوجوب فيها، أمّا (زينب) فلزيادته على تُلاثة أحرف، وأمّا (سقر) فلتحرل أوسطه، وأمّا (ماه، وحور) فلأنهما لفظان أعجميان، فوجب منع هذه الأسماء وأمنا الماء وحور) فلأنهما لفظان أعجميان، فوجب منع هذه الأسماء وأمنالها من الصّرف حتماً .

بقى ههنا مسألة وهي أنَّ المؤلث المعنوي ك...: "قَدَم، وعقْرب" إذا سَمَّينا به رحُلاً فهل بمتنع صرفه نظراً إلى التأنيث المعنوي الأصليّ، أو لا لزوال التأنيث المعنوي حيثة فقال: (فإنْ سُمِّيَ به) أي: بالمؤنث المعنوي (مُسلدَكُرٌ) وزال التأنيث المعنوي (فُسْرُطُهُ) أي: شرط ذلك اللَّفظ في منع الصرّف (الزيَّادَةُ عَلَى الثَّلاَثَـةِ)؛

## فَـــ: قَدَمٌ مُنْصَرِفٌ، وَعَقْرَبُ مُمْتَنِعٌ . الْمَعْرِفَةُ : شَرْطُهَا: أَنْ تَكُوْنَ عَلَمِيَّةً . الْعُجْمَـــةُ : شَرْطُهَـــا أَنْ تَكُـــوْنَ عَلَمِيَّــةً

ليقوم الحرف الرّابع مقام التأنيث المعنوي (فَقَدَمٌ) إذا سَمَّينا به رَجُلاً (مُنْسَصَرِفٌ)؛ أعدم وجود الشّرط وهو الزّيادة على الثلاثة، وزوال التأنيث المعنوي بنا للسمية المذكر، (وَعَقْرَبُ) إذا سَمَّينا به رّجُلاً (مُمْتَنِعٌ) صرفه؛ لوجود الشّرط وهو الزّيادة على الثّلاثة ؛ لقيام الحرف الرّابع مقام تاء التأنيث .

والسبب الرّابع: من أسباب منع الصرّف (المُعْوِفَةُ)(١) أي: كون الاسم معرفة غير نكرة، والمعارف أنواع كثيرة: المضمرات، والإشارات، والمعرّف باللاّم، والإضافة، والأعلام، وغير دلك، لكن المعتبر ههنا في باب منع الصرف المعرّف بالعلمية فقط، فلذا قال: (شَرْطُهَا) أي: شرط المعرفة للتاثير في منح الصرّف وغير في المعرف وأن تكون علميّة لا غيرها من المعارف؛ لأنّ المضمسرات والإشارات وغيرها من قبيل المعربات، وأمّا اللاّم والإضافة فيجعل عير المنصرف منصرفاً فكيف يكون سبباً لمنع الصرّف.

السبّب الخامس: من أسباب منع الصّر ف (الْعُجْسَةُ) أي: كـــون اللّفـــظ عجمية عجمية إلى العربية، ففيه شرطان: (شَرْطُهَـــا)

 <sup>(</sup>١)- إنما جعل المعرفة سبباً والعدمية شرطاً فَإِنْم تجعل العلميةُ صبباً كما جعل البعض؛ لأنَّ فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية له ...... (جامي).

# أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً، وَتَحَرُّكُ أَلاَّوْسَطِ، أَوْ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاَثَــةِ، فَــ: لُــوْحٌ مُنْصَــرِفْ، وَشَتَــرُ، وَإِبْرَاهِيْـــمُ مُمْتَيْــعٌ .

الأوّل: (أَنْ تَكُونَا عَلَمِيَّةً) (1) أي: عَلَماً لشيء مُعيّن في لغة والعجم،، فلا يتصرّف فيه العرب بإدخال اللاّم والتّنوين المحتصيّن بلُغَتِهم وإن لم يكن عَلماً تصرّفوا فيه ما شاؤوا، ولهذا لو سمَّينا رَحُلاً بـــ: (لجام) لم يمنع الصرّف؛ لأنّه ليس بعلم في أُغَتِهم لشيء معيّن، بل هو معربٌ من (لكَّام) بمعنى العنان مُطلقاً .

(وَ) شرطها الثّاني: أحد الأمرين (تَحَرُّكُ الْأَوْسَطِ)؛ لأنّه إنْ كان ساكن الأوسط كان في غاية الحقّة، ولم يَصلح سبباً لمنع الصّرف (أَوْ الزّيَادَةُ عَلَى النّلاَثَةِ) أَي: ثلاثة أحرف؛ لأنّه لو كان ساكن الأوسط ولم يكن زائداً على ثلاثة أحرف كان حفيفاً حدّا، فلا يمنع الصّرف إذا تقرّر ذلك، (فَلُوْحٌ مُنْصَرِفٌ) مع كونه عُجمة وعَلماً، لعدم وحدان الشّرط الأوّل، وهو تحرّك الأوسط، (وشتر) بنتح السّين والنّاء اسم لحصن في ديار بكر (وَإِنْسرَاهِيم) اسم بيّ من الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام (مُمُتنعٌ) صرفه؛ لكوهما عُجمة وعلماً مع وجود الشّرط فيهما؛ لأنّ (شتر) عَلَم في لسالهم وهو متحرّك الأوسط، و(إبراهيم) عَلَم في لسالهم وهو متحرّك الأوسط، و(إبراهيم) عَلَم في لسالهم وهو زائلًا على ثلاثة أحرف.

فائلة : اعلم : أنَّ أسماء الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام كلُّها غير منصرفة؛

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المان : (أن تكون علميةً في العجمة) .

#### الْجَمْعُ: شَرْطُهُ: صِيْغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ بِغَيْرِ هَاءِ

للعُجمةِ والعلميةِ إلا سنّةُ منها نظمها الشّاعر بالفارسية (١) فقال: گر همی حواهسی که دانی نامِ هر پیغمبری تا کدام است أی برادر نزد نحوی منصرف صالح وهود و محمّد باشعیب ونوح ولسوط منصرف دان ودگــر باقی همه لا ینصرف

والسبّب السّادس: من أسباب منع الصّرف (الْجَمْعُ) أي: كون النّفط على وزن جمع من الحسوع، وأوزان الجُسوع كثيرة في كلام العرب، لكنّ المعتبر ههنا في باب منع الصّرف اثنان منها فقط، فقال: (شَرْطُهُ) للتأثير في منع الصّرف رصيّغة مُنْنَهَى الْجُمُوعِ، وهي التي تكون فيها بعد الألف حرف ان متحرّ كان أو حرف واحد مُشدّد، كُا: دَوَابَ، أو ثلاثة أحرف أوسطُها ساكن، وإنما سمّيت محرف بالمعموع؛ لأنما لا تجمع بعد هذا جمع التكسير، وإنْ كانت تحسع جمع السلامة فيقال في جمع الصواحب: صواحبات (بغير هاء) أي: شرط صيغة منتهى السلامة فيقال في جمع الصواحب: صواحبات (بغير هاء) أي: شرط صيغة منتهى

ألا إنَّ أنسماء البسيسن سبيعة أنها الصرف في إعسراب من يتنشسه في التيتُ ولوحُ ثُمُ هسودٌ وصمالسخ التعيسبُ ولسوطٌ والنسبسيُ المستسلدُ (مصباح الراغب) .

وقال الحبيي: جميع أسماء الملائكة غير منصرف إلاّ أربعة، مسكر، ونكبر، ومانك، ورضوات.

و ١) أمَّا بالعربية فعال:

#### كَ...: مَسَاجِــة، وَمَصَابِلْــخ، وَأَمُّــا: فَرَازِئَــةٌ فَمُنْصَــرِفْ

الحموع أنَّ تكون بغير هاء أي: الناء الزائدة المنقلبة حالة الوقف هاءً؛ لأقسا إنَّ كانتُّ بماء شابهتُّ المفرد لفظاً ومعنیٌ كالكراهية والعلانية، أمَّا لفظاً فظاهر، وأمَّا معنیٌ فلأنَّ هذه صيغ المصادر، والمصدر يُطلق على واحد وعلى أكثـر منه، فانتقصتُ فيه الجسعية، ولم تصلح أنُّ تكون سبباً لمنع الصرف .

وإنما قلنا: المراد التاء الزائدة المنقلية حالة الوقف بالهاء؛ لأنَّ الهاء إذا كانت أصليةً في اللفظ كان الفواكه، وقواره فهو غير منصرف (كان مُسَاجِد، وَمُصَابِيْحُ) مثالان لصيغة منتهى الجموع فهما غير منصرفان؛ لوجود صيغة منتهى الجموع مع عدم قبولهما تاء التأنيث، (وَأَمَّا فَرَازِنَةٌ) جمع (فارزان) اسامٌ لأله الشطرنج اللفارسية يُسمَّى وزير (فَمُنْصَرَفٌ) (القبولها تاء التأبيت .

ولمًا ورد على «المُصنَّف» أنَّ حضاجر غلماً للضّبع غير منصرف مع عدم وجود معنى الجمع فيه، فينبغي أنَّ بكون منصرفاً؛ لأنَّ وجود معنى الجمعبة شرطُّ

<sup>(</sup>١)- إنما قال: فسنصرف: و لم يقل: فسنصرفة، مع وجوب تأنيث البندأ وهو فرازنةً؛ لأنَّ المراد به محرَّد الماءة وهو مذكر .

فإن قيل: ما الفرق بين الناء في "فاطمة" والناء في "فرارنة" ؟ لأتكم ظلم: إنّ "فاطمة" عسع للعلمية والتأليث، و"فرازية" منصرف؛ لأنّ التأليث بعَّذه عن شبه الفعل فما الفرق بين التأليتين ؟

الجمواب: أنَّ الجمع في "قرازنة" هو الذي أشبه الفعل وحدود لأنَّ الجمع عِلَّة موثرة في سع الصرف وحده، فمنع الصرف لأجله، قلمًا دخلتُ التاء بقدتُه عن شبه الفعل فصرف، وأمَّا "فاطمة" فإنَّها لم تشبه الفعل إلاَّ بالعلمية والتأثيث جمعاً فشتتُ على النع، (حاشية مصباح الراغب) .

وَحَصَاجِوُ عَلَماً لِلطَّبْسِعِ غَيْرُ مُنْصَـرِف، لأَنَّـهُ مَنْقُـوْلٌ عَـنْ الْجَمْسِعِ، وَحَصَاجِوُ عَلَمُ الْجَمْسِعِ، وَصَـرَاوِيْلُ إِذَا لَمْ يُصَـرَف وَهُـوَ الْأَكْتَـرُ فَقَـدٌ قِيْـلَ : أَعْجَمِسيٍّ وَسَـرَاوِيْلُ إِذَا لَمْ يُصَـرَف وَهُـوَ الْأَكْتَـرُ فَقَـدٌ قِيْـلَ : أَعْجَمِسيٍّ

في هذه الصيغة، وإلا لكان مفرداً منصرفاً كما قُلتم في عدم قبولها التّاء، فقال في جوابه: (وَخَطَاجِرُ عَلْماً لِلطّبْعِ) هي أنثى الضبعان بالفارسية: "كفتار ماده" (غَيْرُ مُنصَرِف؛ لأَنَّهُ مَنْقُولُ أَنَّ عَنْ الْجَمْعِ) فهو وإنْ صار عَلماً لجنس الضبع يطلق على الواحدة فالأكثر وهو معنى الجمعية، لكن في الأصل هو جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمّي به الضبع مبالغة في عظم بطنها، والمعتبر في الجمسع هي الجمعية الأصلية وإنْ زالت في الاستعمال.

ثمُّ ورد ههنا إشكال آخر على لفظ سراويل فإنه غير منسصرف عند الأكثر مع أنه اسمٌ لشيء واحد من اللباس- معناه بالفارسية: "شلوار"- وليس فيه معنى الجمع أصلاً فقال: (وَسَرَاوِيّلُ) فيه قولان، الصّرف، وعدمه، (وَإِذَا لَهُ يُصرفُ وَهُو اللّهُ كُثْرُ) أي: جعله غيرُ منصرف؛ لكونه صيغة منتهى الجموع قدول يُصرفُ وَهُو اللّهُ كُثْرُ) أي: جعله غيرُ منصرف؛ لكونه صيغة منتهى الجمعية الحدها: أنّ أكثر العلماه، (فَقَدْ قِيلُ) في دفع هذا الإشكال الوارد عليهم و جهان، أحدها: أنّ هذا اللفظ (أَعْجَسِيٌّ) ليس بعربي، حنى يعنبر فيه معنى الجمعية ، معرب مسن لفظ

<sup>(</sup> ١ ) · **فإنْ قلت:** لا حاجة في منع صرفه لاعببار الجمعية الأصلية، فإنْ فيد العلمية والتأنيث؛ لأنَّ الضمع هي أنثى الضبعان ؟

قلنا: علميّته غير مؤثرة تعدم اشتراطها في الجمع وإلاّ لكان بعد التنكير منصرفاً؛ لأنّ ما فيه عاميّةٌ مؤثرةُ إذا نكّر صُرف، والتأنيث غير مسلّم؛ لأنّه عَلَم جنس من الضبع مذكّراً كان أو مؤنثاً، (حاشية مصباح الواغب) .

## حُمِلَ عَلَى مَوَازِنِهِ، وَقِيْلُ: عَرَبِيٌّ جَمْعُ سِرْوَالَةِ تَقْدِيْرًا، وإَذِا صُرِفَ فَلاَ إِشْكَالَ

"شلوار" لكن لمّا استعمله العرب في كلامهم (خمِلَ عَلَى مَوَازِيهِ) مــن الألفــاظ العربية الغير المنصرف لتناســب العربية الغير المنصرف لتناســب ألفاظهم وإنَّ لم يوجد فيه معنى الجمع.

(وَقِيْلَ) في حوابه بوجه آخر سلّما أنه (عَرَبِيِّ) لكن لا نُسلّم أنه لا يوحد فيه معنى الجمع بل هو (جَمْعُ سُرُوالَةٍ) والسّروالة قطعة منها، فجُمِع على سراويل باعتبار قطعاتما (تَقْدِيْرا) أي: قدَّرنا وفرضنا فيه معنى الجمعية فرضاً وتقديراً، حفظاً لنقاعدة، وهي أنَّ هذه الصيغة لا تمنع الصّرف، إلا إذا وحدت فيها معنى الجمعية، فإذا لم توجد في اسم قدرنا فيه الجمعية، كما قدّرنا العدل التقديري في عمر، حفظاً للقاعدة، وهذه الأجوبة على قول من يقول بعدم صرف سراويل.

(وَإِذَا صُرِفَ) سراويل كما هو قول البعض، (فَلاَ إِشْكَالَ) عليهم أصللاً؟ لأنّ الإشكال إنما ورد على فول من يقول بمنع صرفه مع عدم وجود الجمعية، فاضطروا إلى المحتملات المذكورة، وأمّا من يصرفه نظراً إلى عدم معنى الجمعية فلا يرد عليهم اعتراض ولا إشكال يُحتاج إلى دفعه (1).

ثمَّ صيغة المنتهى الجموع إذا كان اللَّفظ صحيحاً، والحرفان بعد الألــف ثابنان في التَّلفظ فحكمه ظاهر ، وأمَّا إذا كان اللَّفظ منقوصاً، وحُذف آخــره،

 <sup>(</sup>١)- فائدة: إذا سمّى شيءٌ بصيغة منتهى الجموع وزال عنها معنى الجمعية تبقى على حالها غير منصرف، (ابن مائك).

#### وَنَحْوُ: جَوَارٍ رَفْعَاً وَجَارًا كَانَ قَاصَ . التَّرْكِيْبُ: شَرْطُهُ الْعَلَميَّاةُ

فيقي بعد الألف حرف واحد كـنجوار جمع جارية، ودّواع جمع داعية فحكمه ما يبنه «المصنّف» بقوله: (وَنعَوُ: جَوّانٍ) المراد من نحو جوار كلّ اسم منقسوص على زنة فواعل، وأفاعل حُذف آخرُه حالة الرّفع والحرّ؛ لاستثقال السطمّة والكسرة على الياء فحذفتا، ثم حذفت الياء، لالتقاء الساكنين، وعوّض فيها الننوين بالكسرة (رفّعا وَجَراً) أي: في حالي الرفع والحرّ، (كقاض) (ا أي: إعرابه تقديريٌ كإعراب قاض رفعا وجراً؛ للاستثقال، فتقول: "هؤلاء جوار، ومررّت تقديريٌ كإعراب قاض رفعا قول: "هو قاض، ومسررت بقساض" بالكسر والتنوين كما تقول: "هو قاض، ومسررت بقساض" بالكسر والتنوين كما تقول: "هو قاض، ومسررت بقساض" بالكسر والتنوين كما تقول: "هو قاض، الإعلال المذكور بل تبقى على حالما، فتقول: "رأيت جواري" بفتح الياء بلا تنوين؛ لأنّه غير منصرف كما تقول: "رأيت قاضياً" بالفتح مع التنوين؛ لأنّه منصرف إلاّ أنّ "جوار" في حالي تقول: "رأيت قاضياً" بالفتح مع التنوين؛ لأنّه منصرف إلاّ أنّ "جوار" في حالي الرّفع والحرّ أيضاً غير منصرف عند الجمهور بصيغة منتهى الجموع، باعتبار الياء الحذوفة تقديراً، فالتنوين في "جوار" عوض عن الياء لا للتمكّن عندهم.

السبب السابع: من أسباب منع الصرف (التُّرْكِيْبُ) أي: كون الاسم مركباً من كلمتين وهو على أقسام: إضافي كد: "غُلام زيد"، وتوصيفي كد: "ربد العالم"، وإسنادي كد: "قام زيد"، وغير ذلك، لكن (شَرْطُهُ) للتأثير في منع الصرف: (الْعَلْمِيَّةُ) بأنْ يكون ذلك المركب عَلماً لشيءٍ معينٍ، فيلزم التركيب

<sup>(</sup>١)– في بعض نسخ المتن: (مثل قاضي) بدل (كذاشي) .

# وَأَنْ لَا يَكُسُونَ بِإِضَافَسَةً وَلَا إِسْنَسَادِ مِثْسِلُ: بَعْلَبَسِكُ. الأَلْسِفُ وَالتُسُونُ : إِنْ كَسَانَتَسَا فِسِيْ اسْمٍ

ولا يكون في معرض الزوال، وإلاّ فلا يكون سبباً لمنسع الصرف .

(و) شرطه الثاني: (أنَّ لاَ يَكُونَ) ذلك التركيب (بإضافة)؛ لأنَّ الإضسافة بمعل غير المنصرف منصرفاً، فكيف يكون سبباً له، (وَلاَ إِسْسَنَادُ) أي: ولا يكون ذلك التركيب من قبيل التركيب الإسنادي، كد: "تأبّعلَ شرَّاً علماً لرحسل، وأشاب قرناها" علماً لامرأة ؛ لأنَّ المركب الإسنادي إذا جعل علماً صار مسن قبيل المبيّات، لا تغيّر ولا تبدّل حركاته وسكناته أصلاً، ويكون مبيّاً و محكياً على أصله، وغير المنصرف من قبيل المعربات المنافي له، (مثلُ: بَعْلَبُكُ) فهذا اسمُ مركبٌ من (بَعْل، وبَلك) والتركيب ليس بإضافي ولا إسنادي، فهو غير منصرف للتركيب ليس بإضافي ولا إسنادي، فهو غير منصرف للتركيب والعلميّة، وهو اسمُ بلدة بالشام بناها رجلٌ اسمُه (بك) ، و (بعل) اسم صنمه فسمَّى البلدة باسمه واسم صنمه فهما اسمان جُعلا اسماً واحداً .

السبب النامن: من أسباب منع الصرف (الألف والتُون) (١) الزائد الق تحر الكلمة فهما قد تكونان في الاسم ك: "عثمان، وعمران"، وقد تكونان في الصّفة ك: "سكران، وندمان"، فقال: (إِنْ كَائتًا فِيْ اسْمٍ) محض غير صفة كذ: "عثمان وسلمان".

 <sup>(</sup>١) سسمًى هزيدين ؟ لأفحما من حروف الزوائد، وتسمًى مضارعتين لمضارعتهما لألمى التأميث في سع دخول تاء البانيث: (جامي).

## فَشَرْطُهُ: الْعَلَمِيَّةُ كَــ: عِمْرَانَ، أَوْ صِفَة فَائْتِفَاءُ فَعْلاَئَة، وَقِيْـلَ: وُجُــوْدُ فَعْلَــي، وَمِــنْ ثَمَّ اخْتُلفَ فِــيْ رَحْمَــانَ دُوْنَ سَكُــرَانَ

واعلسم: أنَّ الاسم فد يطلق بمقابلة الفعل والحرف، وقد يطلق بمقابلة النقب والكنية، وقد يطلق بمقابل الصفة، وهو المراد ههذا (فَشُوطُهُ) للتأثير في باب منع الصرف: (الْعَلَميَّةُ) أي: كونه عَلماً (كَ عِمْرَانَ) عَلم لأب موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام، وأب سيّدتنا مريم، وهو اسمّ لأبي طالب عمّ النبيّ عَليه الصلاة والسلام، (أوّ) كانتا في (صِفة) فشرطه عند بعضهم (التفاء فعلائة) أي: لا يكون مؤنثه على وزن فعلانة بالناء، (وَقِيْلَ:) شرطه (وُجُودُ فَعَلى) أي: بكون مؤنثه على وزن فعلى .

(وَمِنْ ثُمَّ) (1) أي: منْ أجل أهم الحتلفوا في شرط الألف والنون الصفي، فقال بعضهم: انتفاء فعلانة، وقال بعضهم: وحود فعلى (الختلف في رَحْمَانَ) هل هو منصرف، أو غير منصرف؛ لأنه ليس له مؤنث لا على (فَعْلاَنَة)، ولا على (فَعْلَى)، فمن قال: شرط الألف والنون انتفاء فَعْلاَنَة، قال: إنّه غير منصرف؛ لوجود الشرط وهو انتفاء (فَعْلاَنة) فلا يقال: رحمانة، ومن قال: شرطه وجسود (فَعْلَى)، قال: إنّه منصرف؛ لفقدان شرطه، وهو وجود فعلى، فلا يقال: رحمى، (دُوْنُ سَكْرَانَ) أي : لم يختلفوا في (سكران) ، بل اتفقوا على أنّ (سكران) غيسر (دُوْنُ سَكْرَانَ) أي : لم يختلفوا في (سكران) ، بل اتفقوا على أنّ (سكران) غيسر

 <sup>(</sup>١) قوله: (رمن ثُبُّ نفتح الناء وتشديد المبم المفتوحة إشارة للمكان، وهنا إشارة إلى المكان
الاعتباري لا الحِسْي، وقد يُزاد في آخرها هاءُ السكت، فيقال: "ثُمَّه"، أمَّا "ثُمَّة" بالناه فغلطٌ من فول
العامة، (غابة التحقيق).

#### وَلَدُّمَانَ . وَزَنُ الفعل: شَرْطُلهُ أَنْ يُخْتَاصَ

منصرف؛ لوجود الشرط على كلا القولين، فمن قال: شرطه انتفاء فعلانة، فلأنّ مؤنث "سكران" لم يجيء على "سكرانة"، ومن قال: شرطه وجود فعلى، فلأنّ مؤنث "سكران" جاء على "سكرى"، لا "سكرانة"، (وكدمان) (1) أي: وكذلك لم يختلفوا في لفظ ندمان إنّه منصرف، بل اتفقوا على كونه منصرفاً؛ لعدم وجود الشرط على كلا القولين؛ لأنّ مؤنثه جاء على ندمانة لا ندمى، فمن قال: شرطه انتفاء فعلانة كان منصرفاً؛ لوجود ندمانة، ومن قال: وجود فعلى كان منصرفاً؛ لوجود ندمانة، ومن قال: وجود فعلى كان منصرفاً عندهم أيضاً؛ لعدم وجود فعلى، و"ندمان" بمعنى النديم المنسادم عنسى الشرب، وجمعه "ندماء"، أو بمعنى النادم المشتق من الندامة .

مسالة: الألف والنون إن لم تكونا الزائدتين بل كان إحداهما من أصل الكلمة كان الاسم منصرفاً، كن "حسَّان" من الحسن على زنة (فَعَّالٍ)، وأمّا إنْ كان مشتقّاً من (الحسّ) على زنة (فعلان) يكون غير منصرف.

السبب التاسع: من أسباب منع الصرف (وَزَنُ الْفَعْلِ) أي: كون الاسم على وزن من أوزان الفعل المختصّة به، فإن لم يكن مختصّاً به بل كسان ذلك الوزن مشتركاً بين الأسماء والأفعال، كسنا فعّل بالفتحتين فإنّه يجيء للاسمم كسن "فَرَس، وجَمَل"، ويجيء للفعل أيضاً، كسن "ضَرَب، وأَكُل" لم يكن ذلك من أسباب منع الصرف، فلذلك قال: (شَوْطُهُ) أحد الأمرين: إمّا (أنْ يُختَسَعُ)

<sup>(</sup>١)- فاندة: بنصرف ما فيه الألف والنون في اسم الجنس نحو: "ريحان، وسرحان"، (حالدي).

### به كَــ: شَمَّرَ وَ صَرِبَ، أَوْ يَكُــوْنَ فِي أَوَّلِــه زِيَــادَةٌ كَزِيَادَتِــهِ غَيْرُ قَابِلِ لِلتَّــاءِ ، وَمِــنْ قَــمُ الْمُتَنَــعَ

ذلك الورن (به) أي: بالفعل (كد: شمّن - بفستح الأول وتسديد النسان (وَضُرِب) - بضم الأول وكسر الثاني فإن هذين الوزنين مختسصان بالفعسل، ولم يوحدا في الاسم إلا منقولاً عن الفعل، فإذا صارا علمين كانا غير منصرفين؛ للعلميّة، ووزن الفعل، وكذلك أوزان "أنفعل، وتفعّل، واستفعّل"، وما أشبهها كالأمر، والنهي، وغيرهما مختصة بالفعل، رأق أي: لم يكن ذلك الوزن مخسصاً بالفعل فشرطه: أن (يَكُونَ فِي أوّله) أي: أوّل ذلك الاسم (زيادة) أي: حسرف زائد (كزيادته) أي: مثل الزيادة في أوّل الفعل وهي زيادة حرف من حسروف الأتين في الفعل المضارع، نحو: "بزيد، وتغلب، وأحمد، ونرجس"، فهذه الأوزان غير مختصة بالفعل، لكن في أوّلها حرف زائد كما هو في الفعس، وبسشرط أل بكون ذلك اللفظ (غَيْر قَابِل للنّاه) (أ) أي: تاء التأنيث في آخره؛ ليتاكّد مشاهنه بلفعل فيصير غير منصرف؛ لأنّ الفعل لا يقبل هذه الناء فلو لحقها الناء حسر ج من المشاهة، و لم يكن غير منصرف، فإذا سمّينا رحلاً بس:"ارحس" يكون غسر منصرف؛ لؤن الفعل، والعلمية .

(وَمِنْ ثُمَّ) أي : من أجل اشتراط كونه غير قابل للتاء (اهْتَنَعَ) عن الصرف

<sup>(</sup>١)- أي: قبولاً قياسياً، لفلا برد عليه "أربع" إذا "تُمي بماء فإنَّ خَوق الناء للتذكير، ولا يرد "أسود"، فإنَّ يحيء الناء في "أسودة" للحيّة الأنتى ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأحله يمنع من المحارف، بن باعتبار غلية الاحيّة العارضة، (حاشة مصباح الراعب) .

#### أَحْمَرُ، وَانْصَرَفَ: يَعْمَلُ، وَمَا فَيْهِ عَلَميَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إِذَا لُكِّرَ صُرِفَ

(أَحْمَوُ) لأنَّ مؤنثه لا يجيء بالتاء، وفي أوله زيادة كزيادة الفعل، وهي الهسسزة، فهو غير منصرف حتماً لوزن الفعل مع شرطه، وهو كونه غير قابل للتساء، والوصفية، (وَانْصَرَفَ) لفظ (يَعْمَلُ) مع وجود وزن الفعل، والوصفية؛ لأنَّ شروط وزن الفعل وهو كونه غير قابل للتاء، لم يوجد فيه، فيقال للحمل القويً على العمل: "هذا جملٌ يعملٌ"، وللناقة القويّة المطبوعة على العمل: "هذه ناقسةٌ يعملةٌ"، فلا عبرة لوزن الفعل؛ لعدم وجود شرطه، نَعَم إذا سمّينا رجلاً أوشسيئاً معيناً بهذا أوشسيئاً منصرف؛ لعدم قبوله التاء حينشنذ، فيكون غسير منصرف؛ لعدم قبوله التاء حينشند، فيكون غسير منصرف؛ للعلمية، ووزن الفعل، وزالت الصفة بالعلمية .

(وَمَا فِيهِ) أي: كلَّ اسم غير منصرف وجد فيه (عَلَمِيَّةٌ مُسؤَثّرةً) احتسرز بقوله: (مؤثرة) عن نحو: "حبلي، وحراء، ومساجد" إذا سمَّي ها فإها بعد التنكير تبقى على حالتها غير منصرفة؛ لأنّ العلمية لم تحتمع مؤثرةٌ في منع صرفها (إِذَا لَكُنّ أي: جعلته نكرةٌ غير معيّن مثلاً قلت: "جاءين أحمد وأحمدٌ غيره" (صُرِف) أي: صار ذلك الاسم منصرفاً، فالأحمد الأول في هذا المثال غير منصرف؛ أين العلمية، ووزن الفعل، والأحمد الثاني منصرف يُقرأ مرفوعاً بالتنوين؛ لأنّ العلمية زالت عنه بالتنكير، وتنكير المعرفة قد تكون بأنْ تقع الشركة في الأسماء بحسب الاتفاق، بأنْ سمَّي كثيرون بسن (أحمد) مثلاً فتقول: "كم من أحمد لقيتُسه، أو رئبٌ سعاد لقيتُها"، أو بوصفه بصفة عامة توجب الإهام، كما تقول: "حاءن "جاءن أب

# لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ أَلَّهَا لاَ تُجَامِعُ مُؤَثِّرَةً إِلاَّ مَا هِيَ شَرَّطٌ فِيْهِ إِلاَّ لَمُا تَبَيَّنَ مِنْ أَلَّهُا لِأَ لَيْعَالِ الْعَالَ وَوَزَنَ الْفِعْلِ

أحمد وأحمدٌ آخر"، أو بأن لا يكون المراد من الاسم مسمّاه المعيّن، بل يكون المراد منه الصفة التي اشتهر بها صاحبها، كما تقول: "لكلّ فرعون موسى"، فإنّ المراد من (فرعون، وموسى) ليس شخصاً معيّناً، بل المراد الصفة التي اشتهر بها صاحبها، أي: لكلّ حبّار مبطل محقّ عادلٌ، فيكونان منصرفين في هذا المثال.

لطيفة : قيل: إنّ سائلاً جاء على باب نحويّ ودقّ الباب، فقال النحوي: مَنْ بالباب ؟ فقال: أحمد، فقال النّحوي: انصرف أي: ارجع، فقال الرّحُــل: أحمدُ لا يبصرف، فقال النحوي: إذا نُكّر صُرف، فرجع حائباً .

واعلم: أنّ العلمية لها حظّ كبيرٌ في باب منع الصرف، قلّما يحلو اسسمٌ عن ذخلِه فيه، فغي بعض الأسباب هو شرطّ، وفي بعضها سببٌ مستقلٌ بنفسه، كما في العدل ووزن الفعل، فبيّن «المصنّف» وجه صبرورة الأسماء منسصرفة إدا تُكّرت بقوله: (لمنا تبيّن) أي: فيما ذكر سابقاً (مِنْ أَنَهَا) أي: العلمية (لا تُجَسامِعُ مُؤثّرة ) في منع الصرف (إلا فيما هي شرط فيسه) وهو العدل التقديري، والتأنيث، والعحمة، والتركيب، والاسم الذي فيه الألف والنون الزائسدتان، (إلا الفسلال ووزن أففيلي فإن العلمية تجامعها مؤثّرة مع عدم اشتراطها فيها كسة "سلاك، ورباع" فإضما غير منصرفان؛ للعدل، والصّفة مع عدم العلميسة ، وكذلك وزن

من الكوفيين ما جاءا .

## وَهُمَا مُتَضَادًانِ فَلاَ يَكُونُ مَعَهَا إِلاَّ أَحَدُهُمَا، فَإِذَا لَكُورَ بَقِيَ بِلاَ سَبَبٍ أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ

الفعل مثل: "أحمر" غير منصرف؛ للصفة، ووزن الفعل مـع عـدم العلميـة. والاستثناء في قوله: (إلاّ العدل ووزن الفعل) استثناء ثمّا بقي من الاستثناء الأوّل، كما تقول: "ما حاءني من العلماء إلاّ الكوفيون إلاّ زيدٌ وعمروٌ" فإنهما

(وَهُمَا) أي: العدل ووزن الفعل (مُتَضَادُانِ) ولا يُجتمعان في اسمه (فسلا يُكُونُ مَعْهَا) أي: مع العلمية (إلا آخَدُهُمَا) أي: وزن الفعل مع العلمية، أو العدل مع العلمية؛ وذلك لأنّ أوزان العدل محصورةً معلومةً بالاستقراء، ولم يجئ ورن الفعل على واحد من أوزانه.

وهذه الجملة معترضة الدفع ما عسى أن يتوهم متوهم ويقول: لِهُ لا يجوز أنْ يجتمع في اسم ثلاثة أسباب منع الصرف، العسدل، ووزن الفعسل، والعلمية، فيبقى بعد الننكير غير منصرف، فدفع ذلك بقوله: (وهما متطادان) أي: لا يجتمع العدل ووزن الفعل في كلمة واحدة حتى يبقى بعد التنكير غسير منصرف للعليين الباقيتين، (فَإِذَا لَكُنَ الاسم الذي فيه العلمية سواء كان شرطاً فيه أو غير شرط (بقي) الاسم (بلا سبب) فيما كان العلمية شرطاً فيه الأنسه إذا زال الشرط زال المشروط، ولا يكون الاسم غير منصرف بلا سبب، (أو) بقي ذلك الاسم (على متب واحم) فيما لم يكن العلمية شرطاً فيه الم احتمع معه

#### وَخَــالَفَ سَيْــوَيْهِ ٱلأَخْفَــشَ

مؤثَّراً بحسب الاتفاق، كما في أحمد فإذا نكّر بقي على سبب واحد، والـــسّبب الواحد لا يكفي لمنع الصّرف .

بقي ههنا مسألةً، وهي أنّ لفظ (أحمر) مثلاً غير منصرف للصفة، ووزن الفعل، فإذا جعلناه عَلماً زالت الوصفية، وكان كما كان غير منصرف؛ للعلمية وزن الفعل، ثمَّ إذا نكّر هذا الاسم هل يبقى غير منصرف نظراً إلى الوصيفية أو لا، فبيّن «المصنّف» حكم هذه المسألة، وذكر المحتلاف العلماء فيه، فقال: (وخالف سيْبَويّه) (1) مرفوع محلاً فاعل حالف (ألاّخفش) بالنّصب مفعول خالف. اعلم: أنّ الأخفش ثلاثةً من النحاة:

<sup>(</sup>١) - هو إمام النحاة أبو البشر، عمرو بن عثمان بن قنير مونى بني الحارث بن كعب، وهو أشهر من أن يعرَّف به، ونقب ب سيبويه «رائحة التفاح» لأنّ أمّه كانت تُرقِصه بدلك في صغره، وهو فارسي الأصل ولد بالبيضاء (بلد فارس)، واختلف في سنة وفاته، وأرجح الأقوال آنه نوفي سنة (١٨١هـ)، ينظر ترجمه: "تاريخ بغداد": (١٩٨/١٢)، "معجم الأدباء": (١٢١/١٦)، "طبقات النحاة" لابن قاضي ينظر ترجمه: (صــ: ٢٠١/)، "بنياة الوعاة": (صـ : ٢٦٦)، "مراتب البحويين": (صــ: ٢٠١)، "نشأة النحو وتاريخ أشهر البحاة": (صــ: ٢٠)، "نشأة النحو

<sup>(</sup>٢) هو الأخفش الأكر، عبد الحميد بن عبد الجميد، أبو الخطاب، مولى بني قيس بن تعلية، من أهل هجر أوّل الأخافشة الثلاثة المشهورين، كان ديّناً ورعاً ثقةً، من أثمّة اللغة والنحو، وتوفي سنة (١٧٧هــــ)، ينظر ترجمته: "طبقات الزبيدي": (صـــ: ٣٥)، "بغية الوعاة": (صـــ: ٢٩٦)، "نشأة اللحو وتاريخ أشهر النحاة": (صـــ: ٤٦) وعيرها.

## فِسي مِعْسلِ: أَحْمَسرَ عَلَمساً إِذَا لكُّسرَ

وهو «أبو إسحاق سعيد بن مسعده» (١) ، والثالث: قرينه وهو «أبو الحسسن على بن سليمان» (٦) .

والمراد من «الأخفش» ههنا تلميذه كما صرّح به «المصنّف» في "شــرح المفصّل"، ولا حرج في نسبة المخالفة إلى الأستاذ إذا كان إظهاراً للحقّ، كمــا يقول الفقهاء: "قال «أبو حنيفة» رضي الله عنه كذا، خلافاً لــ: «أبي يوسف»" فلا عبرة بما قال بعضهم: «الأخفش» ههنا مرفوعٌ فاعلُ حــالف، و«ســيبويه» منصوب المحل مفعوله المقدّم لئلا يلزم نسبة المخالفة إلى الأستاذ .

(فِي مِثْلِ أَحْمَلَ) المراد من مثل أحمر : كلُّ ما كان صفةً في أصله مقترناً بسبب آخر، فيدخل في هذا الحكم مثل سكران (عَلَماً إِذَا تُكُنَ فقال (الأحفش):

<sup>(</sup>١)- في مصادر التحقيق: (أبو الحسن) بدل (أبو إسحاق) .

هو أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة، مولى بني بماشع بن دارم (بطن من تميم) أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورة تلميذ سيبوية، كان أسن منه، وتوفي بعد سيبوية في سنة (٢٠٧هـــ) أو (٢١٠هــــ)، أو (٢٢٠هــــ)، ينظر ترجمته: "طبقات الزبيدي": (٦٧)، "إنباة الرواة" للسيوطي: (٩٠/١) (الترجمة : ١٢٤٤)، "الفهرست": (ص : ٧٧)، "اشأة النحو وتاريخ أشهَر النحاة": (صد: ٢٢)، "وفيات الأعيان": (١٢٢/٢)، مرآة الجنان": (١١/٣) وغيرها .

 <sup>(</sup>٢) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل النحوي الأخفش الأصغر أحد الثلاثة المشهورين،
 وتوفي سنة (٣٣٧هــ) في بغداد، ينظر ترجمته: "وفيات الأعيان": (٣٣٢/١)، "بغية الوعاة" للسيوطي:
 (١٩٧/٢)، "الأعلام" للزركلي: (٢٩١/٤) وغيرها.

#### اعْتِبَاراً لِلصَّفَةِ ٱلأَصْلِيَّةِ بَعْدَ التَّنْكِيْرِ، وَلاَ يَلْزَمُهُ بَابُ حَاتِمٍ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ اعْتِبَارِ الْمُتَضَادَّيْن

إنه يصير منصرفاً كسائر الأسماء النكرة؛ لأنّ وصفيتها زالت بالعلمية، والعلمية زالت بالتنكير، والزائل لا يعود فبقي الاسم على سبب واحد، وقال "سيبويه" إنه غير منصرف حينئذ أيضاً (اغتباراً للصفّة ألاَصليّة بَعْدُ التَّنكيْمُ)؛ لأنّ السصّفية زالت عنه بعروض العلمية المتضادّة لها، فإذا زال المانع عساد المعسى الأصلي، والمصنف، ارتضى قول "سيبويه" فذكر أوّلاً توجيه قوله، ثم دفع عنه الإشكال الوارد عليه بقوله: (ولا يازمه)، وتقرير الإشكال: أنّ "الأخفش" يقسول: أيّها الأستاذ إنْ كُنت تعتبر الصّفة الأصلية بعد زوالها في مثل: "أحمسر"، فالواح سب عنبك أنْ تعتبرها في مثل: "أحمسر"، فالواح سب الأصلية والعلمية الحالية مع أنّه منصرف بالاتفاق بيننا وبينك.

فقال «المصنف» مُجيباً عن جانبه: (وَلاَ يَلْوَمُهُ) أي: لا يرد على «سيبويه» الإشكال في رباب حاتم، المراد بباب حاتم كلُ فاعل صفتي نحو: "عالم، عاقل" إذا سمّي به رجلاً، والحاتم مشتق من الحتم بمعنى اللزوم وإحكام الأمر، بــل جميع الأعلام الصفاتية كالمأمون، والرّشيد، وغير ذلك مثل حاتم في هذا الباب، أي: لا يكون غير منصرف للعلميّة والصفة الأصلية (لما يَلْزَمُ مِنْ اغْتِبَارِ الْمُتَصَادِينِ) (1)

 <sup>(</sup>١) إذ الوصف يقتضي العموم: والعلميّة تقتضي الخصوص، وبين العموم والخصارص تنافي؛ لأنَّ العلميّة وضع اللفظ لمدلولِ تعيينُه لا يتجاوز، والوصفية وضعّه باعتبار معينٌ لمن قام به ذلك المعنى = =

## فِيْ حُكُمٍ وَاحِدٍ وَجَمِيْعُ الْبَابِ بِاللَّهِ أَوْ بِاللِّصَافَةِ يَنْجَرُّ بِالْكَسْرِ .

وهما العلميّة والوصفيّة (في حُكُم واحد) وهو منع الصرف في مثل "حاتم" عَلماً، بخلاف مثل "أحمر" إذا نكّر .

وحاصل الجواب: أنَّه فرَّق بين الحاتم عَلماً وبين أحمر إذا نكَّــر؛ لأنَّ في مثل "حاتم" يلزم احتماع المتضادّين، العلميّة، والوصفيّة معاً في حالة واحدة وهو محالًا بخلاف أحمر، لأنه إذا نكّر زالتُ العلميّة وعادت الصفة الأصليّة مسع وزن الفعل، ولا يجتمع فيه المتضادّان في وقت واحد، فلا يقاس أحمر على مثل حاتم . (وَجَميْعُ الْبَابِ) أي: غير المنصرفات كنُّها (باللَّم) أي بالدخول لام التعريف في أوَّلها كما إذا قلنا: "مررُتُ بالمساحد"، (أوْ بالإضافة) أي بصيرورهما حَضَافًا إلى اسم آخر كما في قولنا: "مررْتُ بمساجدكم" (يَتْجُلُ يصير محسروراً (بالْكُسُر) فيكون كالاسم المنصرف مكسوراً لفظاً؛ لأنَّ غير المنصرف كان ممنوعاً من الكسرة، والتّنوين؛ لأجل مشابحة الفعل، فإذا دخل عليه اللاّم، أو صار مضافاً رالتُ ثلك المشاهمة الحاصلة لها؛ لأنَّ اللام والإضافة من حواص الاسمم، بالكسرة لفظاً؛ ولهذا زاد قوله: (بالكسر)، ولم يكتف بقوله: (وينحرُّ)؛ ليكون وِالْإضافة أيضاً .

<sup>-</sup> العظمانُ والعتاج كون الثنيء مختصًا وغير مختصُ، (محسصي) .

......

وإنّما لم يقل: ويُنوّن بالتنوين؛ لأنّ التنوين لا تحتمع مع اللام والإضافة أبداً سواءً كان الاسم منصرفاً أو غير منصرف، فلا فائدة في هذا القول.

مسألة : التصغير إذا كسان مزيلاً لأحسد السببين جعسل غسير المنصرف منصرفاً نحو: "حميلاً، وعميرً" في تصغير: "أحمد، وعمر".

\* \* \* \* \*

#### [ الْمَرْفُو ْعَاتُ ]

### الْمَرْ فُوْعَاتُ : هُوَ مَا اشْتَمَالُ عَلَى عَلَىمِ الْفَاعِليَّةِ

#### [ المرفوعات ]

ولمّا فرغ «المصنّف» عن تفسير المعرب وأقسامه باعتبار الإعراب شرع في بيان أحواله باعتبار أقسام الإعراب (الْمَوْفُوْعَـاتُ) أي: هذا باب المرفوعات فهو مرفوعٌ على أنّه خبر المبتدأ، بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أو مبتدأ خبره محذوف أي: المرفوعات هذه، ويحتمل أنْ يكون مبنيّاً على السكون لعدم تركيبه مع العامل، وهو جمع المرفوع لا المرفوعة؛ لِمَا قلنا: إنّ جمع غير العقلاء يجيءُ على صيغة المؤنث قياساً مطرداً كـ: "الصّافنات" للذُكور من الخيل .

وقدَّم المرفوعات؛ لأهَا العمدة في الكلام؛ لأنَّ الكلام يتم ها بدون الاحتياج إلى المنصوبات، والمجروروات (هُوَ الضمير راجعٌ إلى المرفوع المذكور في ضمن المرفوعات لا إلى المرفوعات، لأنَّ التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد (مًا) أي: اسم (اشتمل عَلَى عَلَم الْفَاعِلَيَة) أي: علامة كون الاسم فاعلاً، وهي ثلاثة، الرّفع في المفرد، والألف في التّثنية، والواو في الجمع، والأسماء السّتة المكبرة نحو: "جاءين زيد، ورجلان، ومسلمون، وأبوك"، فإذا وجدت هذه العلامة في الاسم قيل: هو مرفوع، والعلامة في "حَاءين زيد"، وقد تكون تقديراً كما في "جاءين موسى"، وقد تكون محسلاً كمسا في "جاءين هؤلاء".

فَمِنْهُ الْفَاعِلُ وَهُوَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ ، وَقُدُّمَ عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ

(فَمِنْهُ الْفَاعِلُ) الفاء للتفصيل، و(منه) حبرٌ مقدَّم، و(الفاعل) مبتداً مؤخَّرٌ أي: من المرفوعات الفاعل، وإنما قدَّمه على سائر المرفوعات؛ لأنّه الأصسل في المرفوعات وما سواه تبعٌ له، ويلحق به، (وَهُو) أي: الفاعل (مَا) أي: اسمٌ (أُسْنِهُ إلَيْهِ الْفِعْلُ) إنما قال: (أسند إليه)، ولم يقل: أخبر عنه؛ ليتناول فاعلَ الأمر والنهي من الإنشاءات، ويدخل في التعريف أنْ ضربتُ زيداً في قولنا: "أعجبين أنْ ضربتُ زيداً في قولنا: المحسبي أنْ ضربتُ زيداً في قولنا: المحسبي أنْ ضربتُ ريداً في قولنا: المحسبي أنْ المسراد الاسسم حقيقة أو في تأويل الاسم، وههنا في تأويل الاسم أي أعجبين ضربك زيداً، (أوّ) أسند إليه (شبّههُ أي: شبه الفعل، الشبهُ يمعين المشاهة كالمثل يمعين المماثل، وهو اسم الفاعل، والصقة المشبهة، والمصدر، وأفعل التفضيل، (وقُدُمُ السم الفاعل، واسم المفعول، والصقة المشبهة، والمصدر، وأفعل التفضيل، (وقُدُمُ أي: الفعل أو شبهه مقدَّماً على ذلك الاسسم في المشرط أي بشرط أنْ يكون الفعل أو شبهه مقدَّماً على ذلك الاسسم في المفظ، كما في "ضرَبُ زيدً".

وإنما قال ذلك احترازاً عن نحو "زيدٌ ضَرَبَ"، فإنّ زيداً أسند إليه الفعل بواسطة الضمير العائد إليه، لكنّه مبتدأً ليس نفاعل؛ لأنّ الفعل متاخر عنه في اللفظ، وشرطها أنْ يكون الفعل مقدَّماً عليه في اللفظ (غلَى جهة قِهَامِهِ) أي: قيام اللفط (بهِ) أي: بذلك الاسم، الحارّ والمجرور متعلق بقوله: (أسند)، أي: يك دون

<sup>(</sup> ١ ) – قوله: (قلَّم عليه) أي: وحوبًا ليخرج المبتدأ المتاذَم عليه خبره نحو: "كريم من لكرمك".

## مِثْلُ: قَامَ زَيْلًا، وَزَيْلًا قَائِمٌ ٱبْسُوَّهُ، وَٱلأَصْلُ أَنْ يَّلْيَ الْفَعْلَ

الإسناد إليه على و حه قيام الفعل لا على وحه الوقوع عليه .

وإنما قال ذلك احترازاً عن مفعول ما لم يُسمَّ فاعله في قــولنا: "ضُرِبَ زِيدٌ" بصيعة المجهول، فإنَّ الفعل أي: (ضُرِبَ ( أسد إلى الاسم وهو مقدَّم عليه، لكنُ إسناده إلى الاسم ليس على جهةٍ قيامه به، بن على جهةٍ وقوعــه عليــه، فلا يكون فاعلاً بن مفعولاً.

والحاصل: أنَّ الفاعل له شروطٌ ثلاثةٌ .

أحدها: أن يكون الفعلُ أو شبهُه مسنداً إليه .

وثانيها: أنْ يكون الفعلُ أو شبهُه مقدَّماً عليه في اللفظ لا مؤخَّراً عنه . وثالثها: أنْ يكون الإسناد على جهة القيام به لا الوقوع عليه .

رَمِثُلُ قَامَ زَيْدٌ) هذا مثال للفاعل الذي أسند إليه الفعل بنفسه، وقدّم عليه في اللفظ على حهة قيامه به، (وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ) (١٠ هذا مثال للفاعل الذي أسند إليه شبه الفعل وهو (قائمٌ) اسم الفاعل؛ و(أبوه) فاعله .

فكل فعل لا بد له من فاعل، (والأحمال) أي: الاقتضاء الطبعي للفاعل وحقّه (أنْ يَلِيَ الْفِعْلَ) (٢٠ أي: يُذكر بعده بلا فصل، ويقدّم على المفعول به وعلى

 <sup>(</sup>١) الأول: "زيد قائم أبواه" لأنه يتمحّض للفاعية لبفيد النص المقصود بالمقام، بخلاف "عادم أبوه" فإنه نصح أنْ بكون فاعلاً ويصبح أنْ يكون مبتدأ، ذكره (مجم الدين).

<sup>(</sup>٢) إنما كان الأصل أنَّ يلي المعل، لأنَّه اشتدَّ اتصاله به لفظاً ومعيَّ، أمَّا اللفظ فلأنهم سكنوا له 🕒

# فَلِذَلِكِ جَازَ: ضَرَبَ غُلاَمَةُ زَيْدٌ، وَامْتَنَعَ: ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً، وَإِذَا انْتَفَى أَلْلِعُرَابُ فِيْهِمَا لَفْظاً

سائر المعمولات الفعل؛ لأنّ الفاعل مُوجدٌ للفعل بخلاف سائر المعمولات، ولأنّ الفعل لا يفيد بدونه، ويفيد بدون سائر الأشياء، فصار كالجزء له، فاستحق التقديم، وكان في الرتبة مقدّماً على سائر المعمولات وإنّ تأخر لفظاً في بعض الأوقات، (فَلذَلِك) أي: لأجل أنّ أصل الفاعل ورتبقه التقديمُ (جَسان) هذا التركيب (ضَرَبَ غُلاَمَهُ) بنصب الغلام مفعول الفعل (زَيْد) بالرفع فاعله تقددٌم عليه المفعول، والضمير في (غلامه) يعود إلى (زيد) المتأخّر عنه فجاز ههنا الإضمار قبل الذكر؛ لأنّ زيداً وإنّ كان متأخراً لفظاً، لكنّه مقدّمٌ رتبةً، (وَامْتَنَعَ) هذا التركيب (ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْداً) برفع الغلام وكونه فاعلاً، ونصب زيداً وكونه مفعولاً؛ لأنّ في هذه الصورة يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً وذلك غير مفعولاً؛ لأنّ في هذه الصورة يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً وذلك غير حائز .

وهذا أي: إيلاء الفاعل الفعل أمرٌ جوازيٌّ ليس بواجب، فيجوز أنْ يترك هذا الأصل، ويقع الفصل بينهما لضرورة أو نكتة يقتضيها المقام، لكنُ مراعاة هذا الأصل يصبر حتماً لازماً في بعض الصّور، ذكر «المصنّف، منها ثلاثاً.

(وَإِذَا الْتَفَى الْإِعْرَابُ فِيْهِمَا) أي: في الفاعل والمفعول (لَفْظاً) أي: في اللفظ

<sup>=</sup> آحر الفعل كراهة أنْ يجتمع أربع حركات متوالية، وأمّا المعنى فلأنّه الْمُحْدِثُ لَه والْمُوْجِد، (حاشية مصباح الراغب) .

#### وَالْقَرِيْنَةُ، أَوْ كَانَ

بأنُ يكون في آخر الاسم ألفٌ مقصورةٌ مثلاً فلا يمكن تلفظ الإعراب عليه، كما في "موسى، وعيسى"، (وَالْقَرِيْنَةُ) عطف على قوله: (الإعراب) أي: وكذلك انتفي القرينة الحالية، أو المقالية الدالة على كون أحدهما فاعلاً والآخر مفعــولاً ففي هذه الصورة يجب تقديم الفاعل على المفعول تحرّزاً عن الالتبـــاس المحـــلّ بالمقصود، كما إذا قلنا: "ضرب موسى عيسى، وضرب من على الباب من على السطح"، فلا يعلم مَنْ الفاعل ؟ ومَنْ المفعول ؟ لأنَّه لا إعراب فيهما لفظاً ولا قرينة دالله على تعيينهما، فوجب أن يكون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، بخلاف ما لو وجدتٌ قرينةً معنويةً على تعيين الفاعل والمفعول، كما في قولنا: "أكـــل الكمثري يحيى"، فإنّه يعلم قطعاً أنّ يجيي آكل وفاعل، والكمثري لا يصلح للفاعلية فهو مأكول ومفعول، أو وجدتٌ قرينةٌ لفظيةٌ على تعيينهما، كمـــا في قولنا: "ضرب موسى العاقلُ عيسي العاقلُ" بنصب العاقل الأول، ورفع العاقـــل الثاني، فيعلم أنَّ الأول مفعولٌ والثاني فاعلَّ، أو كمـــا في "ضـــربتُ موســـي سعدى"، فإنّ تأنيث (ضربتْ) قرينةٌ لفظيةٌ على فاعليّة (سعدى)، ويعلم قطعاً أنّ (موسى) مفعولٌ مقدَّمٌ، فحينئذ لا بجب تقديم الفاعل؛ لعدم الالتباس .

(أَوْ) أي : الصورة الثانية التي يجب فيها تقديْم الفاعل الْمفعول إذا (كَانُ)

#### مُضْمَ راً مُتَّصِ لاً، أوْ وَقَعَ مَفْعُولُ لهُ بَعْدَ إلاَّ أَوْ مَعْنَاهِ وَجَبَ تَقْدِيْمُ لهُ

الفاعل (مُضْمَراً) (1) أي: ضميراً (مُتَّصِلاً) بالفعل، نحو "ضربتُ زيداً"، فإنّه حيننذ يجب تقديمه على المفعول، واتّصاله بالفعل؛ لأنّ الضمير المتصل لا يمكن انفصاله عن الفعل، فلا يتخلل المفعول بين الفعل والفاعل، سواء كان المفعول اسماً ظاهراً، كما في المثال المذكور، أو ضميراً منفصلاً نحو: "ما ضربتُ إلاّ إياك"، أو ضميراً متفصلاً نحو: "ما ضربتُ إلاّ إياك"، أو ضميراً متفصلاً نحو: "ما ضربتُ إلاّ إياك"، أو

ُ وإنما قال: (مضمراً)؛ لأنه لو كان ظاهراً لم يجب تقديمه كما في "ضربه زيد"؛ لأنّ (زيدٌ) فاعل ظاهر، فجاز تقديم المفعول عليه .

وإنما قال: (مُتصلاً)؛ لأنّه لو كان الفاعل ضميراً منفصلاً لم يجب تقديمه على المفعول نحو: "ما ضربني إلاّ أنت".

(أو) أي: الصورة التالثة التي يجب فيها تقديم الفاعل ضميراً على المفعول إذا (وَقَعَ مَفْعُولُهُ) أي: مفعول الفاعل (بَعْدُ إِلاً) نحو: "ما ضرب زيدٌ إلاّ عمراً"، (أو) وقع مفعول الفاعل بعد (مَعْنَاهَا) أي: معين (إلا ( وهو لفظ (إنّما) نحو: "إنّما ضرب زيدٌ عمراً"، ففي هذين الموضعين أيضاً (وَجَبَ تَقْدَيْمُهُ) أي: تقديم الفاعل على المفعول؛ وذلك لأنّ (إلاّ)، وما في معناها موضوعة لإفدادة معدين

 <sup>(</sup>۱) يود عليه: "زيداً ضربتُ" فإنه تقاتم المفعول مع كونه الفاعل مضمراً متَصلاً ؟
 واجيب: وأن مواد والمصنّف، امتناع بقليم المفعول على الفاعل فقط لا تقايمه على الفعل والفاعل، (شرح رضي).

## وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيْتُ مَفْعُولٍ، أَوْ

القصر، وتفيد أنّ المذكور بعدها مقصورٌ على ما قبله، ومقصود القائل مِنْ "ما ضرب زيد إلا عسراً" أنّ زيداً ليس بضارب لأحد إلاّ لعمرو، فأمّا عمرو فيجوز أن يكون مضروباً لغيره، وإن قدّم المفعول وقال: "ما ضرب عمراً إلاّ زيسد" انقلب المعنى، وأفاد أنّ عمراً ليس مضروباً لأحد إلاّ لزيد، وزيد يجوز أنْ يكون ضارباً لغيره، فلو حاز نقديم المفعول على الفاعل الحتلّ المعنى و لم يجز ذلك، بل وحب تقديم الفاعل على المفعول، وعلى هذا القياس قولنا: "إنما ضرب زيد إلاّ عمراً"؛ لأنّه في تقدير "ما ضرب زيد إلاّ عمراً".

ثم شرع «المصنف» في بيان المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل بخلاف الأصل المذكور، وهي أيضاً ثلاثة، فقال: (وَإِذَا اتَّصَلَ به) أي: بالفاعل (ضميْرُ مَفْعُول) (1) أي: ضميرٌ عائدٌ إلى المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِدِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيْمَ رَبُّهُ ﴾ (1) فحيننذ يجب تقديم المفعول على الفاعل، وإلا لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً ، وذلك غير جائز، (أوْ) أي: الموضع الثاني الذي

<sup>(</sup>١) - سورة البقرة : [ الآية : ١٣٤ ] .

<sup>(</sup>٢). ويود عليه: "صرب زيدٌ هندأ وغلامها عمراً": والأولى أنَّ يفال: ضمير مفعواه .

يقال: لا يرد علمه، فإنّه لم تنصل بالقاعل فيه ضمير مفعول، إذ غلامها ليس بفاعل اصطلاحًا، وإنّا هو تابع للفاعل كما لا يحفى، تعم هو فاعل لعويّ، والتبادر هو الداعل الاصطلاحي، وها، تأهر، (نجم اللين)، وكذا لو اتصل ضمير المفعول بصلته الفاعلَ نمو: "ضرب زيداً الذي ضرب غلامه"، (حالمي).

## وَقَعَ بَعْدَ (إِلاًّ) أَوْ مَعْنَاهَا أَوْ اتَّصَلَ بِهِ مَفْعُولُكُهُ وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ وَجَبَ تَأْخِيْرُهُ

يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل ما إذا (وَقَعْ) الفاعل (بَعْدُ إِلاَّ) نحو: "ما ضرب عمراً إلاّ زيد"، (أو معناها) وهي إنسا، نحو: "إنسا ضرب عسراً زيد"، فحينك أيضاً يجب تقديم المفعول على الفاعل؛ لأنّ مقصود القائل مِنْ "ما ضرب عسراً إلاّ زيد" أنّ عمراً ليس مضروباً إلاّ لزيد، وزيد جائز أن يكون ضارباً لغير عمرو، ولو قدّم الفاعل على المفعول وقيل: "ما ضرب زيد إلاّ عمراً" أفاد أنّ زيداً ليس ضارباً إلاّ لعمرو، وعمرو يجوز أنْ يكون مضروباً لغير زيد، وهسو خلاف المقصود كما مرّ، فلم يجز تقديمه على المفعول، وكذلك قولنا: "إنما ضرب عمراً زيد"، فحكمه حكمه .

(أَقُ أَي: الموضع الثالث الذي يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل: مسا إذا (اتَّصَلَ بِهِ) أي: بالفعل (مَفْعُوْلُهُ) أي: مفعول الفعل، بأنْ يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل، نحو: "ضربني زيدً"، أو "ما ضربني إلاّ أنت"، فحينئذ أيضاً يجب تقديم المفعول على الفاعل، وإلاّ لزم انفصال الضمير عن الفعل، مع أنّ الضمير المتصل لا يجوز انفصاله عن الفعل، لكن هذا إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً كما في "ضربني زيدً" أو ضميراً منفصلاً عن الفعل نحو: "ما ضربني إلاّ أنت" أمّا إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل فحينئذ يجب تقديم الفاعل، كما في "ضسربتك"، فلهذا قال: (وَهُوَ) أي: حال كون الفاعل (غَيْرَ مُتَصِلِ) بالفعل، فلو كان الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل فهو أولى بالاتصال بالفعل من المفعول (وَجَبَ تَأْخَيْرُهُ) أي:

### وَقَدْ يُحۡذَفُ الْفِعۡلُ، لَقِيَامَ قُرِيْنَةَ جَوَازاً فِي مِثْلِ زَيدٌ، لِمَنْ قَالَ: مَنْ قَامَ ؛

تأخير الفاعل في هذه المواضع لما ذكرنا .

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ) قَدْ للتقليل، واللام للعهد، أي: قلَّ ما يحذف الفعسل الرافع للفاعل على حلاف الأصل؛ (لِقِيَامِ قَرِيّنَةٍ) اللام للوقت، أي: وقت قيسام قرينة دالة على الحذف، وتعيين المحذوف، وذلك الحذف قد يكسون في بعسض المواضّع جَائزاً، وفي بعضها واجباً، فبيّن ذلك بقوله: (جَوَازاً) أي: يحذف الفعل حذفاً حائزاً (في مثل) قولك: (زيدٌ) (1) بالرفع (لِمَنْ قَالَ) أي: في جواب من قال مستفهساً عنك: (مَنْ قَامَ) فتقول في جوابه: "زيدً" أي: قام زيدٌ، فهو فاعل لفعل محذوف وهو (قام) الدال عليه قرينة السؤال المذكور صريعاً، لكن هذا الحسذف

<sup>(</sup>١) - قوله: (زيادٌ لمن قال ؛ من قام ٧) النحويون على أن زياء فاعل الدهل محلوف معاثر؛ أي: قام زبك واعترض عليهم بأن السوال جملة اسمية فالأولى أن ريداً مبتداً حيره محلوف، أي زيد قام: لأن المطابقة بعن السؤال والجواب أمر مهم عناهم ، والصواب آله فاعل، لأن "من قام" جمله اسمية صورة وفعليه حقيقة، وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى، فكان الأصل أن يقال: "أ قام زيد أم قام عسرو" إلى غير ذلك، لكن لما تعلّر هذا النطويل وضع لفظ "مَنَ" عاماً نتاك الشوات، وضمنت معنى كلمة الاستفهام فوجب تصديرها على الفعل فصارت الحملة الفعلية في صورة الاسمية لهذه الضرورة، قروعي في حواب المطابقة مع أصل السؤال تنبيها على ذلك، ويدل على ذلك التسريح بالجملة المعليه في بعض الأحوبه كتوله تعالى: ﴿ قُلُ لُو يُعْمِنُهُمْ ﴾ سورة يمر : [ الآية : ٢٦ ] والنكاة الاعتمام بأمر الله، (حاشية مصباح على: ﴿ قُلُ الله تمام بأمر الله، (حاشية مصباح المواغب)، وإنما قدّر حدف الحدف الحداد الحملة، أول، (جامي) .

#### وَلِيُبُكَ يَزِيْدُ صَارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ

حائز، ويجوز لنك أنّ لا تحذف الفعل، وتقول في الجواب: "قام زيد"، فهذا مثال لم كان السؤال ملفوظ صريحاً، وقد يكون السؤال مُقدَّراً غير ملفوظ صريحاً، كما في قول الشاعر: (شعْرٌ):

وَلِيْبُكَ يَزِيِّكُ فَضَارِعٌ لِخُصَّوْمَة وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيِّكُ الطَّواتِحُ (' (وَلِيُبُكَ) الواو في قوله: (وليبك) من قول «المصنف» لعطف النظير على الاظير، وليست بداخلة في البيت، وقوله: (ليبك) أمر باللام بمصيغة المجهول، (يَزِيْدُ) مرفوع مفعول ما لم يسمّ فاعله لفوله: (يبك) فلما قال: وليبك يزيدُ وأمر الناس بالبكاء على موته حرّك السامع أنْ يسأل منه ويقول: من يبكيه ؟ فقال في جوابه: يبكيه (طارعٌ) أي: كلّ من كان عاجزاً وضعيفاً (لخَصُونَهُ) أي: وقت

<sup>(</sup>١) قريج البيت: "المنتضب": (٢٨٢/٢)، "الخصائص"؛ (٣٥٣/٢). "المفصل": (صد: ٢٦)، "شرح المفصل": (٨٠/١)، "تلجيص الشواهد": (صد: ٤٧٨)، "لسان العرب": (٨٠/١)، "تلجيص الشواهد": (صد: ٤٧٨)، "لسان العرب": (٦٠/١)، "أمالي ابن الحاجب": النبيب": (صد: ٤١٠ - ١٠٦)، "أمالي ابن الحاجب": (صد: ٤٤٧)، "شرح ابن يعيش": (٨٠/١)، "شرح الرضي": (٨٦/١)، "شرح الكافية الشافية": (مهرب)، "خزانة الأدب": (١٩٤/١)، "شواهد العيني": (٤٥٤/١)، "الأسموني": (٢٩٢/١)، "الأشباه والنظائر": (٢٩٢/١)، وغيرها.

<sup>(</sup>الشاهد فيه): على روايه البناء للمفعول وقع (ضارعُ) بفعل عملوف، وقد روي البيت: (ليبك يزيد)- بالبناء للفاعل، ونصب (بزبد) على أنّه مفعول بما ورفع (ضارع) على أنّه فاعل، ولا حذف في الكلام، ويكون مما لبس نحل فيه .

### وَمُحْتَبِطٌ مِّمَّا تُطِيْحُ الطُّوائِحُ

خصومة الخصماء فإله كان باصراً لضعفاء والمساكين، فقوله: (ضارعٌ) فاعلل لفعل محدوف بقرينة السؤال المقدَّر وهو قوله: (من يبكيه ؟)، فقال في جوابه: (ضارع لخصومة) أي: يبكيه ضارع لخصومة، فجعل هلذا اللسوال المقلدر كالمتحقق، وحذف الفعل في الحواب واكتفى بذكر الفاعل كسلا اكتفلى في حواب السؤال المتحقّق بذكر الفاعل فقط.

وعجز البيت: (وَمُخْتَبِطُ مِّمًا تُطِيْحُ الطَّوَائِحُ) (١) وهذا المصراع داخل المتن في بعض النسخ وفي بعضها لا، (ومختبط) عطف على قوله: (ضارع) وهو سائل العطايا من غير وسيلة، وأصله من خبطتُ الشجرة إذا ضربتها بالعصا ليستقط ورقها، (ممّا) مِنْ في قوله: (ممّا) للسببية، و(ما) للمصدرية، (تعليح) مسفارع معلوم من الإطاحة بمعنى الإهلاك، و(الطوائح) جمع مطبحة بمعنى المهلكات وحوادث الزمان، والبيت لين شرار النهشلي، (٢) في مرثية «يزيد بن محسشل، ويقول: يستحق أنْ يبكي على موت «يزيد بن محسل، مَنْ كان عاجسزاً عسد

<sup>(</sup>١)- لم يوجد تُمام البيت في بعض نسخ المن، وهو مناسب للاحتصار المطلوب في المتن .

<sup>(</sup>٢)- اختلف في قاتله، فقيل: لبيد، وقيل: احارت بن لهيك، وقير: ضرار النهشدي، وقيل: الخارت بن ضرار النهشدي، وأصوب الأقوال أنه لنهشل بن حرى بن ضمرة بن لهمشل من بني دارم من المحضرمين، بفي إلى أيام معاوية . هذا ما وحَجه البغدادي في "مزانه الأدب": (١٥٢/١)، وبابعه المحقون على ذلك، وينظر: "حاشية المقتضب": (٢٨٢/٢)، و"معجم الشواهد العربة": (٨٣/١)، "الأعلام": (٣٩/٨)، "الأعلام": (٣٩/٨)، "الأعلام":

## وَوْجُوْبِ اللَّهِ مِفْلِ: ﴿ وَإِنْ أَحَلَّا مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ ﴾

خصه مة الخصماء؛ لأنَّه كان ناصراً للضعفاء والعاجزين، ويبكي أيضاً على موته مُنْ كان يسأل الناس بغير وسيلة بسبب هلاك ماله من حوادث الرمان فاضطر إلى السؤال؛ لأنَّ يزيد كان مُعطى السائلين من غير وسيلة، فقوله: (مختبط) أيضاً فاعل لفعل محذوف بقرينة السؤال المقدّر وهو (من يبكيه ٢) أي: يبكيه صنفان من الناس، العاجز عند الخصومة، والسائل بغير وسيلة، (وَوُجُوْباً) عطفٌ عليي قوله: (جوازاً) أي: وقد يحذف الفعل وجوباً مع بقاء الفاعل على حالته (فسيَّ مثل) قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ أَخَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (١) فإنَّ (أحد) مرفسوع على أنَّه فاعل لفعل محذوف وهو (استحارك) المُفسَّر بــ: (استجارك) الثـــان، المُفسِّر لقلا يلزم احتماع المُفسُّر والمفسَّر وذلك غير جائز؛ لأنَّ الغرض من الإتيان بالظاهر تفسير المحذوف ورفع الإبمام فلو أظهر المحذوف لم يحستج إلى التفسسير والبيان وفات الغرض المقصود من الحذف والإبمام وهو التأكيد بذكر السشيء مرتين وتشويق السامع بذكره مبهماً ثم مفسَّراً ليكون أوقع في النفس".

فإن قيل: قد يجتمع المفسّر والمفسّر كثيراً كما في قولك: "رأيت غضنفراً أي: أسداً، وجاءن أبو الفضل زيد" بعطف البيان .

<sup>(</sup>١)- سورة التوبة : [الأبة : ١] .

<sup>(</sup>٢) - لريادة الفائدة والتوسع انظر؛ "شرح الرصي": (٧٧، ٧٦/١).

#### وَقَدْ يُحْذَفَ إِنْ مَعَالُ فَيْ مِثْلِ: نَعَمْ ، لَمَنْ قَالَ: أَ قَامَ زَيَالًا .

قلنا: فرق بينهما؛ لأنَّ هذا تفسير المعنى وذلك حائز بحــرف التفــسير وغيره، بخلاف هذا فإنَه تفسير المحذوف بعين اللفظ السابق .

فإن قيل: لم لا يجوز أنْ يكون (أحدٌ) مبتدأً وما بعده حبره ؟

قلنا: لأنّ (إنّ) حرف الشرط، وحرف الشرط يجب أنّ يــــدخل علــــى الفعل لفظاً أو تقديراً فلا بدّ من تقدير الفعل ههنا .

(وَقَدْ يُحْدُفُانِ) أي: الفعل والفاعل (مَعاً) (القيام قرينة دالة عليهما جوازاً (فِي مِثْلِ) قولك: (تَعَمَّ لِمَنْ قَالَ) أي: حواب من قال مستفهماً عنك: (أقام زيْدُ) فتقول في جوابه: (نعم)، مكنفياً به من الحملة الفعلية الدالة (نعم) عليه، ويجوز لك أن تقول في الجواب: "نعم قام زيد" بإتيان الجملسة الخبريسة، ولم يسذكر بالمصنف، جواز حذف الفاعل فقط؛ لآنه تما لم يوجد في كلامهم.

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>١) ﴿ فِي بَعْضَ نَسْخَ نَاتِنَ؛ (جَمِيعًا) بَدُلُ (مَعًا) .

## [ تنازُعُ الفعلان ] وَإِذَا تَنَــازَعَ الفِعْــلانِ ظَــاهِــراً بَعــدَهُمَــا

#### [تنازع الفعلان |

ولما فرغ عن بيان ما يكون الفاعل لكل فعل عمدة كما هـو الأصل شرع في بيان ما يكون الفعل متعددًا والفاعـل واحـدا فقـال: (وَإِذَا تقارَعَ الْفَعْلَانِ (اللهُ عَلَمُ وَاحَد منهما أَنْ يكون الاسم معمولاً له، وكما يكون التنازع بين الفعلين ففي أكثر منهما أنْ يكوب الأولى (ظَاهِراً) مفعول لـ: يكون التنازع بين الفعلين ففي أكثر منهما أنا بطريق الأولى (ظَاهِراً) مفعول لـ: (تَنَازَعَ) الأَنْ (نَازَعَ) متعد إلى مفعولين كما يقال: "نازعته الثوب"، والتنازع بعـد يتعدى إلى مفعول واحد أي: تَنَازَعَا في اسم ظاهر واقع (بَعْدَهُمَا) (أ) أي: بعـد الفعلين أو أكثر منهما كما في: "ضربني وأكرمني زيدً"، فإن (ضربني) يقتضي أنْ الفعلين أو أكثر منهما كما في: "ضربني وأكرمني زيدً"، فإن (ضربني) يقتضي أنْ

<sup>(</sup>١) برى الجامي رحمه الله أن الأصوب قوله: (العاملان) بدل (الفعلان)، وذلك بقوله: ``.... بل المعاملان) إذ التنازع يجري في غير الفعل نحو "زيد معط ومكرم عمراً"، و"لكر كريم وشريف أبوه"، وتقامر على الدعل الأصالته في العمل. وإنما قال: (الفعلان) مع أنّ التنازع قد يقع في أكثر من فعلين اقتصاراً على أكل مواتب التنازع الحــــ (الفوائد الصائم).

<sup>(</sup>٢) وإذا تدارع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والتالث، وسكتوا عن المتوسط فهل يدحق بالأول يستوي فيه الأمراد ؟ (شرح بالأول يستوي أو يستوي فيه الأمراد ؟ (شرح قطر المدي).

 <sup>(</sup>٣) قال (مجم الدين): لا حاجة إلى قوله: (بعدهم)؛ إذ فد يكون التنازع قبلهما إذا كان منصوباً نحو "زيداً ضربت وقتلت"، و"إياد ضربت وأكرمت".

يكون الاسم يعني (زيدٌ) فاعلاً له، و(أكرمني) يقتضي أن يكون ذلك فاعلاً له، وإنما قيد بالظاهر؛ لأنّ الضمير لا يقع فيه التنازع بل يكون معمولاً لما اتصل به البتة؛ لأنّ الضمير المتصل يجب اتصاله بعامله ولا يتصل بعامل أخر، فلما لم يجز في المتصل لم يجز في المنفصل طرداً للباب فلا تَنَازُعُ في ضمير المفعول في قولنا: "زيدٌ ضرب عمراً وأكرمه"، ولا في "سألت درهماً وأعطيتك إياد"، وإنما قيد بقوله: (بعدهما)، لأنّ الاسم الظاهر إذا كان متقدّماً أو متوسطاً بينهما التحق بالفعل الأوّل إذ هو يستحقّه قبل التكلم بالثاني فلا يكون فيه محال نزاع للشان كقولك: "زيداً ضربت وأكرمت، وضربت زيداً وأكرمت"، فإن (زيداً) في كلا المثالين معمول للأوّل بلا نزاع .

واعلم: أنّ التنازع لا يختص بالأفعال بل قد يقع في الأسماء المستبهة بالفعل أيضاً كما في قولك: "أنا ضاربٌ مكرمٌ عمراً"، و"زيد كريمٌ وشسريف أبوه"، وكما يكون في الفائم مقامه نحو: "ضُرب وأكْرِم زيدٌ" على الصيغة المجهول، وكذلك يكون في سائر متعلقات الفعل غير الفاعل والمفعول مثل ما حاء في الحديث (''): « كما صلّبت وسلّمت وباركت ورحمت ولمرحمت على إبراهيم » فإنّ هذه الأفعال الخمسة تنازعتُ في متعلق الفعلل

<sup>(</sup>١)- أخرج بنحود الحاكم في "للسندرك".

## فَقَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ مِثْلُ: ضَرَبَنِيْ وَأَكْرَمَنِيْ زَيْلاً، وَفِيْ الْمَفْغُولِيَّةِ مِثْلُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمُتُ زَيْداً، وَفِيْ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ مُحْتَلِفَيْنِ

وهو (على إبراهيم).

ثم التنازع بين الأفعال يقع على أربعة أنواع كما ذكره والمصنف وبقوله: (فَقَادْ يَكُونْ أَي النّوع الأول من التنازع (في الْفَاعِلِيَة) بأنْ يقتضي كلّ واحد منهما فاعلية الاسم الظاهر الواقع بعده (مثلُ ضَرَبَنيُ وَأَكْرَمَنيُ زَيْدٌ) فإنّ (ضربيني وأكرمني) كلّ واحد منهما يقتضي أنْ يكون (زيدٌ) فاعلاً له، ومفعولهما ملحق هما، وإنّما قال: في الفاعل، ليشمل مفعول ما لم يُسمة فاعنه كما ذكرنا .

(وَفِيَ الْمَفْعُولِيَّةِ) أي: النّوع الثاني من التنازع أنْ يكون في المفعولية بانْ يقصني كلَّ واحد من الفعلين أنْ يكون الاسم الواقع بعدهما مفعولاً له (مِتْسَلُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَتُ زَيِّداً) فإنَّ (ضربت، وأكرمت) كلَّ واحد منهما يقتسطني أن يكون الاسم الواقع بعدهما مفعولاً له، وفاعلهما متصل بهما، وإنما قال: (في يكون الاسم الواقع بعدهما مفعولاً له، وفاعلهما متصل بهما، وإنما قال: (في المفعولية) ليشمل الجار والمجرور، وغيرهما من متعلقات الفعل.

(وَفِيُ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُوْلِيَّةِ) أي: النوع الثالث والرابع من التنازع ما يكون في فاعلية الاسم ومَفعوليته حال كون الاقتضائين (مُخْتَلِفَيْنِ) بأنْ يقتضي الفعللُ الأولُ أنْ يكون الاسم الواقع بعده فاعلاً له نحو: "ضربني وأكرمتُ زيداً" فهذا النوع الثالث، والنوع الرابع عكسه أي: يقتضي الفعلُ الأوّلُ المفعولَ ، والفعلُ النوع الثالث، والنوع الرابع عكسه أي: يقتضي الفعلُ الأوّلُ المفعولَ ، والفعلُ

## فَيَخْتَارُ الْبِصْرِيُّوْنَ إِعْمَالَ النَّانِيْ، وَالْكُوْفِيُّوْنَ ٱلأَوَّلَ

الثاني الفاعلُ نحو: "ضربتُ وأكرمني زيد"، ولم يذكر مثال المختلفين اعتمـــاداً على ذهن الطالب بأنُ يأخذ فعلاً من المثال الأوّل وفعلاً من المثال التاني ليحصل مثال المختلفين .

وإنما قيد الفعلين بقوله: (عتلفين) لأهما لو كانا متحدين لم يكن مسن باب التنازع بل من باب التوكيد نحو: "ضرب ضرب زيد، وضربت ضسربت عمراً"، ففي هذه الأنواع الأربعة كلّها يجوز لك أن تعمل الفعل الأول وتجعل الاسم معمولاً له وتضمر للثاني، ويجوز لك أن تعمل الفعل الثاني وتضمر للأول، لكنّ «البصرين» و«الكوفيين» احتلفوا فيما هو المحتار عندهم بعد ما اتفقوا على حواز إعمال أيّهما شئت، فبين «المُصنَّف» ما هو المحتار عندهم وقال: (فَيَخْسَارُ الْبُصرِيُّونَ) (1) أي: تُحاة البصرة (إعمال) الفعل (النّاني) مع تجويز إعمال الفعل البُصر الأول، ولذلك قال: يختار، دون يعملون، وذلك لأنّ الفعل النساني أقسرب إلى الاسم من الأول، واخق للقرب والجوار فهو على أحده أحسق، (والْكُوفيُسونُ الأول) أي: يختار نحاة الكوفة إعمال الفعل الأول مع تجويز الإعمال الثاني؛ لأنّه المُعمَّ وأستُ فهو بإعطاء المطلوب أحدر وألْيق، والأدلة النقلية مسن كسلام والفصحاء» و«الشعراء» للحائين مذكور في «المطولات» لا نطول الكلام بذكرها.

 <sup>(</sup>١) لزيادة الفائدة والتوسع في ذلك ارجع إلى "الإنصاف": (٨٣/١)، و"شرح المفصل": (٧٧/١)،
 و"المقتضب": (٧٧/٤)، و"كتاب الكتاش": (١٣٧/١).

## فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّالِيَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِيْ الْأَوَّلِ عَلَى وَفْقِ الظَّاهِرِ دُوْنَ الْحَذْفِ خِلاَفاً لِلْكِسَائِيُّ

ولما بيّن ما هو المحتار عند الفريقين شرع في تفسير مذهبهما وكيفيسة إعمال الفعلين، وبدأ بمذهب بالبصريين، ؛ لأنَّه المحتار عنده فقال: ﴿فَإِنْ أَعْمَلُ تُ الثَّاني) كما هو مذهب «البصريين» وجعلتُ الاسم الظَّاهر معمولاً له سواءٌ كان الفعل الثاني مقتضياً للفاعل أو المفعول (أضْمَرْتَ الْفَاعلَ فيْ) الفعـــن (الْأُوَّل) إذا اقتضى الفاعل (عَلَى وَفْق) الاسم (الظَّاهر) المذكور بعده بأنَّ يكون الضمير موافقاً للاسم الظَّاهر في الإفراد، والتَّثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فتقول: "ضربيني وأكرمتُ زيداً، وضرباني وأكرمت الزيدين، وضربوني وأكرمـــت الزيـــدين، وضربتُني وأكرمتُ هنداً"؟ لأنَّ الاسم الظاهر هو مرجع الضمير، والضمير يلزم كلامهم كثيراً كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾(١)، وقولك: "هو زيسد قائم، ونعْمَ رحلاً"، (دُونَ الْحَذَف) الظّرف متعلق لقولـــه: (أضـــمرت) أي: الإضمار قبل الذكر حائزٌ لك دون الحذف أي: حذف الفاعل فإنّ حذف غيير واقع في كلامهم ولا يجوز ذلك في وقت من الأوقات إلاّ إذا قام شيءٌ مقامـــه كما في مععول ما لم يُسمُّ فاعله (خلاَفاً للْكسَّاتيُّ (١)) من عُلماء البصرة في هــــذه

<sup>(</sup>١) سورة الإلحلاص : [الآية : ١].

<sup>(</sup>٢)- هو عملي بن حمزة بن عمد الله بن عتمان بن فيروز أبو الحسن الكسائي، مولى بني أسد، وإمام =

#### وَجَــازَ خِــلاَفاً لِلْفَـــوَّاءِ

المسألة مع غيره من «البصريين» فإنّه يقول بحذف الفاعل دون إضماره نحرُّزاً عن الإضمار قبل الذكر، وأثرُ الخلاف بينه وبين باقي «البصريين» يظهرُ في مشل قولك: "ضرباني وأكرمني الزيدان، وضربوني وأكرمني الزيددون"؛ لأنّ هذا التركيب حائز عبد «البصريين» فإلهم أضمروا الضمير في الفعلين مطابقاً للاسلم الظاهر بعدهما ولا يجوز عند «الكسائي» الإضمار قبل الذكر بل يحدف الفاعل ويقول في مثل هذا التركيب: "ضربني وأكرمني الزيدان، وضلربني وأكسرمني الزيدون" بحذف الفاعل في الفعل دون الإضمار.

(وَجَازَ) أي: إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأولِ الفاعل حائزاً عند «البصريين» في الصور كلّها (خِلاَفاً لِلْفَرَّاءِ ('') فإنّه لا يجوزّز إعمال الفعل الثاني إذا

<sup>=</sup> في النحو واللغة، وأحد القرّآء السبعة، توفي سنة (١٨٩هـــ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "مراتب النحويين": (دـــــــ ٨٩١)، "أبياة الرواة": (٢٥٦/٢)، "بغية الوعاة": (١٦٢/٢)، "طبقات النحويين": (حـــــ: ١٢٨)، "معجم الأدماء": (صــــ: ١٧٣٧)، "الأعلام": (٢٨٣/٤)، "الوافي بالوفيات": (٦٥/٢١)، "وفيان": (٢٩٥/٣)، وغيرها .

اقتضى الفعلُ الأوّلُ الفاعلُ، للزوم أحد المحظورين، إمّا الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعلُ الأوّل، والإضمار للشاي؛ لغلا الفاعل الأوّل، والإضمار للشاي؛ لغلا يلزم ارتكاب المحظور من غير ضرورة، ونِعْم المذهب المحتاط هذا لو لا تُواتُرُ النقول تخلافه .

وهذه جملةً معترضةً، لبيان مذهب «الفرّاء»، فهو يوافق الجمهور في الصّورتين، الصّورة الثانية، والرابعة، حين يقتضي الفعلُ الأولُ المفعولُ ، ويخالف الجسهور في الصّورتين، الأولى، والثالثة، حين يقتضي الفعلُ الأوّلُ الفاعلُ، هذا إذا اقتضى الفعلُ وفاعلُه موجودٌ فكيفيّـــة

<sup>(</sup>۱) قال الرفتي في "هرج الكافقة": (۸-۲۹/۱): .. .... ونقل المصدّف. عن بالبراد. منع هذه المسألة \_ أي: إعسال الثالي إذا طنب الأول للفاعلية \_ وقال: (أنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا . واكرم إبالاً والنقل الصحيح عن والفراد. في مثل هذا : أنّ النابي إنّ طنب أيضاً للفاعلية نحو: "ضرب وأكرم إبالاً حال أنه تعمل المعاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلاً المعابن، لكن العدماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يحرون عرامل النحو اكتلوارات المقبقية، وقال حال أن نأني تفاعل الأول طسير بعد التنازع نحو "ضربين وأكره في زيال هو"، حمد بالمنفصل لتعدر التنصل بلزوم الإضمار قبل الذكر، وإنّ طلب النابي للمفعولية مع طلب الفعل الأول لأجل الفاعلية نحو "ضربين وأكرمت زيال هو"، حمد عنده الإنبان بالضمير بعد التنازع كما رأيت، كل هذا حذراً تما لزم «البصريين» و«الكسائي» من الإضمار قبل الذكر، وحذف الفاعل «اهب لزيادة الفائدة والتوسع انشر: "شوح ابن يعيش": (۲۰۲/۲)، "شوح ابن يعيش": (۲۰۲/۲)، "شوح ابن يعيش": (۲۰۲/۲)، "شوح الألفية" للمرادى: (۲۸/۲)، الأصوبيع": (۲۰۲/۲)، "لباب الإعراب": (صـــ: ۱۸۹۶)، "الأشهون": (۲۰۲/۲)، "القمع": (۲۰۲/۲)، "الفاعل": (صـــ: ۱۸۹۶)، "الوضيع": (۲۰۲/۲)، "لباب

#### وَحَذَفْتَ الْمَفْعُولَ إِنْ اسْتُعْنِيَ عَنْهُ، وَإِلاَّ أَظْهَرْتَ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ ٱلأَوَّلَ

الإعمال ما بيّنه بقوله: (وَحَذَفُتَ الْمَفْعُـولْ) أي: مفعول الفعلِ الأول إذا أعملتَ الفعل النابي، واقتضى الفعلُ الأوَّلُ المفعولُ فاحْذَفْ مفعوله؛ لأنَّه فضلةٌ، وحذف الفضلة سهلٌ لا يعبأ به (إنَّ اسْتُغْنيَ عَنْهُ) أي: يُحذَف المفعول بشرط الاســـنغناء عنه، وجواز حذفه كما هو حكم المفاعيل عموماً، ﴿وَإِلاُّ } أي: وإنَّ لم يسستغن عنه، وكان ذكره ضرورياً كما في أفعال القلوب المقتضية للمفعولين (أظْهُسرات) مفعوليها مع ذكر الأحر في الكلام غيرٌ جائز، وإن كان حذف كليهما معاً حائزاً، فتفول: "حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً"، فـــ:(حسبني، وحسبت) من أفعال القلوب تَنَازِعَا في الاسمين بعدهما، فعلى مختار والبصريين، أعملنا الفعل فاعلاً ومفعولاً ثانياً فأضمر الفاعل فيه، وهو ضمير (هو) راجعاً إلى زيد المذكور بعده، وفي مفعوله الأوَّل، ولا يجوز حذف مفعوله التابي، فوجب ذكره صـــريحاً وهو (منطلقاً) الأوَّل في المثال المذكور، وارتكبنا التكرار ههنا؛ للضرورة لـــئلا بنزم الاقتصار على أحد مفعوليه، هذا كلُّه بيان مذهب والبصريين،.

ولمّا فرغ منه شرع في بيان مذهب بالكوفيين. فقسال : (وَإِنْ أَعْمَلُسَتَ) الفعل (اُلأُوّل) وجعلت الاسم المذكور معمولاً له كمسا هـ و المحت ار عنسد والكوفيين، فكيفيّة العمل: أنْ تعطى الاسم الظاهر للفعل الأوّل ، سواءً اقتضساه

#### أَضْمَوْتَ الْفَاعِلَ فِي الشّابِي، وَالْمَفْعُولَ

للفاعليَّة أو المُفعوليَّة، و(أَضْمَوْتَ الْفَاعلَ فيْ) الفعل (الثَّانيُّ) إِنَّ اقتضى الفاعل على وفق الظاهر، ليوافق الضميرُ المرجعَ، فتقول: "ضربتُ وضربني زيداً" فـــ:(زيداً) اسمّ وقع فيه التنازع، الفعل الأول يقتضي أنَّ يكون مفعولاً له، والمعل النَّساني يقتضي أنَّ بكون فاعلاً له، فعلى مختار رالكوفيين، أعملنا الفعل الأوَّل، وجعلناه منصوبا بالمفعوليَّة للفعل الأول: وأضمرنا الفاعل في الفعل الثاني، وهو ضـــمير (هو) راجعاً إلى زيد، وإن كان الاسم الظاهر تثنيةً، أو جمعاً، أو مؤنثاً، وافقنها الضمير بالمرجع، وقلنا في التثنية: "ضربتُ وضرباني الزيـــدين"، وفي الجمـــع: "ضربت وضربوني الزيدين"، و"ضربت وضربتني هنـــد" (وَالْمَقْعُسُولُ) أي: إن اقتضى الفعل الثاني المفعولُ، له الفاعل، أضمرتَ المفعولُ في الفعل الثاني عليي وفق الظاهر، نحو: "ضربني وضربته زيدٌ"، فـــ(ضربني، وضربته) تنازعا في الاسم الواقع بعدهما، بأنَّ يقتضي الأول أنَّ يكون فاعلُه، ويقتضي الثان أنَّ يكون مفعولُه، فعلى مختار ﴿الكوفينِ، أعملنا الفعل الأوَّل و جعلنا الاسم الظاهر مرفوعاً بأنَّه فاعل الفعل الأوَّل، وأضمرنا المفعول في الفعل الثاني، وهو الضمير المنصوب الراجع إلى زيد المتأخّر لفظاً، والمتقدَّم معنيّ، وفي الــصورة التثنيــة، والحمــع وضربتهما الزيدان"، وفي الجمع: "ضربني وضربتهم الزيسدون"، وفي المسؤنث: "

## عَلَى الْمُحْتَارِ إِلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مَانَـعِ فَتُظْهِرَ

"ضربني وضربتُها هند" (عَلَى الْمُخْتَارِ) () وهذا أي: إضمار المفعول للفعل الثاني هو المذهب المختار، وأمّا عند «بعضهم» فلا يُضمر المفعول، بل يحسلنُف؛ لأنّه فضلةً فتقول: "ضربني وضربتُ زيدٌ، وضربني وضهربتُ الزيهان، وضهربني وضهربتُ الزيدون".

(إلا أنْ يَمْتَعَ هَانِعٌ) من الإضمار (١٠) كما في أفعال القلوب، (فَتُطَّهِنَ) المفعول للفعل الثاني لفظاً نحو "حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان مُنطلقاً)، فعلى فد: (حسبني وحسبتهما) فعلان من أفعال القلوب تنازعا في (منطلقاً)، فعلى رأي «الكوفيين» عملنا الفعل الأول وهو (حسبني)، وحعلنا (الزيدان) فاعلاً له، و(منطلقاً) مفعولة الثاني، و(حسبنهما) يقتضي المفعول الثاني فأظهرنا المفعول الثاني له وهو (منطلقين)، ولا سبيل إلى إضماره؛ لوجود مانع يمنع من الإضمار، وهو (أنا) لو أضمرناه مفرداً خالف المفعول الأول في الإفراد، والتّننية، وهذا غير حائز في أفعال القلوب؛ لوجوب المطابقة بينهما كما سيجيء، ولو أضمرناه

<sup>(</sup>١) - وحمه الاختيار: أنَّ الثاني أقرب الطالبين إلى المطاوب فالأول إن لم يحض بمطلوب مع الإمكان أنَّ يستعل عا وقود يستعل عا وقوم مقامه ويخلفه حتى نترك ذلك المطلوب للأبعد الذي حقَّد أنَّ لا يعمل مع وجود الأقرب، وحق يظل بسبب عدم بالنبرد فيه سع الدرب أنّه ليس مطلوبه، وأنّه موجّه إلى خبره، ويدوز الحذف، لأنّه فضله، (نجم الدين).

<sup>(</sup>٣)- وكذلك الحذف.

### وَقَوْلُ امْرِيءِ الْقَيْسِ(ع): كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنْ الْمَالِ

مثنيَّ؛ لحالف المرجع وهو (منطلقاً) المذكور بعده، فلما امتنع الإضمار بكلاً الوجهين ولا سبيل إلى الحذف لم يبق طريقة إلاّ الإظهار كما ترى .

ولمّا استدلّ والكوفيون على أنّ إعمال الفعل الأوّل أولى من التاني بقولُ والمريء القيس، وهو شاعرٌ فصيحٌ مسلّم عند الفريقين، وكان المحت الرعسد والمصنّف، مذهب والبصريين، أجاب عنهم نقوله: (وَقَوْلُ المُويِّ الْفَيْسِ) بن حجر الكندي (القصيدة المُعلّقة: (قِفَا نَبّك مِنْ دَكْرَى حبيب ومنزل) وهو أشعر العرب عندهم، ولذا صرّح باسمه، مع أنّ الاحتصار يقتسطني أنْ يقسول: (وقوله) إشارةً إلى قوّة الاستدلال، والمستشهد به .

#### كَفَانِي وَلَمْ أَطُلُبٌ قَلِيْلٌ مِنْ الْمَالِ")

(١) هو امرؤ القياس بن حجر الكادلي، ولد في بحد وأبوه مثلث على بني أسد وغطفان، أمّه فاطمة بنت ربيعة أخت كليب والمهلهل، توفى أواسط القرن السادس الميلادي، ننظر ترجمه: "موسوعة شعراء العرب": (٢/١): "أعلام الشعراء العربي": (٠/١): "الشعر والشعراء" لابن قتيبة: (صــــ: ٤٠)، "أنوح القصائد السبع الطوال": (صـــ: ٣٠)، "الأعلام": (١١/٢): "الأعلام": (١١/٢): "الأعلام": (٩٣/٥): "الأعلام": (٩٣/٥): "الأعلام": (٩٣/٥): "الأعلى الشعراء": (صــــ: ٢٠٥)، وغيرها.

(٢) - هذا صدر بيت من الطويل، وتمامه: ...... بسقط اللَّوى أيني الدَّحُول فحولها: انظر: "ديوان العرى الفيس" (صـــــ: ٩ ) .

(٣)- تعويح البيت: "ديوان امرئ القيس": (صــ: ٣٩)، "الإنصاف": (٨٤/١)، "خزانه الأدر.": (صــ: ٢٢٤)، "شرح شواهد المغني : (٣٤/١، ٣٤٢/١)، "المقاصاء المحوية": (٣٥/٣)، "همع الهوامع": (٢١٠/٢)، "مغني اللبيب": (٢٥٦/١)، "المقبضب": (٢٦/٤)، "تذكرة النحاة": -

#### لَيْسَ مَنْهُ، لَفَسَاد الْمَعْنَى

برفع (قليلٌ) وجعله فاعلاً لــ: (كفاني) ، مع إمكان النصب في الشعر وجعلــه مفعولاً لـــ:(لم أطلب) ، فالفعلان (كفاني) و(لم أطلب) تَنَازَعَا في الاسم الظاهر بعدهما، و الشاعر الفصيح أعمل الفعل الأول فعلم أنّ المختار هو إعمال الفعل الأوّل؛ لأن الفصيح لا يختار بغير الضرورة إلاّ ما يكون أفصح .

فقال: إنّ هذا الشعر (ليّس مِنْهُ) أي: من باب التنازع كما زعمتم أيّها «الكوفيون»؛ لأنّ التنازع إنما يكون إذا اقتضى كلّ واحد من الفعلين أنْ يكون ولا ذلك الاسم الظاهر معمولاً له، أمّا إذا لم يقتض أحدهما ذلك فلا دعوى ولا نزاع، وههنا الفعل الثاني لا يقتضى أن يكون هذا الاسم معمولاً له بل يأبي عنه؛ (لفَسَادِ المُعْنَى) لو قلنا: إنّ (قليلاً) مفعول له؛ لوقو التناقض في الكلام، والاحتلال في المرام؛ وذلك لأنّ (كفاني) و (لم أطلب) جزاءان للشرط المذكور في المصراع الأول وهو قوله:

وَلُوْ أَنَّمَا أَسْعَلَى لأَدِين معيشة

و (لو) الشرطيّة تجعل الشرط والجزاء وما عطف عليهما منفياً في المعنى إن كان مُثبتاً في اللفظ، مثبتاً في المعنى إن كان منفياً في اللفظ، فإذا قلت مثلاً: "لو

<sup>- (</sup>صــ: ٢٣٩)، "مغني اللبيب": (٢٥٦/١)، "المقرب": (١٦١/١)، "شرح قطر الندى": (صــ: ١٩٩)، "شرح الأشموني": (٤٥١/١) وغيرها.

<sup>(</sup>الشاهد فيه): استدلال الكوفيين على إعمال الأول (كفايي) دون التاني (لم أطلب).

جئتني أكرمتك"، كان الجيء، والإكرام منفيين في الواقع، وإذا قلت: "لو ما أعطيتك"، كان الإتيان، والإعطاء مثبتين في الواقع، وهها السشرط والجزاء الأوّل مثبتان في اللفظ صارا منفيين في المعنى، والجزاء الثاني المعطوف عليه أعني (لم أطلب) منفي صار مثبتاً، فيكون المعنى: «أنا ما سعيت للمعيشة الأدنى، ولم يكفني قليل من المال، وأنا طلبت قليلاً من المال، والسعي والطلب في المعنى متحدان، فنفى السعي والكفاية أوّلاً، وأثبت الطلب المنافي لهما ثانياً في كلام واحد، وهل هذا إلا كلام قبيح، وتناقض صريح يجتنب عنه كل عاقبل فضلاً عن الفصيح، بل الوجه الصحيح: أنّ مفعول (لم أطلب) محذوف مقدرً وهو المجد، والقدر العالي، بدليل قوله فيما يليه:

ولكنَّما أَسْعَى لِحُد مؤتَّل وقد يُدْرِك الجُحد المؤتَّل أمثالي مقصود الشاعر: أُنّه يمدح نفسه، يقول: أنا ما رضيت بالمعشية الدنية، وما سعيت حتى يكفيني قليلٌ من المال، أنا طلبت الرفعة، والمعيشة الفاحرة، فأمثالي من الناس أدر كوها بالسعي؛ لأنّ من طلب شيئاً وَجَدَّ وجَدَ .

#### [ مَفْعُول مَا لَمْ يُسمَّ فاعلهُ ]

مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: كُلُّ مَفْعُول حُذف فَاعِلُهُ وَأُقِيمَ هُوَ مَقَامَهُ، وَشَرْطُهُ أَنْ تُغَيَّرَ صِيْعَةُ الْفِعْلِ إِلَى فُعِلَ أَوْ يُفْعَلُ

#### [مفعول ما لم يسمّ فاعله]

(مَفْعُولُ (١) مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ كُلُّ (٢) مَفْعُولُ حُدَفَ فَاعِلُهُ وَأَقِيمَ هُولُ أَي المِنْ المِنْ المُعُولُ المَنْ المُعُولُ المَنْ المُعُولُ المَنْ المُعُولُ المُعُولُ المُنْ المُعُولُ المُنْ المُعْمِلُ المَنْ المُعْمِلُ المَنْ المُعْمِلُ المَنْ المُنْ المُن

<sup>(</sup>١)- أي: فاعل ذلك المفعول، وإنما أضيف إلى المفعول لملابسة كونه فاعلاُّ لفعل متعلق به...(جامي).

<sup>(</sup>٢)- فإن قيل: لفظ (كلِّ) غير واقع موقعه، إذ هو لإحاطة الأفراد، والتعريف للماهية ؟

قلنا: بأنّه ذكر لبيان اطّراد الحدّ، ومحصول الجواب: أنّ كلّ مفعول صَدَق عليه: مفعولٌ حُدَفَ فاعله، صَدَق عليه: أنّه مفعولُ ما لم يسمَّ فاعله، (متوسط) .

 <sup>(</sup>٣)- لكونه موضوعاً لانتساب الحديث القائم بالمفعول ويعبر عنه بالمعنى المصدري المجهول، (حاشية الأبوبي).

# وَلاَ يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِيْ مِنْ بَابِ عَلِمْتُ، وَالتَّالِثُ مِنْ بَابْ أَعْلَمْتُ

افَتُعِلَ، واسْتُنْعِلَ، وغيرهما، واكتفى بصيغني المحرّد؛ لأنّه أصلٌ للمزيد، والمزيدات تقاس عليهما، ولم يذكر الأمر المجهول، والنهي المجهول، لأنهما داخلان في صيغة المضارع، فيقال: "ليُضْرَب، ولا يُضْرَبُ".

ولا يخفى: أنَّ تغيير الصّيغة من فَعَل إلى فُعِل ويُفعَل شرطٌ فيما إذا كان العامل فيه شبه الفعل كاسم المفعول، نحو: "زيد مضروب غلامه" فلا يشترط فيه تغيير الصيغة؛ لأنَّ تغيير الصيغة إنما كان لأحل التمييز بين المعلوم والمجهول، وأمّا اسم المفعول فصيغته مختصة بالمجهول، فالاحتلاف صيغتهما .

ولمّا توهم من تعريف ما لم يسمّ فاعلُه أنّ كلّ مفعول يصلح للإقامة مقام الفاعل، دفع هذا التوهم وقال: (ولا يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثّانِيْ مِنْ بَابِ عَلِمْتُ ) أي: أفعال القلوب مقام الفاعل؛ لأنّ مفعوليها في الأصل مبتدأ وحبرٌ، المفعول الأوّل مسند إليه، والثاني مسند، نحو: "علمت زيداً فاضلاً"، أصله: زيدٌ فاضلٌ، فلو أسند الفعل إلى المفعول الثاني، وأقيم هو مقام الفاعل، وقيل: "عُلمَ فاضلٌ زيداً" لكان الاسم الواحد في حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه، وهو غير حائز، ولو قيل: "عُلمَ زيدٌ فاضلاً" بإقامة المفعول الأول مقام الفاعل جاز ذلك، ويكون مسنداً إليه كما كان في الأصل.

(وَالنَّالَتُ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ) أي: وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب

## وَالْمَفْعُولُ لَــهُ وَالْمَفْعُولُ مَعَــهُ كَــذَلِكَ، وَإِذَا وُجِـدَ الْمَفْعُـولُ بــه

أعلمت مقام الفاعل فلا يقال في نحو: "أعلمت زيداً عمراً فاضلاً": "أعلم فاضل زيداً عمراً"، والوحه فيه ما ذكرنا؛ لأنّ المفعول الثاني، والثالث في باب أعلمت بمنزلة المبتدأ والخبر، والمفعول الثالث مُسندٌ في المعنى إلى المفعول الثان، فلو أسند إليه الفعل كان الاسم الواحد مسنداً ومسنداً إليه، وهو غير حائز، أمّا إقامة مفعوله الأول مقام الفاعل فحائزٌ؛ لعدم المانع، فتقول: "أعْلِمَ زيدٌ عمراً فأضلاً"، (وَالْمَفْعُولُ لَهُ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ كَذَلك) أي: لا يقعان موقع الفاعل.

أمَّا (المفعول له) نحو: "ضربت تأديباً"، فلأن النّصب هو المشعر بالعليّة، فلو أقيم هذا مقام الفاعل وصار مرفوعاً فات المعنى المشعر بالعليّة ، فلا يقال: "ضُرب تأديب" بتصريح اللام المشعرة بالعليَّة صَحَّ المعنى لكن لم يكن مفعولاً له، بل من قبيل المجرورات اللفظية .

فأمًّا (المفعول معه) فلأنّ المفعول معه يستعمل مع الواو لإفادة معيّدها، نحو "استوى الماء والخشبة"، فإن قيل: "استوى والخشبة" مع الواو كان المعطوف بغير المعطوف عليه مع أنّ الواو تمنع إسناد الفعل إليه، ولو قيل بغير الواو وأسند إليه الفعل فات المعيّة المقصودة، وكذلك لا يجوز إقامة الحال والتّمييز مقام الفاعل، وكلّ واحد منهما لا يفيد للفاعلية كالمفعول المطلق، ونحوه، إذ لا يقوم مقام الفاعل.

(وَإِذَا وُجِدَ) فِي الكلام (الْمَفْعُولُ به) ووجد أيضاً من متعلقات الفعــــل

# تَعَيَّنَ لَـهُ، تَقُولُ: ضُرِبَ زَيْلا يَـوْمَ الجُمُعَـة أَمَـامَ الأَمِيْرِ ضَرْباً شَدِيْـداً فِينَ لَعْيَن لَيْكُنْ فَالْجَمِيْعُ فِـيْ دَارِهِ ، فَتَعَيَّنَ زَيْـلاً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْجَمِيْعُ

ظرف الزمان، والمكان، والمصدر، والجار والجحرور، (تُعَيَّنُ) المفعول به (لَــهُ) أي: لقيام مقام الفاعل، وذلك لشدّة مناسبة المفعول به بالفاعل، لأنَّ الفعل المتعــدّي يقتضي المفعول به كما يقتضي الفاعل فكما لا يتصور الضرب بغير الضارب لا يتصوّر بغير المضروب، بخلاف سائر المتعلقات، والأنّ المفعول به بمعنى الفاعل في باب المفاعلة، نحو: "ضارب زيدٌ عسراً" بخلاف سائر المفاعيل، فهو أحقُّ بقيامه مقام الفاعل، (تَقُولُ) في: "ضربتُ زيداً يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره": (ضُرِب) بصيغة الجهول (زَيْدٌ) مفعول ما لم يُسمُّ فاعلُه قائمٌ مقام الفاعل؛ لأنَّه في الأصل مفعول به، (يَوْمَ الْجُمْعَة) ظرف زمان (أَمَّامَ الْأَميْر) ظرف مكان (ضَرْباً شَدَيْداً) مفعول مطلق، وإنما قيّد الضرب بــ: (الــشديد) إشـــارةَ إلى أنّ المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل إلا بعد تقييده بصيغة زائدة على مدلول الفعل فلا يُقال: "ضُربَ ضَربً"؛ إذ لا فائدة فيه حينئذ لدلالة الفعـــل علـــى مصدره بالوضع (في ذاره) مفعول فيه بواسطة حرف الجرّ، (فَتَعَيَّنَ زَيْكٌ) في هذا المثال لقيامه مقام الفاعل دون سائر المتعلقات، فيُضَمُّ زيدٌ، ويُنصَب ما سواه على ما كان .

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أي: لم يوحد المفعول به في الكلام (فَالْجَمِيْعُ) من المتعلقات المذكورة أعنى ظرفي الزمان، والمكان، والمصدر، والحسار والمحسرور،

# سَوَاءٌ ، وَٱلْأُوَّالُ مِنْ بَابِ (أَعْطَيْتُ) أَوْلَى مِنَ الثَّانِيْ .

(سَوَاءٌ) في قيامها مقام الفاعل، فأنت في قولك: "ذُهِبَ بزيد يوم الجمعة أمام الأمير ذهاباً شديداً في داره" مخيَّر في إقامة أيِّ واحد منها مقَّام الفاعل فترفعه وتجعل ما سواه منصوباً.

(وَالْأُولُ) أي: المفعول الأول (مِنْ) مفعولي (بَابِ أَعْطَيْتَ) المراد من باب أعطيت: كلُّ فعل مُتعدِّ إلى مفعولين، يكون في المفعول الأوّل منهما معيى المفاعلية، وفي الثاني معنى المفعولية، نحو: "أعطيت زيداً درهماً، وكسوت زيداً حبةً" (أوْلَى) لإقامته مقام الفاعل (مِنَ) المفعول (الثّانِيْ)؛ لأنّ مفعوله الأوّل في معنى الفاعلية، ف: (زيدٌ) في المثالين المذكورين هو آخذ، ومكتس، وفي المفعول الثاني معنى المفاعلية أنسبُ وأليقُ الثاني معنى المفاعلية أنسبُ وأليقُ بإقامته مقام الفاعل ، فتقول حين البناء للمفعول : "أعطي زيد درهماً، وكسي بإقامته مقام الفاعل ، فتقول حين البناء للمفعول : "أعطي زيد درهماً، وكسي ألمفعول الأول مقام الفاعل لازماً، كما في: "أعطى زيد عمراً"، فإنّ كل واحد منهما يصلح أنْ يكون معط وآخذاً بخلاف "أعطى زيد درهماً" فإنّ الدرهم لا يصلح أنْ يكون معط وآخذاً بخلاف "أعطى زيد درهماً" فإنّ الدرهم لا يصلح أنْ يكون معطاً فيحوّز إقامته مقام الفاعل .

## [ المبتدأ والخبر ] وَمَنْهَا: الْمُبْتَداُ وَالْخَبَرُ، فَالْمُبْتَدَأُ: هُوَ ٱلاسْمُ

#### [ المبتدأ والخبر ]

(وَمِنْهَا) أي: من المرفوعات (الْمُبْتَدَأُ<sup>(۱)</sup> وَ الْخَبَرُ) جمعهما في فصل واحد، ولم يفصل بينهما كما في سائر المرفوعات؛ لاتحادهما معنى، ولاشتراكهما في كثير من الأحكام والصفات كخلوهما عن العوامل اللفظي، ولمكان التلازم بينهما .

(فَالْمُبْتَدَأُ) على نوعين، النوع الأول ما عرَّفه بقوله: (هُوَ الْإِسْمُ) إنما قال: (الاسم)؛ لأنّ الفعل لا يقع مبتدأً إلاّ بتأويل الاسم كما في "تسمع بالمعيدي حيرٌ من أن تراه"(٢) تأويله: سماعك بالمعيدي، وكذلك الجملة لا تقع مبتدأً إلاّ بتأويل

<sup>(</sup>١)- اعلم: أنّ دأب «المصنّف» في هذا الكتاب الفصلُ بين أقسام المرفوعات وغيرها، ولما وصل هنا لزم علينا أن تذكر له نكتةً، وقد سبق أنّ المحاة احتلفوا في أنّ الأصل في المرفوعات الفاعل أو المبتدأ، وقدّم الفاعل تنبيهاً على أنّ أصالته هو المختار، ثم وصل المبتدأ تنبيهاً على أنّه وإن لم يبلغ في الأصالة مرتبةً الفاعل لا ينبغي أن يهجر بالكليّة، (مصطفى جبي).

<sup>(</sup>٢) - هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في "أمثال العرب": (صــ: ٥٥)، و"تمثال الأمثال": (٣٩٥/١)، و"خصل المقال": (٣٩٥/١)، و"جمهرة اللغة": (صــ: ٦٦٥)، و"فصل المقال": (صــ: ١٣٥)، و"محمح الأمثال": (المحمح الأمثال": (صــ: ٨٣).

والمعيديّ : تصغير "معديّ" على غير القياس، وروي في قصّة هذا المثل: أنَّ رحلاً من بني تميم يقال له: ضمرة، كان يغير على مسالح تعمان بن المنذر حيث إذا عيل صبر النعمان كتب إليه أن ادخل=

# الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ الْلَّفْظِيَّةِ مُسْنِداً إِلَيْهِ، أَوْ الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْي

الاسم، كما في قوله تعالى: ﴿ سُواءٌ عَلَيْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ (١) أي: إنذارهم وعدم إنذارهم سواء (المُمجَرَّدُ (١) عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّهْظِيَّة) احترز عن الاسم الذي يدخل عليه العامل اللفظي كاسم إنَّ، وكان، وغيرها، والمفعول الأول من باب علمت، والثالث من باب أعلمت فإن كلها أسماء مسندة إليها، لكن لا تدخل في حدّ المبتدأ الاصطلاحي (مُسْنَداً إليه) حال من الضمير المستكن في تدخل في حدّ المبتدأ الاصطلاحي (مُسْنَداً إليه) حال من الضمير المستكن في قوله: (المجرد) أي: حال كون ذلك الاسم المجرّد مسنداً إليه، وإنّما قيّد بذلك احترازاً عن الخبر، فإنّه اسمٌ مجرّدٌ عن العوامل اللّهظية لكنّه مسندٌ لا مسند إليه.

والنوع الثاني من المبتدأ ما عرَّفه بقوله: (أَوْ الصَّفَةُ) المراد من الصفة ههنا الصيغة الصفتي كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، وما هو في حكم الصفة، نحو: "ما قرشيٌّ أحوك" لا الصفة بمعنى النعت، وإنما جعل المبتدأ على نوعين؛ لأنّ في النوع الأوّل المبتدأ مسند إليه وفي النوع الثاني مسند لا مسند إليه وفي النوع النّفي، نحو: "ما قائم (الْوَاقِعَةُ) أي: تكون تلك الصيغة الصفتي واقعة (بَعْدَ حَرَّفِ النَّفْي) نحو: "ما قائم

في طاعتي، ولك مائة من الإبل فقبلها وأثاه، فلما نظر إليه ازدراه، وكان ضمرة دميماً، ففال النعمان هذا المثل.

<sup>(</sup>١)- سورة البقرة : [ الآية : ٦ ] .

 <sup>(</sup>٢) قوله: (المجرد) التجريد ليس معناه الحقيقي؛ لأنّه يقتضي سبق الوجود بل بمعنى عدم الوحدان،
 (حاشية الأبوبي) ,

## أَوْ أَلْكِ الْإِسْتِفْهَامِ، رَافِعَةً لِظَاهِرِ

زيد"، رَأُوْ أَلْفِ الْاِسْتِفْهَامِ) (') نحو: "أ قائم زيد"، فإنّ (قائم) في هذين المشالين مبتدأ، مع أنّه مسند وفاعله مسند إليه قائم مقام الخبر.

وإنما اشترط كونها واقعة بعد حرف النّفي وألف الاستفهام؛ ليحصل لها الاعتماد، وتصلح لوقوعه مبتداً، وإلا فالصفة لا تكون مبتداً، كما في قولات الطمير القائم زيد" لعدم الاعتماد إلى اسم ظاهر قبله (رَافِعة) بالنصب حال من الضمير المستكّن في قوله: (الواقعة) أي: تكون تلك الصّفة رافعة (لظاهر) أي: اسم ظاهر واقع بعدها نحو: "أ قائم الزّيدان"، ف: (قائم) مبتداً، و(الزيدان) حبره، واحترز به عما تكون رافعة أي: مسندة إلى الضّمير، نحو: "أ قائمان الزيدان"، فإن قائمان ههنا لا يكون مبتداً، بل حبراً مقدّماً، وذلك لأنّ الصيغة الصّفي إذا أسند إلى اسم ظاهر لا يشي ولا يجمع، كما أنّ الفعل إذا كان مسنداً إلى اسم ظاهر لا يشي ولا يجمع، كما أنّ الفعل إذا كان مسنداً إلى اسم ظاهر الأيثين ولا يجمع وإن كان الفاعل تثنية أو جمعاً، فإذا ثُنّي أو جُمع الصّفة وقيل: "أ قائمان الزيدان، أو أ قائمون الزيدون" عُلم أنّ الاسم الظّاهر مبتداً، والصّفة الواقعة قبله حبرٌ مقدّمٌ عليه، وفيه ضمير يعود إلى الاسم.

والمراد من الظاهر: الملفوظُ بالمعنى اللغوي لا الظاهرُ الاصطلاحي المقابلُ للضمير، فيدخل فيه نحو: "أ قائم أنتما"؛ لأنّ اسم الفاعل ههنا رافع للضمير مع أنّه مبتدأ، وكذلك يدخل في الحدّ: "هل قائم زيد"؛ لأنّ المراد ليس بخصــوص

<sup>(</sup>١) إنما ذَكر ألف الاستفهام؛ لألها الأصل في باب الاستفهام وما عداها ملحق بما، (هندي).

# مِثْلُ: زَيْلَةٌ قَائِمٌ، وَمَا قَائِمُ الزَّيْلَةَانِ، وَأَ قَائِمُ الزَّيْلَةَانِ، فَلِإِنْ طَابَقَتْ مُثْلُرَة رَيْلِةً مُلْفِيةً وَمَا قَائِمُ الزَّيْلِةَ الْأَمْلُونَانِ

الألف بل كل الاستفهام المثلُ: رُيَّدٌ قَائِمٌ هذا مثال لِلتَوع الأوّل من المبتدأ وهو الاستفهام لكان أشمل، (مثلُ: رُيَّدٌ قَائِمٌ) هذا مثال لِلتَوع الأوّل من المبتدأ وهو الاسم المحرّد عن العوامل اللّفظية المسند إليه، (وَمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ، وأَ قَائِمُ الزَّيْدَانِ، وأَ قَائِمُ الزَّيْدَانِ، وأَ قَائِمُ الزَّيْدِانِ، وأَ قَائِمُ الزَّيْدِانِ، وأَ قَائِمُ الزَّيْدِانِ، وأَ قَائِمُ الزَّيْدِانِ مَذَان مثالان للنوع الثاني من المبتدأ، وهي الصّفة الواقعة بعد حرف التّفيي في المثال الأوّل، وبعد حرف الاستفهام في المثال الثاني الرّافعة للاسم الظاهر بعدها، وإنما أتى في المثالين بتثنية الاسم الظاهر؛ ليكون نصاً في المقصود، وهو كون (القائم) مبتدأً و(الزيدان) خبره، ولا يمكن أن يكون (الزيدان) مبتدأً و(قائم) خبره المقدَّم عليه؛ لأنّه يلزم حينئذ عدم مطابقة الضمير المستكن في (قائم) للمرجع، وهو (الزيدان).

(فَإِنْ طَابَقَتْ) تلك الصيغة الصفتية الرافعة للاسم الظاهر (مُفْرَداً) مفعول به لقوله: (طابقت) أي: طابقت اسماً مرفوعاً مفرداً واقعاً بعدها، بأن يكون الصفة والاسم الظاهر كلاهما مُفردين، نحو: "أ قائم زيد" (جَازَ الْأَمْرَانِ) (1) أحدهما: أن يكون الصفة أعني قائم مبتداً، وزيد فاعلها القائم مقام الخبر، والثاني: أن تكون عبراً مقدّماً ، وزيد مبتداً مؤخراً .

 <sup>(</sup>١)- قال ابن مالك: «..... فإن تطابقا بإفراد نحو "أ قائم زيد" جاز أن يكون حيراً مقدَّماً ومبتداً مؤخراً، وأن يكون مبتداً مقدَّماً وفاعلاً مغنياً عن الخبر» اهـ ، "شرح الكافية الشافية": (٧٧/١) .

## وَالْخَبَرُ: هُـوَ الْمُجَرَّدُ الْمُسْتَدُ بِـهِ الْمُعائِرُ لِلصِّفَةِ الْمَدْكُ وْرَة

والحاصل: أنّ ههنا صور ثلاث؛ لأنّ الصفة إمّا أن تكون غير مطابقة للاسمُ الظاهر كما في: "أ قائم الزّيدان" فنعيّن كولها مبتدأً من النوع الثاني، وإمّا أن تكون مطابقة له، فإن كانت مطابقة له في الإفراد نحو: "أ قائم زيد" جاز فيه الأمران، كولها مبتدأً من النوع الثاني، أو حبراً مقدّماً، وإن كانت مطابقة له في التثنية والجمع نحو: "أ قائمان الزيدان، وأ قائمون الزيدون" تعيّن كولها حسيراً مقدّماً.

(وَالْخَبُرُ: هُوْ الْمُجَرَّدُ) أي: عن العوامل اللفظيّة، واحترز به عن حسر إنَّ وكان، وغيرهما، ولم يقل: هو الاسم الحرّد، كما قال في المبتدأ؛ لأنّ الخير قد يكون جملةٌ فعليةٌ نحو: "زيد ضرب"، احترز به عن القسم الأوّل من المبتدأ (الْمُغَائِرُ لِلصُّقَةِ الْمَدُّرُةِ) في قوله: (أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي إلى آخره)، والمغايرة للصفة المذكورة بأن لا تكون الصفة واقعة بعد حرف النفي أو الاستفهام نحو: "قائم زيد" فإنّ (قائم) ههنا حيرٌ مقدَّمٌ لا غير، أو بأن لا تكون رافعةً لاسم ظاهر بعده بل تكون رافعةً للضمير، نحو: "قائمان الزيدان".

#### وَأَصْلُ الْمُبْتَدَا التَّقْدِينِمُ، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: (فِي دَارِهِ زيدٌ)

فإن قيل: الفعل المضارع يصدق عليه أنّه المجرد المسند به المغائر للصفة المذكورة نحو: "يضرب زيد"، مع أنّه ليس بخبر المبتدأ، وكذلك ينتقض الحدّ بمثل "أ قائم أنتم" لكونه مجرداً مسنداً إليه مغائراً للصفة المذكورة مع أنّه مبتداً لا غير؟ قلنا: المراد من المسند المسند إلى المبتدأ، والفعل المضارع ليس بمسند إلى المبتدأ، بل إلى الفاعل، والمراد من الظاهر الاسم الملفوظ، سواء كان مظهراً أو مضمراً كما قلنا آنفاً.

(وَأَصْلُ الْمُبْتَدَالِ أَي: مقتضاه الطبيعي ورتبته الذاتي (التَّقْدِيمُ) (١) على الخبر؛ لأنّه يدلّ على الذّات، والخبر على الصّفة، والذات مُقدَّمٌ على الصّفة، كما أنّ الموصوف مُقدَّم على الصّفة بخلاف الفعل مع الفاعل، فإنّ الأهمّ هنالك هو الفعل دون الفاعل؛ لأنّ الغرض من الجملة الفعليّة التّحدد والحُدوث، والفعل يدلّ على ذلك، فهو أولى بالتّقديم فيها، والغرض من الجملة الاسمية الدلالةُ على النّبات والدّوام، والذّات أولى وأنسب بذلك.

(وَمِنْ ثُمَّ) أي: لأجل أنّ أصل المبتدأ التقديم (جَازَ) هذا التركيب (في دَارِهِ زَيْدٌ) مع كون الضمير عائداً إلى (زيد) المتأخّر لفظاً، لتقدّمِه رتبةً؛ لأنّه مبتداً، و(في داره) حبره المتقدّم عليه لفظاً .

<sup>(</sup>١)- ﴿إِنَّا كَانَ أَصِلَ الْمِتِدَا التَّقَلَّمَ ۚ لَأَنَّه مُحْكُومَ عَلَيْهِ، وَلَا بَدٌّ مِنْ وَحَوْدُه قبل الحَكُم فقصد في اللَّفظ أَيْنَ يَكُونَ ذَكُرُهُ قبل ذكر الحُكُم عليه.....، (شوح الرضي).

# وَامْتَنَعَ: (صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ) وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهِ مَّا

(وَامْتَنَعُ) أَي: لم يجز هذا التركيب (صَاحِبُهَا فِي السَّالِ ؛ لأنَّه يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، وهو غير حائز؛ لأنَّ (صاحبها) مبتداً وفيه ضمير يعود إلى الدار، و(في الدار) ظرف حبر المبتدأ متأخِّر عنه لفظاً ورتبة، فلا يجوز إرجاع الضمير إليها كما مرَ مثل هذا في: "ضرب غلامُهُ زيداً".

<sup>(</sup>١)- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، وإنما كان ذلك لأنّ الإخبار عن النكرة لا يفيد غالباً، فإن أفاد الإخبار عن النكرة حاز الابتداء بها، ولم يشنرط "سيبويه» في الإخبار عن النكرة إلاّ حصول الفائدة . وتتبّع "النحويون» مواضع حصول الفائدة فقالوا: لا يبتدأ بها إلاّ بمسوغ، والمسوغات كثيرةٌ وهي راجعةً إلى شيئين، التخصيص، والمتعميم .

وفال ان مالك: "حصول الفائدة شرط في الابتداء بالمعرفة والنكرة، لكن حصولها في الابتداء بالمعرفة والنكرة، لكن حصولها في الابتداء بالمعرفة أكثر منها من عدمها، والابتداء بالنكرة بالعكس فلذلك أحتيج إلى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة"، انظر: "شرح الكافية الشافية": (٩١/١)، "شرح الن = بالنكرة"، انظر: "شرح الكافية الشافية": (٩١/١)، "شرح الن عليم المرادي: (٢٨١/١)، "شرح الن عليم النكرة"، انظر: "شرح الكافية الشافية الشافية الشافية الشافية الشافية المدردي الألفية اللمرادي المدردي المدرد

مِثْلُ: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُشْرِكٍ ﴾ وَ أَ رَجُلٌ فِيْ الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ، وَمَا أَحَدٌ خَيْرٌ منْكَ

أحدها: تخصيصه بالوصف (مِفْلُ) قوله تعالى: (وَلَعَبُدٌ مُّــؤُمِنٌ خَيْــرٌ مِّــنُ مُّسْرِكُ) أي: الاسم المنكر إذا صار موصوفاً بصفة صحّ أن يقع مبتدأً، فـــإنّ (عبد) كان مشتركاً بين المؤمن والكافر، فإذا وصف بالمؤمن قلّ اشتراكه، وصار مخصوصاً بالمؤمن، فوقع مبتدأً وحيرٌ حبره .

(وَ) ثانيها: تخصيص المبتدأ في علم المتكلم بثبوت الخبر لأحد الجنسين، مثل قولنا: (أ رَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ) فـ: (رجلٌ) في هذا المثال نكرة وقع في سباق الاستفهام، فحصل له نوع من التخصيص؛ لأنّ المتكلم يعلم أنّ هذا الخبر واقع في نفس الأمر لأحد الجنسين لا محالة، إلاّ أنّ المتكلم متردّد في القسمين فقط، يعني أنّه رحل أو امرأة، فيسأل من المحاطب التعيين فقط فصار الاستفهام عنزلة الصفة المخصصة للمبتدأ؛ لأنّه إنما يسأل بالهمزة، وأم، إذا عرف حصول أحدهما في الدار لكن لا على التعيين .

(و) ثالثها: تخصيص المبتدأ بالعموم مثل قولك: (مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْك) ف.: (أحدٌ) مبتدأٌ وهو نكرةٌ، و(خير منك) خبره، والنكرة إذا وقعت في سياق النفي أفاد شُمول الدحكم لكلّ الأفراد قطعاً، ومثل هذا العموم يزيل الاشتباه المانع

 <sup>=</sup> یعش": (۱/۱۹)، "کتاب سیبویه": (۱/۱۲، ۲۷) "شرح الوافیة": (۱۰۹/۱).

 <sup>(</sup>١) سورة البقرة : [ الآية : ] .

## وَشَـرٌّ أَهَـرٌّ ذَا نَـابٍ

لوقوع المبتدأ نكرةً؛ لأنّ الاشتباه إنما يكون إذا أراد واحداً من الجماعة لا على التعيين ، وإذا نفيت عن كلّ واحد من جميع الناس أن يكون خيراً من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه في الكلام، أمّا إذا لم يفد العموم التخصيص، ولم يرتفع الاشتباه على السامع، فلا يجوز أن يقع مبتداً كما في قولك: "أحد حير منك"، فيقع السامع في الاشتباه أنّه من هو ؟ وكذلك يصح أن يقع النكرة مبتداً في فيقع السامع في الاشتباه أنّه من هو ؟ وكذلك يصح أن يقع النكرة مبتداً في فيو: "تمرة حير من جرادة"، ونحو: "من عندك ؟ وما عندك ؟"؛ لأنّه لا يقع الاشتباه للسامع .

(و) رابعها: تخصّصه بكونه فاعلاً في المعنى أو موصوفاً في المعنى، وإن لم يكن فاعلاً أو موصوفاً بي المعنى، وإن لم يكن فاعلاً أو موصوفاً بحسب الظاهر، نحو: (شرِّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ) ('' فـ: (شرِّ) مبتداً نكرة، و(أهرَّ) فعل ماض من الإهرار بمعنى نباح الكلب، والمراد بــ: "ذا نــاب" الكلب، والجملة في محل الرفع خبر المبتدأ، و(شرَّ) في المعنى فاعــل (أهـرَّ)، وتقديره: أهرَّ شرُّ ذا ناب، فإذا قدِّم أفاد التحصيص، وصار معناه: ما أهـرَّ ذا

<sup>(</sup>١)- هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في "حزالة الأدب": (٢٦٢/٩، ٤٦٩/٤)، و"لسان العرب": (٢٦٢/٩) (هرر)، و"المستقصى": (١٣٠/٢)، و"مجمع الأمثال": (٣٧٠/١) .

<sup>(</sup>٢)- وجه الشبه بالفاعل: أنَّ الفاعل تخصّص بتقديم فعله عليه في مثل "قام رجل"، ومن حقّ الفاعل أن يكون معرفةً فلما تقدَّم فعله تحصّص به، وهذا مثله بعد التقدير في: ما أهرَّ ذا ناب إلاَّ شرَّ، فهذا المراد بالوجه الذي تخصّص به الفاعل، (حاشية مصباح الراغب).

## وَفِيْ اللَّارِ رَجلٌ، وَسَلاَمٌ عَلَيْكَ

ناب إلا شرً؛ لأن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر والاختصاص، وقيل في تركيب هذه الجملة وجه آخر: إنّ (شرَّ) مبتدأً موصوفٌ بالصفة المقدّرة، تقديره: شرِّ عظيمٌ أهرَّ ذا ناب، لا شرِّ حقيرٌ؛ وذلك لأنّ التنوين فيه للتعظيم، فأفاد التخصيص، وهذا مثل يضرب به عند ظهور أمارات الشرّ ومخائله؛ لأنّ الفرير ليس نباحه المعتاد، بل النباح الذي يكون عند رؤية اللص أو العدو.

(وَ) خامسها: تخصيص المبتدأ بكون الخبر ظرفاً مقدَّماً على المبتدأ، كقولك: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ) ف: (رجلٌ مبتدأٌ نكرةٌ، و(في الدار) خبره، وتخصيص المبتدأ بتقديم الخبر المتقدَّم عليه .

(و) سادسها: تخصيص المبتدأ بنسبته إلى المتكلم تقديراً في قولك: (سَلاَمٌ عَلَيْكَ) (1) في: (سَلاَمٌ ههنا مبتدأ نكرة تخصّص بكونه منسسوباً إلى المستكلم، تقديره: أسلّم سلاماً عليك، فحذف فعله كما يُحذف أفعال المصادر عموماً، فصار سلاماً عليك، ثم عدل من النصب إلى الرفع؛ لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء، فكان السلام مخصّصاً بالمسلّم صيغة اسم الفاعل.

اعلم: أنَّ المحققين قالوا: لا حاجة لهذه التكلفات الركيكـــة في صحّـــة

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (سلام عليكم) بدل (سلام عليك).

وهو كلّ باب كانت فيه النكرة مصدَّراً مدعواً به، انظر: "شرح الوافية" للمصنَّف: (١١٢/١)، "شرح الرضي": (٩٠/١)، "شرح ابن يعيش": (٩٣/١).

#### وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُوْنُ جُمْلَةً مِثْلُ: زَيْدٌ أَبُوْهُ قَائمٌ، وَزَيْكِ قَامَ أَبْوُهُ، فَلاَ بُكَ

وقوع المبتدأ نكرةً، بل المدار على إفادة المخاطب، فحيثما أفاد المخاطب صحّ وإلاّ فلا، فعلى هذا يجوز أن يقال: "كوكب انقضّ الساعة"؛ لحصول الفائدة، ولا يجوز: "زيد شيء" مع كونه معرفةً، ويصحّ قولنا: "رجل قائم" إذا كان المخاطب جاهلاً بهذه النسبة، ولا يصحّ إذا كان عالماً بها .

ولمّا فرغ من أحكام المبتدأ شرع في أحكام الخبر، فقال: (وَالْخَبَوُ) أي: عبر المبتدأ (قَدْ يَكُونْ جُمْلَةٌ) سواء كانت حبرية أو إنــشائية، وعند بعضهم الإنشائية لا تقع خبراً إلا بتأويل، فقولنا: "زيد اضربه، أو لا تضربه" تأويله: زيد مقولٌ في حقّه: اضربه أو لا تضربه، وأشار بكلمة (قد) إلى التقليل؛ لأنّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً لكون أحد جُزئي الكلام، لكن الحكم على الشيء كما يقع بالحملة أيضاً، فصح أن يكون الخبر جملة، والجملة قد تكون التبية (مثلُ زَيْدٌ أَبُونُهُ قَائِمٌ) في: (زيدٌ) مبتدأً و (أبوه) مبتدأً ثان، ضميره يعود إلى زيد، و (قائمٌ) خبره، وهذه الجملة الصغرى خبر (زيد) المبتدأ الأول، وهو مع الجملة الخبرية جملة كبرى، والجملةان اسميّتان .

(وَ) قد تكون فعلية مثل: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) فــ: (زِيدٌ) مبتدأ، و(قام) فعلل ماض، (أبوه) فاعله، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ، والجملة الفعلية الصغرى خــبر المبتدأ، والمبتدأ مع خبره جملة اسمية كبرى، (فَلاَ بُدٌ) بدَّ بضم الباء وتشديد الدال المفتوحة من: "بَدّ الأمر، وتبدّد" إذا افترق، وهو مبنيٌ على الفتح؛ لأنّــه اسم لا

#### مِـنْ عَــائِــد

التي لنفي الجنس، وإذا انتفى المفارقة بين الشيئين حصل الملازمة، ولا يُستعمل إلا مقروناً بالنّفي أي: لا معيد ولا مفارقة (مِنْ عَائد) أي: إذا كان الخبر جملسة فلا بد فيها من عائد إلى المبتدأ؛ ليربطها بد؛ لأنَّ الجملة من حيث هي هي مستقلة بنفسها، فلو لا العائد لانفصلت منها، كما إذا قلت: "زيد عمرو قائم"، ولا يختص الارتباط بينهما بالضمير، بل قد يحصل الارتباط باللام كما في قولك: "نعم الرجل زيد"، على قول من يقول: (زيد) مبتدأ، و(نعم الرحل) خبره، وقد يحصل بوضع المظهر موضع المضمر كما في قوله تعالى: ﴿ اللّٰحَاقَةُ مَا الْحَاقَةُ مَا الْحَاقَةُ اللّٰهُ أَحَدٌ ﴾ (٢) وقد يحصل بكون الخبر تفسيراً للمبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللّٰمَاتُ اللّٰهُ أَحَدٌ ﴾ (٢)، وقد يكون بعموم الخبر بحيث يشمل المبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ إِنَّ اللّٰمَاتُ اللّٰهُ أَحَدٌ ﴾ (١)، وقد يكون بعموم الخبر بحيث يشمل المبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ إِنَّ اللّٰمَاتُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰمَاتُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰمَاتُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ عمومها على المبتدأ المذكور فعلها، فالا تحتاج إلى في فيلا بد من ضميسر فهذا قال «المصنّف»: (فلا بدّ من عائد)، ولم يقل: فلا بدّ من ضميسر ضمير، ولهذا قال «المصنّف»: (فلا بدّ من عائد)، ولم يقل: فلا بدّ من ضميسر ضمير، ولهذا قال «المصنّف»: (فلا بدّ من عائد)، ولم يقل: فلا بدّ من ضميسر

 <sup>(</sup>١)- إنما قال: لا بدّ من عائد، و لم يقل: من ضمير؛ لأنّ العائد أحد أربعة أشياء كما ذكره الشارح
 رحمه الله نعاني

<sup>(</sup>٢)- سورة الحافة : [ الآية : ١ ] .

<sup>(</sup>٣)- سورة الإخلاص : [ الآية : ١ ] .

<sup>(</sup>٤)- سوره الكهف : [ الآية : ٣٠ ] .

#### وَقَدْ يُحْدَفُ، وَمَا وَقَعَ ظُرُّفًا

ووجه عدم احتياج هذه الجملات إلى العائد؛ لألها في حكم المفرد؛ لألها عبارة عن المبتدأ عينه، وكذلك حكم الصفة إذا وقعت جملة، أو الحال إذا كانت جملة لا بدّ فيها من عائد إلى الموصوف أو ذي الحال، (وَقَلْ يُحْلَفُ يُحْلَفُ ) أي: ذلك الضمير (١) العائد إلى المبتدأ إذا قامت قرينة دالة عليه، كما في قولهم: "البُرّ الكرّ بستين"، ف: (البُر) مبتدأ، و(الكرّ) مبتدأ ثان، و(بستين) خبر المبتدأ الثاني، والجملة الصغرى خبر المبتدأ مع آنه لا عائد فيها إلى المبتدأ لفظاً، لكنّ العائد عذوف ههنا وهو لفظ (منه)؛ لوجود القرينة، وهي أنّه لما ذكر البرّ علم قطعاً أنّ الكرّ بستين من البرّ لا من غيره، وكذلك قولهم: "السمن منوان بدرهم"، العائد فيها محذوف، تقديره: السمن منوان منه بدرهم؛ لوجود القرينة، وهي أنّ العائد فيها محذوف، تقديره: السمن منوان منه بدرهم؛ لوجود القرينة، وهي أنّ العائد فيها محذوف، تقديره: السمن منوان منه بدرهم؛ لوجود القرينة، وهي أنّ

(وَمَا وَقَعَ ظَرْفًا) أي: الخبر الذي وقع ظرفًا نحو: "زيد في الدار، وعمــرو

<sup>(</sup>١)- سواءً كان حذفاً قياسياً أو سماعياً، (شرح الرضي).

<sup>(</sup>٢) - فائدة: واعلم: أنَّ الظروف، والحروف، والأفعال، والجُمل إذَا وقعت بعد المبتدأ، أو ما في حكمه كانت خبراً، وإن وقعت بعد الله وإن كانت بعد الموضولات كانت مثال الأول: "زيد من الكرام"، ومثال الثاني: "مررت برحل من الكرام"، ومثال الثاني: "مررت برحل من الكرام"، ومثال الثاني: "مررت برحل من الكرام"، ومثال النائث: "مررت بزيد على فرس"، ومثال الرابع: "جاءين الذي في الدار"، والظروف نحو: "مررت بزيد عندك"، والأقعال نحو: "مررت برحل يضرب، وبزيد يضرب"، والجمل نحو: "مررت بزيد قائم أبود، ومروت برحل أبوه قائم"، (شوح ابن يعيش، مصباح الراغب).

# فَالأَكْثَرُ عَلَى أَنْــهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَــة، وَإِذَا كَــانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِــلاً عَلَى مَــا لَــهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ

من الكرام"، ولا بدَّ للظرف من عامل يتعلق به، (فَالأَكْثَر) أي: أكثر النحاة (عَلَى أَنَهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ) أي: يقدَّر العامل المتعلق به فعلاً مع الفاعل من الأفعال العاسة المناسبة للظرف، فتقول في "زيد في الدار": تقديره: زيدٌ استقرّ في السدار، وفي "عسرو من الكرام": عمرو ثبت من الكرام، والأفعال العامة أربعةٌ كما قال الشاعر:

أفعال عموم نزد أرباب عقرول كون است وثبوت است ووجود است وحصول (١)

وقال بعضهم: إنّ المقدَّرَ مفرد، فــ:"زيد في الدار" تقديره: زيدٌ مستقرُّ في الدار وكائن فيها، وهو الأولى للاحتصار في الحذف، ولأنّ الخبر أن يكــون مفرداً لا جملةً، وعليه عمل الأساتذة اليوم.

ولمّا قال أولاً: (إنّ أصل المبتدأ التقديم) عُلم منه أنّـه تقــديم جـائرٌ ليس بواحب، فشرع في بيان أسباب توجب تقديم المبتدأ فقـال: (وَإِذَا كَـانَ المُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً (٢) عَلَى مَـا) أي: لفظ يجب (لَـهُ صَدْرُ الْكَـلاَم) كالاستفهـام

<sup>(</sup>١)- لم أقف على من نسبه إلى قائله .

 <sup>(</sup>٣)- إنما قال: (مشتملاً)، ولم يقل: ما له صدر الكلام، لعمومه، إذ يكون مشتملاً على ما له صدر الكلام وليس بصدر نحو "غلام من ضربت ؟"، (نجم الدين).

## مِثْلُ: مَن أَبُولُكَ ؟ أَوْ كَائِا مَعْرِفَتَيْنِ

(مِشْلُ (١): مَنْ أَبُوْكَ) أو الشرط نحو: "من يكرمني أكرمه"، أو التعجب نحو: "ما زيد إلا أحسن زيداً"، أو القسم نحو: "لعمرك لأفعلن كذا"، أو النفي نحو: "ما زيد إلا قائم"، أو لام الابتداء نحو: "لزيد قائم" وجب تقديم المبتدأ على الخبر في جميع ذلك؛ ليعلم في أوّل الأمر أنّ الكلام أيّ نوع من أنواع الكلام، ولأنّ هذه المعاني مغيّرة للكلام، والمغيّر قبل المغيّر.

والثاني: من المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر ما قـــال: (أوْ كَانَا) أي: المبتدأ والخبر كلاهما (مَعْرِفَتَيْنِ) (٢) نحو: "زيد أبوك"، فهما معرفتـــان، فيكون تقديم المبتدأ واجباً، ويكون (زيدٌ) مبتدأً، و(أبوك) خـــبره، ولا يجــوز عكسه بأنْ يكون (أبوك) مبتدأً، و(زيدٌ) حبره المتقدِّم عليه؛ لأنّه يلزم العـــدول

"أخوك زيد"، ولا يصحّ "زيد أحوك"، (شوح تلخيص).

<sup>(</sup>١) - فإن قبل: مَن نكرةً وأبوك معرفة، فلا يجور أن يكون المبتدأ نكرةً والخبر معرفةً ؟
قبل: مَن نكرةٌ ظاهراً، ومعرفةٌ معنى الآن معناد: أهذا أبوك أم ذاك أو غيرهما ؟ (غاية التحقيق).
(٣) - والضابط في التقليم في المعرفتين: آنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف، وعرف السامع التصافه بأحدهما دون الأخرى، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطائب بحسب زعمه أن يحكم عليه بالأخرى يجب تقديم اللفظ الدال عليه، ويجعله مبتدأً، وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أن يحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن يؤحر اللفظ الدال عليه، ويجعله حبراً فإذا عرف السامع زيداً بعينه واسمه، ولا يعرف اتصافه بأنه أحوه وأواد أن يعرفه ذلك قلت: "زيد أحوك" فإذا عرف السامع زيداً بعينه واسمه، ولا يعرف اتصافه بأنه أحوه وأواد أن يعرفه ذلك قلت: "زيد أحوك" فإذا عرف السامع زيداً بعينه واسمه، ولا يعرف وأودت أن تعبّنه عنده قلت:

# أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ ، لَحْوُ: أَفْضَ لُ مِنْكَ أَفْضَ لُ مِنْكَ أَفْضَ لُ مِنْكِي

حينئذ عن الأصل والظاهر بلا احتياج ولا دليل، وقال في "هدايـــة النحــو"(١): أيَّهما شئت مبتدأً والآخر خبراً، وإنما قال: (أو كانا معرفتين)؛ لأنّه إن كان أحد الاسمين معرفة والآخر نكرة فاجْعل المعرفة مبتدأً والنكرة خبراً، كما في "زيـــد قائم، وقائم زيد".

والثالث من المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر ما قال: (أوْ كَانَا) أَي: المبتدأ والخبر (مُتَسَاوِيَيْنِ) في درجة التخصيص (تحسون أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنْيُ) مُتساويان في رتبة التحصيص، فوجب القول (٢)، فإن (أفضل منك، وأفضل منّي) متساويان في رتبة التحصيص، فوجب القول

 <sup>(</sup>٢)- فإن قبل: ما الفرق بين قولك للقائل: "أفضل منك أفضل منّي"، وبين فولك: "أفضل منّي أفضل منك" حتى نجب التقديم في المبتدأ والتأخير في الخبر ؟

قبل: الفرق بينهما واضح، وبيانه أنه ما كان مبتداً فهو معرفه، وما كان حبراً فهو نكرة لما ثبت أنّ شرط الخبر أن يكون نكرة، ليفيد المخاطب حصول العلم بما جهل، فإذا قبل: "أفصل مني أقضل منك" فهو خطاب من علم بمن هو أفضل من المتكلم، ولم يعلم أنّه أفضل منه فأحبر بما جهل وهو أنّ الممدوح زائد على المخاطب في الفضل، وبالعكس- أيضاً - إذا قبل: "أفضل منك أفضل مني" فهذا إحماره بزبادة فضل الممدوح على نفسه، ولم يعلم بزيادة فضل المتكلم، (مسالك)؛ وإنما صحّ الابتداء بـ "أفضل منك"وإن لم يكن معرفة؛ لأنّ (مِنْ) في أفعل النفضيل قائمة مقام اللام فاعرف، (شرح رصاص).

## أَوْ كَانْ الْخَبَرُ فِعْلاً لَهُ مِثْلًا: زَيْلَةٌ قَامَ، وَجَبَ تَقْدِيمُــه

بتقليم المبتدأ وإلا يلزم ارتكاب خلاف الأصل بلا احتياج، وهذا أي: وجوب تقليم المبتدأ في المتساويين إذا كان خوف اللبس، وإلا فلا يلزم كما في قوله (1): بنونا بنو أبنائك وبنائك بنوهن أبناء الرجال الأماجد(٢) فإن (بنونا) خبر مقدَّم، و(بنو أبنائنا) مبتدأً مؤخَّر، ويعلم قطعاً أنّ أبناء الأبناء مُنْزَلُون مُنْزِلُون مُنْزِلُو الأبناء، لا أنّ الأبناء مُنْزَلُون مُنْزِلُة أبناء الأبناء.

وكذلك قولنا: "أبو حنيفة أبو يوسف" يعلم قطعاً أنّ (أبو يوسف) مبتدأً، و(أبو حنيفة) خبره؛ لأنّ أبا يوسف مُنْزَلٌ منزلة أبي حنيفة، لا أنّ أبا حنيفة مُنْزَل منزلة أبي يوسف، على قياس ما مرّ في تقديم الفاعل على المفعول.

و الرابع من المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر ما قال: (أَوْ كَانَ الْخَبَرُ) (٣) أي: خبر المبتدأ (فِعْلاً لَهُ) أي: للمبتدأ (مِثْلُ (١): زَيْدٌ قَامَ وَجَبَ تَقْدِيْمُــهُ)

 <sup>(</sup>١)- ينسب هذا البيت للهمام بن غالب النميمي الشهير بالفرزدق في "حزانة الأدب": (١٠٤٤) الشاعر المعروف، توفي سنة (هـ)، ينظر ترجمته: "الأعلام": (٩٣/٨)، "وفيات الأعيان": (٨٦/٦)، "الأغانى": (٣٦٧/٩)، "الشعر والشعراء": (صـ: ٤٧٨) وغيرها.

<sup>(</sup>٢)- تخريج البيت: "شرح الأشموني": (٩٩/١)، "مغني اللبيب": (٢٠/٢٥)، "شرح شواهد المغني": (٨٤٨/٣)، "تلخيص الشواهد": (صـــ: ١٩٨١)، "الإنصاف": (١٦٢١)، "شرح ابن يعيش": (١٩٤٨)، وغيرها.

<sup>(</sup>٣)- في بعض نسخ المين: (أو كان الفعل خيراً له) بدل (أو كان الحبر فعلاً له).

 <sup>(</sup>٤) - هذا حيث كان فيه خبر مستكن، وأما إذا كان فيه ضمير بارز نحو "الريدال قاما" فإنه يجوز -

# وَإِذَا تُضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ مِثْلُ: أَيْنَ زَيْدٌ ؟ أَوْ كَانَ مُصَحِّحاً لَهُ مِثْلُ: فِيْ الدَّارِ رَجُلَّ

أي: تقديم المبتدأ على الخبر؛ لئلا يلتبس الخبر بالفاعل إنْ أخَّرنا المبتدأ، وقلنا: "قام زيد"، فلا يعلم أنّ (زيدٌ) فاعل أو مبتدأ، وإنما قال: (فعلاً له)؛ لأنّه لو كان فعلاً لغيره لم يجب تقديمه على الخبر نحو: "زيد قام أبوه"؛ لأنّه لا يلتبس بالفاعل حينئذ، فيجوز أن يقال: "قام أبوه زيد".

ثم لما فرغ عن موجبات تقديم المبتدأ على الخبر شرع في بيان عكسه، أي: موجبات تأخير المبتدأ وتقديم الخبر لأسباب توجب ذلك مع كونه خلاف الأصل، وذلك أيضا أربعة كما قال [الأول]: روافا تضمّن النجّر المفوّد) المفرد ههنا مقابل الحملة (مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلامِ) كالاستفهام ونحوه، وقيل: لا يكون صدر الكلام في الخبر إلا للاستفهام فقط (مثلُ: أيْنَ زيْدٌ) (1) فــ: (زيدٌ) مبتدأ مــؤخّر، ورأين) خبره المقدّم عليه وجوباً؛ لأنّ الاستفهام يقتضي صدر الكلام، وإنّما قيد الخبر بالمفرد؛ لأنّ الخبر لو كان جملة مشتملة على ما له صدر الكلام الم يجسب تقليم الخبر، نحو: "زيد من أبوه"؛ لأنّ الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام، لا صدر كلّ كلام، والجملة الصغرى التي فيها الاستفهام مــصدّرة بالاستفهام كما ترى.

 <sup>(</sup>١) - قإن قيل: كيف قلتم: إنّ أين حبر مقدَّم مفرد مع قولكم: وما وقع ظرفاً فالأكثر أنّه مقدَّر بجملة؟ فالجُواب عنه: أنّه حبر مفرد صورةً واقع موقع الجملة فلا منافاة، (نجم الدين).

أَوْ كَانَ مُصَحِّحاً لَهُ مِثْلُ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ، أَوْ لِمُتَعَلِّقِهِ ضَمِيْرٌ فِي الْمُبْتَدَأِ مِثْلُ: عَلَى التَّمْرَة مثْلُهَا زُبُداً

والثاني: من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ ما قال: (أوْ كَانَ) أي: الخبر (مُصَحَّحًا لَهُ) أي: لوقوع المبتدأ نكرة ، (مثلُ: فِي الدَّارِ رَجُلُ ف: (فِي الدَّار) خبر مقدَّم، و(رجلُ مبتدأٌ مؤخَّر، ولو لم يقدَّم عليه الخبر لما حصل التخصيص لرجل، ولم يصحِّ أن يكون مبتدأً لنكارته، فكان تقديم الخبر واحباً لكونه مصحِّحاً للمبتدأ .

والثالث: من تلك المواضع ما قال: (أَوْ لِمُتَعَلِّقِهِ) أي: متعلق الخبر (ضَمِيْرً) كائن (فِي الْمُبْتَدَأ) يعود إلى متعلق الخبر، فيجب تقديم الخبر؛ ليصحح إرجاع الضمير (مِثْلُ: عَلَى التَّمْرَة مِثْلُهَا رُبْدًا) (1) فقوله: (على التمرة) الجار والمحرور مُقدّم متعلق بـ: (كائن) المحذوف، و(مثلها) مبتدأ مؤخر، والضمير المضاف إليه فيه يعود إلى متعلق الخبر وهو (التمرة)، و(زُبْدًا) تمييز عن مثلها، والعرب تحب أكل التمرة مع الزبد فإذا كان كثيراً مساوي التّمرة في المقدار فرحوا بحا شديداً ومدحوها بقولهم: "على التمرة مثلها زبداً"، وتقدير الكلام: حصل على التمرة مثلها زبداً"، وتقدير الكلام: حصل على التمرة مثلها زبداً"، وتقدير الكلام: حصل على التمرة مثلها زبداً على المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ يشمل على ضمير يعود إلى متعلق الخبر، فوجب تقديم الخبر؛ ليصح إرجاع الضمير، وإلاّ لزم

 <sup>(</sup>١) - (الربد): زبد السمن قبل أن يسلا، والقطعة منه (زبدة) وهو ما خلص من اللبن إذا مخض،
 "نسان العرب": (زبد) .

## أَوْ كَانَ خَبَرًا عَنْ (أَنَّ) مِثْلُ: عنْديْ أَنَّكَ قَائمٌ وَجَبَ تَقْدِيمُه، وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ

الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً وذلك غير حائز، كما لو قلنا: "مثلــها علـــى التمرة زُبْدَاً"، وأعدنا الضمير إلى التمرة المتأخرة لفظاً ورتبةً .

والرابع: من تلك المواضع ما قال: (أو كَانَ) الخبر (حَبَراً عَنْ أَنَى) المفتوحة (مِقْلُ: عِنْدِيْ أَنَكَ قَائِمٌ). اعلم: أن (إنّ) المشددة المكسورة بجيء في صدر الكلام، وما بعدها تكون جملة تامة، و(أنّ) المفتوحة لا تجيء إلاّ في وسطه وتكون مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد، فإذا وقعت المفتوحة مع اسمها وخبرها مبتدأً، فلا بدّ أن يتقدّم الخبر عليها، ويتحقق لها وسط الكلام لفظاً، فيقال: "عندي أنّاك قائم" أي: قيامك حاصل عندي، ولو لم يتقدم الخبر عليها ليزم التباس (إنّ) المكسورة مع المفتوحة، ولذا تعيّن أنّ ما بعد الخبر هي (أنّ) المفتوحة لا غير، ورَجَبَ تَقْديْمُهُ أي: تقديم الخبر في جميع هذه المواضع المذكورة لما ذكرنا.

مسألة: المبتدأ إذا وقع بعد لفظ (إلا) نحو: "ما قائم إلا زيد" أو بعد معنى (إلاً) نحو: "إنما قائم زيد" وجب تأخيره عن الخبر أيضاً؛ لأنّلُك إن قدّمتُه من دون (إلاً) وقلت: "ما زيد إلاّ قائم" انعكس الحصر، وإن قدّمتُه مع (إلاّ) وقلت: "ما إلاّ زيد قائم" لم يجز؛ لتقدّم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرّغ، ولا يجوز ذلك. (وَقَدْ يَتَعَدّدُ(١) الْحُبَنُ أي: حبر المبتدأ الواحد (١) فيكون اثنين فصاعداً؛

<sup>(</sup>١)- ﴿إِمَا جَازِ تَعَدَّدُ الْخِيرِ، لأَنَّ الْخَيْرِ حَكُمُ وَالْمُتَكُلِمُ قَدْ يَحْكُمْ بِأَحْكَامُ مُتَعَدَّدَةً كما في الصفات فإنّه قد يصف الشيء بصفات متعدَّدة.....»، (سعيدي) .

## مِثْلُ: زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ ، وَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَكِي الشَّرُطَ

لأنّ الخبر حكم، وقد يحكم على الشيء الواحد أحكام متعددة، كما في الصّفات المتعددة، وذلك التعدّد قد يكون جائزاً إذا تمّ المعنى بدونه (مِثْلُ: رَيِّدُ عَالِمٌ عَاقِلٌ) فاضلٌ كاملٌ بغير واو العطف، وأمّا معها فحائز بالاتفاق كما تقول: "عالمٌ "زيد عالم وعاقل وفاضل وكامل"، ولو اكتفيت بالخبر الواحد وقلت: "عالمٌ" فقط صحّ المعنى بدون التعدد.

وقد يكون التعدد واجباً إذا لم يتم المعنى بدون التعدد كما تقول في السكنجبين: "هذا حلو حامض"، وفي الأبلق: "هذا أسود أبيض" بالواو وبغير الواو، وأمّا إذا لم يصح الحمل في تثنية المبتدأ وجمعه نحو: "هما عالم وفاضل" إذا كان أحدهما عالماً والآخر فاضلاً بالعطف، فلا بدّ من الواو؛ ليدلّ العطف على التثنية .

(وَقَدْ يَتَضَمَّنُ (') الْمُبْتَدَأُم أي: يشتمل على (مَعْنَى الشَّرْطِ) (''بأن يصلح أن يكون المبتدأ سبباً للخبر، كما يكون الشرط سبباً للجزاء في المعنى .

 <sup>(</sup>٢)- قوله: المبتدأ الواحد، وإذا تعدّد المبتدأ فالجواز بالطّربق الأولى كما تقول: "ريدٌ وعمروٌ
 كاتبٌ و شاعرٌ"، (نفلاً: من هامش المخطوطة) .

<sup>(</sup>١)- وجه التضمن: «أن الذي فيه إلهام هو الفعل الذي هو صلته وسبب لما بعده، فإنَّ الإتيان سبب لأخذ الدراهم فاستدعى ...»، (حاشية مصباح الواغب) .

 <sup>(</sup>٢) حقيقة الشوط: «توقّفُ الأمر على أمر إذا حصل الأول حصل الثاني وهو كون الثاني ملزوماً للأول، وقبل: كون الأول سبباً للثاني .....، (غابة التحقيق) .

# فَيَصِحُ دُخُولُ الفَاءِ فِي الْخَبَرِ وَذَلِكَ الاسْمُ الْمَوْصُولُ بِفِعْلِ أَوْ ظَرْف

(فَيَصِحُّ دُخُوْلُ الْقَاءِ (') فِي الْحَبَرِ للتنبيه على السبية والمسبية كما يصح دحولها في جزاء الشرط الملفوظ حقيقة الكون المبتدأ حيثنذ مشاهاً للشرط، وإنما قال: (يصح)، ولم يقل: يجب الأن الإتيان بها وتركها كلاهما جائزان فلك أن تقول في "الذي يأتيني فله درهم" أن تأتي بالفاء تشبيها للخبر بالجزاء، ولك أن تقول بغير الفاء؛ لأنه ليس جزاء الشرط حقيقة ، وقيل: الفاء واجبة إذا قصد السبية أو الملازمة وإلا فلا، (وَذَلك) أي: تضمن المبتدأ معنى الشرط في ثلاث صور، أحدها: إذا كان المبتدأ (الاسمُ ") الْمَوْصُولُ بِفِعْلِ (") أي: صلته تكون جملة فعلية ، (أوْ) أي: وثانيها: إذا كان المبتدأ الاسم الموصول (بِظُرْفُ) أي: صلته تكون ظرفاً .

<sup>(</sup>١)– وكذا يجب دخول الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ شرطاً والخبر جملةً نحو "من يأتيني فله درهم" .

اعلم: أنّ دحول الفاء، على ثلاثة أوجه، واحب وهو مع (أما) نحو "أما زيد فقائم"، ولا يُحذف إلّا في الضرورة كقولهم: "أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المراكب"، أو لا يُحذف إلّا في الضرورة كقولهم: "أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المراكب"، أو لاصمار القول كقوله تعالى: ﴿ فَا فَا الدِّينَ اسْوَدُتُ وَجُولُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ ﴾ سورة آل عمران [الآية : ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم ؟، وجائز في هذا المثال أي: فله درهم، وممتنع فيما عدا ذلك، لا تقول: "زيد فقام"، (هطيل) .

 <sup>(</sup>٢)- إنما قال: الاسم، لا الفعل ليخرج الحرف الموصول باسم الفاعل والمفعول، لأنك لا تقول: "القائم
 فله درهم" وأحازد المبرد والكوفيون، (حاشية مصباح الراغب).

 <sup>(</sup>٣)- لأنّ الشرط لا يكون جملةً اسميةً، وذلك لشدّة أداة الشرط للأفعال، وأما الجزاء فلبعده عنها جاز وقوعه جملةً اسميةً، (نجم الدين).

# أَوْ النَّكِرَةُ الْمَوْصُوْفَةُ بِهِمَا مِثْلُ: الَّذِيْ يَأْتِيْنِيْ أَوْ فِيْ الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَكُلَّ رَجُلِ يَأْتِيْنِيْ أَوْ فِيْ الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَلَيْتَ وَلَعَلَّ مَانِعَانِ بِالاِتِّفَاقِ

(أوّ) أي: وثالثها: أن تكون المبتدأ (التّكرَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِهِمَا) أي: صحفته تكون فعلاً أو ظرفاً (مثلُ الّذِي يُأْتِينِي) هذا مثال المبتدأ الموصول الذي صلته فعل، (أوْ فِيْ الدّار) أي: الذي في الدار، هذا مثال المبتدأ الموصول الذي صلته ظرف (فَلَهُ دَرْهُمٌ) هذه الجملة خبر المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط، وأتي بالفاء؛ لكون الخبر قائماً مقام الجزاء، (وكُلُّ رَجُلِ يَأْتِينِيْ) هذا مثال النكرة الموصوفة بالفعل (أوْ في الدّار) أي: كل رحل في الدار هذا مثال النكرة الموصوفة بالظرف (فَلَهُ دَرْهُمٌ) عبر المبتدأ وأتي بالفاء في الخبر تشبيها له بالجزاء، وإنما اشترط أن يكون صلة المبتدأ أو صفته فعلاً أو ظرفاً؛ ليتأكد مشابحة المبتدأ بالصشرط؛ لأنّ الصشرط لا يكون إلاّ فعلاً، وكذلك الظرف يتعلق بالفعل أو شبهه فيحصل في العبارة الدلالة على السبية ويصح دحول الفاء في الخبر.

(وَلَيْتَ وَلَعَلَّ) إذا دخلا على المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فهما (مَانِعَانِ) من دخول الفاء في الخبر (بالاتَّفَاق) (١) أي: باتّفاق النحويين (٢)، فلا يقال: "ليت

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (باتفاق) بدل (بالاتفاق).

<sup>(</sup>٢)- قال سيبويه: «إن العلة في منع الفاء في ليت ولعلّ لهما صدر الكلام، والمبتدأ إذا كان متضمناً لمعنى الشرط استحق صدر الكلام، ولا يدخل ذو تصدير على مثله فما بقي إلاّ حذف الفاء، وإخراج المبتدأ عن معنى الشرط لذلك ...»، (حاشية السيد مصباح الواغب) .

#### وَأَلْحَقَ بَعْضُهُمْ (إِنَّ) بِهِمَا

أو لعلَّ الذي يأتيني أو في الدار فله درهم"، وذلك لأنّ الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب؛ لكونهما خبران، والكلام الذي فيه ليت ولعلل لا يحتمل الصدق والكذب فزال بدخول ليت ولعلّ مشابهتهما بالشرط والجزاء، وكذلك حكم جميع لوازم الابتداء كأبواب كان، وعلمت، وأعلمت، وما ولا إذا دخلت على المبتدأ منعت من دخول الفاء في الخبر؛ لزوال مشابهته بالشرط؛ لأنّ الشرط يقتضى صدر الكلام وهذه الأشياء أبطلت الصدارة .

(وَٱلْحَقَ بَعْضُهُمْ) أَي: بعض النحاة لفظ (إِنَّ) المشدَّدة المكسورة الهمازة (بِهِمَا) أي: بـ: ليت، ولعل في منع دخول الفاء على الخبر، فـلا تقـول: "إِن الذي يأتيني أو في الدار فله درهم"، وقال أكثر النحاة (ألا بحوازه؛ لأنَّ (إنَّ) لم يغيّر معنى الكلام بل حقّقه فكما جاز دخول الفاء قبل دخول (إنَّ) فكذلك يجوز بعد دخول (إنّ)، وهذا القول مؤيَّد بالآيات القرآنية كقوله تعالى: ﴿ قُلُ اللهُ اللهُ

 <sup>(</sup>١)= والمناحق هو «سيبويه»، لأنه علّل بالتصدير: و(إنّ) كدلك لها صدر الكلام، فمع دخولها على
 ذلك المبتدأ يُخرج عن معنى الشرط فيمتنع العاء، (مصباح الواغب).

<sup>(</sup>٢)- سورة الجمعة : [ الآية : ٦ ] .

<sup>(</sup>٣)- سورة البروج: [الأية: ١٠].

# وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَداُ لِقِيَامِ قَرِيْنَة جَوَازاً، كَقَوْلِ الْمُسْتَهِلِّ: الْهِلاَلُ وَاللهِ، وَالْخَبَرُ جَوَازاً مَّثْلُ: خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدَأُ لِقَيَامِ قَرِيْنَة) أي: عند حصول قرينة لفظية أو عقلية و عقلية (جَوَازاً) أي: حذفاً جائزاً (كَقُولِ الْمُسْتَهِلِّ (أ) اسم الفاعل من الاستهلال بمعنى رفع الصوت عند رؤية الهلال قائلاً: (الهلاّلُ وَاللهِ) أي: هذا الهلال، فهذا مبتدأ محذوف بقرينة الحال و(هلال) حبره .

وإنما قلنا: بتقدير المبتدأ دون الخبر بأن يكون تقديره: الهلال هــــــذا؛ لأنّ المقصود الحكم بوجود الهلال نفسه لا تعيينه بالإشارة، وإنما جاء بالقسم جريبًا على عادة العرب، فإلهم يحلفون في مثل هذا الوقت كثيراً، (وَالْخَبَرُ) أي: وقــــد يحذف الخبر (جَوَازاً) أي: حذفاً حائزاً، (مِثْلُ خَرَجْتُ فَإِذَا (٢) السّبُعُ) بفتح السين وضم الباء، كلّ ما له ناب يعدو به ويفترس كالذئب، والفهد، والنسر، والثعلبُ ليس بسبُع وإن كان ذا ناب؛ لأنه لا يفترس به، فالسبّع في هذا المثال مبتداً حمره محذوف أي: حرجت فإذا السبع موجود أو كائن، والقرينة عليه (إذا) المفاجأة

<sup>(</sup>١)- المستهلِّ: طالب الهلال والمبصر، كما يقال لطالب الفهم: مستفهم .

<sup>(</sup>٢)- أمّا الفاء الداخلة على (إذا) المفاجائية، فنقل عن «الزيادي» أنما حواب شرط مقادّر، ولعلّه أراد ألها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها، كما تقدّم، أي: (مفاجأة السبع لازمة للحروج)، وقال «المازي»: هي زائدة، وليس بشيء، إذ لا يجوز حذفها، وقال «أبو بكر ميرمان»: هي للعطف حملاً على المعنى، أي: "حرحت ففاجأت كذا" وهو قريب، (شرح الرضي) .

# وَوُجُوْبًا فِيْمَا الْتَنْزِمَ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ، مِثْلُ: لَوْ لاَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا

فإنّه للظرف، وهو يدلّ على الفعل العام كالوجود، والحصول بمنزلة الجار والمحرور، ويجوز لك أن تقول: "خرجت فإذا السّبع واقف" بإتيان الخبر لفظاً (وَوَجُوْبًا) أي: وقد يحذف الحبر حذفاً واجباً بشرطين:

أحدهما: وحود قرينة تدلّ على حذف الخبر، والثاني قيام غير الخبر مقام الخبر المحذوف وسدّه مسدّه، فحينئذ يجب حذف الخبر، أمّا الشرط الأول فعلم من قوله سابقاً في حذف المبتدأ: (لقيام قرينة).

والشرط الثاني: ما بينه بقوله: (فِيْ مَا) كلمة ما موصوفة وصفته الجملة التي بعدها (النَّزَم) بصيغة المجهول من الالتزام بمعنى: لازم كرفتن (فِيْ مَوْضِعِهِ) أي: موضع الخبر (غَيْرُهُ) أي: غير الخبر أي يجب حذف الخبر في تركيب التزم فيه إقامة غير الخبر مقامه، فيحذف الخبر للاستغناء عنه، وذلك الحدف وجوباً، ولزوم إقامة غير الخبر مقام الخبر يكون في مواضع:

<sup>(</sup>١)– في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

<sup>(</sup>٢)- فإن كان غير عام بحيث لا تدلّ عليه "الو لا" لم يجب الحدف كقوله صلى الله عليه وسلّم لعائشة: « لو لا قومك حديثوا عهد بالكفر لأسستُ البيت على قواعد إبراهيم» فحاء بالخبر وهو «حديثوا عهد»، إذ "لو لا" لا تدلّ عليه ...»، (مصباح الراغب) .

وجب حذفه ههنا؛ لقيام القرينة وهو أنّ (لو لا) لامتناع الشيء لوجود غـــيره، وجواب (لو لا) وهو (لكان كذا) قائم مقام الخبر(١) لزوماً، ومن هذا القبيـــل قول سيّدنا عمر رضي الله تعالى عنه: "لو لا عليّ لهلك عمر"، وإنما قلنا: وكان حبره عاماً؛ إذ لو كان حبره حاصاً لم يجب حذفه، كمـــا في قـــول(١) الإمـــام «الشافعي» (٣) رحمة الله تعالى عليه:

لكنتُ اليومَ أشعرَ مِن لبيدِ (٤)

ولو لا الشعرُ بالعلماءِ يرزرِي

 <sup>(</sup>١) - ولا يجوز أن يكون حوالها خير المبتدأ؛ لكوته جملةً خالبةً عن الضمير في الأغلب نحو: "لو لا عليّ لهلك عمر".

 <sup>(</sup>٢)- تخريج البيت: "ديوان الشافعي": (صــ: ٥١)، "سير أعلام التبلاء": (٢٢/١٠)، "صبح الأعشى":
 (٢٧٢/١)، "النجوم الزاهرة": (٢٧٢/٢)، "مناقب الشافعي": (٢٢/٢)، "وفيات الأعيان": (١٦٧/٤)
 ٤ عيرها .

<sup>(</sup>٣) - هو الإمام محمَّد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع القرشي، المطلبي، الشافعي، أحد الأوبعة، وإليه تنسب الشافعية، ولد سنة (١٥٠هـ) وتوفي سنة (١٠٠هـ) رحمه الله تعالى، بنظر ترجمته: "تاريخ بعداد": (٥٦/٣، ٣٧)، "وفيات الأعيان": (٥١/١)، "قذيب الأسماء واللغات": (٤٤/١)، "طبقات الفقهاء" للشيرازي: (٨٤، ٥٠)، "كشف الظنون": (٢٠، ٢٢، ٢٢، ١٦٩) وغيرها.

<sup>(</sup>٤)- لبيد: هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري وكان من شعراء الحاهلية وفرساهم، أدرك الإسلام وقدم على رسول الله يَؤِيَّة في وفد بني كلاب فأسلموا ورجعوا إلى بلادهم، ثم قام لبيد الكوفة ومات بما في أول خلافة معاوية، وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة، ينظر ترجمته: "الكامل": (٢٤/٣)،

# وَمِثْلُ: ضَرْبِي زَيْداً قَائماً

فقوله: (الشعر) مبتدأً، و(يزري) خبره، لكن لم يحذف الخبر ههنا لكونه من الأفعال الخاصة لا الأفعال العامة، و(يزري) بالزاء من زرى يزري كرمــــى يرمي إذا عابه وأُلْكر عليه .

(وَ) منها: ما إذا كان المبتدأ مصدراً مضافاً إلى الفاعل أو المفعول وذكر بعده الحال فحينئذ يُحذف خبر المبتدأ ويجعل الحال قائماً مقامه، (مِثْلُ (۱) ضَوِّبِي زيداً قائماً) تقديره: ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً، ف(ضربي) مبتدأ مضاف إلى فاعله، و(زيداً) مفعوله، و(حاصل) خبره المحذوف، و(قائماً) حال من الضمير المستكن في (كان) قائم مقام الخبر، و(كان) هذه تامة فحدف خبر المبتدأ؛ لدلالة الظرف أعني «إذا كان» عليه، كما في قولك: "زيده في الدار"،

 <sup>&</sup>quot;الشعر والشعراء": (١٥٣/١)، "الخرانة": (٢٢٨/١)، "أماني ابن الشجري": (ص.:١٢)، "معجم الشعراء في معجم البلدان": (ص.:١٢)، "الأعلام": (٢٤٠/٥)، "الأغاني": (٣٥٠/١٥)، "سمط اللاتي" (ص.:١٢) وغيرها.

<sup>(</sup>١)- فائدة: يجب حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع، في قطع الصفات بحو قولك: "يا ابن زيد الكريم العاقل برفع العاقل على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو العاقل، النابي: فوهم: "لا سواء" تقديره: ولا هما سواء، فـــ(هما) مبتدأ واجب حذفه، و(سواء) خبره، الثالث: في نعم، وبئس إذا قلت: "نعم الرجل ريد" فـــ(نعم) فعل مدح، و(الرحل) فاعله، و(زيد) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو زيد، وهذا أحد الدولين، والقول الثابي: أنّ (زيداً) مبتدأ، و(نعم الرجل) خبر مقدَّم، والله تعالى أعلم، (حاشية مصباح الراغب).

## وَكُلُّ رَجُلُ وَضَيْعَتُمُ، وَلَعَمْـرُكَ لأَفْعَلَـنَّ كَــذًا .

وحذف الظرف أيضاً؛ لدلالة الحال أعني «قائماً» عليه؛ لأنّ الحال في المعنى ظرف للفعل، كما تقول: "جاءي زيد راكباً" أي: في زمان ركوبه .

(و) منها: إذا كان المبتدأ معطوفاً عليه بالواو بمعنى مع، وقصد منه المقارنة بالمبتدأ، فحينئذ يجب حذف الخبر وإقامة المعطوف مقام الخبر مثل (كُلُ رَجُلُ وَجُلُ وَحَيَّعُتُهُ) (1) تقديره: كل رجل مقرون مع ضيعته أي حرفته وصنعته، ف (كلّ) مبتدأ مضاف إلى (رجلٍ)، و(مقرون) خبره المحذوف الدال عليه الواو بمعنى المقارنة، وغير الخبر أعني المعطوف وهو لفظ (ضيعته) النزم موضع الخبر وقام مقامه فوجب حذفه.

(و) منها: إذا كان المبتدأ مقسماً به، وقام جواب القسم مقام الخير، فحينئذ يجب حذف الخبر مثل (لَعَمْرُكُ(٢) الأَفْعَلَنَّ كَذَا) العمر بالفتح والضم بمعنى البقاء، لكن يستعمل في القسم مفتوحاً أبداً و اللام فيه للتأكيد مفتوح، تقديره: لعمرك قسمي أو يَميني الفعلن كذا، ف: (عمرك) مبتدأ مضاف إلى مضمر

<sup>(</sup>١) - فإن قيل: فهلا نصب (وضيعته) إذا كان الواو بمعنى مع ؟

قلنا: إنما ينصب الواو بمعنى مع إذا كانت مصاحبةً لمعلول قعل أو معنى فعل، وها هنا ليس في اللفظ فعل ولا معنى فعل فلم يصح نصبه، (رصاص).

 <sup>(</sup>٢)- العُمر والعُمر بمعنى واحد، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح؛ لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله، (جامي).

المخاطب، و(قسمي) خبره المحذوف الدال عليه القسم، والتزم حواب القـــسم مقامه .

واعلم: أنّه قد يحذف المبتدأ والخبر معاً إذا قامت قرينة عليه جـوازاً، كقولك: "نعم" في حواب من قال: أزيد قائم ؟، ونظيره مـا مـرّ في الفعـل والفاعل معاً قبل هذا .

\* \* \* \*

#### [ خبر إنّ وأخواتما ]

خَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا: هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُحُوْلِ هَذِهِ الْحُرُوْفِ، مِثْلُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَأَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ

#### [ خبر إنّ وأخواتها ]

ولمّا فرغ عن ذكر المبتدأ والخبر مطلقاً شرع في ذكر نوع مخصوص من الحبر فقال: (حَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) (١) أي: من المرفوعات حبر إنَّ المشبّهة بالفعل (٢) وأخواها، وهي أنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليت ولعل، (هُوْ المُسسَنَدُ) شامل لخبر المبتدأ وحبر لا التي لنفي الجنس وغيرهما، ولما قال: (بَعْدَ دُخُول هَذهِ الْحُرُوف) حسرج عنها حبر المبتدأ وسائر الأحبار، وإنما ذكر حبر إنَّ وأحواها عليحدة مع أتسه في الحقيقة حبر المبتدأ؛ لأها تغاير حبر المبتدأ في بعض الأحكام من جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وعدم حواز تقديم هذه الأحبار على الاسم، وغير ذلك، (مشلل إنَّ على المبتدأ، وعدم حواز تقديم هذه الأحبار على الاسم، وغير ذلك، (مشلل إنَّ زيْداً قَانِمٌ) فـــ:(قائمٌ) مرفوع مسند بعد دخول إنّ، و(زيد) منصوب على اسم إنّ، (وأَمْرُهُ) (٣) أي: حكم حبر إنّ وأخواها (كَأَمْر خَبْر الْمُبْتَدَأ) أي: مشل خبر

<sup>(</sup>١)– التعبير بالأحوات بمحاز كما لا يخفى .

<sup>(</sup>٣)- وحه شبهها بالفعل من حيث كون أنّ المفتوحة على وزن ضَرَبَ، ثلاثة أحرف مفتوحة كلها، وحمل عليها سائر أخواتما فعملت العمل الفرعي من الفعل، وهو الذي يتقدّم منصوبه على مرفوعه، و فم تعمل العمل الأصلي، وهو أنّ الأصل في الفاعل أن يلي فعله، وذلك لئلا يستوي المشبّة والمشبّة به، (مصباح الراغب).

<sup>(</sup>٣)- والمراد أمره كأمره بعد أن صحّ كونه خيراً لوجود شرائطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك =

# إِلاَّ فِي تَقْدِيْمِهِ إِلاَّ إِذَا كَانَ ظَرْفًا

المبتدأ في سائر الأقسام من كونه مفرداً أو جملةً، وفي جميع الأحكام من كونه واحداً أو متعدداً، مذكوراً في اللفظ أو محذوفاً، وفي شرائطه من أنّه إذا كان جملةً فلا بدّ من عائد لا يخالفه في شيء (إلا في تقديم المبتدأ، ولا يجوز تقديم حبر إنّ الخبر، فإنّهما يتفارقان فيه فيحوز تقديم الحبر على المبتدأ، ولا يجوز تقديم حبر إنّ وأحوالها (ظرف أن) حبر إنّ وأحوالها (ظرف أن) فيحوز تقديم حبرها على الاسم حينئذ نحو قوله تعالى: ﴿ إِنّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وَحَدِيماً ﴾ أن كَانًا وخريماً ﴾ أن كان حيمانهم أنه أنكالاً وخريماً أن التوسعهم في الظروف من لا يتوسع في غيره؛ لأنّ التوسع في الظروف من وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيره؛ لأنّ التوسع في الظروف من ضعيف، فلا يعمل فيما تقدّم عليها.

 <sup>(</sup>١) - فإن تقدّم خبرها على اسمها بطل عملها، ورفعت الاسم والخبر على أصل المبتدأ والحبر نقول:
 "إنّ قائمٌ زيدٌ" برفعهما، (رصاص).

<sup>(</sup>٢)- وكذا إذا كان حاراً ومجروراً نحو "إنّ في الدار زيداً" وهذا إذا كان اسم (إنّ) ظاهراً، وأمّا إذا كان ضميراً فلا يجوز التقديم مطلقاً نحو "إنّ في الدار إيّاك" بل يجب اتصال الضمير بعامله نحو "إنّك في الدار" وقد ذكر ذلك في المضمرات، (حاشية مصباح الواغب).

<sup>(</sup>٣)- سورة المزمل : [ الآية : ١٢ ] .

<sup>(</sup>٤) - سورة الغاشية: [الآية: ٢٥، ٢٦].

# [ خَبَرُ (لاً) الَّتِيْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ ]

خَبَرُ (لاً) الَّتِيْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ: هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا، مِثْلُ: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيْفٌ فِيْهَا ظَرِيْفٌ فِيْهَا

#### [ خبر (لا) التي لنفي الجنس ]

<sup>(</sup>١)- لا فرق بين "لا رجلٌ" و "لا رجلٌ" في إفادة الاستغراق، وإنما الفرق بينهما أنّ "لا رجلٌ" نصٌّ في إفادة الاستغراق، ولا يحتمل التخصيص بأن يقول: "بل رجلٌ" فيحتمل التخصيص بأن يقول: "بل رجلان"، ذكر معناه (الرضي).

 <sup>(</sup>٣) أورد الخبرين ليبعد عن الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالاً لنوغي خبر (لا)
 الظرف وغيره، (حاشية الأيوبي).

## ويُحْذَفُ كَثِيْراً، وبَنُوْ تَمِيْم لاَ يُثْبِتُونَهُ

و (غلامَ رجلِ) اسمها، و (فيها) حيرٌ بعد خير، الضمير في (فيها) يرجع إلى الدار، و إنما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم: "لا رجل ظريفٌ فيها"؛ لئلا يتوهم أن الظريف صفةٌ لـ: (رجل) حملاً على محله وهو الرفع، وعن قولهم: "لا رجل في الدار"؛ لاحتمال حذف الجرّ، وجعلِ (في الدار) صفة (رجل) محمولة على المحل، وويُحدُدُفُ) أي: خير لا لنفي الجنس (كَثيْرَ رأ) إذا كان الخير عاماً كالموجود والحاصل، لدلالة النفي عليه كقولنا: "لا إله إلاّ الله"(") أي لا إله موجود إلاّ الله، ونحو: "لا فتى إلاّ على، لا سيف إلاّ ذو الفقار".

(وَبَنُوْ تَمِيْمِ لاَ يُشْبِتُونَهُ) أي: لا يثبتون خبرها أصلاً لا لفظاً ولا تقديراً، ويقولون معنى "لا أهل ولا مال": انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير الخبر، أو المعنى: إنم لا يُثبتون خبرها لفظاً بل يحذفونها أبداً .

 <sup>(</sup>١) - وهي لغة أهل الحجاز، لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "شرح الوافية"، "المفصل"، "الإيضاح"
 للفارسي، "شرح الرضي".

<sup>(</sup>٣)- مسألة: «إذا قلت؛ "لا إله إلا الله، ولا فنى إلا علي، ولا سيف إلا دو الفقار" فارتفاع هذه الألفاظ وهي "الله، وعلي، وفو الفقار" إمّا على الصفة على المحل أو على البدل، وإمّا لأنما حبر ونقدير الحبر: "الله إله"، فقُدُم إله للاهتمام به فقيل: "إله الله"، فأريد الحصر فأدحِلَ النفيُ فقيل: "لا إله إلا الله"، وأمّا من يجعله بدلاً أو صفةً والخبر محذوف، فالتقدير: لا إنه موجود إلاّ الله، وهو أحسن من قولهم: لا إله لنا إلاّ الله؟ لا يفيد على هذا، ولا يصحّ أن يكون هذا الاستثناء هو الخبر؛ لأنه لم يذكر إلاّ لتدين الحصر والمراد العموم ....»، (حاشية مصباح الراغب) .

## [ اسْمُ مَا وَلاَ الْمُشَبَّهَتَيْن بـ: (لَيْسَ)

اسْمُ (مَا، وَلاَ) الْمُشْبَهَتَيْنِ بِـــ:(لَيْسَ) هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُو لِهِمَا، مِثْلُ: مَا زيد قَائماً

#### [ اسم ما ولا المشبّهتين بـ: ليس ]

(السّمُ مَا وَلا) مبتداً محذوفُ الخبر أي: من المرفوعات اسم ما ولا (الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِ : لَيْسَ) في المعنى؛ لأنهما للنفي، كما أنّ ليس للنفي، وفي دحولهما على المبتدأ والخبر، ولهذه المشاهة تعملان عملها، وتزيد مشاهة (ما) ب : (ليس) بوجوه أخرى من حيث أهما لنفي الحال، ودخولهما على المعارف، والنكرات، بخلاف (لا) فإنّها مخصوصة بالنكرات، ودحول الباء في حبرهما (ا)، (هُوَ الْمُسْتَلُهُ إِلَيْهِ) دحل فيه جميع ما أسند إليها كالمبتدأ، واسم إنّ، وكان، وغيرها، وبقوله: (بَعْدَ دُحُولِهِمَا) أي: دخول ما، ولا، خرجت ما سواه، (مِثْلُ (ا): مَا زَيْدٌ قَائِماً) في: دخول ما، ولا، خرجت ما سواه، (مِثْلُ (ا): مَا زَيْدٌ قَائِماً) في: دخول ما، ولا، خرجت ما سواه، وقائماً ورقائماً) خبره (اليس)، و (زيدٌ) اسمه المرفوع لفظاً، و (قائماً) خبره (الله) خبره (الله) مشبّهة بـ: (ليس)، و (زيدٌ) اسمه المرفوع لفظاً، و (قائماً) خبره (الله)

<sup>(</sup>١)- لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "المقتضب"، "معاني الحروف" للرماني، "الإيضاح" للفارسي، "الحصائص"، "اللمع"، "المفصل"، "شرح الرضي"، وغير ذلك .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

 <sup>(</sup>٣)- هذا سذهب أهل الحجاز، وبه ورد التنويل قال تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾ سورة بوسف [ الآية :
 ٣١] ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ سورة المحادلة : [ الآية : ٢ ]، و أما «بنو تميم» فلا يعملونهما بل يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ....، (مصباح الراغب) .

## ولا رَجُلٌ أَفْضَلَ منْك، وَهُو في (لا) شَاذً .

مثال لاسم (ما) المشبَّهة بـ : ليس، (وَلاَ رَجُلُّ أَفْضَلَ مِنْك) فـ : (رجلٌ) مرفوع لفظاً اسمُ (لا) المشبَّهة بـ : ليس، و(أفضل منك) حبره، وهذا مثال لاسم (لا) المشبَّهة بـ : ليس، وإنما عدل عن المعرفة إلى النكرة في هـ ذا المثال؛ لأنّ (لا) لا تعمل إلاّ في النكرة، بخلاف (ما) فإنما تعمل في النكرة والمعرفة .

(وَهُو) أي: عمل (ليس) (في (لا) شَاذًى لقصور مشابِحتها بــ: ليس كما ذُكرنا آنفاً فلا تعمل عمل (ليس) قياساً مطرداً، بل يقتصر عملها على مــوارد السّماع كما في قول الشاعر (١):

مُنْ صَادُ عَنْ نِيرِالْهُا فَأَنَا الِنُ قِيسِ لا بَرَاحُ (٢)

أي: ليس براحٌ لي، برفع (براح) على أنّه اسم (ليس)، و(لي) حبره، أي: مَنْ صدَّ وأعرض عن نيران الحرب جبناً فليعرض، أمّا أنا فابن قيس الـــشجاع لا إعراض لي عنها .

<sup>(</sup>١)- يسلب هذا البيت لسعاد بن مالك القيسي، شاعر جاهلي من سراة بني بكر وفرسانها، قتل في حرب البسوس، انظر: "الأعلام": (٨٧/٣)، "شرح ديوان الحماسة" للتبريزي: (٢٩/٢).

<sup>(</sup>۲)- تخريج البيت: "حرانة الأدب": (۲۱/۱)، "كتاب سيبوية": (۲۸/۱)، "المقتضب": (۳۱/۱)، "شرح ابن يعيش": (۱۰۹/۱)، "شرح الرضي": (۱۱۲/۱)، "شرح الألفية" للمرادي: (۱۰۹/۱)، "شرح الأنفية" للمرادي: (۱۰۸)، "مغني اللبيب": (صــ: ۲۳۹، ۱۳۱)، "شرح الأشموني" (۲۱۲/۱)، "كتاب اللامات": (صــ: ۱۰۰)، "دبوان الحماسة": (۱۲۹/۱)، "التصريح على التوضيح": (۱۹۹/۱)، "شرح أبيات المفصل والمتوسط": (صــ: ۱۰۰)، "لسان العرب": (برح)، "الدرر اللوامع": (۹۷/۱) وغير ذلك .

## [ الْمَنْصُوبَاتُ ]

## الْمَنْصُوبَ اللهُ عَلَى عَلَم الْمَفْعُوليَّة

#### [ المنصوبات ]

ولَّما فرغ عن ذكر المرفوعات شــرع في المنــصوبات وقـــدَّمها علـــي المحرورات؛ لكثرة المنصوبات؛ ولأنَّ عامل المنصوبات والمرفوعـــات واحـــد، فاتّصاله به أولى، فقال: (الْمَنْصِعُوبَاتُ) (١) الكلام فيه مثل ما مرّ في المرفوعات (هُوَ) أي: المنصوب (مًا) اسم (اشْتَمَلَ عَلَى عَلَم الْمَفْعُولْلَيَّة) وهي أربع، الفتحة في المفرد، والكسرة في حمع المؤنث السالم، والألف في الأسماء الستة المكبّرة، والياء في التثنية، والجمع نحو: "احترمُ أمَّك، وأبَاك، وعمَّاتك، وأخوَيْك والأقـربين"، لأصالتها في النصب، وملحقاتُها تبعٌ فأخَّرها وقدّم من المفاعيل المفعول المطلق؛ لأنَّه عين فعل الفاعل دون ما عداه، ألا ترى إنَّك إذا قلت: "ضربتُ زيداً يومُ الجمعة أمامَ الأمير ضرباً شديداً"، فإنّ ما فَعَلْتُه هو الضرب فقط، فهو المفعول حقيقةً دون غيره، ولأنَّه لا فعل إلاَّ وله مفعول مطلق سواءً ذكر أو لم يــــــذكر، بخلاف غيره من المفاعيل، فهو أحقّ بالتقديم، وهي خمسة كما قال الـشاعر: مفاعیل پنج أند گے بشنہ ی لـه مطلـق و فيــه مــعــه بــه

 <sup>(</sup>١)- إنحا قدّم المنصوبات على المحرورات وإن كان المنصوب فضلة؛ لأنها يشبه بها بعض العمد كاسم
 إنّ، وحبر كان، وأخواتها، وخبر ما، ولا، (شرح الوضي، شرح ابن يعيش، جامي).

## [ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ ]

فَمِنْهُ: الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، وَهُوَ اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلِ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ

#### [ المفعول المطلق ]

(فَمِنْهُ) حبر مقدّم والفاء للتفسير أي: من المنصوبات (الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ)

(1) أي: غير المقيّد بحرف من الحروف كالمفعول به، وله، ومعه، وفيه، فلفظ المطلق إشارة إلى عدم التقييد، لا أنّه للتقييد (وَهُو) في الحقيقة مصدر منصوب، نحو ضرباً في قولنا: "ضربته ضرباً"، وفي الاصطلاح (اسمُ مَا) أي: حدث (فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلِ مَدْكُورُ) سواء كان مذكوراً حقيقة كـ: "ضربت ضرباً"، أو تقديراً كقوله تعالى: ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ (٢) أي: فاضربوا ضرب الرقاب، والمراد من الفعل أعمّ من أن يكون فعلاً حقيقة أو شبه الفعل؛ ليشمل قولنا: "زيد ضارب ضرباً" (بمعنى الفعل المدكور، ضرباً" (بمعنى الفعل المدكور، وإلا لم يكن مفعولاً مطلقاً .

واحترز بقوله: (اسم) عن الفعل في مثل قولنا: "ضَرَبَ ضَرَبَ زيـــدّ"

 <sup>(</sup>١)- إنما قدّم المفعول المطلق؛ لأنه الذي فعله الفاعل على التحقيق، وغيره تعلق الفعل به، (شرح الوافية).

<sup>(</sup>٢)- سورة محمَّد: [ الآية: ٤ ] .

<sup>(</sup>٣)- وليس المراد به أنّ الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم، فإنّ معنى الاسم جزء معناه، بل المراد أنّ معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكلّ على الجزء... (جامي) .

#### وَقَدْ يَكُونُ

ضَرَبَ الثاني يصدق عليه أنّه ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، لكنّه ليس باسم . واحترز بقوله: (فعله فاعل) عمّا لم يفعله فاعل، فإنّه ليس بمفعول مُطلق، كقولك: "ضربت زيداً" فإن (زيداً) لم يفعله فاعل .

واحترز بقوله: (فعله فعل مذكور) عن المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقةً ولا تقديراً نحو: "الضرب واقع".

واحترز بقوله: (بمعناه) عمّا فعله فاعلُ فعلِ مذكورٍ ولكن لا يكون بمعناه، نحو: "كرهتُ قيامي" فإن القيام ما فعله فاعلُ فعل مذكور، ولكن لسيس بمعناه؛ لأنَّ معنى القيام غير معنى الكريهة فلا يكون مفعولاً مطلقاً.

وأورد على قوله: (ما فعله فاعل فعل مذكور) نحو: "مات موتاً، وجسم حسامةً" أنّه مفعول مطلق مع أنّه لم يفعله فاعل الفعل .

وأحيب: بأنّ الفاعل لما كان قابلاً للموت والجسامة عُدَّ فاعلاً حكماً. وأورد على قوله: (بمعناه) نحو: "ضربته ســوطاً" أي: ضــربته ضــرباً المالسوط، فإنّه مفعول مطلق مع أنّه ليس بمعناه .

وأجيب: بأنَّ تسميته مفعولاً مطلقاً مجازي تسميةً لآلة الـشيء باسـم الشيء . وإنما قال: (بمعناه) ولم يقل: بلفظه؛ ليشمل التعريف ما إذا كان المفعول المُطلق من غير لفظ نحو: "قعدت جلوساً"، (وَقَدْ (١) يَكُونُ) أي : المفعول المطلق

<sup>(</sup>١)- سقط من بعض نسخ المتن: (فا.) .

# لِلْتَأْكِيْدِ، وَالنَّوْعِ، وَالْعَدَدِ، نَحْوُ: جَلَسْتُ جُلُوْساً، وَجِلْسَةً

يجيء لثلاثة معان: (لِلتَّأْكِيْدِ) (1) إن لم يكن مدلوله زائداً على مدلول الفعل، ويفيد أن مدلول الفعل زائد حقيقة لا مجازاً، (وَالتَّوْعِ) أي: ويجيء لبيان نوع الفعل أو هيأته وآلته نحو: "ضربته سوطاً"، وبيان الهيئة قد يكون بلفظ حاص نحو: "رجع القهقرى، واشتمل الصّماء"، أو بصفة خاصة نحو: "ضربته ضرباً شديداً"، أو بالم العهد نحو: شربت الضرب"، أو بالم العهد نحو: "ضربت الضرب"، إذا كان نوعه معهوداً بينك وبين المخاطب، أو بالإشارة نحو: "ضربته ذلك الضرب"، (وَالْعَدَدِ) أي: ويجيء لإفادة معنى العدد، حيث دل على عدد الفعل، أي يكون المفعول المطلق دالاً على مرّات صدور الفعل، مثال على عدد الفعل، أي يكون المفعول المطلق دالاً على مرّات صدور الفعل، مثال الأول (جَلَسْتُ جُلُوساً) ف: (حلوساً) مفعول مطلق جيء به للتأكيد، وفائدت تحقق الجلوس حتى لا يظنّ ظانٌ أنّه أراد الجلوس و لم يجلس، فرفع بقوله: (حلوساً) هذا الحتمال، (و) مثال النوع الناني: جَلَسْتُ (جِلْسَةٌ) بكسر الحيم في الناني: حَلَسْتُ (خِلْسَةٌ) بكسر الفاء في: (حلسةً) منصوب بأنّه مفعول مطلق للنوع؛ لأنّ زنة (فعُلَةٌ) بكسر الفاء

<sup>(</sup>١) - المراد بالناّكيد : المصدر الذي هو مضمون الفعل بالا زيادة شيء عليه، من وصف، أو عدد، وهو في الحقيقة ناكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سمّوه تأكيداً للفعل توسُعاً، فقولك: "ضربت" بمعنى : "أحدثت ضرباً"، فلم ذكرت بعده "ضرباً" صار بمنزلة قولك : "أحدثت ضرباً"، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإنجبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل، (شرح الرضي) .

## وَجَلْسَـةً، فَالأَوَّلُ لاَ يُشَـى وَلاَ يُجْمَـعُ بخلاف أَخَوَيْك

وُضِعتْ لبيان النوع، والمراد نوع من الجلوس أي: كجلوس الأمـــير أو الفقـــير وغيرهما .

(وَ) مثال النوع الثالث: جلست (جَلْسَةٌ) بفتح الجيم، ف.:(جلسةً) منصوبٌ بأنّه مفعول مطلق جيء به لبيان العدد جلسةٌ واحدةً؛ لأنّ زنة (فَعْلَة) بفتح الفاء موضوعة للمرّة .

وَلاَ يُجْمَعُ)؛ لأنّه يدلُّ على الحدث فقط، وهي حقيقةٌ مشتركةٌ بين الأفراد ولا يَتنتى تعدد فيها، والتّثنية والجمع يستلزمان التّعدد، فكما أنّ الفعل لا يُثنّى ولا يجمع فكذلك ما مفهومه مفهوم الفعل.

فإن قيل: (ضربا) تثنية الفعل الماضي المعلوم، و(ضربوا) جمعه فكيف قُلتم الفعل لا يُثنّى ولا يجمع ؟

قلت: كلا أن يكون الفعل تثنيةً، وجمعاً، ومذكّراً، ومؤنّثاً، ومتكلّماً، ومخاطباً، بل هذه كلّها صفات تتعلّق بفاعلها، وتُنسب إلى الفعل مجازاً والفعل في الكلّ واحد .

(بِحِلاَفِ أَخَوَيْهِ) وَهما اللّذان للنوع، والعدد، فإنّ كلّ واحد منهما يُثنّـــى ويجمع؛ لإمكان التعدد فيهما بكثرة الأفراد، والأنواع، فيقول: "ضربته ضربتين أو ضربات".

# وَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ، نَحْوُ: قَعَدْتُ جُلُوْساً، وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِيْنَةِ جَوَازاً، كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَدِمَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ

(وَقَدْ (١) يَكُونُ أي: المفعول المطلق (بِغَيْرِ لَفْظِهِ) أي: لفظ الفعل (تَحُوُ (٢) قَعَدْتُ جُلُوسَاً) (٢) في: (جلوساً) مفعول مطلق من غير لفظ الفعل وهو قعدتُ؛ لأنّ الشرط فيه أنْ يكون بمعنى الفعل لا بلفظ الفعل، ومعنى الفعل موجود فيه .

(وَقَدْ يُحْذَفُ النَّهِعُلُ) الناصب للمفعول المطلق (لِقِيَامِ قَرِيْنَـة) أي: وقـت وَجود قرينة حالية أو مقالية (جَوَازاً) أي: حذفاً جائزاً؛ للإيجاز والاحتصار مع حصول الغرض من القرينة (كَقَوْلِكَ لَمَنْ قَدمَ) (1) من سفره: (خَيْرَ مَقْدَمَ فَا فَ إِنَّ من سفره: (خَيْرَ مَقْدَمَ فَا فَ إِنَّ مَنْ سَفره وَقام مقامـه، تقـديره: (خير) اسم تفضيل وقع ههنا صفة للمصدر المحذوف وقام مقامـه، تقـديره: "قدمت قدوماً خيرَ مقدم"، فأنت بالخيار إن شئت حذفت الفعل وقلت: "خير مقدم"؛ لدلالة حالة القدوم عليه دلالة حالية، أو لأنّ المضاف إليه وهو (مقدم) يدلّ على الفعل دلالة مقالية، وإن شئت أظهرت الفعل وقلت: "قدمت خـير مقدم".

<sup>(</sup>١)- فائدة التصريح بهذا الحكم مع أنّه قد علم من قوله : (بمعناه) في حدّ المفعول المطلق بيانُ قُلْتِه، (العاية) .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المُتن: (نحو) بدل (مثل) .

<sup>(</sup>٣)– هذا الحكم خاص للتأكيد، وأمّا النوع، والعدد فلا يجوز أن يكون إلاّ بلفظه .... (حاشية مصباح الواغب) .

<sup>(</sup>٤)- في بعض نسخ المتن: (لمن قدم) ساقط.

## وَوُ جُوْباً سِمَاعاً مِثْلُ: سَقْياً، وَرَعْياً، وَخَيْبَةً، وَجَدْعاً، وَحَمْداً، وَشُكْراً، وَعَجَباً، وَقياساً

(وَوُجُوْبًا) أي: وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً، ولا يجوز ذكر الفعل معه، وهو على نوعين، النوع الأول ما يجب حذفه (سمَاعاً) صفة لـ: (وجوباً) أي: واجباً سماعياً مقصوراً على السسماع لا بسضابطة يُقساس عليها (مثلُ سَقْياً) أي: سقاك الله سقياً كلمة دُعائية، (وَرَعْياً) أي: رعاك الله رعباً كلمة دعائية، (وَخَيْبة) أي: حاب حيبة، إذا لم يظفر بمطلوبه وصار حائباً، (وَجَدْعاً) أي: جدع جدعاً، والجدع قطع الأنف أو الأذن، وهذه الكلمة يستعملها العرب في الدعاء عليه بالذّل والهوان، (وَحَمُداً) أي: حمدت حمدا، والشكر، ووَحَمُداً) أي: عجبت عجباً، يقال في مقام التعجب.

فإن قيل: كيف قلتم: إنَّ حذف الفعل في هذه الكلمات واجب ؟ مع أنّه قد جاء: "حمدت حمداً، وعجبت عجباً" وغير ذلك .

قلنا: المراد وجوب الحذف عند استعمال المصدر مع اللام، نحو: "حمداً له، وشكراً له"، وبغير اللام لا يجب حذف الفعل.

أو نقول: إنَّ استعماله مع هذه الكلمات جاء من المولَّدين لا من عرب العُرباء .

(و) النوع الثاني: ما يجب حذفه (قياساً) أي: يحذف الفعل الناصب

فِيْ مَوَاضِعَ، مِنْهَا: مَا وَقَعَ مُثْبَتًا بَعْدَ نَفْيِ أَوْ مَعْنَى نَفْي دَاخِلِ عَلَى اسْمِ لاَ يَكُونُ خَبَراً عَنْهُ أَوْ وَقَعَ مُكَرَّرَاً، نَحُوُ: مَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْراً، وَمَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْسِرَ الْبَوِيْسِدِ

للمفعول المطلق حذفاً واجباً قياسياً، وإنما سمّي قياسياً؛ لإمكان أنْ يذكر ضابطة، عند وجودها يجب حذف الفعل بخلاف النوع الأول، فإنّه لا يمكن أن يــذكر ضابطة، عند وجودها يجب حذف الفعل، غير أنما استعملت وسمعت كذلك .

وهذا الحذف القياسي تكون (في مُواضِع) متعددة بــشروط يــذكرها: (مِنْهَا) أي: من تلك المواضع (مَا وَقَعَ) أي: موضعٌ وقع فيه المفعول المطلق موصوفاً بهذه الصفات، وهي أن يكون المفعول المطلق (مُثْبَعاً) لا منفياً، ويكـون واقعاً (بَعْدَ نَفْي) صريح كـــ:(ما، ولا)، (أوْ مَعْنَى نَفْي) كما في (إنما) فإلها بمعــن ما، ولا، (دَاخِل) هذا النفي (على اسم عنفياً بدحول ما، ولا، (دَاخِل) هذا النفي (على اسم منفياً بدحول حرف النفي عليه، ولا يكون النفي ومعنى النفي داخلاً على الفعل، وهذا الاسم المنفي قبله (لا يَكُونُنُ) بحيث يمكن ويصح أن يقع المفعول المطلق الواقع بعده (خَبَراً عن ذلك الاسم المنفي، بأن لا يجوز حمله عليه بالمواطاة، وإلا كان المصدر خبراً عن ذلك الاسم، مرفوعاً بالخبرية، لا منصوباً بالمفعولية .

(أَوْ وَقَعَ) أَي: المُفعول المطلق (مُكَرَّراً) في اللفظ بعد اسم لا يــصلح أن يكون خبراً عنه ، (تَحْوُ (١): مَا أَلْتَ إِلاَّ سَيْراً وَمَا أَلْتَ إِلاَّ سَيْراً عَنه ، (تَحْوُ (١): مَا أَلْتَ إِلاَّ سَيْراً وَمَا أَلْتَ إِلاَّ سَيْراً عَنه ،

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

#### وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً، وَزَيْدٌ سَيْراً سَيْراً

لما وقع مثبتاً بعد نفي صريح، فــ: (سيراً) في المثال الأول، و (ســير البريــد) في المثال الثاني مفعولان مطلقان حذف فعلهما، وهو (تسير) تقديره: ما أنــت إلا تسير سيراً، أو تسير سيراً، أو تسير سيراً سريعاً كسير البريد، وحذف فعلهما ههنا واحب؛ لاستحماع الشرائط فــ: (سيراً، وسير البريد) اسم مثبت وقــع بعد نفي صريح داخل على اسم لا يصلح أن يكون السير خبراً عنه؛ لأنّ السير صفة محطة عليه بالمواطاة، كما لا يقال: "زيــد ضوب".

وإنما أورد مثالين إشارةً إلى أنّ المصدر أعني المفعول المطلق قد يكون اسماً نكرةً كما في المثال الأول، وقد يكون معرفةً كما في المثال الثاني، ولا يختلف حكمهما في ذلك .

(وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً) هذا مثال للمفعول المطلق الذي وجب حذف فعله ؛ لأنّه اسم مُثبت وقع بعد معنى نفي داخل على اسم لا يصلح أن يكون المصدر خبراً عنه لما ذكرنا في المثالين الأولين، وفي هذا المثال: الاسم واقع بعد معنى النفي، (وَزَيْلاً سَيْراً سَيْراً) هذا مثال لما وقع المفعول المطلق مكررًا بعد اسم لا يصح وقوعه خبراً عنه، تقديره: زيد يسير سيراً.

فقوله: (ما وقع مثبتاً) احتراز عمّا إذا وقع منفياً، نحو: "ما زيد سيراً"، فإنّ (سيراً) منفي في هذه الصورة، فلا يجب حذف فعله ، ويجوز لك أن تقول:

## وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ تَفْصِيْلاً

"ما زيد يسير سيراً".

وقوله: (بعد نفي، ومعنى نفي) احتراز عمّا إذا وقع مثبتاً بعد غير نفي، ومعنى نفي، نحسو: "زيدٌ يسير سيراً" فإنّه ليس من هذا القبيل، ويجوز إظهـــار الفعل.

وقوله: (داخل على اسم) احتراز عمّا إذا وقع مثبتاً بعد نفي أو معين نفي لكن النفي داخل على الفعل لا على الاسم نحو: "ما سرت إلاّ سيراً، وإنما سرت سيراً"، فإنّه لا يجوز حذف فعله، ولا يكون من هذا القبيل.

وقوله: (لا يكون حبراً عنه) احتراز عمّا إذا صحّ كونه حبراً عنه نحـو: "ما سيري إلا سير شديد" فإنّه اسم مثبت وقع بعد النفي، والنفي داخل علــى الاسم أيضاً، لكن هذا الاسم يصلح أن يكون المفعول المطلق حبراً عنه، فتقول: "سيري سير شديد"، فحينئذ لا يجوز نصبه بحذف فعله .

[ قوله ]: و(منها) هذه مشتملة على ضابطتين، الصابطة الأولى: ما ذكره بقوله: (ما وقع مئبتاً إلى آخره)، والثانية: ما ذكره بقوله: (أو وقع مكرَّراً) وإنما جمع بين الضّابطتين في (منها) واحدة لاشتراكهما في الوقوع بعد اسمم لا يكون خبراً عنه طلباً للاختصار .

(وَمِنْهَا) أي: من تلك المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيه (تَفْصِيْلاً) المطلق حذفاً واحباً قياسياً، (مَا وَقَعَ) أي: موضعٌ وقع المفعول المطلق فيه (تَفْصِيْلاً)

# لأَثْرِ مَضْمُون جُمْلَةِ مُتَقَدِّمَةِ مِثْلُ: ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فَدَاءً ﴾

أي: لتفصيل الإجمال الذي يكون في الجملة السابقة، لكن بشرط أن يكون ذلك التفصيل (الأَثْر مَضْمُون جُمْلَة مُتَقَدَّمَة (١) عليه لا لتفصيل نفس الجملة المذكورة ولا لتفصيل أثر مضمون المفرد، ولا لتفصيل أثر مضمون الجملة المتأخرة عنه، والمراد من مضمون الجملة مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول وبأثره غرضه المطلوب منه وغايته، وبتفصيل الأثر بيان أنواعه المحتملة، وإنما سمِّي غاية الشيء أَثْراً؛ لأَهَا تحصل بعده كالأثر الذي يكون بعد المؤثر (مثلُ) قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقَيْتُمُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَنْحَنْتُمُوهُمْ اللَّهُ أَي: أضعفتموهم بكترة القتل والجرح وعجزوا عن القتال، ﴿ فَشُدُّوا الْوَقَاقَ ﴾ أي: فأمسكوا عن القتال وَاأْسُروهم واربطوهم بما يوثق به الأسرى من الـسلاسل، والأغـلال، ﴿ فَإِمَّا مَنَا بَعْدُ ﴾ أي: تمنُّون عليهم منًّا وتطلقونهم بلا شيء من العوض، ﴿ وَإِمَّكَ فدَّاءُ ﴾ أي: تفادو لهم بعوض من المال، أو مبادلة أسرى المسلمين، والمقصود من التمثيل: (مَنّاً، وفداءً)، فإنحما مفعولان مطلقان لفعلين محذوفين يعني: تمنون بعد ذلك مَنَّا، أو تفدون فداءً، وجب حذف فعلهما؛ لأهُما وقعا تفصيلاً لأتر 

 <sup>(</sup>١) - يحترز من المتأخرة نحو: "إمّا يتأدّب زيد بالضرب تأديباً، أو يهلك هلاكاً فاضربه"، و"إمّا تمنون مناً، أو تفدون فداءًا فشدّوا"، (هندي).

<sup>(</sup>٢)- سورة محمَّد: [ الآية : ٤ ] ,

# وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ لِلْتَشْبِيْدِ

الوثاق، والغرض والفائدة من شدّ الوثاق المنّ، أو الفداء، أو الاسترقاق، أو غير ذلك، وقد فصّل ذلك الغرض بحذين المصدرين.

وقيّده بقوله: (تفصيلاً) احترازاً عمّا إذا لم يقع تفصيلاً بل تعييناً لأثــر مضمون جملة، كما إذا قيل: "فشدوا الوثاق فتقتلون قتيلاً" فإنّه ليس من هـــذا القبيل؛ لأنّ فعُله مذكور .

و بقوله: (أثر مضمون جملة) احترز عمّا يقع تفصيلاً لمضمون جملة لا لأثره كما تقول: "زيد يسافر سفر القريب أو البعيد".

و بقوله: (مضمون الجملة) احترز عن مضمون المفرد نحو: "زيد يــسافر سفراً قريباً أو بعيداً".

وبقوله: (متقدمة) احترز عمّا يكون تفصيلاً لأثر مضمون الجملة المتأخرة نحو: "إما أن يتأدَّبُ زيد بالضرب تأديباً أو يهلك هلاكاً فاضربه".

(وَمِنْهَا) أي: تلك المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق (مَا وَقَعَ) أي: موضع وقع فيه المفعول المطلق (لِلتَّشْبِيَّة) (١) أي: لإفادة معنى

<sup>(</sup>١) - «فأمًا إذا نم يكن المصدر للتشبه وجاء موصوفاً نحو: "فإذاً له صوت صوت حسن" فقال سيبويه: يجب رفعه على أنه بدل من الأول أو وصف له، وإنحا حكم فيه بالبدل لا التأكيد اللفظي كما في: "جاءني ريد زيد"؛ لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الأول، ولو لم يكن الصفة لكان تأكيلاً لا غير، ومن جعله وصفاً مع أن الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد، وإنما =

عِلاَجاً بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِه فإِذاً لَهُ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِه فإِذاً لَهُ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِه فإِذاً لَهُ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِه فإِذاً لَهُ

تشبيه شيء بذلك المصدر، فيكون المصدر مشبّها به لذلك الشيء (علاَجاً) حال من قوله: (وقع)، والعلاج هو استعمال الآلات، والجوارح كالضرب، والشتم، والصوت، وما لا يحتاج فيه إلى استعمال الجوارح كالعلم، والظـن لا يـسمّى علاجا، والحاصل: أن يقع المفعول المطلق للتشبيه في الأمور التي تحصل بالأعضاء والجوارح، ويقع (بَعْدَ جُمْلَة مُشْتَملَة) تلك الجملة (عَلَى اسْم) يكون ذلك الاسم الواقع فيها (بمَعْنَاهُ) أي: يمعني المفعول المطلق، بأن يكون لفظهما ومادتهما واحدةً، (وَ) يكون ذلك الجملة مشتملةً أيضاً على (صاحبه) أي: صاحب ذلك المصدر، وهو الذي صدر عنه الفعل كـ (زيد) في هذا المثال (تَحْوُ (١): مَـرَرْتُ به) أي: بزيد (فَإِذاً لَهُ) أي: لزيد (صَوْتٌ صَوْتَ حمَار) أي: كـصوت حمـار، فالصوت الثاني مفعول مطلق منصوبٌ بفعل وجب حذفه، وهو (يصوت)؛ لأنَّ (صوت حمار) اسم وقع لتشبيه صوت زيد بصوت الحمار، والصوت من أفعال الجوارح، وقع بعد حملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق، وهو الصوت الأول في قوله: (فإذاً له صوت) وتلك الجملة مشتملة أيضاً على صاحب ذلك

<sup>=</sup> المختار «سيبويه» في المصدر الموصوف الاتباع دون النصب على المصدرية؛ لكونه لفظ الأول ومعناه فالأولى أن يجعل الثاني مع تابعة تابعاً للأول...» ، (حاشية مصباح الراغب) .

<sup>(</sup>١)– في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

#### وَصَـرَاحٌ صَـرَاخٌ الثَّكُلَـي

المصدر، وهو الضمير الراجع إلى زيد صاحب الصوت في قوله: (فإذاً له) .

(و) كذلك يقال: مررت بزيد فإذاً له (صَوَاخٌ صَوَاخٌ الثَّكُلَى) السطراخ عين الصوت، والثكلى المرأة التي مات ولدها، أي: مررت بزيد فإذاً له صراخ كصراخ الثكلى، فـــ: (صراخ) الثاني في هذا المثال مفعول مطلق منصوب بفعل (يصرخ) الواجب حذفه؛ لأنه وقع لتشبيه صوت زيد بصوت الثكلى، والصراخ من أفعال الجوارح وقع بعد جملة مشتملة على لفظ الصراخ، ومستملة على صاحب الصراخ وهو زيد المكنى عنه بالضمير.

وإنما أورد مثالين إشارةً إلى أنّ المصدر قد يكون مضافاً إلى نكرة كما في المثال الأول، وقد يكون مضافاً إلى معرفة كما في المثال الثاني، وحكُمهما واحد .

فقوله: (وقع للتشبيه) احتراز عمّا لم يكن للتشبيه، نحو: "مررت بزيد فإذاً له صوت صوت حسن"، فإنّ الصوت الثاني ليس للتشبيه، بل هو بدل من الأول، وليس من هذا الباب.

وقوله: (علاجاً) احتراز عمّا لم يكن علاجاً نحو: "له علم علم الفقهاء، وزهد زهد الصلحاء"، فإنّ (زهد) الثاني وقع تشبيهاً بعد جملة مشتملة على اسم معناه وصاحبه، لكنّه ليس من أفعال الجوارح، فلا يكون من هذا الباب، بخلاف قولك: "لزيد صوت صوت الملوك"، فإنّه يلزم فيه النصب، ويكون مسن هسذا

### وَمِنْهِ اَ : مَا وَقَعَ مَضْمُ وَنَ جُمْلَة لاَ مُحْتَمَ لَ لَهَا

الباب.

وقوله: (بعد جملة) احتراز عمّا يقع للتشبيه بعد المفرد نحو: "صوت زيد صوت حمار"، فليس من هذا القبيل .

وقوله: (بمعناه) احتراز عمّا يقع للتشبيه علاجاً بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه نحو: "مررت بزيد فإذاً له صفة صوت حمار"، فإن الصّفة ليست بمعنى الصوت .

وقوله: (وصاحبه) احتراز عمّا لا تكون جملةً مشتملةً على صاحب ذلك الاسم، نحو: "مررت بالبلد فإذاً في الدار صوت صوت حمار"؛ لأنّه وإن وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه، لكن لا يشتمل على صاحب ذلك الاسم؛ لأنّ صاحب المصدر حيوان يصوت صوتاً لا البلد، والدار، فلا يكون من هذا القبيل.

(وَمِنْهَا) أي: من تلك المواضع التي يجب (١) حدف الفعل الناصب المعول المطلق (مَضْمُوْنَ جُمْلَةِ) للمفعول المطلق (مَضْمُوْنَ جُمْلَةِ) للمفعول المطلق (مَضْمُوْنَ جُمْلَةِ) أي: حال كون ذلك المصدر مضمون جملة (لا مُحْتَمَلَ لَهَا) أي: لتلك الجملة

<sup>(</sup>١)- إنما وحب حذف الفعل الناصب للمؤكد لنفسه ولغيره، لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب الموكد بنفسه ولغيره، لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب الحرفها وحيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه أي: الفعل، فلا يجوز تقدُّم المصدر على الجملتين، لكونهما كالعامل الضعيف، ولا يمنع التوسط نحو: "زيد حقًّا قائم"، (شرح الرضي).

# غَيْرُهُ، نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ درْهَمِ اعْتِرَافاً وَيُسَمَّى تُأْكِيْداً لِنَفْسِه، وَمَنْهَا: مَا وَقَعَ مَضْمُوْنَ جُمْلَةٍ لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ حَقَّا

(غَيْرُهُ) أي: غير ذلك المفعول المطلق (نَحْوُ: لَـهُ عَلَـيَّ أَلْـفُ دِرْهَـمٍ اعْتِرَافَاً) فـ: (اعترافاً) مفعول مطلق منصوب بفعل وجب حذفه، أي: اعترفت اعترافاً؟ لأنّه وقع بياناً لمضمون جملة، وهـي (له علي ألف درهم)، ولا احتمال لتلـك إلحملة غير الاعتراف، فقوله: (اعتراف) تـصريح الحملة غير الاعتراف، بل هذه الجملة عين الاعتراف، فقوله: (اعترافاً) تـصريح عا عُلمَ ضمناً.

فقوله: (مضمون جملة) احتراز عن أن يقع مضمون مفرد، كقولك: "ضربت ضرباً"، وقوله: (لا محتمل لها غيره) احتراز عمّا يكون له احتمال غيير ذلك المفعول، كما في النوع الآتي .

(وَيُسَمَّى) هذا النوع (تَأْكِيْداً لِنَفْسِهِ) أي: مقرِّراً ومحقّقاً لذاته؛ لاتحاد مدلول المصدر والحملة الواقعة قبله، فكأنَّه يؤكّد نفسسه، كما في "ضربت ضرباً"، إلاّ أنّ المؤكّد ههنا مضمون المفرد، وفي هذا مضمون الجملة الاسمية .

(وَمِنْهَا) أي: من تلك المواضع: (مَا وَقَعَ) أي: موضعٌ وقع فيه المفعول المطلق (مَضْمُوْنَ جُمْلَةً لَهَا) أي: لتلك الجملة (مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ) أي: غير ذلك المصدر (تُحُوُّ: زَيْدٌ قَائِمٌ حَقًا) فـــ: (حقّاً) مفعول مطلق مِنْ: حقّ يحقّ إذا ثبت ووجب، منصوب بفعل وجب حذفه، وهو (أحقّ) بصيغة المتكلم؛ لأنّه وقسع لتأكيب مضمون جملة لها محتمل غيره؛ لأنّ قوله: (زيد قائم) يمكن أن يكون حقّاً وصدقاً مضمون جملة لها محتمل غيره؛ لأنّ قوله: (زيد قائم) يمكن أن يكون حقّاً وصدقاً

## وَيُسَمَّى تَأْكِيْدِهُ لِغَيْرِهِ، وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ مُثَنَّى، مَثْلُ: لَبَيْكَ

ويمكن أن يكون كذباً وباطلاً، فبقوله: (حقاً) أكّد أحد احتمالين، وبقوله: (مضمون جملة) احترز عن أن يقع مضمون مفرد نحو: "ضربت ضرباً"، وبقوله: (لها محتمل غيره) عن القسم الأول.

ولو جمع هذين النوعين في نوع واحد وقال: منها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره أو لا، لكان أولى، (وَيُسَمَّى تُأْكِيْداً لَقَيْره) .

فإن قيل: التأكيد لا يكون إلا لنفسه بل الغير بيطل بهذا التأكيد لا أنّـــه يتأكّد به فما معنى قوله التأكيد لغيره ؟

قلنا: المعنى على حذف المضاف، تقديره: تأكيد نفس الجملة لدفع احتمال غيره، ومثل هذا من المسامحات في العبارة تقع كثيراً ولا مشاحة فيه . (وَمِنْهَا) أي: من تلك المواضع التي يجب حذف فعله (مًا وَقَع) أي: موضعٌ وقع فيه المفعول المطلق (مُثَنَّى) أي: حال كونه بصيغة التثنية مراداً منه التكشير، بشرط أن يكون مضافاً ذلك التثنية إلى الفاعل أو المفعول، (مثلُ: لَبَيْكَ) فإنه مفعول مطلق بصيغة التثنية، منصوبٌ بفعل وجب حذفه، وهو (ألبُّ)، أصله: ألبُّ لَكَ إلبابين، أي: أقيم بخدمتك وامتثال أمرك مرّة بعد أحرى متواتراً متوالياً، فحُذف الفعل وهو (ألبُّ)، وأقيم المفعول المطلق وهو (إلبابين) مقامه، وردّ إلى الثلاثي بحذف الحروف الزوائد، ثم حذف اللام الجارّة في (لك)، وأضيف المفعول المطلق إلى كاف الخطاب، وحذفت نون التثنية وقت الإضافة فصار

#### وسغاتيك

"البيّك"، كلِّ ذلك من الحذف والاختصار ليسرع مجيباً بالتلبية ويفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله، وقيل: هذا مأخوذ من الفعل اللازم وهو "لَبَّ بالمكان" يمعنى (أَلَبُّ) أي: أقام به، فلا حاجة إلى حذف الزوائد منه حينئذ، (وَسَعْدَيْك) أي: وكذلك (سعديك) مفعول مطلق بصيغة التثنية منصوب بفعل وجب حذفه وهو (أسعدك)، تقديره: أسعدك إسعادين، أي: إسعاداً بعد إسعاد، وأعينك إعانة بعد إعانة؛ لأنّ الإسعاد يمعنى الإعانة، فعومل به ما عومل به (لَبَيْك) من حذف الفعل والزوائد وإقامة المصدر مقامه فصار (سعديك)، إلاّ أنّ الإسعاد متعد بنفسه، لا لام في مفعوله، ولا يصح معنى الإعانة في الدعاء المأثور، فالمراد متاك لازمه أي: إسعاد نفسه بإطاعة مولاه جلّ شأنه.

واعلم: أنّ المصادر في هذا الباب سماعيّة، لايصاغ من غير ما سمع، وإن كان الحذف قياسيًّا؛ لأنّه مبنيّ على ضابطة كليّة، وإنما قلنا: مراداً منه التكشير؛ لأنّه لو لم يرد منه التكثير بل أراد التثنية حقيقة فحينئذ لا يجب حذف الفعل نحو : "ضربت ضربتين"، وقولنا: بشرط أن يكون مضافاً، إشارة إلى أنّه لو لم يكن مضافاً لم يجب حذف فعله، كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ (١) أي: رجعاً مكرراً كثيراً .

<sup>(</sup>١)- سورة الملك : [ الآية : ٤ ] ,

# [ المفعُول به ] الْمَفْعُـوْلُ بِـهِ: هُــوَ مَــا وَقَــعَ عَلَيْــهِ فِعْــلُ الْفَاعِــلِ

#### [المفعول به]

ولمّا فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع في تعريف المفعول به وأحكامه، وقدّمه على سائر المفاعيل؛ لشدّة اتصاله بالفعل لقيامه مقام الفاعل بعد المفعول المطلق، فقال: (الممفعول به) الجارّ والمجرور في الأصل مفعول ما لم يُسمَّ فاعلم لقوله: (المفعول) أي: الذي فعل به، لكنّه صار الآن جزءاً للاسم المصطلح، وضمير (به) راجع إلى اللام الموصولة في (المفعول) وكذلك تركيب المفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، (هُوَ مَا) أي: اسم (وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ) (1) والمسراد من وقوع فعل الفاعل عليه تعلَّقُه به بغير واسطة حرف الجرّ، سواءً كان حقيقةً فو: "ضربت زيداً" فإنّ الضرب واقع على زيد، أو بأن يجعل عبارته كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقةً فلا يرد النقض بنحو قولنا: "حلق الله العسالم" (٢)، بأنّ العالم لم يقع عليه فعل الفاعل؛ لأنّ عبارته كعبارة ما يقع عليه الفعل .

<sup>(</sup>١)- خرج به المفاعيل الثلاثة، وكذا الحال، والمستثنى، والتميز؛ لأنَّ تعلق الفعل به بواسطة حرف في المعنى فمعنى "ضربت زيداً قائماً" في حال القيام، (حاشية مصباح الراغب) .

<sup>(</sup>٣)- هذا عند «الجمهور» أعيى: أنّ "خلق الله العالم" مفعول به، وعند «الجرحاني»، و«الزخشري»، و«ابن الحاجب»، ورجّحه «ابن هشام» أنه مفعول مطلق، قالوا: إنّ المفعول ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان بايجاد الفاعل ...، (فاكهي) .

## نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً، وَقَدْ يَتَقَدُّمُ عَلَى الْفعلل

(لَحُوُّ: ضَرَبْتُ زَيْداً) (ا) فإنَّ (زيداً) اسمٌ وقع عليه بلا واسطة حرفٍ فعلٌ أسند إلى الفاعل وهو الضمير المتكلم .

فإن قيل: لا يصدق تعريف المفعول به على قولنا: "ما ضربت زيداً"؛ لأنّه لم يقع عليه فعل الفاعل مع أنّه مفعول به ؟

قلنا: المراد من الوقوع النسبة أعمّ من أن يكون نفياً أو إثباتاً، وههنا الوقوع بكيفية الانتفاء؛ لأنّ الوقوع وإن لم يصدق عليه لغةً، لكن يصدق عليه اصطلاحاً؛ لأنّ التسمية وقعت باعتبار الوجود والإثبات، (وَقَدْ يَتَقَدُمُ) أي: المفعول به (<sup>۲)</sup>، وكذلك سائر المفاعيل يتقدّم على الفعل إلاّ المفعول معه، إذ هو بواو العطف، وهو يقتضي وسط الكلام (عَلَى الْفِعْلِ) (<sup>۳)</sup> العامل فيه ؛ لأنّ الفعل

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المُتن: بزيادة (وأعطيت زيداً درهماً) بعد قوله: (ضربت زيداً) .

<sup>(</sup>٢)- لما كان الكلام في المفعول به فلذا خصَّه بالذكر وإن كان الحكم عاماً .

<sup>(</sup>٣) - لو حود قرينة حوازاً لفظية أو معنوية، فاللفظية: "زيداً ضرب عمرو"، والمعنوية: "أكل الكمثرى موسى" ويجب تأخير المفعول به عن الفعل إذا كان الفعل صلة الحرف نحو: "من البرّ أنْ تكف لسانك"، أو مقروناً بلام الابتداء مثل: "وإن الله مع المحسنين"، والقسم نحو: "والله لأقولن الحق"، ولا يجوز فيها تقديم المفعول به استفهاماً أو شرطاً أو مضافاً إلى الاستفهام أو الشرط مثل: "من رأيت ؟، وأيهم لقيت ؟، ومن تكرم أكرم، وأيهم تدع أحبك"، والمضاف إليه نحو: "غلام من رأيت؟"، أو كان حواباً له: (أمّا) مثل قوله تعالى: الله فأمّا البّهم فلا تَقْهَرْ وأمّا السّائل فلا تَنْهَر ﴾ سورة الضحى: إنا الأبة . ١٠٠٩ ] ...، (حاشية مصباح الراغب) .

## نَحْـــوُ: زَيْداً ضَوَبْتُ، وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَـــامِ قَرِيْنَـــةِ، جَـــوَازاً

عامل قوي يعمل في المتقدّم والمتأخّر، نحو: "الله أعبد، ووجه الحبيب أتمين"، وأشار بلفظ (قد) المفيدة لجزئية الحكم أنّ المفعول به قد يمتنع تقديمه عليه في بعض الصور إذا منع مانع من التقديم، كوقوعه في حيّر (أنْ) (أ، وغيرها، وقد يجب تقديمه إذا كان المفعول متضمناً لمعنى الشرط والاستفهام، نحو: "مسن رأيت ؟، ومن تكرم يكرمك"، ولا يختص هذا الحكم بالفعل، بل قد يتقدّم المفعول به على عامله الاسم أيضاً كما في قولك: "هذا زيداً ضارب"، وإنحا خصّ الفعل بالذكر؛ لأصالته، أو المراد من الفعل العامل مطلقاً (تحسون: زيداً ضررت"، فإن ضربًا في في المعنى تقدّم على الفعل، و"بعمرو مررت"، فإن (بعمرو) مفعول به في المعنى تقدّم على الفعل، و"بعمرو مررت"، فان

(وَقَدْ يُحْذَفُ (٢) الْفِعْلُ الناصب للمفعول به كما يحذف الفعل الرافع للفاعل؛ (لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ) دالة على الحذف، وتعيَّن المحذوف (جَوَازاً) أي: حذفاً جائزاً

 <sup>(</sup>١) نحو: "من البرّ أن تكف لسانك" وكذلك يمتنع تقديم المفعول إذا أكّد الفعل بنون التأكيا.....
 (نجيم الدين) .

<sup>(</sup>٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (نحو: زيداً ضربت) .

<sup>(&</sup>quot;)- واعلم: أنّ المفعول به يحذف كثيراً إلاّ في أفعال القلوب كما يجيء في بابها وكذا المتعجب منه فإنّه لا يحذف إلا مع قيام القرينة على تعيينه نحو: "ما أحسنك وأجمل"، ولا يحذف المحاب به نحو: "ضربت" في حواب: من ضربت ؟ إذ هو المقصود من الكلام، وكذا إذا كان مستثنىٌ نحو: "ما ضربت إلاّ ريداً"، (تجم الدين) .

# كَقُولِكَ: زَيْداً، لِمَنْ قَالَ: مَنْ أَضْرِبُ ؟ وَوُجُوْباً فِيْ أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ الأَوَّلُ: سِمَاعِيٌّ، نَحْمُوُ: امْراً وَنَفْسَهُ

جائزاً، (كَقَوْلِكَ: زَيْداً) بالنّصب على أنّه مفعول به (لِمَنْ قَالَ) أي: في جواب من قال مستفهماً عنك: (مَنْ أَضْرِبُ ؟) فتقول في جوابه: "زيداً"، بحذف الفعل أي: اضْرِب زيداً" بإثبات الفعل، وهذا اضْرِب زيداً" بإثبات الفعل، وهذا مثال القرينة المقالية، وقد تكون القرينة حالية كقولك: "مكّة" أي: تريد مكّة لمن كان متوجهاً إليها ومتهيئاً للسفر إليها .

(وَوُجُوبًا) أي: وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به على سبيل الوجوب (فِيْ أَرْبَعَةِ مَوَاضِع) ولا ينحصر في هذه الأربعة المذكورة ههنا، بل يتحقّق وجوب الحذف في المنصوب على الإغراء، نحو: "شأنك والحج، والصلاة الصلاة" أي: الْزَمْ أو حافظ، وفي المنصوب على المدح أو الذم، أو الترحم بتقدير أعني، نحو: "الحمد لله الحميد، وأتاني زيد الفاسق، ومررت بزيد المسكين"، وذكر الأربعة اهتماماً بشألها ولكثرة مباحثها ،

(الأوّلُ) أي: الموضع الأول من المواضع الأربعة: (سماعيٌّ) مقصور على السماع لا يتحاوز عن أمثلة معدودة مسموعة، ولا يقاس عليها أمثلة أخرى (نَحُوُّ) قول العرب: (امْوَأُ ونَفْسَةُ)، ف:(امرأً) بالنصب مفعول به ل:(اتْرُكُّ) المحذوف، والواو في (ونفسه) يمعني مع (١)، معطوف على (امرأً) أي: اترك كل

<sup>(</sup>١)- ويحتمل أن تكون عاطفةً أي: دع امرأً ودع نفسه على المبالغة .

## وَ: ﴿ النَّهُ وَا خَيْراً لَّكُمْ ﴾، وأهـلاً وَّسَهـلاً

امريء مع نفسه، (وَ) مثل قوله تعالى: ﴿ الْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ ﴾ (') ف.: (حيراً لكم) مفعول لفعل يجب حذفه وهو اقصدوا، وتقديره: انتهوا يا معشر النصارى عن التثليث وقولكم: إن الله ثالث ثلاثة، واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد .

(وَأَهْلاً وَسَهْلاً) فهما مفعولان لفعل محذوف تقديره: أتيت أهلاً ووطيت سهلاً (")، وهذا كلام يقوله المزوّر، والمضيف للزائر، والضيف؛ لتطييب قلبه، وإظهار الأنس، والألفة من جانبه، يعني: أنا من أهلك لا من أجانبك، وأنست أتيت إلى أهلك، ومنزلي لك سهل ليّن لا مشقة عليك في منزلي، فاسترح ولا تستوحش .

※ ※ ※ ※

<sup>(</sup>١)- سورة النساء: [ الآية: ١٧١ ]، دليل الحذف: عدم حواز إعمال (التهوا) كما لا يخفى . (٢)- وقيل: إندما مصدران محذوف فعلهما أي: أهلت أهلأ وسهلت سهلاً، (مصباح الراغب) .

#### [ الْمُنَادَى

وَالثَّانِسِيُّ: الْمُنَادَى وَهُو الْمَطْلُونِ إِقْبَالُهُ بِحَرُّ فِ نَائِبٍ مَنَابَ أَدْعُوا

#### المنادي

ولمّا فرغ عن الموارد السماعية شرع في المواضع القياسية فقال: (وَالتّانِيْ) أي: الموضع الثاني من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به (الْمُنادَى) وإنما وجب حذف الفعل في المنادى؛ لأنّ حرف النداء نائب منابه فلو ذكر الفعل لزم الجمع بين النائب والمنوب وذلك لا يجوز؛ ولأنّه لو ذكر الفعل لخطأ لكان إحباراً والمنادى من قبيل الإنشاء، وهما ضدّان فلا يجتمعان، (وَهُوَ الْمَطْلُوْبُ إِقْبَالُهُ) ليتوجه إليك ويسمع كلامك (بحرّف) أي: بواسطة حرف من حروف النداء (نائب) صفة لقوله: (حرف)، (مَناب) أسم ظرف للمكان من حروف النداء (نائب) صفة لقوله: (حرف)، (مَناب) أسم ظرف للمكان مناب الفظا أي قائم مقام (أدْعُوْ) (ا) أو أنادي، أو مثل ذلك، واحترز به عن مثل: "أطلُب إقبال زيد، أو أنادي زيداً، أو أدعوك"، ونحو ذلك، فإنّه وإن كان المطلوب إقباله لكن لا بواسطة حرف نائب مناب (أدعو)، فلا يكون من هذا الباب.

والحاصل: أنَّ المنادى في الحقيقة مفعول به بفعل واجب الحذف وهـو (أدعو)، ومثله، قام حرف النداء مقامه، وقال بعضهم: إنَّ حروف النداء أسمـاء

<sup>(</sup>١)- الأولى: أن يقدُّر بلفظ الماضي أي: دعوت، أو ناديت؛ لأنَّ الأغلب في الأفعال الإنشائية بحيثها بلفظ الماضي...، (حاشية مصباح الراغب) .

#### لَفْظا أوْ تَقْديْراً

الأفعال ليست بحروف قائمة مقام الفعل، والمراد من المطلوب إقباله توجّهه إليك بوجهه أو بقلبه ليشمل قولنا: "يا زيد" إذا كان مقبلاً عليك بوجهه، فإنّ المراد حينذ توجّهه إليك بقلبه، والتوجه عام سواءٌ كان حقيقةٌ كما في "يا زيد، ويا رجل"، أو كان حكماً نحو: "يا سماء، ويا أرض، ويا حبال"، تنزيل هذه الأشياء منزلة مَنْ له صلاحية التوجه، فقصد نداءها، وأدخل عليها حرف النداء. فإن قبل: ينقض هذا بمثل قولنا: "يا الله" فإنّه منادى ولا يصدق عليه كونه مطلوب للإقبال ؟

قلنا: إنَّه مطلوب الإقبال للإجابة فيكون منادى بَمْذَا الاعتبار .

فإن قيل: ينقض أيضاً بمثل قولنا: "يا زيد لا تقبل"، فإن المطلوب منه عدم الإقبال لا الإقبال ؟

قلنا: بل هو مطلوب للإقبال لسماع النهي، وبعد التوجُّه منهيّ عنه عن الإقبال فلا يلزم اجتماع التقيضين .

قوله: (لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً) تعميم للحرف أي: ذلك الحرف القائم مقام أدعو قد يكون ملفوظاً كما في قولك: "يا زيد"، وقد يكون تقديراً نحو قوله تعالى: ﴿ يُوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ (١).

ولمّا فرغ من تعريف «المنادى» شرع في بيان إعرابه على أربعـــة أقســــام

 <sup>(</sup>١)- سورة يوسف: [الآية: ٢٩].

# وَيُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ إِنْ كَانَ مُفْرَداً مَعْرِفَةً

مذكورة في القواعد الأربعة: (ويُبنّنى) أي: يصير المنادي مبنياً (عَلَى مَا يُرْفَعِ (١) بِينَ كان معرباً قبل النداء، فيبنى على الضم إن كان إعرابه بالضم لفظاً أو تقديراً نحو: "يا زيد، ويا قاضي، ويا موسى"، وعلى الألف أو: "يا زيدان"، وعلى الواو إن كان رفعه بالواو نحو: "يا زيدان"، وعلى الواو إن كان رفعه بالواو نحو: "يا زيدون"، ولهذا قال: على ما يرفع به، ولم يقل: على الرفع؛ ليشمل هذه الأقسام، وذلك أي: بناؤه على الرفع (إنْ كَانَ) المنادى (مُفْرَداً) المراد من المفرد ههنا مقابل المضاف، والمشابه بالمضاف ما لا يتم معناه بدون ذكر متعلقه نحو: "يا طالعاً جبلاً، ويا حسناً وجهه، ويا خيراً من زيد"، (مَعْرِفَةً) (٢) حبر آخر ل:(كان) لازم التعدد، إذ الحكم لا يستم بأحسد الجزئين، وفيه احتراز عن النكرة نحو: "يا رجلاً" لغير معين كما سيجسىء، الجزئين، وفيه احتراز عن النكرة نحو: "يا رجلاً" لغير معين كما سيجسىء، المواق كان معرفة قبل النداء أو بعده، فلذلك أورد مثالين للمبنى المفرد، وقال:

 <sup>(</sup>١)- وهذا أولى من قولهم: ببنى على الضم؛ لأنه لو قال: ما بين على الضم، لحرج عنه المثنى نحو:
 "با زيدان"، والمجموع نحو: "يا زيدون".

وقدَم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلّتها بالنسبة إلى النصب، ولطلب الاختصار بالتقديم في بيان النصب بقوله: وينصب ما سواهما، (جامي).

<sup>(</sup>٢) قال «الأنباري»: ذهب «الكوفيون» إلى أنّ الاسم المنادى المعرّف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين، ودهب «الفراء» من الكوفيين إلى أنّه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول، وذهب «البصريون» إلى أنّه مبنى على الضم وموضعه النصب؛ لأنّه مفعول، (الإنصاف).

### نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ، وَيَا رَجُلُ، وَيَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدُونَ

(نَحْوُ (1): يَا زَيْدُ) هذا مثال المفرد المعرفة قبل النداء المبني على الضم، (ويّا رَجُلُ) هذا مثال المفرد هذا مثال المفرد المعرفة بعد النداء المبني على الضم، (ويّا زَيْكُونَ) هذا مثال المفرد المعرفة المبني على الألف، (ويّا زَيْدُونَ) هذا مثال المفرد المعرفة المبني على الواو .

فإن قيل: العَلَم إذا ثنّي أو جُمِع يلزم فيه اللام، فكيف يصحّ "يا زيدان، ويا زيدون" بغير اللام ؟

قلنا: هذا الحكم في غير المنادى؛ لأنّ (يا) في المنادى قائمة مقام اللام في إفادةا التعريف، ولو استعمل مع اللام فرم اجتماع آلتي التعريف على اسم واحد، وإنما بني هذا القسم من المنادى مع أنّ مقتضى الحال أن يكون معرباً منصوباً؛ لأنّه مفعول به؛ لأنّه وقع المنادى موقع كاف (أدعوك) لفظاً كما هو ظاهر، وصار مشاهاً لها معنى من حيث الإفراد والتعريف والخطاب، فصار مبنياً على الضم دون الكسرة، والفتحة؛ لأنّه لو بني على الكسرة، والفتحة؛ لالبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المحذوف عنه ياؤه اكتفاء بالكسرة، في ويون المنادى المنادى المضاف على يا غلامً" بالفتحة في بعض اللغات، ويجوز تنوين المنادى عند ضرورة الشعر كما في قوله (٢):

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المُنن: (مثل) بدل (نحو) .

 <sup>(</sup>٢)- القائل هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري الشهير بالأحوص، شاعر هجّاء، توفي سنة
 (٥٠٥هـــ)، انظر: "الشعر والشعراء": (صـــ: ٥٢٥)، "الأعلام": (١١٦/٤)، "طبقات فحـــول

## وَيُخْفَ صُ بِلاَم الاسْتَغَاثَة نَحْوُ: يَا لَزَيْد

سَلِكُمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ (١)

(المطر) اسم رجل قبيح الصورة، وامرأته حسينة جميلة، والصمير في (عليها) يعود إلى امرأته، فالمطر الأول منوّن ههنا؛ لضرورة الشعر كما ينوّن غير المنصرف وقت الضرورة .

(وَ) القسم الثاني من إعراب المنادى: أن (يُخْفَضَ) المنادى (بِلاَمِ الاسْتِعَاقَةِ) أي: وقت دخول اللام التي تدخل على المنادى وقت الاستغاثة (نَحْوُو (اللام التي تدخل على المنادى وقت الاستغاثة (نَحْوُو (اللام الحَوْقَةُ) وصار المنادى معرباً ههنا؟ لَوَيْدٍ) فـــ: (زيد) منادى مخفوض بدخول اللام الجارّة، وصار المنادى معرباً ههنا؟ لضعف مشاهته بالحرف، وقوّة مشاهته بالاسم وقت دخول حرف الحرّ عليه، وإنما فتحت اللام الحارّة ههنا مع ألها مكسورة إذا دخلت على الاسم الظهاهر؟ لأنّ المنادى واقع مقام كاف الخطاب، واللام إذا دخلت على الضمائر كانهة

<sup>=</sup> الشعراء": (ص: ٦٣٨)، "الأنحاني": (٢٢٤/٤) وغيرها .

<sup>(</sup>١)- تخريج البيت: "ديوان الأحوص": (صـ: ١٨٩)، "الأغاني": (٢٥/٤٣٦)، "عزانة الأدب": (صـ: ١٥٠/٢)، "لأشباه والنظائر": (٢١٣/٣)، "شرح الأشمونِ": (٢٧/٣)، "رصف الماني": (صـ: ١٥٧)، "أرضح المسالك": (٢١/٤)، "الدرر": (٢١/٣)، "أرضح المسالك": (٢٨/٤)، "الدرر": (٢١/٣)، "شرح أبيات سيبويه": (٢٠٥/٢)، "شرح التصريح": (١٧١/٢)، "المحتسب": (٩٣/٢) وغيرها .

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (يا مطرٌ)، والقياس: (يا مطرٌ) بالبناء على الضم؛ لأنّه منادى مفرد عَلَم، ولكن الشاعر نوُّنه لضرورة الشعو .

<sup>(</sup>٣)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

## وَيُفْتَحُ لِإِلْحَاقِ أَلْفِهَا وَلاَ لاَمَ فِيهِ، نَحْوُ: يَا زَيْدَاهُ، وَيُنْصَبُ مَا سواهُمَا

مفتوحة نحو: "لَك، ولَه، ولنا"، وكذا يخفض المنادى بـــلام التعجــب نحــو: "يا للماء، ويا للدواهي"، وبلام التهديد نحو: "يا لبكر لأضربنك"، وإنما احتيرت اللام للاستغاث، والتعجب من بين سائر الحروف؛ لأنّ المستغاث مخصوص مــن بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار؛ لغرابته، والـــلام موضوعة لإفادة معنى الاحتصاص فناسب معناهما، وهذه الـــلام تتعلــق بــــ: (أدعو) المقدر.

(وَ) القسم الثالث من إعراب المنادى: أن (يُفْقَحَ) أي: يبنى على الفتحة في آخره (لإِلْحَاقِ أَلْفِهَا) أي: عند لحوق ألف الاستغاثة بآخر المنادى؛ لأنّ الألف تستلزم الفتحة (وَلاً لامَ فِيه) حنيئذ، أي: إذا لحقت ألف الاستغاثة بآخر المنادى فلا يجوز إدخال اللام في أوّله تحرزاً عن الجمع بين العوض والمعوض منه؛ لأنّ اللام عوض الألف؛ ولأنّ اللام تقتضي خفض الآخر والألف فَتْحَتَهُ، فلو جمع بينهما لزم احتماع الضدين (نَحْوُ (١): يَا زَيْدَاهُ) أي: ويجوز إلحاق الهاء حينقة للوقف فتقول: "وازيداه، و واويلاه".

(وَ) القسم الرابع من إعراب المنادى: أن (يُنْصَبُ) المنادى في (مَا سِوَاهُمَا) أي: في غير المفرد المعرفة والمستغاث باللام أو ألفها، وإنما أخر المنادى المنصوب مع أن الأصل في المنادى أن يكون منصوباً للاختصار في العبارة كما قال في

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو).

#### نَحْوْ: يَا عَبْدَ الله، وَيَا طَالعَا جَبَلاً

الإعراب: (واللفظي فيما عداه)، (نَحْوُ: يَا عَبْدَ الله) هذا نظير المضاف صريحاً .

فائدة: وجميع أنواع الأسماء المضافة يصح أن يدخل عليها حرف النهاء الإ المضاف إلى الضمير المخاطب، فلا يقال: "يا غلامك"؛ لاستلزامه احتماع النقيضين؛ لأنّ الغلام مخاطب من حيث النداء، وغير مخاطب من حيث إضافته إلى المخاطب لوجوب التغائر بين المضاف والمضاف إليه، (ويًا طَالِعاً جَبَلاً) هذا نظير مشابه بالمضاف، والمراد من شبه المضاف كل اسم غير مضاف تعلّق بسه شيءٌ هو من تمام معناه بأن يكون معمولاً للمنادى، نحو: "يا طالعاً"، أو كان معطوفاً عليه بحيث يكون المعطوف والمعطوف عليه اسماً لشيء واحد نحو: "يا ثلاثة وثلاثين" عَلَماً لرجل، أو يكون موصوفاً بالجملة الصفتية نحو: "يا حافظاً لا تنسى"، أو يكون ظرفاً له نحو:

أيا شاعراً لا شاعــر اليــوم مثلــه ......

<sup>(</sup>١)– تمام البيت: ........... جرير ولكن في كليب تواضع .

ينسب هذا البيت للصلتان العبدي شاعر حكيم من بني محارب بن عمرو، من عبد القيس، توفي نحو (٨٠هـ)، انظر: "الشعر والشعراء": (صــ: ٥٠٧)، "الأعلام": (١٩٠/٥)، "المؤتلف والمحتلف": (صــ: ١٤٥)، "سمط اللاني": (صــ: ٥٣١) وغيرها .

تخويج البيت: "حزانة الأدب": (١٧٤/٢)، "شرح أبيات سيبويه": (٥٦٥/١)، "لسان العرب": (كرب)، "المقتصب": (١/٥١٥) وغير ذلك .

<sup>(</sup>الشَّاهد فيه): أنَّ (شاعراً) في فوله: (أبا شاعراً) منادى شبيه بالمضاف؛ لأنَّه موصـــوف =

## وَيُسَا رَجُسُلاً لِغَيْسِرِ مُعَيَّسِنِ .

و: ألا يا نخــلة مــن ذات عــرق

(1)

ففي هذه الصور كلها تنصب المنادي .

(وَ) نحو: (يَا رَجُلاً لِغَيْرِ مُعَلِينٍ) كما إذا قال الأعمى: "يا رجلاً" ينادي رجلاً غير معين، وأما إذا قال البصير: "يا رجلً" فهو مبنى على الضمة؛ لأنه صار معرفة بالنداء، وهذا مثال للنكرة المفرد .

\* \* \* \*

<sup>-</sup> بالحُملة التي تليه، وهي: (لا شاعر اليوم سئله) .

ينسب هذا البيت للأحوص، تقدّمت نرجمته؛ (صـــ: ۱۹۸ ) .

تخويج البيت: "ديوان الأحوص": (صـــ:١٩٠)، "خزانة الأدب": (١٩٢/٢)، "لسان العرب": (شيع)، "همع الهوامع": (١٧٣/١)، "المقاصد النحوية": (٥٢٧/١) وغير ذلك .

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (عليكِ ورحمة الله السلام) حبث عطفت الواو المقدَّم على متبوعه، وهو جائز بشرط الضرورة وعدم النقديم على العامل.

#### [ تُوابعُ الْمُنَادَى ]

#### وَتُوابِعُ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ الْمُفْرِدَةُ مِنْ التَّأْكِيْد، وَالْصَّفَة

#### [ توابع المنادي ]

ثم لمّا فرغ عن بحث المنادى نفسه شرع في بحث توابع المنادى من الصفة والعطف والتأكيد وغيرها، وهي أيضاً على نوعين، إمّا مفردة أو مضافة بالمنادى نفسه فقال: (وَثَوَابِعُ الْمُنَادَى) هذا مبتدأ، وخيره قوله: (ترفع على لفظه ... إلى أخره) فإنما تابعة للفظه فقط، فتقول: "يا عبد الله وزيداً" بنصب زيد لا غير، و"يا لزيد وعسرو" بكسر عمرو لا غير (الْمَبْنِيِّ) (۱) بالكسسر صفة لقوله: (المنادى)، واحترز عن توابع المنادى المعرب (الْمَفْرَدَة) بالرفع صفة لقوله: (توابع المنادى) واحترز عن التوابع المضافة، أو المشاهمة بالمضاف، فإنما منصوبة لا محالة غو: "يا زيد ذا المال"، ولا يقال: ذو المال، وأمّا توابع المستغاث بالألف فإنما مبنية على الفتح لا ترفع نحو: "يا زيداه وعمراً" (مِنْ الثّاكيد) (٢٠) (مِنْ) بيانية؛ لبيان التوابع أي: المراد من التوابع التأكيد نحو: "يا تميم أجمعون"، (والصّفة) نحو:

<sup>(</sup>١)— استدرك والرضى على والمصنّف، في هذا الحدّ بقوله: وكان عليه أن يقول: توابع المنادى المبني عبر المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة، فإن توابعه لا ترفع، نحو: "با زيداه وعمراً"، ولا يجوز: وعمرو! لأنّ المتبوع مبني على الفتح، وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون إلاّ محرورةً تقول: "با لزيد وعمرو"، ولا يجوز رفعها أو نصبها لظهور إعراب المتبوع»، (شرح الوضي، جامي).

 <sup>(</sup>٢)- أي: المعنوي؛ لأنّ التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناءً، وقد يجوز إعرابه
 رفعاً ونصباً، قال الشاعر: إنى وأسطار سطار سطاراً القائال يا نصار نصار نصاراً.

## وَعَطْفِ الْبَيَانِ، وَالْمَعْطُوْفِ بِحَرْفِ الْمُمْتَنِعِ دُخُوْلُ (يَا) عَلَيْهِ تُرْفَعُ عَلَى لَفْظِهِ، وَعَطْفِ الْبَيَانِ، وَالْعَاقِلُ وَالْعَاقِلَ وَالْعَاقِلَ وَالْعَاقِلَ وَالْعَاقِلَ

"يا زيد العاقل"، (وعَطْفِ الْبَيَانِ) نحو: "يا غلامُ بشرٌ" (۱)، فإنّ (بشر) عطف بيان للغلام، (وَالْمَعْطُوفِ) على المنادى (بِحَرْفِ الْمُمْتَنِعِ) (الممتنع) صفة لقول، (والمعطوف)، أي: المعطوف الذي لا يجوز، (دُخُول يَا عَلَيْهِ) وهو المعرّف باللام؛ لأنّ (يا) لا تدخل على المعرّف باللام نحو: "يا زيد والحارث"، فإنّ (الحارث) معطوف على (زيد) بحرف العطف لكن دخول الياء عليه ممتنع لوجود اللام، وإنما قيّد بالممتنع دخول (يا) عليه؛ لأنّ غير الممتنع سيجيء حكمه، ففي هذه التوابع كلّها يجوز ذلك الوجهان من الإعراب:

أحدهما: (تُرْفُعُ) بصيغة المجهول، خبر لقوله: (توابع المنادى) أي: ترفـــع هذه التوابع حملاً لها (عَلَى لَفْظه) (٢) أي: لفظ المنادى .

(وَ) ثَانِيهِما: أَنْ (تُنْصَبُ) هذه التوابع حملاً لها (عَلَى مُحَلِّهِ) أي: محللًا المنادى؛ لأَنْ محلّه النصب على المفعولية، وهو مرفوع (مثلُ: يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ) بضم اللام تبعاً للفظ المنادى، (وَ) يحوز لك أَنْ تقول: يا زيدُ (الْعَاقِلُ) (") بنصب اللام

<sup>(</sup>١)- يعني: أنَّ اسم الغلام بشر .

 <sup>(</sup>۲) الآنه لما كانت الضمة التي هي حركة البناء تحدث بمحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وحروف النداء كالعامل، وكدا فتحة لا رجل ...، (نجم الدين).

<sup>(</sup>٣)- سقط من بعض نسخ المتن: (مثل: يا زيد العاقلُ والعاقلُ .

#### وَالْخَلِيْ لَ فِي الْمَعْطُ وْفِ يَخْتَ ارُ الرَّفْعَ

حملاً له على محل المنادى وهو النصب، واقتصر «المصنّف» على مثال الصفة؛ لألها أكثر وأشهر، وأمّا مثال التأكيد (1) فتقول: "يا تميم أجمعون" برفع أجمعون، و"يا تميم أجمعين" بنصب أجمعين، وأمّا عطف البيان فيجوز لك أن تقول: "يا غلام بشرً" بضم (بشر)، و"يا غلام بشرًا" بنصب (بشراً)، وأمّا المعطوف الممتنع دخول (يا) عليه فيجوز لك أن تقول: "يا زيد والحارث " برفع الحارث، والوجه في الكلّ ما ذكره «المصنّف» من نفسه من قوله: (ترفع على لفظه وتنصب على محلّه).

ولمّا بيّن «المصنّف» جواز الوجهين في توابع المنادى شرع في بيان ما هو مختار النحاة في صورة المعطوف الممتنع دخول (يا) عليه فقال: (وَالْحَلِيْلُ) (١) بن أحمد أستاذ «سيبويه» (في الْمَعْطُوفُ) الْممتنع دخول (يا) عليه (يَحْتَارُ الرَّفْعَ) في

<sup>(</sup>١)- يعنى: التأكيد المعنوي، أمّا اللفظي فإنّه حكمه حكم الأول إعراباً وبناءً نحو: "يا زيد ريد"؛ لأنّه هو هو لفظاً ومعنى فكأنّ حرف النداء باشره لما باشر الأول، وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً، (الإيضاح شرح المفصل).

 <sup>(</sup>٣) - هو الإمام خليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن، أستاذ سيبويه، توفي سنة (١٧٥هـــ)، أو (١٧٠هـــ)، أو (١٦٠هـــ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "أخبار النحويين البصريين"؛ (صـــ: ٩٥)، "وفيات الأعيان"؛ (١٧٢/١)، "مراتب النحويين"؛ (صـــ: ٩٤)، "وفيات الأعيان"؛ (١٧٢/١)، "الأعلام"؛ (٢٦٢/٢)، "بغية الموعاة"؛ (٥٥٧/١)، "تاريخ الأدب العربي"؛ (١٢١/٢) وغير ذلك .

## وَأَبُو ْ عَمْرُو ۚ النَّصَبَ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ إِنْ كَانَ كَالْحَسَنِ فَكَالْحَلِيْلِ وَإِلاًّ

المعطوف تنبيها على أنه منادى ثان مستقل بنفسه، (وَأَبُو عَمْرو) (1) بن العسلاء النحوي القاريء المقدَّم على «الخليل» (الْنَصَبُ) أي: يختار النصب في المعطوف؛ لأنه تابع للمبني، وتابع المنادى يكون تابعاً لمحلّه، (وَأَبُو الْعَبَّاسُ) (1) المرّد يقول بالتفصيل والفرق بين الأسماء المعطوفة، فيقول: (إِنْ كَانَ) الاسم المعطوف الذي يمتنع دحول (يا) عليه من الأسماء التي يجوز انستزاع الألف واللام منه (كَالْحَسَنِ) أي: كُلفظ الحسن في حواز نزع اللام عنه؛ لأنّه يستعمل باللام وبغيرها (فَكَالْخَلِيلِ) يختار الرفع فيه؛ لأنّ اللام لعدم لزومه في معرض الزوال، فوجوده وعدمه سواء، فتعريبه بإعراب يدلّ على أنّه منادى مستقل أولى، (وَإِلاً) أي: وإن لم يكن الاسم كالحسن في جواز نزع اللام عنه ، بل اللام لازمة فيه غير منفك لم يكن الاسم كالحسن في جواز نزع اللام عنه ، بل اللام لازمة فيه غير منفك

<sup>(</sup>١) - هو الإمام أبو عمرو بن العلاء بن عمار عبد الله المازي المقريء، أحد القراء السبعة المشهورين، واختلف في اسمه على أحد وعشرين قولاً، وسبب ذلك أنّه كان لجلالته لا يسأل عنه، توفي سنة (٤٥٠هـــ)، أو (١٥٩هـــ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمنه: "أخبار النحويين البصريين": (صـــ: ٢٢)، "طبقات القراء": (٢٨٨/١)، "وفيات الأعيان": (١٣٣/١)، "بغية الوعاة": (٢٣/١)، "الأعلام": (٧٢/٣) وغير ذلك .

 <sup>(</sup>۲) - هو الإمام محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العبّاس المبرّد، إمام العربية في زمانه توفي صنة (۲۸۵هـــ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "مراتب النحويين": (صـــ: ۱۳۵)، "وفيات الأعبان": (۲۸۰/۱)، "طبقات القراء": (۲۸۰/۲)، "معجم المؤلفين": (۱۱٤/۱۲)، "الأعلام": (۱۰/۸)، بعيه الوعاة": (۲۲۹/۱) وغير ذلك.

## فَكَأَبِيْ عَمْرُو، وَالْمُضَافَةُ تُنْصَبُ، وَالْبَدَلُ، وَالْمَعْطُوفُ

عنه كــ: "النجم، والصّعق"، فإن النجم مع الألف واللام اسمٌ للثريا، والصعق مع الألف واللام اسمٌ للثريا، والصعق مع الألف واللام اسمٌ لرجل، لا يستعملان بغير اللام (فَكَأبِيْ عَمْرُو) القـــاريء يختار النصب فيه؛ لأنّه لمّا لم يمكن نزع اللام عنه لم يمكن تقدير حرف النـــداء فيه، ولا يصير مستقلاً بنفسه، بل تابعاً للمنادي، فالأولى أن يكون تابعاً لحلّه، وحمّله النصب بتقدير (أدعو)، وبالتأمّل في إيجاز هذه العبارة يظهر لك صـــدق ما قلنا في المقدّمة.

ولمّا فرغ عن التّوابع المفردة شرع في التّوابع المضافة فقال: (وَالْمُصْطَافَةُ) عطف على قوله: (المفردة) أي: توابع المنادى المبني إذا كانت مضافة أو مشابحة بالمضاف (تُنْصَبُ) لا محالة، ولا يجوز فيها إلاّ النّصب؛ لأنّ المنادى إذا وقع مضافاً لم يجز فيه إلاّ النّصب فتوابعُه أولى بأن لا يجوز فيها إلاّ النّصب؛ لبُعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء، والتابع لا يكون أقوى من المتبوع، فتقول في الصفة: "يا زيد صاحب الفرس"، وفي التأكيد: "يا خالد نفسه"، وفي فتقول في الصفة: "يا غلام أبا عبد الله"، وفي المعطوف بالحرف: "يا بكر وعبد الله"، كل التوابع منصوبات".

ولمًا فرغ عن حكم التوابع شرع في حكم البدل، والقسم الشابي مسن العطف بالحرف الجائز دحول (يا) عليه، فقال: (وَالْبَدَلُ) مبتداً، حسيره قوله: (حكمه حكم المستقل) أي البدل من المنادى، (وَالْمَعْطُونْ) أي: الاسم المعطوف

# وَالْبَدَلُ، وَالْمَعْطُوفُ غَيْرَ مَا ذُكِرَ خُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْتَقِلِ مُطْلَقاً وَالْعَلَمُ الْمُسْتَقِلِ مُطْلَقاً وَالْعَلَمُ الْمُسْتَقِلِ مُطْلَقاً وَالْعَلَمُ الْمُوصُوفُ فِي الْبِي أَوْ ابْنَةٍ مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ يُخْتَارُ فَتْحُهُ

على المنادى بحرف من الحروف العاطفة (غَيْرُ مَا ذُكِرَ) من قبلُ، وهو ما يجوز دخول (يا) عليه (حُكْمُهُ أي: حكم كلّ واحد منهما (حُكْمُ المنادى (الْمُسْتَقِلِّ) لا فرق بينهما وبينه في الأحكام المذكورة (مُطْلُقًا ) أي: في كلّ الأوقات، أي: سواء كانا مفردين، أو مضافين، أو مضارعين للمضاف، أو نكرتين، أو مختلفين، وذلك أنّ البدل في حكم تكرير العامل، فكأنّ (يا) داخلة عليه، وأمّا المعطوف؛ فلأنّ حرف العطف قائم مقام حرف النداء؛ ولأنّ المعطوف يجوز إقامته مقام المعطوف عليه فحكمه حكمه، فإن كان البدل، والمعطوف معرفتين بُنيا على المضاف، تقول: "يا زيد بشر" في البدل، و"يا زيد وعمرو" في المعطوف، وإن البدل، و"يا زيد أخا عمرو" في البدل، وإنا زيد وأخا عمرو" في البدل، و"يا زيد أخا عمرو" في البدل، و"يا زيد وأخا عمرو" في البدل، و"يا زيد أخا عمرو" في البدل، و"يا زيد وأخا عمرو" في المعطوف .

(وَالْعَلَمُ) أي: المنادى المبني الذي يكون علماً نحو: "يا زيد" (الْمَوْصُـوْفُ بِي: إِبْنِ) أي: بلفظ ابن (أَوْ ابْنَةِ) للمؤنث (مُضَافاً إِلَى عَلَمِ آخَرَ) أي: حال كون ذلك الأبن مضافاً إلى علم آخر نحو: "يا زيد بن عمرو، ويا هند بنت بـشر" (يُخْتَارُ فَتْحُهُ) أي: فتح المنادى الذي هو العَلَم الأول وإن كان حقّه أن يكون مضموماً؛ لأنّه منادى مقرد معرفة فيكون مبنياً على الضّم كما عرفت من القاعدة، لكن اختار النحاة فتح المنادى ههنا ؛ لشدّة امتزاج الموصوف بالصقـة القاعدة، لكن اختار النحاة فتح المنادى ههنا ؛ لشدّة امتزاج الموصوف بالصقـة

## وَإِذَا نُوْدِيَ الْمُعَرَّفُ بِاللَّهِمِ قِيْلَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَــا هَـــذَا الرَّجُـــلُ

عَنْزِلَة اسم مركب من اسمين ك: "يا عبد الله" مع أنّ كثرة استعمال هذا التركيب يقتضي التخفيف والفتحة أخف الحركات، ولهذا يسقط ألفه في الكتابة أيضاً، فاختاروا فتحه .

واعله : أنّ الأقسام المكنة في هذه الصورة أربعة ، أن يكون المنادى والاسم الذي أضيف إليه ابن كلاهما عَلَمين نحو: "يا زيد بن عمرو"، أو يكون كلاهما غير عَلَمين نحو: "يا رجل ابن أخينا"، أو يكون الأول علماً والثاني غير علم نحو: "يا زيد بن أحينا"، أو بالعكس نحو: "يا رجل ابن عمرو"، فاحتيار الفتح محتص بالصورة الأولى فقط مع جواز الضم فيه، وباقي الأقسام الأربعة حكمه حكم المنادى مع صفته على الأصل المقرّر كما مرّ، ولا يسمقط ألف الابن في الكتابة إلا في الصورة الأولى .

(وَإِذَا نُوْدِيَ الْمُعَرُّفُ بِاللاَّمِ) أي: إذا قُصِد نداء الاسم المعرّف بلام التعريف، وقصدنا التعريف (قَيْلُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) ف: (الرحل) اسم معرّف بلام التعريف، وقصدنا نداءه مع بقاء الألف واللام، قلنا: "يا أيها الرجل" بتوسط (أيِّ) وهاء التنبيه، و (أيُّ) اسم مبهم يطلق على كلّ مذكر ومؤنث مفرد أو مثني أو مجموع، (ويَا هَذَا الرَّجُلُ أي: ولنا أن نقول بصورة أخرى: "يا هذا الرجل" بتوسط (هذا) بين حرف النداء، والمنادى ، و (هذا) اسم الإشارة موضوع لمبهم لا لفرد معيّن بين حرف النداء، والمنادى ، و (هذا) اسم الإشارة موضوع لمبهم لا لفرد معيّن

#### وَيَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ، وَالْتَوَمُوا رَفْعَ (الرَّجُلِ) لأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالنَّدَاءِ وتَوَابِعِهِ

(وَيَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ) بتوسط أيّ وهذا، كليهما بين حرف النداء والمنادى، وإنما احتيج إلى هذه المبهمات بين حرف النداء والمنادى؛ لأنّ المنادى معرّف باللام، و(يا) أيضاً حرف التعريف فكرهوا اجتماع آلتي التعريف على اسم واحد فتوصلوا بالمبهم، وأدخلوا حرف النداء عليه، وجعلوا ذلك الاسم المعرّف باللام تابعاً له؛ اصلاحاً للفظ، (وَالْتَوَمُوا) الالترام: لازم گرفتن أي: جعلوا لازماً متحتّماً (رَفْعُ (۱) الرَّجُلِ) (۲) في مثل: "يا أيّها الرجل" حال كونه صفة للمنادى، وهو (أيّ) مع أنه يجوز في الصّفة التابعة للمنادى الرفع والنصب كما مرّ.

(لأنّهُ الْمَقْصُودُ بِالنّهَاءِ (") أي: لأجل أنّ الرجل هو المقصود الأصلي من النداء، واسمُ الإشارة، و(أيّ ) وسيلتان لندائه فقط، ألا ترى أنّك لو حذفت (الرجل) لبطل النداء، بخلاف الصفة في قولك: "يا زيد الظريف"؛ لأنّسك لو أسقطت (الظريف) لم يبطل النداء، (وتُوابِعِه) بالجرِّ عطفٌ على قوله: (الرحل) أي التزم النحويون رفع توابع الرجل في مثل: "يا أيّها الرجل" مفردةً كانت، أو

<sup>(</sup>١)- إنما قال: (رفعه)، ولم يقل: ضمّه؛ لبعده عن حرف النداء فلما بَعُكَ عن حرف النداء صار معرباً، فلما كان مقصوداً حلبت له صورته، وأمّا توابعه فلا بدّ فيها من الإعراب؛ لأنها تابعة لمعرب، (حاشية مصباح الواغب).

<sup>(</sup>٣) - سقط من بعض نسخ المتن: (بالنداء) .

## لأَنَّهَا تَوَابِعُ مُعْرَبٍ، وَقَالُوا: يَا اللَّهُ خَاصَّةً، وَلَكَ فِيْ مِثْلِ: (يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٌّ)

مضافةً كـ: "يا أيها الرجل الكريم، ويا أيها الرجل صاحب الفرس، ويا أيها الرجل ذو الحال" برفع التوابع كلها؛ (لأنّها) أي: توابع الرجل (تُوَابِعُ) اسم (مُعْرَبُ) فتكون كمتبوعها مرفوعاً فقط، بخلاف "يا زيد الظريف" فإنّه تابع مبني يجوز فيه الوجهان .

(وَقَالُواْ: يَا الله خَاصَّةً) هذا حواب سؤال مقدَّر تقديره: أنَّكم قلتم: إنَّ المنادى إذا كان معرَّفاً باللام وجب توسط (أيّ، أو هذا)، بين حرف النداء والمنادى، مع أنَّ اسم الجلالة معرّف باللام، ويقال في النداء: "يا الله" بغير توسط (أيِّ، وهذا) خاصٌ باسم الجلالة؛ لأنَّ (أيِّ، وهذا) خاصٌ باسم الجلالة؛ لأنَّ (أيّ، وهذا) يدلان على التعدُّد والإبجام، وهو سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك، وإمّا لأنّ اللام ليس فيه للتعريف، بل هو جزء الكلمة بالعلمية .

فائدة : ومن حوّاص اسم الجلالة: أنّ حرف النداء يبدل بالميم المشدّد في آخره، فيقال: اللّهم، ولا يقال ذلك في سائر الأسماء، وهمزةُ الجلالة مقطوعة في (يا ألله)، وموصولةٌ في اللّهم، ومنها: أنّ لام الجلالة تفخّم إذا كان ما قبلها مضموماً أو مفتوحاً، وترقّق إن كان مكسوراً، وأمّا لام غير الجلالة فمرققة مطلقاً.

(وَلَكَ) أَيْ: يجوز لكَ (فِيْ مِثْلِ) أي: في كلّ موضع يكون المنادى فيــه مكرّراً ويكون مضافاً: "يا حاتم ً حاتم طيّ"، (يَا تَيْــمُ تَيْــمُ عَــدِيُّ) وجهــان:

#### الضُّمُ وَالنَّصَبُ

(الضّمُّم) في التيم الأول؛ لأنّه منادى مفرد معرفة، (وَالنّصَبُ) فيه؛ لأنّه مضاف إلى (عديّ) المذكور، و (تيم) الثاني تأكيد لفظي له، وإنما جاز الفصل ههنا بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّه عين الأول والفصل إنما لا يجوز بالأجنبي، وأمّا (تيم) الثاني فهو منصوب حتماً؛ لأنّ (التيم) الأول إن كان مضموماً كان (التيم) الثاني تابعاً مضافاً وإعرابه النّصب كما عرفت، وإن كان (التيم) الأول منصوباً على أنّه منادى مضاف إلى (عديّ) المذكور أو المحذوف كان الثاني تابعاً للمنادى المضاف وإعرابه النصب أيضاً، والبيت لجرير (١) وتمامُهُ:

يا تيمُ تيمَ عدي لا أب الكم لا يلقينًكم في سوأة عمر (١)

و (تيم عدي) قبيلة من العرب، و (لا أبا لكم) جملة معترضة يقال عند الذم و التعيير، و (السوأة) ما يسوء الإنسان، المراد منه ههنا الهجو، و (عمر) اسم

<sup>(</sup>١)- تقلُّده ترجمته: (صــ: ٥٢).

<sup>(</sup>٢) تخويج البيت: "ديوان حرير بن عطية": (صد: ٢١٩)، "كناب سيبويه": (٢٦/١)، "جمل الزحاجي": (صد: ١٧٠)، "أبيات المغني": (١١/٧)، "الكامل": (٢١٧/٣)، "المفصل": (صد: ٢٤)، "الرحابي النخوية": (٨٣/٣)، "شرح الوافية" الأمالي الشحرية": (٨٣/٣)، "شرح الوافية" للمصف: (١٩٥١)، "شرح ابن يعيش": (١٠/١)، "الكامل": (٩٥٣/٣)، "شرح الرضي": للمصف: (١٩٥١)، "شرح الرضي": (١٩٤١)، "المغني": (٢٤/١)، "المغني": (٢٤/٤)، "الأشهوني": (١٥٣/٣)، "الشواهد الكبرى": (٢٤/٤)، "الفوائد الطبائية": (٦٦/٢) وغير ذلك.

وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَجُوْزُ فِيْهِ يَا غُلاَمِيْ، وَيَا غُلامِيَ، وَيَا غُلاَمِ، وَيَا غُلاَمَا، وَبِالْهَاءِ وَقُفاً، وَقَالُوْا: يَا أَبِيْ وَيَا أُمِّيْ، وَيَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ فَتْحاْ وَكَسْراً

شاعر تيمي أراد هجوَ جرير فقال جرير مخاطباً لقومه: أن يمنعوا عمر من الهجو وإلاّ أصابحم سوأةٌ عظيمةٌ من قبّله هجوَ القوم قاطبةً .

(وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكُلِّمِ) أي: المنادى إذا كان مضافاً إلى ياء المستكلم (يَنجُورُ فِيْهِ) وجوه أربعة، أن تقول: (يَا غُلاَمِيْ) بإثبات ياء المتكلم وسكولها كما هو الأصل في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (ويَا غُلاَمِيْ) بفتح الياء؛ لأنّ الياء منزلة الكاف في غلامك، (ويَا غُلاَم) بحذف الياء والاكتفاء بكسر المسيم، (ويَا غُلاَمَا) بقلب ياء المتكلم ألفاً، والكسرة فتحة للتحفيف، وحاء في بعض اللغات: عُلاَمًا) بقلب ياء المتكلم ألفاً، والكسرة فتحة (وَبالْهاء (ا) وقفاً) أي: يجوز إلحاق "يا غلامً" بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة، (وَبالْهاء (ا) وقفاً) أي: يجوز إلحاق الفاء في آخر المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم في جميع الصور وقت الوقف للفرق بين الوصل والوقف فتقول: "يا غلاميّه، ويا غلاميّه، ويا غلامه، ويا غلاماه".

(وَقَالُوا) أي: العرب في نداء الأب والأمّ أي: إذا كان المنادى لفظ الأب أو الأمّ مضافاً إلى ياء المتكلم: (يَا أَبِيْ وَيَا أُمّيْ) بالوجوه الأربعة المذكورة فيقولون : "يا أبي، ويا أبي، ويا أبا"، ويزيدون فيه وحوهاً أربعة أخرى لكشرة النداء فيها، وكثرة الاستعمال تقتضي كثرة التصرفات بأنحاء شتى ويقولون: (يَا أَبَتِ وَيَا أُمّتِ) بإبدال الياء تاءًا على غير قياس (فَتْحاً) أي : بفتّح التاء (وَكُسْراً)

<sup>(</sup>١)- ليس لغة خامسه كما زعم بعض النحاة، (جامي) .

## وَبِالأَلْفِ دُوْنَ الْيَاءِ وَيَا ابْنَ أُمِّ، وَيَا ابْنَ عُمِّ خَاصَّةً مِثْلُ: بَابِ (يَا غُلاَمِيْ)

أي: بكسر التاء، أمّا الفتح فلأنّ التاء مبدلة من الياء فكما يجوز فيها الفتح، يجوز فيها، وأمّا الكسر فلمناسبتها بالياء المبدلة منها التاء .

والوحه الثالث في التاء ضمُّها إحراءاً لها مجرى المنادى المفرد، ولم يذكر والمصنّف، هذا الوجه لقلّة استعمال هذه الأربعة .

والوجه الرابع ما قال: (وَبِالأَنْفِ) أي: بعد التاء فيقال: "يا أبتا، ويا أمتا" بتعويض الألف والتاء عن الياء فصارت الوجوه المستعملة في "يا أبي ويا أميي" ثمانية، (دُوْنَ الْيَاءِ) أي: لا يجوز أن تقول: "يا أبي، ويا أميي" وذلك لأنّ التاء بدل عن الياء، فلو قالوا: "يا أبي، ويا أميي" لزم اجتماع البدل والمبدل منه، وهو غير حائز.

(وَيَا ابْنَ أُمُّ وَيَا ابْنَ عُمِّ) يعني إذا كان المنادى لفظ الابن مضافاً إلى الأمَّ أو العمّ (وَيَا ابْنَ أُمُّ وَيَا ابْنَ عُمِّ) يعني إذا كان المنادى لفظ الابن مضافاً إلى الأمّ والعمّ العمّ (خَاصَّةً) (1) أي: حال كون هذا الحكم خاصاً بهذين اللفظين أي الأمّ والعمّ لا يجري في غيرهما كـ: "يا ابن أخي، ويا ابن خالي" مـع أنّ المنادى فيهما غير مضاف إلى ياء المتكلم، بل إلى اسم ظاهر، (مثلُ: بَابِ يَا عُلاَمِيُّ) (2) فيحوز فيهما ما يجوز في: "يا غلامي" من الوجوه الأربعة، فتقول: "يا ابن أمّيُّ، ويا ابن عميًّ ما يجوز في: "يا غلامي" من الوجوه الأربعة، فتقول: "يا ابن أمّيُّ، ويا ابن عميًّ

 <sup>(</sup>١) هذا الاختصاص بالنظر إلى المضاف والمضاف إليه أي: الابن، والأمّ، والعمّ كما يمن صاحب المتوسط لكن استثنى عن غير الابن لفظ البنت فإنّه يجوز فيه ما يجوز في الابن، (حاشية الايوبي).
 (٢) في بعض نسخ المتن: بزيادة (مطلقاً) بعد قوله: (يا غلامي).

#### وَقَالُواْ: يَسَا ابْسَنَ أُمَّ وَيَسَا ابْسِنَ عَسِمٌ .

بسكون الياء وفتحها، و"يا ابن أمِّ، ويا ابن عمِّ ابحذف الياء والاكتفاء بالكسرة، و"يا ابن أمّا، ويا ابن عمّا" بقلب الياء ألفاً، مع جواز وجه خامس في "يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ" وهو ما قال: (وَقَالُوْا: يَا ابْنَ أُمَّ وَيَا ابْنَ عَمَّ) بحذف الألف والاكتفاء بالفتح؛ لكثرة استعمال هذه الألفاظ، وكثرة الاستعمال تقتضي الخفّة والتيسير، والتيسير، بحصل بكثرة الطرق.

وإنما قال: (حاصةً) في "يا ابن أمّ ويا ابن عمّ"؛ لعدم جواز هذه الوجوه في غير هذين اللفظين، سواءً كان المضاف غير الابن نحو: "يا غلام أمّي، وعمّي" أو كان المضاف إليه غير الأمّ والعمّ نحو: "يا ابن أحي، ويا ابن حالي"، أو كان المضاف إليه كلاهما غير هذين اللفظين نحو: "يا غلام أحي، ويا غلام المضاف إليه كلاهما غير هذين اللفظين نحو: "يا غلام أحي، ويا غلام غلامي"؛ لأنّ استعمال هذين اللفظين كثير عند العرب حتى إلهم يقولولها لغير ابن الأمّ، وابن العمّ الحقيقيّين أيضاً تلطفاً وترحماً، ولا كذلك غير هذين اللفظين، والكثرة تقتضي كثرة الطرق.

<sup>\* \* \* \* \*</sup> 

#### [ تَرْخينمُ الْمُنَادَى ]

#### وَتُوْخِيْكُمُ الْمُنَادَى: جَائِلُو، وَفِيْ غَيْرِهِ ضَرُوْرَةً، وَهُلُو خَلْفٌ

#### [ ترخيم المنادي ]

ولمّا فرغ عن إعراب المنادى شرع في بيان ترخيمه، فقال: (وتُسرُخيمُ المُنسادَى) الترخيم في اللغة: التسهيل، قال «الأصمعي» (1): سألني «سيبويه» (3) فقال: ما يقال للشيء السهل فقلت له: المرّخيم، فوضع باب التسرخيم (3)، وفي الاصطلاح: ما يذكره «المصنّف»، وهو (جَائِنٌ أي: في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية، ففي الشعر بطريق الأولى، (وَفِيْ غَيْرِهِ) أي: التسرخيم في غير المنادى (ضَسرُورَة) بالنّصب مفعول له للفعل المقدر أي: يجوز للضرورة الشعرية، أمّا في غير الضرورة فترخيم الألفاظ لا يجوز أصلاً، ولو جُوز ذلك مطلقاً لاحتل النظام و لم يبق اعتماد على اللغة والكلام.

(وَهُوَ) أي: الترخيم اصطلاحاً (خَذُفٌ) أي: حذف حرف واحد أو زائد

<sup>(</sup>١)- هو أنو سعيد عبد الملك بن قريب بن على الشهير بالأصمعي، أحد أئمة العلم بالشعر واللغة والنحو واللغة والنحو والأخبار، توفي سنة (١٦٢/١هـ)، انظر: "الأعلام": (١٦٢/٤)، "شذرات الذهب": (٢٦/٢)، "بغية الوعاة": (١١٢/٢)، "إنباء الرواة": (١٩٧/٢) وغيرها .

<sup>(</sup>٢)- تقلَّمت ترجمته: (صــ: ١٠٠).

<sup>(</sup>٣)- وأبضاً بقال: الترحيم في اللغة تمعني التحسين كقول الشاعر:

له المسر مشل الحريس ومطلق وخيسم الحواشي لا هسراً ولا نسزر . أي: حسن الحواشي، وبمعني القطع، يقال: "رخمت الدجاجة بيضها" أي: قطعتها..، (مصباح الواغب).

#### فيْ آخره تَخْفَيْفاً، وَشَرْطُــهُ: أَنْ لاَّ يَكُــوْنَ مُضَافِاً، وَلاَ مُسْتَغَاثِـاً

من الحرف الواحد (في آخره) أي: آخر المنادى كما تقول في "يا حارث": "يا حار" بحذف الثاء (تَحْفَيْفاً) (1) أي: حاز هذا الحذف للتخفيف؛ لأنّ المنادى يكثر استعماله في الأوقات كلّها، والمقصود من النداء إنما هـو الكـلام الآتي لا المنادى نفسه فينحصر في المنادى ليحصل ما هو المقصود سريعاً.

وَشَرْطُهُ) أي: شروط جواز الترخيم أربعة، ثلاثة منها عدمية، وواحـــد منها لا على التعيين وجوديّ .

أما الثلاثة الأول فأحدها: (أَنْ لاَ يَكُونَ) المنادي (مُضَافاً) (٢) لأنّه حيت له إمّا أن يكون الترخيم في آخر المضاف وهو وسط الكلمة؛ لأنّ المضاف إليه من تتمة الكلمة فلا يجوز، وإمّا أن يكون في آخر المضاف إليه وغير المنادي لفظاً فلا يكون الترخيم في آخر المنادي .

(وَ) ثَانِيها: أَنَ (لاَ) يكون المنادي (مُسْتَغَاثاً) (أ) لأنَّ المطلوب فيها مدّ الصوت، والترخيم ينافي ذلك .

<sup>(</sup>١)- يعنون بالحُذف للتحفيف ما لم يكن له موجب، كما كان في باب (قاض، وعصاً)، وإلاّ فكلّ حذف لا بدّ فيه من تخفيف، (شوح الرضي) .

<sup>(</sup>٢)- حققةٌ أو حكماً فدخل فيه المشبَّه بالمضاف أيضاً .

<sup>(</sup>٣)- إنَّا لَمْ يَشْتَرَطُ «الْمُصَلِّف» أن يكون المرحم غير مندوب؛ لأنَّ المندوب عنده ليس عنادي، (شرح الرضي، الجامي) .

## وَلاَ جُمْلَـةً ، وَيَكُـوْنُ إِمَّا عَلَمَا زَائِداً عَلَى قَلاَئِة أَحْرُف

(وَ) ثَالِثَهَا: أَن (لاَ) يكون المنادى (جُمْلَةً) (١) نحو: "يا تَابَط شَرَّا، ويا برق نحره"، عَلَمين لرحل؛ لأن الأعلام المنقولة عن الجملة تبقى على حالها للحكاية، ولا تغيّر ولا تبدل (٢).

والشرط الرابع الوجودي أحد الأمرين: (و) هو أن (يَكُونُ) المنادى (إمَّا عَلَمُ (") وَائِداً عَلَى ثَلاَقَةٍ أَحْرُفٍ (<sup>3)</sup> كَــ: "حارث، ومنصور"، ولا يكون على ثلاثة أحرف أو أقل من ذلك، أمّا شرط كونه علماً؛ فلأن شهرة الأعالام لا يوجب الالتباس والاشتباه في اللفظ بخلاف غير العَلَم، وأمّا شرط كونه وائسداً على ثلاثة أحرف كــ: "زيد، وبكر" على ثلاثة أحرف كــ: "زيد، وبكر" وحذفنا منه حرفاً لزم النقصان في بناء الكلمة لمجرّد التخفيف وذا لا يجوز، وهذا

 <sup>(</sup>١)- أذاً الجملة تحكي على إعرابها الأصلي في انفصال كلّ كلمة عن الأخرى من حهة اللفظ ،
 فهو كالمضاف مع المضاف إليه سواء، (شوح الوافية) .

<sup>(</sup>٢)- وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها...، (نجم الدين) .

 <sup>(</sup>٣)- الآنه لعلميته يناسبه التخفيف بالترحيم لكثرة نداء العلم مع آنه مع شهرته يكون فيما أبقي دليلٌ على ما ألفي.... (مصباح الراغب) .

 <sup>(</sup>٤) - فإن قلت: المنادى المرخم مبنى، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف، نحو "ما، ومن"؟
 قلت: البناء فيه عارض، فهو في حكم المعرب، وضمّه مشبه للرفع، (شرح الوضي).

#### وَإِمَا بِتَاءِ التَّأْنِيْثِ، فَإِنْ كَانَ فِيْ آخرِه زِيَادَتَان فِيْ حُكْمِ الْوَاحِدَة كَــ: أَسْمَاءَ

الشرط ليس بمتفق عليه، بل يجوز عند بعضهم (١) ترخيم ما يكون على ثلاثة أحرف، فيقولون في "يا زيد، ويا عمرو": "يا زي، يا عم"، (وَإِمَّا بِتَاءِ التَّأْنِيَّتُ) أي: إن لم يكن علماً زائداً على ثلاثة أحرف فشرط الترخيم أن يكون المنادى كلمة ذا تاء كــ: "يا ثُبَة، ويا شاة" علماً، أو غير علم؛ لأن تاء التأنيث زائدة ليست من نفس الكلمة فإذا حذفت لم يلزم الإحلال ببنية (٢) الكلمة ولو كان كان من قبل الواضع لا من قبل الترخيم، فلا يشترط فيها الزيادة على الثلاثة ولا العلمية لعدم الاشتباه فتقول في ترخيم "يا ثبة": "يا ثبت"، وفي تـرخيم "يا شاة": "يا شا"، لكن شرط «سيبويه» في ذات الناء العلمية؛ لأنه لو كانت صفة غير عَلَم التبس المؤنث بالمذكر إذا جعل الباقي اسماً برأسه فــلا يقــال في ترخيم "يا حبيبة": "يا حبيبة": "يا حبيبة".

ولمّا فرغ من شرائط الترخيم شرع في كمية المحذوف فقال: (فَإِنْ كَانَ فِيْ آخِرِهِ) أي: آحر الاسم الذي أريد ترخيمه (زِيَادَتَانِ) كائنتان (فِيْ حُكّمِ الْوَاحِدَةِ) " بأن زيدتا معاً لغرض واحد (كَ: أَسْمَاءَ) بالألف المدودة،

<sup>(</sup>١)- قال الأخفش والفراء: إنّه يجوز ترخيم العَلَم الثلاثي المتحرك الوسط، وعن الكوفيين مطلقاً، (حاشية مصباح الراغب) .

<sup>(</sup>٢)- وذلك لأنَّ وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم كما في باب ما لا ينصرف فيكفيه أدبى مقتضى للسقوط، (شرح الرضي) .

<sup>(</sup>٣)- في بعض نسخ المتن: (في حكم زيادة واحدة) بدل (في حكم الواحدة) .

#### وَمَــرْوَانَ، أَوْ حَــرْف صَحِيْــحٌ قَبْلَــهُ مَــدَّةٌ

(وَمَرُوَانَ) بِالأَلْف والنون الزائدتين، فإنّ الأَلْف والهمزة في (أسماء، وحمراء) زيدتا معاً لمعنى التأنيث، والأَلْف والنون الزائدتان في (مروان، وسليمان) زيدتا معاً لمعنى التذكير فيحذفان معاً ويقال في ترخيمهما: "يا أسمُ، ويا مروً".

واحترز بقوله: (في حكم الواحد) عمّا زيْد فيه الحرف الواحد لمعين، والحرف الآخر لمعين آخر كما في (أرطاة)، فإنّ الألف فيه زيدت لأجل الإلحاق والمتاء تريدت للتأنيث، وكما في (لمانية، ومرجانة)، فيانّ الياء في (لمانية، والمرجانة)، في التأنيث فلا يحذفان معاً، بل يقال في والنون في (مرجانة) زيدتا أولاً ثم زيدت تاء التأنيث فلا يحذفان معاً، بل يقال في ترخيمهما: "يا أرطى، ويا ثماني، ويا مرجان"، (أوّ) عطف على قوله: (زيادتان) أي: كان في آخر الاسم الذي أريد ترخيمه (حَرَّفٌ صَحِيِّحٌ، قَبْلَهُ) أي: قبل ذلك الحرف الصحيح (مَدَّةٌ) (١) المدّة هي حرف العلة الساكن يكون حركة ما قبله موافقاً له، وهي ثلاثة، الواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والألف الساكن المفتوح ما قبلها، والمراد من المدّة ههنا المدّة الزائدة ما فبلها، والألف الساكن المفتوح ما قبلها، والمراد من المدّة ههنا المدّة الزائدة كما في (منصور) ، وأما المدّة الأصلية كما في (منتور) ، وأما المدّة الأصل في المدّة الأسرة الأسلام في المدّة الأسلام في المدّة الأسلام في المدّة المدّة الأسلام في المدّة الأسلام في المدّة الأسلام في المدّة الأسلام في المدّة المدّة المدّة المدّة المدّة المدّة المدّة الأسلام في المدّة المد

<sup>(</sup>١) وأمّا نحو: "فرعون" مما كان قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة كــ"غرنين" ففيه حلاف، فمذهب الفراء، والجرمي أهما يعاملان معاملة (مسكين، ومنصور) فيقولان: "يا فرع، ويا غزن"، ومذهب غيرهما من النحويين عدم حواز ذلك فيقولان: "يا فرعو، ويا غزني"، (حاشية مصاح الراغب).

#### وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُف حُذِفَتَا وَإِنْ كَانَ مُرَكَّباً حُذِفَ الاِسْمُ الأَخِيْرُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ ذَلكَ

(وَهُوَ أَكْفُرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَخُرُف (١) أي: والحال أنّ الاسم الذي في آخره حرف صحيحٌ قبله مدّةٌ يكون أكثر من أربعة أحرف نحو "منصور، وعمار، وإدريس". واحترز به عن نحو: "سعيد، وعاد، وتمود"، فلا يحذف منه حرفان؛ لئلا يختل بنيةُ الكلمة بحذف الحرفين.

(حُـذَفَتًا) أي: الحرفان الأخيران عند الترخيم في كلا القسمين، أمّا في القسم الأول فلأهما في حكم الواحدة فكما زيدتا معا يحذفان معاً، وأمّا في القسم الثاني فلأنّه لما حذف الحرف الآخر مع صحّته وأصالته فحدف الماتة النوائدة بالطريق الأولى، فيقال في ترخيم "منصور، وعمار، وإدريس": "يا منص، ويا عمّ، ويا إدر"، (وَإِنْ كَانَ) ذلك الاسم الذي أريد ترخيمه (مُرَكِّباً) كـ : (بعلبك، وحضر موت) لا المركب الإضافي، والإسنادي فإنه لا يجوز فيهما الترخيم كما صرّح به بقوله: (ولا يكون مضافاً، ولا مستغاثاً، ولا جملةً)، الترخيم كما صرّح به بقوله: (ولا يكون مضافاً، ولا مستغاثاً، ولا جملةً)، "يا حضر"؛ لأنّ الاسم الأخير بمنزلة تاء التأنيث في كونه كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من الكلمة فكما يحذف تاء التأنيث في الترخيم يحذف الجزء الأخير من المركب، (وَإِنْ كَانَ) الاسم المرخّم (غَيْرٌ ذَلِكُ) المذكور أي: لا فيه

<sup>(</sup>١)- سقط من بعض نسخ المتن: (أحرف) .

## فَحَرُفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ فِيْ حُكْمِ الثَّابِتِ عَلَى الأَكْثَوِ، فَيَقَالُ: " يَا حَارِ، وَيَا ثَمُوْ، وَيَا ثَمُوْ، وَيَا كَرُوَ "، وَقَدْ يُجْعَلُ اسْماً بِرَأْسِهِ فيقال: " يَا حَارُ

زيادتان في حكم الواحدة، ولا فيه حرف صحيح قبلَه مدّة وهو أكثر من أربعة أحرف، ولا هو مركب من كلمتين (فَحَرُفٌ وَاحِدٌ) أي: فيحذف منه حرف واحد فقط فتقول في "يا حارث": "يا حارث"، وفي "يا جعفر": "يا جعْف".

ولمّا فرغ من ذكر المحذوف شرع في إعراب اللفظ الباقي بعد الحدف فقال: (وَهُو) أي: الحرف المحذوف من آخر المنادى (في حُكُم الثّابِت) والموجود لفظاً (عَلَى الأَكْثَر) أي: على قول أكثر العلماء (١)، فيبقى اللفظ بعد الترخيم كما كان قبل الترخيم على الحركات، والسكونات (فَيُقَالُ: يَا حَارٍ) بكسر الراء في ترخيم "يا حارث"، (ويَا ثَمُوْ) بواو ساكنة في ترخيم "يا تمود"، (ويَا تُحَوَل) بواو مفتوحة في ترخيم "يا كروان".

ووجه قول الأكثر: أنّ المراد بقول القائل: "يا حارِ" يا حارث بعينه لفظاً ومعنيّ لا لفظٌ آخَرُ، فيكون المحذوف كالملفوظ حقيقةً .

(وَقَدْ يُجْعَلُ) المرخم (اسماً) مستقلاً (بِرَأْسِهِ) ويجعل المحلوف نـسياً منسياً (") (فَيُقَالُ: يَا حَارُ) بضم الراء في ترحيم "يا حارث" ؟ لأنّه منادى مفرد

 <sup>(</sup>١) - وهو الحتيار «سيبويه»، وجمهور المحويين، لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "شرح ابن يعيش".
 "شرح الكافية الشافية"، "التوضيح"، "المفصل"، "شرح ملحة الإعرب".

<sup>(</sup>٢) حيى كأنَّ الاسم بني على هذه الحروف الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل ، (سعيدي).

#### وَيَسا ثُمسيُّ، ويَسا كَسرَا " .

معرفة فيبنى على الضم، (و) يقال: (يَا ثَمِيْ) في ترحيم "يا ثمُود"؛ لأنّ الدال لما جعلت نسياً منسياً كان (ثمو) اسماً متمكناً في آخره واوّ مضمومٌ ما قبلَها لزوماً فتُقلَّبُ ياءً وتكسر ما قبلها كما هو قاعدة التصريف في نحو: "التمني، والتحني"، (و) يقال: (يَا كُورًا) في ترحيم "يا كروان"؛ لأنّ الألف والنون لما حذفتا نسسياً منسياً بقي الاسم (كرو) والواو إذا كان ما قبلها مفتوحاً تُقلَّبُ ألفاً كما لا يخفى .

\* \* \* \* \*

#### الندبة

وَقَدْ اسْتَعْمَلُوْ اصِيْعَةَ النَّدَاءِ فِي الْمَنْدُوْبِ هُوَ الْمُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ بِ: (يَا)، أَوْ (وَا)، وَاخْتُـصَ

#### [الندبة]

<sup>(</sup>١)- لأنّه لا يدخل عليه ما سواه لكونه أشهر صبغها فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادي ....، (جامي) .

وكلّ منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغالة، والتعجب، والندبة، لا يستعمل فيه إلاّ حرف النداء المشهور أعنى (يا) دون أخواتما؛ لأنها أمّها فتصرفت ودخلت على الجميع من أنواعه....، (شوح الرضي) .

<sup>(</sup>٢) - وجوداً أو عدماً، والمتنجع عليه عدماً ما يتفجع على عدمه كالميّت الذي يبكي عليه النادب، والمتفجع عليه وجوداً ما يتفجع على وحوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميّت .....، (حاشية مصباح الواغب) .

## بِ : (وَا)، وَحُكْمُهُ فِيْ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ حُكْمُ الْمُنَادَى، وَلَكَ زِيَادَةُ الأَلْفِ فِيْ آخِرِهِ

المندوب (ب: وَ) أي: بلفظ وا، ف: (يا) عامة للنداء، والندبة، و(وا) خاصة بالمندوب ليكون نصاً على الندبة، (وَحُكُمُهُم أي: حكم المندوب (في الإعْراب والْبِنَاء حُكُمُ الْمُنَادَى) (ا) فالمندوب إن كان مفرداً معرفة يبنى على الضم نحو: "وا رَبدُ"، وإن كان مضافاً، أو مشابهاً بالمضاف ينصب نحو: "وا عبد الله، ووا طالعاً حبلاً" إلا أنّ المندوب لا يقع نكرةً كما سيجيء، وكذلك حكم توابع المندوب مفرداً أو مضافاً؛ لأنه لما دخل عليه المندوب مفرداً أو مضافاً كحكم توابع المنادى مفرداً ومضافاً؛ لأنه لما دخل عليه صيغة النداء أُحري مجراه في أحكامه، ولذا جعل أكثر النحاة المندوب والمنادى شيئاً واحداً لفظاً ومعنى بلا فرق بينهما، لكن «المصنف» فرق بينهما لاختصاصه بيعض الأحكام، (ولك) أي: يجوز لك (زيادة الألف تُعين وتُمدُّ في ذلك، ويجوز لك المندوب؛ لأنّ المطلوب فيه مَدُّ الصوت، والألف تُعين وتُمدُّ في ذلك، ويجوز لك أن لا تزيد فيه الألف، وقبل: الزيادة واجبة في (يا) لئلا يلتبس المندوب بالمنادى، ولا يلزم في (وا) لاختصاصه بالمندوب.

<sup>(</sup>١)- وأمّا في غير حكم الإعراب والبناء فليس حكمه حكم المنادى فلا يرحّم .....»، (حاشية مصياح الواغب) .

 <sup>(</sup>٢)- فيه نظر؛ إد يلتبس المنادوب بالمنادى المستغاث به عند دحول الألف في أحر المندوب، إذ يقع الألف في احر المستغاث به، ولكن القارق القرينة .....، (مصباح الراغب) .

## فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ قُلْتَ: وَا غُلاَمَكِيْهِ، وَا غُلاَمَكُمُونُهُ، وَلَكَ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ، وَلاَ يُنْدَبُ إِلاَّ الْمَعْرُوفُ

(فَإِنْ خِفْتَ) بزيادة الألف (اللّبْسَ) أي: التباس ذلك اللفظ بلفظ آخر غير مراد لك، تركت الألف وعدلت إلى غيرها من حروف المدّ المناسب لحركة الآخر، و(قُلْتَ: وَا غُلاَمَكِيْهِ) بزيادة الياء وكسر الكاف خطاباً للمؤنث؛ لأتك لو زدت الألف وقلت: "واغلامكاه" لزم التباس المذكر بالمؤنث فزيدت الياء المناسبة لحركة الكاف، (وَا غُلاَمَكُمُونُهُ) بالواو خطاباً لجمع المذكر؛ لأنّك لو زدت في آخره وقلت: "واغلامكماه" لزم التباس الجمع بالتثنية، فزيدت الواو المناسبة لحركة الميم، (ولَكَ) أي: يجوز لك زيادة (الْهاء) في آخر المندوب (في الوقف) (اللهاء): في حالة الوقف لا في الدرج مع زيادة الأله واليه والمهاء والواو فتقول: "وا زيداه، وا غلامكموه"؛ لأنّ المقصود مدّ الصوت وتطويله، "والماء تمدّ في ذلك وتعين في إيضاح هذه الحروف المدّة .

(وَلاَ يُنْدَبُ إِلاَّ الْمَعْـرُوْفُ) (٢) بالعلمية أو غيرها؛ لأنّ التفجّع والتحسّـر

 <sup>(</sup>٢)- أي: المشهور المعلوم وهو الذي يعرف ذاته ومسمّاه سواءٌ كان علماً أو غير علم، فلو كان علماً غير معروف لم تجز ندبته، ولو كان معروفاً غير عَلَمِ جاز ...»، (غاية التحقيق) .

قال (نحم الدين): هذا في المتفجّع عليه، وأمّا المتفجّع منه فإنّك تقسول: "وا مصيبتاه" =

#### فَلاَ يُقَالُ: (وَا رَجُلاَهُ)، وَامْتَنَعَ: (وَا زَيْدُ الطُّويْلاَهُ) خلاَفًا ليُـــوْنُسَ

على المجهول غير معقول؛ ولأنّ المراد من الندبة إعلام الناس بوقوع مصيبة عظيمة ليعذروه في الندبة، ويشاركوه في الحسرة، وهذا المراد لا يحصل بالنكرة، (فَلاَ يُقَالُ: وَارَجُلاَهُ) لرجل غير معروف وإلاّ لزم السخرية واستهزاء الناس بالندبة على المجهول فضلاً عن مشاركتهم معه في الانتداب، بخلاف النداء فإنَّه يكون للمعروف وغير المعروف ولا يشترط في المندوب العلمية النحوية، بـــ المــراد التعريف بأيّ طريق كان فلذلك جاز: "وا من حفرَ بيرَ زمزماه" فإنّ حافر بير زمزم مشهور معروف عند العرب، وهو عبد المطّلب جدّ سيّدنا محمّد بين عبد الله صلَّى الله عليه وسلَّم فكان بمنزلة: "وا عبد المطَّلباه"، (وَامْتَنَـعَ) إلحـاق ألف الندبة بصفة المندوب فلا يقال: ﴿وَا زَيْدُ الطُّويْلاَةُ) بل يلحق بالمندوب نفسه فيقال: "وا زيداه الطويل"، (خلافاً ليُونُسُ (١)) فإنّه أحاز إلحاق علامة الندبــة في آخر صفة المندوب للاتحاد بين الصفة والموصوف معنيٌّ كما يجوز إلحاق الألف بالمضاف إليه بالاتفاق مع أنّه غير المضاف كما في: "وا أمير المؤمنيناه" ففيي الصفة أولى؛ لأنَّ الامتزاج المعنوي أقوى من اللفظي، وقد جاء ذلك في قولهـم:

<sup>-</sup> ليست ععروفة .... (خالدي) .

<sup>(</sup>١) - هو الإمام يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عد الرحمن، كان إمام نحاة البصرة علاَّمةُ بالأدب، توفي سنة (١٨٦هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترحمته: "مواتب النحويين": (صد: ٤٤)، "وفيات الأعيان": (٢٦٥/٢)، "أنباه الرواة": (٦٨/٤)، "بغية الوعاة": (٢٦٥/٢)، "تاريخ الأدب العربي": (١٣٠/٢) وغيرها .

#### وَيَجُوزُ حَدِدُفُ حَدِرُفِ النَّدَاءِ إِلاَّ مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ

"واخُمحميّ الشاميتيناه" بإلحاق الألف والهاء في آخر الصفة، وقال «الجمهور»: إنّ الصفة ليست من تمام الكلمة، بل هي اسمّ جيء به للتخصيص أو التوضيح فلا يلحق بها علامة الندبة بخلاف المضاف إليه، والصلة مع الموصول؛ لأنّ المضاف إليه مع المضاف، والصلة مع الموصوف كلمة واحدة، ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف إليه، وعن الصلة، فحاز إلحاق علامة الندبة بالصلة، والمضاف إليه لا بالصفة.

(وَيَجُوْزُ (١) حَذْفُ حَرْفِ (١) النّدَاءِ) عند قيام القرينة في الأحوال كلّها، سواءٌ كان مع العلم المفرد، أو المنادى المضاف، أو مع (أيّ) الداخلة على المعرّف باللام كما سيجيء أمثلتها في المتن .

(إِلاً) في أربعة مواضع، أي: (مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ) (٣) والْمراد من اسم الجنس

<sup>(</sup>١)- إنما جاز حذف حرف النداء؛ لأنّه نائب مناب الفعل فكما أنّه يجوز حذف الفعل فكذلك حرف النداء ....، (مصباح الراغب) .

<sup>(</sup>٣)- واعلم: آنه يجوز حلف حرف النداء من حمسة أشياء، وهي العَلم، والمضاف، وشبهه: والمُوصول، وأيّ، أمّا العلم فلأنه كثير الاستعمال في النداء فلما حدف لم يلتبس بغير النداء، وأمّا المُضاف، وشبهه، والمُوصول، وأيّ فلكولها مشابهةً للعَلم في عدم وقوعها صفةً لـ: (أيّ)، أمّا المُوصول فغير مسلّم؛ إذ هو يقع صفةً لـ أيّ، مثل: "يا أيّها الدين آمنوا"...،، (حاشية مصباح الراغب) .

## وَالْإِشَارَةِ، وَالْمُسْتَغَاثِ، وَالْمَنْدُوْبِ، لَحُوْ: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾، وَالْإِشَارَةِ، وَالْمُسْتَغَاثِ، وَالْمُنْدُوْبِ، لَحُوْ: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾،

اسم يصحّ دحول اللام عليه، وجعله صفة لـ: (أيّ) نحو: "رجل"، فلا يقال في النداء: "رجلُ" بحذف حرف النداء، لأنّ نداء اسم الجنس لا يكتسر استعماله كنداء العلم، فلو حذف منها حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنّه منادى ولسزم المنادى بغير المنادى، (و) مع اسم (الإشارة) فلا يقال: "هذا" بحذف حرف النداء لأنّه كاسم الجنس في الإبحام والالتباس بغير المنادى، (و) مع (الْمُستَقاتُ و) مع رالْمَستَقاتُ و) مع مناف لهما، فمثال المنادى المفرد المعرفة المحذوف منه حرف النداء (تحوُّرُ أَيُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ (الله المنادى المضاف نحو قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنِيَا حَسنَةً وَقِينَا عَذَابَ النّارِ ﴾ (الله أيّ)، فو ولك: "عبد الله أقسول لك كالرحل"؛ لأنّ كلمة (أيّها) قرينة دالة على حرف النداء .

ولَّما ورد على «المصنِّف» أنَّكم قلتم : إنَّ حرف النداء لا يحذف مع اسم

ويا أيّهذا الرحل ... إلح » .

<sup>(</sup>١)- سورة يوسف: [الآية: ٢٩].

<sup>(</sup>٢)- صورة البقرة : [ الآية : ٢٠١ ] .

#### وَشَـــــدُّ: أَصْبِـــحُ لَيْـــلُ، وَاقْتَـــد مَحْثُـــوْقُ

الجنس والحال أنّ العرب تحذف حرف النداء مع أسماء الأجناس كثيراً كما ترى في هذه الأمثلة فقال: (وَشَذّ) قولهم: (أصبح ليسل) بحذف حرف النداء من (ليل) مع أنّه اسم الجنس، و(أصبح) أمر من الإصباح، أي: صر صباحاً سريعاً أيها الليل وهذا في الأصل قول [ أمّ جندب ] امرأة «امريء القيس» (1) حين طال عليها الليل وضحرت من مصاحبته لكراهتها إيّاه (2) فقالت ذلك (3)، وأخذته العرب مثلاً يضرب بما في شدّة الطلب والخلاص من الانتظار سريعاً، (و) كذلك شذّ قوله: (افتد مَختوق) (1) بحذف حرف النداء من مختوق مع أنّه اسم الجنس، و(افتد) أمر من الافتداء، أي: تصدّق عن نفسك لتتحلص من الكرب يا مختوق، و (المختوق) مَنْ عصر حلقه الغمُّ والكرب، وهذا مثل يقال لمَنْ ابتلي بالمصائب و (المختوق) مَنْ عصر حلقه الغمُّ والكرب، وهذا مثل يقال لمَنْ ابتلي بالمصائب

<sup>(</sup>١)- تقدّمت ترجمته: (صــ: ١٢٨).

 <sup>(</sup>٢)- لما فيه من الراقحة الضعيفة؛ لأنه رضع كليةٌ فإذا عرق ظهرت عليه رائحة الكلب، (حاشية مصباح الراغب).

<sup>(</sup>٣)- فقال امرؤ القيس في هذا للعني:

قباتت تقول أصبح ليل حيى تجلى عند صرعت الظلام. انظر: "ديوان امريء القيس"، "الإيضاح"، "المفصل"، "شرح ابن يعيش"، "شرح الرضي"، "شرح الأشموني" وغيرها.

<sup>(</sup>٤)- وأصله: أنَّ رحلاً وقع على سليك بن سلكه وهو نائم فحنقه وقال: افتد مخنوق، فقال له سليك: الليل طويل وأنت مقسر . أي: وأنت آمن مني فلم تستعجل ؟ ثم ضغطه سليك فضرط الرجل فقال: أضروط وأنت الأعلى ؟ قذهبت أمثالاً كلَّها: (نجم الدين) .

#### وَ: أَطْرِقْ كُسرًا

والشدائد أي: أعط الفداء وخلّص نفسك، (و) كذلك شدٌ قولهم: (أطّرِقْ كُرًا) بحذف حرف النداء من (كرا) اسم الجنس، و(أطرق) أمر من الإطراق بمعنى: سر در پيش افكندن، و(كرا) منادى مرخّم أصله: كروان فحذف منه الألف والنون للترخيم وهو اسم طائر ضعيف طويل العنق يمشي على هيئة الخيلاء يمد عنقه ويرفع رأسه ويخاف من النعامة فإذا رآها التصق بالأرض كي لا تراه، وإذا أراد العرب اصطياده قالوا: "أطرق كرا، أطرق كرا، أنّ النعامة في القرى" أي: الخفض عنقك يا كروان لتصاد فإنّ من هو أكبر منك وهو النعامة قد صيدت الخفض عنقك يا كروان لتصاد فإنّ من هو أكبر منك وهو النعامة قد صيدت وهملت من البدو إلى القرى، فصار مثلاً (١) يضرب بها إذا مرّت السخص الضعيف بالانقياد إذا انقاد من هو أعلى وأقوى منه، وقالوا: إنّ في "أطرق كرا" في الضعيف بالانقياد إذا انقاد من هو أعلى وأقوى منه، وقالوا: إنّ في "أطرق كرا" والثاني: الترخيم في غير العلم، والثالث: جعل المرحّم اسماً برأسه مع أنّ المختار والثاني: الترخيم في غير العلم، والثالث: جعل المرحّم اسماً برأسه مع أنّ المختار والثاني: الترخيم في غير العلم، والثالث: جعل المرحّم اسماً برأسه مع أنّ المختار والثاني: الترخيم في غير العلم، والثالث: جعل المرحّم اسماً برأسه مع أنّ المختار والثاني: الترخيم في غير العلم، والثالث: على المرحّم اسماً برأسه مع أنّ المختار والثاني: الترخيم في غير العلم، والثالث: على وأو والول المرحّم اسماً برأسه مع أنّ المختار والثاني الترخيم في غير العلم، والثالث: على وأو والثاني الترخيم أسماً برأسه مع أنّ المختار والثاني التركي والمناني فيقال: "ياكرو" .

 <sup>(</sup>١)- وقبل: يقال للكروان: "أطرق كرا، فإنك لن ترى" فيظن أنه لم يره أحد فبلصق بالأرض و لا
 يطير فيأخذ الصائد، (موشح) .

وقيل: مَثلٌ يضرب للرجل يتكلّم عنده فيظنّ أنّه المراد بالكلام فيقول المتكلم: أطرق كرا، أي: اسكت فإني أريد من هو أنبل منك، وقد يضرب للرجل الحقير إذا تكلّم في الموضع الجليل .

وقبل: يضرب لمن يتكبر وقد تُواضِع من هو أشرف منه، (الإيضاح، التوضيح، المقتضب، المفصل، الكامل) .

#### وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُنَادَى لِقِيَامِ قَرِيْنَةِ، جَـوَازاً مِثْلُ: ﴿ أَلاَ يَا اسْجُـدُوا ﴾

فائدة: الشاذ في اصطلاح النحاة على أربعة أقسام، شاذ في القياس دون الاستعمال وهذا قوي يصح الاستدلال به، وشاذ في الاستعمال دون القياس وهذا لا يحتج به في تمهيد الأصول ؛ لأنه كالمرفوض ويجوز للشاعر الرجوع إليه كن: "الأجلل" موضع "الأجلّ"، وشاذ في القياس والاستعمال كليهما وهذا لا يعول عليه لفقد أصليه، نحو: "المنا" موضع "المنازل"، وقسم رابع تقول النحاة: "شذ من القاعدة" ويريدون خروجه من عموم التحديد مع صحته قياساً واستدلالاً، كذا في "المصاح المنير" (١).

(وَقَدْ يُحْدَفُ الْمُنَادَى) مع قيام حرف النداء على حاله (لِقيَامِ قَرِيْنَـةٍ) (1) دالة على حذفه وتعيينه كما يحذف الفعل عند قيام القرينة (جَوَازاً) أي: حـذف حائزاً، (مِثْلُ) (2) قوله تعالى: ﴿ أَلاَ يَا اسْجُدُواْ ﴾ (1) على قـراءة «الكسائـي» (2)

<sup>(</sup>۱)- "الخصباح المنير" في اللغة: (صـ: ۱۱۷) (شذّ)، مطبوع متداول، ألّفه الإمام أحمد بن محمّد بن علي المقري الفيّومي، توفي سنة (۷۷۰هـ)، ينظر ترجمته: "الدرر الكامنة": (۲۱٤/۱م)، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة" للسيوطي: (۲۸۹/۱) وغيرها .

 <sup>(</sup>۲)- كوقوع الأفعال والمصادر ونحوها بعد حرف النداء فإذا وقعت بعد حرف النداء علم أن المبادى محذوف، لأن الأفعال والمصادر والحروف لا تنادى، (حاشية مصباح الراغب).

<sup>(</sup>٣) - في بعص نسخ المتن: (بحو) بدل (مثل) .

<sup>(</sup>٤) - سورة النمل: [الآية: ٢٥].

<sup>(</sup>٥) - تقدّمت ترجمته: (صــ: ١٢٢).

بتخفيف (ألا) على أنّه حرف تنبيه، و(يا) حرف نداء مناداه محذوف، وهو لفظ (آدم) و(اسجدوا) جملة مستأنفة، والقرينة على حذف المنادى أنّ حرف النداء لا يدخل على الفعل بخلاف من قرأ (ألاّ) بالتـشديد، و(يـسجدوا) بـصيغة المضارع فإنه ليس من هذا الباب .

\* \* \* \* \*

## [ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيْطَة التَّفْسيْرِ ]

وَالنَّالِثُ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيْطَةِ الْتَّفْسِيْرِ: وَهُوَ كُلُّ اَسْمٍ بَعْدَهُ فِعْلَ "

#### [ ما أضمر عامله على شريطة التفسير ]

(وَالثَّالِثُ) أَي: من المواضع الأربعة التي تحب حذف الفعل الناصب للمفعول به (مًا) أي: اسمٌ (أصْمَور) بصيغة الماضي المجهول من الإضمار (١) أي: حذف وقدّر (عَامِلُهُ) أي: عامل ذلك الاسم (عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْنِ) أي: على شرط أن يفسر العامل المحذوف بلفظ يذكر صريحاً، أو يذكر معناه، أو لازم معناه فحينتذ يجب حذف ذلك الفعل العامل استغناءً بالمذكور صريحاً، وقيام قرينة على المحذوف، نحو: "زيداً ضربته" ف: (زيداً) منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره (ضربته) المذكور صريحاً، تقديره: ضربت زياداً، وإنما وحب حذفه لئلا يلزم احتماع المفسر والمفسر .

ثم شرع في بيان تعريفه وتشريحه فقال: (وَهُوَ) أي: ما أضمر عامله على شريطة التفسير (كُلُّ اسْمٍ) لا الفعل ولا الحرف؛ لأنّه مفعول به فلا يكون إلاّ اسماً (بَعْدَهُ فِعْلٌ) (٢) مذكور صريحاً ، (أَوْ شِبْهُهُ) أي: شبه الفعل ، والمراد منه ههنا اسم

<sup>(</sup>١)– معنى الإضمار هنا: حذف العامل مع بقاء عمله، بخلاف الإضمار في الأسماء فهو وضع المضمر موضع المظهر .

 <sup>(</sup>٢) - ولا يريد: أن يليه الفعل أو شبهه متصلاً به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي

#### مُشْتَغِلِ عَنْهُ بِضَمِيْ رِهِ أَوْ مُتَعَلِّقِ مِ لَوْ سُلِّطَ

الفاعل واسم المفعول فقط لا المصدر، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل، (مُشْتَغِلٌ) ذلك الفعلُ أو شبهُه (عَنْهُ) يعنى الاسم بأن يكون مستغنياً ومعرضاً عنه (بضَمْرِهِ) أي: بسبب ضمير يعود إلى ذلك الاسم نحو: "زيداً ضربته" فإنّ (زيداً) اسم منصوب بعده فعل مشتغل عنه أي: معرض ذلك الفعل عنه بسبب اشتماله على ضمير يعود إلى ذلك الاسم فلا حاجة له إلى الاسم المذكور قبله، ولو لم يكن مشتغلاً بضميره وقيل: "زيداً ضربت" لكان (زيداً) مفعولاً مقدَّماً لهذا الفعل لا منصوباً بفعل مقدَّر، (أوْ في مُتعَلِّقه) (1) أي: في متعلق ذلك الاسم أي: يستغل ذلك الاسم أي: يستغل ذلك الفعل أو شبهه بضمير يكون ملحقاً عتعلق ذلك الاسم نحو: "زيداً ضربت علامه" فإنّ (زيداً) منصوب بفعل مشتغل ذلك الفعل بضمير في متعلق ذلك الاسم عون "زيداً ضربت الاسم وهو الغلام بحيث (لو سُلُط) (٢) بصيغة الماضي الجمهول من التسليط بمعني الاسم وهو الغلام بحيث (لو سُلُط) (٢) بصيغة الماضي الجمهول من التسليط بمعني

<sup>=</sup> نحو: "زيداً عمرو ضربه، وزيداً أنت ضاربه"، (جامي).

<sup>(</sup>١) - والمتعلق ما أضيف إلى الضمير، أو وصل بما فيه الضمير، أو وصف بما فيه الضمير، أو عطف على بما فيه الضمير، أو عطف على بما فيه الضمير مثل: "زبداً ضربت غلامه، وزبداً ضربت الذي يحبه، وزبداً ضربت رحلاً يحبه، وزيداً ضربت عمراً أخاه"، وضابط التعلق: أن يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوبات بالمفسر، (خالدي، نجم الدين).

<sup>(</sup>٢)- احترز «المصنّف» بهذا القيد الأخير من كلّ اسم توسط بينه وبين الفعل كلمة واجبة التصدير كـــ: أنّ وأخواتها، نحو: "زيداً إي ضربته"، وكم الخيرية نحو: "زيداً كم ضربته"، وكذلك كم الاستفهامية، وحرفا الاستفهام نحو: "زيداً أضربته، وريداً هل ضربته" وغير ذلك ثمّا يستحق التصدير=

#### عَلَيْهِ هُ وَ أَوْ مُنَاسِبُ لَنَصَبَهُ مَثْلُ: زَيْدًا ضَرَبُتُ لَهُ

(برگماشتن) (عُلَيْهِ) أي: على ذلك الاسم بأن يحذف ضمير الفعل ويجعل (هُو) أي: الفعل المذكور بعده بعينه (أو مُنَاسِبُهُ) أي: مناسب ذلك الفعل في المعنى لفظ أخر عاملاً في هذا الاسم (لنصبَهُ) (') بالمفعولية أي: لو سلّطنا عليه الفعل بعبنه أو معناه هذا أو سلّطنا عليه مناسب معنى ذلك الفعل لنصب ذلك الفعل بعينه أو معناه هذا الاسم المذكور قبله يعنى: إن أمكن تقدير ذلك الفعل المذكور بعده سلّطنا عليه ذلك الفعل بعينه سلّطنا عليه معنى ذلك الفعل بعينه سلّطنا عليه معنى ذلك الفعل، وإن لم يمكن تقدير ذلك الفعل ولا معنى ذلك الفعل سلّطنا عليه من ذلك الفعل، وإن لم يمكن تقدير ذلك الفعل ولا معنى ذلك الفعل سلّطنا عليه من ذلك الفعل، وإن لم يمكن شيء من ذلك أصلاً لم يكن من هذا القبيل كما سيحيء، (مقل ("): زَيْداً صَورَبُتُهُ) (") هذا مثال أصلاً لم يكن من هذا القبيل كما سيحيء، (مقل ("): زَيْداً صَورَبُتُهُ) (") هذا مثال اللسم الذي ذُكرَ بَعْدَه فعل مشتغلٌ عنه بضميْره لو سلّطنا عليه ذلك الفعل

<sup>=</sup> كما هو مدكور في (خالدي) وغيره من كتب الفنّ، والله أعلم .

<sup>(</sup>١) - احتراز عن مثل قولهم: "هل ضربته ٢" فإنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولكنّه لو سلّط عليه لم ينصبه؛ لأنّه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله، (شرح الوافية) .

<sup>(</sup>٢) في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

<sup>(</sup>٣)- وإنما وحب إضمار الفعل ههنا؛ لأنّ المفسُّر كالعوض من الناصب، ولا يؤتى به إلاّ عند تقدير الناصب فإظهار الفعل يعني عن تفسيره فحكم الناصب حكم الرافع في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَخَدُ مُنَ النَّاصِبِ وَكُمُ الرَّافِعِ فِي قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَخَدُ مُنَ النَّاصِبِ وَاللّهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ الفاعل ...»، وحاشية المُشْرِكِتْنَ اسْتَحَارَكَ فَأَجِرُهُ ﴾ سورة التوبة : [ الآية : ٦ ] كما ذكرنا في باب الفاعل ...»، وحاشية مصباح الراغب،

## وَزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ، وَزَيْداً ضَرَبْتُ غَلاَمَهُ، وَزَيْداً حُبِسْتُ عَلَيْهِ يُنْصَبُ بِفِعْلِ مُضْمَـــرٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْـــدَهُ، أَيْ: (ضَرَبْتُ)، وَ(جَـــاوَزْتُ)

بعينه أي: "ضربت" لنصبه، (ورَيُلااً مَرَرْتُ به) هذا مثال الاسم الذي ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضميره بحرف جرّ لو سلّطنا عليه معناه وهو "جاوزت" لنصبه، (ورَيُداً ضَرَبْتُ غُلاَهَ عُهُ هذا مثال الاسم الذي ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضمير في متعلّقه وهو الغلام بحيث لو سلّطنا عليه لازم معناه وهو "أهنت" لنصبه؛ لأنَّ ضرب الغلام يستلزم إهانة مولاه، (ورَيُداً حُيسْتُ عَلَيْه) أي: انتظرت لأجله، هذا مثال الاسم الذي ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضمير لو سلّطنا عليه لازم معناه وهو "لابست" لنصبه فـ: (زيداً) في هذه الأمثلة الأربعة (يُنْصَبُ) لأنّه مفعول به (بفعل مُصْمَرُ) أي: ذلك المحذوف (مَا بَعْدَهُ) المناذكور من فعل صريح، أو معنى ذلك الفعل، أو لازم معنى ذلك الفعل، رأيً الفعل المقدر المحذوف في المثال الأول: (ضَرَبْتُ، و) الفعل المقدر المحذوف في المثال الثاني: (جَاوَرْتُ) لأنّ معنى "مررت" المتعددي بالباء: "حاوزت" أي:

<sup>(</sup>١) - هذا مذهب «البصريين» و«المصنّف»، و«الأنباري»، و«ابن يعبش»، و«الرضي»، فالمنصوب عندهم مفعول لفعل مقدَّر دلّ عليه المفسّر المذكور، وذلك لأنّ في الذي ظهر دلالةً على المقدَّر، فحار إضماره استغناء بالظاهر عنه، وأمّا الكوفيون فيرون أنّه منصوب بالفعل الظاهر الواقع على الضمير وإن كان قد اشتغل بضميره؛ لأنّ ضميره ليس غيره، وإذا تعدّى إلى ضميره كان متعدّياً إليه، (شوح ابن يعيش، شوح الوضي، الإنصاف، شوح الألفية للموادي).

#### وَ (أَهَنْتُ ) وَ (لاَبَسْتُ)

"جاوزت زيداً"؛ لأنّك لو قدَّرت "مررت" لم ينصبه؛ لأنّه لا يتعدّى بنفسه، (ق) الفعل المقدّر المحذوف في المثال الثالث: هو (أَهَنْستُ) لأنّه لازم معناه؛ لأنّ إهانة المولى لازم لضرب غلامه، وإن قدَّرت "ضربت "كنت كاذباً؛ لأنّك ضربت غلامه لا زيداً نفسه، (ق) الفعل المقدَّر المحذوف في المثال الرابع: (لاَبَسْتُ) لأنّه لازم معناه؛ لأنّ كونه محبوساً لأجله يستلزم كونه ملابساً وملازماً له .

وإذا علمت معنى المتن فاعلم فوائد القيود: فقوله: (كلّ اسم) احتراز عن الفعل والحرف؛ لأنّ المفعول به لا يكون إلاّ اسماً، وقوله: (بعده فعل) احترز عن مثل قولنا: "زيد قائم" لأنّه ليس من هذا الباب، وقوله: (أو شبهه) ليدخل فيه مثل: "زيداً محبوس أنت عليه" فإنّه منصوب بتقدير شبه الفعل المذكور بعده وهو اسم المفعول، وقوله: (مشتغل عنه بضميره) احتراز عن مثل قولنا: "زيداً فربت" فإنّ زيداً اسم بعده فعل لكنّه غير مشتغل عنه بضميره فهو منصوب بالفعل الذي بعده ومفعول مقدم له لا بالفعل المقدر، وقوله: (لمتعلقه) لإدحال مثل "زيداً ضربت غلامه"، وقوله: (لو سلّط عليه هو أو مناسبه) احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبته عليه لمانع في اللفيظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل الحرف الاستفهام، أو ما النافية، مثل قولنا: "زيد هل ضربته ؟ ، أو زيد ما ضربته" ؛ لأنّ ما بعد الاستفهام، والنفي لا يعمل في ما

## وَيُخْتَارُ الْرَّفْعُ بِالاِبْتِدَاءِ عِنْدَ عَدَمِ قَرِيْنَةِ خِلاَفِهِ، أَوْ عِنْدَ وُجُوْدِ أَقْوَى مِنْهَا كَ\_: (أَمَّـــا) مَــعَ غَيْــرِ الطَّلَــبِ

قبله، أو لمانع في المعنى مثل قوله تعالى: ﴿ وَ كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوْهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ (١)؛ لأنّه لا يصحّ تسليط الفعل ولا مناسبه على الاسم من حيث المعنى كما سيحيء .

واعلم: أنّه يجوز في هذا الاسم المذكور بشرائطه النصبُ على المفعولية كما ذكرنا، ويجوز فيه الرفعُ على الابتداء، (و) لكن (يُخْتَارُ) في ذلك الاسم المذكور بعده الفعل (الرَّفَعُ (٢) بِالاِبْتِدَاء) أي لكونه مبتدأً، والفعل المذكور بعده المذكور بعده المذكور بعده الفعل (الرَّفَعُ حَمَا فِي: "زيد خبره، (عند عدم قرينة خلاف الرفع كما في: "زيد ضربته" فإنّ الرفع والنصب جائزان فيه، وقرينة خلاف الرفع منتف ههنا فالرفع أولى؛ لأنّ في النصب يلزم حذف الفعل الناصب، والأصل عدم الحذف، وفي الرفع سلامة عن هذا، (أوْ عِنْدُ وُجُودٍ) قرينة (أقْوَى مِنْهَا) أي: من قرينة النصب يعني إذا وحد القرينتان، قرينة الرفع، وقرينة النصب، لكن قرينة الرفع أقوى من قرينة النصب، وذلك في موضعين: الموضع الأول: (كَـ: أمًّا) المقارنة (مَعَ غَيْسِ قرينة النصب، وذلك في موضعين: الموضع الأول: (كَـ: أمًّا) المقارنة (مَعَ غَيْسِ الطّلَبِ) نحو: "جاءين زيد وعمرو أمّا زيد فضربته، وأمّا عمرو فأكرمته" فههنا وحدت قرينتان، قرينة النصب لتكون الجملة الثانية فعليةً ويكسون مسن عطف

<sup>(</sup>١)- سورة القمر : [ الآية : ٥٢ ] .

 <sup>(</sup>٢)- بدأ «المصنف» رحمه الله تعالى بما يختار رفعه لعدم احتياج الرفع إلى عامل محذوف، وقوله:
 بالابتداء تبيين لعامل الرفع في كل ما يجوز فعله في هذا الباب، لقلا يظنّ أنّ رافعه مثل ناصبه، (خالدي).

## وَ (إِذَا) لِلْمُفَاجَاةِ، وَيُخْتَارُ التَّصَبُ بِالْعَطَفِ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ لِلتَّنَاسُب

الجملة الفعلية على الفعلية، وقرينة الرفع لأنَّ (أمًّا) لا يقع بعدها فعلَّ إلاَّ نادراً، لكن قرينة الرفع أقوى لترجّحها بسلامتها عن الحذف فيختار فيه الرفع، وإنمـــا قيَّد (أمَّا) بغير الطلب؛ لأنما إذا كانت مع الطلب كما في قولك: "ضربت زيداً أمَّا عمراً فأكرمته" فحينئذ يختار النصب؛ لأنَّا لو رفعنا زيداً بالابتداء تكون الجملة الإنشائية خبراً له، ووقوعُ الجملة الإنشائية خبراً مستبعدٌ حدّاً، والحذف كثِّير شائعٌ في كلامهم فيكون قرينة النصب أقوى من قرينة الرفع، والمراد من غير الطلب الأمرُ، والنهيُ، والدعاءَ فقط لا الاستفهام، والتمني، والترجي؛ لأنَّ لها صدر الكلام فيمتنع تسليطها على ما قبلها ولا يكون من هذا الباب، (وَإِذَا للمنفاجَاة) أي: وكذلك يختار الرفع فيما إذا وقع الاسم بعد إذا الفجائية نحـو: "خرجت فإذا زيدٌ لقيتُه" فههنا أيضاً قرينتان، قرينة النصب بحذف الفعل العامل ليكون من عطف الجملة الفعلية على الفعلية، وقرينة الرفع؛ لأنَّ (إذا) تقتصفي الاسم بعده فيكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء ، تُرَجَّحُ جانب الرفع لسلامته مـن الحذف ، (وَيُخْتَارُ النَّصَبُ) مع جواز الرفع (بالْعَطَف عَلَى جُمْلَة فعْليَّة) (١) أي : إذا

<sup>(</sup>١)- وكذلك العطف على شبه جملة فعلية نحو: "مررت برحل ضارب عمراً وهنداً بقتلها"، وكذا يحتار بعد حتى، ولكن، وإن كانت مع دخولها على الجملة حرف ابتداء تشبيهاً لها بحالها عاطفة، (حاشية مصباح الراغب) .

# لِلتَّنَاسُبِ، وَبَعْدَ حَرَّفِ النَّفَي، وَالإسْتِفْهَامِ، وَ(إِذَا) الْشَرَّطِيَّة، وَ(حَيْثُ)، وَفِيْ الأَمْوِ وَلِلتَّنَاسُبِ، وَبَعْدَ اللهُ عَلَى وَالنَّهْ عِنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى

كانت قبله جملة فعلية (بلقناسب) (1) بين الجملتين المعطوفة والمعطوفة عليها نحو: "حرجت فزيداً لقيته" ف: (زيد) يجوز رفعه بالابتدائية لسلامته عن الحذف لكن تناسب العطف بين الجملتين يقتضي نصبه وهذه القرينة المقتضية للنصب أقوى من قرينة الرفع؛ لأنّ الحذف كثيرٌ شائعٌ في كلامهم لا يبالى به، والموافقة بين أمرٌ مهمٌ عندهم لدلالتها على الاتفاق، والاتفاق بين الأصحاب حيرٌ من الافتراق، (ق) كذلك يختار النصب (بَعْدَ حَرُف (١٥٠٠) التَّقْي) (٤) نحو: "ما زيداً ضربته [ ولا عمراً أهنته]"، (ق) بعد حرف (الاستفهام) نحو: "أ زيداً ضربته"، وفي بعد (حَيْثُ بُعو: "إذا زيداً بحو: "حيث زيداً بحده فأكرمه"، (ق) بعد (حَيْثُ بُعو: "إذا زيداً بحد؛ "حيث زيداً بحده فأكرمه"، وويداً لا تضربه إلاسب في الاسب المذكور إذا وقع بعده أمرٌ، أو نحيّ، نحو: "زيداً اضربه، وزيداً لا تضربه" (إذْ هيَ مَوَاقِعُ الْفَعْلِ) علّه المكلّ أي: يختار النصب على الرفع في هذه المواضع كلّها؛ لأنها

<sup>(</sup>١)- لأنَّ التناسب في كلامهم مقصود مهمَّ عناهم .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن: (حرفي) بدل (حرف) .

<sup>(</sup>٣)- دون فعل النفي، أي: (ليس) فإنَّ الرفع على الاسمية واحب هناك، (حاشية الأيوبي) .

<sup>(</sup>٤)- لأن البغي في الحقيقة لمضمون الفعل فإيلاؤه لفظاً أو تقديراً لما ينفى مضمونه أولى، وليس لم، ولما وثن من هذه الجملة؛ إذ هي عاملة في المضارع، ولا يقدّر معمولها لشعفعها في العمل، (حاشهة مصباح الواغب).

#### وَعَنْدَ خَــوْفَ لَبْسِ الْمُفَسِّرِ بِالصَّفَــة مثلُ: ﴿ إِنَّا كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرِ ﴾

مواضع وقوع الفعل ويكون الاسم منصوباً بالمفعولية، (وَعِنْدُ خَوْفِ لَبْسِ الْمُفَسِّرِ بِالصَّفَةِ) أي: وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند حوف التباس الفعل المفسِّر بالصفة إذا رفعنا الاسم فلا تفيد المعنى المقصود، وعلى تقدير النصب لا يلتبس الفعل المفسِّر بالصفة ويفيد المعنى المقصود فيختار فيه النصب؛ ليكون نصاً على معنى المقصود (مِثْلُ) قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ ﴾ (١)، فسنخل عنه بضميره بحيث لو سلَّط عليه لنصبه ويختار فيه النصب؛ لأن المعنى المقصود من الكريمة أن جميع المحلوقات كالنسة لقضاء الله تعالى وقدره، وهذا المعنى على تقدير النصب بأن يكون كل شيء منصوباً بـ: (حلقنا) المقدَّر، تقديره: إنا خلقنا كلّ شيء بقدر واضح صريح .

وإن رفعنا (كلّ شيء) فحينئذ يتصور فيه وجهان من التركيب، أحدهما: أن يكون (كلّ شيء) مرفوعاً بالابتداء، وجملة (خلقناه بقدر) الفعل مع الفاعل والمفعول والجار والمجرور خبره، فكذلك يفيد المعنى المقصود، والوحه الشاني: يمكن أن يكون (كلّ شيء) مرفوعاً بالابتداء ويكون (شيء) موصوفاً، وجملة (خلقناه) بفعل مع الفاعل والمفعول صفة مخصصة له: (شيء)، ويقهر الجهار والمجرور في محل الرفع خبر المبتدأ، فعلى هذا يختل المعنى المقصود؛ لأنّه يوهم أنّ بعض الأشياء غير مخلوقة لله سبحانه وتعالى كما هو مذهب المعتزلة في أفعال

<sup>(</sup>١) سورة القمر: [الآية: ٤٩].

#### وَيَسْتَوِيْ الْأَمْرَانِ فِي مِثْلِ: (زَيْدٌ قَامَ وَعَمْراً أَكُرَمْتُهُ) وَيجبُ النَّصَبُ بَعْدَ حَــرْف الشَّــرْط

مذهب الْمعتزلة في أفعال العباد الاختيارية، فاختاروا النصب لئلا يلتبس الفعــــل المفسِّر بالصفة على تقدير الرفع .

فإن قيل: ينبغي أن يجب النصب حينقذ؛ إذ التحرز عن اللبس واحب ,

قلنا: ههنا وَهُمُ اللبس لا اللبس حقيقةً إذ المعنى يصح على تقدير الرفع أيضاً بالوجه الأول، ولهذا قال والمصنف،: (عند خوف اللبس)، (ويستوي الأمران) أي: النصب، والرفع (في مثل: زيد قام وعمراً أكرمشة المراد من المنسل الجملة التي تكون دات وجهين، ك: "زيد قام" فإنحا نظراً إلى الجملة الكبرى، أي: المبتدأ مع الخبر اسمية، وبالنظر إلى الجملة الصغرى، أي: الفعل مع الفاعل أعني (قام) فعلية، فإذا عطفت عليها الجملة الثانية فالرفع والنصب في الاسم المذكور أي (عمرو) مستويان، أمّا الرفع فبالابتداء، ويكون عطف الجملة الاسمية على الاسمية، وأمّا النصب فتكون مفعولاً به لفعل محذوف قبله فيكون من عطف الجملة الفعلية على الفعلية، ولا يترجح أحدهما على الآخر فاستوى فيه الأمران. فإن قيل: وجه الرفع يترجح لعدم الحذف.

قلنا: وجه النصب يترجح بقرب المعطوف عليه، فالوجهان متعارضان، وإذا تعارضا تساقطا .

(وَيَجِبُ النَّصَبُ) في الاسم المذكور إذا وقع (بَعْدَ حَرْف الشَّرْط) سواءً

### وَحَرُفِ التَّحْضِيْضِ مثل: إِنْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ، وَ أَلاَّ زَيْداً ضَرَبْتَهُ، وَلَيْسَ: أَ زَيْداً ذُهِبَ بِدِهِ، مِنْدُ، فَالرَّفْدِعُ

كان صريحاً في الشرط كلفظ إنّ، ولو، أو متضمناً لمعنى الشرط ك ...: م ... وأيدما، وحيثما بخلاف (أمّا) فإنّ المحتار فيه الرفع كما مرّ، (وَحَرْف التّحْضِيْض) أي: وكذلك يجب النصب في الاسم المذكور إذا وقع بعد حرف التحصيض، وحروف التحصيض أربعة: ألاّ، وهلاّ، ولولا، ولوما، كما سيجيء في الحروف، رمثلُ: إنّ زَيْداً ضرَبْتهُ ضرَبَكَ هذا مثال لما وقع الاسم بعد حرف الشرط، (وَ أَلاً رَيْداً صَرَبْتهُ) وهذا مثال لما وقع الاسم بعد حرف التحضيض.

وإنما كان النصب واجباً في هذين الموضعين؛ لأنّ حروف السشرط والتحضيض تختص بالفعل فإذا لم يكن الفعل لفظاً وجب تقديره، (وَلَسِس) (1) مثل: (أ زَيْدٌ ذُهِبَ به) المراد من المثل: اسمٌ وقع بعده الفعل المجهول، و(دُهِبَ) فعل ماض مجهول مشتغل بضمير يعود إلى زيد، (هِنْهُ) أي: من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ لأنّ الشرط إن لو سلّط عليه الفعل، أو معناه لنصبه، وههنا لو سلّط عليه الفعل، أو معناه أو معناه أعين (أ ذهبب) بصيغة المجهول لم ينصبه؛ لأنّه مفعول ما لم يسم فاعله وهو من المرفوعات لا من المنصوبات، وقالرَّفْعُ) أي: رفع الاسم المذكور واجب ههنا على أنّه مبتداً، وجملة (ذهب به)

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المُنن بزيادة: (مثل) بعد (ليس) .

## وَكَلْنَ اللَّهُ اللّلْمُ اللَّهُ اللّ

حبره، (وكذلك) أي: مثل "أ زيد ذهب به" قوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِيهِ الرَّبُرِ ﴾ (1) في أنه ليس من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ لأنه لا يتحقق فيه معنى التسليط، إذ لو سلّط عليه الفعل المذكور بعده فسد المعين، وذلك لأنَّ التقدير يكون: فعلوا كل شيء في الزبر، و(الزبر) صحائف أعمال العباد، والعباد لا يقدرون أن يفعلوا في الزبر شيئاً واحداً فضلاً عن كلّ شيء، بل المعنى: أن كلّ شيء مفعول هم ثابت في الزبر ومكتوب فيها، فوجب رفع (كلّ شيء) على أنه مبتدأ، والجملة الفعلية صفة له: (شيء)، و(في الزبر) الجار (كلّ شيء) على أنه مبتدأ، والجملة الفعلية صفة له: (شيء)، و(في الزبر) الجار والمجرور في على الرفع حبر المبتدأ .

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم: إذا وقع الاسم في جملة بعده أمر، أو نحيّ، يختار فيه النصب، وهذا منقوض بقوله تعالى: ﴿ الرّانِيةُ وَالرَّانِي فَاحْلَالُوا كُلّ وَاحِدٍ مّنْهُمَا مِائَةَ جَلّدَة ﴾ (٢)، لأنّ (الزانية، والزاني) اسمان وقع بعدهما صيغة الأمر فكان المناسب أن تكونا منصوبين مع أنّ القراء السبعة اتفقوا على قسراءة الرفع، ومن المعلوم ألحم أئمة النحو، وأساتذة النحاة، ولا يكون مختار النحاة إلاً ما يكون مختاراً عندهم فدفع هذا الإشكال بقوله:

<sup>(</sup>١)- سورة القسر: [الآية: ٥٢].

<sup>(</sup>٢)- سورة النور : [ الآية : ٢ ] .

#### وَلَحْوُ: ﴿ أَلزَّ اللَّهُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلِّ وَاحِد مِّنْهُمَا مَائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ الْفَاءُ بِمَعْنَى الشَّرْط عند الْمُبْسِرَّد

(وَتَحُوْ (ا) فَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ وَالزَّانِيَ فَاجْلِدُوْا كُلَّ وَاحِدٍ مُنَّهُمَا مِاثَةَ جَلْدَة (")، الْفَاءُ بِمَعْنَى الْشَرْط عِنْدَ الْمُبَـرِّدِ (") يعني هذه الكريمة ليست من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير حتى يكون المحتار فيه النصب، بل له وجهان آخران مــن التركيب عند النحاة .

الوجه الأول: ما اختاره «المبرَّد» وهو أنّ الفاء لجواب الشرط، وما بعد هذا الفاء لا يعمل فيما قبلها، ولا يمكن تسليط الفعل على الاسم، ولا يكون من هذا الباب، بل (الزانية) مرفوع على الابتداء، و(الزاني) عطف عليها، والسلام فيهما موصول بمعنى: التي زنت، والذي زن، و(فاجلدوا) خبره، وقد تقرر أنّ المبتدا إذا كان موصولاً متضمناً لمعنى الشرط جاز دخول الفاء في الحسير كما يقال: "من زن فاجلدوه"، والجملة الإنشائية وقعت خبراً؛ لألها بتأويل: مقولً في حقّها كذا .

<sup>(</sup>١)- المراد بنحو الزانية والزان؛ ما صدر بصفة ذات لام بعدها أمرٌ مع الفاء مسلَّط على ما يتعلَّق بضميره مشتغل عنه بمتعلقه؛ لأنَّ (يحلد) مسلَّط على كُلَّ واحد منهما، وكلَّ واحد موصوف بقوله: (منهما)؛ وهو ضمير الاسم، (حاشية مصباح الراغب) .

<sup>(</sup>٢)- سورة النور : [ الآبة : ٢ ] .

<sup>(</sup>٣) - تفلُّمت ترجمته: (صد: ٢٠٦).

#### وَجُمُلَتَ انْ عَثْمَ سَيْبَوَيْهِ، وَإِلاَّ فَالْمُخْتَارُ النَّصَابُ

والوجه الثاني: ما اختاره ,سيبويه, فقال: (وجُمْلَتَانَ عَنْدُ سَيْبُويْهُ ('') فلا يكون من قبيل ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ لأنَّ الشرط فيه أن يكون الفعل المذكور مفسِّراً للمقدَّر، والمفسِّر والمفسِّر يكونان بمعين واحد لا محالـة، وههنا ليس كذلك بل (الزانية) مبتدأ مرفوع لفظاً، و (الزاني) معطوف عليه، وخبره محذوف، تقديره: حكم الزانية والزاني ما سيتلى عليكم، أو (الزانية) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا بيان حكم الزانية والزاني، كما يقول المصنفون: الباب أو القصل، أي: هذا با ب فلان، وفصل فلان، وقوله تعالى: ﴿ فَاجْلِدُوا الْبَابِ أَوِ الْقَصَلِ، أَي كُلُّ وَاحِد مِّنْهُمًا ﴾ (٢) بيان لحكمهما وهو ابتداء الكلام، والفاء زائدة لتحسين الكلام، لا لجواب الشرط، وعلى كلا التقديرين الجملتان متغاثرتان في المعني فلا تكون الكرعة من هذا القبيل، (وَإلاّ) أي: إن لم بكن التركيب كما قال المبرد،، و اسبيويه ، (فَالْمُخْتَارُ) في الزانية ، والزاني (النَّصَبُ ) كما جاء في القراءة الشادة ، ووجه النصب أنحما اسمان على شريطة التفسير وقع بعدهما صيغة الأمر فالمحتار فيه النصب كما مرّ، وليس المراد أنّ المحتار عند والمصنّف، القراءة الشادّة بل هو على الفرض والتقدير أي: لو كان كذا لكان كذا .

<sup>(</sup>١)- تقلُّمت ترجمته: (صــ: ١٠٠).

<sup>(</sup>٢) - سورة النور: الآية : ٢].

#### [ الْتُحُدْيُرُ ]

#### وَالرَّابِكِ : الْتَحْذِيْدُ وَهُ وَهُ وَمُعْمُولً بِتَقْدِيْرِ اتَّقَ تَحْذَيْراً ممَّا بَعْدَهُ

#### [التحذير]

(وَالْرَّابِعُ) مِن المُواضِعِ التي يحب فيها حذف الفعل الناصب للاسم (التُتَحْدَيْنُ ومعناه في اللغة: التخويف، (و) في الاصطلاح: (هُو مَعْمُولٌ) أي: مفعولي به (بتقدير اتق) (١) من الاتقاء بمعني: (پرهيز كردن)، أو نحوه كقوله: "احذرْ، وباعدْ، وجانبْ، واحتنبْ، ونحّ"، فقوله: (بتقدير اتق) احتسراز عسن المعمول الذي لا يكون بتقدير اتق، ونحوه، نحو: "زيداً" في جواب من قال: "من أضرب ؟" فقلت: "زيداً" ؛ لأنّه معمول اضربْ فليس هو من هذا الباب، ويجوز ذكر فعله صريحاً، (تحديراً مِمَّا بَعْدَهُ) مفعول له لقوله: (بتقدير اتق)، واحترز بهذا القيد عن اسم معمول لفعل اتق المحذوف لكن لا للنحذير بل لحوا ب السسؤال كقولك: "زيداً" في جواب من قال: "من آئقي ؟" فإنّه ليس من هذا الباب، ويجوز ويجوز ذكر فعله صريحاً.

وإنما وجب حذف الفعل الناصب في باب التحــــذير، لأنّ التحــــذير في الأصل إنما يكون في حال بكون الوقت ضيقاً، والفرصة قليلةً، ويخاف القائل إن الشعل بذكر الفعل وقع المحذّر له في اللهلاك فحينتذ يكتفي بذكر المحــــذّر منــــه

<sup>(1)-</sup> قوله: (بتقدير اتّق): فيه بعض مسامحة من حيث المعنى؛ إذ يصير المعنى: "اتّق نفسك من الأسد"، ولا يفال: "اتّقيت زيدًا من الأسد"، أي: تجنّبته، ولو قال: بتقدير نحٍّ أو بعّدٌ لكان أولى، (نجم الدين).

## أَوْ ذُكِرَ الْمُحَلَّرُ مِنْهُ مُكَرَّراً، مِثْلُ: إِيَّاكُ وَالأَسَادُ

ويقول في الفور: "الطريق الطريق" إذا كان الطريق مخوَّفاً، والرجل يقع في المهلكة، ثم استعمل التحذير في الأحلاق الذميمة، والأفعال القبيحة تشبيهاً فسا بالمهلكات الصورية، وتنبيها على وجوب الاجتناب منها فوراً، كما قال الشاعر ().

فَيايَاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَاإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَللشَّرِّ جَالِبٌ '' والمراء ك: "جدال" وزنا ومعنى، (أو ذكر الْمُحَذَرُ مِنْهُ مُكرَّراً) أي: النوع الثاني من التحذير أن يذكر المحذَّر منه مكرَّراً بتقدير (اتق)، ولا يكون تحذيراً ثمّا بعده كما في النوع الأول، وإنما يذكر مكرّراً لتيقظ السامع وتنبيهه ليسرع في الاجتناب والاحترار من المهلكة، (مثلُ: إيّاك والأسد) أي: اتّق نفسك أن تنعرض

 <sup>(</sup>١) ينسب هذا البيت للفصل بن عبد الرحمن القرشي، (يقوله لابنه القاسم) شيخ بني هاشم في وقنه وشاعرهم وعلمهم، توفي سنة (١٨٨هـــ)، انظر: "الأعلام"؛ (١٥٠/٥)، "معجم الشعراء"؛
 (صـــ: ٣١٠)، "شرح المفصل" لابن يعيش: (٢٠١/١) وغيرها .

<sup>(</sup>٣)- تحريج البيت: "إناه الرواه": (٢٦/٤)، "حرالة الأدب": (٦٢/٢)، "عجم الشعراء" (صدر ١٦٢/٣)، "مالي ابن حاجب". (صدر ٢١٠)، "أمالي ابن حاجب". (صدر ٢٦٠١)، "أمالي ابن حاجب". (صدر ٢٨٠١)، "أمالي ابن حاجب". (صدر ٢٨/١)، "أمالي ابن حاجب". (صدر ٢٠/١)، "الخصائص": (١٢٨/٣)، "شرح النصر ال(٢٥/١)، "شرح النصر المراه (٢٥/١)، "شرح النصرية": (١١٢/٤)، "للقاصد النحوية": (١١٢/٤)، "للقاصد النحوية": (١١٢/٤)، "كتاب اللامات": (صدر ٢٠٠)، وغيرها .

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (المراه) حيث نصبه بعد (إيّاك) مع حذف حرف العطف ضرورةً، وقال المازي: لما كرَّر (إيّاك) مرّين كان أحدهما عوضاً من الواو .

# وَإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ، وَالْطَّرِيْقَ الْطُرِيْقَ، وَتَقُولُ: إِيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ، وَمِنْ أَنْ تَحْدِف، بِتَقْدِيْدِ (مِدِنْ) تَحْدُذِف، بِتَقْدِيْدِ (مِدِنْ)

للأسد واتق الأسد أن يهلكك، (وَإِيَّاكُ وَأَنْ تُحَدِّفَ) أي: اتق نفسك أن تتعرّض للحذف (١) وهو رمي الأرنب بالعصا، هذان مثالان للنوع الأول من التحدير، المثال الأول لما يكون المحدَّر منه اسماً صريحاً وهو الأسد، والمثال الثاني لما يكون المحدَّر منه بتأويل الاسم، (وَالْطَّرِيْقَ الْطَرِيْقَ أَي: نحِّ عنه إذ فيه آفة، وهذا مشال المنوع الثاني من التحدير أي ما يذكر المحدَّر منه مكرَّراً، وكذلك: "الجدار الجدار، والأسد الأسد، والصبي الصبي" أي: اتق الصبي أن تطأه، والجدار أن يقع عليك، (وَتَقُولُ ) أي: يجوز لك أن تقول في مثل: "إياك والأسد" إذاكان المحدَّر منه فعلاً في مثل الواو (وَ) يجوز لك في مثل: "إياك وأن تحذف" إذا كان المحدِّر منه فعلاً في مقام الواو (وَ) يجوز لك في مثل: "إياك وأن تحذف" إذا كان المحدِّر منه فعلاً في تأويل الاسم أن تقول؛ إياك (مِنْ أنْ تُحذفُّ باستعمال (مِنْ) مقام الواو، (وَ) كليهما فتقول: يجوز في هذا القسم وحه ثالث أيضاً وهو حذف الواو، و (مِنْ) كليهما فتقول: إياك أنْ تُحذف، بِنَقْدِيْرِ مِنْ الجارة؛ لأن حذف (مِنْ)، وسائر حروف الجارة عن (إيًاك أنْ تُحذف، بِنَقْدِيْرِ مِنْ) الجارة؛ لأن حذف (مِنْ)، وسائر حروف الجارة عن

<sup>(</sup>١)- والحذف: بالحاء المهملة والذال المعجمة الرمي بالعصا، وبالخاء والذال المعجمتين ومي حصاة أو نواة تأخذها بين أصبعيك وترمي بها كما يفعل عند رمي الجمار، والمراد هها المعنى الأول، وروي عن سيّدنا عمر رضي الله عنه أنه قال: إيّاي وأن بحذف أحدكم الأرنب بالعصا لأنّه يقتلها فلا بحلّ اهب، (نقلاً من هامش المخطوطة).

#### وَلاَ تَقُولُ: إِيِّاكَ الأسَد، لامْتَاع تَقْديْر (من)

(أنّ) بالتشديد، و(أنْ) بالتخفيف كثيرٌ شائعٌ في كلامهم فيجوز في هذا وجوةً ثلاثةٌ، استعماله بالواو، وب:(مِنْ)، وبحذفهما، (وَلاَ تَقُولُ) أي: ولا يجوز لك أن تقول: (إِيَّاكَ الأَسَدَ) بحذف لفظة (مِنْ) من الأسد، (لاِمْتناع تَقْديْر مِنْ) وحذفها من الاسم الظاهر، فيجوز فيه الوجهان فقط، استعماله بالواو، أو ب:(من) -

فإن قيل: لفظ الأسد في "إياك والأسد" معطوف على (إيّاك) حارج عن القسمين المذكورين في التحذير؛ لأنّه ليس مكرَّراً، ولا ذكر بعده شيءٌ حستى يكون تحذيراً ممّا بعده مع أنه محذَّر منه بالاتفاق .

قلنا : هو تابع للتحذير فجعل تابع التحدير تحذيرا بحازاً .

\* \* \* \* \*

#### [ الْمَفْعُوالُ فَيْه ]

الْمَفْعُولُ فِيْهِ: هُو مَا فَعِلَ فِيهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ مِنْ زَمَان أَوْ مَكَان

#### [المفعول فيه]

(المُفَعُولُ فَيْهِ) (ا) أي: ومن المنصوبات المفعول فيه و (فيه) ظرف ل...: (المفعول)، ولا ضمير فيه عائد إلى اللام الذي في المفعول (هُوَ مَا فُعِلَ) بـصيغة المجهول (فيه فعُلَّ) والمراد من الفعل الفعل اللغوي أي: الحدت، لا الفعل الاصطلاحي، ليتناول اسمى الفاعل، والمفعول، وغيرهسا، وإن أريد الفعل الاصطلاحي في: (أو شبهه) مقدَّر ههنا كما عرفت فيما سبق، (مَدْكُورٌ) لفظاً الاصطلاحي في إلى الجمعة"، أو تقديراً كقولك: "يوم الجمعة" في جواب من قال: "مني صمت ؟".

واحترز به عن نحو: "يوم الجمعة طيب"؛ لأنّه وإن فعل فيه فعل لا محالة لكن ما ذكر القائل الفعل لا لفظاً ولا تقديراً فلا يكون من هذا الباب (مِنْ زَمَانَ أَوْ مَكَانَ) إشارة إلى أقسام المفعول فيه، والزمان: هو اليوم، والليلة، وأجزاؤهما، وما يتركّب منهما، ويقال في حواب منى، والمكان: ما يشغله الجسم من الحيّز، ويقال في حواب منى، والمكان: ما يشغله الجسم من الحيّز، ويقال في حواب أين .

<sup>(</sup>١)~ قادَمه على المفعول له، لأنّ معناه: الزمان والمكان ولا بدُّ لكلّ فعل منهما بخلاف المفعول له، لأنّ معناه الغرض؛ وكنيراً من الأفعال ما يكون عبثاً، (حاشية مصباح الراغب) .

#### وَشَرْطُ نَصَبِه تَقْديْسِرُ (في)

ولمّا فرغ من تعريفه شرع في بيان شرط نصبه فقال: (وَشَرَّطُ نَصَبِهِ تَقْدِيْرُ فِيْ) ('' أي: إنما يكون الاسم منصوباً إذا كان لفظ (فِيْ) الدّالة على طَلَوف المكان والزّمان مقدَّرةً معه؛ لأنما لو كانت ملفوظةً امتنع نصبه، وكان الاسلم محروراً لفظاً فلا يكون من المنصوبات، وإن لم تكن (فِيْ) مقدَّرةً كان اسماً صريحاً ولم يكن مفعولاً فيه .

والفرق بين المقدّر والمحذوف أنّ الساقط لو بقي أثره في اللفظ فهو مقدّر وإلاّ فهو محذوف .

واعلم: أنَّ في نحو: "حرجت في يوم الجمعة" إذا كانت (في) ملفوظةً مع الرِّمان والمكان قولان، فعند والمصنَّف، هو مفعول فيه لصدق الحدِّ عليه لكن ليس يمنصوب؟ لأنَّ شرط النصب تقدير (في)، وههنا (في) ملفوظة، وعند الجمهور هو مفعول به بواسطة حرف الجرِّ لا مفعول فيه؛ إذ المفعول فيه عندهم هو المقدّر بن (في) من زمان أو مكان فلا يصدق الحدَّ عليه .

<sup>(</sup>١)- جعل «المصنّف» تقدير (في) شرطاً في نصبه لا في تسميته فاقتضى كلامه تسميته مفعولاً فيه مع ظهورها؛ وهذا عند «المصنّف» حيث عرّف المفعول فيه على نمط يدخل فيه ذلك، وذهب «الجمهور» إلى أنّ تقدير (في) شرط في المفعول فيه، وإذا ظهرت كان مفعولاً به يواسطة حرف الجرّ لا مفعولاً فيه، (غايه التحقيق) .

#### وَظُرُونْ الزَّمَانِ كُلُّهَا تَقْبَلُ ذَلِكَ، وَظُرُونْ الْمَكَانِ إِنْ كَانَ مُبْهَماً قَبِلَ ذَلك، وَإلاَّ فَللاَ

اعلم: ظروف الزّمان على نوعين، مبهمةٌ وهي ما لا يكون له حدٌّ معيّن ك: دهر، وحين، ومعيّنة ما يكون له حدٌّ معيّن ك: يوم، وليلة، وشهر، وسنة؛ فقال: (وَظُرُوافُ الزَّمَان كُلُّهَا) أي: سواءٌ كانت مبهمةٌ أو معيّنة (تَقْبَلُ ذلك رأي: النّصب بتقدير (فيّ)، تقول: "صمت شهراً، وسافرت دهراً" أي: في شهر، وفي دهر، لدلالة الفعل على الزمان كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة كانت أو نكرة فكذلك ينصب ظروف الزمان مسهما كان أو معيَّناً، (وَظُورُوفُ الْمَكَانِ) أيضاً على نوعين، مبهمة كـ : فوق، وتحت وغيرهما ممَّا لا حدَّ له، ومعيَّنة كـــ: الفرسخ، والبيت، والمسجد، فهي (إنْ كَانَ مُبْهَماً قَبَلَ ذَالك) النصب بتقدير (فيّ)، نحو: "جلست حلفك، وأمامك"، (وَإلا) أي: وإن لم يكن ظروف المكان مبهمة بل معيّنة كالبيت، والمسجد، (فلا) يقبل النصب بتقدير (فيُّ) بل لا بدُّ من ذكر (فيُّ) فيه، فلا يقال: "صلّيتُ المسحدَ، وحلستُ البيت" بل يقال: "صلّيتُ في المسجد، وجلست في البيت"، وذلك لأنّ الفعل ك ضَرَبَ مثلاً يدلّ على المكان المبهم؛ لأنّ الضرب مستلزم لمكان من الأمكنة، ولا يدلّ الفعل على المكان المعيّن كالمسجد، والبيت فيصحّ تقدير (فيّ) في النوع الأول لدلالة الفعل على ذلك، ولا يصحّ في النوع الثاني لعدم دلالتـــه على ذلك فيحتاج إلى ذكر (فيُّ) صريحاً في هذا النوع .

# وَفُسُّرَ الْمُبْهَمُ بِالْحِهَاتِ السَّتَ، وَخُمِلَ عَلَيْه : عِنْدَ، وَلَدَى، وَشَبْهُهُمَا لِأَنْهَامِهِمَا، وَلَقْطُ (مَكَان) لَكَثْرَته

ولمَّا كان ظرف المكان المبهم قابلاً للنصب بتقدير (فيُّ)، والمعيّن غــير قابل له أراد أن يبيّن المكان المبهم، والمعيّن فقال: (وَفُسِّرَ الْمُسبِّهُمُ) أي: المكان المبهم (بالبجهات السُّتِّ) وهي حلف، وقدًّام، وفوق، وتحت، ويمين، وشمال، فإن قولك: "جلست حلف زيد" مثلاً، يتناول جميع ما يقابل ظهره إلى انقطاع الأرض، فيجوز حذف (فيُّ) فيها، (وَحُملَ عَلَيْه) أي: على المكان المبهم في حواز حذف (فيّ) لفظ (عنْدُ (۱)، وَلَدَى، وَشَبُّهُهُمّا) كَلْفظ دون، وسوى (۲)، فيقال: "جلست عند زيد، ولدي زيد، وأعطيت زيداً دون عمرو درهماً، وجاء القسوم سوى زيد"، (لإبْهَامهمَا) أي: لأحل إلهام (عند، ولدى) كالإلهام في الجهات السَّتّ، حمل هذه الألفاظ على الجهات السَّتّ في جواز حذف (فيُّ)، فإن قولك : "حلست عندك" لا يدلّ على مكان معيّن بل يتناول جميع الأمكنة التي حواليك (و) حملَ (لَفْظُ مُكَان) وكذلك ما هو بمعناه ك: المحلس، والمقام، والموضع، على الجهات السّت في جواز حذف (فيُّ) (لكُثْرَته) لا لإبحامه أي: لكثرة الاستعمال الموجب للتحفيف فيستعمل بحذف (فيُّ)، فيقال: "حلست مكانــك، وقمــت

 <sup>(</sup>١) هي ظرف مكان: ولا يدخلها الرفع بحال ولا الجرّ إلا بــ; (مِنْ) فقط دون سائر حروف الجرّ قال الله تعالى: قَوْ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ ﴾، سورة النساء: [ الآية: ٨٢ ] .

<sup>(</sup>٢)– ولدن، وحول، ونحوه، ووجه الحمل: الاتفاق في الحكم، (جاهي) .

#### وَمَا بَعْدَ (دَخَلْتُ) عَلَى الأَصَحُّ، وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ، وَعَلَى شَوِيَطَــةِ التَّفْسيْــر .

مقامك"، (ومًا) أي: الاسمُ الذي (بَعْهُ دَخُلْتُ) أي: وكذلك حُملَ على المكان المبهم في جواز حذف (في) الاسمُ الذي بعد لفظ دخلتُ، ونحوه، فيقال: المبهم في جواز حذف (في) الاسمُ الذي بعد لفظ دخلتُ، ونحوه فيقال الأصحّ أي: الدخلت المدار، ونزلت الجبال، وسكنت العرفة" بحذف (في)، (على الأصحّ أي: على القول الأصحّ ففيه قولان، أحدهما: أنّ ما بعد دخلتُ، ونحوه مفعول به (المعقول فيه، والثاني: أنّه مفعول فيه وهو الأصحّ المختار عند «المصنّف» (المؤنّ لا مفعول فيه، والشول اللازمة لا يتعدّى إلى المفعول به كالخروج، والشول لأنّ (دخلتُ) من الأفعال اللازمة لا يتعدّى إلى المفعول به كالخروج، والشول فيكون الاسم بعده مفعولاً فيه لا مفعولاً به، (وَيُنصَبُ) أي: المفعول فيه (بعاملٍ مُضْمَرٍ) أي: مقدّر إذا قامت قرينة على ذاك نحو: "يوم الجمعة" لمن قال: "متى أصوح الله أي: "عمل شريطة التَفْسِيْر) أي: وينصب المفعول فيه على شريطة التَفْسِيْر) أي: وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كالمفعول به في جميع الأحكام.

وضابطته: كلّ ظرف بعده فعلٌ مشتغلٌ عنه بضميره أو متعلّقة لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: "يوم الجمعة صمت فيه"، أو "يوم الجمعة أكلت في غداته"، أو "يوم الجمعة نويت في الصوم في ليلته" فيجوز النصب، ويختار الرفع في نحو: "يوم الجمعة صمته"، ويجوز الرفع، ويختار النصب في نحو: "ما يوم الجمعة صمته"، ويجوز الرفع، ويختار النصب في نحو: "ما يوم

<sup>(</sup>١)- نظراً إلى أنَّه متعدٌّ .

<sup>(</sup>٢)- وهو قول «سيبويه».

الجمعة صمته"، و"أ يوم الجمعة صمته"، و"يوم الجمعة صدة أو لا تصمه"، و"صمت يوم الجمعة الله والمعمة الله المعمة المافرت فيه أو الإنا يوم الجمعة المافرت فيه فصمه"، و"حيث يوم الجمعة سافرت فيه فصمه"،

ويستوي الأمران في نحو: "يوم الجمعة صمت فيه"، و"يــوم الــسبت سافرت فيه"، ويجب النصب في نحو: "إنْ يوم الجمعة صام فيه زيــد صــمتّه"، و"هلاً يوم الجمعة صمته".

\* \* \* \* \*

#### [ الْمَفْعُولُ لَهُ ]

الْمَفْعُوْلُ لَهُ: هُوَ مَا فُعِلَ لاَّجَلِهِ فَعْلُ مَذْكُورٌ، مِثْلُ: (ضَرَبْتُهُ تَأْدِيْباً)، وَ(قَعَدْتُ عَنَّ الْحَـــرْبِ جُبْنــــاً)

#### [ الْمَفْعُولُ لَهُ ]

(المُمْفُولُ لَكُمُ الله المُعول له، أو هذا بيان المفعول له المعول له المفعول له المفعول له المفعول له المفعول أي: اسمٌ (فُعِل) بصيغة المجهول (لأجَله) أي: لقصد تحصيله الو بسبب وحوده وفي هذا احتراز عن الأسماء التي لم يفعل الفعل لأجله كسائر المفاعيل (فِعْلٌ مَذَّكُونٌ) (٢) المراد من الفعل الحدث لا الفعل الاصطلاحي فيتناول الفعل، واسمي الفاعل، والمفعول، والمصدر، وفي هذا احتراز عمّا لم يكن فعله منذكوراً نحو: "أعجبني التأديب، وكرهت التأديب"؛ لأنّ التأديب فُعلَ لأجله فِعلٌ من الضرب، والشتم شيئاً لكن لم يذكر ذلك الفعل الذي حصل به التأديب الطنرب، والشتم، فلا يكون مفعولاً له، (مِشْلٌ (٣): ضَرَبَّتُهُ تَأْدِيْباً) هذا مثال لما فُعل فعل الفعل الذكور لقصد تحصيله، (وَقَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْناً) هذا مثال لما فُعلَ الفعل الذكور لقصد تحصيله، (وَقَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْناً) هذا مثال لما فُعلَ الفعل الذكور لقصد تحصيله، (وَقَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْناً) هذا مثال لما فُعلَ

<sup>(</sup>١)- قدَّم المفعول له على المفعول معه؛ لأنَّ الفعل الذي لا علَّة له ولا غرض قليلٌ، بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنّه أكثر منه مع المصاحب، وأيضاً يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل، (حاشية مصباح الراغب) .

<sup>(</sup>٢)- حقيقةً أو حكماً كما إذا قلت: "تأديباً" في جواب من قال: "ضربت زيداً "، (جامي) .

<sup>(</sup>٣)~ في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

## خِلاَفاً لِلزَّجَّاجِ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُ مَصْدَرٌ، وَشَرْطُ نَصَبِهِ تَقْدِيْرُ اللاَّمِ

الفعل المذكور بسبب وجوده لا بقصد تحصيله، ولهذا أورد مثالين إشارةً إلى نوعي المفعول له، النوع الأول: ما يكون المفعول له علّة غائيةً للفعل أي: سبباً باعثاً على الفعل في الخارج كما في: "ضربته تأديباً"، والنوع الثاني: ما لا يكون علّة غائيةً للفعل في الخارج بل علّة مؤثّرة لوجوده كما في قولك: "قعدت عن الحرب جبناً" فإن القعود ليس سبباً للجبن بل الجبن علّة مؤثرة في حصول القعودية، (خلافاً لي) أبي إسحاق (الزّجاج (١) فَإِنّهُ عِنْدَهُ مَصْدَرٌ) أي: المفعول له عند «الزجاج» مصدر أي: مفعول مطلق من غير لفظ الفعل، ويقول: (ضرباً، وتأديباً) في هذين المثالين مفعول مطلق، تقديره: "ضربته ضرباً"، و"أدّبته تأديباً"، وتأديباً) في هذين المثالين مفعول مطلق، تقديره: "ضربته ضرباً"، و"أدّبته تأديباً"، المصدر كما يقام آلة المصدر مقامه في: "ضربته سوطاً" بمعنى: "ضربته ضرباً المعلية العير ب العلية أللسوط" لكن قوله ضعيف؛ لأنّ المفهوم من هذا الكلام عند العرب العلية.

(وَشَرْطُ نَصَبِهِ) أي: نصب المفعول له (تَقْدِيْرُ الْلاَّمِ) (١) لأنَّ اللام لو كانت

<sup>(</sup>١)- هو الإمام إبراهيم بن السوي بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي، توفي سنة (٣١١هــ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "مراتب النحويين": (صـــ: ١٣٥)، "إنباه الرواة": (١٥٩/١)، "نرهة الألبّا": (صـــ: ٢٤٤)، "الأعلام": (٢/١٤)، "وفيات الأعيان": (٤٩/١)، "معجم الأدباء": (صـــ: ٥١) وغير ذالك .

<sup>(</sup>٢)- يعنى: أنَّ تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له، فنحو: "للسمن=

### وَإِنَّمَا يَجُونُ حَذْفُهَا إِذَا كَانَ فِعْ الرَّالِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعَلَّلِ بِـهِ

ملفوظةً لزم الجرُّ ولو لم يكن مقدّرةً لم يفهم معنى العليّة المشروطة في المفعول له، وهذا على اختيار «المصنّف» كما في المفعول فيه، فعنده: "ضربت للتأديب" مفعول له لصدق الحدّ عليه، وغير منصوب لفقد شرطه وهو تقدير اللام، وأمّا عند «الجمهور» فليس ممفعول له ولا يسمّونه مفعولاً له أصلاً.

(وَإِنَّمَا يَجُورُ حَذَفُهَا) أي: تقدير اللام في المفعول له بشرطين، أحدها: (إِذَا كُانَ) المفعول له (فَعُلاً أي: حدثاً (لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعَلَّلِ بِهِ ('') أي: المفعول له بأن يكون فاعل المفعول له وفاعل الفعل المذكور به متحداً فكما أنّ الضرب في المثال المذكور فعل المتكلم كذلك التأديب فعل المتكلم بخلاف ما إذا كان المفعول له فعلاً لغير الفاعل المذكور نحو: "حثك لإكرامك أياي" فلا يحدف منه اللام، وقيد المفعول له بقوله: (فعلاً) لأنّه لوكان عيناً فلا يحذف اللام نحو: "حئتك للسمن"، وإنما قال: (المعلّل به) إشارة إلى أنّ المفعول له علّة غائية أو علّة موحدة للفعل المذكور قبله، لأنّ المجيء فعل المتكلم، والإكرام فعل المخاطب.

<sup>-</sup> ولإكرامك الزائر" في فولك: "جئتك للسمن، ولإكرامك الزائر" مفعول له على ما يدل عليه حده، وهذا كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير (في)، وما ذهب إليه في الموضعين، وإن كان صحيحاً من حيث اللغة؛ لأن السمن فُعل له الجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فإنهم لا يسمّون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط، (شرح الرضي).

<sup>(</sup>١)- سقط من بعض نسخ المتن: (به).

#### وَمُقَارِناً لَـهُ فَـيْ الْوُجُـوْد .

(و) الشرط الثاني: لحذف اللام أن يكون المفعول لــه (مُقَارِناً لَــه) أي: للفعل (في المُوجُودِ) (1) بأن يكون زمان المفعول له، وزمان الفعل المعلّل به متحداً في الوجود فلو كان زمان الفعل وزمان المفعول له مختلفاً فحينئذ يجب إظهار اللام، نحو: "أكرمتك اليوم لوعدي بذلك أمس"، وإنما اشترط لحــذف الــلام وانتصاب المفعول له هذان شرطان ليحصل له المشابحة بالمفعول المطلق فإنه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كما يتعلق المفعول المطلق به، وإذا احتلّ شيءٌ منهما لم يكن مشابحاً له، ولا يجوز حذف اللام، ويعلم من قوله: (يجوز) أنه يجوز إثبات اللام مع حصول الشرطين كما يجوز حذفهما .

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>١)– وأن يكون من غير لفظ الفعل لأنّه لو كان من لفظه لكان مصدراً نحو: "قعدت قعوداً" .

#### [ الْمَفْعُوالُ مَعَهُ ]

## الْمَفْعُولُ مَعَــة: هُــوَ مَذْكُورٌ بَعْدَ الْوَاوِ لِمُصَاحَبَـةِ مَعْمُــوْلِ فِعْــلِ

#### [ الْمَفْعُولُ مَعَهُ ]

(الْمَفْعُولُ مُعَهُ) أي: من المنصوبات المفعول معه أو هذا بيان المفعول معه وهو اسم (مَلْكُورٌ (١) بَعْدَ الْوَافِ التي يمعنى مع، وفيه احتراز عن سائر المفاعيل والمذكور بعد الفاء وغيرها، (لمُصاحبة مَعْمُولْ فِعْلِ (٢) أي: ليدلّ على أنّ معمول الفعل مصاحب له في صدور الفعل عنه إن كان المعمول فاعلاً نحو: "استوى الماء والخشبة"، أو مصاحب له في وقوع الفعل عليه إن كان المعمول مفعولاً به نحو: "كفاك وزيداً درهم"، واحترز به عمّا لا يكون معمول فعل نحو: "زيد وعمرو أحوك"، أو يكون معمول فعل لكن لا يكون للمصاحبة نحو: "جاءين زيد وعمرو أحوك"، أو يكون معمول فعل أو بعده .

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (هو المذكور) بدل (هو مذكور) .

<sup>(</sup>٢)- بعني بالمصاحبة: كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد، ف: زيد في "سرت وزيداً" مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد، وفي قولك: "سرت أنا وريد" بالعطف مشارك له في السير، لكن لا يلزم كون السير في وقت واحد أو مكان واحد نحو: "لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها"، (جامي).

ومعمول الفعل قد يكون فاعلاً مثل: "جتت وزيداً"، وقد يكون مفعولاً نحو: "حسبك وزيداً درهم"، وبعض النحاة ذكر أنّ المفعول معه لا يصاحب إلاّ فاعلاً نظراً إلى أنّ عمراً في قولك: "ضربت زيداً وعمراً" مفعول به لا غير، معطوف اتفاقاً لا مفعول معه، (نجم الدين) .

#### لَفْظاً أَوْ مَعْنَى، فَإِنْ كَانَ الْفعْلَ لَفْظاً، وَجَازَ الْعَطَفْ، فَالْوَجُهَان

والفرق بين هذا و واو العطف: أنّ هذا الواو تفيد مصاحبتهما معاً حين صدور الفعل فقولك: "سرت وزيداً" يفيد المشاركة والمعيّة بين المتكلم، وزيد في السير في وقت واحد، وقولك: "سرت أنا وزيد" بالعطف يفيد حصول السير منك، ومن زيد، ولا يشترط أن يكون السيران في وقت واحد، (لَفْظاً أَوْ مَعْنَى) تعميم للفعل أيّ: سواءً كان الفعل لفظياً نحو: "استوى الماء والخسسبة" ، أو يكون معنوياً نحو: "ما لك وزيداً" أي: ما تصنع .

ولمّا كان الأصل في الواو أن يكون للعطف، وما بعده يكون تابعاً لإعراب ما قبله، وقد يكون للمعيّة، وما بعده يكون منصوباً فبيّن «المصنّف» حيثما يكون بمعنى (مع)، فههنا صورٌ أربعٌ:

لأنّ الفعل إمّا أن يكون لفظاً أو تقديراً، وعلى كلا التقديرين إمّا أن يجوز فيه العطف أو لا، فإذا لم يجز العطف تعيّن النصب سواءٌ كان الفعل لفظاً أو تقديراً، وإن جاز العطف فإن كان الفعل لفظاً فالعطف والنصب كلاهما جائزان، وإن كان تقديراً تعيّن العطف كما قال: (فَإِنْ كَانَ الْفعْلُ) الفعل أي: الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه يمعموله (لَقْظاً) مذكوراً في اللفظ أي: الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه يمعموله (لَقْظاً) مذكوراً في اللفظ (وَجَازَ الْعَطَفُ) الجملة حالية أي: وجاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل (فَالُوجُهَانِ) أي: يجوز فيه الوجهان، كونه معطوفاً، وكونه مفعولاً معهولاً معه

## مِثْلُ: (جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ وَزَيْداً) وَإِلاَّ تَعَيَّنَ الْنَصَبُ مِثْلُ: (جِئْتُ وَزَيْداً)، وَإِنْ كَـــانَ مَعْنَى وَجَـــازَ الْعَطَــفُ تَعَيَّــنَ الْعَطَــفُ تَحَـّــوُ:

(مِثْلُ ('): جِنْتُ أَنَا وَزَيْدٌ، وَزَيْداً) فيحوز أن يكون (زيد) مرفوعاً بأنّه معطوف على أنا، وأن يكون منصوباً على أنّه مفعول معه، وأمّا إذا وجب العطف كما "تشارك زيد وعمرو"؛ لأنّ هذا الباب يقتضي فاعلين فالعطف لازم، ولا يجوز فيه النصب.

(والاً) أي: وإن لم يجز العطف وكان الفعل ملفوظاً (تَعَيَّنَ النَّصَبُ) (الكونه مفعولاً معه، (مِثْلُ (الكَّ: جِنْتُ وَزَيْداً) (الكونه مفعولاً معه، (مِثْلُ (الكَّ: جِنْتُ وَزَيْداً) (الكونه مفعولاً معه، (مِثْلُ (الكَّةَ جِنْتُ وَزَيْداً) الله على الطاهر لا يجوز على الضمير المتصل بغير تأكيده بالمنفصل كما تقرر في محله فتعين النصب على أنّه مفعول معه، (وَإِنْ كَانَ مَعْنَى) (الكونة أي: كان الفعل معنويا غير ملفوظ (وَجَازَ الْعَطَفُ) بالواو على معمول الفعل المعنوي (تعَيَّنَ النُعطَفُ) (الكونة على الله المعنوي ولا يكون مفعولاً له الأمر الخفي الفعل عامل خفي، والعطف ظاهر قوي، ولا يجوز ترك الظاهر للأمر الخفي

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (بحو) بدل (مثل) .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن: (وإن لم يجز العطف تعيّن النصب) بدل (وإلاّ تعيّن النصب) .

<sup>(</sup>٣)- في يعض نسخ المين: (نحو) بدل (مثل) .

<sup>(</sup>٤)- هذا مذهب «البصريين» وسيأتي بيانه في العطف إن شاء الله تعالى .

<sup>(</sup>٥)- في بعض نسخ المتن: (وإن كان العامل معنوياً) بدل (وإن كان معنيّ) .

<sup>(</sup>٦) خفط من يعض نسخ المان: (العطف).

### نَحُوُ: (مَا لِزَيْدِ وَعَمْرو)، وَ إِلاَّ تَعَيَّنَ الْنَصَبُ مِثْلُ: (مَا لَكَ وَزَيْـــداً) وَ(مَــا شَأْتُــكَ وَعَمْــراً)

(نَحْوُ (١): مَا لِزَيْد وَعَمْرو) كلمة (ما) في هذا المثال استفهامية مبتدأ، واللام على (زيد) جارةً متعلق بفعل مقدّر وهو (حصل)، والفعل مع الجار والمحرور حـــبر المبتدأ، و(عمرو) عطف على (زيد)، والمعنى: "أيُّ شيء حصل لزيد وعمرو"، والمراد من التمثيل أنَّ عمراً مفعول معه وقع بعد فعل مقدّر وهو (حصل) ويجوز فيه العطف على زيد فتعيّن العطف ويكون مجروراً لفظاً؛ لأنّ العامل اللفظيي موجود ههنا وهو اللام الجارة فجعَّلُه معمولاً لعامل قوي وهو اللام أولى مــن جعُّله معمولاً لعامل ضعيف وهو الفعل؛ لأنَّ اللفظي أقوى من المعنوي فلا يصار إليه بلا حاجة، (وَإلا) أي ؛ وإن لم يمكن العطف لمانع من العطف (تعيَّنُ النصب) على أنَّه مفعول معه (مثلِّ: مَا لَكَ وَزَيْداً) كلمة (ما) استفهامية مبتدأ وما بعده خبره بتقدير الفعل، ومعناه: "أيُّ شيء حصل لك مع زيد"، (وَمَا شَأْنُكَ وَزَيْداً) (زيداً) في هذين المثالين مفعول معه لأنّ الفعل الذي أريد مصاحبته مع معموله معنوي غير ملفوظ ولا يجوز العطف على معموله فتعيّن النصب، وإنما لم يجــز العطف؛ لأنَّ الكاف في هذين المثالين ضمير مجرور ولا يجــوز العطــف علــي الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار وهنا ليس ذلك .

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المُتن: (مثل) بدل (نحو) .

#### لأَنَّ الْمَعْنَسِي: مَا تَصْنَعُ .

فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون زيداً في هذا المثال عطفاً على شأنك ؟ قلنا : لفساد المعنى؛ إذ مقصود القائل السؤال عن شأنيهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر، وإذا عطف على الشأن كان السؤال عن شأن المخاطب ونفس زيد، وهو خلاف المقصود، (لأنَّ الْمَعْنَى: مَا تَصْنَعُ) أي: معنى "ما شأنك وزيداً": ما تصنع، فيكون الفعل العامل المعنوي مقدَّراً .

وإنما حص هذا المثال بذكر معناه؛ لأنّ دلالة الجار والمحرور في المشال الأول على الفعل المقدَّر ظاهر لا خفاء فيها، ولا كذلك لفظ الشأن؛ لأنّه اسم لا يلزم تضمُّنه لمعنى الفعل بل تضمن الفعل ههنا بقرينة أنّ الشأن والصنع بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وإذا ضمّ مع الاستفهام دلّ على معنى الفعل ، وإنما أورد مثالين ليعلم أنّ معنى الفعل كما يحصل مع الاستفهام في الجار والمحرور كذلك يحصل معنى الفعل في الاسم الظاهر مع الاستفهام .

## [ الحَالُ ] الْحَالُ: مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِــهِ

#### [ الحال]

ولمّا فرغ عن بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاقا كالحال والتمييز، وقدّم الحال على سائر الملحقات لكونما جزءاً من الفعل، ولاحتصاصها بالفاعل والمفعول في جميع الأحوال وللزوم نصبها بخلاف التمييز وغيره فقال: (الْحَالُ مَا يُبيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ) كـ: "جاء زيادٌ راكباً" (أَوْ الْمَفْعُولُ به ) كـ: "ضربت زيداً محرداً عن ثيابه"، أو الفاعل والمفعول كليهما، سواءٌ كانا محتمعين في الهيئة والفعل كقولات: "لقيت زيداً راكبين"، أو مختلفين في الهيئة والفعل كقولات: "لقيته مصعداً ومنحدراً" أي كان أحدهما مصعداً إلى المقام العالى، والآحر منحدراً أي: نازلاً منه .

واحترز بقوله: (هيئة) عمّا لا يبيّن الهيئة بل يبيّن السذات كالتمييز، وبقوله: (هيئة الفاعل والمفعول به) خرج نحو: "القهقرى" في قولك: "رجع القهقرى"، لأنه لا يبيّن هيئة الفاعل والمفعول بل يبين هيئة الفعل فيكون مفعولاً مطلقاً، وكذا خرج نعت الفاعل والمفعول به نحو: "جاء زيد الراكب"، و"رأيت زيداً الراكب" فإنّه يبين هيئة الفاعل والمفعول من حيث الذات لا بالنظر إلى كونه فاعلاً أو مفعولاً.

وإنما قيّد المفعول بقوله: (به)؛ لأنّ سائر المفاعيل لا يقع الحال معمولاً لها

# لَفْظاً أَوْ مَعْنَى ، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً) وَ(زَيْدٌ فِي الْدَّارِ قَائِماً)، وَ(هَذَا زَيْدٌ فَي الْدَّارِ قَائِماً)، وَ(هَذَا زَيْدٌ قَطْاً أَوْ شَبْهُ لَهُ عَلَى الْفَعْلَ لَ أَوْ شَبْهُ لَهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ

(لَفُظاً أَوْ مَعْنَى) تعميم للفاعل والمفعول به أي: سواء كان الفاعل أو المفعول الذي وقع حالاً عنهما فاعلاً ومفعولاً لفظاً (نحو ضربت زيداً قائماً) فإن الفاعل والمفعول في هذا المثال صربحان لفظاً، و(قائماً) يحتمل أن يكون حالاً من الفاعل أي: الياء في (ضربت) وهي ضمير مرفوع فاعل لفظاً، ويحتمل أن يكون حالاً من (زيداً) وهو اسم ظاهر مفعول للفعل لفظاً، أو كان الفاعل والمفعول فاعلاً في المعنى دون اللفظ.

فاندة: ليت شعري لم لم يفرّقوا بين الحال من الفاعل، والحال من الفعول في نحو: "ضربت زيداً قائماً" عن الالتباس في المعنى مع ألهم يحترزون عن الالتباس غاية الاحتراز.

(وَ) مثاله: (زَيْدٌ فِي الْدُّارِ قَائِماً) هذا مثال للفاعل المعنوي؛ لأنّ (ريد) في اللفظ مبتدأ ليس بفاعل لكته في المعنى فاعلّ؛ إذ هو فاعل للفعل المقدَّر المتعلق به الجار والجورور، تقديره: "زيد حصل في الدار" فهو فاعل معنى، و (قائماً) حال مند، (وَ) نحو: (هَذَا زَيْدٌ قَائِماً) هذا مثال للمفعول المعنوي، لأنّ معنى (هذا): أشير إلى زيد قائماً، ف: (قائماً) حال من المفعول معنى ، (وعامِلُها) أي: عامل الحال، وإنما أنّث الضمير لأنّ الحال مؤنث سماعيّ، إمّا أن يكون (الفعل) حقيقةً نحو: "ضربت زيداً قائماً"، (أوْ) يكون (شبههُ أي : شبه الفعل وهو اسم الفاعل، "ضربت زيداً قائماً"، (أوْ) يكون (شبهه أي : شبه الفعل وهو اسم الفاعل،

#### أَوْ مَعْنَاهُ، وَشَرْطُهَا: أَنْ تَكُوْنَ نَكَرَةً، وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةً غَالبًا

واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، نحو: "زيد ذاهب منه راكباً"، و"زيد مضروب قائماً"، و"زيد حسن ضاحكاً"، و"هذا بسراً أطيب منه رطباً"، و"ضربي زيداً قائماً"، (أوْ) يكون (مَعْنَاهُ) أي: يكون العامل في الحال معنى الفعل وهو الذي لا يكون من صيغة الفعل بل مستنبطاً من معناه كالظرف المستقرّ، نحو: "زيد في الدار قائماً"، واسم الإشارة، نحو: "هذا زيد قائماً"، والترجي وحرف النداء، نحو: "ما زيد قائماً"، والتمني نحو: "ليتك عندي قائماً"، والترجي نحو: "لعله في الدار قائماً"، والتشبيه نحو: "كانه أسد صائلاً"، ففي هذه الأمثلة كلها العاملُ في الدار معنى المعل المستنبط من هذه الألفاظ.

(وَشَرُّطُهَا) أي: شرط الحال: (أَنْ تُكُوْنَ لَكِرَةً) أبداً لحصول الغرض من النكرة وعدم الاحتياج إلى التعريف، والنكرة أصل في الأسماء، والتعريف زائد عليها فلا يترك الأصل إلا لغرض، واحتياج، وإذ ليس فليس، (وصَاحِبُهَا) أي: صاحب الحال وهو ذو الحال (مَعْرِفَةُ) لأنّه محكوم عليه في المعنى، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة كالمبتدأ (غالباً) أي: في أكثر الأوقات، وقد يكون نكرة عند تقديم الحال عليه وغيره كما سيجيء.

فقوله: (وصاحبها معرفة) جملة مستقلّة ليست بمعطوف على قوله: (و شرطها) لأنّ تعريف ذي الحال ليس بشرط، ولا واحب، بل قد يكون معرفةً وقد يكون نكرةً، ولذلك قال: (غالباً).

#### وَ (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ، وَ(مَرَرْتُ بِهِ وَحُدَهُ) مُتَاوَّلُ

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم: إنّ الحال لا تكون إلاّ نكرةً وقد حاء في كلام الشاعر الفصيح «اللبيد بن ربيعة» (() ما يدلّ على خلافه حيث قال: (وأرسلها العراك ... إلح)، و(العراك) في هذا البيت وقع حالاً معرفة، وكذلك يقول العرب: "مررت به وحده"، و(وحده) حال معرفة .

وقيل في وجه التأويل: إنها مصدرات لفعل مقدَّر أقيمت هذه الأسماء مقامها، والتقدير: "أرسلها يعترك العراك"، و"مررت به موحّداً منفرداً"، و"تحتهد جهدك"، والباعث على التأويل المحافظة على القاعدة فقط، وتمام البيت:

<sup>(</sup>١)- تقدّمت ترجمته: (صــ: ١٦٢).

 <sup>(</sup>٢)- ك.: "طلبته جهدك وطاقتك"، و"كلمته فاه إلى في " وغير ذلك، أي: "جاهداً، ومطيقاً"،
 و"مشافها".

وأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدحال (1) فاسمع أولاً قصة البيت لتعرف معناها، قيل: إن «لبيداً» خرج يوماً متنزها إلى بعض الجبال فرأى في ذيل الجبل حماراً وحشياً مع قطيعة من الأتن (وهي الإناث من الحمر الوحشية) قد بعث ذلك الحمار الأتن إلى ماء هناك ووقف هو على موضع عال يحرسها من الصيادين فتعجب من فعله ذلك وقال: (وأرسلها العراك، إلى آخره).

و (الإرسال) البعث والتخلية بين المرسل ما يريد، و (العراك) من الاعتراك وهو الازدحام، و (الذود) المنع، و (الإشفاق) الخوف والحذر من الشيء، و (النغص) بفتح النون والغين المعجمة والصاد المهملة من "نغص الرحل" إذا لم يتم مراده، والبعير لم يتم شربه، و (الدخال) هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطن إلى الحوض و يدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب ما عماه لم يشرب.

ومعنى البيت : أنّ الحمار الوحشي أرسل الأتن إلى شرب الماء معتركـةً متزاحمةً يدفع بعضها بعضاً ولم يمنعها عن العراك والازدحام، ولم يخـف ذلـك

<sup>(</sup>۱) - تحريج البيت: "كتاب سببويه": (۱۸۷/۱)، "المقتضب": (۲۳۷/۳)، "المفصل": (ص: ٦٣)، "الإنصاف": (٨٢٢/٢)، "شرح المفصل": "شرح المفصل": (٨٢٢/٢)، "شرح المفصل": (٢٠٢/١)، "شرح المفصل": (٢٠٢/١)، "لباب العرب": (نغص)، "شرح الرضي": (٢٠٢/١)، "لباب الإعراب": (ص. ٢٠٤٨)، "عزانة الأدب": (٩٢٤/١) وغير ذالك ،

## فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا لَكِرَةً، وَجَبَ تَقْدِيْمُهَا، وَلاَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلُ الْمَعْنِوِيِّ بِخِــلاَفِ الْظَــرْفِ

الفحل ولم يبال من أن لا يتم شرب بعضها بالمزاحمة كما لايتم شرب البعير العطشان عزاحمة البعير الداخل مرّةً ثانيةً .

(فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا) أي: ذو الحال (نكرة) محضة غير مخصصة بتحصيص مّا (وجَب تقديمُهُهُ) (الله) أي: تقديم الحال على ذي الحال ليتخصص النكرة بتقديمها وحما أنَّ المبتدأ إذا كانت نكرةً يجب تقديم الخير عليها وهما في الأصل مبتدأ وحمر، فيقال: "جاء في راكباً رجلً"، وإنما قلنا: نكرة محضة؛ لأنما إذا كانت عضصة بوجه من وجوه التخصيص لم يجب تقديم الحال على ذى الحال نحو: "حاء في رحل كريم راكباً"، (ولا يتقدّم الحال (على العامل المعنوي) (الموسل منه معنى الفعل كالظرف، والحار والمحرور، وحرف النداء، واسم الإشارة، وحرف التنبيه، فلا يقال: "قائماً زيد في الدار"، ولا "قائماً لك درهم" لأنّ العامل المعنوي ضعيف (الكل يتقدم عليه معموله، (بخلاف الطّرف) فإنه يتقدّم على العامل المعنوي خو: "كلّ يوم لك ثوب" فد: (توب) مبتدأ، و(لك)

 <sup>(</sup>١) لئلا يلتبس الحال بالصعة في بعض الأحوال، وذالك حيث يكون صاحبها منصوباً نحو: "وأيت رحلاً واكماً" فإذا فدَّمت ذهب دلك اللبس، إد لا تنقدم الصفة على موصوفها .....، (مصاح الراغب) .
 (٢) فإذا تأخر ازداد ضعفاً فلا نقوي على العمل .

<sup>(</sup>٣)- وفي هذا إشارة إلى أنَّه يجوز التقليم على العامل اللفظي .

### وَلاَ عَلَى الْمَجْرُورِ عَلَى الأَصَحِّ.

خبره المتقدم، و(كلّ) منصوب على الظرفية، والعامل فيه (لك) المتأخر عنه، وإنما حاز تقديم الظرف على العامل المعنوي؛ لأنّ الظروف اتسع فيها ما لا يتسع في غيرها (ولا على الممجّرُور) أي: ولا يتقدم الحال على ذي الحال إذا كان فو الحال محروراً، سواء كان مجروراً بحرف الحرّ أو بالإضافة، فلا يقال: "مررت راكبة بمند"، ولا "راكباً بزيد"، ولا "زيد ضارب قائمة بمند"، وذلك لأنّ الحال تابع لذي الحال، والتابع لا يقع إلا حيث يجوز وقوع المتبوع فيه، والحرور لا يتقدم على الحار فكذلك تابع المجرور لا يتقدم عليه، (على الأصح) (١) أي: بناء على القول الأصح؛ لأنّ فيه اختلافاً فقال «الكوفيون»: يجوز تقديم الحال على غلى الخرور بحرف الجرّ وتقدّم عليه، (قلناس المجرور بحرف الجرّ وتقدّم عليه الحال، وقول الشاعر (٣)؛

<sup>(</sup>١)– في بعض نسخ المنن: (في الأصحّ) بدل (على الأصحّ) .

<sup>(</sup>٢)- سورة سبأ: [ الأية: ٢٨ ] .

<sup>(</sup>٣)- ينسب هذا البيت للمخبل السعدي، شاعر فحل، من محضرمي الجاهلية والإسلام، انظر: "الشعر والشعراء": (صـــ: ١٤٩)، "الأغاني": (٢٢١، ٢٢١)، "الأعلام": (١٩/٣)، "شرح ابن يعيش": (٢٩٨/١) وغيرها .

تخويج البيت: "ديوان مخبل السعدي": (ص: ٣٢٤)، "مصباح الراغب": (ص: ٢٢١)، "شرح الرضي": (٦٨/٢)، "شرح الرضي": (٦٨/٢)، "شرح الأشموني": (٢٤٩/١)، "شرح الرضي": (١١٩/٣)، "شرح الأدب": (١١٤/٨)، "شرح الرضي": (صد: ١١٤٨)، وغير ذالك .

إِذَا الْمَـرْءُ أَعْيَتْـهُ السيادةُ نَاشياً فَمَطْلَبُهَا كَهْـ الاَّ عليه شديد (١) فَمَطْلَبُهَا كَهْـ الأَ عليه شديد (١) فـ: (كهلاً) حال مقدّم على الضمير المحرور في (عليه) .

وأجاب «البصريون» عن استدلالهم بما لا يخلو عن تعسُّف وتكلُّف (\*)، والحق أنَّ استدلالهم قوي بل أنت لو تأمّلت فيما اختلفوا فيه وجدت كثيراً من أقوال «الكوفيين» أوفق بالنقل وأقوى دليلاً ممّا قال «البصريون»، والسر في ذلك أنّ هوَّلاء اعتمدوا على القاعدة، والقياس المجتمع من عند أنفسهم، و بنوا مذهبهم عليها فتكلّفوا في تأويل ما خالف قاعدهم وتعسّفوا فيها، وهم اعتمدوا على النقل والاستعمال أكثر من الضابطة فاستراحوا من التكلفات وخلصوا من التأويلات.

ثم لا يخفى: أنّ هذا الاختلاف بينهم إنما هو في تقديمها على الجسرور بحرف الجرّ، أمّا المحرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها بالاتفاق، فلا يقال: في نحو: "زيدٌ ضارب هند قائمةً"، "زيد ضارب قائمةً هند" بأن يكون (قائمةً) حالاً من (هند).

 <sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (كهلاً) حيث وردت حالاً من الضمير المجرور في (عليه) وتقدّمت على
 صاحبها، وهذا حائز .

<sup>(</sup>۱) ویروی مکان (شدید): عسیر .

 <sup>(</sup>٢)- لزيادة التوسع انظر: "مصباح الراغب"، "شرح المفصل"، "شرح ابن يعيش"، "شرح الأشموني"،
 وغير ذلك .

#### وَكُلُّ مَا ذَلَّ عَلَى هَيْنَة صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالاً، مثلُ: (هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً)

(وَكُلُّ مَا) أي: لفظ (دَلُّ عَلَى هَيْئَة) أي: حالة، سواءً كان ذلك اللفظ مشتقاً (')، أو حامداً (صَحَّ أَنْ يَقَعَ) ذلك اللفظ (حَالاً) وليس الاشتقاق شرطاً فيه مشتقة كما زعم بعضهم، وقالوا باشتراط الاشتقاق فيه، فما وحدوا أحوالاً غير مشتقة في كلامهم أوّلوها بالمشتقّ وتكلَّفوا في تأويلها (مِثْلُ ('): هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْ في كلامهم أوّلوها بالمشتقّ وتكلَّفوا في تأويلها (مِثْلُ (''): هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْ في كَلامهم أوّلوها بالمشتقّ وتكلَّفوا في تأويلها (مِثْلُ ('') لدلالتهما على هيئة رُطباً) فإنّ (بسراً، ورطباً) اسمان غير مشتقين وقعا حالين ('') لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية، ومعنى المثال: أنّ هذا الجنس من التمر المشار إليه حال كونه بسراً أفضل من حال كونه رطباً، و لا يلزم تفضيل الشيء على نفسه؛ لأنّ المفضّل حالة البسرية، والمفضّل عليه حالة الرطبية، وإذا الحتلف الحالات جاز ذلك، والبسر تمر النخل قبل النضج .

واعلم : أنّ أول ما يبدو من النحل طلع، ثم خلال، ثم بلج، ثم بسرّ، ثم رطبّ، ثم تمرّ إذا يبست .

ولَّا فرغ عن بيان الحال المفردة شرع في بيان الجملة الواقعة حالاً فقال :

<sup>(</sup>١)– كاسمي الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، نحو قولك: "ضربت زيداً قائماً" أو نحوه .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

<sup>(</sup>٣)- فـــ: (بسراً) حال من الضمير في (أطيب)، و(رطباً) حال من الضمير في (منه)، "البسر" ما بقي فيه حموضة، و "الرطب" ما فيه حلاوة صرفة، (جامي) .

#### وَقَدْ تَكُونُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً فَالإِسْمِيَّةُ بِالْوَاوِ وَالْضَّمِيْرِ، أَوْ بِالْوَاوِ، أَوْ بِالْضَّمِيْرِ

(وَقَدْ تُكُونُ) الْحَالُ (جُمْلَةً خَبَرِيَّةً) كما تكون مفرداً؛ لأنّ الحال في الحقيقة حسر عن ذي الحال فكما أنّ الخبر يكون مفرداً، وجملةً، كذلك تكون الحال مفرداً وجملةً، كذلك تكون الحال مفرداً وجملةً، فتقول: "جاءني زيد وهو راكب" كما تقول: "جاءني زيد راكباً" لكن لما كانت الجملة مستقلةً بنفسها غير تابعة لغيرها فلا بدّ فيها من رابط يربطها بذي الحال وتجعلها تابعةً وهو الضمير، أو الواو، أو كلاهما كما سيذكر، وإنما قيد الجملة بالخبرية؛ لأنّ الإنشائية لا تقع حالاً كما لا تقع حبراً.

ولما كانت الجملة الخبرية على خمسة أقسام، اسمية أو فعلية، والفعلية إمّا مصدّرة بالماضي أو بالمضارع، وكلٌّ واحد منهما إمّا مثبت أو منفي، أراد أن يبيّن حكم كلّ واحد منها فقال: (فَالاِسْمِيَّةُ) أي: الجملة الاسمية التي تقع حالاً تربط مع ذي الحال بثلاثة وجوه، (بالْوَاوِ وَالْضَّمِيْرِ) أي: كلا السرابطين، تحو: "حاءن زيدٌ وأبوه قائم"، (أو بالْوَاوِ) وحده بدون الضمير، نحو: "حئتك والشمس طالعة" (٢) لمشابحته الحال بالظرف في المعنى فكما حاز أن تخلو الظرف عن الضمير، (أو بالْضَّمِيْرِ) وحده عن الضمير، (أو بالْضَّمِيْرِ) وحده عن الضمير، (أو بالْضَّمِيْرِ) وحده عن الضمير، حاز أن تخلو الجملة الواقعة حالاً عن الضمير، (أو بالْضَّمِيْرِ) وحده

<sup>(</sup>١) – ونحو قوله تعالى: ﴿ فَلاَ تَحْعَلُوا للهِ أَنْدَاداً وَّأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ سورة البقرة: [ الآية: ٢٠٢ ] .

 <sup>(</sup>٢)- ونحو قوله صلى الله عليه وسلم: «كنت نبياً وادم بين الماء والطين » أحرجه السيوطي: في "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة": (صـــ: ١٢٦) .

#### عَلَى ضُعْفٍ وَالْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ بِالْضَّمِيْرِ وَحْدَهُ، وَمَــا سِوَاهُمَــا بِالْوَاوِ وَالْضَّمِيْـــرِ، أَوْ

نحو: "كلَّمته فوه إلى فيَّ" (عَلَى ضُعْف) أي: الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسميــة ضعيفٌ، وذلك لأنّ الضمير رابط ضعيف؛ لأنّه رابط عام لا يدلّ على ارتباط خاص، والجملة الاسمية تحتاج إلى رابط قوي؛ لأنما تدلُّ على الثبات و القرار، والحال تدلُّ على التغيير والانتقال فبينهما مغايرة ومنافرة تامة، فإذا وقعت حالاً احتاجت إلى رابطة قوية وهي الواو؟ لأنها موضوعة للربط حاصة، لكولها للعطف والجمع بين الأشياء كلّها، سواءٌ كانت موافقةً أو مخالفةً، والـواو مـع الضمير يصير أقوى فيصحّ بالطريق الأولى بخلاف الـضمير وحــده لـضعفه، (وَالْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ) أي: الجملة الخبرية إذا وقعت حـــالاً وكانـــت مــصدَّرةً بالمضارع المثبت فيكتفي (بالضَّميْر وَحُدَهُ) نحو: "جاءني زيد يصرب غلامه"، وذلك لأنَّ الفعل المضارع المثبت يدلُّ على التحدُّد والحدوث كما أنَّ الحال تدلُّ. على التحدُّد والحدوث وفيه معنى الحال المناسب للحال، ولأنَّه كاسم الفاعـــل لفظاً ومعنيٌّ فكما أنَّ اسم الفاعل إذا وقع حالاً نحو: "جاءني زيد راكباً" لايحتاج إلى الواو فكذلك الفعل المضارع المثبت فاكتفى فيه برابط ضعيف وهو الضمير، (وَمَا سُواهُمَا) أي: فيما سوى الجملة الاسمية، والفعل المضارع المثبت، وهي ثلاث، المصدّرة بالفعل المضارع المنفي، والمصدّرة بالفعل الماضي المتبـت، والمنفي، أنت بالخيار إن شئت أتيت (بالْوَاوِ وَالْصَّمِيْنِ) كليهما ، (أَوْ) اكتفيت

#### بِأَحَدِهِمَا، وَلاَ بُدَّ فِي الْمَاضِي الْمُشْبَتِ مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً

(بِأَحَدِهِمَا) أي: بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، فتقول في الفعل المضارع المنفي: "جاءين زيد وما يركب" بالواو والضمير معاً، و"جاءين زيد والسشمس تطلع" بالواو وحدها، و"جاءين زيد ما يركب" بالضمير وحده، وتقول في الماضي المثبت: "جاءين زيد وقد ركب" بالواو والضمير معاً، و"جاءين زيد وقد طلعت الشمس" بالواو وحدها، و"جاءين زيد قد ركب" بالسضمير وحده، وتقول في الماضي المنفي: "جاءين زيد وما ركب" بالواو والضمير معاً، و"جاءين زيد وما طلعت الشمس" بالواو وحدها، و "جاءين زيد ما ركب" بالسطمير وحده، وحده، و"جاءين زيد وما طلعت الشمس" بالواو وحدها، و "جاءين زيد ما ركب" بالسطمير وحده، ووجوه ذلك مذكورة في الشروح.

(وَلاَ بُدُّ فِيْ الْمَاضِيِّ الْمُثْبَتِ) إذا وقع حالاً (مِنْ) لفظ (قَدْ) على الماضي المثبت، سواءً كانت لفظة (قَدْ) (ظَاهِرَةً فِي اللفظ نحو: "حاءني زيد وقد ركب"، (أوْ مُقَدَّرَةً كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاؤُو كُمْ حَصِرَت صُدُو رُهُمْ ﴾ ركب"، (أوْ مُقَدَّرَةً في كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاؤُو كُمْ حَصِرَت صُدُو رُهُمْ ﴾ أي: قد حَصرت، وذلك لأنّ الحال وذو الحال لا بدّ أن يكون زماهما متحداً، والماضي المثبت يدلّ على انقضاء الزمان، والحال تدلّ على ثباته فلا بدّ من (قَدْ) لتقرب الماضي إلى الحال فيتّحد زماهما حكماً؛ لأنّ القريب من الشيء في حكم المقارن له وإن لم يتّحدا حقيقةً .

<sup>(</sup>١) - سورة النسآء: [الآية: ٩٠].

#### وَيَجُوْذُ حَذْفُ الْعَامِلِ كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ: (رَاشِداً مَهْدِيّاً) وَيَجِبُ فِيْ الْمُؤكَّدة

(وَيَجُونُ حَدُفُ الْعَامِلِ) أي: عامل الحال إذا دلّت عليه القرينة حالية حالية كانت أو مقالية كما يحذف في غيرها عند وجود القرينة (كَقَوْلِكُ لِلْمُسَافِرِ) الذي يريد السفر: (رَاشِداً مَهْدِيّاً) فهذان حالان حذف عاملهما وهو (اذهب ) أي: "اذهب حال كونك على رُشد وهداية إلى الطريق المستقيم الموصل إلى المقصود" فحذف (اذهب ) لقرينة حال المخاطب، والقرينة المقالية كقولك: "راكبا" لمن قال: "كيف جئت ؟" فتقول: "راكباً" أي: جئت راكباً .

(وَيَجِبُ) حذف العامل (١) (فِيْ) الحال (الْمُؤكَّدة) (٢) .

اعلم: أن الحال على نوعين، مؤكدة وهي التي لاينتقل ولايتبدّل صاحبها عنها غالباً بل يكون دائماً على تلك الحال ما دام موجوداً، وتسمّى مقرّرة أيضاً لأنها مقرّرة لما فهم من ذي الحال التزاماً، ومنتقلة وهي التي ينتقل عنها صاحبها ولا يكون الحال لازماً له ولهذا تسمّى منتقلة فهي تكون قيداً للعامل وتخصيصاً له والمؤكدة تكون تقريراً للعامل وبياناً لما علم منه ضمناً.

<sup>(</sup>١)- لوحود الشرطين، وهما القرينة الدالة على خصوصيّة الفعل انحذوف، ولفظ الجملة الواقعة موقعه وسادة عنه، وهي: "زيد أبوك"، (حاشية مصباح الراغب) .

 <sup>(</sup>٢)- اعلم: أنّ الحال المؤكدة نوعان، إحداهما: ما يكون مقررةً لمضمون جملة فعلية وحذف عاملها
 حائز لا واحب، والأخرى: ما تكون مقررةً لمضمون جملة اسمية، (حاشية الأيوبي).

#### مِثْلُ: (زَيْدٌ أَبُولُ عَطُوفًا) أَيْ: أُحقُّهُ، وَشَرُّطُهَا: أَنْ تَكُونَ

(مِثْلُ<sup>(۱)</sup>: زَيْدٌ أَبُوْكَ عَطُوْفاً، أَيْ: أُحِقَّهُ <sup>(۲)</sup>) فهذا مثال الحال المؤكّدة السي يجب حذف عاملها؛ لأنّ (عطوفاً) حال يؤكد ما في الجملة السابقة من معيى العطف؛ إذ الأب لا ينتقل من العطوفة غالباً فحذف عامله وهو (أحقّه) أي: أثبته؛ لأنّ إثبات العطوفة وتحقّقه معلوم من الجملة السابقة فاستغنى عنها لدلالة الجملة عليها.

(وَشَرْطُهَا) أي: شرط هذه الحال في وجوب حذف عاملها: (أَنْ تَكُونَ) الحال (مُقَرَّرَةً) أي: مؤكّدةً (لِمَضْمُونِ جُمْلَة اسْمِيَّة) واحترز بقوله: (عن مضمون جملة) عمّا يؤكد بعض أجزاء الحملة كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ مِسُولاً ﴾ (٢) فإنّه لايجب حذفه حينئذ، وبقوله: (اسمية) احترز عن مضمون جملة فعلية، فإنّه لايجب حذف عاملها كما في قوله تعالى: ﴿ وَلُواْ مُدْبِرِيْنَ ﴾ (٤) فإنّه حال مؤكدة و لم يحذف عاملها .

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

 <sup>(</sup>٢)- بفتح الهمزة أو ضمّها، ومن: "حقّقتُ الأمر" بمعنى: "تحقّقته" أي؛ صرت منه على يقين، أو من
 "أحققتُ الأمر" لهذا المعنى بعينه، (جامي).

<sup>(</sup>٣)- سورة النسآء : [ الآية : ٧٩ ] .

<sup>(</sup>٤)- سورة الروم : [ الآية : ٥٢ ] .

#### [الْتَمْييْزُ]

الْتَمْيِيْزُ: مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ الْمُسْتَقِرَّ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ

#### [ الْتَمْييْزُ ]

(النّعْمْيِيْرُ) (١) أي: من المنصوبات التمييز، أو هذا بيان التمييز، ويسمى مُيِّراً أيضاً بكسر التحتانية وتشديدها، وهو في اللغة: التفريق، وفي الاصطلاح: هو (مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ الْمُسْتَقِرَّ) أي: الثابت في الاسم بحسب وضع الواضع كلفظ (عشرون) فإنّ الواضع ما وضعه للدراهم، أو للدنانير خاصة، بل وضعه مبهما فيهما، وفي كل شيء من المعدودات، واحترز عمّا لايرفع الإبحام المستقرّ في أصل الوضع بل الإبحام الطاري على اللفظ في الاستعمال نحو: "رأيت عيناً جاريةً" الوضع بل الإبحام الطاري على اللفظ في الاستعمال نحو: "رأيت عيناً جاريةً" في مبين في مبين المعدودات، وغير ذلك، وإنما نشأ الإبحام فيها حين استعمال غير مبهم كالجارية، والباصرة، وغير ذلك، وإنما نشأ الإبحام فيها حين استعمال المتكلّم إياها (عَنْ ذَات) احترز به عن الحال فإنما ترفع الإبحام عن الصفة لا عن الذات، فإن زيداً في قولك: "جاءين زيد راكباً" ليس مبهماً في الذات أي: الدذات في صفة الحيء ألها كيف كانت، (مَذْكُوْرَة أَوْ مُقَدَّرَة) تعميم للذات أي: الدذات

<sup>(</sup>١) - ولمّا فرغ من ذكر الحال شرع في التمييز، وقدَّمه على المستنى؛ لكونه منصوباً بغير واسطة، وشرطه: أن يكون نكرةً؛ لأنّ المقصود رفع الإبجام، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأصل، فلو عرَّف وقع التعريف ضائعاً، وأجاز «الكوفيون» كونه معرفة نحو: "سفه نفسه"، و"بطرت معيشتها"، و"الحسن الوجه"، وهو عند «البصريين» منصوب على التشبيه بالمفعولية، (مصباح الراغب).

#### فَالْأُوَّلُ عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ

المبهمة قد تكون مذكورة لفظاً، نحو قولك: "عشرون درهماً"، وقد تكون غير مذكورة لفظاً بل مأخوذة ومستحصلة من مجموع الجملة كما في قولك: "طاب زيد نفساً"؛ إذ لا إبحام في (طاب) ولا في (زيد) ولا في نسبة الفعل إلى الفاعل بل من مجموع ذلك حصل شيء مبهم أي: طاب أمر من أمور زيد، وبقوله: (نفساً) رفع ذلك الإبحام الحاصل من الجملة عن ذات مقدّرة مفروضة وهي الأمر المذكور تقديراً.

ولمّا كان التمييز على أقسام متعدّدة وله أحكام مختلفة شرع في بيان أقسامه وأحكامه :

وخلاصة الكلام: أنّ التمييز على نوعين، عن ذات مذكورة، أو عن ذات مقدّرة، فالذي عن ذات مذكورة على نوعين، عن مفرد مبهم في مقداره ك... "عشرين رجلاً"، أو عن مفرد مبهم في ذاته ك... "خاتم فضة"، والذي عين ذات مقدرة نحو: "زيد طيب أباً وعلماً" على نوعين، نوع يكون التمييز اسماً مخضاً نحو: "طاب زيد أباً"، ونوع يكون التمييز صفة نحو: "لله دره فارساً" فقال: (فَالأُوَّلُ) أي: ما يرفع الإهام عن ذات مذكورة على نوعين، إمّا أن يرفع الإهام (عَنْ مُفْرَد) فالمراد من المفرد ههنا مقابل النسبة الواقعة في الجملة، أو بين المضاف والمضاف إليه، لا مقابل التثنية، والجمع، والمركب، (مقدّار) صفة لقوله: (مفرد)، والمقدار: ما يعلم به قدر الشيء من العدد، والكيل، والوزن، والمساحة،

غَالِباً، إِمَّا فِيْ عَدَد، نَحُوُ: (عِشْرُونَ دِرْهَماً) وَسَيَأْتِيْ، وَإِمَّا فِيْ غَيْرِهِ نَحْوُ: (رَطْلٌ زَيْتاً)، وَ(عَلَى الْتَمْرَةِ مِثْلُهَا زَبْداً) (رَطْلٌ زَيْتاً)، وَ(عَلَى الْتَمْرَةِ مِثْلُهَا زَبْداً)

والمقياس، (غَالِبًا) أي: زماناً غالباً، يعني: التمييز الذي يرفع الإبحام عن المقدار هو الغالب والأكثر في الاستعمال بالنسبة إلى ما يرفع الإبحام عن غير المقدار، والإبحام في المقدار (إمَّا) أن يكون (في عَدَد، نَحْوُ؛ عِشْرُونَ دِرْهَماً) ف: (درهماً) منصوب على التمييز يرفع الإبحام المستقر في (عشرون) وهو مفرد مقدار يدل من على عدد خاص لا يعلم من أي شيء، و(درهما) رفع ذلك الإبحام (وسَيَانِيّ) أي: بيان تمييز الأعداد في باب العدد . (وَإِمَّا) أن يكون (في غَيْرِه) أي: غير العدد من المكيل، والموزون، والمساحة، والمقياس، مع كونه مقداراً .

واعلم: أنّه يشترط في المفرد الناصب للتمييز أن يكون تاماً يشبه الفعل مع الفاعل، وينصب التمييز كما ينصب الفعل المفاعيل بعد تمامه، وتمامية الاسم تكون بالتنوين، ونوي التثنية، والجمع، وبالاضافة؛ لأنّ المضاف لا يضاف ثانياً. (نحون بالتنوين، ونوي التثنية، والجمع، وبالاضافة؛ لأنّ المضاف لا يضاف ثانياً وحو مفرد مقدار من غير العدد مبهم في الموزون، و(زيتاً) رفع ذلك الإجمام، وهذا مثال للمفرد التام بالتنوين، (و) نحو: عندي (مَنوان سَمْناً) في: (سمناً) تمييز يرفع الإبجام المستقر في (منوان) وهو مفرد مقدار مبهم في الموزون لا في العدد، ورسمناً) رفع ذلك الإبجام المستقر في (منوان) وهو مفرد مقدار مبهم في الموزون لا في العدد، ورسمناً) رفع ذلك الإبجام، وهذا مثال المفرد التام بنون التثنية، (وَعَلَى النَّمْرَة مِثْلُهَا و(سمناً) رفع ذلك الإبجام، وهذا مثال المفرد التام بنون التثنية، (وَعَلَى النَّمْرَة مِثْلُهَا و(سمناً) في ذلك الإبجام، على التمييز يرفع الإبجام المستقر في (مثلها)؛ لأنّ المثل

#### فَيُفْرِدُ إِنْ كَانَ جِنْساً إِلاَّ أَنْ يُقْصَدَ الأَنْوَاعُ

مفرد مقدار من غير العدد مبهم في المقياس، فرَفَع (زبداً) ذلك الإجام، وهاذا مثال للمفرد التام بالإضافة .

وقد أتى في المتن مثال المعدود، والموزون، والمكيل، والمقياس بالترتيب، بقي مثال المساحة وهو قولهم: "ما في السماء قدر راحة سحاباً" ف: (سحاباً) تمييز منصوب يرفع الإبحام المستقر في (قدر راحة) من الممسوح، ولم يذكر مثال المساحة؛ لأن مقصود «المصنف» من إيراد الأمثلة ههنا أمثلة الاسم التام بأنواعه لا أمثلة المقادير حتى يستوعبها ولهذا كرّر بعض أمثلة المقادير .

(فَيُفْرَدُ) ذلك التمييز أي: لا يُثنى ولا يجمع وإن كان مميزه تثنية أو جمعاً (إِنْ كَانَ) التمييز (جنْسساً) أي: اسم جنس يقع على القليل، والكيثير فيقال: "عندي رطل زيتاً"، و"عندي رطلان زيتاً"، و"عندي أرطال زيتاً"، وذلك لأن الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة إلى التثنية والجمع مع أنّ الأصل الإفراد، والمراد من الجنس الذي يقع بلفظ الواحد على القليل والكثير ك: الماء والزيت، والتمر، والخلّ، لا الجنس الذي لا يقع على أكثر من فرد واحد ك: رحل، وفرس، (إلا أنْ يُقْصَدُ الأَنْوَاعُ) أي: يفرد التمييز في جميع الأوقات إلا إذا وصد من التمييز الأنواعُ المختلفة فيثني ويجمع ليدلّ التثنية والجمع على تعددُ الأنواع، فيقال: "عندي رطل زيتين، وأرطال زيوتاً" إذا كان عندك الأزيات المتنوعة من السمسم، والزيتون، وغير ذلك.

#### وَيُجْمَعُ فِيْ غَيْرِهِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ بِتَنُويْنِ أَوْ بِنُونِ الْتَثْنِيَّةِ جَازَتُ الإِضَافَةُ وَإِلاًّ فَلاَ

(وَيُجْمَعُ) التمييز أي: وكذلك يثني جوازاً (فيْ غَيْره) أي: في غـير مـا يكون التمييز اسمَ حنس فيقال: "عندي عدلٌ ثوباً، أو توبين، أو أثواباً"، واكتفى بذكر الجمع؛ لأنّ حكم التثنية يعلم من الجمع قياساً، أو لأنّ المراد من الجمع الجمعُ اللغوي فيشمل التثنية، دون الجمع الاصطلاحي، (تُسمُّ إِنْ كَانَ) الاسم المميَّز عن مفرد مقدار تاماً (بتَنْوِيْنِ) لفظاً (أَوْ) كان تاماً (بِنُوْنِ الْتُثْنِيَّةِ جَازَتْ الإضافةُ (١) أي: إضافة المميَّز إلى التمييز فيقال: "عندي رطلُ زيت، ومنوا سمن" كما يجوز أن تقول: "عندي رطلٌ زيتاً، ومنوان سمناً"، وذلك لحصول الغرض من الإضافة البيانية مع حصول الخفّة في اللفظ بحذف التنوين، ونــوني التثنيــة، والجمع، وأمَّا في الأعداد فالإضافة لازمةٌ في نحو: "ثلاثة رجال"، و"مائة رجـــل" طلباً للتخفيف في العدد لكثرة استعمال الأعداد، (وَإلاً) أي وإن لم يتمّ ذلك الاسم بالتنوين، ونوبي التثنية، والجمع، بل بشيء آخر كالإضافة، ونحــو نــون عشرون، (فَلا) أي: فلا يجوز الإضافة؛ لأنَّ المضاف مرَّةً لا يضاف مرَّةً أخرى، عند الإضافة، ولو أضيف مع النون لم يجز أيضاً؛ لأنَّ هذه النون شبيهةٌ بنون الجمع، ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون.

<sup>(</sup>١)– ويخرج عن كونه تمييزاً اصطلاحاً .

#### وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارِ، مِثْلُ: (خَاتَمٌ حَدِيْداً)، وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ وَالْتَّانِيْ عَنْ نِسْبَةٍ فِيُ جُمْلَــة أَوْ مَــا ضَــاهَــاهَــا

(وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ) عطف على قوله: (عن مقدار) أي: ما يرفع الإبحام عن ذات مفرد قد يكون عن غير مقدار بأن لا يكون الإبحام فيه باعتبار الكيل، والوزن، والعدد، والمساحة، والمقياس، بل باعتبار ذاته (مِثْلُ: خَاتُمٌ حَدِيْداً) فإن (الخاتم) مبهم باعتبار أنّه من حديد، أو ذهب، أو فضة، و(حديداً) رفع ذلك الإبحام، والخفض أكثر أي: خفض التمييز في هذا النوع أكثر استعمالاً (المناسب بإضافة المميز إلى التمييز فيقال: "حاتم حديد، أو ذهب، أو فضة".

ولمّا فرغ عن ذكر التمييز عن ذات ملفوظة بنوعيه، مقدار، وغير مقدار، شرع في النوع الثاني منه فقال: (وَالْثَانِيُ) أي: التمييز الذي يرفع الإبحام عن ذات مقدّرة: هو ما يرفع الإبحام (عَنْ نِسْبَةٍ) حاصلة (في جُملة) فعلية نحو: "طاب زيد نفساً"، أو اسمية نحو: "زيد طيب علماً وعقلاً"، (أوْ مَا ضَاهَاهَا) ضاهى فعل ماض من المضاهاة بمعنى المشابحة أي يرفع الإبحام عن نسبته في ما شابه الجملة، وما يشابه الجملة الفعلية هو اسم الفاعل نحو: "الحوض ممتليء ماءً"، واسم المفعول نحو: "الأرض مفجّرة عيوناً"، والصفة المشبّهة نحو: "زيد حسن وجهاً"، واسم التفضيل نحو: "زيد حسن وجهاً"، والإضافة نحو: التفضيل نحو: "زيد أفضل أباً"، والمصدر نحو: "أعجبني طيبه أباً"، والإضافة نحو:

 <sup>(</sup>١)- لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز؟ لأن الأصل في المبهمات المقادير، وغيرها ليس بهده المثابة، (خالدي).

مِثْلُ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْساً) وَ(زَيْدٌ طِيْبٌ أَباً، وَأَبْوَةً، وَدَاراً، وَعَلْماً) أَوْ فِيْ إِضَافَةً مِثْلُ: (يَعْجِبُنِيْ طِيْبُهُ أَباً، وَأَبْسُوَةً، وَدَاراً، وَعِلْماً) وَ(اللهِ دَرُّهُ فَارِساً)

"يعجبني طيبٌ زيد أباً وعلماً"، أو ما كان فيه معنى الفعل نحو: "حسبك زيد رجلاً" فإنَّ هذه الأسماء مع ضمائرها ليست بجملة لكن مــشابهة بهــا؛ لأهــا منسوبة إلى فاعلها كما أنَّ الفعل منسوب إلى فاعله (مثلُ: طَابَ زَيْدٌ تَفْـساً) (١) هذا مثال التمييز الذي وقع بعد الجملة الفعلية ويرفع الإبحام عن ذات مقدَّرة لا عن ذات ملفوظة وقد مر معناه، (وَزَيْدٌ طَيْبٌ أَبا، وَأَبُووَةُ، وَدَاراً، وَعَلْماً) هذا مثال لما وقع التمييز بعد ما ضاهي الجملة فإن (طيبٌ) صفة مشبهة مع فاعلها في حكم الجملة مميزة بـ: (أباً، وأبوةً، وداراً، وعلماً)، وهذا المثال مشتمل علي أمثلة خمسة إشارة إلى أصناف التمييز، فإنّ التمييز قد يكون عن نفس المميز، أوعن متعلقه كما في (أباً)، أو يكون إضافة بينه وبين غيره كما في (أبوة)، وقد يكون متعلَّقاً به تعلَّقَ المالك بالمملوك وهما من الأعيان كما في (داراً)، وقد يكون متعلَّقاً به تعلَّقَ الوصف بالموصوف كما في (علماً)، (أَوْ في إضافة) أي: عن نسبة بين المضاف والمضاف إليه (مثلُ (٢): يُعْجِبُنيْ طَيْبُهُ أَبِاً، وأَبْدُوةً، وَذَاراً، وَعَلْماً) كَذَلَكَ يَجِرِي فِيها الأَصنافِ الخمسة المذكورة، (وَلله دَرُّهُ فَارساً) مشال

<sup>(</sup>١)- (طاب) ليس فيه إبمام، وكذا (زيد)، وإنما نشأ الإبمام من نسبة (الطيب) إلى ما يتعلق بــــ: (زيد) وهي دوات مختلفة غير مذكورة فاحتيج إلى النبيين، (حاشية مصباح الراغب) .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

#### ثُمَّ إِنْ كَانَ اسْماً يَصِحُ جَعْلُهُ لِمَا انْتُصِبَ عَنْهُ

التمييز الذي وقع بعد الإضافة وهو صيغة صفتية .

ثم اعلم: أنّ هذا القول يستعمله العرب عند التعجب من الممدوح، ودعاءً له بالخير، و(الدرّ) بفتح الدال وتشديد الراء مصدر في الأصل من "درّ اللبن درّاً" إذا كُثرَ وجرى، سُمّي به اللبن تسمية اسم المصدر ثم أطلق الدرّ اصطلاحاً على الخير الكثير؛ لأنّ اللبن فيه خير كثير للعرب إذ به معاشهم، وهو طعامهم وشراهم، والعرب إذا استعظموا شيئاً نسبوه إلى الله سبحانه وتعالى أي: ما صدر عن الممدوح من الخير ليس من فضله وكماله بل همو لله تعالى، وفارساً) اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس إذا حدق بأمر الخيل وركوبه وصار ماهراً في فنّه.

ولما فرغ عن ذكر أنواع التمييز، شرع في بيان ما يجب المطابقة بين التمييز، والمميَّز، وما لا يجب، (ثُمَّ إِنْ كَانَ) التمييز عن النسبة (اسْماً) غير صفة بحيث (يَصِحُّ جَعْلُهُ) المراد من الجعل إطلاقه عليه والتعبير به (لِمَا التَّصِبَ عَنْهُ) أي: عن اسم جعل التمييز منصوباً به وهو صاحب النسبة المبهمة ك: (زيد) في هذا المثال.

وتوضيح المقام: أنَّ الاسم الواقع تمييزاً في النسبة على ثلاثة أنواع: أحدها: أن يكون اسماً صفتياً كـ: الضارب، والمضروب، وهذا النوع يصح حمله على المنتصب عنه حتماً؛ لأنّه عبارة عنه فيقال في "طاب زيد فارساً":

#### جَازَ أَنْ يَكُوْنَ لَـهُ وَلَمُتَعَلَّقــه

زيد هو الفارس .

وثانيها: عكسه وهو أن يكون التمييز اسماً غير صفتي و لا يصحّ حمله على المميز المنتصب عنه أصلاً نحو: "طاب زيد داراً، أو علماً" فلا يقال: زيد هو الدارُ، والعلمُ، ويُسمّى هذا النوع تمييزاً لمتعلِّقه؛ لأنَّ العلم، والدار يتعلقان بزيد . وثالثها: أن يكون التمييز اسماً غير صفتي لكن يحتمل الوجهين، يحتمل أن يكون عبارةً عن نفس المميز فيصحّ حمله عليه كما يقال في "طاب زيد أبأ": زيد يقال: زيد هو الأب؛ لأنّه ابن، بل يقال: زيد له الأب، وعلامته: أن يصحّ الإضافة إليه، فيقال: دار زيد، أو علم زيد، أو أب زيد، لأنَّ المضاف إنما يكون متعلق المضاف إليه لا عينه، فإن كان التمييز محتمل الوجهين كما في الصورة الثالثة (جَازَ أَنْ يَكُوْنَ) التمييز (لَهُ) أي: عبارة عنه، وصفة له، ومطابقاً بــ في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، (وَلمُتَعَلِّقه) أي: وحاز أن يكون ذلك التمييز عبارةٌ عن متعلقه، وصفةً له، ومطابقاً به؛ لأنَّه محتمل الوجهين مثلاً "طاب زيد أباً" فإنّ (أباً) اسم يحتمل جعله لما انتصب عنه بأن يُطلَق عليـــه ويكون عبارةً عنه فيقال: زيد هو الأب، ويترجم حينئذ بالفارسية: "حــوش است زيد از آن رو كه او پدر است" ويحتمل أن يكون التمييز عبارةً عــن متعلقه بأن يكون الأب غيره وزيد ابنه، ويترجم حينئذ بقولنا: "خوش است زيد

#### وَإِلاَّ فَهُو لَمُتَعَلِّقه فَيُطَابِقُ فِيْهِمَا مَا قُصِدَ

ازان رو كه او را پدر است"، ويعلم المعنى المقصود بقيام القرينة الدالـــة علــــى تعيين أحد الاحتمالين، وكذلك قولنا: "طاب زيد أبوةً" يحتمل الاحتمالين فحاز أن يكون المراد أبوةَ زيد بالنسبة إلى ابنه، وجاز أن يكون المراد أُبُوَةَ مَنْ وَلَـــدَه وهو أبوه (١)، (وَإلا) أي: وإن لم يصحّ جعل التمييز محمولاً على الاسم الناصب له كما في النوع الثاني وهو قولنا: "طاب زيد داراً أو علماً" فإنّه لا يصحح أن يقال: زيدٌ هو العلم أو الدار، (فَهُو لَمُتَعَلِّقه) أي: يتعين التمييز حينئذ أن يكون لمتعلقه، ولا يجوز أن يكون لما انتصب عنه لعدم صدقه عليه (فُيْطَابقُ) أي: يجب أن يؤتي بالتمييز مفرداً، أو تثنيةً، أو جمعاً (فيُّهمَا) أي: في كلا الوجهين، سواءً حاز أن يكون له ولمتعلقه، أو لم يجز (مَا قُصدَ) أي: قصده المتكلم من التمييز، ويأتي بالتمييز موافقاً لما أراد رفع الإبمام منه فتقول إذا أردت من التمييز نفسس المميز بالمعنى الأول: "طاب زيد أباً، والزيدان أبوين، والزيدون آباءً "، لأنَّه في المعنى خبر عن ذلك الاسم فيجب مطابقته به، وإذا أردت التمييز بالمعنى الثاني وهو كونه صفةً لمتعلقه، وقصدت أباه فقط أفردت أباً؛ لأنَّه مفرد وإن تعرد الأبناء فتقول: "طاب الرجل أباً"، و"طاب الرجلان أباً"، و"طاب الرجال أباً"

<sup>(</sup>١)- ليت شعري ما حملهم على عدم التفريق بين المعنيين؛ لأن الكلام إذا كان محتملاً لمعنى خلاف المقصود يجب رفع الالتباس، وإذا كان مراد القائل المعنى الأول التبس مراده بالمعنى الثاني ولا قرينة على أحدهما، (نقلاً: من هامش المخطوطة) .

## إِلاَّ إِذَا كَانَ جِنْساً إِلاَّ أَنْ يُقْصَدَ الأَنْوَاعُ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً وَإِنْ كَانَ صِفَةً وَالْأَالِ وَاحْتَمَلَتُ الْحَالَ

وإذا قصدت آباءه وأحداده قلت: "طاب زيد أبوين، وآباءً"، وتقول في ما لا يصح حمله عليه: "طاب زيد داراً، أو دارين، أو دوراً" (إلاً إذَا كَانَ) التمييز على (جنْساً) يقع على القليل والكثير فلاحاجة إلى التثنية والجمع فيفرد التمييز على كل حال نحو: "طاب زيد علماً، والزيدان علماً، والزيدون علماً"، (إلا أنْ يُقْصَدَ الأنواع) المختلفة من الجنس فحينتذ يطابق ما قصدت من النوعين أو الأنواع ويثنى ويجمع نحو: "طاب زيد علمين، أو علوماً" إذا أردت علىم الصرف، والنحو، والمعاني مثلاً.

(وَإِنْ كَانَ) التمييز (صِفَةً) كما في النوع الأول لا اسماً محضاً وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل، وغيرها، سواءً كان صفة لفظاً نحو: "لله دَرُّه فارساً"، أو مؤوّلاً بالصفة نحو: "كفى زيد رجلاً" أي: كاملاً في الرجولية، كانت تلك الصفة حاصة (لله) ولا يكون لمتعلقه فإذا قيل: "طاب زيد والداً" كان الوالد هو زيد، ولا يحتمل أن يكون المراد والداً له بخلاف الاسم المحض كما في: "طاب زيد أباً" فإنّه يحتمل المعنيين كما مرّ، ووطبقه أي: ويجب أن تكون تلك الصفة مطابقة له في الإفراد، والتثنية، والجمع والتذكير، والتأنيث؛ لكونما حاملة لضميره فيقال: "طاب زيد فارساً، والزيدان فارسين، والزيدون فارسين، وهند فارسة"، (وَاحْتَمَلَتْ الْحَالَ) يعني: ويحتمل أن

#### وَلاَيَتَقَدَّمُ الْتَمْيِيْزُ عَلَى عَامِلِهِ، وَالأَصَحُّ أَنْ لاَّ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ خِلاَفاً لِلْمَازِنِيِّ

تكون تلك الصفة حالاً من الاسم المنتصب عنه ويقال: إنّ (فارساً) في قولنا: "طاب زيد فارساً" حال من زيد كما يصح أن يقال: إنّه تمييز منه؛ لاستقامة المعنى في كلا الوجهين، لتكن زيادة لفظ (مِنْ) فيهما نحو: "لله دَرُه من فارس"، وقولهم: "عزّ من قائل" يؤيد كونه تمييزاً؛ لأنّ (منْ) تزاد في التمييز لا في الحال، وأيضاً المقصود مدحه بالفروسية مطلقاً لا مفيداً بحال كونه فارساً، وهذا المعنى يحصلُ من التمييز فنصبهما على التمييز أرجح، و لذا قالوا: احتملت الحال .

(وَلاَ يَتَقَدَّمُ الْتَمْيِيْزُ عَلَى عَامِلِهِ) (١) أي: مميزه إذا كان عامله اسمــاً تامــاً بالاتفاق فلا يقال: "عندي زيتاً رطَل"، ولا "سمناً منوان"، ولا "درهماً عشرون"؛ لأنّه عاملٌ ضعيف فلا يعمل فيما قبله .

وأمّا إذا كان عامله فعلاً ففيه اختلاف كما قال: (وَالأَصَحُّ) أي: القول الأُصحِّ من الأقوال فيه: (أَنْ لاَ يَتَقَدَّمَ) التمييز (عَلَى) عامله (الْفِعْلِ) أيضاً مع قوّة عمله فلا يقال: "نفساً طاب زيدٌ"، لأنّ التمييز في المعنى فاعل الفعل المذكور فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم ما هو يمعناه؛ لأنّ معنى "طاب زيد نفساً": طاب نفس زيد، (خلافاً له) أبي عثمان (الْمَازِنيِّ) (٢) تلميذ أبي الحسن نفساً": طاب نفس زيد، (خلافاً له) أبي عثمان (الْمَازِنيِّ) (٢) تلميذ أبي الحسن

 <sup>(</sup>١)- لأنّ التمييز بيان والبيان قبل الإجمال ممتنع، وقيل: إنّه في المعنى فرع عن الفاعل، والفاعل لا يصحَ تقدعه، فالفرع أحدر، (شرح الوافية).

<sup>(</sup>٣)- هو الإمام بكر بن محمَّد بن بقيَّة، وقيل: ابن عدي بن حبيب أبو عثمان البصري من بني مازن =

#### وَالْمُبَــرَّد .

الأخفش (1) ، (وَ) أبي العباس (الْمُبَرَدِ) (7) وهو تلميذ المازي، فإنهما قالا بجواز تقديم التمييز على فعله نظراً إلى قوة العامل ومتمسكاً بقول الشاعر (7): أقديم التمييز على فعله نظراً إلى قوة العامل وما كاد نفساً بالفراق تطيب (١) أقمجر سلمي (نفساً) بالفراق حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب (١) في فعله (تطيب) .

وأجاب الجمهور عن استدلالهم بأجوبة كثيرة، أيسرها وأخصرها: أنّ رواية النصب غير صحيحة، والصحيح: "وما كاد نفسٌ بالفراق تطيب".

A- شيبان بن ذهل، توفي سنة (٢٤٩هـ) أو(٢٤٨هـ)، ينظر ترجمته: "مراتب النحويين": (صـ: ١٢٦) النحويين": (صـ: ١٢٦) "بغية الوعاة": (٢/١٤)، "الأعلام": (٢٤/٢)، "تاريخ الأدب العربي": (٦٦٢/٢)، "وفيات الأعيان": (٢٨٣/١)، "معجم الأدباء": (صـ: ٧٥٧)، "إنباه الرواة": (٢٨١/١) وغيرها.

<sup>(</sup>۱)- تقدمت ترجمته: (صــ: ۱۰۱).

<sup>(</sup>٢)- تقدمت ترجمته: (ص: ٢٠٦).

 <sup>(</sup>٣)- القائل هو الأعشى [ تقدّمت ترجمته: (ص.: ٢٤٩) ] أو المحبل السعدي [ تقدّمت ترجمته :
 (ص.: ٢٧٢) ] أو قيس المعروف بـــ: (بحون لبلي) .

<sup>(</sup>٤)- يووى مكان (سلمى): "ليلى" .

<sup>(</sup>٥)- تخويج البيت: "ديوان الأعشى": (صـ: ١٧٣)، "لسان العرب": (٢/٨٥) (سبب)، (٨٢/١٣) (غن)، (غن)، (٤٥//١) (رقا)، "شرح ابن يعيش": (٢/٣٤)، "الإنصاف": (صــ: ٨٢٨)، "اللباب": (٢٠٠/١)، "أسرار العربية": (صــ: ١٩٧)، "همع الهوامع": (٢٠٢/١)، "المدرر اللوامع": (٢٠٨/١)، "المقتضب": (٣٢/٣ - ٣٣) وغيرها .

#### [ الْمُسْتَثْنَى ]

الْمُسْتَثْنَى: مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ، فَالْمُتَّصِلُ: هُوَ الْمُخْرَجُ عَنْ مُتَعَدَّدِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً

#### [ الْمُسْتَثْنَى ]

ولَّا فرغ عن ذكر التمييز شرع في أحكام المستثنى لمشاركتهما في معنى تخصيص الشيء من عموم ما يتناوله اللفظ السابق فقال: (الْمُسْتَثْنَي) أي: من المنصوبات المستثنى، ولا يتوهم من ذكر المستثنى في المنصوبات أنَّ جميع أنواعـــه منصوباتٌ، بل المنصوب منها ما سيذكره وباقي الأقسام ذكره ههنا تبعاً للمناسبة في المعنى والاستطراد، وهو نوعان: (مُتَّصلٌ) لكونه من جنس المـــستثنى منه، (وَمُنْقَطعٌ) لعدم دحوله في المستثنى منه، ولهذا يُــسمّى منفـصلاً أيــضاً، (فَالْمُتَّصِلُ هُوَ الْمُخْرَجُ عَنْ (١) مُتَعَـدًه) أي: عمّا يكون فيه تعدُّد وكثـرة، إمّـا بحسب الإفراد نحو: "جاءني القوم إلا زيداً"، أو بحسب الأجزاء نحو: "ضربت زيداً إلا رأسه"، والتعدد قد يكون (لَفْظـاً) أي: من حيث اللفظ نحو: "جـاءني الرجال إلا زيداً" فــ: (زيداً) مخرّج عن (الرجال) وهو صيغة الجمع، والجمــع يدلّ على الأفراد المتعددة لفظاً، (أوم) يكون التعدُّد فيه (تَقْديْراً) أي: من حيث المعنى دون اللفظ نحو: "جاءبي القوم إلا زيداً" فـــ: (زيداً) مخرَج عن (القوم) وهو مفرد لفظاً، وجمع معنيٌّ؛ لأنَّه موضوع لأفراد كثيرة من الرجال .

<sup>(</sup>١) في بعض نسخ المُتن: (من) بدل (عن).

#### بِ : (إِلاً) وَأَخَوَاتِهَا، وَالْمُنْقَطِعُ: الْمَذْكُورُ بَعْدَهَا غَيْرَ مُخْرَجِ

وقيل: معنى قوله: (لفظاً) المخرج عن متعدّد ملفوظ نحو: "جاءيي القوم إِلاَّ زِيداً"، أو متعدَّد مُقدَّر نحو: "ما ضربت إلاّ زيداً"، تقديره: ما ضربت أحداً إلاَّ زيداً، ويحتمل أن يكون المراد من قوله: (لفظاً أوتقديراً) تعميم المستثنى بـان يكون المستثنى ملفوظاً كما في: "جاءبي القوم إلاّ زيداً" ويكون المستثنى مقـــدَّراً محذوفاً نحو: "جاءين زيد ليس إلاً"، تقديره: ليس الأمر إلا هذا الكلام، فحذفوا المستثنى تخفيفاً (بد: إلاًّ) أي: بلفظ (إلاًّ) الموضوع للاستثناء، والباء في قوله: (بـــ: إلاً) متعلق بقوله: (المخرج)، (وَأَخَوَاتهَا) أي: أخوات إلاّ وهـــى: غــير، وسوى، وحاشا، وغير ذلك من حروف الاستثناء، واحترز بمذا عمّــا يكــون مستثنى بغير هذه الألفاظ فإنهم لا يسمُّونه المستثنى في اصطلاحهم، وذلك كالمحرج بصيغة الاستثناء نحو: "جاءيي القوم استثني منهم زيدٌ، أو مستثني منهم زيد"، أو المحرج بالبدلية نحو قوله تعالى: ﴿ وَللَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَــن اسْتَطَاعَ إِلَيْه سَبَيْلاً ﴾ (') أو المخرج بالشرط نحو: "أكْرمْ القوم إن دخلوا الدار" فإنَّ معناه: أكرم كلُّهم إلاَّ من لم يدخل، (وَالْمُنْقَطعُ) أي: المستثنى المنقطع (هُـوْ الْمَذْكُورُ بَعْدَهَا) أي: بعد إلاّ وأحواتما (غَيْرَ مُخْرَجٍ) عن ما قبله نحو: "ما حاءين القوم إلاّ حماراً" فــ: (حماراً) مذكور بعد (إلاً) لكن ليس مخرج عن ما قبله، لأنّ القوم لا يتناوله فكيف يخرج عنه، وتسميته استثناءًا تحــوِّزٌ، لمشابحتــه بصــورة

<sup>(</sup>١)- سورة آل عمران : [ الآية : ٩٧ ] .

#### وَهُوَ مَنْصُوْبٌ إِذَا كَانَ بَعْدَ (إِلاًّ) غَيْرِ الْصِّفَةِ فِيْ كَلاَّمٍ مُوْجَبٍ

استثناءَ ههنا بل (إلاً) للاستيناف بمعنى (لكن) فمعنى "ما رأيت القوم إلاً حماراً": لكن حماراً رأيته .

ولمَّا فرغ عن تعريف المستثنى بقسميه شرع في بيان إعرابه وهي علــــى أربعة أنواع :

النوع الأول: ما قال: (وَهُوَ) أي المستثنى (١) (مَنْصُوْبٌ) وجوباً في خمسة مواضع، وقدّم كونه منصوباً إشارةً إلى أنّه الأصل في الاستثناء ولذا عدّده مــن المنصوبات وإلاّ فهو مجرور، ومرفوع أيضاً، كما سيحيء .

فالموضع الأول: من النصب (إِذَا كَانَ) المستنى واقعاً (بَعْدَ إِلاَّ غَيْرِ الْصُفَةِ).
اعلم: أنّ لفظة (إلاّ) على نوعين، استثنائية، وصفتية بمعنى (غير) كما يجيء بيالها في آخر هذا الفصل، والمراد من (إلاّ) ههنا الاستثنائية لا الصفتية؛ لأنّ (إلاّ) التي للصفة لا يجب نصب ما بعدها بل ما بعدها تابع لما قبلها في الإعراب، كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِمَا الْهَةَ إِلاَ اللهُ لَفَسَدَتًا ﴾ (١)، وكما في قولك: "حاءين رجال إلاّ زيد"، ورأيت رجالاً إلاّ زيداً"، و"مررت برجال إلاّ زيد"، وفي كَلام مُوْجَبِ) المراد من الموجب ههنا ما ليس بنفي ولا نحي ولا استفهام، وفيه احتراز عمّا إذا وقع في كلام غير موجب كما في قولك: "ما جاءي القوم

<sup>(</sup>١)- مطلقاً متصل ومنقطع .

<sup>(</sup>٢)- سورة الأنبياء: [ الآية : ٢٢ ].

#### أَوْ مُقَدَّماً عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، أَوْ مُنْقَطِعاً فِي الأَكْتَرِ

إلاّ زيداً"؛ لأنّ (زيداً) حينئذ يجوز رفعه على البدل من القوم، ويجوز نصبه على الاستثناء، وأمّا إذا وحد فيه الشرطان يعني كان الكلام موجباً ووقع المستثنى بعد إلاّ غير الصفة فيحب نصبه نحو: "جاءني القوم إلاّ زيداً".

والموضع الثاني: من وجوب النصب ما قال: (أوْ) كان المستثنى (مُقَدَّماً (¹) عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ سواءً كان في كلام موجب أو غير موجب نحو: "جاءيي إلاّ زيداً أهل البلد"، أو "ما جاءيي إلاّ زيداً أحدٌ".

والموضع الثالث: من وجوب النصب ما قال: (أَوْ مُنْقَطِعاً) أي: كان المستثنى منقطعاً غير غرج عمّا قبله، سواءٌ كان في كلام موجب نحو: "جاءني القوم إلا حماراً"، أو في كلام غير موجب نحو: "ما جاءني القوم إلا حماراً"، وإنما وجب النصب في هذه المواضع الثلاثة لشبه المستثنى بالمفعول في كونه فضلةً (في الأكثر) أي: وجوب النصب فيما إذا كان المستثنى منقطعاً قول أكثر النحويين، وقال بعضهم: لا يجب، بل يجوز فيه الرفع على البدل بدليل قول الشاعر (٢):

<sup>(</sup>١)- واعلم: أنّه إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وحب أن يتأخر عمّا نسب إلى المستثنى منه، نحو: "ما حاءن إلاّ زيداً أحد"، وإن تأخر عن المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو: "القوم إلاّ زيداً ضربت"، (نجم الدين).

<sup>(</sup>٢)- ينسب هذا البيت لجران العود عامر بن الحارث النميري، شاعر وصّاف أدرك الإسلام، له ديوان شعر، انظر: "الشعر والشعراء": (٣٠/٣)، "الأعلام": (٤٩٢/١)، "المقاصد النحوية": (٤٩٢/١)، "الأعلام": (٤٠٠/٣)، "شرح ابن يعيش": (٥٠٥/١) وغيرها .

#### أَوْ كَانَ بَعْدَ (خَالَ) وَ(عَدَا) فِي الأَكْشِر

وَبَــلَــدة لِيــس بِــهــا أنيــس إلاّ اليــعــافيــرُ وإلاّ الــعيــسُ<sup>(۱)</sup> فإنّ (اليعافير، والعيس) مرفوعان مستثنيان من (الأنيس) وهي ليست من جنس (الأنيس) وقد رفعهما الشاعر .

وأجابوا عن دلك: أنّه شبّه اليعافير والعيس بما يكون مؤنساً لجاورتهما بمذا المكان فكأنهما مؤنسان على وجه الاستعارة فكان المستثني متصلاً لا منقطعاً.

والموضع الرابع: من وجوب النصب ما قال: (أَوْ كَانَ) المستشى (بَعْدَ) لفظ (خَلاً، وَعَدَا فِيْ الأَكْثَرِ) نحو: "جاءني القوم خلا زيداً، وعدا عمراً" أي: خلا بعضهم زيداً، وعدا بعضهم عمرواً، وإنما وجب النصب ههنا؛ لأنّ خلا وعدا فعلان، والمستثنى هما مفعول به لهما، ونصب المفعول به واجب، وإنما قال: (في الأكثر)؛ لأنّ بعضهم قالوا بجواز الحرّ فيهما ؛ لأهما حرفا جرّ (٢) فيكون ما

<sup>(</sup>١) عربح البيت: "ديوان جران العود": (ص: ٩٧)، "لسان العرب": (١٩٨/٦) (كنس)، "همع الهوامع": (٢٢٥/١)، "خواه الأدب": (٢٢٥/١)، "جواه الأدب": (٢٢٥/١)، "خواه الأدب": (٢٢٥/١)، "خواه الأدب": (صد: ١٦٥)، "أوضح المسالك": (٢٦١/٢)، "شرح أبيات سيبويه": (١٤٠/٢)، "شرح الأشوي": (١٥٠٥)، "الدرر": (١٩/٢)، "رصف المباني": (صد: ٤١٧)، "المقتضب": (٣١٩/٢) وغيرها . (٢) بدليل قول الأعشى الشاعر: توفي نحو (٧هد)، يعدّ في الطبقة الأولى من شعرا، الجاهلية أدرك (٢) بدليل قول الأعشى الشاعر: "الشعر والشعراء": (صد: ٢٦٣)، "الأغاني": (٢١٦٥)، "طبقات فحول الشعراء": (صد: ٢٦٣)، "الأغاني": (٢٠١٥)، "الأعاني": (صد: ٥٠)، "الأعلام": (٣٤١/٥)، وغيرها .

#### أَوْ (مَا خَالاً) وَ(مَا عَادًا)

بعدهما مخفوضاً بمما .

(أو) الموضع الخامس: من وحوب النصب إذا كان المستثنى مذكوراً بعد لفظ (مَا خَلاً، وَمَا عَدًا) نحو: "حاءين إلحوتك ما خلا زيداً"، و"جاءين القوم ما عدا عمراً"(١)، وإنما لزم النصب فيهما لتعيين الفعلية فيهما وزوال الحرفية بلحوق ما المصدرية بمما ؛ لأنّ ما المصدرية لا يدخل إلاّ على الفعل فوجب النصب

(الشاهد فيه): قوله: (خلا الله) حيث جرَّ لفظ الجلالة (الله) على أنَّ (خلا) حرف جرَّ، (مصباح الراغب) .

(١) - ومنه قول لبيد بن ربيعة العامري [ تقدّمت ترجمته: (صــ: ١٦٢)]:

ألا كل شيء ما حلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل.

تخريج البيت: "ديوان لبيد بن ربيعة": (صـ: ٢٥٦)، "عط اللآلي": (صـ: ٢٥٢)، "شرح التصريح": (٢٩/١)، "شرح شواهد العيني": (١٥٠/١)، "شرح المفصل": (٢٩/١)، "العقد الفريد": (٢٧٣/٥)، "لسان العرب": (٣٥١/٥) (رجز)، "معني اللبيب": (١٣٣/١)، "همع الهوامع": (٢/٦)، "أسرار العربية": (صــ: ٢١١)، "أوضح المسالك": (٢٨٩/٢)، "الدرر": (٢٦٦٦/١)، "حزانة الأدب": (٢٥٥/٢)، "شرح الأشوني": (٢١/١) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (ما خلا الله) حيث نصب لفظ الجلالة على أنّه مفعول به لتقلُّم خلا

حالا الله لا أرحو سواك وإنحا أعاة عيالي شعبة من عبالكا .
 توبع البيت: "خزانة الأدب": (٣١٤/٣)، "الدرر": (٤/١٤٤)، "شرح النصريح": (٣٩٣/١)، "لسال العرب": (٤/١٤٤) (حلا)، "المقاصد النحوية": (١٣٧/٣)، "همع الهوامع": (٢٢٢/١)، "جواهر الأدب": (ص: ١٨٢)، "شرح الأشموي": (٢٢٢)) وغيرها .

وَ(لَيْسَ) وَ(لاَ يَكُوْنُ) وَيَجُوْزُ فَيْهِ الْنَّصَبُ، وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ فِيْ مَا بَعْدَ (إِلاَّ) فِيْ كَلاَمٍ غَيْرِ مُوْجَبٍ وَذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مِثْلُ: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيْلٌ ﴾ فِيْ كَلاَمٍ غَيْرِ مُوْجَبٍ وَذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مِثْلُ: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيْلٌ ﴾ وَ ﴿ إِلاَّ قَليْسَلاً ﴾

فيهما بالمفعولية، (وَلَيْسَ، وَلاَ يَكُونُ) أي: وكذلك يجب النصب بعد (ليس) و (لا يكون)؛ لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر، والمستثنى بعدهما خبرهما، واسمهما ضميرٌ فيهما نحو: "جاءين القوم ليس زيداً" أي: ليس بعضهم زيداً، و جاءين القوم لا يكون زيداً" أي: لا يكون بعضهم زيداً، و يجب النصب في خبرهما كما لا يخفى .

والنوع الثاني: من إعراب المستثنى ما قال: (وَيَجُورُ وَيُهِ) أي: في المستثنى النصب على الاستثناء، (وَيُخْتَارُ البُدَلُ) أي: بدل المستثنى من المستثنى منه فيكون إعرابه تابعاً لإعرابه (فيْمَا) يكون المستثنى واقعاً (بَعْدَ) لفظ (إلا) لا فيما سواها من ألفاظ الاستثناء، وأن يكون الاستثناء (في كلام غير مُوْجَبِ) لأنّه إن كان في مذكوراً بعد "خلا، وعدا، وما حلا، وما عدا، وليس، ولا يكون"، أو كان في كلام موجب وجب النصب كما مر آنفاً، (وَذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ) صريحاً في اللفظ لا تقديراً، واحترز به عمّا لم يذكر المستثنى منه، فإنّه يعرب على حسب العوامل كما سيجيء، فإذا اجتمعت الشرائط الثلاثة (مِثْلُ) قوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُونُ إِلاَ قَلِيلاً ﴾ بنصب قليلاً، فإنّ المستثنى مذكور بعد إلاً،

<sup>(</sup>١)- سورة النساء : [ الآية : ٦٦ ] .

#### وَيْعْرَبُ عَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُوْرٍ وَهُوَ فِيْ غَيْرِ الْمُــوْجَبِ لِيُفِيْــدَ مِثْــلُ: مَا ضَرَبَيْـــيْ إِلاَّ زَيْـــدُ

والكلام غير موجب، وذكر المستثنى منه صريحاً وهو صيغة الجمع فالرفع والنصب فيه خائزان، النصب على الاستثناء، ويختار الرفع بالبدلية على أن يكون بدلاً من ضمير (فعلوا) وهو مرفوع فاعل الفعل فيكون (قليل) مرفوعاً أيضاً .

والنوع الثالث: من إعراب المستثنى ما يحتمل الرفع، والنصب، والجــرّ جميعاً على حسب العوامل، وهو ما قال: (وَيُعْرَبُ عَلَى حَـسْبِ الْعَوَامـل) أي: موافقاً لاقتضاء العامل الذي قبله فإذا اقتضى العاملُ الفاعلُ كان مرفوعاً نحو: "ما ضربني إلاّ زيد"، وإن اقتضى العاملُ المفعولَ به صار منصوباً نحو: "ما رأيت إلاَّ زيداً"، وكذلك إذا اقتضى المفعولُ المطلقَ نحو: "ما ضربته إلاّ ضربةً"، وإذا كان العامل عليه جارًّا انجرّه نحو: "ما مررت إلاّ بزيد" ويسمّى هذا الاستثناء مفرَّغاً لتفرُّغ العامل الذي قبله للمستثنى وعدم اشتغاله بالمستثنى منه، وهذا إنمــــا يكون (إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورِ وَهُوَ فِيْ غَيْرِ الْمُوْجَبِ لِيُفِيْدَ) أي: ليفيد الكلام ويصحّ الاستثناء، وهذا علَّه لقوله: (وهو في غير الموجب)؛ لأنَّه لو كان المستثنى منه غير مذكور، والكلامُ موجبٌ فسد المعنى و لم يصحّ الاستثناء نحــو: "جاءين إلاّ زيد"، و"ضربني إلاّ زيد"، لأنّ تقديره: جاءين جميع الناس إلاّ زيد، وضربني جميع الناس إلاّ زيد، وهذا ممتنع ومحال عادةً ولا قرينة على تخــصيص بعض الناس ، بخلاف ما إذا كان الكلام غير موجب (مثلُ: مَا ضَرَبَنيْ إلا زَيْسة)،

إِلاَّ أَنْ يَسْتَقَيْمَ الْمَعْنَى مِثْلُ: مِثْلُ: قَرَأْتُ إِلاَّ يَوْمَ كَذَا، وَمِنْ ثُمَّ لَمْ يَجُزْ: مَا زَالَ زَيْدٌ إِلاَّ عَالِماً وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبُدَلُ عَلَى اللَّفْظِ فَعَلَى الْمَوْضِعِ مِثْلُ: مَا جَاءَنِيْ مِنْ أَحَــد إِلاَّ زَيْــةً

و"ما جاءني إلا زيد" فإنه يفيد معنى صحيحاً؛ إذ عدم ضرب جميع الناس وعدم بحيئهم ممكن، (إلا أَن يَسْتَقِيْمَ الْمَعْنَى) أي: لا يجوز أن يكون المستثنى منه غير مذكور والكلام موجب في وقت من الأوقات إلا إذا استقام المعنى في الكلام الموجب وصح الكلام فيجوز.

رمِثْلُ: قَرَأْتُ إِلاَّ يَوْمَ كَذَا) أي: قرأت في جميع الأيام إلاَّ يوم الـــسبت، أو الجمعة فإنّه صحيح ممكن عادةً لا استحالة فيه، (وَمِنْ ثُمَّ) أي: من أجل أنّه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لفساد المعنى (لَمْ يَجُنْ) أن يقال: (مَا زَالَ يَوْلَا إِلاَّ عَالِماً) لأنّ (زال) للنفي وإذا دخل ما النافية على النفي أفــاد الإثبــات فصار كلاماً موجباً وإن كان منفياً صورةً، وكان المعنى: ثبت زيد على جميع الصفات إلا صفة العلم، وهذا محال، كما لا يخفى .

(وَإِذَا تَعَدَّرُ الْبُدَلُ) في المستثنى (عَلَى الْلَفْظِ) أي: لفظ المستثنى منه (فَعَلَى اللَفْظِ) أي: لفظ المستثنى منه وينظر إلى موضع المستثنى المُوْضِعِ) (1) أي: فيحمل البدل على محل المستثنى منه وينظر إلى موضع المستثنى منه أنّه في موضع الرفع، أو النصب، أو الجرّ، فيعرب المستثنى على وفقه (مِقْلُ: مَا جَاءَنِيْ مِنْ أَحَدِ إِلاَّ زَيْدٌ) ف—: (زيد) مرفوع بأنّه بدل من (أحد) وهو مرفوع محلاً؟

<sup>(</sup>١)– في بعض نسخ المتن: (أبدل على الموضع) بدل (فعلي الموضع) .

#### وَلاَ أَحَدَ فِيْهَا إِلاَّ عَمْروٌ وَمَا زَيْدٌ شَيْئًا إِلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ، لأَنَّ (مِنْ) لاَ تُزَادُ بَعْدَ الإِثْبَاتِ وَ(مَـــا)

لأنّه في موضع الفاعل أي: ماجاءني أحد، ووجه تعذّر البدل من لفظه سيبيّنــه «المصنِّف» بنفسه، (وَلاَ أَحَدَ فيْهَا إلاَّ عَمْرِقٌ (١) فـــ: (عمرو) مرفوع بأنَّه بدل من (أحد) وهو مرفوع محلاً ؛ لأنّه في الأصل مبتدأ اسم لا التي لنفي الجنس، ولا يمكن حمله على لفظ المستثنى منه ههنا أيضاً لما سيذكره، (وَمَا زَيْدٌ شَــيْدًا إلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبُأُ به) (٢) أي: لا يعتد به ولا يبالي به لحقارته، وهذه الحملة الفعلية صفة لــ: (شيء) الثاني، وإنما وصفه بما حتى يكون الشيء الثــاني غــير الأول فيصح الاستثناء ولا يكون من قبيل استثناء الشيء من نفسه، ف : (شيء) الثاني مرفوع بأنّه بدل من محل (شيئاً) وهو الرفع؛ لأنّه خبر (ما) التي لنفي الجنس الداخلة على المبتدأ والخبر فمحلَّه الرفع وإن صار منصوباً بعد دحول لفظة (ما)، ووجه تعذَّر البدل من اللفظ في المثال الأول ما قال: (لأَنَّ) كلمة ("منْ" لاَ تُسزَادُ بَعْدَ الإِثْبَاتِ) والمستثنى بعد النفي في حكم الإثبات، ويكون قولنا: "ماجاءين من أحد إلا زيد" عنزلة قولنا: "جاءي من زيد"؛ لأنّ البدل يقوم مقام المبدل منه، وعامل المبدل منه يدخل على البدل وزيادة (منْ) في الإثبات غير جائزة .

ووجه تعذُّر البدل من اللفظ في المثالين الأخيرين ما قال: (وَمَـــَا) كما في

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (زيد) بدل (عمرو) .

<sup>(</sup>٢)– قيل: إنما وصفه لئالا يلزم استثناه الشيء من نفسه، (جامي) .

#### وَ(لاَ) لاَ تُقَدَّرَانِ عَامِلَتَيْنِ بَعْدَهُ؛ لأَنَّهُمَا عَمِلَتَا لِلْنَّهْيِ، وَقَدْ الْتَقَصَ الْنَّهْيُ بِـــ:(إِلاَّ) بِخِلاَفِ: لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْئاً؛ لأَنْمَا عَمِلَتْ لِلْفِعْلِيَــةِ

المثال الثالث (ولاً) كما في المثال الثاني (لا تُقدُّرُانِ) أي: لا تكونان ولا تجعالان (عَامِلَتِينِ بَعَدَهُ) (1) أي: بعد الإثبات (لألَّهُمَا) أي: ما، ولا (عَمِلَقا) تثنية الماضي، والضمير يعود إلى (ما، ولا) أي: عمل (ما، ولا) كان (للنَّقْي) أي: لوجود معنى النفي فيهما وكوفهما مشاهنين فعملنا عمل ليس، (وقد النَّقَضَ النَفْوَ فيهما وكوفهما مشاهنين فعملنا عمل ليس، (وقد النَّقَضَ النَفْوي) وزالت تلك المشاهة (بي: إلا أي: بدخول إلا الأن الاستثناء يجعل الكلام المنفي مثبتا في المستثنى، فلو قلنا: إن (عمرو) بدل من (أحد)، و(شيء) الثاني بدل من (الشيء) الأول وكانا منصوبين للزم دخول (لا، وما) عليهما؛ إذ البدل يوجب تكرار العامل، ويلزم دخول (لا، وما) على المثبت وهو باطل لفظاً ومعني فإذا تعذر حمله على لفظ المستثنى منه حملناه على محلة وعله الرفع .

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم بانتقاض النّفي بالاستثناء في (ما، ولا) وقد انتقض النفي في قولنا: "ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يُعبأ به" أيضاً، وقد عملت (ليس) في الاسم والخبر مع أنّه يجوز هذا القول بالاتفاق .

فقال في حوابه: إنّ قولنا: "ما زيدٌ شيئاً إلا شيء لا يعبأ به" (بحسلاَف: لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْئاً) لا يعبأ به" ويجوز ههنا أن يكون (شيء) الثاني منصوباً بدلاً من لفظ (شيئاً) الأول، (لأَنَّهَا) أي : كلمة ليس (عَمِلَتْ لِلْفِعْلِيَّةِ) لأنما فعلل

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (بعد الإثبات) بدل (بعده) .

#### فَلاَ أَثْرَ فَيِهَا لِنَقْضِ مَعْنَى الْنَفْيِ لِبَقَاءِ الأَمْرِ الْعَامِلَةِ هِيَ لاَّجَلِه، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: لَيْسَسَ زَيْسَةٌ إِلاَّ قَائِمَاً، وَامْتَنَسِعَ: مَا زَيْسَةٌ إِلاَّ قَائِماً

من الأفعال الناقصة وهي تعمل عملها نفياً وإثباتاً، لا يشترط فيها وجود معيى النفي كما في (ما، ولا)، (فلا أثر فيها) أي: في (ليس) (لسنقض مَعْنَسَى النَّفْسِ) بالاستثناء (لِبَقَاءِ الأَمْرِ) العلّة (الْعَامِلَةِ هِيَ) أي: (ليس) (لأَجُلِهِ) (1) أي: وإن انتفى في هذا المثال معنى النفي في (ليس)، لكن السبب الذي تعمل (ليس) لأجله وهو الفعلية باق فيه الآن كما كان ولا ضير إن زال النفي؛ لأنّ الحكم يبقى ببقساء العلة والعلة باقية .

ثم اعلم: أنَّ قوله: (العاملة) صفة لقوله: (الأمر) وإنما أنَّت الصفة مع تذكير الموصوف لكون فاعلها مؤنثاً والصفة إذا كانت بحال متعلق الموصوف في التذكير والتأنيث بل بمتعلقه كما سيجيء.

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ عمل (ليس) للفعلية، وأنّه لا أثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها (جَازَ) هذا التركيب (لَيْسَ زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً) بنصب (قائماً) على أنّه حبرُ (ليس) مع انتقاض معنى النفي بالاستثناء لبقاء الفعلية التي عملت (ليس) بها، (وَامْتَنَعَ) هذا التركيب و لم يجز أن تقول: (مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً) بنصب (قائماً) على أنّه حبر (ما)؛ لأنّ عمل (ما) إنما هو بشرط النفي، وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط، بل تقول: "ما زيد إلاّ قائم" برفع (قائم).

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المنهن: (من أجله) بدل (لأجله).

#### وَمَخْفُو ْضٌ بَعْدَ (غَيْر)، وَ(سُوكَ)، وَ(سَوَاءَ)، وَبَعْدَ (حَاشَا) فِيْ الأَكْشَرِ وَإِعْرَابُ (غَيْرَ) فِيْهِ كَإِعْرَابِ الْمُسْتَشْنَى بِــ: (إِلاَّ) عَلَى الْتَقْصِيْلِ

والنوع الرابع: من إعراب المستثنى ما قال: (وَمَخْفُوْضٌ) أي: المستثنى (بَعْدَ) لَفظ (غَيْرَ، وَسَوَىً) (1) بقصر الألف، (وَسَوَاءً) بمدّ الألف؛ لأنّ هذه الأسماء لازم الإضافة، والمستثنى يصير مضافًا إليه بهذه الألفاظ والمضاف إليه مجرور أبدًا، (وَ) كَذَا يَكُونَ الْمُستَثنَى مُخْفُوضًا (بَعْدُ خَاشًا)؛ لكولها حرف جرّ (في الأكشر) أي: في قول أكثر النحاة خلافاً «للمرّد»(١٠) فإنّه يقول: هو فعل من التحاشيي يمعين جانب فينصب الاسم بأنَّه مفعول به، فاعله ضميره كما في (خلا، وعدا)، تقول: "جاءني القوم غير زيد، وسوى زيد، وحاشا زيد" كلها بجرّ زيد، ولما كانت كلمة (غير) اسماً متمكناً لا بدّ فيها من الإعراب لفظا أراد أن يبين إعرابه فقال: ﴿وَإِعْرَابُ لِفَظ ﴿ غُيْرٌ فَيْهِ أَي: فِي الاستثناء دون الصفة إذ هـو معـرب حينئذ بإعراب موصوفه (كَإعْرَاب) الاسم (الْمُسْتَغْنَى بـ: إلاً) لأنّه لما استعمل (غير) بمعنى (إلا) كان ما بعده مستثنى منه لا محالة، ولا يمكن أن يعرب ما بعده بإعراب المستثنى لكونه مضافاً إليه، وإعرابه لا يكون غير الحرّ، وبقـــى لفـــظ الاستثناء خالياً من الإعراب فأعطيناه إعراب المستثنى لكونه قريباً محتاجاً إليه فهو أحقّ بأحده، (عَلَى التَّفْصِيْل) المذكور في باب المستثنى، أي: كما أنَّ المستثنىي

<sup>(</sup>١)- في بعض نسبح المتن بزيادة: (سُوئُ) بعد قوله: (سوئُ).

<sup>(</sup>٢)- نقادُمت ترحمته : (صد: ٢٠٦).

### و (غَيْسُ صَفَلَةٌ

ب: (إلا ) غير الصفة إذا كان في كلام موجب لم يجز إلا النصب فكذلك ههنا، تقول: "جاءني القوم غير زيد" بنصب (غير)، لا غير، وكما أنّه إذا تقدّم المستشى ب: (إلا ) على المستشى منه وجب النصب، فكذلك ههنا، تقول: "ما جاءيي غير زيد القوم" بنصب (غير) وكما أنّه إذا كان المستشى بـ: (إلا ) منقطعاً وجب النصب كذلك ههنا وجب النصب، تقول: "ما جاءيي القوم غير حمار" بنصب غير، وكما أنّ المستثنى بـ: (إلا ) إذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب، والإبدال، فكذلك ههنا، تقول: "ما جاءي القوم غير زيد" بنصب (غير) على الاستثناء، ورفعه على البدلية، ويكون البدل مختاراً، وكما أنّ المستثنى إذا كان في كلام غير موجب و لم يكن المستثنى منه مذكوراً يعرب على المستثنى إذا كان في كلام غير موجب و لم يكن المستثنى منه مذكوراً يعرب على حسب العوامل، فكذلك ههنا يعرب (غير) حسب اقتضاء العوامل، فتقول: "ما جاءي غير زيد"، و"ما ضربت زيداً غير ضربة"، و"ما ضربت زيداً غير يوم الجمعة".

ولمّا وقع ذكر لفظ (غير) في بحث الاستشاء كثيراً، وإنّه قد يكون بمعيني الصفة، وقد يكون بمعيني الاستشاء، الصفة، وقد يكون بمعيني الاستشاء، وقد يكون بمعيني الصفة أراد «المصنّف» أنّ يبين معناهما ومواضع استعمالهما فقال: (وَغَيْرُ صِفَةٌ) يعني لفظ (غير) في الأصل موضوعة لمعيني الصفة بمعيني المغائر، كما تقول: "هذا غير هذا" تعني : هذا الشيء مغائر لهذا الشيء ، كالمثل بمعيني

## حُمِلَتْ عَلَى (إلا) فِي الإسْتِثْنَاءِ كَمَا حُمِلَتْ (إلاً) عَلَيْهَا فِي الْصُفَةِ إِذَا كَالَّتْ تَابِعَةً

المماثل، فتقول على المعنى الصفتية: "جاءي رجل غير عاقل"، وقد يجيء بمعين الاستثناء كما في قولك: "جاءي القوم غير زيد"، ولفظ (إلاّ) في الأصل موضوع لمعنى الاستثناء، وقد تجيء للصفة بمعنى (غير)، وذلك لاشتراك كلّ منهما في مغائرة ما بعده لما قبله فيجيء كلّ واحد منهما بمعنى الآخر، ولهذا قال: (حُمِلَت عَلَى إلا في) معنى (الاستثنّاء) فيستعمل (غير) حينشذ بمعنى (إلاّ) ويزول عنه الصفة، ويجري عليه إعراب المستثنى كما تقدَّم ويتضح لك الفرق بين المعنيين في مثل قولهم: "له عليّ درهم غير دانق" فإنْ رفعت (غير) على أن يكون صفة موضحة لد: (درهم) فمعناه: "له عليّ درهم كامل الذي هو غير الدانق"، ويكون إقراراً بالدرهم الكامل، وإن قلت: بنصب (غير) على أن يكون (غير) للاستثناء كان معناه: "له عليّ درهم إلاّ دانقاً"، ويكون إقراراً بالدرهم الناقص بدانق .

(كَمَا خُمِلَتْ إِلاً) وإن كانت في الأصل حرفاً موضوعة للاستثناء، وأصل الحرف أن لا يكون صفة إلا ألها حملت (عَلَيْهَا) أي: على (غير) (فِي الْمُعَلَّةِ) فيستعمل حينئذ (إلاً) بمعنى الصفة وتزول عنه الاستثناء (إذا كَانَتْ) الشرط متعلق بـــ: (حملت) الثاني، يعنى: إنما يحمل إلا على الصفة إذا كانت إلا (تَابِعَــةً) أي :

# لِجَمْعِ مَنْكُوْرٍ غَيْرِ مَحْصُوْرٍ لِتَعَذُّرِ الاسْتِثْنَاءِ مِثْلُ: ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ

واقعة (لِجَمْع (١) مَنْكُور (٢) غَيْر مَحْصُور) أي: بعد الجمع المنكّر غير المعرّف باللام وغير المحصور، فيترك ههنا معناه الأصلي ويأخذ المعنى العارضي (لِتَعَـنُر الاستثناء) حينئذ وإذا تعذّر المعنى الحقيقي وجب المصير إلى المحازي وهو الصفتية، ووجه تعذّر الاستثناء في الجمع المنكّر الغير المحصور؛ لأنّ الاستثناء إمّا متصل أو منقطع، فالمتصل يلزم دحول المستثنى في المستثنى منه جزماً، والمنفصل يلزم عدم دحوله جزماً، والحمع المنكّر الغير المحصور ليس نصاً في إحداهما؛ لأنّ الجمع المنكّر الغير المحصور ليس نصاً في إحداهما؛ لأنّ الجمع المنكّر الغير المحصور أن يتناول ثلاثة فقط، ولا يكون المستثنى من جملة الثلاثة، ويحتمل أن يكون من جملتها، فيتعذّر فيه كلا النوعان من الاستثناء فوجب المصير إلى الصفة كما في (مثل) قوله تعالى شأنه: ﴿ لَوْ كَانَ فَيْهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ أي: لو كان في الأرض والسماء آلهـة غير الله الواحد القهار لفسدت السموات والأرضين، واختلّ نظامهما بأن يريد أحــــد الواحد القهار لفسدت السموات والأرضين، واختلّ نظامهما بأن يريد أحـــد

<sup>(</sup>١)– لألها لو كانت تابعةً لمفرد منفي لم يتعذَّر الاستثناء، (رصاص) .

 <sup>(</sup>٢)- لأنَّ النكرة في سياق النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو: "ما حاءني أحد إلاً زيد"، والله أعلم، (حاشية مصباح الراغب).

<sup>(</sup>٣)- سورة الأنبياء: [ الآية: ٢٢ ] .

## وَضعُفَ في غيره

الهة وحملت على الصفة، واسم الجلالة مرفوع؛ لأنَّه مع (إلاَّ) بمعنى (غير) صفةً آلهة، وذلك لأنَّ (إلاًّ) حرف لا يقع صفةً، وكذلك اسم الجلالة علم لا يقع صفةً لكن بعد التركيب صحّ أن يقع صفةً، كما في قولك: "جاءي رجل في الـــدار" الجار مع المحرور وقع صفـةً لــ:(رجل)، ولا يقع أحدهما بغير الآخر صفة له . وإذا علمت معنى المتن، فاعلم: فوائد القيود: فقيّد (إلاّ) بكولهـ تابعـة لجمع؛ لأنما لوكانت تابعةً لمفرد منفي لم يتعذّر الاستثناء؛ لأنَّ النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى ويصحّ الاستثناء نحو: "ما جاءبي أحد إلا زيـــد"، للاستغراق والعموم فيتناول المستثنى قطعاً ويصحّ الاستثناء نحو: "جاءبي الرجال إلا زيداً" سواءً كان الجمع بصيغة الجمع كـ: الرجال، أو بلفظ الجمع كـ: القوم، والرهط، وقيَّد الجمع المنكور بقوله: (غير محصور) لأنَّه لو كان الجمـع محصوراً كما في الأعداد لم يتعذَّر الاستثناء تحو: "لفلان على عشرة إلا واحداً"، (وَضَعُفَ) أي: حمل (إلاً) على الصفة (في غيره) أي: في غير الجمع المنكور غير المحصور قول ضعيف (١) كما في قول الشاعر (١):

<sup>(</sup>١)- لعدم تعدُّر الاستثناء فلا يعدل عنه إلى غيره وهو الأصل.

 <sup>(</sup>٢) - ينسب هذا البيت لعمرو بن معديكرب بن ربيعة الزبيدي أبو ثور، توفي نحو: (٣١هـ)، فارس البسن، وفاد على النبي تراك فأسلم، ثم ارتد في البسن ثم رحع إلى الإسلام، له ديوان، ينظر ترجمته:

#### وَإِعْرَابُ (سِوَى) وَ (سَوَاءَ) النَّصَبُ عَلَى الْظَرْف

وَكُـلُ آخِ مُـفـارِقُـهُ أَخُــوْهُ لَعَمّـرُ أَبِيّـكَ إِلاَ الْفَـرُقَـدَانِ (')
فالشاعر جعل (الفرقدان) مرفوعاً بأنّه صفة فعل (أح) مع أنّ كل أح
ليس جمعاً منكوراً غير محصور بل هو محصور بكلمة (كلّ)، وهو لفظ السّور
فكان ينبغي أن يقول: (إلا الفرقدين) بجعل (إلاّ) للاستثناء .

(وَإِعْرَابُ) لفظ (سُوَى) بالقصر (وَسُواءَ) بالمدّ (النَّصَبُ عَلَى الظُرُف) يعني ألهما اسمان لظرف المكان منصوبان على الظرفية من حيث المعسى؛ لأتسك إذا قلت: "جاءين القوم مكان زيد"، (عَلَسى قلت: "جاءين القوم مكان زيد"، (عَلَسى الأَصَسحُ) وهو مذهب «سيبويه» فهما عنده لازم الظرفية منصوبان محلاً دائماً، وعند «الكوفيين» يجوز خروجهما عن الظرفية، وإعراهما على حسب العوامل بالرفع، والنصب، والجرّ، كلفظ (غير) لكن تقديراً لا لفظاً في لفظ سوى (٢).

<sup>- &</sup>quot;الشعر والشعراء": (صــ: ٣٧٩)، "الأغاني": (٢٠٠/١٥)، "الأعلام": (٨٦/٥). "شرح ابن يعيش": (٧٦/١) وغيرها

<sup>(</sup>١)- نحويج البيت: "كتاب سبويه": (٢٧١/١)، "المقتصب": (٤٠٩/٤)، "الكامل": (٤٠٩/٠)، "الكامل": (٢٥٥/١)، "للفصل": (صـــ:٧٠)، "الإيضاح": (٢٩٣/٢)، "شرح الوافية": (٢/٥٥/١)، "شرح ابن يعبش": (٨٩/٢)، "شرح الرضي": (٢٤٧/١)، "خزانة الأدب": (٢/٢)، "لسان العرب": (الا)، "شرح الأشوني": (٢٢٤/١) وغير ذالك.

 <sup>(</sup>٢) لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "مصباح الراغب"، "شرح المفصل"، "شرح ابن يعيش"، "علل النحو"، "شرح الأشموني"، "المقاصد النحوية"، "المقتضب" وغير ذلك .

#### [خبر كان وأخوالها]

خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا: هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُوْلِهَا، مثْلُ: كَانَ زَيْدٌ قَاتُماً، وَأَمْرُهُ

#### [ خَبَوُ كَانَ وَأَخَوَاهَا ]

(خَبَرُ كَانَ) أي: من المنصوبات حبر كان، أو هذا بيان خير كان، وأَخَوَاتِهَا) كـ: (صار، وأصبح، وأضحى) وغيرها من الأفعال الناقصة (هُوَ) الاسم (الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا) أي: دخول كان وأخواتها، فيه احتراز عمّا هو المسند إليه بغير دخول كان وإحدى أخواتها كخبر المبتدأ، والمفعول الثاني من باب علمت ,

فإن قيل: لم لم يذكر «المصنّف» اسم كان في المرفوعات كما ذكره غيره فيها ؟

قلنا: لأنّه فاعل حقيقة عند «المصنّف» لا ملحق به، فأدرجه في الفاعل بخلاف خبر (كان) فإنّه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره على حدة، والحق أنّ اسم كان أيضاً ملحق بالفاعل وليس بفاعل حقيقة؛ لأنّه لا يتمّ الكلام به، ولهذا سُمّيت أفعالاً ناقصة، (مثلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائماً) ولو كان فاعلاً لتمّ الكلام به، ولهذا سُمّيت أفعالاً ناقصة، (مثلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائماً) ('' ف—: (قائماً) منصوب بأنّه مسند خبر (كان)، و (زيد) مرفوع فاعل (كان) على مذهب الجمهور، (وَأَهْرُهُ) أي: حكم على رأي «المصنّف»، واسم (كان) على مذهب الجمهور، (وَأَهْرُهُ) أي: حكم

 <sup>(</sup>١) - يود عليه: (قائم) في: "كان زيد أبوه قائم" مع آنه ليس بخبرها ؟
 وأجيب: بأنّ المراد المسند إلى اسمها واقعاً بعد دحولها...، (جامي) ,

#### كَأَمْ رَحَبُر الْمُبْتَ دَأَ، وَيَتَقَدَّمُ مَعْرِفَةً، وَقَدْ يُحْدَفُ عَامِلُ لُهُ

(كان) وشأنه في جميع الأحكام (كَأَهْرِ (') خَبَرِ المُبْتَدَا) في أقسامه، وأحكامه، وشرائطه، كجواز وقوعه مفرداً أو جملة اسمية أو فعلية، وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر (كان) على عائد إلى اسمها، وفي جواز تقديم الخير على الاسم فتقول: "كان زيد قائماً"، و"كان زيد أبوه قائمً"، و"كان زيد قام أبوه"، و"كان قائماً زيد"، ثم استثنى من هذه الكلّية صورة واحدة وهي ما ذكره بقوله: (وَيَتَقَدَّمُ ) خبر (كان) على اسمها حال كونه (مَعْرِفَةً ) (') نحو: "كان المنطلق زيد" المخلف خبر المبتدأ، وأمّا خبر (كان) وإن كان معرفة فلا يلتبس باسمها؛ لأن المنطق أذا كان الإعراب في الاسم والحبر لفظياً، وأمّا إذا كان الإعراب في كليهما تقديرياً فلا يتقدّم خبرها على اسمها كما في قولك: "كان الفتي هذا"، و"كانت الحبلي السكري"، لحصول الالتباس فلا بعد أن يكون الأول اسمه والثاني خبره .

(وقد يُحْدَف عَامِلُهُ) أي: عامل حبر كان وهو لفظ كان عند قيام قرينة، وهذا الحكم أي: حذف كان مخصوص بلفظ كان ومشتقاته دون أحواتما؛ لأنما لا تحذف، وإنما احتصت بالحذف (كان) لكثرة الاستعمال المقتضى للتحفيف في

<sup>(</sup>١) - في بعض نسخ المتن: (على نحو) بدل (كأمر) .

<sup>(</sup>٢)– أو مساوياً لاسمها في التخصيص نحو: "كان أفضل منك أفضل مني" .

## فِي نَحْوِ: النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرَّا فَشَرِّ، وَيَجُوزُ فِيْ فَي نَحْوِ: النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرَّا فَشَرِّ، وَيَجُوزُ فِيْ مَنْ لَهِا أَرْبَعَاتُ أَوْجِاهِ

كان، (في تَحْوِ (1): النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرّاً فَشَرِّ) (1) أي: إن كان عملهم حيراً فجزاؤهم حير، وإن كان عملهم شرّاً فجرزاؤهم شرر، (وَيَجُوْزُ فِي مِثْلِهَا) أي: في مثل هذه الصورة يعني كل موضع يجيء بعد (إنْ) الشرطية اسم منصوب وجزاؤها بالفاء الداخلة على الاسم المفرد (أرْبَعةُ أو جُهِ) من الإعراب:

الوجه الأول: نصب الاسم الأول ورفع الثاني كما في المتن، تقديره: إن كان عملهم شرًا فجزاؤهم شرً، وهـو كان عملهم شرًا فجزاؤهم شرً، وهـو أقوى الوجوه لقلة الحذف .

والوجه الثماني: عكسه أي: رفع الاسم الأول ونصب الثاني، تقديره: إن كان في عملهم خير فكان جزاؤهم حيراً إلى آخره .

والوجه الثالث: رفع الاسمين معاً يعنى: "إن خير فخير" .

والوجه الرابع: نصبها أي: "إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً"، تقديره: إن كان عملهم خيراً فكان جزاؤهم خيراً إلى آخره، وهذان الوجهان متوسطان في القوّة والضعف لتوسط الحذف بين الوجه الأول والثاني .

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (في مثل) بدل (في نحو).

<sup>(</sup>٢)– هذا القول من أقوال النبي مُثَلِّقِهُ، انظر: "الأسرار المرافوعة" لعلى القاري الحنفي: (صــــ: ٣٦٨) .

## وَيَجِبُ الْحَدُفُ فِي مِثْلِ: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً الْطَلَقْتُ أَيُّ: لأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً

(وَيَجِبُ الْحَدُوْنُ) أي: حذف كان (فِيْ مِثْلِ) أي: في كل موضع حذفت كان وأقيم (ما) مقامها، واختصت (ما) بقيامها مقامها لجيئها زائدة كيثراً، ولمشابحتها يبعض أخوات كان في المعنى، وهي ليس، (أمّا أثت مُنْظَلِقاً الْطَلَقيت، وهي ليس، (أمّا أثت مُنْظَلِقاً الْطَلَقيت، أي: لأجل انظلاقك انطلقت، فحذف اللام الحارة لكترة حذفه من (أنْ) المصدرية ثم حذفت (كان) لأنما من الأفعال العامة تحذف كثيراً في كلامهم مع دلالة (أنْ) المصدرية عليه؛ لأنما تقتضي الفعل والفعل المحدوف يكون من الأفعال العامة؛ إذ لا دليل على الفعل الحاص، وبدل الضمير المستر في يكون من الأفعال العامة؛ إذ لا دليل على الفعل فصار: (أنْ أنت منطلقاً) ثم ريدت (كان) بالمظهر لتعذّر المستر بحذف الفعل فصار: (أنْ أنت منطلقاً) ثم ريدت (ما) بعد (أنْ) عوضاً عن (كان)، وأدغمت نون (أنْ) في (ما) فصار: آمّا أنت منطقاً انطلقت، وإنما وجب حذف (كان) منها؛ لأنّ (ما) عوض عنها فلو أتى منطقاً انطلقت، وإنما وجب حذف (كان) منها؛ لأنّ (ما) عوض عنها فلو أتى بينة (كان) لزم اجتماع العوض والمعوّض منه .

## [ السُّمُ إِنَّ وَأَخُوالَهُمَا ]

اسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا: هُــوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَــا مِثْــلُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ .

#### [ السُّمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ]

ولمّا فرغ من بيان حبر (كان) وأحواها شرع في بيان اسم (إنّ) من الحروف المشبّهة وأخواها، (اسم إنّ وأخواتها) أي: من المنصوبات اسم (إنّ) من الحروف المشبّهة بالفعل وأخواها، وهي (أنّ، وكأنّ، ولكنّ، وغيرها) كما سيحيء في الحروف المشبّهة بالفعل، (هُوْ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ) وهذا شامل للمبتدأ، واسم (كان) وأخواها، وإذا قال: (بعد دُخُولها) أي: دخول (إنّ) وإحدى أحواها، حرج منه المبتدأ، واسم (كان)، وغيرهم، (مِثْلُ: إنّ زَيْداً قَائِمٌ) فـ: (زيداً) منصوب بأنه اسم (إنّ)؛ واسم (كان)، وخيرهم، دخول (إنّ)، وحكمه حكم المبتدأ في سائر الأحكام؛ لأنّه مسند إليه بعد دخول (إنّ)، وحكمه حكم المبتدأ في سائر الأحكام؛ لأنّه في الأصل مبتدأ وسيحيء استيفاء البحث في باب الحروف.

#### [ المنصوب بــ: (لا) التي لنفي الجنس ]

الْمَنْصُوْبُ بِ : (لا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ: هُوْ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُوْلِهَا، يَلِيْهَا

#### [ الْمَنْصُوْبُ بِ: (لا) الَّتِي لنَفْي الْجِنْسِ ]

ولمّا فرغ عن اسم (إنّ) وأخواتما شرع في (لا) الستي لنفسي الجسنس (الْمَنْصُوْبُ بِس: لاَ الَّتِيِّ لِنَفْيِ الْجِنْسِ) أي: من المنصوبات، أو هذا بيان المنصوب بسد: لا التي لنفي الجنس، وإنما قال: (المنصوب بسد: (لا) ... إلخ) و لم يقل: اسم لا، كما قال: (اسم إنّ، وحبر كان) لأنّ اسم (لا) ليس من المنصوبات دائماً بل قد يكون مبنياً نحسو: "لا رجل في الدار".

والفرق بين (لا) التي لنفي الجنس وبين (لا) التي بمعنى ليس: أنّ الأول لنفي الجنس والماهية، والثاني لنفي فرد من أفراد الجنس، مثلاً إذا قيل: "لا رجل في الدار" لنفي الجنس كان معناه: "أنّ ليس في الدار هذا الجنس" فإذاً لا يجوز أن يكون فيها واحد، أو اثنان، أو ثلاثة، وما فوقها أصلاً، وإذا قيل: "لا رجل في الدار" بمعنى (ليس) كان معناه: نفي فرد واحد من جنس الرجال فقط، ويجوز أن يكون معه واحد آخر، (هُوَ المُسْتَدُ إِلَيْهِ) قوله هذا شامل للمبتدأ، ولاسمَتِي كان، وإنّ، واسم ما ولا المشبّهتين بي: (ليس) فلما قال: (بَعّدُ دُحُولِهَا) أي: دحول (لا)، خرج منه هذه الأسماء كلّها .

ثم ذكر شرائط عملها وهي ثلاثةً : فقال: (يَلِيْهَا) أي: يلي المسندُ إليه (لا) فالضمير المستتر في (يلمي) بعمود إلى المستمد إليه، والبمارز إلى (لا)

### نَكِرَةً مُضَافاً أَوْ مَشَبَّها بِهِ مِثْلُ: لاَ غُلاَمَ رَجُلِ ظَرِيْفِ فَيْهَا، وَ: لاَ عِشْرِيْنَ دِرْهَمَا لَكَ، فَإِنْ كَانَ مُفْـرَداً

(نكوة) حال من الضمير في (يلي) العائد إلى المسند إليه أي: حال كون ذلك المسند إليه مضافاً رأو مُشبّها به) المسند إليه نكرة (مُضافاً) أي: حال كون ذلك المسند إليه مضافاً رأو مُشبّها به) أي: بالمضاف بأن يكون متعلقاً بشيء هو من تمام معناه، وإنما اشترط كونه والياً له: (لا) لأنه لو كان الاسم منفصلاً عن (لا) لم ينصبه كما سيحيء، وشرط كونه نكرة؛ لأنه لو كان معرفة لم ينصبه كما سيحيء، ولزم كونه مصفافاً أو مشبّها بالمضاف؛ لأنه لو كان معرفة لم ينصبه كما سيحيء، ولزم كونه مصفافاً أو مشبّها بالمضاف؛ لأنه لو كان مكرة مفردة يكون مبنياً .

(مثلُ: لا عَلاَم رَجُلٍ ظَرِيْف (١) فَيْهَا) هذا مثال لاسم (لا) الذي يليها نكرة مضافاً، ف: (غلام) منصوب بأنه اسم (لا) التي لنفي الجنس متصل ب: (لا)، ونكرة مضاف إلى (رحل)، و(ظريف) خبرها، و(فيها) خبر ثان لها، والمضمير فيه راجع إلى (الدار)، وإنما أتى بالخبر الثاني لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رحل، وليكون إشارة إلى نوعي الخبر، الظرف، وغير الظرف، (وَلا عشريْن فرهما لك) هذا مثال لاسم (لا) الذي يليها نكرة مشبها بالمضاف؛ لأنه مميز، و(درهما) تمييزه، والمميز مع المميز بمنزلة المضاف والمضاف إليه من حيث أن كل واحد منهما عامل فيما بعده، ومن حيث أن ما بعدهما متمم ومخصص لما قبلهما، (فإن كان) اسم (لا) لنفي الجنس (مُقُرداً) أي: غير مضاف ولا مشبها قبلهما، (فإن كان) اسم (لا) لنفي الجنس (مُقُرداً) أي: غير مضاف ولا مشبها

<sup>(</sup>١)- سقط من بعض نسخ المتن: (ظريف).

### فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُتُصَبِّ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةَ أَوْ مَفْصُولًا بَيْنَهُ وبيُن (لاً) وجَبَ الرَّفَــعُ وَالْتَكُريْــرُ

المضاف (فهؤ مُنْبِيِّ عَلَى مَا) أي: حركة أو حرف (يُنْسَطَبُ) الاسم (بسه) مسن الحرف والحركة إذا كان معرباً يعني إل كال بصبه حالة الإعراب بالفتحة بسين على الفتحة نحو: "لا رحل في الدار"، وإن كان بالكسر بُني على الكسره نحو: "لا مسلمات في الدار"، وإن كان بصبه بالحرف بي على ذلك اخرف نحسو: "لا غلامين في الدار"، و"لا ناصرين في الدار"، ووجه بنائه تضمّنه لحرف الحرّ؛ لأنّ معى قولنا: "لا رحل في الدار"؛ لا من رحل في الدار، لأنه حسواب عسن سوال محقى أو مقدر كأنه قيل: هل من رجل في الدار الأفيقال: لا من رجل في الدار، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال لكن لما حرى ذكر (مسنّ) في السسؤال الدار، ليكون الجواب وحذفت فصار الاسم مبنياً، وبين على الفستح لخفته، استغنى عنه في الجواب وحذفت فصار الاسم مبنياً، وبين على الفستح لخفته، ولمناسبته عمل (لا) وهو النصب.

(وَإِنْ (') كان) اسم لا (مَعْرِفَةُ) كما في قولك: "لا زيد في الدار ولا عسرو" (أو) كان (مَفْصُولاً بَيْنَهُ) أي: بين اسم (لا) (وَبَدِيْنَ) نفس (لا) كسما في قولك: "لا في الدار رجل ولا امرأة" (وَجَبُ الْرُفْعُ) أي: رفع الاسمم المسذكور بعده، (وَالْتَكُرِيْنُ) (') أي: تكرار (لا) في كتا الصورتين، أمّا وجه وجوب الرفع

<sup>(</sup>١)- في معض نسخ المُتن: (ووقا) مدل (وإن) .

<sup>(</sup> ٣)- في يعض نسخ المتن: (والتكرار) بدل (والتكرير) .

## وَمِثْلُ: (قَضْيَةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا) مُتَاوَّلٌ

في المعرفة فالأنّ (لا) معناها نفي الجنس، والمعرفة ليس بجنس فإذا بطل معناها بطل عملها؛ لأنّ عملها ضعيف إنما تعمل لمشابحته (ليس) فوجب المصير إلى أصل إعراب اسمه وهو الرفع بالابتداء، وأمّا وجه وجوب التكرار فالأنّه مبني على حواب سائل سأل صريحاً أو تقديراً "أ زيدٌ في الدار أم عمرو" فوجب التكرير في الحواب ليكون مطابقاً للسؤال، وأمّا وجه وجوب الرفع في صورة الفصل فلبطلان عمل (لا) بالفصل لضعف عمله، وأمّا التكرير فلمطابقة الجواب السؤال المحقق أو المقدّر كأنّه قال قائل: "أ في الدار رجل أم امرأة" فقلت: "لا في الدار رجل ولا امرأة".

ولا أبا حسن لها"، لأنّ (أبا الحسن) معرفة وهو كنية سيّدنا علي بن أبي طالب(١)، ولا أبا حسن لها"، لأنّ (أبا الحسن) معرفة وهو كنية سيّدنا علي بن أبي طالب(١) وهو اسم (لا) التي لنفي الجنس مع أنّه لا رفع ههنا ولا تكرار فقال: (وَمِثْلُ) (١) قولهم: (قَضْيَة وَلاَ أَبَا حَسَنِ لَهَا) هذا مثل يُضرب به في قضية مشكلة لا يُعرف حلّها؛ لأنّ سيّدنا علياً كان ماهراً في قضاء الخصومات وحلّ المشكلات فإذا لم يجدوا مثله قالوا: "قضية لا أبا حسن لها"، (مُتَأُولُ) بالنكرة، أي: قصية ولا مثل أبي حسن لها، و(المثل) لا يكتسب التعريف من المضاف إليه كما سيجيء، مثل أبي حسن لها، و(المثل) لا يكتسب التعريف من المضاف إليه كما سيجيء،

<sup>(</sup>١) - تقدّمت ترجمته : (صد: ١٠٠) .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل رمش).

## وَ فِيْ مِثْلِ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ خَمْسَةُ أُوْجُهِ، فَتْحُهُمَا، وَفَتْحُ الأَوَّلِ

فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أو بأنّ المراد من أبي الحسن ههنا ليس بخصوص سيّدنا علي رضي الله تعالى عنه، بل صفة المشتهر هو بما، فيكون نكرة كقولهم: "لكلّ فرعون موسى".

(وَافِيٌ مِثْلِ: لاَ حَوْلُ (١) وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللهُ (٢) أي: في ما تكرّر النكرة مـع (لا) مع غير فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليــه (خَمْــسَةُ أَوْجُــهِ) مــن الإعراب .

الوجه الأول: (فَتْحُهُمَا) وكونهما مبنيّان على الفتحة فيقال: "لا حــولَ ولا قوّة إلاّ بالله" كما هو المشهور والمنقول في رواية الحديث علـــى أنّ (لا) في كلا الموضعين لنفي الجنس، وخبرهما محذوف أي: كائنان أو حاصلان .

(وَ) الوجه الثاني: (فَتْحُ الأُوَّلِ) على أنَّ (لا) الأولى لنفي الجنس واسْمُــه

<sup>(</sup>١)– الحول: الحركة، تقول: حال الشخص، إذا تحرّك ... فكأنّ القائل إذا قال: "لا حول ولا قوّة إلاّ بالله" يقول: لا حركة ولا استطاعة إلاّ بمشية الله .

<sup>(</sup>٢)- كلمات من حديث شريف قصد بما "المصنّف. رحمه الله تعالى مجرد التمثيل. أخرجه "احمد": (٢٥٣)، و"الحاكم": (٢٢/٣)، و"المحردي": (الحديث: ٢٥٨١)، والنسائي: في "عمل اليوم والليلة": (٢٥٥)، و"الحاكم": (٢٩٠/٤)، وانظر: "تحفة (٢٩٠/٤)، والخطيب: في "تاريخه": (٢٨/٨)، والمؤتي: في "قديب الكمال": (٤٧/٢٤)، وانظر: "تحفة الأشراف": (٢٨٨/٨) (الحديث: ١٠٩٧)، و"المسند الجامع": (٣٢/١٤) ..... قال يجيى: وحدثني بعض إخواننا أنه قال: لما قال: (حي على الصلاة) قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وقال: هكدا سمعنا نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول .... اهـ».

#### وَنَصَبُ الْثَانِيْ، وَرَفَّعُهُ، وَرَفْعُهُمَا وَرَفْعُ الأَوَّلِ عَلَى ضُعْف، وَفَتْحُ النَّانِيْ

مبني على الفتحة، (وَنصبُ الْثَانِيُّ) على أنّ (لا) الثانية زائدة لتأكيد النفي و (قوة) عطف على لفظ (لا حول)، وخبره (إلاَّ بالله) فيقال: "لا حولٌ ولا قوّةً إلاَّ بالله".

(ق) الوجه الثالث: (رَفَعُهُ) (١) أي: رفع الثاني مع فتح الأول بأن تكون (لا) الأولى لنفي الجنس ويكون اسمه مبنياً على الفتح، و(لا) الثانية للعطف زيدت لتأكيد النفي والعطف على محل المعطوف عليه لا على اللفظ، ومحله الرفع، لأنّه في الحقيقة مبتدأ فيقال: "لا حول ولا قوةً إلا بالله".

(ق) الوجه الرابع: (رَفْعُهُمَا) بأن تلغى (لا) من العمل ويكون (حول) مبتدأً، و(قوة) عطف عليه، و(إلا بالله) خبره، كما في قوله تعالى: ﴿ لاَ بَيْعٌ فِيْهِ وَلاَ خُلُهٌ ﴾ ووجه إلغائها: ليكون الجواب مطابقاً للسؤال فكأنّه قيل: أحولٌ بغير الله وقوة ؟ فيقال: "لا حولٌ ولا قوّة إلاّ بالله".

(وَ) الوجه الخامس: (رَفْعُ الأُوَّلِ) بأن يكون (لا) بمعنى (ليس)، و(حول) مرفوعاً اسمه، لكن هذا أي كون (لا) بمعنى (ليس) رافعة مبني (عَلَى ضُعُفٍ أي: قول ضعيف"؛ لأن عمل (لا) بمعنى (ليس) قول شاذ كما مر في المرفوعات، (وَفَتْحُ النَّانِيُ بأن يكون (لا) لنفي الجنس، واسمه (قوة) مبنياً على الفتح فتقول: "لا حول ولا قوّة إلا بالله"، ومعنى الكلمة على جميع التقادير: أن لا رجوع لنا

<sup>(</sup>١) - في بعض نسخ المتن: (وفتح الأول ورفع الثاني) بدل (ورفعه).

<sup>(</sup>٢)- سورة البقرة : [ الآية : ١٥٤ ] .

### وَإِذَا دَخَلَتْ الْهَمْزَةُ لَمْ تُغَيِّرْ الْعَمَلَ، وَمَعْنَاهَا الاِسْتِفْهَامُ وَالْعَرَضُ وَالْتَمَنِّيْ

وتوفيقه، (وَإِذَا دَخَلَتْ الْهَمْزَةُ) بمعنى الاستفهام وغيره على (لا) التي لنفي الجنس (لَمْ تُغَيِّرْ (١) الْعَمَلَ) (٢) أي: عمل (لا) في مدخولها إعراباً وبناءً، لأنَّ الهمزة لا تغيّر عمل العامل بخلاف ما إذا دخل الجارّ عليها فإنّه يتغير عملها ويــصير الاســـم بحرورا كقولك: "آذيتني بلا جرم"، و"وحدته بلا مال"، (وَمَعْنَاهَا) أي: معنى الهمزة إذا دخلت على (لا) (الاستفهام) حقيقة كقولك مستفسراً من المحاطب: "أ لا رجلٌ في الدار"، (وَالْعَرَضُ) بفتح الأول والثاني: الطمع، والرجاء نحو: "أ لا نُزُولَ عندنا فنحسن إليك"، (وَالْتُمَنِّيُّ) نحو: "أ لا ماءَ فأشربه" وليس في هـذين الاستفهام عن ترك النَّزول ووجود الماء؛ إذ هو عالم بعدم الماء، والنَّــزول، بـــل المقصود العرض، والتمني فقط، فـــ:(رجل، ونزول، وماء) في هذه الأمثلة أسماء مبنيّة على الفتح كما كانت بغير دخول الهمزة على (لا)، وليس مقصود «المصنّف» حصر الهمزة في هذه المعاني الثلاثة، لألها تجيء للإنكار والتوبيخ وغير ذلك بل حص هذه الثلاثة بالذكر لاختلاف النحاة فيها، فقال بعضهم: يتغير

<sup>(</sup>١) - في معض نسخ المتن: (لم يتغير) بدل (لم تغير) .

 <sup>(</sup>٢)- أي: لم تغير تأثير (لا) في المتبوع ولا في التابع؛ لأنّ الهمزة لا تبطل عسل عامل، تقول:
 "أ لا رجل في الدار" و"أ لا رجل فيها" بخلاف إذا دخل عليه الجار فإنّه يعير العمل نحو: "آذيتني بلا جرم، ووحدتُه بلا مالٍ"، (مصباح الواغب).

## وَنَعْتُ الْمَبْنِيِّ الأَوَّلُ مُفْرِداً يَلِيْدِ: مَبْنِيٌّ وَمُعْرَبٌ رَفْعاً، وَنَصَباً

عمل (لا)، ويجب انتصاب الاسم بعده نحو: "أ لا زيداً تكرمه" فبيّن مـــا هـــو المختار عنده .

ولمّا فرغ عن بحث اسم (لا) شرع في حكم توابعه فقال: (وَنَعْتُ) مبتدأ مضاف (الْمَبْنِيِّ) مضاف إليه، وفيه احتراز عن نعت المعرب (الأُولُ) بالرفع صفة المبتدأ أي لا النعت الثاني، أو الثالث فإنّه معرب قطعاً (مُقْرَداً) حال من المبتدأ أي: حال كون البعت مفرداً دون مضاف أو مشبّه بالمضاف (يَليّه) صفة لقوله: (مفرداً) أي يكون النعت الأول مفرداً متصالاً بالمبني غير منفصل عنه فإذا اجتمعت هذه الشروط فيه بأن يكون النعت النعت الأول، ويكون مفرداً، ويكون منصرداً، ويكون متصلاً باسمها، ويكون اسمها مبنياً، ففيه وجهان:

(مَبْنِيٌّ) خبر المبتدأ أي: الوجه الأول أن يكون ذلك النعت المقيد بالقيود الأربعة مبنياً على الفتحة حملاً للصفة على الموصوف في البناء، ويصير تابعاً لمتبوعه في كونه مبنياً لوجود الاتحاد بينهما لدلالتهما على شيء واحد، وللاتصال بينهما لفظاً، ولأنّ النفي في الحقيقة متوجّه إليه؛ لأنّ النفي يتوجّه إلى ما يكون قيداً في الكلام، (ومُعُوّبٌ) أي: الوجه الثاني أن يكون ذلك النعت معرباً لأنّ الأصل في التوابع التبعية في الإعراب لا في البناء (رَفْعاً ونصباً) أي: إذا جعلت النعت معرباً فحينفذ يجوز أن يكون معرباً بالرفع حملاً له على محل الاسم وهو الابتداء، ويجوز أن يكون معرباً بالنصب حملاً له على لفظ الاسم ومحلة القريب.

## مِثْلُ: لاَ رَجُلَ ظُرِيْكَ، وَظَرِيْكَ، وَظَرِيْكَ، وَظَرِيْكَ، وَظَرِيْفَا، وَإِلاَّ فَالإِعْرَابُ

(مِثْلُ (''): لا رَجُلَ ظَرِيْفَ) ('') بالبناء على الفتح؛ لأنّه نعت أوّل مفردٌ يلي السم (لا) المبني فيصير مبنياً كمتبوعه، بناءً على الوجه الأول، (وَظَرِيْفٌ) بالرفع والتنوين لكونه معرباً، بناءً على الوجه الثاني وحملاً له على محلّه البعيد وهو النتدائية، (وَظَرِيْفاً) بالنصب والتنوين لكونه معرباً، بناءً على الوجه الثاني وحملاً له على محله القريب وهو الفتحة، (وَإِلاً) أي: وإن لم يكن النعت كذلك مقيداً بالقيود الأربعة بل فات فيها واحد من الشروط الأربعة كما إذا كان النعت بالقيود الأربعة بل فات فيها واحد من الشروط الأربعة كما إذا كان النعت فو النعاب فعتاً أوّلاً بل نعتاً ثانياً أو ثالثاً نحو: "لا رجل ظريف كريم شريف في الدار"، أو لا يكون النعت مفرداً بل مضافاً نحو: "لا رجل حسن الوجه عندي"، أو لا يكون النعت مقرداً بل مضافاً نحو: "لا رجل حسن الوجه عندي"، أو لا يكون النعت متصلاً باسمها بل منفصلاً عنه نحو: "لا غلام فيها ظريف" في نعت اسمها ولا وفلا في الله الوجوه الإعرابُ واجب في نعت اسمها ولا

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ الماتن: (نحو) بدل (متل).

<sup>(</sup>٢) إنما حاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن (لا) التي هي سبب البناء؛ إذ بما يقوم معنى الاستغراق الموجب لنضمن (مِنْ) لاحتماع ثلاثة أشياء فيه . أحدها: كونه في المعنى هو المبني الذي وليها، أعنى: اسم (لا)، وفي اللفظ متصلاً به . والثاني: كون النفي في المعنى داخلاً فيه؛ لأنّ المنفيّ في قولك: (لا رجل ظريف) هو الظرافة لا الرجل، فكأنّ (لا) دخلت عليه، فكأنّك قلت: (لا ظريف) فلذا لم تبن صفة المنادى في نحو: "يا ريد الظريف"؛ لأنّ النداء متعلّق بالموصوف . والثالث: قربه من (لا) التي هي سبب البناء؛ إذ الفاصل بينهما ليس إلاّ واحداً هو اسم (لا) في المعنى، (شرح الرضي) .

## وَالْعَطَفُ عَلَى الْلَفْظِ، وَعَلَى الْمَحَلِّ جَائِزٌ فِيْ مِثْلِ: لاَ أَبَ وَابْناً، وَابْسَنْ

يكون مبنياً؛ لأنّه لم يوجد شرائط البناء فيكون معربا بالرفع والتنوين حملاً على محله البعيد، وبالنصب والتنوين حملاً له على اللفظ، أو محله القريب .

ولمّا فرغ عن بيان حكم النعت شرع في بيان حكم المعطوف عليه فقال: (وَالْعَطَفُ عَلَى الْلَفُظ) أي: لفظ اسم (لا) وجعل المعطوف منصوباً تابعاً للفظـه جائز، (و) كذلك العطف (عَلَى الْمَحَلّ) بأن يجعل المعطوف تابعاً لحلّه (جَائِنٌ أيضاً، (في مثل: لا أب وَابْكُ) بالنصب والتنوين، وجعله معطوفاً على لفظ الأب (وَابْنُ) أي: ويجوز ابن بالرفع حملاً له على محلّه لصحة كلا الوجهين بلا ترجيح أحدهما على الآخر، نعم إذا كان المرجّع موجوداً في العبارة مثل رعاية السجع والقافية والتحنيس والمشاكلة فيترجع ذلك الوجه، ولا يجوز أن يكون مبنياً على النصب؛ لأنّه وقع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بحرف العطف، وهذا المثال شطر من بيت «الفرزدق» (١) في مدح «عبد الملك بن مروان» (١) حيث قال: المثال شطر من بيت «الفرزدق» (١) في مدح «عبد الملك بن مروان» (١) حيث قال: المثال شطر من بيت «الفرزدق» (١) في مدح «عبد الملك بن مروان» (١) حيث قال:

<sup>(</sup>١)- تقدّمت ترجمته : (صــ: ١٥٢) .

 <sup>(</sup>٣) هو عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي الفريتني، أبو الوليد، من أعاظم الخلفآء، كان واسع العلم متعبداً، توفي سنة (٨٦هـــ)، انظر: "فوات الوفيات": (٤٠٢/٢)، "الأعلام": (١٦٥/٤)، "شرح الأشمون": (١٤٠/١) وغيرها .

 <sup>(</sup>٣) عربج البيت: "أوضح المسالك": (٢٢/٢)، "عزامة الأدب": (١٤/٦)، "المقاصد النحوية"؛
 (٣) عربج البيت: "أوضح المسالك": (٢٢/٢)، "عزامة الأدب": (١٠٠/٢)، "شرح المقصل":(١٠١/٢)=

#### وَمِثْلُ: (لا أبا لَهُ)

فإن قيل: «المصنّف» ذكر حكم النعت والعطف من التوابع ولم يذكر سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد فما وجه ذلك ؟

قيل: لأن حكم سائر التوابع لا نص فيها عنهم لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادي كذا ذكره «الأندلسي» (١١) .

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّ قاعدتكم من أنّ الاسم إذا كان مفرداً غير مضاف فهو مبني على ما ينصب به منقوضة بقولهم: "لا أبا له"بإثبات الألف، "ولا غلامًي له" بحذف نون التثنية، و"لا ناصري له" بحذف نون الجمع مع أنّ كلّها مفردات، فقال في حوابه: (وَمَثْلُ (٢٠): لا أَبّا لَهُ) بإثبات الألف مع أنّ الأسماء الستة إذا لم تكن مضافة فهي بحذف الحرف الآخر والإعراب الحركاني، فكان

<sup>= &</sup>quot;المقتضب": (٢٤٠/٤)، "اللمع": (صــ: ١٢٠)، "الملامات": (صــ: ١٠٥)، "شرح الأشمول (٢٤٠/١) وغيرها .

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (لا أب وابناً) حيث عطف على اسم (لا) النافية للجنس و لم يك وحاء بالمعطوف منصوباً؛ لأنه عطفه على محل اسم (لا)، وهو مبني على الفنح في محل النصب . (١) - هو الإمام القاسم بن أحماد بن الموفق الأندلسي، إمام في العربية، توفي سنة (١٣٦هـ)، بنصر حمته: "الأعلام": (١٩/٢)، "غاية النهاية": (١٥/٢)، "الوافي بالوفيات": (١١٢/٢٤)، "بعية الوعاة" (٢٥٠/٢)، "شرح الأشموني": (١١٧/١) وغيرها .

 <sup>(</sup>٢)- أي: كل تركبب يكون بعد اسم (لا) التي لنفي الجنس لام الإضافة وأجري على ذن الاس الحكام الإضافة من إثبات الألف في نحو: "أبّ"، وحذف النون من نحو: "غلامي"، (جامي)

# وَ (لاَ غُلاَمَيْ لَهُ) جَائِزٌ تَشْبِيْها لَهُ بِالْمُضَافِ لِمُشَارِكَتِهِ لَهُ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ، وَمِنْ وَمِنْ تُلَمَّ لَمْ يَجُـزْ: لاَ أَبِا فَيْهَا

القياس أن يقال: "لا أب له"، (وَلاَ غُلاَمَيْ) بفتح الميم وسكون الياء تثنية غلام (لَهُ) بحذف نون التثنية مع أنّ التثنية والجمع إذا لم يكونا مضافين لا تحذف نوناهما، فكان القياس أن يقال: "لا غلامين له"، و"لا ناصرين له"، فمثل هذا (جَائِزٌ) وإن كان غير شائع الاستعمال، (تَشْبِيْها لَهُ) (')أي: لاسم (لا) في هذين التركيبين (بالمُضاف) وإنما شبّه هذين المثالين بالمضاف (لمُشَارَكته) أي: لمشاركة مثل: "لا أباً له"، و"لا غلامي له" باللام (لَهُ) أي للمضاف (في أصل مَعْنَاه) أي: معنى المضاف وهو إفادة الاحتصاص (') في الإضافة اللامية، ولا فرق بينهما في معنى المضاف وهو إفادة الاحتصاص (') في الإضافة مذكور تقديراً.

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: لأجل أنّ جواز: "لا أبا له، ولا غُلامَيْ له" للتشبيه بالمضاف في أصل معناه وهو الاختصاص (لَمْ يَجُزُ: لاَ أَباً فَيْهَا) و"لا غلامَيْ

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (لشبهه بالمضاف) بدل (تشبيها له) .

<sup>(</sup>٢) وذلك أن أصل معنى المضاف الذي هو (أبوك) وأصله (أب لك)، كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط، ثم لما حذف اللام، وأضيف صار المضاف معرفة، ففي (أبوك) تخصيص أصلي، وتعريف حادث بالإضافة، و(أب لك) شارك (أبوك) في التخصيص الذي هو أصل معناه، (نجم الدين، شرح الرضي).

# وَلَيْسَ بِمُضَافِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى خِلاَفًا لِسِيْبَوَيْهِ، وَيُحْذَفُ كَتِيْراً فِي مَثْلَ: لَا بَلْسَ عَلَيْلُكَ (لَا عَلَيْلُكَ) أَيْ: لَا بَالْسَ عَلَيْلُكَ

بخلاف "لا أباً فيها" فإنّ احتصاص الرجل بالدار لا يستفاد من (في) فلا بجوز . (وَلَيْسَ) اسم (لا) في مثل هذين التركيبين (بمُضَاف) حقيقة إلى ضحير (له) يعني إنما قلنا: بمثل: "لا أبا له، ولا غلامّي له" مشبّه بالمصاف، وليس يمضاف حقيقة (لِفَسَادِ (۱) الْمَعْنَسَى) أي: لو قلنا بإضافته إلى الضمير للزم فساد المعنى بالوجهين، الوجه الأول: أن تبقى (لا) بلا خبر وهو غير جائز، الوجه الثاني: أن تعمل (لا) في المعارف، وهو أيضاً غير جائز، (خلافا لسيبويّه) (۱) فإنّه يقول: إنّ (أبا، وغلامي، وناصري) مضاف إلى هاء الضمير، واللام على الهاء يقول: إنّ (أبا، وغلامي، وناصري) مضاف إلى هاء الضمير، واللام على الهاء والدة لتأكيد الإضافة، (ويُحدِّفُ) أي: اسم (لا) حذفاً (كَثِيْراً) عند قيام القرينة قياساً على المبتدأ؛ لأنه المبتدأ في الأصل (في مثل: لا عليك، أيْ: لا بأس عليك) (۱) فإنّ اسم (لا) أي لفظ (بأس) محذوف، والقرينة عليه أنّ (لا) لا تدخل على على حذف، وأنّ هذا الكلام يقال لمن خاف أمراً، فالقرينة اللفظية، والمعنوية واقعان على حذف (بأس).

 <sup>(</sup>١) - لأنه لو كان مضافاً كان معرفةً فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو "لا أباً له"، وبين النكرة وهو "لا أب له" في المعنى، وهو فاسد لامتناع اتحاد اللفظين مع اختلافهما تعريفاً وتنكيراً، (غاية التحقيق).
 (٢) - في بعض نسخ المتن بزيادة: (ليونس) بعد قوله: (لسيبويه)، [تقدّمت ترجمته: (صــ: ١٠٠)].
 (٣) - سقط من بعض نسخ المتن: (أي: لا يأس عليك).

### [ خَبَرُ (مَا، وَلا) الْمُشَبَّهَتَيْن بـ: (لَيْسَ) ]

خَبَرُ (مَا، وَلاَ) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِ: (لَيْسَ): هُوْ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا، وَهِيَ لُغَةُ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا، وَهِيَ لُغَةُ اللهِمَا، وَهِيَ لُغَةُ اللهِمَا، وَهِيَ لُغَةً اللهُ وَلَا اللهُ الل

#### [ خَبَرُ (مَا، وَلا) الْمُشَبَّهَتِينْ بـ: لَيْسَ ]

(خَبَرُ مَا، وَلاَ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِ لَيْسَ) أي: من المنصوبات، أو هذا بيان خبر ما ولا المشبهتين ب ليس في النفي و دخولهما على الجملة الاسمية، (هُوَ الْمُسْنَدُ) هذا شامل لخبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إنّ، وغيرها فلما قال: (بَعْدَ دُخُولِهِمَا) خرج خبر ما سواهما (وَهِ عَيْ) أي: انتصاب خبر (ما و لا)، وإنما أنّث الصمير رعاية للخبر، وهو (لُغة ) أهل (الْحِجَازِ) (1)، وأمّا عند «بني تميم» فهما لا يعملان رعاية للخبر، وهو (لُغة ) أهل (الْحِجَازِ) (1)، وأمّا عند «بني تميم» فهما لا يعملان أصلاً بل الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان كما كان قبلهما، وعلى لغة «أهل الحجان» ورد التنزيل نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾ (1)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ مَا هُذَا بَشَراً ﴾ (1) لفظة (إنْ مَعَ مَا) أي: بعد ما نحو : "ما إنْ زيد قائم"، وإنما قيدهما؛ لأنّ (إنْ) لا تزاد بعد (لا) بالاستقراء نحو : "ما إنْ زيد قائم"، وإنما قيدهما؛ لأنّ (إنْ) لا تزاد بعد (لا) بالاستقراء

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (حجازية) بدل (الحجاز).

 <sup>(</sup>٣) سورة يوسف: [الآية: ٣١].

<sup>(</sup>٣)- سورة المحادلة: [ الآية : ٣ ] .

<sup>(</sup>٤) – وحبث احتمعت (ما) و (إنْ)، فإن تقدّمت (ما) على (إنْ) فهي أي: (ما) نافية، و(إنّ) زائدة نحو: "ما إنْ زيد قائم"، وإن تقدّمت (إنْ) على (ما) فهي أي: (إنْ) شرطية، و(ما) زائدة نحو: ﴿ وَإِمَّا تُحَافَنّ مِنْ قَوْمٍ حَيَّانَةً ﴾ سورة الأنفال : [ الآية : ٥٨ ]

## أَوْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِ (إِلاَّ) أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ بَطَلَ الْعَمَلُ، وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِمُ وَجِبِ فَالْرَفْ عُ .

(أو التقض النّفي بـ إلاً) الموجبة للإثبات بعد النفي نحو: "ما زيد إلا قائم"، (أو تقدّمُ النّحَيرُ) أي: خبر (ما، ولا) على اسمهما نحو: "ما قائم زيد" (بطلَ الْعَمَلُ) (١) أي: عمل (ما، ولا) فلا تنصبان الخبر بل الخبر يبقى مرفوعاً على حاله، والوجه في ذلك أغما عاملان ضعيفان فلا تعملان مع الفصل بينهما وبين معموليهما كما في المثال الأول، وبانتفاء معنى (ليس) كما في المثال الثاني، وبتغير الترتيب المألوف في الجملة الخبرية كما في المثال الثالث، (واذا عُطف عَليه أي: على حبر ما، ولا، (بموجب) بكسر الجيم أي: بعاطف يفيد الإنجاب بعد النفي كـ: (بل، ولكن) مثل: "ما ريد قائماً بل قاعد"، و"لا رجل قائماً ولكن قاعد" فإقما يشتان حكم ما بعدهما ويقيدان الإيجاب بعد النفي (فَالْرَفْعُ) لازم في المعطوف؛ لأن المعنى المؤجب لعمل (ما، ولا) وهو النفي بطل بحرف (بـل، ولكن)، فلا يكون ما بعدهما منصوباً بل مرفوعاً بحمله على محل الخبر وهو الرفع.

\* \* \* \* \*

 <sup>(</sup>١) حيث كان المعمول غير ظرف، وأما الظرف فلا يبطل العمل مع تقدمه كقوله تعالى: الله فما منكُمْ مَنْ أَحَد عَنْهُ حَاجزيْنَ ﴾ سورة الحاقة : [ الآية : ٧٤ ]، (حالدي) .

#### [ المجرورات ]

#### [ المجرورات ]

(الْمَجْرُوْرَاتُ) الكلام فيه كما في أخواتها، والأحسن عندي أن تكون كلّها مبنيات على السكون من قبيل الأسماء الغير المركبة لا يحتاج فيها إلى حذف المبتدأ والخبر ولا شيء آخر، (هُو) أي: الجحرور المذكور في ضمن المحرورات (مًا الله تمل على عَلَم الْمُضَافِ (١) إليه، وهي الكسرة لفظا أو تقديراً أو محلاً كما في: "مررت بزيد، وموسى، وهؤلاء"، والفتحة في غير المنصرف، والياء في الأسماء الستة المكبرة، وغيره (وَالْمُضَافُ (٢) إليه كُلُّ الله لا يكون إليه شيء والساقة حَرْفِ الْجَرِّ) فقوله: (كلّ اسم) تنبيه على أنّ المضاف إليه لا يكون إلا اسم، وهؤلاء في الوسطة حَرْفِ الْجَرِّ)، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَنْفَحُ فِي الصَّوْرِ ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَنْفَحُ فِي الصَّوْرِ ﴾ (١) بتأويل الاسم الصَّادِقَيْنَ صِلْقَهُمْ ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَنْفَحُ فِي الصَّوْرِ ﴾ (١) بتأويل الاسم الصَّادِقَيْنَ صِلْقَهُمْ ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَنْفَحُ فِي الصَّوْرِ أَلْ (١) بتأويل الاسم

<sup>(</sup>١)- الإضافة في اللغة: ضمَّ الشيء إلى شيء وإمالته إليه، ومنه قول المحاة: المضاف والمضاف إليه .

 <sup>(</sup>٢)- اختلف الناس في العامل في المضاف إليه فمنهم من قال: العامل فيه الاسم المصاف، ومنهم من
 قال: الاسم المضاف لنيابته مناب الحرف، وهذا هو الصحيح ، (حاشية مصباح الراغب) .

<sup>(</sup>٣)- صورة المائدة : [ الآية : ١١٩ ] .

<sup>(</sup>٤)- سورة طه : [الآية : ١٠٢] .

#### لَفْظا أُو تَقْديْ را مُراداً

أي: يوم نفع الصادقين، ويوم النفخ في الصور .

وإنما قال: (شيء) و لم يقل: اسم، أو فعل؛ لأنّ المضاف قد يكون اسما نحو: "غلام زيد"، وقد يكون شبه فعل نحو: "غلام زيد"، وقد يكون شبه فعل نحو: "أنا مارٌ بزيد" وهذا على رأي «المصنّف»، وأمّا «الجمهور» فلا يسمّون هذا النوع مضافاً (لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً) تعميم لحرف الجرّ أي: حال كون ذلك الحرف ملفوظاً كما في قولك: "مررت بزيد"، ويعبر عن هذا عند «الجمهور» بالجار والمجرور، أو يكون ذلك الحرف أي حرف الجرّ تقديراً نحو: "غلام زيد"، والمحاتم فضة"، فإنّ تقديره: غلام لزيد، وخاتم من فضة، ويعبر عن هذا النوع من الاصطلاح بالمضاف والمضاف إليه .

فائدة: الإضافة في اللغة ضمّ الشيء إلى شيء وإمالته إليه، ومنه قول النحاة: المضاف والمضاف إليه، (مُرَاداً) (١) حال من قوله: (تقديراً)، وشرط له أي: حال كون ذلك المقدّر مراداً؛ لأنّه لو لم يكن في الإرادة بل حدف نسساً منسياً لم يعمل كما في قولهم: "صمت يوم الجمعة" لأنّ يوم الجمعة نُسب إليه شيءٌ وهو (صمت) بواسطة حرف الجرّ أي: (في) لكنّه غير مراد في العمل؛ لأنّه لو كان مراداً في العمل لكان (يوم الجمعة) مجروراً، وإنما قلنا: في العمل لكان (يوم الجمعة) مجروراً، وإنما قلنا: في العمل لكان (يوم الجمعة) مجروراً، وإنما قلنا: في العمل لكان (يوم الجمعة)

<sup>(</sup>١)- احترزت بقوله: (مراداً) عن المفعول فيه، والمفعول له؛ لأنّ الحرف مقدّر فيهما، لكنّه غير مراد، (شرح الواقية) .

### فَالْتَقْدِيْ رُ: شَرْطُ لُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ اسْما مُجَرَّداً تَنُويْنُ لَهُ الْجَلهَ ا

(في) مرادةً في المعنى لا محالة .

ولا يخفى: أن «المصنف» في هذا الباب ذهب مذهب «سيبويه» (١) حيث عدّ المجرور بحرف الحرّ لفظاً من المضاف إليه وهو خلاف المصطلح المسشهور عندهم كما قلنا، (فَالْتَقْدِيْرُ) أي: كون حرف الحرّ مقدراً (شَوْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ اسْماً) لا فعلاً نحو: "مررت بزيد" فإنه لا يقدّر فيه حرف الجرّ بل يظهر حتماً (مُجَرَّداً تنويْنُهُ) صفة مخصّصة لقوله: (اسماً) أي ذلك الاسم يكون محرداً عن التنوين، وما يقوم مقامها كد: نون التنية، والجمع (لأجَلها) (١) متعلق بقوله: (محرداً) أي: يكون تجريد الاسم عن التنوين، وما يقوم مقامها لأجل الإضافة لا لوجه آخر كد: "غلامُ زيد"، و"ضاربوا لا لوجه آخر كد: "غلامُ زيد"، و"ضارب عصرو"، و"ضاربا بكر"، و"ضاربوا زيد" فإن كان سقوطها لوجه آخر لا للإضافة نحو: "الغلام زيد"، و"الصارب عمرو" لا يكون مضافاً؛ لأنّ سقوطها لأجل اللاضافة .

قلنا: وإن لم يكن التنوين في أحمد لفظاً لكن على تقدير: أن لو كان كان كذا أي: لو كان فيه التنوين لحذف لأجل الإضافة .

<sup>(</sup>۱)- تقائمت ترجمه : (صــ: ۱۰۰) .

<sup>(</sup>٢)- يحترر ما حرّد لا لأجلها بل للتعريف أو لغير المنصرف، (نجم الدين) .

# وَهِيَ مَعْنِوِيَةٌ وَلَفَظِيَةٌ، فَالْمَعْنِوِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافَ غَيْرَ صِفَـةٍ مُضَافَـةً اللهُ وَهِيَ مَعْمُـولِهِـا

وإنما وحب بحريد المضاف عن التنوين، وما يقوم مقامها؛ لأنَّ التنوين تدلُّ على تمام اللفظ، والمضاف بغير المضاف إليه لا يتمّ بل هو كنصف الكلمة، والتنوين لا تكون إلا في اخر الكلمة (وَهيَ) أي: الإضافة بتقدير حرف الجرّ على نوعين: (مَغْنُويَةً) (١١) منسوبة إلى المُعنى لأنما تفيد معنى جديداً في المضاف من التعريف كما في نحو: "غلام زيد"، أو التخصيص كما في نحو: "غلام رجل"، (وَلَفُظيْــةٌ) منسوبة إلى اللفظ لأنما تفيد تخفيفاً في اللفظ فقسط نحسو: "ضسارب زيسد"، (فَالْمُغْنُويَّةُ) أَيَّ: الإضافة المُعنوية التي تفيد تعريفاً وتخصيصاً في المُعنى هـــــي: (أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ) فيها (غَيْرَ صفة) أي: يكون اسما جامداً غير الصيغ الــصفاتية "" نعو: "علام زيد" أو يكول صيغة صفيَّ لكن لا تكون (مُضافَةُ إلَى مَعْمُولَهَا) أي: افاعلها أو مفعوها كما في قولنا: "فلان كريم البلد"، و"مصارع مصر"، و"فتيل كربلا" فإن (البلد، ومصر، وكربلا) ليس بفاعل ولا مفعول للصيغ الصفاتية في المعنى فلا يقال: "كرم البلد"، و"صارع مصراً"، و"قتل كربلا" فهذه إضـــافات معنوية مع كون المضاف صفةً؛ لأنَّ الصفات غير مضافة إلى معمولها بخسلاف نحو: "ضارب زيد"، و"حسن الوجه" كما سيجيء .

<sup>(</sup>١)- قدّم المُعنوية لأولويتها من اللفظية .

<sup>(</sup>٢)- كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصعة المشبُّهه، كما سيأتي .

# وَهِيَ إِمَّا بِمَعْنَى (الْلاَّمِ) فِيْ مَا عَدَا جِنْسِ الْمُضَافِ وَظَرْفَهُ، وَإِمَّا بِمَعْنَى (مِنْ) في إِمَّا بِمَعْنَى (مِنْ) في إِمَّا بِمَعْنَى (مِنْ) في إِمَّا بِمَعْنَى (مِنْ) في المُضَافِ

(وَهيَ) أي: الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام (إمَّا بمَعْنَى الْلاُّم) إذا كان المضاف مبائناً للمضاف إليه، ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح فيها باللام بل يكفى إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك: "طور سيناء"، و"يوم الأحد" الإضافة بمعنى اللام، ولا يصحّ إظهار اللام في مثله، وتقدير اللام يكون (فيْ مَا) يكون المضاف إليه (عَذَا جنْس الْمُضَاف وَظُرُّفَهُ) لأنّه لــو كــان المضاف إليه من جنس المضاف، أو كان ظرفًا له كان الإضافة بتقدير (منّ)، أو (فيّ) نحو: "غلام زيد" فإن (زيداً) ليس جنساً للغلام وإلاّ لصدق عليه بأن بمعنى اللام، (وَإِمَّا (١) بِمَعْنَى (منْ) في جنَّس الْمُضَاف) نحو: "خاتم فضة"، وعلامته: أن يصحّ إطلاق المضاف إليه على المضاف وغيره، فيقال للحاتم: هــــذا فـــضة، ويقال للدرهم: هذا فضة، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه، فإن الخاتم تكون غيره، وكذا يصحّ الإضافة بمعنى اللام إذا كان المضاف أعمّ من المضاف إليه مطلقاً كـ: "يوم الأحد"، و"علم الفقه"، وأمّا إذا كان المضاف أخصّ من المضاف إليه، أو مساوياً فلا يجوز الإضافة ك: "أحد اليوم"، و"ليث أسد"،

<sup>\* (</sup>١)- في بعض تسخ المان: (أو) بدل (إمَّا) .

## أَوْ بِمعْنَى (فِيْ) فِيْ ظَرْفهِ وَهُوَ قَلَيْلٌ، مثل: غُلاَمُ زَيْد، وَخَاتَمُ فِضَّة، وَضَرْبُ الْوَ بِمعْنَى (فِيْ) الْيَــوْم، وَتُفْيِــــُ تَعْـــرِيْفـــاً مَـــعَ الْمَعْـــرِفَة

(أوْ بمعنى (فيُ) في ظرفه) أي: إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو: "ضرب اليوم" فإن (اليوم) ظرف مكان له نحو: "قتيل كربلا".

(وهُو قليلٌ) أي: الإضافة بمعنى (فيّ) قليل في الاستعمال حين أنكرها بعضهم، وقال في مثل: "ضرب اليوم": المصدر مضاف إلى المفعول فيه بحازاً، (وحاتم فصفة) هذا مثال الإضافة المعنوية بمعنى (منْ) أي: حاتم من فضف، (وضرّبُ الْيومُ) هذا مثال الإضافة المعنوية بمعنى (فيّ)، أي: ضربٌ واقعٌ في اليوم، (وتفيّدُ) أي: ضربٌ واقعٌ في اليوم، اوتفيّدُ أي: الإضافة المعنوية، سواءٌ كانت بمعنى اللام، أو مِنْ، أو في، (تعريفاً مع المعموفة أي: إذا كان المضاف إليه معرفة كد: "علام زيد" فيكتسب المضاف التعريف من محاوره اللازم كالجزء له كما يكتسب التأبيث أيضاً من المضاف إليه في ضو قوطم: "سقطت بعض أنامله".

ثم لا يخفى: أن بعض الأسماء لتوعّلها في الإيمام كلفظ (متل، وغير)، وغيرهما لا يحصل التعريف من المضاف إليه، ولا يصير معرفة مع الإضافة إلا أن يكون للمضاف إليه ضدٌ واحدٌ، أو مثلٌ مشتهرٌ فحيننذ يتعرّف لزوال الإهام على نعو: "عليك بالحركة غير السكون"، و"فلان مثل الحاتم"، ولذا يدحل اللام على

<sup>(</sup>١) حقط من بعض نسح المتن: (مع المعرفة) -

#### وَتَخْصِيْصاً مَعَ النَّكِرَةِ، وَشَرْطُهَا: تَجُويْكُ الْمُضَافِ مِنَ الْتَعْرِيْفِ

لفظ الغير، وإن كان مضافاً إلى ذي اللام أحياناً فتقول: "جاءني الرجل الغير العالم"، (وتَخْصِيْصاً مَعَ النَّكِرَة) أي: تفيد الإضافة المعنوية التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة نحو: "غلام رجل"؛ لأنّ الغلام قبل الإضافة يعم غلام الرجل، والامرأة فإذا قلت: "غلام رجل" زال بعض شيوعه واختص بغلام الرجل.

قلنا: هذا بتنزيل الممكن منزلة المحقّق كما في قولهم: "ضيق فم الركية"، أو كما نقول: "سُبحان الذي صَغَر جسم البعوض وكبّر جسم الفيل" والتعسبير بهذا يفيد المبالغة في المنع عن تعريفه حتى لو كان معرّفاً حرّد عن التعريف فكيف يعرف ما لا يكون معرفة .

#### 

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم بوجوب تجريد المضاف من التعريف وقد جاء "الثلاثة الأثواب"، وغيره بإضافة المعرّف باللام إلى مثله فقال: (وَمَا أَجَازَهُ الْكُوْفِيُّوْنَ) من عدم تجريد المضاف من حرف التعريف في كلّ عدد مضاف إلى معدوده (مِنّ: الْقُلاَثَةِ الأَثْوَابِ، وَشِيْهِهِ مِنْ الْعَدَدِ)، كن: "الخمسة الكتب"، و"المائة الدينار"، ف: (ضَعِيْفٌ) أي: قول ضعيف مخالف للجمهور فلا يرد به اعتراض علينا؛ لأنّ استعمال اللام على العدد المضاف مخالف للقياس، ومخالف لاستعمال الفصحاء فإلهم يقولون: "ثلاثة الأثواب" كما قال «ذو الرمة» ومخالف للفصحاء فإلهم يقولون: "ثلاثة الأثواب" كما قال «ذو الرمة» (1) الشاعر الفصيح:

هل الأزمن اللاتي مضين رواجع ثلاث الأثافي والديار البلاقع (٢) أ يا منزلي سلمي سلام عليكما وهل يرجع التسليم أو يكشف العما

<sup>(</sup>١) - هو غيلان بن عقبة بن لهيس بن مسعود ذو الرمة العدويّ، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره، له ديوان شعر ضحم، توفي سنة (١١هـ)، انظر: "الشعر والشعراء": (صــ: ٥٣١)، "وفيات الأعيان": (١١/٤)، "خوانة الأدب": (١٠٦/١)، "الأعلام": (١٢٤/٥)، "شرح الأشهوني": (٣٣/١) وغيرها .

<sup>(</sup>٢) - تخويج البيت: "ديوان دي الرمة"، "خزانة الأدب": (٢١٢/١)، "الدرر": (٢٠١/٦)، "تذكرة النحاة": (صــ: ٣٤٧)، "همع الهوامع": (١٥٠/٢)، "جواهر الأدب": (صــ: ٣١٧)، "المقتضب": (ك/٢٥٢)، "إصلاح المنطق": (صــ: ٣٠٢)، "همل الرجاجي": (صــ: ١٤١)، "شرح ابن يعيش": (١٢٤/٢)، "شرح الأشموني": (١٢٠/٢)، "درّة الغواص" للحريري: (صــ: ١٢٥) وغير ذلك .

#### فوائد نافعة

فائدة: الإضافة تكون للملك نحو: "غلام زيد"، وللتخصيص نحو: "سرج الدابة"، و"حصير المسجد"؛ لأهما بمعنى اللام فتفيد ما يفيد اللام .

فائدة: الإضافة قد تكون على حقيقتها كما رأيت في المثالين، وقد تكون على سبيل الجاز وتسمّى الإضافة لأدنى ملابسة كما تقول: "دار زيد" لدار يسكنها ولا يملكها، وهذا ينسب الفعل إلى غير فاعله حقيقةً.

فائدة: إذا أردت أن تضيف اسمين وما فوقهما إلى واحد فالأحسن أن تضيف أحدهما إلى الظاهر والثاني إلى ضميره فتقول: "غلام زيد، وثوبه، وفرسه" ويجوز أن تقول: "غلام وثوب زيد"، وإن كان الأول مضافاً إلى الضمير وجبت الإضافة فيهما إلى الضمير وتقول: "لك من الدرهم نصفه وربعه".

فائدة: وإذا أردت إضافة التثنية إلى التثنية فالأولى أن تعبر عن الأول بلفظ الحمع كما في قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُو بُكُمَا ﴾(١) أي قلباكما، وقوله تعالى: ﴿ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾(٢) أي: يداهما؛ لأنّ التثنية مع التثنية صارت أشبه بالجمع .

<sup>(</sup>الشاهد فيه): إضافة (ثلاث)، وهي نكرة مجرَّدة عن التعريف إلى قوله: (الأثافي) .

<sup>(</sup>الأثاني): جمع أنفية بالضمّ والكسر: الحجر الذي توضع عليه القدر، و(البلاقع) جمع بلقع: المكان الخالي، والأرض لا شجر فيها، انظر: "لسان العرب": رأتف، وبلقع).

<sup>(</sup>١) - سوره التحريم: [الآية: ١٤] .

<sup>(</sup>٢) - سورة المائدة : الآية : ٢٨ ] .

#### وَالْلَّفْظِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا، مِثْلُ: ضَارِبُ زَيْدٍ

فائدة: كثيراً ما يحذف المضاف إليه ويعوض عنه بالألف واللام نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا مَا يَنْهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾ (١) أي: عن هواها، وقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ (١) أي: نكاحها، وقد يحذ ف المضاف ويقام المسضاف إليه مقامه إذا ظهر المعنى، وأمن من اللبس نحو قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (١) أي: أهل القرية، وقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَحْلِقُواْ رُؤْسَكُمْ ﴾ (١) أي: شعر رؤسكم .

ولمّا فرغ عن بيان الإضافة المعنوية شرع في اللفظية وأحكامها فقال: (وَالْلَفْظِيَّةُ) أي: الإضافة اللفظية التي تفيد تخفيفاً في اللفظ هي (أَنْ يَكُونَ الْمُصَافُ صِفَةً) وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، (مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا) مَوْفَةً وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، (مُضافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا) أراد بالمعمول الاسم الذي يكون محروراً لفظاً ومرفوعاً أو منصوباً في المعنى، واحترز بقوله: (صفةً) عمّا إذا لم يكن المضاف صفةً بل اسماً جامداً نحو: "غلام زيد"، وبقوله: (مضافة إلى معمولها) عمّا إذا كانت الصفة مضافة إلى غير معمولها نحو: "مصارع مصر"، و"كريم البلد"، و"ضارب زيد أمسس" فإفا

 <sup>(</sup>١) - سورة النازعات : [ الآية : ٤٠ ] .

<sup>(</sup>٢)- سورة البقرة : [ الآية : ٢٣٥ ] .

<sup>(</sup>٣)- سورة يوسف : [الاية: ٨٢].

 <sup>(</sup>٤) - سورة البقرة: الآية: ١٩٦].

## وَحَسَنُ الْوَجْهِ، وَلاَ تُفِيْدُ إِلاَّ تَخْفِيْفاً فِيْ الْلَّفْظِ وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنُ الْوَجْــهِ

اسم الفاعل إلى المفعول، (وَحَسَنُ الْوَجُهِ) هذا مثال الإضافة اللفظية بإضافة الصفة المشبَّهة إلى فاعلها ويجوز فيها دحول اللام على المضاف ك: "زيد الحسس الوجه"، و"عمرو الضارب رأس الجاني".

(وَلاَ تُعْفِيْدُ) هذه الإضافة (إِلاَّ تَخْفِيْفاً فِي اللَّفظ) أي: في لفيظ المنطاف بحذف التنوين في مثل: "ضارب زيد"، ونوني التثنية، والجمع في مثل: "ضاربا زيد"، و"ضاربو عمرو" أو بالتحفيف في لفظ المضاف إليه بحذف الضمير من المضاف إليه واستتاره في المضاف كما في "القائم الغلام"، أو "الحسن الوجه"، أو في لفظ كليهما بحذف التنوين من المضاف وحذف الضمير من المضاف إليه في: "زيد قائم الغلام"، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لأنما في معرض النوال وفي تقدير الانفصال؛ لأن ما هو مجرور في اللفظ مرفوع أو منصوب في المعنى نحو: "ضارب زيد"، و"حسن الوجه".

(وَمِنْ ثُمَّ) أي: من أجل أنّ الإضافة اللفظية لا تفيد التعريف والتخصيص في المعنى بل التخفيف في اللفظ فقط (جَازَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ) لحصول المطابقة بين الصفة والموصوف في كونهما نكرة في: (رحل) اسم نكرة، و(حسن الوحه) وإن كان مضافاً إلى المعرّف باللام لكن الإضافة لفظية لم تفد في المعين تعريفاً ولا تخصيصاً فيكون نكرة، والنكرة يجوز أن تكون صفةً لنكرة.

#### وَامْتَنَعَ: مَوَرْتُ بِزَيْدِ حَسَنِ الْوَجْهِ وَجَازَ: الْطَّارِبَا زَيْد، وَالْطَّارِبُوْ زَيْد، وَامْتَنَعَ: الْطَّـارِبُ زَيْدٍ، خِلاَفًا لِلْفَـرَّاءِ

(وَامْتَنَعَ: مَرَرْتُ بِزَيْد حَسَنِ الْوَجْهِ) لعدم المطابقة بين الصفة والموصوف؟ لأنّ زيداً معرفة، وحسن الوحه نكرة، فما ذكرنا فلا تقع صفة لمعرفة، (وَجَسازَ: الْصُّارِبَا زَيْد) بحذف نون المجمع الْصُّارِبَا زَيْد) بحذف نون المجمع عند الإضافة، (وَالْصَّارِبُو زَيْد) بحذف نون الجمع عند الإضافة إلى معمولها فتكون الإضافة لفظية، والغرض من هذه الإضافة التخفيف وقد حصل.

(وَامْتَعَع: الْصَّارِبُ زَيِدٍ) بصيغة المفرد لأنّه لم يحصل التحفيف في اللفط؛ لأنّ التنوين سقطت باللام في (الضارب) لا بالإضافة، والـشرط في الإضافة اللفظية أن يكون التحريد من التنوين لأجل الإضافة لا لأجل آخر، فلم يحصل التحفيف بالإضافة و لم يجز (خلافاً للْفَـرًاء (') فإنه يجوّز: "الضارب زيد" بناءً على أنّ الإضافة سابقة على الألف واللام فحصل التحفيف بحـذف التنـوين بسبب الإضافة قبل الألف واللام.

وأجيب: يمنع ذلك، أي: لا نسلم أنّ الإضافة سابقة على دخول اللام بل دخول اللام بل دخول اللام سابق على لحوق الإضافة؛ لأنّ السلام لتحقيق ذات الاسم، والإضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف، ومحقّق الذات مقدّم على محقّق الصفات، ولأنّه متقدّم حسّاً فيكون متقدّما أثراً.

<sup>(</sup>١)- تقلُّمت ترجمته: (صـ: ١٢٣).

#### وَضَعُفَ ع: الْوَاهِبُ الْمِائِةِ الْهِجَانِ وَعَبُدهَا

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم: إنّ تركيب "الضارب زيد" ممنوع والحال أنّه حوّزه الشعراء كما قال الأعشى (1): "الواهب المائة الهجان وعبدها"، فإنّ قوله: (وعبدها) معطوف على (المائة) فيكون الواهب عبدها وهو مشل "الضارب زيد" فكما لا يجوز هذا، ينبغى أن لا يجوز ذلك ؟

فقال في حوابه: (وَضَعُفَ) أي: الاستدلال بقوله: (الواهبُ الْمائة الْهجان وعَبْدِهَا) (١) لأنّ (عبدها) ليس منصوصاً فيه الجرّ فيحتمل أن يكون منصوباً على محل (المائة) وهو النصب؛ لأنّه مفعول به لـ(الواهب)، ويحتمل أن يكون منصوباً على أنّه مفعول معه فلا يستقيم الاستدلال مع الاحتمال، وقيل: معنى قوله: (وضعف) أنّ قول الشاعر ضعيف في الفصاحة بحيث لا يحتج به فلا يرد الاعتراض بقوله: (عبدها)، وهذا التوجيه وإن كان ملائماً بقوله: (وضعف) لكنه يدلّ على ضعف الجيب في الجواب، وتمام البيت:

عوذاً يزجّـي (٣) خلفها أطفالها

<sup>(</sup>١)- تقدُّمت ترجمته: (صــ: ٢٤٩).

 <sup>(</sup>۲)- تخريج البيت: "ديوانه": (صــ: ۱۹۲)، "خوانة الأدب": (۱۸۲/۲)، "المقتضب": (۱۹۲٪)، "شرح ابن عقبل": (۱۹۶٪)، "شرح ابن عقبل": (۱۱۹/۲)، "شرح ابن عقبل": (۱۱۹/۲)، "شرح ابن عقبل": (۱۱۹/۲)، "لماك الإعراب": (صــ: ۲۳۷)، "الأشياه والنظائر": (۲۱۸/۱) وغير ذلك .

<sup>(</sup>الشاهد فیه): قوله: (وعبدها) بالحرّ عطفاً على (المائة) وهو مضاف إلى غير الألف واللام . (٣)- يروى مكان (يزحّي): (تزحّي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه .

#### وَإِنَّمَا جَازَ: الْصَّارِبُ الْرَّجُلِ، حَمْلاً عَلَى الْمُخْتَارِ فِي: الْحَسَنِ الْوَجْهِ

(الهجان) النوق الأبيض، (وعوذاً) جمع عائذ أي: حديثات النتاج، ويزجّى) بصيغة الجهول بمعنى يساق، (خلفها أطفالها) أي: أولادها، بمدح سماحة الممدوح وكرمه ويقول: هو الذي يهيب الناس مائة من النوق البيض مع عبدها أي: راعيها حال كون تلك المائة حديثات النتاج يُساق خلفها أولادها . ثم ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم بتقديم الألف واللام في المضاف وعدم حواز "الضارب زيد" فيلزم أن لا يجوز "الضارب الرجل" أيضاً لعدم التحقيف بسبب الإضافة مع أنّه يجوز اتفاقاً ؟

فقال في حوابه: (وَإِنَّمَا جَازَ: الْضَّارِبُ الْرِّجُل) مع انتفاء التحفيف لـــزوال التنوين باللام دون الإضافة (حَمْلاً) له (عَلَى) الوجه (الْمُخْتَارِ فِيْ: الْحسَنِ الْوجْهِ) والوجه المختار فيه هو حرّ الوجه بإضافة (الحسن) إلى الوجه المفيدة للتحفيف أعني حذف الضمير من الفاعل؛ إذ أصله "الحسن وجهه"، وإنما حمل "الضارب الرجل" على "الحسن الوجه" لاشتراكهما في كون المضاف صفة، والمضاف إليه جنساً، وفي كولهما معرّفين باللام، وإنما قال: (على الوجه المختار) لأنّ فيه ستة عشر وجوهاً من الإعراب كما سيحيء في الصفة المشبّهة، ثم لا يخفى ما في قوله: (على الوجه المختار) من الحسن والملاحة .

ثم ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم في جواز "الضارب الرجل": إنّه محمول على "الحسن الوجه" لاشتراكهما في الإضافة إلى اسم الجنس فما تقولون في :

#### وَالْضَّارِبُكَ، وَشِبْهُهُ فِيْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُضَافٌ حَمْلاً عَلَى: ضَارِبِكَ، وَلاَ يُضَافُ مَوْصُـوْفٌ إِلَـى صفَـة

"الضاربك" فإنّ الضارب مع اللام مضاف إلى كاف الخطاب لا إلى اسم الجنس مع أنّه جائز بالاتفاق ؟

فقال: (وَ) إنما جاز (الْصَارِبُك) و"الصَارِبَك"، (وَشَرِبُهُهُ) (اللهِ فقال: (وَ) أَي: في قول من قال: (إِلَّهُ) أي: الضارِبه" وتثنيتهما، وجمعهما، (في مَنْ قَالَ) (الله أي: في قول من قال: (إِلَّهُ) أي: نحو: "الضاربك" (مُضَافّ) إلى كاف الضمير، وأمّا على قول من قال: إنّ "الضاربك" ليس بمضاف إلى الكاف بل الكاف مفعول به فالا يسرد سوال ولا يحتاج إلى الجواب، (حَمْلاً) له (عَلَى: ضَارِبك) من حيث أنّ كلاً منهما صفة مضاف، والمضاف إليه ضمير مجرور متصل فكما جاز "ضاربك" لحصول التحقيف فيه بحذف التنوين جاز "الضاربك".

(وَلاَ يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صَفَة (") فلا يقال: "جاءين رجل عالمٌ" بالإضافة للزوم الفساد لفظاً ومعنى، أمّا لفظاً فلأنّ الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب، والمضاف إليه محرورة ومرفوعية أو منصوبة في حالة واحدة وهو محال ، وأمّا معنى فلأنّ الموصوف يلزم أن يكون محورة وهو محال ، وأمّا معنى فلأنّ الموصوف يلزم أن يكون

<sup>(</sup>١)- سقط من يعض نسخ المتن: (وشبهه) .

<sup>(</sup>٢) - في بعض نسخ المتن: (فيمن جعله مضافاً) بدل (في من قال: إنَّه مضاف) .

<sup>(</sup>٣) - في بعض نسخ المتن: (صفته) بدل (صفة) .

#### وَلاَ صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوْفِهَا، وَمِثْلُ: (مَسْجِدُ الْجَامِعِ)، وَ(جَانِبُ الْغَرْبِيِّ)، وَ(صَلاَةُ الأُوْلَـــي)، وَ(بَقْلَـــةُ الْحَمْقَــاءِ) مُتَـــأُوَّلُ

أحص أو مساوياً للصفة، والمضاف يلزم أن يكون أعم أو مبائناً ولا يجوز أن يكون أخص أو مساوياً فكذلك تستلزم الحال، (وَلاَ صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِها) فلا يقال: "جاءي عالم رجل" بالإضافة؛ لأنّ الصفة تجب أن تكون متأخرة عن الموصوف، والمضاف يجب أن يكون مقدّماً على المضاف إليه فلو أضيفت إلى الموصوف لكانت متقدّمة عليه وهو ممتنع.

ولمّا ورد على «المصنّف» أنكم قلتم: (لا يضاف موصوف إلى الــصفة) وهذا منقوض بكلام العرب فإلهم يستعملون إضافة الموصــوفات إلى صــفاتما كثيراً ؟

فقال في حوابه: (وَمِثْلُ ('): مَسْجِدُ الْجَامِعِ) أي: المسجد الجامع بإضافة الموصوف إلى الصفة، (وَجَانِبُ الْغَرْبِيِّ) أي: الجانب الغربي بإضافة الموصوف إلى الصفة، (وَصَلاة الأولى) أي: الصلاة الأولى بإضافة الموصوف إلى الصفة، (وَبَقْلَةُ الْخَمْقَاءِ) ('') أي: البقلة الحمقاء بإضافة الموصوف إلى الصفة (مُتَاوَّلُ) بحدف الموصوف الأصلي بعد المضاف، وإقامة الصفة مقامه أي: "مسجد الوقت الجامع"

<sup>(</sup>١) - في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

 <sup>(</sup>٢)- قولة: (وبقلة الحمقاء) بالكسر: بذور البقل، وقال «الكسائي»؛ بذور الرياحين، وبالفتح: بذور الحنطة، ذكره في حواشي «النخاري».

#### وَمِثْلُ: (جَرْدُ قَطِيْفَةٍ) وَ(أَخْلاَقُ ثِيَابِ) مُتَأَوَّلَ، وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلَّ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُومِ

و"جانب المكان الغربي"، و"صلاة الساعة الأولى"، و"بقلـــة الحبّــــة الحمقــــاء"، فلا يكون من قبيل إضافة الموصوف إلى الضفة كما توّهم.

ثم ورد على القاعدة الثانية وهي أنّ (الصفة لا تضاف إلى موصوفها) مثل هذا انتقض استدلالاً بكلامهم .

فقال في حوابه: (وَمِثْلُ: جَرَّدُ قُطِيْفَةً) (الجرد) الشيء البالي، بالفارسية: كهنه، و(القطيفة) ثوب له خمل، بالفارسية: مخمل، ف (جرد) صفة (قطيفة) وأضيفت إلى موصوفها، (وَأَحْلاَقُ ثِيَابٍ) (الأحلاق) جمع حَلَق بالفتحتين بمعين كهنه فهو صفة (ثياب) أي: ثياب أحلاق، أضيفت إلى موصوفها (مُتَأَوَّلُ) أي: هذه الإضافات ليست من إضافة الصفة إلى موصوفها بل من قبيل الإضافة البيانية بمعنى (مِنْ) ك: "حاتم فضة" أي: أحلاق من ثياب، وجرد من قطيفة .

(وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ أي: مساوِ (لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِيُ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ) بأن يصدق أحدهما على الآخر سواء كانا متساويين في المصداق ك:(إنسان، وناطقٍ) أو مترادفين في المعنى، ولهذا قال: مماثل، ولم يقل: مترادف .

كَــ: (لَيْثُ) وَ(أَسَد) وَ(حَبْس) وَ(مَنْع) لَعَدَمِ الْفَائِدَة، بِخِلاَف: (كُلُّ الْدُرَاهِمِ) وَ(عَيْنُ الْشَّيْء) فَإِلَّــهُ يُخْتَصُّ بِــه، وَقَوْلُهُمْ: (سَعَيْدُ كُرُز) وَتَحْوُهُ مُتَــأُوَلَّ

(كَد: لَيْث، وَأَسَد) مثال للمترادفين من الأعيان والحثث، فلا يقال: ليت الأسد، (وَحَبْس، وَمَنْعٍ) مثال المترادفين من المعاني والأحداث، فلا يقال: حسس الأسع، (لِعَدَم الْفَائِدَة) من الإضافة وهو التعريف، والتخصيص، لأنّ الثان عين الأول، ولا يجوز أن يكون الشيء معرّفا لنفسه ومُخصصاً لنفسه، (بِعلاف: كُلُ الدَّرَاهِم، وَعَيْنُ الْشَيْء، فَإِنَّهُ يُختصُ بِهِ) فإنّه يجوز هذه الإضافة مع اتحادهما فيما صدقا عليه؛ لأنّ (الكل) قبل الإضافة عام يصدق على الدراهم، والدنائير، وغيرهما، وبعد الإضافة المحتص بالدراهم، و(العين) قبل الإضافة كان عاماً يحتمل الموجود، والمعدوم، وبعد الإضافة المحتص بالموجود؛ لأنّ الشيء لا يطلق إلا على الموجود فكان المضاف عاماً والمضاف إليه حاصاً، ولا يكون من قبيل إضافة أحد المتماثلين إلى الآخر، وههنا بحث لا يسعه المقام.

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّ قولهم: "سعيد كرز" اسمان متماثلان في المصداق؛ لأنهما عَلمان لشخص واحد مع أنّ الأول صار مضافاً إلى الثاني ؟

فأجاب بقوله: (وَقُولُهُمْ: سَعِيْدُ كُرُزِ، وَنَحُوهُ) مَمَا أَضِيف الاسم إلى اللقب، ف—(سعيد) اسم رجل، و(كرز) لقبه المشهور (مُتَأُولٌ) بأنَّ المراد من الأول الذات المسمّى بسعيد، ومن الثاني اللفظ المؤلف من (ك. ر. ز) فمعنى "جاءي سعيد كرز": أي: المُلقَّب بمذا اللقب، فهو في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره؛ لأنَّ

#### وَإِذَا أُضِيْفَ الإِسْمُ الْصَّحِيْحُ أَوْ الْمُلْحَقُ بِهِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كُسِرَ آخِرُهُ

مفهوم اللفظ غير اللفظ، ومسمّى الاسم غير الاسم فهما متغايران لا متماثلان، ولم يكن التأويل بالعكس بأن يقال: المراد من السعيد لفظه، ومن الكرز مُسمّاه؛ لأنحم ينسبون إلى الأول ما لا يصحّ نسبته إلى الألفاظ نحو: "قال سعيد كرز"، و"ضربتُ سعيد كرز"، ولم يضف اللقب إلى الاسم، ولا يقال: "كرز سعيد"؛ لأنّ اللقب أوضح من الاسم فإضافة الاسم إلى اللقب أولى من العكس.

ولمّا فرغ عن أحكام الإضافة باعتبار اللفظ والمعنى شرع في أحكامها باعتبار الإعراب فقال: (وَإِفَا أَضِيْفَ الإسْمُ الْصَحَيْحُ) المراد مسن الصحيح في اصطلاح «النحاة» ما لا يكون في آخره حرف علة؛ لأنّ نظرهم إلى آخر اللفظ فنحو: "وعد، وزيد، ويوم" «عندهم» صحيح، بخلاف «الصرفيين»، (أو الْمُلْحَقُ به) أي: الاسم الملحق بالصحيح، والمراد من الاسم الملحق بالصحيح ما يكو ن في آخره واو أو ياء ما قبلهما ساكن ك: (دلو، وظبي)، (إلى ياء المُمتَكلم) أي: صار مضافاً إلى ياء المتكلم ك: (غلامي، ودلوي، وظبيي)، (كُسرَ آخِرُهُ) أي: آخر ذلك الاسم وإن كان عامله رافعاً أو ناصباً أو حاراً فتقول: "حاءي غلامي، ودلوي، وظبيي"، و"رأيت غلامي، ودلوي، وظبيسي"، و"مررت بغلامي، ودلوي، وظبيسي"، و"مررت بغلامي، ودلوي، وظبيسي"، و"مررت علامي، ودلوي، وظبيسي"، والمرابعة في الحالات الثلاث تقديرياً كما مر في بغلامي، ودلوي، وظبيلة في الحالات الثلاث تقديرياً كما مر في قوله: (والتقدير فيما تعذر ك: عصا، وغلامي مُطلقاً) (۱).

<sup>(</sup>١)= انظر: (ص: ٢٦ - ٢٢).

#### وَالْيَاءُ مَفْتُوْحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ، فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلْفاً تُثْبَتْ، وَهُذَيْلُ تُقَلِّبُهَا لِغَيْرِ الْتَّشْيَّــة يَـــاءً، وَإِنْ كَـــانَ يَـــاءً أُدْغمَـــتْ

(وَالْيَاءُ) أي: ياء المتكلم في نحو: "غلامي" يجوز أن تكون (مَفْتُوْحَــةُ) في التلفظ فتقول: "غُلاميّ، ودلويّ، وظبييّ" لأنّ الأصل في الكلمة التي تكون على حرف واحد هو الحركة كـ: كاف التشبيه، و واو العطف، وفاؤه، والأصل في ما بني على الحركة الفتح للخفة، (أوْ سَاكَنَةٌ) أي: ويجوز أن تكون الياء ســـاكنةً للتخفيف فتقول: "غلامي"، ودلوي"، وظبيي" بسكون الياء وهو الأكثر استعمالاً. ولمَّا فرغ عن بيان الاسم الصحيح شرع في حكم المقصور والمنقـوص فقال: (فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ) أي: آخر الاسم المضاف (أَلْفا) مقصورةً، سواءً كانست من أصل الكلمة كعصا أو للتثنية كغلامان (تُشْبَتُ) تلك الألف عند الإضافة فتقول: "عصاي، ورحاي، وغلاماي"، (وَهُذَيْلُ) اسم قبيلة من العرب (تُقلُّبُهَا) أي: تلك الألف بشرط أن يكون (لغَيْر الْتُثْنيَّة يَاءً) ثم يدغمون الياء في الياء ويقولون: "عَصَيَّ، ورَحَيَّ"، وأمَّا إن كان الألف للتثنية فلا يقلَّبونها يـاءً بــل يثبتونها كالجمهور فيقولون: "غلاماي" بإثبات الألف كما يقول غيرهم احترازاً من الالتباس؛ لأنّه لعلامة الرفع فلو قلبت بالياء وأدغمت الياء في الياء لالتـبس المرفوع بالمنصوب والمحرور، (وَإِنْ كَانَ) أحر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (يَاءً) سواءً كانت الياء للتثنية ك: "مسلمين"، أو الجمع ك: "مسلمين"، أو من أصل الكلمة ك : "قاضى" (أَدْغَمَتْ) تلك الياء في ياء المتكلم لاحتماع المثلين

## وإن كان واوا قلبت ياء. وأدْغست. وفتحت الياء للساكنين، وأمّا الأسماء السّتَـة فـ: اخــي، وابــي، واجــاز المبــرّد: أخــي وأبــي

فتقول: "مسلمي" بفتح الميم وتشديد الياء عند إضافة التثنية إلى ياء المحكلم، و"قاضي" و"مسلمي" بكسر الميم وتشديد الياء عند إضافة الجمع إلى باء المتكلم، و"قاضي" بتشديد الياء من أصل الكلمة عند الإضافة إلى ياء المتكلم، لأنّ الياء الحذوفة لالتقاء الساكنين في (قاض) عادت عند الإضافة لزوال التنوين بالإضافة .

(وإن كان) أحر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (واواً) ولا يكون هذا إلا في همع المذكر السائم حين الرفع كـ: "مسلمون" (قلبت) تلـك الـواو (يـاء وأدغمت الياء في الياء لاحتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون كما هـو القاء ن، (وفتحت الياء) أي: تفتح ياء المتكلم في جميع هذه الصور الثلاثة تما كان أحرد ألفا أو ياء أو واوا (للساكنين) أي: تحرزا عن التقاء الساكنين، وهما الألف وياء المتكلم في المتكلم في الحمع المرفوع، فيفتح ياء المتكلم في الحمع لخفة الفتحة .

(وأمّا الأسّماءُ السّمَةُ) عند إضافتها إلى ياء المتكلم غير (ذو) فإنّه لا يضاف اللّ إلى الاسم الظاهر (ف: أحمي، وأبيُ بالياء الساكنة وكسر ما قبلها، ولا تعاد الحروف المحذوفة في أخرها كما لا تعاد في "يدي، ودمي" فه ي وإن كانـــت منقوصات لكنّها في حكم الصحيح، (وأجاز) أبو العباس (١) (المُبرَدُ: أخيّ، وأبيّ)

<sup>(1)</sup> who is so : ( - : (1).

وَتَقُولُ: حَمِيْ، وَ هَنِيْ وَيُقَالُ: (فِيَّ) فِيْ الأَكْثَرِ وَ(فَمِيْ)، وَإِذَا قُطِعَتْ قِيْلَ: أَخْ، وَأَبِّ، وَحَمِّ، وَهَنَّ وَفَمَّ، وَفَتْحُ الْفَاءِ أَفْصَحُ مِنْهُمَا، وَجَاءَ: حَمِّ، مِثْلُ: يَدِ

بتشديد الياء، وإعادة الواو حين الإضافة، وقلبها ياء، وإدغام الياء في الياء بقانون (مرمي)، (وتَقُولُ) أي: المرأة في إضافة (حم، وهن) إلى ياء المتكلم: (حَمِي، وَهَنِيْ) بتخفيف الياء كما في: "أخي، وأبي"، وإنما أفرد "حمي، وهي "من "أبي، وأخي" ولم يعطف عليه؛ لأنّ (الحم) لا يكون إلا من جانب المرأة، أو لكراهية نسبتهما إلى نفسه، (ويُقلَلُ: فِيَّ) بتشديد الياء المفتوحة في إضافة (فم) إلى ياء المتكلم (في الأكثر) أي: الاستعمال الكثير الفصيح، ويقال أيضاً: (فَهَيْ) بإثبات الميم عند الإضافة بدون تغيير المفرد، (وَإِذَا قُطِعَتْ) هذه الأسماء عن الإضافة (قِيلًا: أخّ، وأب، وحمّ، وهنّ، وفمّ"، و"رأيت أخا، وأباً، "يد، ودمّ" فتقول: "هذا أخّ، وأب، وحمّ، وهنّ، وفمّ"، و"رأيت أخا، وأباً، وحماً، وهناً، وهناً، وخاء في لفظ وحماً، وهناً، وفماً"، و"نظرت إلى أخ، وأب، وحم، وهن، وفم"، وحاء في لفظ (فم): فتحُ الفاء، وضمّها، وكسرُها، فلهذا قال: (وَقَتْحُ النّفاء) في فهم (أفهمة والكسرة .

ولمّا ذكر اللغة الفصيحة في لفظ (حمٍ) عند الإضافة، والقطع عـن الإضافة أراد أن يذكر فيه لغات أخر قد يستعملها «العرب» في كلامهم فقـال: (وَجَاءَ: حَمٌّ) على أربعة أنواع أحر:

الأول: أن يكون (مِثْلُ: يَدٍ) مطلقاً أي: في حال الإفراد، والإضافة

#### وَخَبْءِ ، وَدَلْوِ، وَعَصًا مُطْلَقاً، وَجَاءَ: هَنَّ، مِثْلُ: يَدِ، مُطْلَقاً

فتقول في حال الإفراد: "هذا حمّ، ورأيت حماً، ومررت بحمم"، وفي حمال الإضافة: "هذا حمك، ورأيت حمك، ومررت بحمك" مثل: (يد ( فهذه اللغة مثل الأولى في حال الإفراد لا في حال الإضافة فإنما حالَ الإضافة بالواو، والألف، والياء.

(و) الثاني أن يكون مثل (خَـبْء) مهموز اللام مطلقاً أي: حال الإفراد، والإضافة فتقول في حال الإفراد: "هذا حُمُّا"، و"رأيت حمًّا"، و"مررت بحمـاً"، وتقول في الإضافة: "هذا حموُك"، ورايت حماًك" ومررت بحميّك" مثل خبأك .

(وَ) الثالث: أن يكون حم مثل (دَلْقِ) مطلقاً أي: حال الإفراد، والإضافة فتقول في الإفراد: "هذا حموً"، ورأيت حمواً"، و"مررت بحموك"، وفي الإضافة: "هذا حموك"، و"رأيت حموك"، و"مررت بحموك" مثل: "دلْوَك".

(وَ) الرابع: أَن يكون حم مثل (عَصاً) بإثبات ألف المقصورة (مُطْلقاً) أي: في حال الإفراد، والإضافة فتقول في الإفراد: "هذا حماً"، "ورأيت حماك" و"مررت بحماً"، وفي الإضافة: "هذا حماك"، و"رأيت حماك"، و"مررت بحماك" كله عصاك، فهذه الثلاثة الأخيرة تخالف اللغة الأولى الفصيحة حالتي الإفراد والإضافة، فقوله: (مطلقاً) يتعلق بالأسماء الأربعة كلّها كما قُلنا، (وَجَاءَ: هَنّ) في لغة أخرى غير الفصيحة (مثلُ: يَد، مُطْلَقاً) أي: في حالتي الإفراد، والإضافة، فتقول في الإفراد: "هذا هنّ"، و"رأيت هناً"، و"مسررت بسهن وتقسول في فتقول في الإفراد: "هذا هنّ"، و"رأيت هناً"، و"مسررت بسهن وتقسول في

#### وَ (ذُوْ) لاَ يُضَافُ إِلَى مُضْمَر وَلاَ يُقْطَعُ

الإضافة: "هذا هنك"، و"رأيت هنك"، و"مررت بِهَنك" مثل (يدك) في كلتا الحالتين، فهذه اللغة مثل اللغة الأولى حال الإفراد، وحلافها حال الإضافة .

(وَذُونُ من الأسماء الستة (لا يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ وَلا يُقْطَعُ) عن الإضافة؛ لأنها موضوعة ليتوصّل به إلى جعل أسماء الأجناس صفات لأسماء النكرات فوجب رعاية وضعه فلا يضاف إلى ياء المتكلم، وكاف الخطاب، ولذا لم يذكره معهما.

<sup>\* \* \* \* \*</sup> 

#### [التوابع]

الْتُوَابِعُ: كُلُّ ثَانِ بِإِغْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ

#### [التوابع]

ولمّا فرغ عن بيان الأسماء المعربة التي إعرابها بالأصالة شرع في المعربات التي إعرابها بالتبعية فقال: (الْتُوَابِعُ) (1) أي: هذا بيان التوابع، أو التوابع هسذه، فالتابع: (كُلُّ ثَانَ) هذا جنس شامل لخبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إنّ، والمفعول الثاني من باب علمت، والمراد من الثاني منا فوق الثاني من باب علمت، والمالث من باب أعلمت، والمراد من الثاني منا فوق الواحد ليدخل فيه التابع الثالث، والرابع، كما في قولك: "جاءني زيد العسالم الفاضل الكامل"، (بإغراب منابقه) أي: الاسم الذي ذكر قبله فخرج بسه خسير كان، وإنّ، وما، ولا؛ لأنَّ إعراب أحبارها ليس كإعراب الأسماء السابقة، ولمنا قال: (من جهة واحدة بل إعراب الثاني من جهة أحرى؛ لأنّ عمل (علمت) في المفعولين من جهتين مختلفتين كما في: "علمت زيداً فاضلاً" فالأول مسند، والثاني مسند من جهتين مختلفتين كما في: "علمت زيداً فاضلاً" فالأول مسند، والثاني مسند من جهات ختلفة، فالمفعول الأول شخص أريد إعلامه بأحوال المسند والمسند من جهات مختلفة، فالمفعول الأول شخص أريد إعلامه بأحوال المسند والمسند

 <sup>(</sup>١)- والمراد بالتوابع: توابع المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات التي هي من أقسام الاسم فلا ينتقض
 حادًها يخروج نحو: "إنّ إنّ"، و"ضرب ضرب" لعدم كوئها من أفراد المحدود، (جامي).

إليه، والمفعول الثاني مسند إليه، والمفعول الثالث مسند .

فقوله: (من جهة واحدة) أي مقتضى واحد نحو: "جاءبي رجل عاقـــل" فـــ:(عاقل) اسم ثان بإعراب سابقه وهو رجل من جهة واحدة، وهو فاعليــة موصوفه، لا من جهة فاعلية أحرى، وكذا ساثر التوابع.

والمراد من (إعراب سابقه): أن يكون إعراب التابع مثل إعراب المتبوع لفظاً أو محلاً، فلا يشكل بمثل: "جاء بي هؤلاء الرجال".

\* \* \* \* \*

#### النعت

## الْنَعْتُ: تَابِعٌ يَدُلُ عَلَى مَعْنَى فِي مَثْبُوْعِهِ مُطْلَقًا

#### [النعت]

ثم شرع في بيان كلّ واحد من التوابع الخمسة وقدّم النعت لأنّه أكمل متابعة فيتبع المنعوت في عشرة أشياء، ولأنّه كثير الاستعمال فقال: (النّعَتَ) (١) وهذه التسمية عند «الكوفيين»، وأمّا «البصريون» فيسمّونه وصفاً، وصفة وهو المصطلح عند علماء «السّنّد» (١) (تابع) حنس شامل لجميع التوابع فلما قال: (يُدلُ عَلَى مَعْنَى فِي مَتْبُوعِهِ ) بل على معنى في نفسها لكن بقى فيه الحال، لأخا تدلّ على معنى في متبوعه، وهو ذو الحال فقال: (مُطلّقاً) أي: يدلّ دلالة مطلقة عير مقيدة بحال من الأحوال، بخلاف الحال فإنّه يدلّ على معنى في متبوعه لكن مقيداً بحال صدور الفعل عنه، أو وقوع الفعل عليه، فإذا قلت: "رأيت زيداً الكاتب" كان المعنى: حصول هذه الصفة له من غير تقييده بزمان الرؤية، فيجوز الكاتب" كان المعنى: حصول هذه الصفة له من غير تقييده بزمان الرؤية، فيجوز أن يكون حين الرؤية غير كاتب بالفعل، وإذا قلت: "رايت زيداً كاتباً" كان

 <sup>(</sup>١) - قدّم المصنّف النعت لكثرة حهات تبعيته؛ لأنه تبع المنعوت في الإعراب، والتعريف، والتنكير،
 والإفراد، والجمع، والتذكير، والتأنيث بخلاف سائر التوابع، (غاية التحقيق).

 <sup>(</sup>٢)- السند: بكسر السين المهملة وسكون النون ثم دال مهملة في الآخر، إقليم في جمهورية باكستان ضائعا الله تعالى عن كل آفة وبلية وأدام وجودها ، وعشرها إلى يوم القبام آمين ! بوسيلة سيد المرسلين ﷺ.

## وَ فَائِدَتُ لَهُ: تَخْصِيْ صَ أُو تُوضِيْ حَ، وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الْتَنَاءِ

المعنى: حصول الكتابة في زمان الرؤية، والمراد من المتبوع أعمّ من أن يكون بلا واسطة أو بواسطة المتعلق، ليشمل نحو: "جاءني رجل حسن غلامـه"؛ لأنّ (حسن) في اللفظ صفة لـ: (رجل) وفي المعنى صفة لمتعلقه وهو غلام، (وَفَائِدَتُهُ) أي: فائدة النعت (تَخْصِيْصٌ) (١) إن كانا نكرتين نحو: "جاءني رجـل عـالمّ"، (أوْ تَوْضِيْحٌ) إن كانا معرفتين نحو: "جاءني ريد الفاضل".

المراد من التخصيص في عرف «النحاة»: تقليل الشيوع والإبمام الحاصل في النكرات نحو: "رجلٌ عالمٌ"، فإنّ الرجل بحسب الوضع يعمّ العالم والجاهل، وبعد النعت المختص بالمتصف بصفة العلم.

والتوضيح: عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو: "زيدٌ التاجر" فإنّ (زيداً) كان يحتمل التاجر، وغيره، فلما وصفه بالتاجر رفع هذا الاحتمال.

(وَقَدْ يَكُوْنُ) النعت (لِمُجَرَّدِ الْثَنَاءِ) من غير تخصيص، أو توضيح إذا كان الموصوف معلوماً بذلك الوصف عند المخاطب نحو: "بسم الله الرحمن الرحيم"،

<sup>(</sup>١) - التخصيص في اصطلاحهم: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أنّ (رجلاً) في قولك: "جاءين رجل صالح" كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من أفراد هذا النوع فلما قلت: (صالح) قللت الاشتراك والاحتمال، ومعنى النوضيح عندهم: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلاماً كانت أو لا نحو: "زيد العالم، والرجل العالم"، (نجم الدين).

### أَوْ الْذَمُ، أَوْ الْتَوْكِيْدِ نَحْوُ: ﴿ نَفْخَةٌ وَّاحِدَةٌ ﴾، وَلاَ فَصْلَ بَيْنَ أَنْ يَكُوْنَ مُشْتَقًا أَوْ غَيْـــرَهُ

(أوْ الْمَنَّمُ) نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرحيم"، وإن لم يكن معروفً عند المخاطب بذلك الوصف كان للمدح أو الذم مع إفادة التوضيح نحو قولك: "زيد الفاسق، والجاهل"، (أوْ الْتُوْكِيْد) إذا دلّ الصفة على معنى يدلّ علي الموصوف تضمناً (تَحُوُ) قوله تعالى: ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدةٌ ﴾ (١) فإنّ (واحدةٌ) نعت الموصوف تضمناً (تَحُوُ) قوله تعالى: ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدةٌ ﴾ (١) فإنّ (واحدةٌ) نعت الموصوف نحو: "الجسم الطويل العريض العميق".

والفرق بين التكشف والتأكيد: أنّ التأكيد يبيّن بعض مفهوم المنعوت كما في قولنا: "شمس منيرة"، و"بدر رفيع"، والتكشف يبيّن تمام ماهية المنعوت كما في المثال المذكور .

وقد يكون النعت للتعميم أي: انتفاء التخصيص بنوع من الأنواع كما تقول: "جاءني رجل من الرجال"، و"كان ذلك في يوم من الأيام" فلا يخـــتص الرجل بالعالم أو الفاضل، ولا اليوم بالسبت أو الأحد .

ولمّا شرط بعض «النحاة» في النعت كونه مشتقاً وتكلّفوا في تأويل ما لم يكن مشتقاً أزاح «المصنّف» هذا التكلّف فقال: (وَلاَ فَصْلَ) أي: لا فرق (بَيْنُ أَنْ يَكُونَ) النعت (مُشْتَقاً) ك : عالم، وعاقل، (أَوْ غَيْرَهُ) أي : غير مشتق، لأن

<sup>(</sup>١)- سورة الحاقة : [ الآية: ١٢ ] .

# إِذَا كَانَ وَضَعْمُهُ لِغَرْضِ الْمَعْنَى عُمُوهُما نَحْوُ: تَمِيْمِيَّ، وَذِيْ مَال، وَخُصُوْصاً مِنْ لَا تَعَلَى عُمُوهُما نَحْوُ: تَمِيْمِيِّ، وَذِيْ مَال، وَخُصُوْصاً مِنْ لَا عَرَرْتُ بِهَلَا الْوَجُلِ

المقصود من النعت ما يدلُّ على معنيُّ في متبوعه وهذا المعني كما يحصل من المشتق يحصل من غير المشتق فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق لكن لما كانــت الصفة عبارة عن كيفية قائمة بالذات لا بدّ أن يكون لها معنيٌّ يقوم بالغير، وإن كان موضوعاً لذات محض كـ: زيد، وجدار، لا يمكن أن يقع صفةً، فلهذا قيّد غير المشتق بقوله: (إِذَا كَانَ وَضُعُهُ) أي: وضع غير المشتق (لغَرْض الْمَعْنَسي) أي: لإفادة المعنى المنسوب إلى غيره (عُمُوْماً) أي: دائماً في جميع الاستعمالات فيصحّ وقوعه صفة دائماً (نَحْوُ: تَميْميّ، وَذي مَال) فيقال: "جاءبي رجل تميميّ، وذو مال"، "ورأيت رجلاً تميمياً، وذا مال"، و"مررت برجل تميسي، وذي مال"، ولا يكون هذه الأسماء مستعملة بغير المعنى المنسوب إلى غيره، (أوْ خُصُوْصاً) أي: وكذلك يصحّ أن يقع غير المشتق صفةً إذا كان وضعه لغرض المعني في متبوعـــه في بعض الاستعمالات كلفظ (أيّ)، واسم الجنس، واسم الإشارة، فإنما لا تدل على معنى متبوعه في جميع الحالات بل في بعضها لتعدّد معانيها المستعملة هـــى فيها (نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلِ أَيُّ رَجُلِ) أيْ: رجل كامل، فإن (أيّ) إنما يدلُّ على معنى متبوعه إذا وقع صفة النكرة في موضع المسدح، ولا يسدلُ في قولك: "أيّ رجل عندك" للاستفهام .

(قَ نَحُو: (الرجل) في : (مَرَرْتُ بِهَذَا الْرَّجُلِ) فإنّ (الرجل) اسم جنس إنما

## وَبِــزَيْدٍ هَـــذَا، وَتُوْصَــفُ الْنَكِــرَةُ بِالْجُمْلَــةِ الْخَبْرِيّــةِ

يدلّ على معنى في متبوعه وهو تعين الذات في هذا الموضع خاصاً دون موضع أخر نحو: "جاءني الرجل"، (و) نحو: (اسم الإشارة) في قولنا: (بِزَيْد هَذَا) فإن اسم الإشارة إنما يدلّ على معنى في متبوعه إذا وقع صفةً لعَلَمٍ كما في هذا المثال، ولا يدلّ في قولنا: "هذا زيد".

والحاصل: أنّ اللفظ إمّا أن يستلزم المعنى الصفتي في جميع استعمالاته فيصح أن يقع فيصح وقوعه صفة دائماً، وإمّا أن يدلّ عليه في بعض استعمالاته فيصح أن يقع صفة حيننذ، وإمّا أن لا يدلّ على المعنى الصفتي أبداً نحو: "زيد"، فلا يجوز أن تقع صفة أصلاً، (وتُوْصَفُ النّكرة بالْجُملَة الْخَبَرِيَّة) لا الإنشائية، وهذه القاعدة متضمنة لقاعدتين :

الأولى: أنّ النكرة توصف بالجملة الخبرية لا المعرفة فيقال: "جاءبي رجل قام أبوه"، ولا يقال: "جاءبي زيد قام أبوه"، وذلك لأنّ الجملة الخبرية في حكم النكرة فلا يصح أن تقع صفة للمعرفة للزوم التطابق في الصفة، والموصوف في التعريف، والتنكير.

والثانية: أنّ النكرة توصف بالجملة الخبرية لا الإنـــشائية، وذلــك لأنّ النعت في المعنى حبر عن المنعوت، والإنشاء تنــاقض الأخبــار، ولأنّ الجملــة الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه فلهذا لا يقع حبراً، ولا صفة، ولا صلة، ولا حالاً بدون تأويل.

## وَيَلْزَمُ الْضَّمِيْرُ، وَيُوْصَفُ بِحَالِ الْمَوْصُوْف، وَبِحَالِ مُتَعَلِّقِهِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلِ حَسسَنِ غُلاَمُهُ

واعلم: أنَّ الجمل الواقعة بعد النكرات أوصاف وبعد المعارف أحوال ، (وَيَلْزُمُ الْضَّمِيْرُ) العائد في الجملة التي تقع صفةً لنكرة ليحصل السربط بينهما، وإلا فالجملة مستقلة في اللفظ والمعنى، لا تكون تبعاً لغيرها، فلا بدّ من الضمير نحو: "مررت برجل أبوه عالم، أو قام أبوه" .

 <sup>(</sup>١)- الجار والمجرور في محل الرفع نائب (يوصف) أي: يجعل حال الموصوف أي: هيئته وصفاً له وهو الكثير، (نجم الدين).

## فَالأَوَّلُ يَتْبَعُهُ فِي الإعْرَابِ، وَالْتَعْرِيْف، وَالْتَنْكَيْرِ وَالإِفْرَادِ، وَالْتَثْنِيَّةِ، وَالْجَمْعِ، وَالْتَانِيُّ وَالْإِفْرَادِ، وَالْتَثْنِيَّةِ، وَالْجَمْعِ، وَالْتَانِيْ يَتْبَعُهُ وَالْتَسْدُ عَنْبُعُهُ وَالْتَسْدُ عَنْبُعُهُ وَالْتَانِيْنِ، وَالْتَانِيْنِ، وَالْتَانِيْنِ يَتْبَعُهُ

طويل ذيله" وغير ذلك من العلاقات

(فَالأُوَّلُ) أي: النوع الأول من الصفة التي تبيّن حال المتبوع (يَتْبَعُهُ) أي: يوافق الموصوف في عشرة أشياء، (في الإغرّاب) وهي ثلاثة، الرفع، والنصب، والجرّ، فكيف ما يكون إعراب الموصوف يكون ذلك إعراب الصفة، (وَالْتَعْرِيْف، وَالْتَنْكِيْرِ) فإن كان الموصوف معرفة تكون الصفة معرفة، وإن كان نكرة تكون نكرة فتقول: "جاءين زيد العالم" بلام التعريف، و"جاءين رجل فاضـــل" بغــير اللام، (وَالإِفْرَاد، وَالْتَثْنيَّة، وَالْجَمْع) إن كان الموصوف مفرداً أو تثنيــة أو جمعــاً كذلك تكون الصفة مطابقة لها فتقول: "جاءيي رجل عالم، ورجلان عالمــان، ورجال عالمون"، (وَ) في (الْتُذْكير، وَالْتَانيْث) أيضاً تطابق الصفة موصوفها فتقول: "جاءين رجل عالم"، و"جاءتني امرأة عالمة"، ولا يجتمع في تركيب واحد إلا أربعة من هذه المطابقات؛ لأنّ الاسم في تركيب واحد لا يمكن أن تتصف بهذه الصفات العشرة لتضادها فيكون من الإعراب الثلاث واحد، ومن الإفراد، والتثنية، والجمع واحدٌ، ومن التعريف، والتنكير أحدُهما، ومن التذكير، والتأنيث أحدُّهما، فتكون أربعةً، وإنما وجب التطابق بينهما؛ لأنَّ الصفة هي عين الموصوف في المعنى فيلزم الموافقة بينهما في اللفظ .

(وَ الْثَانِيُ ) أي : النوع الثاني من الصفة التي تبيّن حال المتعلق: (يَتْبَعُهُ) أي:

### فِيْ الْخَمْسَةِ الأُولِ، وَفِيْ الْبَوَاقِيْ كَالْفِعْلِ، وَمِنْ ثَمَّ حَسُنَ: قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَائِهُ، وَضَعُهِ فَ: قَاعِدُونَ عَلْمَائِهُ

يوافق الموصوف (في النخمّسة الأول) يعني الرفع، والنصب، والجرّ، والتعريف، والتنكير، فيوجد في كلِّ تركيب اثنان منها، واحدٌ من الإعرابات الثلاثة، وواحدٌ من التعريف، والتنكير، رعايةً لللفظ والمعنى، فأعطينا من الموافقات شمسةً لللفظ وهو الموصوف، وشمسةً للمعنى وهو متعلّقه، (وَفِي الْبَوَاقِيُ) من الموافقات العشرة يعني: الإفراد، والتثنية حكم الصفة مع الاسم الظاهر الذي بعده (كَالْفِعْلِي) مع الفاعل الظاهر الذي بعده؛ لأنه مسند إلى الاسم الظاهر كالفعل فكما أنّ الفعل يذكّر إذا كان فاعله مذكّراً، أو يؤّنث إذا كان مؤنّناً فكذلك الصفة، وكما أنّ الفعل الفعل يجب إفراده إذا كان فاعله مفرداً، أو مثنيً، أو محموعاً فكذلك الصفة، وكما أنّ تقول: "مررت برجل قائمة جاريتُه، و"بامرأة قائم غلامُها، وبسرجلين قسائم أبوهما، وبرجلين قام أبوهما، وبرجال ذاهب غلامهم"، كما تقول: "مررت برجل قامت جاريته، وبامرأة قام غلامهم".

(وَمِنْ تَسمَّ) أي: من أجل أنّ الصفة بحال المتعلق حكمها حكم الفعل مع الفاعل (حَسُنَ) هذا التركيب: (قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَائُهُ) بإفراد (قاعدٌ) وإن كان فاعله أي: الغلمان جمعاً، كما يحسس أن يقال: "قام رجل يقعد غلمانه"، (وَضَعُفَ): قام رجل (قَاعِدُونَ غِلْمَائُهُ) يجمع (قاعدون) جمع السلامة؛ لأنّ الفعل إذا كان فاعله ظاهراً لا يثني ولا يجمع فلا يقال: "يقعدون غلمانه"

#### وَيَجْوْزُ: قُعُودٌ غِلْمَائِهُ، وَالْمُضْمَرُ لاَ يُوْصَفُ وَلاَ يُوْصَف وَلاَ يُوْصَف به

فكذا ههنا، وإنما حاز مع الضعف ولم يمتنع هذا التركيب لجيواز: "يقعدون غلمانه" على ضعف، كقولهم: "أكلوني البراغيث"، (ويَجُوزُ) من غير ضعف: قام رجل (قُعُودٌ غِلْمَائهُ) بصيغة جمع التكسير مع أنّ القياس يقتضي إفراده؛ لأنَّ جمع التكسير في حكم المفرد؛ إذ ليس هو مثل الفعل أي: (يقعدون) في الحركات، والسكنات، والسكنات بخلاف (قاعدون) فإنّه مثل (يقعدون) في الحركات، والسكنات، فلزم مطابقة الفعل في جمع السلامة لا في جمع التكسير.

(وَالْمُضْمُو) أي: الضمائر كلّها من المتكلم، والمخاطب، والغائب، ك... أنا، وأنت، وهو (لا يُوصَفُ) أي: لا يقع موصوفاً فلا يقال: "جئت أنا العاقل"، و"ذهبت أنت العالم"، و"مررت بمو الفاضل"، وذلك لأنّ الصفة للتعريف والتخصيص، وبعض المضمرات ك.: (أنا) أعرف المعارف لا يحتاج إلى التعريف والتخصيص، فحمل عليه غيرها طرداً للباب، وحمل على الصفة الموضحة صفة المدح والذم طرداً للباب، (ولا يُوصَفُ به) أي: لا يقع المضمرات صفة لشيء؛ لأنّ الضمائر لا تدلّ على صفة زائدة بل على الذات فقط فلا يصح وقوعها صفة لشيء، و لا يقال: "جاء رجل أنا، أو أنت، أو هو".

واعلم: أنّ درجاتِ التعريف متفاوتة، فأعرف المعارف المصمرات، ثم الأعلام، ثم أسماء الإشارة، والموصولات في درجة واحدة، ثم المعرَّف باللام أنقص في التعريف من الكلّ ، وحكم المضاف إلى هذه المعارف حكم ما أضيف

## وَالْمُوْصُوْفُ أَخْصُ أَوْ مُسَاوِ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُوْصَفَ ذُوْ الْلاَمِ إِلاَّ بِمِثْلِهِ، أَوْ بِالْمُضَـّافِ إِلَــى مِثْلِــهِ

إليه في الدرجة فقال: (وَالْمَوْصُوافُ أَخْصُ أَوْ مُسَاوِ) أي: الموصوف يجسب أن يكون أعرف من الصفة، أو مساوياً لهما في التعريف والتنكير لئلا يلسزم مزيسة الفرع على الأصل في الدلالة على الذات، فيجوز أن يوصف العَلَم بالمضاف إلى العَلَم نحو: "مررت بزيد صاحب عسرو"؛ لأنّه مساوٍ له في الدرجسة، وباسسم الإشارة، والموصول، والمعرَّف باللام نحو: "مررت بزيد هذا، وزيد الذي يحفظ الفرآن، و زيد الأبيض"؛ لأنّه أحص منها، ولا يجوز أن تقول: "مررت بزيسه صاحبك"؛ لأنّ المضاف إلى الضمير أقوى منه في التعريف.

(وَمِنْ ثُمَّ) أي: من أجل أنّ الموصوف يجب أن يكون أخصَ من الصفة، أو مساوياً لها (لَمْ يُوصَفَ ذُوْ الْلاَمِ) أي: ما فيه لام التعريف، (إِلاَّ بِمِثْلِهِ) أي: بذي اللام نحو: "جاءني الرجل العالم"، (أوْ بالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ) أي: ذي السلام نحو: "جاءني الرجل صاحب الفرس" لأنهما أي: الموصوف والصفة متساويان في درجة التعريف، وهي كونهما معرفتين بلام التعريف، ولا يجوز وصف ذي اللام بالاسم المضاف إلى العُلم أو الضمير أو اسم الإشارة؛ لأنها أحص من ذي اللام وأقوى في درجة التعريف منه فلا يقال: "جاءني الرجل صاحب زيد، وصاحبه أو صاحب هذا" بأن يكون الرجل موصوفاً، وهذه صفاته، وأمّا إن كان إبدالاً فيجور .

## وَإِنَّمَا الْنُتَوِمَ وَصْفُ بَابِ (هَذَا) بِذِي الْلاَّمِ لِلإِبْهَامِ، وَمِنْ تَــمَّ ضَعُفَ: (مَــرَرْتُ بِهَــذَا الأَبْيَــضِ)

ولمّا ورد على «المصنّف» أنكم قلتم: إنّ الموصوف أخــص، أو مــساوٍ للصفة ويجوز وصفه بمثله، فما بال أسماء الإشارات لا يجوز وصفها بمثلها مــن أسماء الإشارات ؟

وأجاب عنه بقوله: (وَإِنَّمَا الْتُوْمِ وَصُفْ بَابِ هَذَا) أي: أسماء الإشارات (بِذِي اللهِمِ) مع أن القياس يقتضي أن يجوز وصفه بمثله المساوي له من أسماء الإشارات (للإِبْهَامِ) أي: لأن أسماء الإشارات مبهمات في ذواتما، والنعت إنحا يكون لإفادة التعريف والتخصيص، فإن وصفناها بمثلها من المبهمات لم يحصل فائدة، وإن وصفناها بالاسم المضاف إلى ذي اللام كان كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير، لأنه اكتسب التعريف من غيره، والضمائر والمعارف لا تقع صفة فلم يبق لرفع إبهام أسماء الإشارات إلا الوصف بذي اللام فالتزم وصفها بذي اللام لذلك.

وحمل على ذي اللام الموصول؛ لأنّه كصاحب اللام صورة ومعنى فيحور وصف أسماء الإشارات بالموصولات أيضاً فتقول: "هذا الجائي زيد"، و"هلا الذي يجيء زيد"، (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ صفة اسم الإشارة يجب أن تلدل على تعيين ذات المبهم (ضَعُفَ) قولنا: (مَرَرْتُ بِهَذَا الأَبْيَضِ) وإن كان الصفة ذات اللام؛ لأنّ الأبيض عام لا يدلّ على ذات أو نوع خاص فيحتمل أن يكون رجلاً

#### وَحَسُنَ : (بهَ لَا الْعَالِم) .

أو امرأةً أو فرساً أو ثلجاً أو غير ذلك فلم يبين الجنس و لم يكشف الإبمام لكن لدلالته على الجسم جاز على ضعف و لم يمتنع .

(وَحَسُنَ) قولنا: مررت (بِهَذَا الْعَالِمِ) لأنّ العالم يختص بنوع الإنـــسان، وعُلِم منه كونه رجلاً فكأنّك قلت: "مررت بالرجل العالم" وأفــاد توضــيح الموصوف (۱).

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>١) فائدة: أقسام الأسماء المعارف خمسة، العلم الحاص، والمضاف إلى المعرفة، وما فيه الألف واللام، والأسماء المبهمة، والضمير، ذكر المصنّف منها التلائة الأخيرة ولم يذكر الأولين، فأمّا العلم الخاص نحو؛ "ربد، وعمرو" - فإنه يوصف بثلاثة أشياء، بالمضاف إلى مثله نحو: "مررت بزيد صاحب عمرو، وبزيد أخيك"، وبالألف واللام نحو: "مررت بزيد الطويل"، وبالأسماء المبهمة نحو: "مررت بزيد هذا، وبعمرو ذلك"، وأمّا المضاف إلى المعرفة فإنّه يوصف بثلاثة أشياء أيضاً: بما أضيف كإضافته نحو: "مررت بصاحب عمرو"، وبالألف واللام نحو: "مررت بصاحبك الطويل"، وبالأسماء المبهمة نحو: "مررت بصاحب عمرو"، وبالألف واللام نحو: "مررت بصاحبك الطويل"، وبالأسماء المبهمة نحو: "مررت بصاحب الطويل"، وبالأسماء المبهمة نحو: "مررت بصاحب عمرو"، وبالألف واللام نحو: "مررت بصاحبك الطويل"، وبالأسماء المبهمة نحو: "الإيضاح" بصاحبك هذا، وبأخيك ذاك"، لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "أصول ابن السرّاج"، "الإيضاح" للفارسي، "المفصل"، "المقتضب"، "كتاب سيبويه"، وغيرها .

#### [ الْعَطْفُ ]

### الْعَطْفُ: تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالْنُسْبَةِ مَعَ مَتْبُوعِهِ

#### [ العطف ] (١)

والثاني من التوابع الخمسة: (الْعُطْفُ) (١) أي: بحرف من حروف العطف ويسمّى هذا للامتياز عن عطف البيان بعطف النسق؛ لأنّ العطف فيه بحروف تدلّ على النسق والترتيب كما في قولك: "جاءني زيد فعمرو ثم بكر حتى فلان" (تابع على النسق والترتيب كما في قولك: "جاءني زيد فعمرو ثم بكر حتى فلان" وغيره إليه خرج التوابع كلّها؛ لألها ليست مقصودة بالنسبة، بل المقصود بالنسبة متبوعاتما، وإنما هي لتوضيح متبوعاتما إلا البدل فإنّه تابع مقصود بالنسبة، فأخرجه من حدّ العطف بقوله: (مَعَ مَثْبُوعِهِ) لأنّ البدل ليس مقصوداً مع متبوعه بل المقصود البدل فقط دون متبوعه غو: "جاءني زيد وعمرو" ف: (عمرو) تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه .

فإن قيل: يخرج من هذا الحدّ المعطوف بـ: بل نحو: "جاءبي زيــد بــل

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المنن: (عَطَفُ النَّسْنِي) ,

<sup>(</sup>٢)- انختُلِفَ في المعامل في المعطوف ما هو ؟ فمذهب «سيبويه» و«جمهور النحويين»: أنَّ العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف. ومذهب «الفارسي» و«ابن حيى»: أنَّ العامل في المعطوف مقدّر من حنس الأول كقولك: "يا زيدُ وعمروً". ومذهب بعض النحويين: أنَّ العامل في المعطوف هو حرف العطف بالنيابة، انظر: "شرح الرضي"، "شرح ابن يعيش".

### وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوْعِهِ أَحَدُ الْحُرُوْفِ الْعَشَرَةِ، وَسَيَأْتِيْ، مِثْلُ: قَامَ زَيْدٌ وعَمْــروّ

عمرو" فإنّ (عمرو) مقصود بالنسبة دون متبوعه؛ لأنّ بل للإضراب ؟

قلنا: المراد بكونه مقصوداً أعمّ من أن يكون مقصوداً ابتداءًا أو انسهاءًا فالمعطوف بـ: (بل) مقصود انتهاءًا كما كان المعطوف عليه مقصوداً ابتداءًا، فكلاهما مقصودان بالنسبة بخلاف بدل الغلط؛ لأن متبوعه ليس مقصوداً بالنسبة لا ابتداءًا ولا انتهاءًا بل كان ذكره غلطاً لسبق اللسان فلا يعتد به أصلاً، وليس كذلك العطف بـ: (بل)، وهذا هو القرق بين بدل الغلط، وبين المعطوف بـ: (بل).

فإن قيل: يخرج من هذا الحدّ العطف بـــ: (لا، ولكن) نحو: "جاءني زيد لا عمرو" فإنّ العطف ليس بمقصود بالنسبة بل منفى عنه النسبة ؟

قلنا: المراد بالنسبة أصل النسبة أعمّ [ من ] أن تكون بكيفية السلب أو الإيجاب، والمعطوف بـ: (لا، ولكن) قصد نسبته إليه بكيفية السلب .

ولمّا فرغ من تعريفه شرع في شرطه فقال: (وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ) أي: بين المعطوف (وَبَيْنَ مَثْبُوْعِهِ) أي: المعطوف عليه (أَحَدُ الْحُرُوْفِ الْعَـشَرَةِ) وهي الواو، والفاء، وثمّ، وحتى، وأو، وإما، وأم، ولا، وبل، ولكن، (وَسَيُّأتِيُّ) بيان الحروف العشرة في قسم الحروف من هذا الكتاب مع أحكامها (مِثْلُ (أ): قَامَ زَيْدٌ وَعَمْوقً)

<sup>(</sup>١) - في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

## وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ، أَكَّدَ بِمُنْفَصِلِ، مِثْلُ: ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ

ف:(عمرو) تابع مقصود بنسبة الفعل إليه مع متبوعه وهو (زيد) بتوسط واحد من الحروف العشرة وهي الواو .

(وَإِذَا عُطِفَ) الاسم الظاهر (عَلَى) الضمير (الْمَرْفُوعِ (١) الْمُتَصِلِ) كضمير ضربت بصيغة المتكلم (أكّد) بصيغة الماضي المجهول من التأكيد أي: يجب تأكيد هذا اليضمير المرفوع المتصل أوّلاً (بِمُنْفَصِلٍ) أي: بالصمير المرفوع المنفصل كد: أنا (مثلُ: ضَرَبْتُ أنّا وَزَيْدٌ) ثم يعطف عليه، فد: (زيد) في هذا المثال اسمظاهر أريد عطفه على ضمير المتكلم المرفوع في (ضربتُ) فأكد بمنفصل وهو الناس ثم عطف عليه زيد، ونحوه قوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (١) ثم عطف عليه زيد، ونحوه قوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّة ﴾ (١) وذلك لأنّ الضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل وليس هو مستقلاً بنفسه فكرهوا عطف الاسم المستقل عليه لئلا يلزم العطف على جزء الفعل، وانحطاط درجة الاسم المستقل بجعله تابعاً لغير المستقل، وإذا أكّد بمنفصل حصل لد

وإنما قيّد الضمير بالمرفوع لأنّه لو كان منصوباً أو مجروراً جاز العطف عليه بلا تأكيده بمنفصل نحو: "ضربتك وزيداً، ومررت بك وبزيد"؛ لأنّ المنصوب والمجرور فضلة ليس كالجزء من الفعل ، ثم قيّد المرفوع بالمتصل؛ لأنّه لو

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المُتن: (على المضمر المرفوع المتصل).

<sup>(</sup>٢)- سورة البقرة : [ الآية : ٣٥ ] .

إِلاَّ أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ، فَيَجُوْزُ تَرْكُهُ مِثْلُ: ضَرَبُّتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ، وَإِذَا عُطِفَ عَلَى اللّ الْضَّمِيْرِ الْمَجْــرُورِ، أُعِيْــدَ الْخَافِضُ نَحْــوُ: مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْــدٍ

كان منفصلاً جاز العطف بلا تأكيد نحو: "أنا وزيد قائمان".

(إِلاَ أَنْ يُقَعَ فَصْلُ) بين المعطوف والمعطوف عليه (فَيَجُوْزُ تَرْكُهُ) أي: ترك الإتيان بالتأكيد، سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف (مِثْلُ ('): ضَرَبْتُ الْيَـوْمُ وَزَيْكُ، أي: ضَرَبْتُ الْيَـوْمُ وَزَيْكُ، فَ (زيد) عطف على ضمير (ضربت) مع عدم التأكيد بالمنفصل، أو وقع الفاصل بعد حرف العطف كقوله تعالى: ﴿ مَا أَشَـرَكُنّا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾ ('') وذلك لأن في صورة الفصل بينهما وقع الفتور في المعطوف باعتبار البعد عن المنبوع بالفصل فلا يلزم مزية الفرع على الأصل فيجوز ترك التأكيد كما في الأمثلة السابقة، ويجوز الإتيان بالتأكيد كما في قوله تعالى: ﴿ فَكُبْكُبُوا فِيْهَا هُمْ وَالْعَاوُونُ لَهُ ('')، ولهذا قال: (يجوز تركه) و لم يقل: (يجب تركه).

(وَإِذَا عُطِفَ) اسم (عَلَى الْضَمِيْرِ الْمَجْرُوْرِ) سواءً كان مجروراً بحرف الجرّ أو الإضافة (أُعِيدُ الْخَافِضُ) أي: حرفُ الجرّ، والمضافُ على المعطوف (نحوُ الله): مَرَرُتُ بِكَ وَبَرَيْد) هذا مثال إعادة حرف الجرّ، ومثال إعادة المضاف قـولك:

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

<sup>(</sup>٢)- سورة الأنعام : [ الآية : ١٤٨ ] .

<sup>(</sup>٣)- سورة الشعراء : [ الآية : ٩٤ ] .

 <sup>(</sup>٤) - في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو).

## وَالْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ

"مررت بغلامك وغلام زيد" وذلك لئلا يلزم العطف على جزء الكلمــــة؛ لأنَّ الضمير المخرور كالجزء من الجارّ بحيث لا ينفك عنه أصلاً فلو عطف عليه بدون إعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة .

فإنْ قيل: لم لم يؤكّد بضمير منفصل لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة كما فعلتم في المرفوع المتصل؟

قلنا: لم يوجد للمجرور ضمير منفصل كما وجد للمرفوع المتصل فلو قلنا في "مررت بك وبزيد": "مررت بك أنت وزيد" مثلاً كان (أنت) مرفوعاً لا مجروراً.

(وَالْمَعْطُوْفُ) في جميع أحكامه (فِيْ حُكْمِ الْمَعْطُوْفِ عَلَيْهِ) فما يجوز ويجب ويمتنع في المعطوف، مسئلاً إذا وحسب أن يكون في المعطوف عليه يجوز ويجب ويمتنع في المعطوف، مسئلاً إذا وحسب أن يكون في المعطوف عليه ضمير كحبر المبتدأ إذا كان جملة أو صلة (الذي) يجب أن يكون في المعطوف كذلك نحو: "زيد قام أبوه وجاء غلامه"، ولا يجوز أن تقول: "زيد قام أبوه وذهب عمرو" بأن يكون (ذهب عمرو) عطفاً على (قام أبوه) لعدم الضمير فيه، أمّا إذا كان عطفاً على الجملة الكبرى أي: (زيد قام أبوه) فيجوز كما لا يخفى .

والحاصل: أن يكون المعطوف بحيث لو حذف المعطوف عليه لقام هــو مقامه، فإن جاز قيامه مقام المعطوف عليه جاز العطف وإلا فلا .

## وَمِنْ ثُمَّ لَمْ يَجُزْ فِيْ: مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ أَوْ قَائِماً وَلاَ ذَاهِبٌ عَمْرُو، إِلاَّ الْرَّفْعُ

واعلم: أنّ هذه القاعدة ليست بكليّة ويجوز أن يقال: "يا زيد والحارث" و"ربّ شاة وسخلتها" مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام، وامتناع دخول (ربّ) على المعارف (ومِنْ ثمّ) أي: من أجل أنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع (لَمْ يَجُزْ فِيْ) هاتين الصورتين، الأولى: (مَا زَيْد يَقْائِم) ولا ذاهب عمرو، والصورة الثانية: ما زيد (قائِماً ولا ذَاهب عمرو، والصورة الثانية: ما زيد (قائِماً ولا ذَاهب عمرو) مبتلاً موخر، الرفّفع في (ذاهب) بأن يكون (ذاهب) خبر مقدَّم، و(عمرو) مبتلاً موخر، ويكون من عطف الجملة على الجملة، ولا يجوز النصب في (ذاهب) بأن يكون عطفاً على (قائماً) في قولنا: "ما زيد قائماً ولا ذاهب عمرو" و لا الجرّ فيه بأن يكون عطفاً على (قائم) في قولنا: "ما زيد بقائم وذاهب عمرو "، لأنّ المعطوف يجب أن يصح إقامته مقام المعطوف عليه، ولو قلنا: "ما زيد بذاهب عمرو" أو قلنا: "ما زيد ذاهباً عمرو" لم يصح لعدم العائد فيها إلى المبتلة الأنّ فاعل على (قائماً) لأنّ العائد فيه ضمير الفاعل موجود .

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّ قاعدتكم هذه منقوضة بنحو: "الذي يطير فيغضب زيدٌ الذباب" لأنّ (يطير) صلة لـ: (الذي) وفيه ضمير يعود إلى الموصول، و(يغضب) عطف على (يطير) مع أنّ الضمير لم يوجد فيه؛ لأنّ فاعله اسم ظاهر وهو (زيد) ؟

# وَإِنَّمَا جَازَ: الَّذِي يَطِيْرُ فَيَغْضِبُ زَيْدٌ الْذُّبَابُ؛ لأَنَّهَا فَاءُ الْسَّبَيَّةِ . وَإِذَا عُطِفَ عَامِلَيْ نَ مُخْتَلِفَيْ نِ لَمْ يَجُ نَ وَالْمَا عَلَمْ يَجُ نَ مُخْتَلِفَيْ نِ لَمْ يَجُ نَ وَالْمَا عَلَمْ يَجُ نَ مُخْتَلِفَيْ نِ لَمْ يَجُ نَ وَالْمَا يَعْمُ لَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلْمُ عَلَيْكُ عَلْمُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلْمُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُ عَلَيْ

فأجاب بقوله: (وَإِنَّمَا جَازَ: الَّذِي يَطِيْرُ) الشيء الذي يطير (فَيَعْضِبُ زَيْدٌ) بسبب طيرانه هو (الْذُبَابُ؛ لأَنَّهَا فَاءُ السَّبَيَّةِ) وليست للعطف المحض كما زعمتم حتى يجب فيه الضمير، وإذا كان العطف بالفاء مفيداً للسببية جعل الجملتين كحملة واحدة فيكتفي بالربط في الأولى منهما، وصار المعنى: الذي يطير ويصير طيرانه سبباً لغضب زيد الذبابُ، وفي الجواب احتمالات أخر مذكورة في الشروح المبسوطة .

واعلم: أنّ العطف بحرف واحد على معمولي عامل واحد حائز بالاتفاق نحو: "ضرب زيد عمراً ، وبشر حالداً " لكن إذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد ففيه اختلاف، فعند «المصنف» يجوز إذا كان المعمول الأول محروراً، ولا يجوز إذا كان مرفوعاً أو منصوباً، وقال «الفراء»: بجوازه مطلقاً تقدَّم المحرور أو لا، وقال «سيبويه»: بعدم جوازه مطلقاً سواء تقدَّم المحرور أو لا، فقال: (وَإِذَا عُطِفَ) اسمان (عَلَى) معمولي (عَاملَيْنِ (١) مُحتَّلفَيْنِ) (٢) بعاطف واحد (لَمْ يَجُونُ فلا يجوز أن تقول : "إنّ زيداً في الدار

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (على معمولي عاملين) بدل (عاملين مختلفين) .

 <sup>(</sup>٢) - وأمّا عطف المعمولين منفقين كـــ: أنا، أو محتلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به، نحو:
 "ضرب زيد عمراً ولكر خالداً"، و"طننت زيداً قائماً وعمراً قاعداً"، و"أعلم زيدٌ عمراً قائماً وبشر ــــ

## خِلاَفاً لَلْفَرَّاءِ، إِلاَّ فِي نَحْوِ: (فِيْ الْدَّارِ زَيْدٌ وَالْخُجْرَةِ عَمْرِقِ)

وعمراً الحجرة" بأن يكون (عمراً) معطوفاً على (زيداً)، و(الحجرة) عطفاً على (الدار) بحرف واحد؛ لأنّ الحرف الواحد لا يقوي على أن يقوم مقام عاملين مختلفين، ويفهم منه امتناع العطف على أكثر من اثنين بطريق الأولى فهو ممتنع بالاتفاق.

وإنما قال: (عاملين مختلفين) لأنّ العامل إذا كان واحداً جاز اتفاقاً كما قلنا، (خلافاً للفرّاء (1)) فإنّه يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين، وحجّه: استعمال العرب كما في قولهم: "ما كلّ سوداء تمرة وبيضاء شحمة" فربيضاء) معطوف على (سوداء)، و(شحمة) معطوف على (تمرة) مع أنّ حرف العطف واحد والعاملان مختلفان؛ لأنّ (سوداء) محرور بإضافة الكلل إليه، و(تمرة) منصوب بأنه خبر (ما) لنفي الجنس، (إلا في نحو: في الدّار زيد والحجرة والحجرة (١٠) عمرور الم يجز) أي لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين إلا في نحو هذا المثال.

والمراد من نحو: (في الدار زيد .... إلخ) ما يكون فيه المعمول الأول

<sup>-</sup> خالداً محمداً كريماً"، (نجم الدين).

<sup>(</sup>١)- تقلّمت ترجمته: (صــ: ١٢٢).

<sup>(</sup>٢) فالعامل في (الدار) حوف الجرّ وهو (في)، وفي (زيد) الابتداء؛ لأنّه مرفوع به، و(في الدار) خبره، و(الحجرة) مجرور بالعطف على (الدار)، و(عمرو) مرفوع بالعطف على (ريد)، فحرف الجرّ، والابتداء عاملان مختلفان، وقد عطف ما بعد المعمولين عليهما كما ترى .

#### خِلاَفً لَسيْبُوَيْهِ.

محروراً مقدّماً على المرفوع والمنصوب فإن (الحجرة) بالكسر مجرور معطوف على (الدار)، و(عمرو) مرفوع مبتدأ معطوف على (زيد)، وحرف العطف واحد، والمعمولان مختلفان في الإعراب لكن المجرور منهما مقدَّم على المرفوع فحار العطف عند «الجمهور»، و«المصنَّف»، (خلافاً لُستيبوَيْه (1)) فإنّه لا يجورة مطلقاً وإن تقدَّم المجرور منهما، ويحمل الأمثلة المذكورة على حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، ويقول: "ولا كل بيضاء شحمة" بحذف الكلّ، وحجته: ما ذكرنا من أنّ حرف العطف أضعف من أن يقوم مقام عاملين وحجته: ما ذكرنا من أنّ حرف العطف أضعف من أن يقوم مقام عاملين الختلفين، و«المؤلّف» اختار المذهب الوسط بينهما وخير الأمور أوساطها فقال: إن كان المجرور مقدَّماً على المرفوع والمنصوب فكما قال «الفراء» يجوز العطف بدليل النقل والاستعمال في كلامهم، وإن لم يكن المجرور مقدَّماً فكما قال «العبارة وإن المنظن والعبارة وإن المنظنة من الاحتصار في العبارة وإن

\* \* \* \* \*

١١)- تقلُّمت ترجمته: (صــ: ١٠٠).

#### [التأكيد]

## الْتَأْكِيْدُ: تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ الْمَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ أَوْ الْشُّمُولِ

#### [التأكيد]

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المان: (التوكيد) بدل (التأكيد) .

<sup>(</sup>٢) - التقرير هنا: أن يكون مفهوم التأكيد ومواده ثابتاً في المتبوع ويكون لفظ المتبوع عليه صريحاً كما كان معبى نفسه ثابتاً في زيد في قولك: "جاءين زيد نفسه"؛ إذ يمهم من (زيد) نفس زيد، (نجم الدين) . (٣) - المراد بالنسبة: مطلق النسبة سواء كانت نسبة شيء إلى المتبوع نحو: "جاءين زيد زيد"، أو نسبته إلى شيء نحو: "جاءين جادين زيد"، أو نسبة شيء غيره إلى شيء كذلك لكن يكون لذلك علاقة بالمتبوع نحو: "إنّ إنّ زيداً قائم"، أو نسبة بعضه إلى بعضه نحو: "زيد قائم زيد قائم"، والنسبة في اللفظ والشمول في المعنوي نحو: "جاء زيد زيد" فقد قرّر (زيد) نسبة الجيء إلى (زيد) الأول، والشمول نحو؛ "جاءين المقوم كلّهم" فقد قرّر (كلّهم) الشمول لهم جميعاً، (حاشية مصباح الراغب) .

# وَهُوَ لَفُظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَالْلَفْظِيُّ تَكُرِيْرُ الْلَفْظِ الأَوَّلِ لَحُوْ: جَاءَنِيْ زَيْدٌ زَيْدٌ وَهُوَ لَفُظِيٌّ وَمُعْنَوِيٌّ، فَالْلَفْظِيُّ تَكُرِيْرُ الْلَفْطَ الأَوَّلُ لَحُوْ: جَاءَنِيْ زَيْدٌ زَيْدٌ

إطلاق اسم الكلّ على البعض فإذا قلت: (كلّهم)، رفعت هذا الاحتمال وقرّرت أنّ نسبة الفعل إلى القوم على سبيل الإحاطة والشمول حقيقةً لا مجازاً، فقوله: (تابع) يشمل جميع التوابع، وبقوله: (يقرّر أمر المتبوع) خرج العطف بحرف والبدل؛ لأهما لا يقرّران أمر المتبوع، وبقي فيه النعت وعطف البيان فلمّا قال: (قي النسبة) خرجا عنه؛ لأهما وإن كانا يقرّران أمر المتبوع لكن لا يقرّران أمر المتبوع في نسبة الفعل إليه بل في تعيين ذاهما، ولما قال: (أو الشمول) دخل فيه التأكيد بـ كلّ، وأجمع، وتوابعه، نحو: "جاءني القوم كلّهم" فإنّ (كلّهم) وإنّ لم يقرّر أمر المتبوع في النسبة لكن قرّر أمر المتبوع في الشمول فاستقام الحدّ حامعاً ومانعاً.

ولمَّا فرغ عن تعريفه شرع في تقسيمه فقال: (وَهُوَ) أي: التأكيد على نوعين (لَفْظِيُّ (1) وَمَعْنَوِيِّ، فَاللَّفْظِيُّ تَكْرِيْرُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ نَحْوُ: جَاءَنِيْ زَيْدٌ زَيْدٌ) في نوعين (لَفْظِيُّ تَأْكِيدُ لفظيٌّ يقرِّر أمر المتبوع في النسبة يعني أنّ نسبة الجحيء إلى زيد حقيقية لا بحازية والجائي هو زيد نفسه لا غلامه أو ابنه، (وَيَجْرِيْ) أي: التأكيد اللفظي (في الأَلْفَاظِ كُلِّهَا) أي: في الأسماء كما تقول : "جاءين زيد زيد زيد"، وفي اللفظي (في الأَلْفَاظِ كُلِّهَا) أي: في الأسماء كما تقول : "جاءين زيد زيد زيد"، وفي

 <sup>(</sup>١)- أي: منسوباً إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ، ومعنوي أي: منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى، (جامي).

وَالْمَعْنَوِيُّ بِأَلْفَاظَ مَحْصُوْرَة، وَهِيَ: نَفْسُهُ، وَعَيْنُهُ، وَكَلاَهُمَا، وَكُلُّهُ، وَأَجْمَعُ، وَالْمَعْنَوِيُّ بِأَلْفَاظَ مَحْصُوْرَة، وَهِيَ: نَفْسُهُ، وَعَيْنُهُ، وَكَلاَهُمَا، وَكُلُّهُ، وَأَجْمَعُ، وَأَبْصَعُ فَالأَوَّلاَنِ يَعُمَّانِ بِاخْتِلاف صَيْغَتِهِمَا

الأفعال كما تقول: "الحجاج جاؤوا" ، وفي الحروف كما تقول: "نعم نعم"، وفي المفردات كالأمثلة المذكورة، وفي المركبات الإضافية كـ: "هذا غلام زيد غلام زيد"، والتقييدية كـ: "هذا رجل ظريف رجل ظريف"، وفي الحمل نحو: «"حاءن زيد جاءني زيد"، وقد يكون بلفظه نحو: "ضربت أنت" ف\_\_\_: (أنــت) تأكيد للضمير المتصل بلفظه، وقد يكون بمرادف معناه نحو: "مررت بك أنت" ف:(أنت) تأكيد للكاف المحرور بمرادف معناه، وقد تــزاد حــرف العطــف في التأكيد اللفظي نحو قوله تعالى: ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُلَّمَ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (١)، (وَالْمَعْنُويُّ) أي: التأكيد المعنوي يجيء (بأَلْفَاظ مَحْصُورَة) (١) أي: مخصوصة ومعدودة (وهيّ) أي: تلك الألفاظ المحصورة: لفظ (نَفْ سُهُ، وعَيْنُهُ، وَكَلاَهُمَا، وَكُلُّهُ، وَأَجْمَعُ، وَأَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ، فَالأُوَّلاَن) أي: لفط النفس، والعين يعمَّان الواحدَ، والمثنى، والمجموعَ، والمذكرَ، والمؤنثُ، ويؤكُّد بهما كــلَّ واحد منهما (باختلاف صيغتهما) حسب اختلاف مؤكّدهما فيؤتى بصيغة المفرد للمفرد، والتثنية للتثنية، والجمع للمجموع فيقال: نفس، ونفــسان، وأنفــس، موافقاً للمؤكّد في الحالات الثلاث.

<sup>(</sup>١)- سورة التكاثر : [ الآية: ٣ - ١٤ ] .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن: (محفوظة)، وفي البعض: (مخصوصة) بدل (محصورة) والمآل واحد .

## وَضَمِيْرِهِمَا تَقُوْلُ: نَفْسُهُ، وَنَفْسُهَا، وَأَنْفُسُهُمَا وَأَنْفُسُهُمْ، وَأَنْفُسُهُنَّ، وَالْتَّانِيُ وَالْتَّانِيُ لِمُتَنِّمِهِ لَكُنْ اللَّهُ الللللْمُ الللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُواللَّهُ اللْمُواللَّهُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللللْم

وإنما قال ههنا: (يعمّان) لأنّ الأنواع الأخيرة تختص بنوع مّا كما سيجيء ، (وَ) كذلك يختلف (ضَمِيْرُهُمَا) بحسب المؤكّد المذكور ليوافق التأكيد المؤكّد (تَقُولُ) في الواحد المذكر: جاءني زيد (نَفْسُهُ، وَ) تقول في المؤنث الواحد: جاءتني هند (نَفْسُهُا، وَ) تقول في تثنية الملذكر، والمؤنث: جاءني الزيدان (أنفسهما، و اجاءت المرأتان أنفسهما بصيغة الجمع، ويجوز في التثنية أن تقول: "نفساهما" بصيغة الجمع أفصح؛ لأنّ المضاف والمضاف اليه إذا كانا تثنية فالتعبير عن المضاف بالجمع أولى .

(و) تقول في جمع المذكر العاقل: جاءين الزيدون (أَنْفُسُهُمْ، و) تقول في جمع المؤنث أو في غير العاقل من المذكر: جاءتين النساء أو الأفراس (أَنْفُسُهُنَّ).

(وَالْنَّانِيُّ) أي: لفظ (كلاهما)، وكذلك (كلتاهما) خاص (لِلْمُثَنَّى) لا يستعمل في المفرد ولا في الجمع (تَقُولُ) في تأكيد المذكرين: جاءين الرحلان (كِلاَهُمَا، وَ) في تأكيد المؤنثين جاءتين المرأتان (كِلْتَاهُمَا)، وإنما عدّهما ثانياً مع أنه ثالث من الألفاظ المحصورة لعدّه الأولان أوّلاً فهذا يكون ثانياً في الدرجة ولأنّ (النفس)، و(العين) وإن كان لفظاهما اثنين فهما في المعنى واحد، و(كلا)، و(كلتا) هما خاصتان بالمثنى فعدّهما ثانياً، وعدُّ الأولين واحداً مناسب لفظاً

## وَالْبَاقِيْ لِغَيْرِ الْمُثَنَّى بِاخْتِلاَفِ الْضَّمِيْرِ فِيْ: كُلِّهِ، وَكُلِّهِمْ، وَكُلِّهِمْ، وَكُلِّهِنَ، وَالْصَيَّ غِ الْبُواقِ فِيْ الْبُواقِ فِيْ تَقُولُ: أَجْمَعُ

(وَالْبَاقِيْ) بعد الثلاثة المذكورة وهو لفظ (كله، وأجمع، وأكتع ... إلى آخره) يستعمل (لغيْرِ الْمُشْنَى) يعني للمفرد والجمع، ولا تقع هذه الألفاظ تأكيداً للمشيئ؛ لأنها وُضعَت لمعنى الجمعية فلا بدّ أن يكون المؤكّد جمعاً حقيقة نحو: "حاءني القوم كلَّهم أجمعون"، أو جمعاً حكماً يعني يكون مفرداً ذا أجزاء يصح افتراقها حسّاً أو حكماً نحو: "قرأت الكتاب كلّه"، و"اشتريت العبد كلّه" لكن يستعمل لفظ (كلّ) (باختلاف الْضَمير فيْ) لفظ (كلّه) ليطابق التأكيد المؤكّد متقول في المؤنث المفرد: قرأت فتقول في الواحد المذكر: قرأت الكتاب (كلّه، و) تقول في المؤنث المفرد: قرأت الصحيفة (كلّه)، و) تقول في جمع المذكر : اشتريت العبيد (كُلّهُمْ، وَ) تقول في جمع المذكر : اشتريت العبيد (كُلّهُمْ، وَ) تقول في المؤنث : رأيت النساء (كلّهُنَّ) ولم يذكر مثال التثنية؛ لأنّه لا يقع تأكيد المثنى بلفظ (كلّ) لا للمذكر ولا للمؤنث كما قلنا .

(وَالْسَصِينِ عَطَفَ عَلَى قُولُه: (الضمير) أي يستعمل التأكيد باحتلاف الصيغ للمذكر، والمؤنث، والجمع، والمفرد (فِيُّ الْبُوَاقِيُّ) وهي: أجمع، وأكتع، وأبتع، وأبصع؛ لأن باب (أَفْعَلُ) يتصرف إلى التثنية، والجمع، والمذكر، والمؤنث فيجب مطابقته بالموصوف صيغة بخلاف نحو: (كلِّ، ونفسٍ، وعينٍ) لألها أسماء حامدة لا تصريف فيها فتطابق بالضمائر.

(تَقُولُ) فِي المذكر الواحد : اشتريتُ العبد كلَّه (أَجْمَعَ) أكتع أبتع أبصع،

وَجَمْعَاءُ، وَأَجْمَعُونَ، وَجُمَعُ، وَلاَ يُؤَكَّدُ بِ: (كُلِّ) وَ(أَجْمَعَ) إِلاَّ ذُوْ أَجْزَاءِ يَصِحُ افْتِرَاقُهَا حِسَّا أَوْ حُكْماً، مِثْلُ: أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهَمُ، وَاشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ يَصِحُ افْتِرَاقُهَا حِسَّا أَوْ حُكْماً، مِثْلُ: أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهَمُ، وَاشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ كُلَّهُ مُ كُلِّهُ بِخِلَافِ: جَاءَ زَيْدٌ كُلَّهُ

(وَ) تقول في المؤنث الواحدة : اشتريت الجارية كلّها (جَمْعَاء) كتعاء بتعاء بصعاء، (وَ) تقول في جمع المذكر: جاءين القوم كلّهم (أَجْمَعُونَ) أكتعون أبتعون أبصعون، (وَ) تقول في جمع المؤنث: جاءتني النساء كلّهن (جُمَعُ) كتع بتع بصع. (وَلاَ يُؤكّدُ بـ: كُلّ، وَأَجْمَعَ إِلاَّ) شيء (دُو الجَزَاء يَصِحُ افْتِرَاقُهَا) (١) أي: افتراق تلك الأجزاء (حِسًا) نحو: "الرجال، والقوم"، (أَو خُكُماً) نحو: "العبد" فإنّه لا يصح افتراق أجزائه حسّاً في بعض الأفعال كالجيء، والذهاب لكن يجوز افتراق أجزائه حكماً في بعض الأفعال كالجيء، والذهاب لكن يجوز افتراق أجزائه حكماً في بعض الأفعال كالجيء، والشراء .

(مِثْلُ (١): أَكْرَمْتُ الْقُومَ كُلَّهُمْ) هذا مثال لما يصح افتراق أجزائه حسساً، (وَاشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُم هذا مثال لما يصح افتراق أجزائه حكماً لا حساً.

(بِخِلاَفِ: جَاءَ (٣) زَيْدٌ كُلُّهُ) فإنّه لا يصحّ هذا التركيب وجعــلُ (كلّــه) تأكيداً لـــ: (زيد)، لعدم صحّة افتراق أجزائه لا حسّاً ولا حكماً، فلا يمكن أن

<sup>(</sup>١)- قال المصنّف في "شرح الوافية":

كل للذي أجزاء الي تفترق ف: "قام زيد كله" ممتنع (٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

<sup>(</sup>٣)- في بعض نسخ المُعن: (جاءبي) بدل (جاء).

## وَإِذَا أَكُدَ الْضَّمِيْرُ الْمَرْفُوْغُ الْمُتَّصِلُ بِ: (الْنَفْسِ)، وَ(الْعَيْنِ) أَكَّدَ بِمُنْفَصِلٍ مِثْلُ: ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ

يجيء نصف زيد، أو ثلثه، أو ربعه، ويكون التأكيد لغواً .

(وَإِذَا أَكُدُ الْضَمِيْرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ) سواءٌ كان بارزاً نحو: "ضربت أنت نفسك"، أو مستتراً نحو: "زيد أكرمني هو نفسه" (بد: النَّفْسِ، وَالْعَلَيْنِ، أُكَلَنْ، أُكَلَنْ، وَلَكَ الْمُتَّصِلُ أُولاً ثَمْ يَؤَكُد بد: (النفس، والعين) .

(مِثْلُ (۱): ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ) فـــ: (نفسك) تأكيد للــضمير المرفوع المتصل في (ضربت) وجُعلُ منفصلاً عنه أوّلاً بإظهار (أنــت) ثم أكّــد بــــ: (نفسك)، وإنما وجب انفصاله من الفعل أوّلاً ثم تأكيده بـــ: (النفس، والعين)؛ لأنّه لو لم ينفصل لالتبس التأكيد بالفعل في بعض المواضع نحو: "زيد أكرمني هو نفسه" فإنّه لو لم يكن (هو) أمكن أن يكون (نفسه) فاعل (أكرمني) لا تأكيداً؛ لأنّ (النفس، والعين) تقعان فاعلاً كثيراً كما في قولك: "زيد ضرب نفـسه"، و"بشر جاء عينه"، ثم حمل عليه ما لا يلتبس بالفاعل نحو: "ضربت أنت نفسك" اطراداً للباب.

وإنما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب أو المحرور بـ: (النفس، والعين) بلا تأكيدهما بمنفصل نحو: "ضربتك نفسك، ومـررت بـك نفسك"، وإنما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل هما من

<sup>(</sup>١)– في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

### وَ (أَكْتَعُ)، وَأَخَوَاهُ أَثْبَاعٌ لــ: (أَجُمَعَ) فَلاَ تَتَقَدَّمُ عَلَيْه، وَذَكَّرُهَا دُوْنَهُ ضَعَيْفٌ.

غير تأكيده بمنفصل آخر نحو: "أنت نفسك قائم"، وإنما قيّد بـــ: (الــنفس، والعين)، لجواز تأكيد المرفوع المتصل بــ: (كلَّ، و أجمعين) بلا تأكيده بمنفصل نحو: "القوم جاؤوني كلّهم أجمعون".

(وَأَكْتَعُ، وَأَخُواهُ) أي: أبتع، و أبصع، (أثباغ لـ: أجْمَعَ) أي: لفظ أجمع في الاستعمال (فَلاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ فِي الاستعمال (فَلاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ فِي الاستعمال (فَلاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ فِي اللهِ يقدَّم (أكتع، وأبتع، وأبتع، على (أجمع) لكونها توابع، والتابع لا يقدَّم على المتبوع، ويقدَّم (أكتع) على أحويه، ثم (أبتع) على (أبصع) بالترتيب المذكور في الكتاب عند «المصنف»، وقال (أبتع) على (أبتع) بالترتيب المذكور في الكتاب عند «المصنف»، وقال وأبتع، وأبتع، وأبتع، وأبتع، وأبتع، وأبتع، وأبتع، وأبتع، (وُوكُرُهَا) أي: ذكر أكتع، وأبتع، وأبتع، وأبتع، (وأبتع، (دُونَهُ) أي: بدون أجمع (ضَعِيْفٌ) للزوم ذكر التوابع بدون المتبوع بلل قالوا: لا يجوز ذكرها بدون أجمع؛ لأنه لا معني فيا في التأكيد بغيره.

\* \* \* \* \*

 <sup>(</sup>١)- أمّا كولها لا تنقلتم عليه فالآنه أدلّ منها على المعنى المقصود فكان النقلتم أجدر، (شرح ابن الحاجب).

#### البدل

## الْبَدَلُ: تَابِعٌ مَقْصُوْدٌ بِمَا نُسِبَ إِلَـى الْمَتْبُوْعِ دُوْنَــهُ، وَهُوَ بَدَلُ الْكُلِّ

#### [البدل]

النوع الرابع من التوابع: (البُدَلُ) (١) وهو (تابع مقصوداً بنسبة المُتُبُوع) أي: نسبة الحكم إليه (دُونَهُ) (٢) أي: لا يكون متبوعه مقصوداً بنسبة الحكم إليه كما سترى في الأمثلة، فقوله: (تابع) جامع لجميع التوابع ودافع لغير التوابع، وبقوله: (مقصود بما نسب) خرج سائر التوابع غير العطف بالحرف فإنه مقصود بالنسبة مع متبوعه فلما قال: (دونه) خرج العطف وصار الحدّ جامعاً مانعاً، وكذا خرج منه المعطوف بـ: بل؛ لأنّه مقصود بالنسبة انتهاءاً كما كان المعطوف عليه مقصود لا ابتداءاً المعطوف عليه مقصود لا ابتداءاً ولا انتهاءاً كما مرّ.

(وَهُوَ) أي : البدل على أربعة أنواع، أحدها: (بَدَلُ الْكُلِّ) من الكلِّ أي:

<sup>(</sup>١)- احتلف النحاة في العامل في البدل ما هو ؟ فمذهب «الأخفش»، و«الرماني»، و«الفارسي»، وأكثر المتأخرين: أنَّ العامل فيه مقدَّر من حس الأول، واستدلوا بالقياس، والسماع . ومذهب «سيبويه»، و«المباخرين، أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، إذ المتبوع»، عنه المبدل هو العامل في المبدل منه، إذ المتبوع في حكم الطرح، فكأنَّ عامل الأول باشر الثاني، (شرح الرضي) .

<sup>(</sup>٢) - لا نسلم: أنّ المقصود بالنسبة في البدل هو الثاني فقط إلا في بدل العلط؛ لأنّ الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر، ولا بدّ أن يكون في ذكره فائدة صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو لا سيّما كلامه تعالى، وكلام نبيّه | فادّعاء كونه غير مقصود دعوى حلاف الظاهر، (نجم الدبن).

## وَالْبَعْضِ، وَالاِشْتِمَالِ وَالْغَلَطِ، فَالأَوَّلُ: مَدْلُو لُهُ مَدْلُولً الأَوَّلِ

بدل يدل على كلّ المبدل منه لا على جزئه أو مشتمله نحو: "جاءي زيد أخوك"، ونحو قوله تعالى: ﴿ اهْدِنَا الصَّراطَ الْمُسْتَقِيْمَ صِرَاطَ الْسَدِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (١)، (وَ) ثانيها بدل (الْبَعْضِ) أي: بدل هو بعض المبدل منه نحو: "ضربت زيداً رأسه، وحسف القمر نصفاً"، فالإضافة في بدل الكلّ والسبعض بيانية يمعنى (مِنْ)، (وَ) ثالثها بدل (الإشتمال) الإضافة فيه بمعنى اللام أي: بدل يختص غالباً باشتمال البدل على المبدّل منه نحو: "سلب زيد توبه"، أو باشتمال المبدّل منه على المبدّل منه نحو: "سلب زيد توبه"، أو باشتمال المبدّل منه على المبدّل من الشهر الحرام) وهو مشتمل عليه، (وَ) رابعها بدل (الشهر الحرام) وهو مشتمل عليه، (وَ) رابعها بدل (الشهر الحرام) وهو مشتمل عليه، (وَ) رابعها بدل (المبدل أن الغلط سبب لذكر البدل

(فَ) النوع (الأُوَّلُ) هو ما يكون (مَدْلُولُهُ) أي مدلول بدل الكلّ (مَدْلُولُلُهُ) اللَّوَّلِ) أي: المبدل منه نحو: "جاءني زيد أحوك" ف(أحوك) بدل من (زيد) بدل الكلّ من الكلّ؛ لأنّ مدلوله مدلول الأول مطابق به تذكيراً، وتأنيثاً، وتثنية، وجمعاً.

فإن قيل : إنَّ قولنا: (أحوك) لا يدلُّ على (زيد) بل على إحوة المخاطب

 <sup>(</sup>١)- سورة الفائحة : [ الآبة : ٦ - ٢].

<sup>(</sup>٢)- سورة البقرة : [ الآية : ٢١٧ ] .

## وَالْتَانِيْ: جُزْوُهُ، وُالْثَالِثُ: بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَوَّلِ مُلاَبَسَةٌ بِغَيْرِهِمَا، وَالْرَّابِعُ: أَنْ تَقْصِــدَ إِلَيْــهِ بَغْــدَ أَنْ غَــلَطْتَ بِغَيْــرِهِ، وَيَكُوْنَــانِ مَعْرِفَتَيْــنِ

له، ولو كان مدلول (أخوك) عين مدلول (زيد) لكان تأكيداً لا بدلاً ؟

قلنا: ليس المراد من المدلول المترادف في المعنى بأن يكون معناه عين معنى الأول بل المراد أنَّ ما يصدق عليه (زيد) يصدق عليه (أحوك) في الخارج لدلالتهما على ذات واحدة .

- (وَ) النوع (الْثَانِيُ أي: بدل البعض هو ما يكون مدلوله (جُـزُوُهُ) أي: جزء مدلول المبدّل منه كـ (رأسه) في: "ضربت زيداً رأسه" .
- (وَ) النوع (الْثَالِثُ) أي: بدل الاشتمال هو ما يكون (بَيْنَـهُ) أي: بـين البدل (وَبَيْنَ الأَوَّلِ) أي: المبدل منه (مُلاَبَسَةٌ) أي: تعلّق (بِغَيْرِهِمَا) أي: بغير الكلّية والجزئية من التعلّقات والصفات نحو: "سلب زيد ثوبه"، و"أعجبني زيد علمه"، ويجب في هذا النوعين أن يتصل البدل بضمير يعود إلى المبدّل منه.
- (و) النوع (الرَّابِعُ) أي: بدل الغلط هو (أَنْ تَقْصِدَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَلَطْتَ ) وأخطأت أيها المتكلم (بِغَيْرِهِ) أي: بذكر غيره وهو المبدّل منه لسبق اللـسان أو النسيان أو غلط في الفهم، ثم تدارك الكلّ بذكر البدل، ولهذا لا يقع هذا النوع من البدل في كلام الملك العزيز العلام الأنّه سبحانه وتعالى منـزّه عـن الخطـا والنسيان.

(وَيَكُوْنَانِ) البدل والْمبدّل منه (مَعْرِفَتَيْنِ) نحو : "ضربت زيـــداً أحـــوك"

## وَنَكِرَتَيْنِ، وَمُخْتَلِفَتَيْنِ

فالمبدّل والمبدّل منه كلاهما معرفتان، (ق) يكونان (تكرّتيْنِ) نحو: "جاءني رجل غلام لك" فالمبدّل والمبدّل منه نكرتان، (ق) يكونان (مُختّلِفَتيْنِ) بأن يكون البدل نكرة والمبدّل منه معرفة نحو: "جاءني رجل أخوك"، وعكسه نحو: "جاءني زيد غلام له".

واعلم: أنّ أقسام البدل أربعة كما عرفت، وكلّ واحد منها باعتبار كو هما نكرتين، أو معرفتين، أو مختلفين، أربعة أقسام، فتصير الأقسام ستة عشر الحاصلة من ضرب أربعة في أربعة كما ترى في هذه النقشة:

| بدل الغلط  | بدل الاشتمال    | بدل البعض       | بدل الكل       |   |
|------------|-----------------|-----------------|----------------|---|
| رأيت زيداً | أعجبني زيد علمه | ضربت زيداً      | جاءني زيد      | 1 |
| الحمار     |                 | رأسه            | أخوك           |   |
| رأيت رجلاً | أعجبني رجل      | ضربت رجلاً يداً | جاءين رجل      | ۲ |
| حماراً له  | علم له          | عل              | غلام له        |   |
| رأيت رجلاً | أعجبني رجل      | ضربت رجالاً     | جاءني رجل      | 7 |
| حماره      | ande            | رأسه            | غلام زيد       |   |
| رأيت زيداً | أعجبني زيد علم  | ضربت زيداً يداً | حاءني زيد غلام | £ |
| حماراً له  | له              | له              | a)             |   |
|            |                 |                 |                |   |

<sup>(</sup>١)- أمثال الأبدال الأربعة إذا كان البدل والميدل منه معرفتين.

<sup>(</sup>٣)- أمثال الأبدال الأربعة إذا كانا لكرتين.

<sup>(</sup>٣) - أمثال الأبدال الأربعة إذا كان البدل معرفة والمبدل منه نكرة .

<sup>(</sup>٤)- أمثال الأبدال الأربعة إذا كان البدل نكرةُ والمبدل منه معرفةُ .

## وَإِذَا كَانَ نَكِرَةً مِنْ مَعْرِفَة فَالْنَعْتُ مِثْلُ: ﴿ بِالْنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾، ويَكُونَانِ ظَاهِـــرَيْنِ وَمُضْمَـــرَيْنِ وَمُضْمَـــرَيْنِ وَمُخْتَلِفَيْـــنِ

(وَإِذَا كَانَ) البدل (نَكرَةً) مبدلةً (منْ مَعْرِفَة فَالْنَعْتُ) (1) أي: لازمٌ عليك أن تأتي بالنعت للنكرة، (مثل) قوله تعالى: ﴿ بالنَّاصِيَة نَاصِيَة كَاذِبَة ﴾ (٢) ف : (ناصية) بدل من (الناصية) المعرّفة باللام وصفت بـ (كاذبة خاطئة) ليوافق متبوعها، وذلك لأنَّ البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدّل منه فكرهوا أن يكون ما هــو المقصود نكرة وما هو غير المقصود معرفة فإذا لم يكن مثله في التعريف فلا أقل من أن يكون موصوفاً بالصفة حتى يجبر النقصان ولا يكون ما هـ و المقـ صود منحطاً عن غير المقصود غاية الانحطاط، انحطاطاً بكونه تبعاً، وانحطاطاً بكونـــه نكرةً، وأمَّا إذا كان المعرفة بدلاً عن نكرة نحو: "جاءن أخ لك زيد"، أو معرفة من معرفة، أو نكرة من نكرة فلا يجب الإتيان بالوصف، (وَيَكُونُان) أي: البدل والمبدّل منه (ظَاهرَيْن) أي: كلاهما اسمين ظاهرين نحو: "جاءبي زيدٌ أبوك"، (ق) قد يكونان أي البدل والمبدّل منه (مُضّمَرَيْن) أي: كلاهما اسمين ضميرين نحـو: "زيداً ضربته إياه"، (وَمُخْتَلفَيْن) أي: وقد يكونان البدل والمبدل منه مختلفين بأن يكون البدل اسماً ظاهراً والمبدّل منه ضميراً نحو: "زيداً ضربته أخاك"، أو يكون البدل ضميراً والمبدّل منه ظاهراً نحو: "ضربت زيداً إياه" فهذه أربعة أقسام،

<sup>(</sup>١)- أي: في بدل الكل من الكل حاصة، (نجم الدين).

<sup>(</sup>٢)- سورة العلق: [ الآية: ١٥ - ١٦ ] .

كوهَما ظاهرين، كوهَما مضمرين، كون الأول ظاهراً والثاني مضمراً، وكون الأول مضمراً والثاني ظاهراً، والبدل أيضاً على أربعة أنواع، بدل الكلّ، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط، تتعلق بكلّ واحد من الأبدال الأربعة الأفسام الأربعة في أربعة كما ترى في هذا الجدول:

| بدل الغلط                     | بدل الاشتمال                | بدل البعض                  | بدل الكل          |   |
|-------------------------------|-----------------------------|----------------------------|-------------------|---|
| رأيت زيداً حماراً             | أعجبني زيد علمه             | ضربت زيداً رأسه            | جاءني زيد<br>أخوك | 1 |
| حمارا الزيدين<br>كرهتهما إياه | جهل الزيدين<br>كرهتهما إياه | يد زيد قطعته إياها         | زید صربته إیاد    | ۲ |
| حمار زید کرهت<br>زیداً إیاه   | جهل زید کرهت<br>زیداً إیاه  | ید زید قطعت زیداً<br>إیاها | ضربت زيداً إياه   | ٣ |
| زید کرهته حماره               | زید کرهته جهله              | زيداً قطعته يده            | ضربته زيداً       | ٤ |

<sup>(</sup>١)- أمثلة الأبدال الأربعة في إبدال الظاهر من الظاهر .

<sup>(</sup>٣)- أمثلة الأبدال الأربعة في إبدال الضمير من الضمير .

<sup>(</sup>٣)- أمثلة الأبدال الأربعة في إبدال الضمير من الاسم الظاهر.

<sup>(</sup>٤) أمثلة الأبدال الأربعة في الاسم الظاهر من الضمير.

## وَلاَ يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرِ بَدَلَ الْكُلِّ إلاَّ منْ الْغَائب نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ زَيَّداً

(وَلاَ يُبْدَلُ) اسم (ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرِ بَدَلِ الْكُلِّ) فلا يقال: "لي المسكين كان الأمر كذا "، ولا "مررت بك زيد" (إلا مِنْ الْغَانِبِ) استثناء من قوله: (مضمر) أي إلا إذا كان الضمير للغائب فحينئذ يجوز بدل الكل من الصمير الغائب ونحينئذ يجوز بدل الكل من الصمير الغائب (نَحُوُ: ضَرَبْتُهُ زَيْداً) في: (زيداً) بدل من الضمير الغائب في (ضربته).

وإنما جاز الإبدال من الغائب لا من المتكلم والمخاطب؛ لأنّ ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فكرهوا أن يكون ما هو المقصود بالنسبة أقلّ دلالة من غير المقصود، وأمّا ضمير الغائب فيجوز إبدال الاسم الظاهر منه لوجود الاشتباه والإبحام في الغائب فتقول: "ضربته زيداً، ورأسه، وغلامه، وحماره" وهذا الحكم خاص ببدل الكلّ، وأمّا غيره من الأبدال فيجوز إبدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب أيضاً لعدم كون مدلول الثاني عين مدلول الأول، ولهذا تقول: "اشتريتك نصفك" ، واشتريتني نصفي" ، وأعجبتني علمك" الأول، ولهذا تقول: "اشتريتك نصفك" ، واشتريتني نصفي" ، وأعجبتني علمك" ، و"أعجبتني الحمار" .

#### [عطف البيان]

عَطَّفُ الْبَيَانِ: تَابِعٌ غَيْرُ صِفَة يُوْضِحُ مَتْبُوْعَهُ، مِثْلُ: أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو ْ حَفْصٍ عُمَرُ

#### [عطف البيان]

والقسم الخامس من التوابع: (عَطْفُ الْبَيَانِ) أي: عطف يكون لبيان المعطوف من غير حرف العطف من إضافة العام إلى الخاص كا شجرة الأراك المعطوف من غير حرف العطف من إضافة العام إلى الخاص كا شجرة الأراك وتابع شامل لجميع التوابع ودافع لغير التوابع (غَيْرُ صِفَةٍ) احترز به عن النعب ويقوله: (يُوضِحُ مُتَبُوعُهُ) (1) حرج عطف النسق، والبددل، والتأكيد، فإلها لا توضح متبوعاتها، وعطف البيان لا يكون إلا لتوضيح المتبوع بأن يذكر الاسم أو اللقب أو الكنية أيّا مّا كان أشهر بعد ذكر غير المشتهر، (مِثْلُ: أَقْسُمَ) بصيغة الفعل الماضي المعلوم (بالله) تعالى شأنه (أبو حَفْصِ عُمَنُ) ف: (أبو حفص) مرفوع لفظاً فاعل (أقسم) وهو كنية لسيّدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عند، ورعمر) عطف بيان له؛ لأنه أعرف اسمه من الكنية وهذا المصراع شطر من أبيات قالها أعرابي في شأنه رضي الله تعالى عنه، وقصته على ما نقلت: أنّ أعرابياً

<sup>(</sup>١) - ولا يلزم من ذلك أن بكون عطف البيان أوضح من متبوعه، بل ينبغي أن يحصل من احتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني نحو: ﴿ جَعَلَ اللهُ الْكُعْبَةُ الْبَيْتَ الْحَرَامُ ﴾ سورة المائدة : [ الآية : ٩٧ ] فإنّ الكعبة أوضح من البيت الحرام، (جامي).

الفرق بين الضفة وعطف البيان: الصفة توضح باعتبار الدلالة على معنى في متبوعها، وهذا يوضح باعتبار الدلالة على الذات، (غاية التحقيق) .

أتى عمر بن الخطاب وقال: إنّ أهلي بعيد، ولي ناقة عجفاء وبراء نقباء لا تستطيع حمل أثقالي فامنن عليّ بناقة تحملني فظنّه سيّدنا عمر كاذباً فلم بحمله وردّه خائباً فانطلق الأعرابي وحلّ البعير ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهـو بمشى خلف بعيره:

أَقْسَمَ إِللهِ أَبُوْ حَفْسِ عُمَرٌ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبِ وَّلاً وَبَرْ اللهِ أَبُو مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَب وَلاً وَبَرْ اللهِ أَقُسَمَ إِنْ كَانَ فَجَرْ (١)

وعمر مقبل من أعلى الوادي يسمع قوله فجعل يقول إذا قال: اغفر له اللهم إن كان فجر: اللهم صدّق صدّق، حتى التقيا فأخذ بيده وقال: ضع عن راحلتك فوضع فإذا هي نقباء عجفاء حقّاً فحمله على البيعير وزوده وكسساه رحمه الله تعالى .

<sup>(</sup>١)- ينسب هذا البيت لعبد الله بن كيسبة النهدي، انظر: "عزالة الأدب" للبغدادي: (١٥٦/٥).

تخريج البيت: "خزانة الأدب": (٢٥٢/٢)، "المفصل": (صــ: ١٢٢)، "شرح الوافية": (ك/ ٣٣٣)، "شرح ابن يعيش": (٢١/٢)، "لباب الإعراب": (صــ: ٢٨٢)، "لسان العرب": (فجر)، "شرح ابن يعيش": (٤٢/٢)، "لبرح ابن عقيل": (٢١٩/١)، "شرح الأشموني": (١١١/١)، "شرح الأشموني": (١١١/١)، "المقاصد النحوية": (١١٥/٤)، "معاهد التنصيص": (٢٧٩/١).

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: "عمر" فإنّه مرفوع وقع عطف بيان عن قوله: (أبو حفّص) وإنّه وقع متبوعه معرفةٌ فأوضحه ووقوع عطف البيان موضحاً هو الأغلب .

## وَ فَصْلُهُ مِنْ الْبَدَلِ لَفْظاً فِي مِثْلِ: (أَنَا ابْنُ الْتَارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ)

عده بعضهم من قبيل بدل الكلّ من الكلّ فصلَه بقوله: (وَفَصْلُهُ) أي: فرق عطف البيان (مِنْ الْبَدَلِ لَفُظاً) وإنما قال: (لفظاً) لأنّ الفرق في المعنى واضح بما عرف في الحدود من أنّ البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطية، وعطف البيان غير مقصود بالنسبة، لكن في اللفظ يظهر الفرق بينهما (في مشلل قرول البيان غير مقصود بالنسبة، لكن في اللفظ يظهر الفرق بينهما (في مشلل قرول الشاعر (۱) والمراد من المثل: كلّ ما كان عطف بيان من المعرّف باللام الدي أضيف إليه الصفة المعرّفة باللام نحو: "الضارب الرجل زيد": (أنّا ابْسنُ التُسُارِكِ البُكرِيِّ بِشْمٍ) فإنّ (بشر) عطف بيان من (البكري) ولا يصح أن يكون بدلاً منه إذ البدل في حكم تكرير العامل فيكون التركيب (التارك بشر) ولا يصح ذلك لكونه من باب (الضارب زيد).

<sup>(</sup>١)- ينسب هذا البيت لمرار بن سعيد بن حبيب، وتارةً ينسب إلى أحد آبائه وهو (فقعس)، وتارةً ينسب إلى حده الأعلى وهو (أسد بن حريمة) . أمّا مرار بن سعيد أبو حسان شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، انظر: "الأعلام": (١٩٩/٧)، "حزانة الأدب": (٢٥٢/٧)، "الشعر والشعراء": (صــ: ٢٠٢)، "معجم الشعراء": (صــ: ٤٠٨) وغيرها .

تعريج البيت: "كتاب سيبويه": (٩٣/١)، "المفصل": (ص: ١٢٣)، "شرح الوافية": (٢/ ٣٣٢)، "شرح أبيات المفصل": (ص: ٢١٢)، "شرح ابن يعيش": (٢/ ٢٢٢)، "شرح الألفية" للمرادي: (١٨٨/٣)، "شرح ابن عقيل": (٢٢/٢١)، "المقرب": (١٨٨/١)، "لباب الإعراب": (صد: ١٨٨٤)، "الأشوي": (٨٧/٢)، "حزالة الأدب": (١٩٣/٢)، "الكافي": (٨٨٧/٢)، "أوضح المسالك": (٣٥١/٣)، "شواهد ابن السيرافي": (٧٥/١) وغيرها .

.....

#### والبيت «لمرار الأسدي» وتمامه:

عليه الطير ترقبه وقوعاً

وقصته: أنّ رجلاً من «بني أسد» جرح بشراً وهو من قبيلة «بني بكر بن وائل» المعروفة بالشجاعة ولم يعرف جارحه فيفتخر ابنه الشاعر ويقول: أنا ابن رجل شجاع الذي جعل البكري المعروف بالشجاعة جريحاً قتيلاً بحيث ترقب الطيور انزهاق روحه وتنتظر الوقوع على جئته ليخرج روحه فيأكل منه؛ لأنّ الطير لا تقع على الحيوان ما دام حياً.

\* \* \* \* \*

## [ المبني ] الْمَبْنِيُّ: مَا ئَاسَبَ مَبْنِيَّ الأَصْلِ، أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكِّبِ

#### [ المبنى ]

ولمَّا فرغ عن أحكام الاسم المعرب شرع في المبنيات وعـــــــــ أقـــسامها وألفاظها عدًّا؛ لأنَّ المبنيات معدودة محصورة بخلاف المعربات فإنما لا تحــصي فقال: (الْمَبْنيُّ) اعلم: أنَّ الأصل في الاسم أن يكون معرباً لأنَّه يكون فاعلاً، ومفعولاً، ومضافاً إليه فيحتاج إلى الإعراب لإظهار حاله كـ: زيد، والأصــل في الحروف والأفعال أن تكون مبنياً لأنما لا تكون فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مضافاً إليه إلا بتأويل الاسم، فالاسم لا يترك وضعه الأصلي ولا يصير مبنياً إلا لمشابحته بالمبنيات الأصلية فلذلك قال الاسم المبنى: (مَا نَاسَبَ) أي: شابه (مَبْنييَ الأصال) وهو الفعل الماضي، وأمر الحاضر، والحروف، بنوع من أنواع المناسبة اسم بغير مشابحة مّا، وهي التي تكون في أصل الوضع وبالوجوه التي يجيء بيالها في أقسام المبنيات، فغير المنصرف وإن حصلت له المشابحة بالفعل لكن هذه المشابحة عارضية لا تفيد البناء، (أَوْ وَقَعَ غُيْرَ مُرَكّب) بشيء من العوامل ويكون بحرَّداً عن المعاني المقتضية للإعراب كما تقول حين التعداد: واحد، اثنين، ثلاثة، أو تقول: ألف، با، تا، ثا ... إلى آخره، أو تقول: زيد، عمرو، فهذه الأسماء ذكرت لجورّد العدد من غير نظر إلى كولها فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضاف إليها

# وَ حُكْمُهُ أَنْ لاَ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ لاخْتَلافِ الْعَوَامِلِ، وَأَلْقَابُهُ: ضَمَّ، وَفَتْحٌ، وَكُمْرٌ، وَوَقْفَ فَنْ وَهِلَى الْمُضْمَلِ الْعَوَامِلِ، وَأَلْقَابُهُ: ضَمَّ، وَفَتْحٌ، وَكَمْرٌ، وَوَقْفَ فَنْ، وَهِلِيَ: الْمُضْمَلِ اللهِ مَاتُ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ

وإذا فقد الوجه المقتضي للإعراب، ولا ترجيح لأحد الحركات على الآخر صارت مبنيةً على الوقف لا محالة، فهي معربة بالقوة ومبنية على الـسكون بالفعل.

(وَحُكُمُهُ) أي: حكم المبني (أَنْ لاَّ يَخْتَلِفَ آخِـرُهُ) أي: هيئــة آخــره (لاِخْتِلاَفِ الْعَوَامِلِ) (١) إنما قيد عدم الاحتلاف باحتلاف العوامل؛ لأنّ آخر المبني قد يختلف بغير العوامل نحو: "من الرجل ؟"، و"ما الذي عنده، ولـــه، وإليــه، وعليه ؟".

(وَأَلْقَابُهُ) أي: ألقاب آخر المبني من حيث الحركات والسكون: (ضَمَّ وإنما سمِّي الضمِّ ضمَّا لحصوله بضمَّ الشفتين، (وَفَتْحٌ) لانفتاح الفم عند الستلفظ به، (وَوَقَفْ) لانكسار الشفة السفلي عند التلفظ به، (وَوَقَفْ) لتوقف النفس فيه عن الجري.

ثم اعلىم: أنّ الفرق في التسمية بين ألقاب المعربات والمبنيات إنما هو من الحتراع «البصريين» المتأخرين، أمّا «الكوفيون» والمتقدّمون منهم فلا يفرّقون في الألقاب، ويطلقون ألقاب البناء على المعرب وبالعكس (وَهِي) أي: المبنيات ثمانية أنواع، (المُضمّرَاتُ) كد: أنا، وأنت، وهو، وهي، (وأسمّاءُ الإِشَارَةِ) كد: هذا،

<sup>(</sup>١) في بعض تسخ المتن: بزيادة: (لفطأ أو تقديراً) بعد قوله: (لاختلاف العوامل) .

## وَالْمَوْصُوْلاَتُ، وَالْمُرَكِّبَاتُ، وَالْكَنَايَاتُ، وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ، وَالأَصْوَاتُ، وَبَعْضِ الْظُّرُوْف .

وهؤلاء، (وَالْمُوْصُوْلاَتُ) (١) كــ: الذي، والتي، ومن، وما، (وَالْمُرَكَّبَاتُ) كــ: خسة عشر، وأخواتها، (وَالْكِنَايَاتُ) كــ: كم، وكذا، وكيت، وذيت، (وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ) كــ: خمة عشر، وأخواتها، (وَالْكِنَايَاتُ) كــ: كم، وكذا، وكيت، وذيت، (وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ) كـــ: رويد، وهيهات، (وَالأَصْوَاتُ) كـــ: غاق، (وَبَعْضُ الْظُـرُوفِي

وإنما قال ههنا: (بعض الظروف)؛ لأنّ كلّها ليس من المبنيات بل بعضها كما سيجيء .

\* \* \* \*

<sup>(</sup>١)- خولف هذا الترتيب في بعض نسخ المتن، فقد ورد هكذا: ( .... والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، والمركبات .....) .

#### [المضمر|

الْمُضْمَرُ: مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُخَاطِبٍ، أَوْ غَالِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفُظَّا

#### | المضمر ]

ولمّا فرغ عن ذكر المبنيات بحملاً شرع في بيان كلّ نوع مفصلاً فقال: (الْمُضْمَرُ) (١) هو (مَا) أي: اسمٌ مبني (وُضِعَ لَمُستَكُلُم) أي: يعبّر به المتكلم عن نفسه كن أنا، ونحن (أو مُخاطب) كن أنت، وأنتم (أو غَانِب) كن هنو، وهم، (تقلّمُ ذكرهُ) هذه الجملة صفة مخصّصة لقوله: (غائب) أي: يشترط في ضمير الغائب أن يتقدم دكر المرجع (لفُظاً) (١) كقولك: "ضرب زيد غلامه"، فضمير الغائب في (غلامه) راجع إلى (زيد) تقدّم ذكره في اللفظ حقيقةً، وقسد يكون تقدّمه تقديرا كما في قولك: "ضرب غلامه زيد" بأن يكون الفاعل (ريد)، والمفعول (غلامه)؛ لأن (زيد) وإن كان متأخراً صورةً فهو متقدّم رتبة

<sup>(</sup>١) قوله: (المضمر)، إنما بنيت المضمرات، إلى وضع بعض منها بالأصاله وصع الحرف نحو: "ضريد، وضريك" وأحريت بقية المضمرات بمواها لأنحا منها، وإمّا لاحتياجها في وضعها إلى ما ببين به من فرينة التكلم، والخطاب، وتقدم الذكر في العاتب فأشبه الحروف: (حاشية مصباح الواغب).
(٢) لمراد بالنقام اللفظي أن يذكر المفسر قبل الضمير ذكراً صريحاً سواءً كان من حيث المعنى أيضاً منقدماً نحو: "ضرب ريد غلامه" لأنّ العاعل من حيث المعنى متفدّم على المفعول أو كان من حيث المعنى متأخراً كفونه تعالى: ﴿ وَإِذِ النّالَي إِنْهَ الهَيْمَ رَبُّهُ ﴾ سورة البقرة : [ الآيه : ١٢٤ ] لأنّ الفعول من حيث المعنى متأخراً كفونه تعالى: ﴿ وَإِذِ النّالَي إِنْهَ الهَيْمَ رَبُّهُ ﴾ سورة البقرة : [ الآيه : ١٢٤ ] لأنّ الفعول من حيث المعنى متأخراً كفونه تعالى: ﴿ وَإِذِ النّالَي إِنْهَ الهَيْمَ رَبُّهُ ﴾ سورة البقرة : [ الآيه : ١٢٤ ] لأنّ الفعول من حيث المعنى متأخراً كفونه تعالى: ﴿ وَإِذِ النّالَي إِنْهَ الْهَامَ رَبُّهُ ﴾ سورة البقرة : [ الآيه : ١٢٤ ] لأنّ الفعول من حيث المعنى متأخراً كفونه تعالى: ﴿ وَإِذِ النّالَي إِنْهَ الْهَامَ رَبُّهُ ﴾ سورة البقرة : [ الآيه : ١٢٤ ] لأنّ الفعول من حيث المعنى متأخراً كفونه تعالى: ﴿ اللّهِ اللّهُ إِنْهُ اللّهُ اللّه الله اللّه الله المناه الله المناه الله الله المناه المنا

# أَوْ مَعْنِى، أَوْ حُكُما، وَهُو مُتَّصِلٌ

وتقديراً؛ لأنه فاعل، (أو مُعْنَى) أي: يتقدّم ذكر الغائب من حيث المعنى بأن يكون هناك ما يدل عليه من المشتقّات كقوله تعالى : ﴿ اعْدلُوا هُو أَقُربُ لِلتَّقُوكَ ﴾ (١) لأنّ (اعدلوا) لما دلّ على العدل صار كأنّه متقدّم من حيث المعنى، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام: « ولا يشرب الخمر حين يشرها وهو مؤمن » (١) أي: لا يشرب شارب، (أو حُكُماً) بأن لا يكون هو بعينه ولا مستقّاته مذكوراً في اللفظ بل يكون حاضراً في الذهن كما في ضمير الشأن والقصة .

وإنما بني المضمرات لمشابمتها بالحروف فكما أنّ الحروف يحتاج في إفادة معناها إلى المتعلّق كذلك الضمائر يحتاج إلى المكني عنه .

(وَهُوَ) (٢) أي: المضمر على نوعين: (مُتُصِلٌ) وهو ما لا يستعمل وحده

 <sup>(</sup>١) - سورة المائدة : [ الآية : ٨].

 <sup>(</sup>۲)- إسناده صحيح، أخرجه الحميدي: في "مسنده": (الحديث: ١١٦٢)، و"البخاري": في المظالم: (الحديث: ٢٥٧) باب: النهي بغير إذن صاحبه، و"مسلم": (الحديث: ٥٧) باب: نقصان الإيمان بالمعاصى.

<sup>(</sup>٣) – اعلم: أنّ أول ما يبتدأ بوضعه من الأنواع السنة ضمير المرفوع المتصل؛ لأنّ المرفوع مقدّم على غيره، والمتصل مقدّم على المنفصل؛ لأنّه أخصّ، فنقول: إنما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصوا المتكلم بها؛ لأنّ القياس وضع المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، وفتحوا المحاطب فرقاً وتخفيفاً، وكسروا المخاطبة فرقاً، ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة؛ لأنّ رعاية المصلحتين في المذكر المقدّم على المؤنث أولى، (نجم اللدين).

أَوْ مُنْفَصِلٌ، فَالْمُنْفَصِلُ: الْمُسْتَقِلُ بِنَفْسِهِ، وَالْمُتَّصِلُ: غَيْرُ الْمُسْتَقِلُ بِنَفْسِهِ، وَالْمُتَّصِلُ: غَيْرُ الْمُسْتَقِلُ بِنَفْسِهِ، وَالْمُتَّصِلُ: غَيْرُ الْمُسْتَقِلُ بِنَفْسِهِ، وَالْمُتَّصِلُ وَمُنْفَصِلٌ، وَالْثَالثُ وَهُو مَرْفُو عُ، وَمَنْصُو بُ، وَمَجْرُورٌ فَالأَوَّلاَنِ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ، وَالْثَالثُ

كالتاء في "ضربت"، (وَمُنْفُصلٌ) وهو ما يستعمل وحده ك: "أنت".

(فَالْمُنْفَصِلُ) هو (الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ) أي: لا يحتاج في الـتلفظ إلى كلمـة أخرى يتصل بما ويكون كالجزء لها بل يستعمل كالاسم الظـاهر مـستقلاً في النطق.

(وَالْمُتَّصِلُ غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ (۱) في التلفظ به مفرداً بل يكون كالجزء من عامله ولا ينفصل عنه في النطق، وهذا أي: تسميته مستقلاً وغير مستقل باعتبار التلفظ فقط وإلا فالمتصل والمنفصل كلاهما مستقلان من حيث المعين؛ لأهما اسمان والاسم لا يكون إلا مستقلاً بنفسه، (وَهُو) أي: المضمر على ثلاثة أنواع (مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ) لأن الاسم الظاهر ينقسم إلى هذه الأقسسام الثلاثة فكذا ما يقوم مقامه.

(فَالأُوَّلاَنِ) (٢) أي: المرفوع والمنصوب كلّ واحد منهما إمّا (مُتَّصِلٌ) مع عامله (وَ) إمّا (مُتَفَصِلٌ) عن عامله فصار هذه الأقسام أربعة، المرفوع المتصل، والمرفوع المتصل، والمرفوع المنصوب المنفصل، (وَالشَّالَثُ) (٣) أي:

<sup>(</sup>١)- سقط من بعض نسخ المتن: (بنفسه) ،

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المنن: (فالمرفوع والمنصوب) بدل (فالأولان) .

<sup>(</sup>٣) - في يعض نسخ المتن: (والمحرور) بدل (والثالث) .

مُتَّصِلٌ فَقَطْ فَذَلِكَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ، الأَوَّلُ: ضَرَبْتُ وَضُرِبْتُ إِلَى ضَرَبْسِنَ وَضُرِبْنَ، وَالْتَّانِيْ: أَنَا إِلَى هُوَ وَالْتَّالِثُ: ضَرَبَنِيْ إِلَى ضَرَبَهُنَّ، وَإِنَّنِيْ إِلَى إِنَّهُنَ

المجرور (مُتَّصِلُ (') فَقَـطُ، ولا يكون منفصلاً عن عامله لامتناع الفصل بين الجار والمجرور سواءً كان مجروراً بالحرف الجار أو بالإضافة، فذلك خمـسة أنـواع، الأربعة السابقة، وهذا النوع المجرور المتصل.

(الأُوَّلُ) أي: مثال النوع الأول وهو المرفوع المتصل (ضَرَبْتُ) بصيغة المعلوم (وَضُرِبْتُ) بعني: ضربتُ ضربنا، طعلوم (وَضُرِبْتُ) بعني: ضربتُ ضربنا، ضربتَ صربتَ صر

(وَالنَّانِيُّ) أي: مثال النوع الثاني وهو المرفوع المنفصل (أنَا إِلَى هُنَّ) يعني: أنا نحن، أنتَ أنتما أنتم، أنت أنتما أنتن، هو هما هم، هي هما هن .

(وَالْثَالِثُ) أَي: مثال النوع الثالث وهو المنصوب المتصل (ضربَنِيُ إِلَى ضَربَكُما ضربَهُنَّ) يعني: ضربني ضربنا، ضربك ضربكما ضربكم، ضربكِ ضربكما ضربكن، ضربه ضربهما ضربكما ضربكن، ضربه ضربهما ضربهم، ضربها ضربهما ضربكن، (وَإِنَّنِيُ إِلَى إِنَّهُنَّ) يعني: إنّن إنّن إنّكما إنّكم، إنّك إنّكما إنّها إنهما إنهما إنهما إنهما إنهما إنّها إنّهما إنّهن .

 <sup>(</sup>١) - إنما لم يكن المحرور إلا متصلاً؛ لأنّ الاتصال الأصل، والانفصال لا يكون إلاّ عند تعذر الاتصال
 كما سيأتي؛ ولأنّ وحوه الانفصال لا يأتي في المحرور كالتقدم على العامل، والفصل بينهما، والحذف
 للعامل، (حاشية مصباح الواغب).

## وَالْرَّابِعُ: إِيَّايَ إِلَى إِيَّاهُنَّ، وَالْخَامِسُ: غُلاَمِيْ، وَ لِيْ إِلَى غُلاَمِهِنَّ وَ لَهُنَّ

وإنما أورد نظيرين للمنصوب المتصل إشارةً إلى أنّ الصمير المنصوب المتصل إشارةً إلى أنّ الصمير المنصوب المتصل قد يتصل بالحرف كما في: ضربني إلى ضربحن، وقد يتصل بالحرف كما في: إنّني إلى إنّهن .

(وَالْرَّابِعُ) أي: مثال النوع الرابع وهو المنصوب المنفصل (إِيَّايَ إِلَى إِيَّاهُنَّ) يعنى: إِيَّاي إِيَّانَ، إِيَّاكُ إِيَّاكُم، إِيَّاكُ إِيَّاكُما إِيَّاكُنَ، إِيَّاهُ إِيَّاهُم، إِيَّاهُا إِيَّاهُم، إِيَّاهُا إِيَّاهُم، إِيَّاهُا إِيَّاهُم، إِيَّاهُما إِيَّاهُمْ إِيَّاهُمُ أَيَّاهُمُ إِيَّاهُمُ إِيَّاهُمُ إِيَّاهُمُ إِيَّاهُمُ إِيَّاهُمُ إِيَّاهُمُ إِيَّاهُمْ إِيَّاهُمُ إِيَّاهُمُ إِيَّاهُمُ إِيَّامُ إِيَامُ إِيَّامُ إِيْمُ إِي إِيْمُ إِي إِيْمُ إِيْمُ إِيْمُ إِي إِيْمُ إِيْمُ إِي إِيْمُ إِي إِيْمُ إِيْمُ إِيْمُ إِي إِيْمُ إِي إِيْمُ إِيْمُ إِي إِي إِيْمُ إِي إِيْمُ إِيْمُ إِي إِيْمُ إِيْمُ إِي إِيْمُ إِي إِي إِي إِيْمُ إِي إِيْمُ إِي إِي إِي إِي إِيْمُ إِي إِي إِي إِيْمُ إِي إِيْمُ إِي إِيْمُ إِي إِيْمُ إِي إِيْمُ إِيْمُ إِي إِي إِيْمُ إِي إِي إِي إِي إِي إِي إِي إِيْمُ إِي إِي إِي إِ

(وَالْخَامِسُ) أي: مثال النوع الخامس وهو المجرور المتصل (عُلاَمِيَّ، وَ لِيَ اللَّهِ عُلاَمِهِنَّ، و لَهُنَّ أي: والمجرور قد يكون بالإضافة وقد يكون بحرف الجرور فالمجرور بالإضافة نحو: غلامي غلامنا، غلامك غلامكما غلامكم، غلامك غلامكما غلامهن، والمجرور علامكما غلامهن، والمجرور بالإضافة نحو: لي لنا لك لكما لكم لك لكما لكنَّ له لهما لهم لها لهما لهن.

ولا فرق في ضمير المنصوب المتصل والمجرور المتصل في اللفظ كالكاف في: "ضربتك"، و"مررت بك"، وإنما يعرف المنصوب من المجرور بالعامل.

وإنما أورد نظيرين للمجرور المتصل ليعلم أنّ الضمير المحرور كما يتصل بالاسم يتصل بالحرف، وإنما بدأ في الأمثلة من المتكلم؛ لأنّ ضمير المتكلم أعرف المعارف ثم المخاطب ثم الغائب على الترتيب .

فجملة الضمائر باعتبار الألفاظ ستون ، لكلّ واحد من الأنواع الْخمسة

# فَالْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً يَسْتَتِرُ فِي الْمَاضِيْ

اثنا عشر ضميراً، همسة للغائب، وخمسة للمخاطب، واتسين للمستكلم، وإذا ضربنا الخمسة في اثنا عشر حصل ستون، وأمّا باعتبار المعاني فتسعون، لأنّ الضمير إمّا لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، وعلى التقادير الثلاثة إمّا لمفرد، أو مشى، أو مجموع، فصارت تسعة، وكلّ واحد من التسعة إمّا لمذكر، أو لمؤنث صارت ثمانية عشر، وإذا ضربنا الأنواع الخمسة في ثمانية عشر حصل تسعون لكن اشترك الألفاظ الدالة على المعاني في المتكلم فسقط أربعة منها أعني تثنية المذكر، والمؤنث، وواحد المؤنث، وجمع المؤنث، واشترك المؤنث، والمستة من الثمانية عشر معنى .

(فَالْمَوْفُوعُ الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً) لا غيره من أنواع الضمائر (يَسسَّتَرُونُ فِي الْمَاضِيُّ) وإنما قال: (خاصةً) لأنّ المنصوب والمجرور لا يستتران أصلاً بخلاف المرفوع المتصل؛ لأنّ المنفصل بجميع أنواعه لا يستتر في العامل، لمضاداة الانفصالِ الاتصال، فيستتر الضمير المرفوع المتصل في الماضي من اثنا عشر موضعاً في موضعين فقط، أحدهما: إذا كان الماضي

 <sup>(</sup>١) - اعلم: أنّ الضمير المستنر لا صورة له، وإنما يستعار له صيغة المرفوع المنفصل فيعنر بها عنه فتقول:
 "زيد ضرب" أي: هو، ونحوه، (حاشية مصباح الواغب).

# لِلْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ وَفِيْ الْمُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً، وَالْمُخَاطِبِ، وَالْغَائِبِ، وَالْغَائِبِ، وَالْغَائِبِ، وَالْغَائِبِ، وَالْغَائِبِ، وَالْغَائِبِ، وَالْغَائِبِ، وَفِي الْصِّفَةِ مُطْلَقًا

(للُغَانِبِ) (١) أي: الواحد المذكر نحو: "زيد ضرب"، (وَالْغَائِبَةِ) الواحدة نحو: "هند ضربت"، ولا يستتر في مثناهما ومجموعهما لئلا يلزم التباسهما بالمفرد، (وَ فَيْ الْمُضَارِعِ) يستتر الضمير المرفوع من اثنا عشر موضعاً في خمسة مواضع (لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً) أي: سواء كان المتكلم بنفسه أو لغيره، مذكراً كان المتكلم أو مؤنثاً، تثنية كان أو جمعاً، نحو: "أضرب، ونضرب"، (وَالْمُخَاطِبِ) أي: المفرد المذكر نحو: "أنت تضرب"، (وَالْغَائِبِ) المفرد المذكر نحو: "زيد يصرب"، (وَالْغَائِبَةِ) الواحدة نحو: "هند تضرب"، ولا يستتر في المخاطبة، والمخاطبان، وفي الغائبين، والغائبان؛ لدفع الالتباس.

(وَفِيُّ الْصَفَةِ ) أي: كذلك يستتر الضمير المرفوع المتصل في الصيغة الصفاتية كاسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، والصفة المشبَّهة (مُطْلَقاً) أي: سواءٌ كان واحداً أو تثنية أو جمعاً، مذكراً كان أو مؤنثاً فتقول: "زيد ضارب"، و"الزيدان ضاربان"، و"الزيدون ضاربون"، و"هندان ضاربان"، والألف والنون في (ضاربان، وضاربون) وضاربون) ضاربان، وضاربان، والألف والنون في (ضاربان، وضاربون) ليست بضمائر بل حروف الإعراب، لتغيُّرها بالعوامل كما في: الزيدان، والزيدين

 <sup>(</sup>١) - واستتر ضمير العائب والغائبة؛ لآنه لما كان مفسر الغائب لفظاً متقدّماً في الأصل بخلاف المتكلم،
 والمخاطب أرادوا أن يكون ضمير الغائب أخصّ من ضميريهما، (نجم الدين).

# وَلاَ يَسُوْغُ الْمُنْفَصِلُ إِلاَّ لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ، وَذَلِكَ بِالْتَقْدِيْمِ عَلَى عَامِلِهِ، أَوْ يَسُوْغُ الْمُنْفَصِلُ إِلاَّ لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ، وَذَلِكَ بِالْتَقْدِيْمِ عَلَى عَامِلِهِ، أَوْ يَسَالُحَسَدُفِ بِالْفَصِّلِ لِغُسِرْضِ، أَوْ بِالْحَسَدُفِ

والزيدون، والزيدين، (وَلاَ يَسُوعُ الْمُثْفَصلُ) أي: لا يجوز الإتيان بالضمير المنفصل في وقت من الأوقات (إلاَّ لتَعَذَّر الْمُتَّصل) أي: في وقت يتعذَّر فيه الإتيان بالضمير المتصل، وذلك لأنَّ وضع الضمائر للاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، ولا يجوز العدول عن الأصل إلا وقت تعذّره فلا يقال: "ضرب أنا، وضرب أنــت، وضربت إياك" بل يقال: "ضربتُ، وضربتَ، وضربتُك "لعدم تعذّر المتصل ههنا. ثم بين المواضع التي يتعذَّر فيها الاتصال فقال: (وَذَلك) أي: التعذُّر يكون في ستة مواضع، أحدها: (بالتَّقُديم) أي: يتقدّم الضمير (عَلَى عَامله) (١) نحو: "إياك ضربت"، وذلك لأنَّ المتقدّم لا يصحِّ أن يتصل بأوائل الكلمة؛ لأنَّه خلاف الوضع، ولا آخرها لمضاداة الأول الآخرَ، (أوْ) أي: الموضع الثاني: يكون التعذر (بالْفُصْل) أي: بين الضمير وعامله (لغَرْض) ضروري لا يحصل إلا بالفصل نحو: "ما ضربك إلا أنا" فـ: (أنا) فاعل لـ: (ضرب) وكان حقّه أن يتصل به ويقال: "ضربتُ"، إلا أنّه فصّل عنه لغرض ضروري وهو حصر الضاربية في المتكلم، فلو لم ينفصل واتصل به لفات الغرض المقصود، ولو فصّل بين الضمير وعامله بغير غرض لم يجز فلا يقال: "ضرب في الدار أنا" بل يقال: "ضربت في الدار"، (أو) أي: الموضع الثالث: يكون التعذّر (بالْحَذْف) أي: إذا حذف عامل الضمير فحينئذ

<sup>(</sup>١)- إذ المنصوب كالجزء الأخير من عامله، وإذا لم يتقدّم فكيف يكون كالجزء الأخير ؟

## أَوْ بِكُوْنِ الْعَامِلِ مَعْنَوِيّاً، أَوْ حَرْفاً وَالْضَمِيْرُ مَرْفُوْعٌ، أَوْ بِكُوْنِهِ مُسْنَداً إِلَيْهِ صِفَةٌ جَـــرَّتْ عَلَـــى غَيْـــرِ مَـــنْ هِــــيَ لَـــهُ

لا يوجد في اللفظ شيء يتصل به الضمير نحو: "إياك والشر" فإن (إياك) ضمير منصوب وعامله محذوف وهو (اتق) فانفصل عنه، (أو) أي: الموضع الرابع: من مواضع التعذر (بكون العامل معنوية) كالابتداء، ولا يوجد عامله في اللفظ حيق يتصل به نحو: "أنا زيد"، (أو) أي: الموضع الخامس: من مواضع التعذر أن يكون عامله (حَرْفاً و) الحال أن (الضّميْر مَرْفُوغ) فلا يمكن اتصال الصمير المرفوع عامله (حَرْفاً و) الحال أن (النصّمير مرفوع منفصل ولا يمكن اتصاله بالحرف نحو: "ما أنت قائماً" ف: (أنت) ضمير مرفوع منفصل ولا يمكن اتصاله بالحرف نحو: "ما أنت قائماً" ف.: (أنت) ضمير مرفوع منفصل ولا يمكن اتصاله بالخرف نحو: "ما)؛ لأن (ما) النافية حرف .

وإنما قيد الضمير بالمرفوع لأنه لو كان منصوباً أو مجروراً جاز اتصاله بالحرف نحو: "إنّني، وإنّك" الضميران فيهما منصوبان متصلان بالحرف المستبه بالفعل، ونحو: "لي، ولك" الضميران فيهما مجروران متصلان بالحرف الجارّ، (أق أي: بالفعل، ونحو: اللي، ولك" الضميران فيهما بحروران متصلان بالحرف الجارّ، (أق أي: الموضع السادس: من التعذر (بِكَوْنِهِ) أي: بأن يكون الضمير (مُستَداً إِلَيْهِ فِي أَيْ وَلِي الله أي المنهة الله الضمير (صِفَة في والمراد من الصفة اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة (جَرَّتُ) أي: وقعت تلك الصفة (على غير مَنْ هي لَهُ) في الحقيقة بأن يكون الصفة في اللفظ واقعة لشيء، وفي المعنى هي صفة لشيء آخر نحو: بأن يكون الصفة في اللفظ واقعة لشيء، وفي المعنى هي صفة لشيء تحر نحو: المبتدأ بأن يكون الضمير المحرور يعود إلى (زيد)، و(هي) ضمير مرفوع؛ لأنه فاعل اسم

## مشْلُ: إِيَّاكَ ضَرَبْتُ، وَمَا ضَرَبَكَ إِلاَّ أَنَا، وَإِيَّاكَ وَالْشَرَّ

الفاعل يعود إلى (هند)، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول، فقوله: (هبي) ضـــمير انفصل عن عامله حيث أسند إليه الصيغة الصفتية وهي (ضاربته)، وتلك الصفة جارية في اللفظ على (زيد)؛ لأها حبره، وفي المعنى هي صفة لـ: (هــد)؛ لأن الضاربة هي هند لا زيد، فحينئذ وجب انفصال الضمير المرفوع وهو (هي) عن الصيغة الصفتية لتعذّر الاتصال به، وذلك لأنّه لو لم ينفصل عنها لوقع الالتباس في بعض الصور كما في قولك: "زيد عمرو ضاربه" حيث لا يعلم أنَّ الضارب زيد والمضروب عمرو، أو بالعكس، وإذا قلنا: "زيد عمرو ضاربه هو" بانفصال الضمير تعين أنَّ الضارب زيد، والمضروب عمرو، وذلك لأنَّ الأصل في الضمائر الاتصال فإذا أتينا به منفصلاً وارتكبنا خلاف الأصل علم بذلك أنَّ الضمير يعود إلى البعيد وهو زيد لا إلى العمرو الذي هو قريب، والإعادة إلى البعيد أيضا خلاف الأصل فدلَّ خلاف الأصل على خلاف الأصل، ولما حصل اللـبس في بعض الصور التزموا إبرازه في جميع الصور طرداً للباب مع عدم اللبس كما في هذا المثال المذكور في المتن؛ لأنّ تأنيت الصفة دالّ على أنّ الـضاربة هند، والمضروب زيد لا غير، (مثلُ (١): إيَّاكَ ضَرَّبْتُ) هذا مثال الضمير المتقارَّم عالى عامله انفصل عنه لما ذكرنا، (وَمَا ضَرَّبُكَ إلاَّ أَنَا) هذا مثال الضمير المرفوع هــو 

<sup>(</sup>١)– في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

وَأَنَا زَيْدٌ، وَمَا أَنْتَ قَائِماً، وَهِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ، وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوْعاً، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَّمْتَهُ، فَلَكَ الْخِيَارُ فِي ٱلنَّانِيْ نَحْوُ: أَعْطَيْتُكَهُ

حذف العامل إذ أصله: اتق نفسك والشر، فلما حذف الفعل أبدل الكاف المتصل بد: (إياك) المنفصل، (وَأَنَا زَيْدٌ) هذا مثال كون العامل معنوياً؛ لأنّ (أنا) مبتدأ والعامل فيه معنوي، (وَهَا أَنْتَ قَائِماً) هذا مثال كون العامل حرفاً وهي مبتدأ والعامل فيه معنوي، (وَهَا أَنْتَ قَائِماً) حجره، (وَهِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِي) هذا مثال الضمير مرفوع اسم (ما) (وقائماً) حجره، (وَهِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِي) هذا مثال الضمير الذي أسند إليه الصيغة الصفتية في المعنى وهي في اللفظ جارية على غير من هي له في الواقع وهو زيد .

وإنما اختار «المصنّف» في التمثيل صورة عدم الالتباس و لم يمثّل بـــصورة الالتباس نحو: "زيد عمرو ضاربه هو" ليعلم حكم الالتباس بالطريق الأول.

(وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ) في كلام (وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعاً) لأنّه لـو كـان أحدهما ضميراً مرفوعاً وجب اتصاله بالفعـل؛ لأنّـه كـالجزء مـن الفعـل نحو: "أكرمتك"، (فَإِنْ كَانَ أَحَـدُهُمَا) أي: أحـد الـضميرين (أغـرَف) مـن الأخر (وَقَدَّمَتَـهُ) أي: قدَّمتَ الأعرف (فَلَكَ الْجَيَـارُ فِـيْ) الـضمير (الشَّانِيُ) الأخر (وَقَدَّمَتَـهُ) أي: قدَّمتَ الأعرف (فَلَكَ الْجَيَـارُ فِـيْ) الـضمير (الشَّانِيُ) الصالاً وانفصـالاً إن شهـت جهـت بالمتصـل (١) (نحْـوُ) (٢): الـدرهـم

<sup>(</sup>١)- لأنَّ المتصل أخفَّ .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو).

### أَعْطَيْتُكَـهُ، وَأَعْطَيْتُـكَ إِيَّاهُ، وَضَرْبِيْكَ، وَضَرْبِيكَ

(أعُطَيْتُكُهُ، و) إن شئت حئت بالمنفصل (١) وقلت: الدرهم (أعُطَيْتُكَ إِيَّاهُ) ففي هذه الجملة اجتمعت ثلاثة ضمائر، الأول ضمير المتكلم المرفوع المتصل بالفعل، والثاني ضمير المخاطب المنصوب وهو كاف الخطاب، والثالث ضمير الغائب وهو الغائد إلى الدرهم، وقد قدّمت الأعرف منهما وهو المخاطب فلك الخيار في الغائب المتأخر عنه بأن تأتي به متصلاً بالفعل وتقول: "الدرهم أعطيتكه"، أو تجيء به منفصلاً عن الفعل وتقول: "الدرهم أعطيتك إياه"، وفي هذا المشال الضميران كلاهما منصوبان، لأكمما مفعولا (أعطيت) (و) قد يكون أحدهما مجروراً والآخر منصوباً فلك أن تقول: (ضَرْبِيْكَ) بإتيان الضمير الثاني متصلاً، وفي هذه المتكلم (و) لك أن تقول (ضَرْبِيْ إِيَّاكَ) حقّ، بإتيان الضمير منفصلاً فقد اجتمع في هذه الحملة ضميران وليس أحدهما مرفوعاً وقد قدّمت الأعرف وهو ضمير المستكلم فلك الخيار في الضمير الثاني اتصالاً وانفصالاً .

وإنما قال: (وليس أحدهما مرفوعاً)؛ لأنّه لو كان أحدهما مرفوعاً وجب اتصاله بالفعل كما قلنا، وقيّده بكون أحدهما أعرف؛ لأنّه لو كانا متساويين في درجة التعريف فحينئذ يجب الانفصال في الثاني ولا حيار في الاتـــصال نحــو: "أعطاه إياه"، و"أعطيته إياه" للاحتراز عن تقديم أحد المتساويين على الآخر من غير مرجّح.

<sup>(</sup>١)- لكراهة جعل أربع كلمات كواحدة في: "أعطيتكه".

# وَ إِلاَّ فَهُوَ مُنْفَصِلٌ لَحُونُ: أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ، أَوْ إِيَّاكَ، وَالْمُخْتَارُ فِيْ خَبَـرِ بَــابِ (كَــانَ) الاِنْفِصَــالُ

وإنما قيّد بقوله: (وقدّمت الأعرف)؛ لأنّك لو لم تقدّم الأعرف بل أخرته فحينئذ يلزم انفصاله نحو: "أعطيته إياك" لأنّك لو قلت: "أعطيتهوك" لزم تأخير الأعرف خلافاً للأصل بلا عذر فوجب انفصاله ليكون المتكلم معذوراً في اختيار خلاف الأصل.

(وَإِلاً) أي: وإن لم يكن أحدهما أعرف أو كان أحدهما أعرف لكن الله يكون الأعرف مقدّماً (فَهُو) أي: الضمير الثاني (مُنْفَصِلٌ) لا غير (نَحْوُرُ(): أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ) احتمع فيه ضميران غير المتكلم وليس أحدهما مرفوعاً، والضميران متساويان في الدرجة؛ لأنهما غائبان فوجب انفصال الثاني .

(أَقُ نَحُو: أعطيته (إِيَّاكَ) اجتمع فيه ضميران غير المتكلم وليس أحدهما مرفوعاً بل كلاهما منصوبان وأحدهما أعرف وهو ضمير المخاطب لكنّه لم يكن مقدّماً فوجب انفصاله، وكذا الحكم إذا كانا مخاطبين نحو: "أعطيتك إياك"، أو كانا متكلمين نحو: "أعطيتني إياي".

(وَالْمُخْتَارُ فِيْ خَبَرِ بَابِ (٢) (كَانَ) الاِنْفِصَالُ) يعني خبر (كان) إذا كـــان ضميراً يجوز فيه الاتصال والانفصال فتقول: "كنته" بالاتصال، وتقول: "كنت

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

<sup>(</sup>٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (باب).

### وَالأَكْثُـرُ: (لَـوْ لاَ أَنْتَ) إِلَى آخِـرِهِ، وَ(عَسَيْتَ) إِلَــى آخِرِهَــا

إياه" بالانفصال تشبيهاً له بالمفعول إذا كان ضميراً نحو: "ضربته، وضربت إياه"، لكن المختار عند النحاة هو الانفصال؛ لأنّ حبر (كان) في الأصل خبر المبتسداً، وحقّ الخبر الانفصال .

(وَالْأَكُثُورُ) (١) أي: مذهب أكثر العلماء في الضمير إذا وقع بعد (لسو لا) أن يكون مرفوعاً منفصلاً؛ لأنه مبتدأ في الأصل فيحب الانفصال، أو فاعل لفعل محلوف فكذا يجب الانفصال فتقول: (لَوْ لاَ أَلْتَ) بالضمير المرفوع المنفصل ( إلَى آخِرِهِ ) يعنى: لو لا أنتما، لو لا أنتم، لو لا أنتم، لو لا أنتما، لو لا أنتما، لو لا أنام، لو لا غن، هو، لو لا هما، لو لا هما، لو لا هما، لو لا أنا، لو لا غن، ووغمنيت إلى آخِرِهَا) أي: مذهب أكثر العلماء في الضمير إذا وقع بعد (عسى) أن يكون مرفوعاً متصلاً؛ لأنه فعل، وما بعده فاعل فينبغي الاتصمال بالفعل فنقسول: عسيت عسيتما عسيتن، عسماه عساهما عساهما عسيتن، عسماها عساهما عساهما عساهما عسيتن، عسماها عسيتن، عسماها عساهما عساهما عسيتن، عسماها عساهما عسيتن، عسماها عساهما عساهما عسيت عسينا .

<sup>(</sup>١) وهي اللغة الحاربة على القياس؛ لأنه مصمر مبتدأ بتقدير (لو لا أنت فاضل)، أو فاعل لفعل عذوف بتعدير (لو لا حصل)، فوحب أن يكون مصمراً منفصلاً، أمّا كونه مرفوعاً مبتدأ أو فاعلاً، أو مرفوعاً على قرل «الأخفش». وأمّا أكونه منفصلاً؛ فلأنّ عامله إمّا حرف أو معاربي، أو محذوف، وقاد علمت أنّ الصمير يجب أن يكون منفصلاً على هذين التقديرين، (حاشية مصاح الراغب).

### وَجَاء: (لَوْلاَكَ)، وَ(عَسَاكَ) إلَى آخِرِهمَا.

(وَجَاء) عند بعضهم خلاف قول الأكثر: (لَوْ لاَكَ) بالضمير المتصل المحرور (وَعُسَاكَ) بالضمير المنصوب (إلَى آخِرِهِمَا) يعني: عـساكما عـساكم، عساك عساكما عساكن ، عساك عساكن ، عساه عساهم، عساها عساهن عساهن عسان، ولولاكما لولاكم، لولاك لولاكما لـولاكن ، لـولاه لولاهما لولاهما لولاهن ، لولان .

\* \* \* \* \*

#### [ نون الوقاية ]

وَنُوْنُ الْوِقَايِةِ: مَعَ الْيَاءِ لاَزِمَةٌ فِي الْمَاضِيْ، وَفِيْ الْمُضَارِعِ عَرِيّاً عَنْ الْمُخْتِرُانِ

#### [ نون الوقاية ]

ثم شرع في بيان نون الوقاية التي تتصل بالأفعال عند لحوق ضمير المتكلم عنا فقال: (وُنُونُ الْوِقَاية) وهي نون مكسورة تتصل بآخر الفعل وغيره إذا نسب إلى ياء المتكلم، والوقاية بمعنى الصيانة؛ لألها تصون الفعل عن الجرّ اللازم لما قبل ياء المتكلم، وتحفظ آخره عن اختلاف الإعراب (مَعَ اليَّاء) عند اتصال ياء المتكلم (لاَزِمَةٌ فِي المُماضِيُ مطلقاً أي: في جميع صيغها الأربع عشرة فتقول: ضربني ضرباني ضربوني، ضربتني ضربتاني ضربتني، ضربتني ضربتماني ضربتموني، ضربتني ضربتماني ضربتني عربتماني ضربتني عربتماني عربتماني عربتماني معالم فربتني عربتماني في جميع صيغها وأله الإعراب الكن الم في جميع صيغها بل إذا كان المضارع (عَرِيًّا) أي: خالياً (عَنْ الوْنِ الإِعْراب) لصيانة الفعل عن المنافرة التي هي عنصة بالاسم وهي سبع صيغ، خمس بغير النون مطلقاً مذكر الغائب، ومؤنث الغائب، ومذكر المخاطب، والمتكلم بالنفس، والمستكلم مدكر الغائب، ومؤنث الغائب، ومذكر المخاطب، والمتكلم بالنفس، والمستكلم مع الغير نحو: يضرب و تضرب و تضرب و نضرب، واثنان مع نون

<sup>(</sup>١)- في بعض تسخ المتن: (مع المضارع) بدل (في المضارع).

## وَأَنْتَ مَعَ الْنُوْنِ فِيْهِ، وَ(لَدُنْ)، وَ(إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا مُخَيِّرٌ، وَيُخْتَارُ فِي (لَيْتَ)

الضمير جمع المؤنث الغائب والمخاطب نحو: يضربن وتضربن، (وَأَنْتَ مَعَ النَّوْنِ فِي الْمُصَارِعِ الذي يكون مع نون الإعراب، وهي خمس صيغ: يفعلان يفعلون تفعلان تفعلون تفعلون تفعلين، بالخيار إن شئب جئت بنون الوقاية وقلت: يضربانني ويضربونني قياساً على العري من نون الإعراب وطرداً للباب، وإن شئت لم تجيء بنون الوقاية وقلت: يضرباني ويضربوني استغناءاً بنون الإعراب عن نون الوقاية .

ولا يخفى: أنَّ اتصال الياء مع المتكلم في غير أفعال القلوب غير جائز فلا يقال: أَضْرِبُنِيْ، ولا ضَرَبُنِيْ، ويجوز في أفعال القلوب فيقال: أَحْسِبُنِيْ، ولا ضَرَبُنِيْ، ويجوز في أفعال القلوب فيقال: أحْسسِبُنِيْ، وحَسبْتنيْ فاضلاً.

(وَ) كذلك أنت في لفظ (لَدُنْ، وَإِنَّ، وَأَخُواتِهَا) أي: أخوات (إنّ) من الحروف المشبّهة بالفعل، والمراد منها ههنا: إنّ، وكأنّ، ولكنّ فقط؛ لأنّ حكم ليت، ولعل يذكر مستقلاً (مُخَيَّرٌ) بين الإتيان بنون الوقاية عند ياء المستكلم فتقول: "لَدُنِّيْ" بتشديد النون، و"إِنَّنِي، وكأنّني، ولكنّني وبين ترك نون الوقاية فتقول: "لَدُنِيْ" بالتخفيف، و"إني، وكأني، ولكنيْ"، أمّا وجه الإتيان فلمشاهمة هذه الحروف بالفعل، وأمّا وجه الترك، لكراهة اجتماع النونات في "إنّ، وأنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ".

(وَيُخْتَارُ) إلحاق النون (في لَيْتَ) من الْحروف الْمشبّهة بالفعل إذا دخلت

## وَ (من ) وَ (عَن ) وَ (قَد ) وَ (قَط )، وَ عَكْسُها (لَعَل ) .

على الياء المتكلم؛ إذ لا يلزم فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف كما في أخواتما، (وَ) كذلك يختار إلحاق النون في حرفي (مِنْ، وَعَنْ) إذا دخلتا على ياء المتكلم فتقول: "منّي، وعنّي" بالتشديد .

(وَ) كذلك يختار إلحاق النون في (قَدْ، وَقَطْ) وهما اسمان بمعنى (حسب) فيقال: "قدني، وقطني" بمعنى: حسبي، وكفاني، ويجوز في هذه الألفاظ ترك نون الوقاية، أمّا وجه اختيار النون فللمحافظة على السكون اللازم في أواخرها؛ لألها مبنيات والسكون أصل في البناء، وأمّا وجه الترك فلقياسها على غيرها من الأسماء والحروف فإلها تستعمل بغير نون الوقاية كما في: (لي، و بي، وغلامي) . (وَعَكُسُهَا لَعَلُ) أي: حكم نون الوقاية في (لعلّ) بعكس ما في (ليست)؛ لأنّ المختار في دامل ته أنه نون الوقاية في (لعلّ) بعكس ما في (ليست)؛

لأنّ المختار في (لعلّ) ترك نون الوقاية فيقال: "لعلّي"، لكونها حرفاً، وياء المتكلم تلحق الحروف بغير نون الوقاية ك\_: (بي، ولي)، وأمّا وجه جـواز الإلحـاق فلمشابهتها بالفعل.

## [ضمير الفصل]

وَيَتُوسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ الْعَوَامِلِ وَبَعْدَهَا صِيِّغَةُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ مَيْعَدَهَا صِيِّغَةُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ مَيْعَدَا الْمُبْتَدِدَا مُطَابِقِ لِلْمُبْتَدِداً

## [ضمير الفصل]

ثم شرع في بيان ضمير الفصل وهو ضمير يقع بين المبتدأ والخبر إذا كان الخبر معرفة حتى لا يلتبس الخبر بالصفة فقال: (وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرِ قَبْلَ) الخبر معرفة حتى لا يلتبس الخبر بالصفة عليهما نحو: "زيد هو المنطلق"، (وَبَعْدَهَا) أي: بعد دحول العوامل اللفظية عليهما نحو: "كان زيد هو المنطلق" (صِيْعَةُ مَرْفُوعِ مُنفصل (مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأَ) في الإفراد، والتثنية، والجمع، منفصل (مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأَ) في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والغيبة، والخطاب، والتكلم، فيقال: "زيد هـو القائم، والزيدان هما القائمان، والزيدون هم القائمون، وهند هي القائمة"، وقوله تعالى: ﴿ إِنْ تَرَن أَنَا أَقَلَ ﴾ (٢٠).

وإنما قال: (صيغة مرفوع) ولم يقل: ضمير مرفوع، لأنّ النحاة اختلفوا في كونه ضميراً، فقال بعضهم: اسم ضمير، وقال بعضهم: حرف، أمّا كونه صيغةً فلا اختلاف فيه .

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (قبل دخول العوامل اللفظية) .

<sup>(</sup>٢)- سورة المائدة : [ الآية : ١١٧ ] .

<sup>(</sup>٣)- سورة الكهف : [ الآية : ٣٩ ] .

#### وَيُسَمَّى فَصْلاً لِيُفَصِّلَ بَيْنَ كَوْنه خَبَراً وَنَعْتاً، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُوْنَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً

(وَيُسَمَّى) هذه الصيغة (فَصُلاً) لأنّه إنما يؤتى هما (لِيُفَصِّلُ بَيْنَ كُوْنِهِ) أي: الاسم المذكور بعده (خَبَراً أَوْ نَعْتاً) (') لأها لو لم يكن كما في قوليا: "زيد القائم" لم يعلم أنّ (القائم) خبر لـ(زيد) أو نعت له، وإذا أتيت بهذه الـصيغة علم أنّه خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت بالأجنبي، ولأنّ الضمير لا يوصف ولا يوصف به .

فإن قيل: هذا إذا كان إعراب المبتدأ والخبر متحداً، أمّا إذا كان مختلفاً نحو: "إنّ زيداً هو القائم" فلا التباس فينبغى أن لا يجوز ضمير الفصل ههنا ؟

قلنا: إذا حصل الالتباس في بعض الصور حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس طرداً للباب .

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط الإتيان بهذه الصيغة (أَنْ يَكُوْنَ الْخَيَرُ مَعْرِفَةً) لأنّ اللبس بالنعت نحو: "زيد هو القائم" إنما يكون في صورة التعريف، وأمّا إذا كان الحبر نكرة فلا التباس، لأنّ المبتدأ معرفة ولا يجوز نعت المعرفة بالنكرة، ويعلم من هذا اشتراط كون المبتدأ معرفة بالطريق الأولى .

<sup>(</sup>١)- هذا في اصطلاح «البصريين»، وقال «الخليل»، و«سيبويه»: سمّى فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عمّا بعده بدلالته على أنّه لبس من تمامه بل هو حبره، و«الكوفيون» يسمّونه عماداً لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد للبيت؛ الحافظ للسقف من السقوط، (شرح الرضي).

## أَوْ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا، مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرُوٍ، وَلاَ مَوْضِعَ لَهُ عِنْدَ الْخَلِيْـــلِ .

(أَوْ أَفْعَلَ مِنْ كُذَا) أي: إذا كان الخبر صيغة اسم التفضيل المستعمل بـ: (مِنْ)، لأنّه لا يجوز دخول اللام عليه ويستوي فيه المعرفة والنكرة فيحصل الالتباس بالنعت (مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ () مِنْ عَمْرو) هذا مثال كون الخير (أفعل مِن) بعد دخول العوامل، وإنما اقتصر على هذا المثال و لم يمثّل لكون الخبر معرفة قبل دخول العوامل أو بعدها؛ لأهما مستغنيان عن التمثيل لكثر تحمل الخراصة هذا النوع فاحتاج إلى النمثيل.

واعلم: أنّه لا يختص ضمير الفصل هذين الموضعين بل كلّ موضع يحصل فيه الالتباس ويصحّ كون الخبر نعتاً، كما إذا كان الاسم مضافاً إلى المعرفة إضافةً لفظية نحو: "ضارب زيد الآن أو غداً"، أو مضافاً إلى النكرة نحو: "غلام رجل"، أو مشاهاً للمضاف في امتناع دحول التعريف عليه نحو: "زيد هو أفضل من عمرو، وزيد هو يقوم" يجوز فيه الإتيان بضمير الفصل.

(وَلاَ مَوْضِعَ لَهُ) أي: لهذه الضمير من الإعراب (عِنْدَ الْخَلِيْلِ (٢)) فعنده هذه الكلمة كالكاف في: أولئك، والتاء في: أنت، لا محل لها من الإعراب.

 <sup>(</sup>١) واقتصر على مثال (أفعل من) بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل دخول العوامل
 لاستعنائهما عن المثال لكثرةا، (حاشية مصباح الراغب) .

<sup>(</sup>۲)- تقدمت ترجمته: (ص: ۱۱۱) .

#### وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَبَرَهُ.

(وَبَعْضُ الْعَرَبِ) أي: نحاقهم، وإلا فالعرب العاربة كـ «أمريء القـيس» (أ)، وغيره لا يعرفون ما المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول ؟ (يَجْعَلُهُ) أي: يجعل هذا الضمير (مُبْتَداً وَمَا بَعْدَهُ خَبَرَهُ) فعلى هذا يكون اسماً قطعاً؛ لأن الحرف لا يقع مبتداً، والقياس أيضاً يقتضي ذلك لكونه من جملة الضمائر لفظاً ومعنى فـلا يرتكب خلاف الأصل بلا داع.

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>١) - تقدّمت ترجمته : (ص : ١٢٨) .

### [ ضمير الشأن، والقصة ] وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيْرٌ غَائِبٌ يُسَمَّى ضَمِيْرَ الْشَّالُنِ وَالْقِصَّةِ

#### [ضمير الشأن والقصة]

ولمّا فرغ عن بيان ضمير الفصل شرع في بيان ضمير الـشأن والقصه فقال: (وَيَتَقَدّمُ قَبُلَ الْجُمْلَة) اسمية كانت أو فعلية بشرط أن تكون حبرية (ضمير غائب) من غير تقدّم معاد ومرجع (يُسمّى ضمير الشأن) (') إن كان الصمير مذكراً نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ (')، (وَالْقِصّةِ) أي: ويسمّى ضمير القصة إن كان مؤنثاً كقوله تعالى: ﴿ فَإِنّهَا لاَ تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ (')، وإنما سمّى القصة إن كان مؤنثاً كقوله تعالى: ﴿ فَإِنّهَا لاَ تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ (')، وإنما سمّى القصة، والباعث على الإتيان كمذا الضمير الإجلال والاهتمام بشأنه؛ لأنّ ذكر الشيء مبهماً ثم ذكره مفسراً أوقعُ في النفس إجلالاً وتعظيماً، ولـئلا يفـوت الكلام من السامع عند غفلته فيهتم باستماعه، ولهذا لا يؤتى بـه إلاّ إذا كان قيام زيد أمراً عظيماً الكلام ذو شأن عظيم فلا يقال: "هو زيد قائم" إلاّ إذا كان قيام زيد أمراً عظيماً

<sup>(</sup>١)- إنما سمّي ضمير الشأن والقصة؛ لأنّه يعود لأحدهما، والكوفيون يسمّونه ضمير المجهول؛ لأنّه لا يعود إلى مذكور، (نجم الدين) .

<sup>(</sup>٢) سورة الإخلاص : [ الآية : ١ ] .

<sup>(</sup>٣)- سورة الحج: [الآية: ٤٦].

يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ، وَيَكُونُ مُنْفُصِلاً، وَمُتَّصِلاً مُسْتَتَراً، وَبَارِزاًعَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَحَدْفُهُ مَنْصُوْباً

في قلوب الناس، (يُفَسَّرُ) ذلك الضمير المبهم (بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ) (') وإنما يجب أن يفسّر هذا الضمير بالجملة؛ لأنما هي المرادة من ذلك الضمير وتكون بعده لوجوب كون المفسِّر بعد المفسَّر، (وَيَكُونُنُ) أي: ضمير الشأن أو القصة (مُنْفَصِلاً) [') إن كان مبتدأً، (وَمُتَّصِلاً مُسْتَتَراً) في الفعل إن كان عامله فعلاً، (وَ) متصلاً (بارزاً) أي: غير مستتر في الفعل.

فقوله: (منفصلاً ومتصلاً) تقسيم لضمير الشأن والقصة، وقوله: (مستتراً أو بارزاً) تقسيم للمتصل، فالانفصال، والاتصال، والاستتار، والإبراز يكون (عَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ) أي: إن كان عامله معنوياً كان الضمير منفصلاً (نَحُوُ: هُوَ زَيْدٌ قَائمٌ، و) يكون متصلاً مستتراً إذا كان عامله فعلاً وهو مرفوع نحو: (كان زَيْدٌ قَائمٌ، مثال الضمير المتصل المستتر في الفعل وهو (كان)، والضمير المستتر فيه ضمير الشأن، والجملة بعدها خبره (و) يكون متصلاً بارزاً إن كان عامله حرفاً (إِنَّهُ زَيْدٌ قَائمٌ) مثال الضمير المتصل البارز، (وَحَدُّفُهُ أي: حدف ضمير السأن عامله حرفاً حال كونه (مَنْصُوبُا) كما في قوله (٢):

<sup>(</sup>١) - في بعض نسخ المتن: (يفسر بما بعده) بدل (يفسر بالجملة بعده) .

<sup>(</sup>٣)- في بعض نسخ المتن: (يكون متصلاً ومنفصلاً).

 <sup>(</sup>٣)- ينسب هذا البيت للأخطل الثعلبي، واسمه غياث بن غوث، وكان من أشهر أهل عضرهم،

## زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَحَذْفُهُ مَنْصُوْباً ضَعِيْفٌ إِلاَّ مَعَ أَنْ إِذَا خُفُفَــتُ ا فَإِنَّــهُ لاَزِمٌ .

توفي سنة (٩٠هـ)، انظر: "الأعلام": (٩٠/٥)، "الأعاني": (٢٩٠/٨)، "الشعر والشعراء":
 (صـــ: ٩٠٤)، "طبقات فحول الشعراء": (صـــ: ٢٩٨) وغيرها .

<sup>(</sup>١)- (الجُؤذر): ولد البقر الوحشية، فالجمع: حآذر .

<sup>(</sup>٢)- تخريج البيت: "الجمل" للزجاجي: (صــ: ٢١)، "الأمالي الشجرية": (٢٩٥/١)، "شرح الوافية": (٢٩٥/١)، "شرح الوافية": (٢٩/٢)، "شرح ابن يعيش": (١٠٩/١)، "شرح الرضي": (٢٩/٢)، "المقرب": (١٠٩/١)، "خزانة الأدب": (٢١٩/١)، "(٢٦٢/١)، "الهمع": (١٣٦/١)، وغيرها .

<sup>(</sup>٣)- سورة بونس: [الآية: ١٠].

<sup>(</sup>٤)- سورة المرمل: [الآية: ٢٠].

لئلا يلزم مزية الأضعف على الأقوى، وذلك لأنّ (أنّ) المفتوحة أكثر مسشاهة بالفعل من (إنّ) المكسورة؛ لأنما مثل (شدّ، ومدّ) لفظا، وقد وجدوا (إنّ) المكسورة بعد التخفيف أيضاً عاملة كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلاً لّمَا لَيُوفِينَيّهُمْ ﴾ (١) فوجب أن يكون (أنّ) المفتوحة أيضاً عاملة بعد التخفيف على للوقوى، و لم يجدوا عمله في الظاهر فقدروا ضمير الشأن معمولاً له حتى لا يلزم مزية الأضعف على الأقوى .

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>١)- سورة هود : [ الآية : ١١١ ] .

#### أسماء الإشارة]

أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ: مَا وُضِعَ لِمُشَارِ إِلَيْهِ، وَهِيَ : (ذَا) لِلْمُذَكَّرِ، وَلِمُثَنَّاهُ: (ذَانِ)، وَ(ذَيْنِ)، وَ(نِهْ)، وَ(فِهْ)، وَ(فِهِيْ)، وَ(فِهِيْ)، وَ(فِهِيْ)،

#### [أسماء الإشارة]

رأسماء الإشارة) وإنما بنيت أسماء الإشارة لتضمنها معنى الحرف لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبحامها وهو المشار إليه حسّاً أو لفظاً نحو: "هذا الرحل" كاحتياج الحرف إلى غيره، (مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ) بالإشارة الحسية أي: بالحوارح فلا يرد ضمير الغائب؛ لأنّه يشير باللفظ.

وقوله: (ما وُضع) حنسٌ شامل لجميع الأسماء، وقوله: (لمشارٍ إليه) فصلٌ خرج به غير اسم الإشارة، وهذا بحسب أصل وضعها، وقد يشار إلى شيء غير حاضر بل أشياء غير محسوسة ومعاني معقولة بأسماء وُضعْتُ للإشارة الحسية محازاً فحينئذ بحتاج إلى مذكور قبله حتى يشار إليه، وحكمها حينئذ كضمير الغائب لا بد فيها من تقدّم مرجع.

(وَهِيَ) (١) خمسة ألفاظ لستة معان، لأنّ المشار إليه إمّا مذكر أو مؤنث، وكلّ واحد منهما إمّا مفرد، أو مثنى، أو مجموع، فهي ستة معان، وصيغة الجموع مشتركة بين المذكر والمؤنث فصار الألفاظ خمسة، (ذا للمُذكّر) الواحد،

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (وهي حمسة) .

## وَلِمُثَنَّاهُ: (تَانِ)، وَ(تَيْنِ)، وَلِجَمْعِهِمَا: (أُولاَءِ) مَدًا وَقَصْراً، وَيَلْحَقُهَا حَرُفُ الْتَنْبِيْدِ، وَيَتَّصِلُ بِهَا حَدِرُفُ الْخِطَابِ

(وَلَمُشَاهُ: ذَانِ) في حالة الرفع (وَذَيْنِ) في حالتي النصب والجرّ، (وَلِلْمُوَّلُثِ) الواحدة في اسم الإشارة سبع لغات مسموعة في كلامهم (تا، وَذِيْ، وَتِيْ، وَتِهْ، وَذِهْ، وَتِهْ، وَذِهْ، وَدِهْ، وَذِهْ، وَذِهْمْ وَلَمُثَاهُ) أي: لتثنية المؤنث (تان) في حالة الرفع (وَتَيْنِ) في حالتي النصب والحرّ، (وَلِجَمْعِهِمَا) أي: لجمع المذكر والمؤنث عاقلاً كان أو غير عاقل (أولاء) بضم الهمزة وفتح اللام وألف الممدودة (مَدَاً) أن أي: بالممدودة (وَقَصْراً) مقصورة نحو: "أولى"، وإنما يكتب الواو بعد همزة الأولى تمييراً له عن (إلى) الجارّة، ثم حُمل الممدودة على المقصورة مع عدم الالتباس، وإنما لم يفرق في الجمع بين المذكر والمؤنث.

(وَيَلْحَقُهَا) أي: يدخل في أوائل أسماء الإشارات (حَرَّفُ الْتَنْبِيْهِ) وهي (ها) فيقال: هذا، وهذان، وهاتا، وهاتان، وهؤلاء، (وَيَتَّصِلُ بِهَا) أي: بآواحر أسماء الإشارات (حَرَّفُ الْحِطَابِ) (1) ليدل على أحوال المخاطب من الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فيقال: ذاك ذاكما ذاكم، ذاك ذاكما ذاكم ذاكر موافقاً

<sup>(</sup>١)- سقط من بعض نسخ المنن: (لهي، وذهبي) .

<sup>(</sup>٢)- في الحجاز .

<sup>(</sup>٣)- في تميم .

<sup>(</sup>٤)- في بعض نسخ المتن: (كاف الخطاب) بدل (حرف الخطاب) .

## وَهِيَ خَمْسَةٌ فِيْ خَمْسَة فَيَكُوْنُ خَمْسَةً وَعِشْرِيْنَ، وَهِيَ: (ذَاكَ) إِلَى (ذَاكُنَّ)، وَهِيَ خَمْسَة وَرُذَانِكَ إِلَى (ذَانِكُ نَّ)، وَكَلْذَالِكَ الْبَــوَاقِيْ

لحال المخاطب، ويجوز اجتماع حرف التنبيه وحرف الخطاب معاً فيقال: هذاك وهاتيك، ولا يجوز اجتماع اللام مع الهاء فلا يقال: هذالك، وهاتيلك .

(وَهيَ) أي: أسماء الإشارة (خَمْسَة) لأنّ المشار إليه إمّا مذكرٌ أو مؤنث، وعلى التقديرين: إمَّا مفردٌ أو مثنيُّ أو مجموعٌ، والمجموع مشترك بين المــذكر والمؤنث فصارت خمسة (في خَمْسَة) أي: خمسة ألفاظ الخطاب لأنّ المخاطب إمّا مذكرٌ أو مؤنث، وعلى التقديرين: إمّا مفردٌ أو مثنيٌّ أو مجموعٌ والتثنية مشتركة في الخطاب بين المذكر والمؤنث فصارت خمسة، وهذه الخمسة تتصل بكلِّ واحد من الخمسة الأُول (فَيَكُونُ) الحاصل من ضرب خمسة في خمسة (خَمْسَةُ وَعَشْرِيْنَ، وهي) أي: الخمسة والعشرون هذه: (ذَاكَ إلَى ذَاكُنَّ يعيني إذا كان اسم الإشارة للواحد المذكر واتصلت به خمس صيغ المخاطب قلت: ذاك ذاكما ذاكم، ذاك ذاكن، (وَذَانكَ إِلَى ذَانكُنَّ) يعنى: إذا كان اسم الإشارة تثنية المذكر ولحقتْها خمس صيغ المخاطب قلت: ذانك ذانكما ذانكم، ذانك ذانكن، (وَكَذَلَكَ الْبُواقِيُّ) أي: قس عليهما الصيغ البواقي من المؤنث، والتثنية، والجمع، فتقول في الواحد المؤنث: تاك إلى تاكنَّ، إذا كان المشار إليها المؤنث الواحدة وألحقت بما خمس صيغ الخطاب، وكذلك سائر لغات المؤنث الواحدة، وتقول: تانك إلى تانكنَّ، بأن يكون المشار إليهما تثنية المؤنث وألحقتٌ بما خمس صيغ

### وَيُقَالُ: (ذَا) لِلْقَرِيْبِ، وَ(ذَلِكَ) لِلْبَعِيْدِ، وَ(ذَاكَ) لِلْمُتَوسِط

الخطاب، وتقول: أولئك إلى أولئكن، بأن يكون المشار إليهم جمع المذكر أو المؤنث وألحقت بما خمس صيغ الخطاب.

والحاصل: أنّ موافقة الإشارة بالمشار إليه وحرف الخطاب بحال المخاطب إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً لازمة في الأحوال كلّها، (وَيُقَالُ) أي: يستعمل لفظ: (ذَا)، وهذا أي: كلّ ما كان من أسماء الإشارات عريّاً عن اللام والكاف (لِلْقَوِيْبِ) أي: إذا كان المشار إليه قريباً منكم، (وَذَلِكُ) مع اللام والكاف (للْبُعِيْدِ) أي: المشار إليه إذا كان بعيداً منك، (وَذَلكُ) بالكاف وحده والكاف (للمُتَوَسِّطِ) أي: المشار إليه إذا كان متوسطاً بين القريب والبعيد، وذلك لرعاية المناسبة بين قلة المسافة وقلّة الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف، وقال بعضهم: لا درجة للمتوسط بينهما وإنما هو قريب أو بعيد، وإنما قال: (يقال) وأحال هذا القول إلى غيره ولم يتّخذه مذهباً له لكثرة التخلف في هذا الفرق باستعمال أحدهما مكان الآخر .

ثم اعلم: أنّه قد يشار إلى الشخص الحاضر القريب نظراً إلى عظمة شأنه بلفظ البعيد بجعل علو المرتبة كبعد المسافة، كقول بعض الحاضرين مسشيراً إلى السلطان: "ذلك السلطان يأمر هكذا"، وقد يعكس ويشار للبعيد بلفظ القريب بتنزيله منزلة القريب الحاضر كقولك: "هذه القيامة قد قامت".

وَ(تِلْكَ)، وَ(تَائِكَ) وَ(ذَائِكَ) مُشَدَّدَتَيِنِ، وَ(أُولاَئِكَ) مِثْلُ (ذَلِكَ)، وَأَمَّا: (ثَمَّ)، وَ(هُنَـــا) وَ(هَنَـــا) فَللْمَكَـــان خَاصّـــةً .

(وَ) يَقَالَ: (تِلْكَ، وَتَانِّكَ، وَذَانِّكَ) للبعيد (مُشَدَّدَثَيْنِ) (١) أي: حال كون لفظ تانَك، وذانَك بتشديد النون ومد الألف لإقامة الشد مقام اللام، (وَ) كذلك لفظ (أُولَئِكَ مِثْلُ ذَلِكَ) في استعماله للبعيد، فكما يستعمل (ذلك) للبعيد تستعمل هذه الألفاظ للبعيد .

(وأمًّا) لفظ (ثمَّ) بفتح الثاء وتشديد الميم المفتوحة، (وَهُنَا) (٢) بضم الهاء وتخفيف النون، (وَهَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون (فَلْمُكَانِ خَاصَّةُ) أي: تستعمل للإشارة إلى المكان فقط ولا يشار ها إلى غير المكان، ف: (هنا) يشار ها إلى المكان القريب، و (ههنا، وهناك) إلى المتوسط، و (تَّمَّ، وهنَّا) بالتسديد، و (هنالك) إلى المتوسط، و (تَمَّ قال كذا، وقلت كنا" فرهنالك) إلى المعيد، وأمّا قول المصنفين: "ومن ثمّ قال كذا، وقلت كنا" فللإشارة إلى المكان الاعتباري وإن لم يكن هناك مكان حسى.

<sup>(</sup>١)- هذا مدهب «المبرد» وسائر النحاة، وأمّا «الإندلسي» فلا يفرق بين تشديد النون وتخفيفها في إفادة القرب والبعد، (المقتضب) .

<sup>(</sup>٢)- قال العلوي في "شرحه": ..... فإن كان قريباً قيل فيه: هنا، وهاهنا، وإن كان متوسطاً قيل فيه: هناك، وهاهنا، وإن كان معيداً قبل فيه: هنالك، كما قيل: ذلك، وتالك ...... اهم، انظر: "شرح ابن يعيش"، "شرح الرضى"، "الأزهار الصافية" .

#### [الموصول]

الْمَوْصُولُ : مَا لاَ يَتِمُّ جُزْءاً إِلاَّ بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ، وَصِلَتُ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ

#### [الموصول]

(الْمَوْصُوْلُ) وإنما بني الموصول لأنّه يفتقر إلى الصلة ويفتقر الحرف إلى الغير (مَا لاَ يَتِمُّ) أي: هو اسم لا يصير بنفسه (جُزْءً) تاماً للكلام لا مبحداً ولا خبراً ولا فاعلاً ولا مفعولاً (إلا بصلة (أ وَعَائِد) فإذا انضم إليه الصلة صلح بعد ذلك أن يقع مبتداً أو خبراً أو غير ذلك، مثل (الذي) في قولنا: "جاء الذي أبوه قائم أبوه"، فقوله: (ما) جنس شامل لجميع الأسماء، وقوله: (لا يتمّ جزءاً للكلام إلا بصلة) يُخْرِجُ الأسماء التي تصير جزءاً تاماً للكلام بغير صلة كن للكلام إلا بصلة)، وقوله: (إلا بعائد) يخرج مثل (إذ وإذا) لأنّه وإن لم يتمّ جزءاً من الكلام إلا أنّه لا يحتاج إلى عائد، وإنما قال: (لا يتم جزءاً)، و لم يقل: لا يكون حزءاً؛ لأنّه يصير جزءاً ناقصاً كوقوعه صفة المسند إليه وغيره لكن لا يصير جزءاً تاماً أعني مسنداً ومسنداً إليه حتى ينضمٌ إليه صلته، (وَصِلَتُهُ) تكون (جُملَة خَبَرِيَّة)

<sup>(</sup>١)- الصلة نطلق على ثلاثة أشياء، أحدها: على الحرف فيقال: هذا الحرف صلة أي: زائد، دخوله وخروجه سواءً، الثاني: على حرف الجرّ في نحو: "مررت بزيد" فالباء صلة وصل بها الفعل إلى الاسم، والثالث: صلة بمعنى التمام كما في هذا الباب .

والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فإنّ الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد إليه، فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول، فلو عرف الموصول بما لزم الدور، (حاشية مصباح الراغب) .

### وَالْعَائِدُ ضَمِيْرٌ لَدُ . وَصِلَةُ الْأَلْفِ وَالْلاَّمِ اسْمُ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ

معلومة مضمونها للمخاطب أوّلاً، أمّا كونها جملة فلأنّ الموصولات وضعت لغرض وصف الأسماء بالجمل، وأمّا كونها حبرية فلأنّ الصفة لا تكون إلا بالجملة الخبرية، والإنشائية لا تصلح للوصف بها، وأمّا كونها معلومة للمخاطب فقياساً على سائر الصفات؛ لأنّ الصفة من شأنها أن تكون معلومة للمخاطب قبل إجرائها على الموصوف فلا يقال: "جاءين الذي قام" إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه، (وَالْعَائِدُ (') ضَمِيْرٌ لَهُ (آ)) أي: الضمير الذي يعود إلى الموصول ليربط الصلة مع الموصول وإلا تكون أجنبية .

ولما توهم من قوله: (أن الصلة جملة خبرية) أن يكون صلة الألف واللام معنى (الذي) أيضاً جملة خبرية دفع ذلك بقوله: (وَصِلَةُ الأَلْفِ وَالْسلامِ) التي بمعنى الموصول؛ لأنّ هذه الألف واللام في الأصل: الذي، والتي، فخفقت، يجسب أن يكون (اسْمُ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ) وهما بمعنى الفعل فتقول: "جاءين الضارب زيداً" أي: الذي يضرب زيداً، و"جاءين المضروب غلامه" أي: الذي ضرب غلامه .

<sup>(</sup>١) – واعلم: أنه إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن المتكلم جاز أن يكون العائد إليه غائباً وهو الأكثر؛ لأنّ المظهرات عُيّبٌ نحو: "أنا الذي قال كذا" وجاز أن يكون متكلماً حملاً على المعبي، قال على رضى الله عنه: "أنا الذي حمّتني أمي حيدرة" قال المارين: لو لم أسمعه لم أحوّره، (حاشية مصاح الراغب) ،

<sup>(</sup>٢)- سقط من بعض نسخ المان: (له) .

وَهِيَ: (الَّذِيُّ) وَ(النَّتِيُّ) وَ(الْلَّذَانِ) وَ(الْلَّتَانِ) بِالأَلْفِ وَالْيَاءِ، وَ(الأُولَى) وَ(اللَّوَاتِيُّ وَ(الْلاَّتِيُّ) وَ(الْلاَّتِيِّ) وَ(الْلاَّتِيِّ) وَ(الْلاَّتِيِّ) وَ(الْلاَّتِيِّ) وَ(الْلاَّتِيِّ) وَ(الْلاَّتِيِّ) وَ(الْلاَّتِيِّ) وَ(الْلاَّتِيِّ) وَ(الْلاَّتِيِّ)

وإنما وجب أن يكون صلة الألف واللام اسم فاعل ومفعول لا غيرهما؛ لأنّ اللام هذه مشابحة بلام الحرف أي لام التعريف، فكرهوا أن يدخل على الفعل، وفي الحقيقة هي اسم الموصول يقتضي الجملة فلرعاية الصورة منعوه من دخول الفعل، ولرعاية المعنى أدخلوه على اسم الفاعل والمفعول؛ لأهما في معنى الفعل المعلوم أو المجهول، ولم يجوّزوا دخول لام الموصول على الصفة المستبهة، والمصدر، واسم التفضيل لضعف مشابحة هذه الأسماء بالفعل.

(وَهِيَ) أَي: أَلفَاظُ المُوصُولات على ما ذكره ثمانية عشر: (الَّذِيُ اللواحد المُذكر، (وَاللَّتَانِ) لتتنية المؤنث الواحدة، (وَاللَّذَانِ) لتثنية المَذكر، (وَاللَّتَانِ) لتتنية المؤنث الواحدة، (وَاللَّذَانِ) لتثنية المَذكر، (وَاللَّتَانِة المؤنث الواحدة في (بِالأَلْفِ) كليهما حالة الرفع (وَالْيَاءِ) حالتي النصب والحرّ كما هو القاعدة في إعراب التثنية، (وَاللُّولَى) على زنة (عُلَى) جمع (الذي) من غير لفظه، (وَاللَّولَى) على زنة (عُلَى) جمع (الذي) من غير لفظه، (وَاللَّذِينَ) جمع الذي، (وَاللَّائِي) بالهمزة والياء، (وَاللَّاءِ) بالهمزة المكسورة بغير الياء، (وَاللَّابِي) بالياء بدون الهمزة، وهاتان لغتان في (اللائي) الذي يستعمل لحميع المذكر والمؤنث كليهما، (وَاللَّابِيُّ) جمع المؤنث لـ: (التي) خاصة، (وَاللَّابِيُّ) جمع المؤنث لـ: (التي) خاصة، (وَاللَّابِيُّ) جمع المؤنث للمفرد، والتثنية، والحميع مسن خوي العقول، (وَمَا) بمعني الذي للمفرد، والتثنية، والجمع لغير ذوي العقول، ذوي العقول، (وَمَا) بمعني الذي للمفرد، والتثنية، والجمع لغير ذوي العقول،

#### وَ(ذُوْ) الْطَّائيَّةُ

للمؤنث (وَذُوْ) بمعنى الذي (الْطَّائِيَّةِ) المنسوبة إلى «طيّ» قبيلةٌ من العرب منهم «الحاتم الطائي» فإهَا تستعمل موصولةً في لغتهم، يقولون: "جاءني ذو فعل كذا، وذو فعلا، وذو فعلوا، وذو فعلتْ" بلا تصرّف في (ذو)، قال شاعرهم (١٠): فإنّ الماء ماء أبي وجدتي وبئري ذو حفرت وذو طويست (٢٠) أي: التي حفرتما بيدي وطويتها بالآجر

واعلم: أنّ (ذو) هذه غير ما هو معدودة في الأسماء الستة؛ لأنما بمعيني (الصاحب) معربة غير مبنية، وتثنى وتجمع وتذّكر وتؤنيث فيقال: ذوا وذوّي وذوّوا وذوّوا .

<sup>(</sup>١) - هو سنان بن الفحل الطائي أحو بني أم الكهف شاعر إسلامي في الدولة المروانية، انظر: "حزانة الأدب"; (٢/٤)، "المقاصد النحوية": (٣٦/١)، "شرح ديوان الحماسة" للمرزوقي: (صـــ: ٥٩٠) وغيرها .

<sup>(</sup>٢)- تخريج البيت: "شرح الرضي": (١٠٦/٣)، "خزانة الأدب": (٣٤/٦)، "أوضح المسالك": (١/ ١٥٤)، "تلخيص الشواهد": (صــ: ١٤٣)، "لسان العرب": (ذوا)، "همع الهوامع": (١/ ١٤٨)، "شرح الأشموني": (١/ ١٤٣)، شرح المفصل": (١/ ١٤٧/٣)، "المقاصد النحوية": (١/ ٢٦٠)، "همع الهوامع": (١/ ٢٦٨)، "شرح المفصل": (١٤٧/٣) وغيرها .

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (وبئري ذو حفرت وذو طويت) حيث استعمل فيه (ذو) مرتين بمعنى (الني) .

#### وَ (ذَا) بَعْدَ (مَا) للاسْتَفْهَام، وَالأَلْفُ وَالْلاَّمُ، وَالْعَائدُ الْمَفْعُولُ يَجُورُ حَذْفُـــهُ

(وَذَا) اسم الإشارة إذا وقع (بَعْدَ (مَا) (اللاسْتِفْهَامِ)() فيصير موصولاً نحو: "ماذا صنعت ؟" أي: أيّ شيء الذي صنعته ؟، (وَالأَلْفُ وَالْسَلَّمُ) السذي يدخل على اسم الفاعل واسم المفعول يكون موصولاً، وصلته يكون اسم الفاعل أو اسم المفعول .

(وَالْعَائِدُ الْمَفْعُولُ) أي: الضمير العائد إلى الموصول إذا كان مفعولاً (يَجُوزُ عَدْفَهُ) كثيراً لأنّه فضلة في الكلام فيحوز حذفه كما هو حكم سائر المفاعيل نحو: "قام الذي ضربت" أي: الذي ضربته، وأمّا غير المفعول أي: الضمير المرفوع أو المجرور فلا يجوز حذفه إلا نادراً كما جاء في بعض الأشعار، قال الشاعر (أ): صفّحنا عَن بَني ذَهْل و قلنا: القَدْومُ إخْدوان (أ)

<sup>(</sup>١)- وكذا بعد (مَنَّ) الاستفهامية مثل: "من ذا لقيت ؟".

<sup>(</sup>٢) في بعض نسخ المن: (الاسفهامية) بدل (للاستفهام) .

فإن لم تكن للاستفهام فهي اسم إشارة، (شوح الرضي) .

<sup>(</sup>٣)- إذا كان اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لا إذا كان بمعنى الثبوت والاستمرار مثل: "القاضي، والمؤمن".

 <sup>(</sup>٤)- ينسب البيتان للفند الزماني شهل بن شيبان بن ربيعة من بني يكر بن واشل، توفي (.... نحو: ٧٠ ق هـ) شاعر حاهلي وهو من أهل اليمامة، انظر: "الأعلام": (١٧٩/٣)، "الأغاني": (٨٥/٢٤)، "معط اللآلي": (صــ: ٥٧٩)، "مغني اللبيب": (٢٣٨/٣).

<sup>(</sup>٥)- تخريج البيت: "مغني اللبيب": (٢٠٠٢)، "أمالي القالي": (٣٢/١)، "سمط اللآلي": (صـــ: ٥٧٨) "شرح شواهد المغني": (٩٤٤/٢)، "المقاصد الدحوية": (١٢٢/٢) وغيرها .

#### وَإِذَا أَخْبَوْتَ بِ: (اللَّذِيْ) صَدَّرْتُهَا

عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعُنَ قوماً كَالَّذِي كَانَوا أي: كالذي كانوا عليه .

ولمّا فرغ عن ذكر الموصولات وأحكام الصلة شرع في كيفية التعبير بالموصول والصلة، وهذا الباب يسمّيه النحاة باب الإخبار ب: الذي، أو الألف و اللام، ومقصودهم من ذلك تمرين المتعلّم فيما تعلّمه من المسائل تذكيره إياها لكونه مشتملاً على الفروع الدقيقة من المسائل النحوية كالتمرين في علم التصريف.

واعلم: أنّ المقصود في الجملة الخبرية إفادة المخاطب فائدة وحسيراً لا يعلمه فتجعل ما هو المعلوم مبتداً وما لا يعلمه حيراً له وتقول: "زيلا قسائم" إذا عرف المخاطب زيداً و لم يعلم قيامه، وتقول: "القائم زيد" إذا علم شخصاً قائماً و لم يعلم من هو ؟ ولذا كان حقّ المبتدأ التعريف والخبر التنكير، والموصول مع الصلة إنما وضع لبيان الصفة المعلومة عند المخاطب فلا بد أن تجعله مبتدأً، والشيء الذي لا يعلمه خبراً عنه، مثلاً إذا ضرب زيلاً عمراً وعلم المخاطب الضارب و لم يعرف المضروب تقول: "الذي ضربه زيد عمرواً زيد"، وإذا علم المضروب و لم يعرف الضارب تقول: "الذي ضرب عمرواً زيد"، فقال: (وَإِذَا المضروب و لم يعرف الضارب تقول: "الذي ضرب عمرواً زيد"، فقال: (وَإِذَا المضروب و لم يعرف الضارب تقول: "الذي ضرب عمرواً زيد"، فقال: (وَإِذَا المضروب و لم يعرف الضارب تقول: "الذي ضرب عمرواً زيد"، فقال: (وَإِذَا اللهم، والباء في قوله:

## صَدَّرْتَهَا وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ضَمِيْراً لَهَا، وَأَخَّرْتَهُ خَبَراً عَنْهُ، فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ (زَيْدٍ) مِنْ: ضَرَبْتُ زَيْداً، قُلْتَ: الَّذِيْ ضَرَبْتُهُ زَيْكِ"

(ب: الذي) للاستعانة، وليست صلة (أخبرت)؛ لأنّ (الذي) مخبر عنها لا مخبر بحل، أي: إذا أردت أن تخبر عن شيء معلوم بصفة عند المحاطب وغير معلوم بصفة أخرى بلفظ (الذي)، وأحواقها، (صَدَّرْتَهَا) أي: جعلت كلمة (الذي) في صفة أخرى بلفظ (الذي)، وأجواقها، (صَدَّرْتَهَا) أي: جعلت كلمة (الذي) في صدر الكلام لكوها مُخبَراً عنه (وَجَعَلْت مَوْضع الْمُخبَرِ عَنْهُ) (١) وهو الاسم المبهم المقصود تعيينه عند المخاطب (ضميراً لَهَا) ليعود إلى (الذي) ويربط الصلة مع الموصول (وَأَخَرْتُهُ) أي: ذلك الاسم المبهم الذي قام الضمير مقامه (خَبَراً عَنْهُ) لأنه صار مخبراً به حينئذ، وحق المبهم أن يكون خبراً .

(فَإِذَا أَخْبَرْتَ) أي: أردت الإخبار مثلاً (عَنْ زَيْد، مِنْ) قولك: (ضَوبْتُ وَيْد، مِنْ) قولك: (ضَوبْتُهُ زَيْداً) وعلم المخاطبُ أنّك ضربت شخصاً ولا يعلم من هُو ؟ (قُلْتَ: الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْداً) بتصدير (الذي) وجعله مخبراً عنه، وجعلت الضمير عائداً إلى الموصول قائماً مقام المخبر عنه وأخرت زيداً ورفعته على أنّه خبر، والجملة المتوسطة بينهما صلة الموصول، وتُراعي في الضمير موافقة ما أخبرت عنه فتقول: "اللذان بلغت منهما إلى العَمرين رسالة الزيدان، واللذين بلغت من الزيدين إليهم رسالة العَمرون، والنه من الزيدين إليها رسالة هند".

<sup>(</sup>١)- سقط من يعض نسخ المنن: (عنه) .

وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ وَالْلاَّمُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا تَعَذَّرَ الإِخْبَارُ، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ فِيْ ضَمِيْرِ الْشَأَانِ

(وَكَذَلِك) أي: مثل (الذي) في الأحكام (الأَلْفُ وَالْلاَمُ) الذي تدخل على السم الفاعل، واسم المفعول إلا أن التعبير بالألف واللام الموصول إنما يمكن (فِيْ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً) كـ: "ضربت زيداً"، ولا يتأتى التعبير بالألف والـــلام في الجملة الاسمية كــ: "هذا زيد".

ثم ذكر وجه التخصيص بالجملة الفعلية وقال: (ليَصِحَّ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ) لأنّ اسم الفاعل، واسم المفعول لا يمكن سبكهما من الجملة الاسمية مثل قولك: "زيد أخوك" فإن أردت أن تعبر عنه بالموصول والصلة على صورة اسم الفاعل، واسم المفعول وتُدخل عليه الألف واللام للصلة لا تقدر على ذلك؛ لأنّ اسم الفاعل واسم المفعول لا يمكن اشتقاقهما من الاسم الجامد بخلاف التعبير اسم الفاعل واسم المفعول لا يمكن اشتقاقهما من الاسم الجامد بخلاف التعبير بيد: (الذي) فإنّه يمكن في الجملة الاسمية أيضاً بأن تقول: "الذي زيد هو أخوك"، أو تقول: "الذي أخوك هو زيد".

(فَإِنْ تَعَدَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا) أي: من الأمور المذكورة وهي تصدير (الذي)، وحعل الضمير موضع المخبر عنه، وتأخير المخبر عنه حيراً، (تَعَلَّرَ الإِخْبَارُ) بـ: (الذي) ولم يصح التعبير بالصلة والموصول، (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أته إذا تعذّر أمرٌ منها تعذّر الإخبار بـ: (الذي) (امْتَنَعَ) التعبير بـ: (الذي) في سبعة مواضع: (فِيْ ضَمِيْرِ الْشَأْنِ) نحو: "هو زيد قائم"، أن يخبر عنه بـ: (الذي)، وذلك

#### وَالْمَوْصُوفِ، وَالْصُفَةِ، وَالْمَصْدَرِ الْعَامِلِ، وَالْحَالِ

لأنّ ضمير الشأن يجب كونه في أول الجملة، وإن قلت: الذي هو زيد قائم هو، لام تأخّره عن الجملة المفسّرة وهو غير حائز، (وَالْمَوْضُوْفِ) وحده، (وَالْسَصِّفَةِ) وحدها فلا يجوز في: "ضرب زيدٌ العاقل" أن تخبر بــ:(الذي) عن زيد وحــده، ولا عن العاقل وحده لامتناع وقوع الضمير في موضع كلّ واحد منهما؛ لأنّك لو قلت: "الذي ضرب هو العاقل زيد" لزم وقوع الضمير موصوفاً، وإن قلت: "الذي ضرب زيد هو العاقل" لزم وقوع الضمير صفة، وقد عرفت أنّ الضمير لا يوصف ولا يوصف به، وأمّا إذا أخبرت عن الموصوف مع الصفة فغير ممتنع نحو: "الذي ضربته زيد العاقل".

(و) في (المصدر العامل () أي: المصدر الذي يعمل وينصب معموله فلا يجوز في "عجبت من دق القصار الثوب" أن يخبر ب: (الذي) ويقال: "الذي عجبت منه القصار الثوب دق" لامتناع جعل الضمير في موضع المخبر عنه؛ لأنه يلزم إعمال الضمير وهو ممتنع.

وإنما قيد المصدر بالعامل؛ لأن غير العامل يجوز الإحبار منه بـــ(الـــذي) كما تقول في "رأيت ضربك": "الذي رأيته ضربك" [ لعدم لزوم الاستحالة] . (و) في (الْحَالِ) فلا يجوز في نحو: "جاءين زيد راكباً" أن تخبر بـــ:(الذي) عن قوله: راكباً، لامتناع جعل الضمير في موضعه بأن يقال: "الذي جاءين هــو

<sup>(</sup>١)- في بعض لسخ المتن: (وفي المصدر العامل وفي الحال وفي الضمير) .

## وَالْضَّمِيْرِ الْمُسْتَحَقِّ لِغَيْرِهَا وَالإِسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ، وَ(مَا) الاسْميَّةُ

راكب" لامتناع وقوع الضمير حالاً، وكذا يمتنع الإحبار ب: (الذي) عن التمييز نحو: "طاب زيد نفساً" لاشتراط كون التمييز نكرة، (والطّمير المُستحق لغيرها) أي: وكذا يمتنع الإحبار ب: (الذي) إذا كان الصمير العائد إلى الموصول يستحقها غيرها نحو: "زيد ضربته"، فلا يجوز أن تقول: "الذي زيد ضربته"؛ لأنّ ضمير المفعول الذي في (ضربته) يستحقّه المبتدأ قبل الموصول فلو جعلناه لزيد كما هو الحق بقي الموصول بلا عائد، ولو جعلناه للموصول بقي المبتدأ بلا عائد، و كلاهما ممتنعان، (والإسم (۱) المُشتَملِ عَليه) أي: وكذلك يمتنع الإحبار برالذي) عن اسم مشتمل على الضمير الذي يستحقّه غير الموصول الذي برالذي) عن اسم مشتمل على الضمير الذي يستحقّه غير الموصول الدي المستحقّة غير الموصول كد (غلامه) في نحو: "زيد ضربت غلامه" فإنّه مشتمل على الصمير الذي المنتقة المبتدأ فلا يجوز أن تقول: "الذي زيد ضربته غلام" لأنّه يلزم علو

(وَمَا الاِسْمِيَّةُ) اعلم: أنَّ لفظة (ما) على نوعين، اسمية، وحرفية، وكلَّ منهما على ستة أقسام، كما قال شاعرهم (٢):

لفظ ما را دوازده قسم است شش ازان حرف وشش ازان اسم است کافه و نافیه تعجب را مصدری زائید أی پسر زائیا

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (ولا في الاسم المشتمل عليه) .

<sup>(</sup>٢)- لم أعتر على قائل معيّن .

#### مَوْصُوْلَـةٌ، وَاسْتِفْهَاميَّـةٌ، وَشَرْطيَّـةٌ، وَمَوْصُوْفَـةً

شرطيه وقتيه زاستفهام حجديه تامه ده شدند تمام صفي دان وآخريس موصول ياد گيير أي برادر مقبول و خركر «المصنف» ههنا الاسمية فقط؛ لأن هذا باب الأسماء، والحرفية يذكرها في باب الحروف، فالاسمية على ستة أنواع (مَوْصُولُةٌ) بمعلى (الذي) وتستعمل بغير أولي العلم غالباً نحو: "أعجبتني ما صنعته"، وقد تستعمل للعالمين نحو قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾ (أ)، (وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ) وهي تستعمل بغير العقلاء نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِيْنِكَ يَا مُوْسَى ﴾ (أ)، (وَشُرْطيَّةٌ) نحو: المقلاء نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِيْنِكَ يَا مُوْسَى ﴾ (أ)، (وَشُرْطيَّةٌ) نحو: المردت بما معجب لك" أي: المناعرة على المناعرة على المناعرة المناعر

ربُّما تكره النُّفُوسِ من الأمر لله فرجة كُحلِّ العقال (١)

<sup>(</sup>١)- سورة الشمس: [ الآية: ٥].

<sup>(</sup>٢)- سورة طه : [ الآية : ١٧ ] .

 <sup>(</sup>٣)- ينسب هذا البيت إلى أمية بن أبي الصلت، وقيل: لأبي قيس اليهودي، أو لابن صرمة الأنصاري،
 أو حنيف بن عمير البشكري، أو لمهار أحت مسيلمة الكذاب .

<sup>(</sup>٤)- تحريج البيت: "كتاب سيبويه": (٢٧٠/١)، "المقتضب": (١٨٠/١)، الأمالي الشجرية": (٢/٩٠)، "لمعصل": (صــ: ١٤٥)، "شرح ابن يعيش": (٢/٤ - ٣)، "حرانة الأدب": (٢/٤٥)، "شرح الرضي": (٢/٤٠)، "لسان العرب": (فرج)، "شرح الأشهوني": (٢/٧/١)، "مغني اللبيب": "شرح الرضي": (٢/٧٢)، "ما المعروس": (٠٠/٢٥)، "شرح المفصل": (٢٩٧/٢)، "تاج العروس": -

## 

(وَتَامَّةٌ بِمَعْنَى شَيْء) نحو قوله تعالى: ﴿ فَنعِمًا هِيَ ﴾ (١) أي: نعم شيءٌ هي، وإنما تسمّى تامةً؛ لأنما لا تحتاج إلى صلة أو صفة، (وَصِفَةٌ) نحو: "ضربته ضرباً مّا" أي: نوعاً من أنواعه، وإنما ذكر «المصنّف» هذه الأنواع في الموصولات لموافقتها بـــ:(ما) الموصولة لفظاً وإن كانت من غير الموصولات .

(و) من الموصولات (مَنْ) وهي (كَذَلِك) أي: مثل (ما) في الأوجه المذكورة بأن تكون موصولةً نحو: "جاءين من أبوه طيب"، واستفهاميةً نحو: "من عندك ؟"، وشرطيةً نحو: "من يكرمني أكرمه"، وموصوفةً بالمفرد نحه قهول الشاعر (٢):

فكفي بنا فضلاً على مَـنْ غيرنـا حُـبُّ النَّبِيِّ محـمّــد إيَّــانَــا (٣)

(كفي)، "شرح المفصل": (١٢/٤)، "شرح الرضي": (١٣٦/٣)، "المقسرت": (٢٠٣/١)، "هسع =

 <sup>(</sup>١٤٤/٩)، "شرح شواهد العيني": (٧٠٧/٢)، "المقاصد النحوية": (١٨٤/١)، "أساس البلاغة":
 (صـــ: ٣٧٧)، "الأشباه والنظائر": (١٨٦/٣)، "همع الهوامع": (٨/١) وغيرها .

<sup>(</sup>انشاهد فیه): قوله: (ربما) حيث دخلت (ربّ) على (ما) مما يدلٌ على آنٌ (ما) قابلة للسكير؛ لأنّ (ربّ) لا تدخل إلاّ على مكرة، وجملة (تكره النفوس) صفة لها .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : [ الآية : ٢٧١ ] .

<sup>(</sup>٢)- ينسب هذا البيت لكعب بن مالك الأنصاري السلمي الخزرجي، صحابي من أكابر الشعراء من أهل المدينة . كان من شعراء النبي ﷺ ، توفي سنة (٥٠هـ)، انظر: "الإصابة": (٥٨/٥)، "الأعلام": (٢٢٠/٥)، "الأغابي": (٢٤٠/١٦)، "طبقات فحول الشعراء": (صــ: ٢٢٠) وغيرها . (٣)- تحريج البيت: "ديوان كعب": (صــ: ٢٨٩)، "خزانة الأدب": (١٢٠/٦)، "لسان العرب":

## إِلاَّ فِي الْتَامَّةِ، وَالْصِّفَةِ، وَ(أَيِّ) وَ(أَيِّهُ كَ: (مَنْ)، وَهِي:

وموصوفةً بالجملة نحو: "ربّ من جاءك قد أكرمته"، (إِلاَّ فِيْ الْتَامَّـةِ '' وَالْصُفَةِ) فإنّ (مَنْ) لا تقع تامةً غير محتاجة إلى الصلة كــــ:(ما)، ولا تقع صـــفةً فلا يقال: "ضربت ضرباً مَّنْ" كما يقال: "ضربت ضرباً مّا" .

واعلم: أنَّ (مَنُّ) تستعمل لأولي العلم وقد تستعمل لغير أولي العلم نحو: قوله تعالى: ﴿ فَمنْهُمْ مَّنْ يَّمْشَيُّ عَلَى بَطْنه ﴾ (٢).

(و) من الموصولات: (أيّ ) بمعنى (الذي) للمذكر، (وَأَيَةٌ) بمعنى (السيّ) للمؤنث (كُ : مَنْ) (٣) في الأوجه الأربعة يعني تكونان موصولتين نحو: "اضرب أيّهم، و أيّتهم لقيت الله واستفهاميتين نحو: "أيّهم أخووك، وأيّتهم أختك"، واستفهاميتين نحو: "أيّهم أخروك، وأيّت سلكت الله وشرطيتين نحو: " أيّهم يكرمني أكرمه، وأيّد طريقة سلكت سلكت الله وموصوفتين نحو: "ياأيها الرجل، وياأيتها المرأة"، (وَهي) أي: كلمة (أيّ، وأيّدة)

<sup>=</sup> الهوامع": (٩٢/١) ونحيرها .

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (على من غيرنا) حيث حاءت (مَنْ) نكرة موصوفة بمفرد وهو قوله: (غيرنا)، وقيل: (الشاهد فيه): حمل (غير) على (مَنْ)؛ لأنما نكرة مبهمة فوصفت بما بعدها وصفاً لازماً يكون فا كالصلة، والتقدير: على قوم غيرنا، انظر: "حاشية مصباح الراغب".

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (إلا في النمام) بدل (إلا في النامة) .

<sup>(</sup>٢)- سورة النور ; [ الآية : ٤٥ ] .

<sup>(</sup>٣)- في بعض نسخ المتن: (ك: ما) بدل (ك: من) .

## مُعْرَبَةٌ وَحْدَهَا إِلاَّ إِذَا حُذِفَ صَدُّرُ صِلَتِهَا، وَفِيْ: (مَا ذَا صَنَعْتَ ؟) وَجُهَانِ، أَعْرَبَةٌ وَخُدَهَا إِلاَّ إِذَا حُدُهُمَانِ، وَجَوَابُدُهُ وَفُدِعٌ أَحَدُهُمَانِ،

(مُعْرَبَةٌ (١) وَحَدَهَا) من بين سائر أنواع الموصولات، وسبب إعرابها لزوم الإضافة المانعة من البناء؛ لأنَّ الإضافة بمنزلة التنوين الدالة على أمكنــة الاســم (إلاَّ إذاً) كانت (أيٌّ، وأيَّةٌ) موصولةً (حُذفَ صَدْرُ صِلَتهَا) نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَة أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَن عتيّاً ﴾ (٢) فد: (أيّهم) ههنا موصولة مبنية على الضم؟ لأنّه حلف صدر صلتها وهو ضمير (هو)، ولو لم تكن مبنية لكانت منصوبةً لفظاً؛ لأها في محل النصب مفعولُ (لننْزعنّ)، وإنما بنيت حينئذ لتأكـــد مشابحتها بالحرف من جهة افتقارها إلى ذلك المحذوف، وعلى الضم تشبيهاً لها ب: (قبل، وبعد) إذا حذف منه، (وَفيْ: مَا ذَا) المعدودة من الموصولات؛ لأنَّ (ذا) لا تكون موصولة ولا زائدةً إلا مع (ما، ومن) الاستفهاميتين، (صَنعْتَ ؟)، وكذلك: "مَنْ ذا أكرمت ؟" (وَجْهَان) من الإعراب والتركيب، (أَحَسدُهُمَا): أن يكون (ما ذا) مركباً من حزئين، الجزء الأول (مَا) استفهامية مبتدأ، والجزء الثاني (ذا) يمعنى (الَّذيْ) والموصول مع الصلة خبر المبتدأ، والعائد محذوف، تقديره: أيّ شيء الذي صنعته، (وَجَوَابُهُ) أي: جواب "ماذا صنعت ؟" على هذا الوجه (رَفْعٌ) أي: مرفوع، فتقول في حوابه: الإكرام، برفع الميم، أي: الذي صنعتُه الإكرام،

 <sup>(</sup>١)- بالاتفاق .

 <sup>(</sup>٢) سورة مرع : [الآيه : ١٩].

#### وَالآخَـرُ: أَيُّ شَـيْءِ، وَجَـوَابُـهُ نَصَـبٌ .

ليطابق الجوابُ السؤالَ .

(وَالآخَرُ) أي: الوحه الآخر من المعنى، والتركيب: (أَيُّ شَيْء) فيكون (ما ذَا) بمنزلة لفظ واحد بمعنى أيّ شيء، كأنّه قيل: "أيّ شيء صنعت ؟" على أنّه مفعول به لقوله: صنعت، (وَجَوَابُهُ) على هذا الوجه (نَصَبٌ) أي: منصوب، فتقول: الإكرام، بنصب الميم على أنّه مفعول به ليطابق الجوابُ السؤالَ.

\* \* \* \* \*

#### [ أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ ]

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ: مَا كَانَ بِمَعْنَى الأَمْرِ أَوْ الْمَاضِيْ نَحْوُ: (رُوَيْدَ زَيْداً) أَيْ: أَمْهِلْهُ وَ(هَيْهَاتَ ذَلِكَ) أَيْ: بَعُلَدَ

#### [ أسماء الأفعال ]

ومن المبنيات (أَسْمَاءُ (1) الأَفْعَالِ) وهي: (مَا كَانَ) أي: كلّ اسم كان (بِمَعْنَى الأَمْرِ أَوْ الْمَاضِيُّ) ولهذا المعنى أي: لتضمّنها معنى مبني الأصل بنيت هذه الأسماء، وإنما سمّيت بأسماء الأفعال؛ لأنما في المعنى أفعال، وأمّا في اللفظ فهي الأسماء صرفة؛ لأنما ليست على أوزان الفعل وتدخل اللام والتنوين على بعضها جميع الأحوال على حالة واحدة، (تَحْوُ (1): رُوَيْدَ زَيْداً) هذا مثال الاسم الذي يعنى الأمر (أيّ: أَمْهِلُهُ) وك: "صه" بمعنى: اسكتْ، و"بلة زيداً" بمعنى: دعْه، و"هَلَمَّ" بمعنى خذْ، و"ها درهماً" أيّ: خذه، (وَهَيْهَاتَ (1) ذَلكَ أَيْ: بَعْدَ) وشتان

<sup>(</sup>١)- اختلف في محل أسماء الأفعال، فقيل: محلها الرفع بالابتداء ولا حبر لها كما في: "أ قائم الزيدان" وقواه ابن الحاجب، وعند آخرين: ألها منصوبة المحل، وقال (نجم الدين): لا محل لها من الإعراب بل هي ككاف (ذلك)؛ لأنّ مسماها لا محل له من الإعراب، وحكم أسماء الأفعال في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها، (حاشية مصباح الراغب).

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو).

<sup>(</sup>٣)- قيل: لا يصحّ الحصر فيها؛ لأنحم قالوا: إنّ (أفّ) بمعنى (أتضجر)، و(أوه) بمعنى (أتوجع) وكلاهما مضارع، وأجاب عنه «الحامي»: بألهما في الأصل بمعنى (تضجرت، وتوجعت)، عبّر بالمضارع لألهما للإنشاء وهو أنسب بأن يعبر بالمضارع الحالي تدبّر، (حاشية الأيوبي) .

## وَ (فَعَالِ) بِمَعْنَى الأَمْرِ مِنْ الْقُلاَثِيْ قِيَاسٌ كَ: (نَزَالِ) بِمَعْنَى: انْزِلْ، وَ (فَعَالِ) مَصْلَدَراً مَعْرِفَةً كَ: (فَعَالِ) وَصِفَةً مِشْلُ: (يَا فَسَاقِ)

بمعنى افترق، وهذا مثال الاسم الذي بمعنى الماضي ، وقد تكون بمعين المضارع ك: "وَيْ" بمعنى أتعجب، و"أَوْهُ" بمعنى أتضجّر .

و لمّا كان وزن (فَعال) بفتح الفاء يجيء في كلامهم على أنواع شيق فقد يكون معرباً منصرفاً كـ: "سلام، وكلام" وقد يكون غير منصرف كـ: "قطام" وقد يكون اسم فعل مبنياً فبين «المصنّف» ما كان منها مبنياً ههنا وقال: (وَفَعَالِ) بفتح الفاء وكسر اللام (بِمَعْنَى الأَمْرِ) كـ: "نزال" بمعنى: انزل، و"ضراب" بمعنى: اضرب، و"تراك" بمعنى: أترك، و"أكال" بمعنى: كُلُّ (مِنْ النُّلاَثِيُّ) المجرد بشرط أن يكون من الأفعال المتصرفة غير ناقص، (قيّاسٌ) أي: شائع مطرد يجيء كـثيراً في يكون من الأفعال المتصرفة غير ناقص، (قيّاسٌ) أي: شائع مطرد يجيء كـثيراً في كلامهم، وليس المراد أنّه مبني على القاعدة وإلا لعد هذه الـصيغة مـن أوزان الأمر للحاضر (كَـ: نَوْال بِمَعْنَى: انْزِلُ) .

ولمّا ورد عليه أنّ الشرط في بناء هذه الأسماء أن تكون بمعنى الفعل وقد حاء (فعال) مبنياً في بعض الأحوال مع انتفاء معنى الفعل فيه فما وجه ذلك ؟ فقال: (وَ) كذلك وزن (فَعَال) حال كونه (مَصْدَراً) كــ: "سلام، وكلام" بشرط كونه (مَعْرِفَةً) أي: عَلماً للمعاني (كــ: فَجَارٍ) عَلماً للفجرة، والفجور، (وَصِفَةً) لمؤنث معدولةً من وزن فاعله (مِشْلُ: يَا فَسَاق) (١) يمعنى: يا فاسقة، و"يا حبات"

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (وصفةً كـــ: فساق) .

# مَبْنِيٌّ لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ عَدُلاً وَ زِنَةً، وَ(فَعَالِ) عَلَماً لِلأَعْيَانِ مُؤَلَّتاً كَـ: (قَطَامِ) وَرُغَلِيًّ وَ زِنَةً، وَ(فَعَالِ) عَلَماً لِلأَعْيَانِ مُؤَلِّتاً كَـ: (قَطَامِ) وَرُغَلِيًّ لِمُشَابَهَتِهِ لَمَ مُنْكِينٍ فَلَيْمٍ وَرُغَلِينًا فِي تَمِيْمٍ وَرُغَلِينًا لِمُعْرَبٌ فِي تَمِيْمٍ وَرَغَلُمُ الْحِجَازِ، وَمُعْرَبٌ فِي تَمِيْمٍ

بمعنى: حبيثة، (مَبْنِيِّ) مع أهما ليسا من أسماء الأفعال فكان القياس أن لا يكونا مبنيين لكن صارا مبنيين (لمُشَابَهُته) أي: مشابحة هذا النوع (لله) أي: لـ:(فعال) التي بمعنى الأمر (عَدْلاً (1) وَزَنَةً) أي: من حيث وجود العدل في كلّ واحد منهما يعني كما أنّ (فعال) بمعنى الأمر معدول عن صيغة الأمر فكذا (فعال) مصدراً معرفة معدول عن الصيغة الصفاتي، وأمّا معرفة معدول عن الصيغة الصفاتي، وأمّا مشابحتهما في الوزن فظاهر، (و) كذلك وزن (فعال عنما المنعقة الصفة في قوله: وفساق، قال: علماً للأعيان، ولم يقل: علماً للمؤنث، لقابلة الصفة في قوله: وفساق، صفة لمؤنث، (كَـ: قَطَام) اسم امرأة علم للمؤنث، (وغَـلاب) اسم امرأة علم للمؤنث، (وغَـلاب) اسم امرأة علم للمؤنث، والتأنيث فيهما معنوي (مَبْنِي فيْ) لغة (الْحجَاز) على الكسرة؛ لأنّه شابه بـ: (فعال) الذي بمعنى الأمر عدلاً ووزناً، لأنّ قطام معدول عن قاطمـة، وغلاب معدول عن غالبة، (وَمُعْرَبٌ فِيْ) لغة بني (تَميْم)؛ لأنّ العدل التقـديري لا يؤثّر في البناء عندهم لضعفه ، بل يكون معرباً غير منصرف فهـم يختلفون

<sup>(</sup>١)- إنحا لم يكتف بأحدهما؛ لأنّه لو اكتفى بالعدل لدحل عليه "ثلاث ومثلث"، ولو اكتفى بالزنة لدخل عليه "سلام، وكلام" فظهر آنه لا بدّ من اعتبارهما، (هندي).

 <sup>(</sup>٢)- وإنما قال: (علماً)، ليخرج باب فساق، وإنما قال: (للأعيان)، ليخرج باب فجار؛ لأنّه وإن كان علماً فإنّه للمعالي لا للأعيان، وقوله: (مؤنثاً) تنبيه على أنّه لم يقع إلاّ كذلك؛ لأنّ جميع ألفاظها مؤنثة وإن كان المسمّى ها مذكراً، (حاشية مصباح الراغب).

### إِلاَّ مَساكَانَ فِي آخِرِهِ رَاءٌ نَحْوُ: (حَضَار).

«الحجازيين» في باب قطام .

(إِلاَّ مَا كَانَ) من أوزان (فعال) التي يكون (فِيْ آخِرِهِ رَاءٌ نَحْوُ: حَصَارِ) علماً للكوكب، و"طمار" اسم للمكان، و"كرار" اسم لحرزة تسحر بها النساء أزواجَهن، فإنّ «بني تميم» يوافقون فيه «الحجازيين» ويبنونها بناءًا على أنّ السراء التي من حروف التكرير ثقيلة فوجب التخفيف فيها بالإمالة وهي لا تحصل بدون البناء على الكسرة.

\* \* \* \* \*

#### [ أسماء الأصوات ]

الأَصْوَاتُ: كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ أَوْ صُوِّتَ بِهِ الْبَهَائِمُ، فَالأَوَّلُ: كَلُّ مَوْتُ بِهِ الْبَهَائِمُ، فَالأَوَّلُ: كَــ: (غَــاق)

#### [أسماء الأصوات]

(الأَصُواتُ) (1) أي: الألفاظ الدالة على صوت من الأصوات المحكية في كلام الإنسان على صورة الأصل، وسبب بنائها كولها غير مركبة لجريها محسرى ما لا تركيب فيه من الأسماء ك: "زيد، وعمرو، وبكر"، والإعراب إنما يكون بشرط التركيب مع العوامل كما عرفت، (كُلُّ لَفْظ حُكي به صَوْتٌ) من أصوات البهائم العجم، والوحوش، والطيور، والجمادات، وكذا يدخل فيه الألفاظ التي يصوت به الإنسان ابتداءً من غير نقل صوت الغير كقوله: "وَيْ" صوتًا عند التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيْ كَالله لا يُفلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ (٢)، وكد: (أوْهُ) صوت التوجع، ونحو ذلك كلها مبنيات لعدم التركيب فيها (أو صوت به البهائم) لإسكانه.

(فَالأُوَّلُ) أي : ما يحكى به صوت الحيوانات: (كَــ: غَاق) حكاية عـن

 <sup>(</sup>١) إنما قال: (الأصوات) و لم يقل: (أسماء الأصوات)؛ لأنّ المطلوب بيان الأصوات مما يصوت به
الانسان بهيمة كـــ: "نخ" عند إناخة البعير، لا بيان الأصوات الدالة على الأصوات كما تقول: "نخ"
صوت إناخة البعير، و"غاق" صوت الغراب، وتمام التفصيل في "الفوائد الضيائية".

<sup>(</sup>٢)- سورة القصص : [ الآية : ٨٢ ] .

#### وَ الْثَانِيْ: كــ:(نَــخٌ) .

صوت الغراب بأن صوّت به إنسان وأراد به نقل صوت الغراب كما يفعل بعض الصيادين عند الصيد لئلا ينفر الصيد .

(وَالْتَّانِيْ) أي: ما صوّت به البهائم: (كُد: نَخٌ) بفتح النون وتشديد الخاء أو تخفيفها، صوتٌ يقوله الإنسان عند إناخة البعير، و"فاع، وهُسَ" لزجر الغنم، وألفاظ أسماء الأصوات كثيرة حداً ذكر «المصنّف» بعضاً منها على سبيل التمثيل، وكلها موقوفة على السماع من العرب لا يقاس عليها .

<sup>\* \* \* \* \*</sup> 

#### المركبات ]

الْمُوَكَّبَاتُ: كُلُّ اسْمٍ رُكِّبَ مِنْ كَلِمَقَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ، فَإِنْ تَضَمَّنَ الْتَّانِي حَــرْفاً بُنِيَــا كَــ: (خَمْسَــةَ عَشَرَ) وَ(حَــاديْ عَشَرَ)

#### [ المركبات ]

ومن المبنيات: (الْمُرَكَّبَاتُ) وإنما بني المركبات لتضمَّنها حرفاً من الحروف كما يستعرف، (كُلُّ اسْم رُكّب منْ كَلمَتين) بأن يجعل الكلمتين ككلمة واحدة بالامتزاج، والتركيب قد يكون من اسمين نحو: "بعلبك"، وقد يكون من اسم، وفعل نحو: "بخت نصر"، وقد يكون من اسم، وحرف نحو: "سيبويه، ونفطويه، وحالويه"، ولذا قال: من كلمتين، ولم يقل: من اسمين، (لَـيْسَ بَيْنَهُمَـا نـسْبَةٌ) أي: بشرط أن لا يكون بين كلمتي هذا المركب نسسبة إساد إحداهما إلى الأخرى كما في: "تأبُّط شرًّا" فهو وإن كان مبنيًّا لكن ليس سبب بنائه التركيب بل الحكاية، ولا نسبة إضافة كـ: "غلام زيد"، فالأسماء المركبة المشتملة علـ نسبة الإضافة كـ: "عبد الله، وعبد الرحمن، ونور الدين، وغلام محمّد" ونحــو ذلك كلُّها معربات، (فَإِنْ تَضَمَّنَ) الجزء الثاني من المركّب (حَرُّفاً) من حروف العطف (بُنيًا) أي: بني الجزءان كلاهما من هذا المركّب على الفتح، الجزء الأول لكونه صار وسطاً بالتركيب والوسط ليس بمحل الإعراب، والجزء الثاني لكونه متضمناً للحرف، (كُـ: خَمْسَةَ عَشَرَ) فإنّ أصله: خمسة وعشر، فحذفت الـواو لقصد الامتزاج، (وَحَادي عَشَرَ) الجزء الأول منه مبنى على سكون الياء، وقيل:

وَأَخَوَاتِهَا، إِلاَّ (اثْنَا عَشَرَ)، وَإِلاَّ أُعْرِبَ الْثَانِيُّ كَــ: (بَعْلَبَكُّ) وَبُنِيَ الأَوَّلُ عَلَى الأَصَـعِّ .

على الفتح كـ: هسة عشر، وأحوالها، والجزء الثاني منه مبني على فتح الـراء، (وَأَخَوَاتِهَا) أي: وكذلك الجزءان مبنيان على الفتح في أحوات حـادي عـشر، وخمسة عشر إلى تاسع عشر، وتسعة عشر، (إلا اثنا عَشَر) فلا يبنى فيه الجـزءان كلاهما بل الجزء الأول منه معرب لشبهه بالمضاف بسقوط النون إذ أصله اثنان وعشر، وسقوط النون من أحكام الإضافة فأعطي حكمها، والجزء الثاني منه مبنى على الفتح، (وَإِلاً) أي: وإن لم يتضمن الجزء الثاني من المركـب حرفاً رأعْرِبَ النَّانِي، أي: الجزء الثاني منه كـ: "بعلبك"، فآخره معرب غير منـصرف لوحود العلتين فيه، العلمية، والتركيب.

(وَبُنِي) الجَزء (الأَوَّلُ) من نحو: "بعلبك" (عَلَى (الصَّحِّ) لتوسط الجرء الأول المانع من الإعراب، وإنما قال: (على الأصح)؛ لأنّ فيه أقوال، أحدها: ما ذكره «المصنف» أي: بناء الجزء الأول على الفتح، وإعراب الجزء الثاني كإعراب غير المنصرف وهو الأصحّ، والثاني: بناء الجزء الأول وإعراب الجرء الثاني كإعراب الجزء الثاني: بناء الجزء الأول وإعراب الجرء الثاني: بناء كإعراب المنصرف فيكون الجزء الثاني مجروراً بالإضافة مع التنوين، والثالث: بناء الجزئين على الفتح كـ: "خمسة عشر" لمشاهنه ها، والرابع: إعراب الجرزئين، الأولُ على حسب العوامل، والثاني مجروراً بالإضافة منصرفاً وغيرَ منصرف.

<sup>(</sup>١)- في بعض تسخ الماز: (في) بدل (على).

فائدة: تركيب الأعلام من اسمين أو ثلاثة شائع في الهند ك.: "محمّد علي، ومحمّد حسن علي"، ولا نسبة بينهما، ولا تضمّن حرف، فيكون الجرزء الأول مبنياً على السكون، والثاني معرباً غير منصرف على القول الأصحّ كما في: "بعلبك".

\* \* \* \* \*

#### [ الكنايات

## الْكِنَايَاتُ: (كُمْ) وَ(كَذَا) لِلْعَدَدِ، وَ(كَيْتَ) وَ(ذَيْتَ) لِلْحَدِيْثِ

#### [ الكنايات ]

ومن المبنيات (المكتايات) وهي ألفاظ تدلّ على عدد مبهم ك: "كم، وكذا"، أو حديث مبهم ك: "كيت، وذيت"، ثم يرفع ذلك الإهمام بهلا بين المفسّر أو يبقى مبهماً، وذلك لنسيان المتكلّم، أو لعدم علمه بالتعيين، أو لجعله مبهماً على المخاطب والسامع، وإنما بني الكنايات لما سيجيء في بيان ألفاظها، والمراد من الكنايات بعضها لا كلّها، فإنّ بعضها غير مبنية كـ: "فلان، وفلانة" كنايتين عن الأعلام، ولهذا لم يعرّف الكنايات، واكتفى بذكر الألفاظ المعدودة من المبنيات فقال: (كم وكذا للمعدد) أي: للعدد المبهم فتقول: "عندي كـذا درهماً، وكم درهماً له عندي"، وإنما بنيت (كم) الاستفهامية لتـضمّنها همزة الاستفهام، والخبرية لكولها مثل الاستفهامية في الصيغة، وبني (كذا) لتركّبه من الكاف، وذا، وهما مبنيان، وقد يجيء (كذا) كناية عن غير العدد نحو: "خرجت يوم كذا" أي: يوم الجمعة، أو غيرها، (وكيّت وَذَيْت نَ اللهخديْث) فتقول: "كان

<sup>(</sup>١) - قال في "درّة الغواص" ما معناه : إنّه إنما يكنى بـ : (كيت وكيت) عن الأفعال، يقال: "كان من الأمر كيت وكيت"، وأمّا: (ذيت وذيت) فيكنى بحما عن الأقوال يقال: "فلان ذيت وذيت" ولا يستعمل (كيت وكيت) إلاّ مكررتين عنهما حرف العطف، وكذا (ذيت وذيت)، وأحاز بعضهم: "كيت وذيت".

## فَد: (كَمْ) الاِسْتِفْهَامِيَّةُ مُمَيِّزُهَا مَنْصُوْبٌ مُفْرَدٌ، وَالْخَبَرِيَّةُ مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ وَمَجْمُدوْعٌ

بيني وبين فلان كيت وذيت" كناية تما جرى بينه وبينك من القصة، والحديث، ولا يستعملان إلا مكررتين بواو العطف فيقال: "كيت وكيت، أو كيت، وذيت"، وإنحا بني (كيت، وذيت) لوقوعهما موقع الجملة المكني عنهما، والجمل كلها مبنيات لمشابحتها مبنى الأصل.

ولمّا كانت (كم) على نوعين، استفهامية، وخبرية، وأحكام كلّ واحد منهما مختلفة شرع «المصنّف» في بيالهما وقال: (فَد: كُمْ الاِمْتِفْهَامِيَّةُ) أي: السيّ تستعمل لغرض الاستفهام من المخاطب نحو: "كم درهماً عندك" (مُمَيَّرُهُ) أي: تمييزها (مَنْصُوْبٌ) يكون اسماً منصوباً على التمييز (مُفْرَةٌ) ويكون مفرداً لا تثنية ولا جمعاً نحو: "كم درهماً عندك، وكم رجلاً ضربت" مستفسراً من المخاطب عدده، وجعل مميزه كمميز الأعداد المتوسطة منصوباً مفرداً لئلا يلزم الترجيح بلا مرجّح لو جعل مثل الآحاد، والمئات، (وَالْحَبَرِيَّةُ) (١) أي: مميز (كم) الخبرية وهي مرجّع لو جعل مثل الآحاد، والمئات، (وَالْحَبَرِيَّةُ) (١) أي: عميز (كم) الخبرية وهي التي تخبر المخاطب بعدد مبهم وتفيد معني التكثير (مَجُرُونٌ) أي: بإضافة (كم) المي تخبر المخاطب بعدد مبهم وتفيد معني التكثير (مَجُرُونٌ) أي: بإضافة (كم) الني تخبر المخاطب بعدد مبهم وتفيد معني التكثير (مَجُرُونٌ) أي: بإضافة (كم) الني تخبر المخاطب بعدد مبهم وتفيد معني التكثير (مَجُرُونٌ) أي: بإضافة (كم) الني تخبر المخاطب بعدد مبهم وتفيد معني التكثير (مَجُرُونٌ) أي: المنافة (كم) الني تخبر المنافقة إليه كما أن تمييز الأعداد رحال لقيتهم" أي: كثيراً ، أمّا كونه معروراً فلكونه مضافاً إليه كما أن تمييز الأعداد الثلاثة إلى العشرة يكون محروراً، وأمّا كونه مفرداً أو محموعاً؛ فلأن تمييز الأعداد

<sup>(</sup>١)– في بعض نسخ المتن: (وتميز الخبرية) بدل (والخبرية محرور) .

## وتَدْخُلُ (مِنْ) فِيْهِمَا، وَلَهُمَا صَدْرُ الْكَلَمِ

قد يكون مفرداً كما في ما فوق العشرة، وقد يكون جمعاً كمـــا في مـــا دون العشرة .

واعلم: أنّ ما بعد (كم) الاستفهامية لا بدّ أن يكون بصيغة الخطاب، فعلاً كان نحو: "كم ضربت ؟"، أو غيره نحو: "كم مالاً عندك ؟"، وما بعد (كم) الخبرية لا بدّ أن يكون بصيغة المتكلم، سواء كان بصيغة الفعل نحو: "كم مال أنفقتُ"، أو غيره نحو: "كم مال عندي" وهذه هي العلامة الفارقة بينهما .

(وَ) قد (تَدْخُلُ كلمة (مِنْ) البيانية (فِيهِمَا) أي: في تميين (كهم) الاستفهامية والخبرية فتقول: "كم من رجل لقيتَه ؟، وكم من مال أنفقتُه"، وتمييزها حينئذ يكون محروراً بن (مِنْ) الجارة، وهذا إذا لم يكن الفعل المتعدي فاصلاً بين (كم) وتمييزه كما في المثال المذكور، وإلا وحب إتيان (مِنْ) لمئلا يلتبس تمييز (كم) ممفعول الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ وَكُمْ أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ يلتبس تمييز (كم) ممفعول الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ وَكُمْ أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ وَكُمْ أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ (١)،

(وَلَهُمَا صَدْرُ الْكَلاَمِ) أي: يلزم لــ: (كم) الاستفهامية، والخبرية صــدرُ الكلام، ولا تقعان فاعلين ولا صفتين؛ لأنّ الفاعل والصفة يقعان بعــد الفعــل والموصوف، وإنما وجب لهما صدر الكلام ؛ لأنّ الاستفهامية متضمّنــة لمعــنى

<sup>(</sup>١)- سورة القصص : [ الآبة : ٥٨ ] .

<sup>(</sup>٢)- سورة البقرة : [ الآيه : ٢١١ ] .

# وَكِلاَهُمَا يَقَعُ مَرْفُوْعاً وَمَنْصُوْباً وَمَجْرُوْراً، فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ فِعْلٌ غَيْرُ مُشْتَعِلِ عَنْهُ وَكِلاَهُمَا يَقَعُ مَرْفُوْعاً وَمَنْصُوْباً مَعْمُوْداً عَلَى خَسَبِه

الاستفهام، والاستفهام يلزمه صدر الكلام فحمل الخبرية على الاستفهام، والاستفهام، والاستفهامية، والخبرية، (يَقَعُ مَرْفُوعًا) (١) محلاً (وَمَنْصُوبًا) محلاً (وَمَنْصُوبًا) محلاً (وَمَنْصُوبًا) محلاً على حسب العوامل، ثم شرع في بيان حالة الرفع، والنصب، والجرّ، وقال: (فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ) أي: في كلّ موضع يكون بعد (كم) (فِعْلُ غَيْرُ مُمُشْتَعْلِ عَنْهُ بِضَمِيْرِه، كَانَ مَنْصُوبًا مَعْمُولًا (١) عَلَى حَسَبِهِ) أي: على حسب ما يقتضي العامل، يعني إن اقتضى العامل مفعولاً به كان منصوباً على المفعولية نحو: يقتضي العامل، يعني إن اقتضى العامل مفعولاً به كان منصوباً على المفعولية نحو: "كم رجلاً ضربت ؟" في الاستفهامية، و"كم غلام اشتريتُ" في الخبرية، وإن اقتضى مفعولاً معلى المطرفية نحو: "كم ضرباً ضربت ؟، وكم ضربة ضربتُ"، وإن كان ظرفاً كان منصوباً على الظرفية نحو: "كم يوماً سرت ؟، وكم يوماً صمتُ به"، وإن اقتضى حبراً كان منصوباً بالخبرية نحو: "كم رجلاً كان من حضرن".

<sup>(</sup>١)- لو قال: (وكلتاهما) لكان أوفق لتأنيث الاستفهاسيّة والخبرية فهو على تأويل: (كلا هذين النوعين) وهما كم الاستفهامية والخبرية، (جامي) .

<sup>(</sup>٢)- و لم يقع (كم) فاعلاً، لاستحقاقه صدر الكلام، والفاعل لا يتقدّم، (رصاص) .

 <sup>(</sup>٣)- لأنهما اسمان، ولا بلا لكل مركب من إعراب، وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجرّ، (حاشية مصباح الراغب).

<sup>(</sup>٤)- في بعض لسخ المتن: (معمولاً له) .

وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفُ جَرِّ أَوْ مُضَافٌ فَمَجْرُورٌ وَإِلاَّ فَمَرْفُو عٌ مُبْتَدَأٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرُفاً، وَخَبَرٌ إِنْ كَانَ ظَرْفاً وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الإسْتِفْهَامِ وَالْشَـرُطِ

(وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ) أي: في كلَّ موضع يكون قبل (كم) (حَرْفُ جَرُّ أَوْ مُضَافًىٰ) نحو: "بكم رحلاً مررت ؟، وغلام كم رحلٍ ضربتُ" (فَمَجْرُورٌ) أي: فيكون (كم) محروراً محلاً بحرف الجرِّ أو الإضافة .

فإن قيل: ينتقض صدارة (كم) بتقدّم حرف الجرّ أو المضاف إليه ؟
 قلنا: لا ينتقض الصدارة لأنّ الجارّ والمجرور والمضاف إليه في حكم كلمة
 واحدة لشدّة الاتصال بينهما .

(وَإِلاّ) أي: وإن لم يكن قبل (كم) فعلٌ ناصبٌ كما ذكر، ولا قبله حارٌ أو مضاف (فَمَرْقُوْعٌ) محلاً على أنّه (مُبْتَكُا إِنْ لَمْ يَكُنْ) (كم) الاستفهامية، والخبرية (طَرْقاً) نحو: "كم رحلاً إخوتك ؟، وكم رجلاً قام" لصدق حدّ المبتدأ عليه، وخبرٌ إِنْ كَانَ) (كم) الاستفهامية، أو الخبرية (طَرْفاً) نحو: "كم يوماً سفرك ؟، وكم يومٍ سيري" لصدق حدّ الخبر عليه، ويعلم كونه ظرفاً أو لا بالميز، فإن كان مميزه ظرف زمان أو مكان ف(كم) ظرفيةٌ، وإلا فلا، (وكذلك) أي: مثل إعراب (كم) إعراب (أسمّاء الاستفهام، والشرّوط) نحو: "مَن، وما، و أين، ومتى"، فإن كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بضميرها أو متعلّقها كان محلها النصب بالمفعولية نحو: "من ضربت ؟، وما تصنع أصنع"، وإن كان قبلها حرف حرّ أو السم مضاف فمحلها الجرُّ نحو: "من مررت ؟، وممن تمرّ أمرّ، وغلامً من ضربته ؟

## وَفِيْ مِثْلِ: ع: كُمْ عَمَّــةً " لَكَ يَا جَرِيْوُ وَخَالَــةً "، ثَلاَثَــةُ أَوْجُــه

وغلام من تضرب أضرب"، وإلا فمرفوع على الابتداء إن لم يكن ظرفاً نحو: القتال ؟، وأين قيامك ؟" لكن الرفع على الخبرية لا يكون إلا في أسماء الاستفهام، وأمَّا أسماء الشرط فمحله : الرفع بالابتداء فقط؛ إذ لا يتأتى فيها الخبرية؛ إذ لا يقع بعد أسماء الشروط إلاّ الفعل وهو لا يصلح للابتداء، فعلم من هذا أنَّ مشابحة أسماء الاستفهام بــ:(كم) في جميع الوجوه وبأسماء الــشرط في بعض الوجوه، (وَفَيْ مثْل) (١) أي: فيما يحتمل (كم) الاستفهام، والخبرَ، وذكرَ المميّر، وحذفه قولَ «الفرزدق» (٢) في هجو «جرير» (٢) (كُمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيْـرُ وَ خَالَةً "، ثَلاَثُةٌ أَوْجُه ) من التركيب، نصب (عمّة) على أن يكون (كم) استفهامية مبتدأً، و(عمّة) تمييزه منصوب، و(لك) حبره، والجرّ بأن يكون (كم) خبريــة مبتدأ، و (عمّة) مجرور تمييزه، و (لك) خبره، والرفع بأن يكون (عمّـة) مبتــدأ، و (لك) صفة لها و (قد حلبت على على حبرها، وقوله: (حالة)، تابع لـ: (عمّة) في الأحوال الثلاثة لكونه معطوفةً على (عمّة)، والمعطوف تابع للمعطوف عليه في الإعراب، وكذلك قوله: (فدعاء)؛ لأنَّه صفة لها، وآخر البيت:

<sup>(</sup>١)– في بعض تسخ المتن: (وفي مثل تمييز) .

<sup>(</sup>٢)- تقدمت ترجمته: (صــ: ١٥٢).

<sup>(</sup>٣)- تقدمت ترجمته: (صر: ٥٢).

..... فدعاء قد حلبت علي عشاري(١)

و (الفدعاء) هي المرأة التي أعوجت يدها أورجلها، و (العــشار) جمــع العشراء وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر فتكون صعبة الحلب، تتأذى منه .

وهذا البيت من أوله إلى آخره مستغرق في الـــذم، غـــال في الهجــاء، يترشّح كل لفظ منه بنوع من الإهانة، والفضيحة، والسبّ، والتعيير، لا نحــبّ تفسيرها .

(وَقَدْ يُحْذَفُ أَي: تَمييز (كم) الاستفهامية، والخبرية إذا قامت قرينة علبه (في مثل: كم مالك ؟) هذا مثال (كم) الاستفهامية، وتمييزُها أعسني (درهماً) محذوف ههنا تدلّ عليه المال؛ لأنّه إذا سئل عن كمية ماله علم أنّه يسئل عن كمية ديناره، أو درهمه، (وَكُمْ ضَرَبْتُ) هذا مثال (كم) الخبرية، فتمييز (كمم) محذوف أعني (ضربةً) أو (مرةً) دلّ عليه الفعل المذكور .

<sup>(</sup>١) - تخريج البيت: "ديوان فرزدق": (٢٦١/١)، "كتاب سيبويه": (٢٨٧/١)، "المفتضب": (٥٨/٣)، "أصول النحو" لابن السراج": (٣٨٧/١)، "جمل الرحاحي": (صــ: ١٤٨)، "لفصل": (صــ: ١٨٢)، "الإيضاح": (٤٤٣/٢)، "شرح ابن يعبش": (١٣٢/٤)، "شرح الرضي": (١٨٢/٤)، "خزانة الأدب": (١٢٦/٣)، "لسان العرب": (عشر)، "همع الهوامــع": (٢٥٤/١)، "لنقرب": (١١/١٥)، "شرح شواهد المغني": (١١/١٥) وغيرها.

## [ الْظُرُوْفُ ]

## الْظُرُوافُ: مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنْ الإِضَافَةِ كَ: (قَبْلُ) وَ(بَعْدُ)

#### [الظروف]

ومن المبنيات: (الطُّرُوفُ) أي: بعضها المذكورة ههنا، وسيحيء وجه بنائها في مواضعها، (مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنْ الإِضَافَة) أي: ظروف قُطعَتْ عن الإضافة بخلف المضاف إليه حال كونه مقصوداً منوياً ؟ لأنّه لو حذف نسبياً منسياً منسياً عوبت مع التنوين نحو: "ربّ بعد كان حيراً من قبل"، وقال الشاعر ('): أعربت مع التنوين نحو: "ربّ بعد كان خيراً من قبل"، وقال الشاعر ('): فساغ لي الشسراب و كُنْت قَبْلًا الحالة و كان المضاف إليه منوياً، كانسا (كَ : قَبْلُ وَبَعْلُ) إذا قطعتا عن الإضافة و كان المضاف إليه منوياً، كانسا مبنيان على ضم اللام، وضم الدال، تقول: "جئتك من قبل، ومن بعدً" أي: قبل ما كان كذا، وبعد ما كان كذا، وكذلك حكم جميع الجهات السست نحو: "فوق، وتحت، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف" إذا كان المضاف إليه عذوفاً

 <sup>(</sup>١) هو عبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عام، وقيل: هو يزيد بن الصعق بن عمرو بن خويلد الكلابي، انظر: "حزانة الأدب": (٢٠٤/١) ، "المقاصد النحوية": (٤٣٥/٣) .

<sup>(</sup>٢)- تخريج البيت: "شرح ابن يعيش": (٨٨/٤)، "شرح الرضي": (٢/٢)، "شواهد المغني": (٣/٣)، "التصريح": (٣/٥٤)، "الأشموني": (١٢٧)، "التصريح": (٥٠/٣)، "شرح المفصل": (١٠٧/٣) وغيرها .

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (قبلاً) فإنَّ الرواية في هذه الكلمة بالنصب مع التنوين، وذلك لأنَّ الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ، ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه .

وَأُجْرِيَ مَجْرَاهُ (لاَ غَيْرُ)، وَ(لَيْسَ غَيْرُ) وَ(حَسْبُ)، وَمِنْهَا: (حَيْثُ) وَلاَ يُضَافُ إِلاَّ إِلَى الْجُمْلَــة

منوياً كانت مبنيات على الضم، أمّا وجه بنائها؛ لأنما تشبه الحروف من حيث احتياجها إلى المضاف إليه وعلى الضم يكون جبراً لنقصان حصل فيه من حذف المضاف إليه، والضم لذلك أولى، لأنّه أقوى الحركات، وأمّا إذا كان المضاف إليه محذوفاً نسياً منسياً فلا يكون مبنياً؛ لأنما جعلت جملةً مستقلةً من غير التفات إلى المضاف إليه فلم تحتج إليه ولم تشبه الحروف.

(وَأُجْرِي مَجْرَاهُ) أي: بحرى الظرف في حذف المضاف إليه، والبناء على الضم هذه الكلمات الثلاث، وهي (لا غَيْر، وَلَيْس غَيْر، وَحَسْبُ) فتقول: "جاءي زيد لا غير، وليس غير، وجاءي زيد فحسبُ" بضم الراء، والباء، فهذه الثلات وإن لم تكن من الظروف لكتها جعلت مبنياً لمشابحتها بــ(قبـل، وبعـد)، في الإبحام، واستعمال (حسبُ) بحذف ما أضيف إليه كــ(قبل، وبعد)، واستغراق (غير) في الإبحام حيث لا يتعرّف بالإضافة، وهو أشد إبحاماً من (مثلٍ)، ولهذا لم يبن (مثلٍ) على الضم، (وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية كلمة (حَيْثُ) فإنما مبنية على الضم للزوم إضافتها إلى الجملة وهي تناسب مبني الأصل (وَلاً يُضَافُ) لفظ حيث (إلاً إلى الْجُمْلَة) (الله المهمية كما تقول: "اجلس حيث زيد حالس"، والفعلية كما تقول: "اجلس حيث جلس زيد"، وإنما

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (إلى جملة) بدل (إلى الجملة) .

## فِيْ الأَكْفَرِ، وَمِنْهَا: (إِذَا) وَهِي لِلْمُسْتَقْبِلِ

و حبت إضافتها إلى الجملة؛ لأنها موضوعة لتبيين مكان يقع فيه النسبة فلا بدّ لها من الجملة كاحتياج الموصول إلى الصلة (في الأكثير) أي: الاستعمال الكثير وإن كان يضاف إلى المفرد أحياناً كقول الشاعر (١):

أما ترى حيث سهيل طالعاً بحماً يضيء كالشهاب (٢) ساطعاً (٣) (وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية: (إِذًا) وبنيت لاحتياجها إلى الغير وهي الحملة المضافة إليها (إذا)، (وَهِي) موضوعة (لِ) الزمان (الْمُ سُتُقْبِلِ) (٤) دون الماضي والحال، وإذا دخلت على الماضي صار الماضي بمعنى المستقبل (٥) نحو: "إذا

<sup>(</sup>١)- لم أطلع على قائل معيّن .

<sup>(</sup>٢)- في بعض مصادر التخريج: (في السمآء) بدل (كالشهاب)، و(لامعاً) بدل (ساطعاً) .

 <sup>(</sup>٣) - تحريج البيت: "شرح المفصل": (٩٢/٤)، "معنى اللبيب": (١٣٢/١)، "همع الهوامع": (٢١٢/١)، "شرح التصويح": (٢١٢/١)، "شرح الأشمون": (٣١٤/٢)، "خزانة الأدب": (٥٥٣/٦)، "شرح التصويح": (٣٩/٢)، "شرح الرضي": (٢٦٧/٣) وعيرها.

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (حيث سهيل) فإنّه أضاف (حيث) إلى اسم مفرد وذلك شاذ عند جمهرة النحاة، وإنما يضاف (حيث) عندهم إلى الجُملة فعليةُ كانت أو اسميةً .

<sup>(</sup>٤)- وقد تستعمل للماضي ظرفاً، وللحال بعد القسم فالأول نحو: قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأُواْ تِحَارَةً أَوْ لَهُواَ انْفَضُّواْ إِلَيْهَا ﴾ سورة الجمعة : [ الآية : ١١ ]، و ﴿ وَالْنَحْمِ إِذَا هَوَى ﴾ سورة النحم : [ الآية : ١ ] .

 <sup>(</sup>٥) وقد استعمل في الهاضي نحو قوله تعالى: ﴿ حَثَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الْصَّدَقَيْنِ ﴾ سورة الكهف :
 [ الآية : ٩٦ ] .

وَفِيْهَا مَعْنَى الْشَرْط، وَلِذَلِكَ اخْتِيْرَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ وَقَدْ تَكُوْنُ لِلْمُفَاجَأَةِ فَيَلْزَمُ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَهَا، وَمِنْهَا: (إِذْ) لِلْمَاضِيْ، وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَتَانِ

قام زيد قمت"، (وَفِيْهَا مَعْنَى الْشُوْطِ) لأَهَا تحتاج إلى الجواب (وَلِذَلِك) أي: لكون (إذا) متضمنة لمعنى الشرط (اخْتِيْرَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ) لأنّ الشرط يقتضي الفعل لكته لما كان غير وضعي في الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختاراً، وفيه إشارة إلى أيّه قد يضاف إلى الجملة الاسمية إذا كان للشرط نحو: "آتيك إذا السمس طالعة"، وفي جعله مختاراً نظر؛ لأنّه ورد في الكتاب العزيز مع الجملة الاسمية كثيراً كقوله تعالى: ﴿ إذَا السَّمَاءُ النُشَقَّتُ، وَإِذَا الْكَوَاكِبُ الْتَتَرَتُ ... إلى ﴿ اللهُ اللهُ وَمِن اللهُ اللهُ

(وَمِنْهَا) أي: من الطروف المبنية: (إِذْ) وهي موضوعة (لِلْمَاضِيُّ) أي: للزمان الماضي نحو: "جئت إذ قام زيد"، وإذا دحلت على المستقبل يجعله يمعيى الماضي نحو: "جئت إذ يقوم زيد" أي: قام ، وإنما بني (إذ) لما ذكرنا في (إذا) الماضي نحو: "حئت إذ يقوم زيد" أي: بعد إذ (الْجُمْلَتَانِ) الاسمية، والفعلية نحو: احتياجُها إلى الجملة، (وَيَقَعُ بَعْدَهَا) أي: بعد إذ (الْجُمْلَتَانِ) الاسمية، والفعلية نحو: "إذ قام زيد، إذ زيد قائم"، ولا يختص (إذ) بالجملة الفعلية كــــ:(إذا)، و(إذ) ليس فيها معنى الشرط ، وكذلك (إذ) قد يكون للمفاجأة كــ: (إذا) تقـول:

 <sup>(</sup>١) - سورة الانشقاق : [ الآية : ١ - ٢ ] .

## وَمِنْهَا: (أَيْنَ) وَ(أَنَى) لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَاماً وَشَرْطاً، وَ(مَتَى) لِلْزَمَانِ فِيْهِمَا، وَ(أَيَّـــانَ) للْزَمَــانِ اسْتِفْهَامـــاً

"حرجت فإذ زيد قائم".

أو حرف الشرط.

(وُمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية: (أين، وألي) وضعتا (للمنكان استغهام) وأي: لاستفهام المكان فقط من غير معنى الشرط نحو: "أين زيد ؟، وأن زيد ؟"، ووَشَرُطِّا) (") أي: تستعملان للمكان بمعنى الشرط فحيننذ تقتضي شرطاً وحراء نحو: "أين تكن أكن، وأنى تقعد أقعد"، وإنما ننيتا لتضمنهما حرف الاستفهام، أو حرف الشرط، (وَمَثَى) أي: من الظروف المبنية: (متى) وُضِعت (للْوَمَانِ فيهما) أي: في الاستفهام والشرط فيستفهم بهما من الزمان بغير معنى الشرط نحو: "متى قرح أحرج". أي: في الاستفهام والشرط فحينئذ تقتضي شرطاً وجزاء نحو: "متى تخرج أحرج". والفرق بين (متى) الشرطية، و(إذا) الشرطية : أنَّ (متى) للاستفهام عن الزمان المبهم فيما لا يتحقق وقوعه، و(إذا) للاستفهام عن الزمان المبهم فيما لا يتحقق وقوعه، و(إذا) للاستفهام عن الزمان المبهم فيما لا يتحقق وقوعه، و(إذا) للاستفهام عن الزمان المبهم فيما لا يقال: "أنا آتيك متى احمر البسر" بل يقال: "أنا آتيك إذا احمرار البسر أمر قطعيً ، و بني (متى) لتضمن معنى الاستفهام،

(وَأَيَّانَ) أي: ومن الظروف المبنية لفظ أيان وضعت (للْزَمَسان استفْهامَـــا)

<sup>(</sup>١)– وقد جاءت (أنَّى) يمعنى (كيف) نحو: فوله تعالى: ﴿ فَأَتُواْ خَرْنُكُمْ أَنِّي شِيْتُمْ ﴾ سلسورة البعرة : [ الاله : ٢٢٣ ]

## وَ (كَيْفَ) لِلْحَالِ اسْتِفْهَاماً، وَ (مُنْذُ) وَ (مُنْذُ) بِمَعْنَى أُوَّلِ الْمُدَّةِ فَيَلِيْهِمَا الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَــةُ

أي: للاستفهام عن الزمان بغير الشرط ويختص بالأمور العظام كقولـــه تعــــالى: ﴿ أَيَّانَ يُوْمُ الدِّيْنَ ﴾ (١)، وبني (أيان) انضمنه همزة الاستفهام فقط .

روَكَيْفَ) (٢) أي: من الظروف المبنية كلمة (كيف) وضعت (للْخَالِ اسْتَفْهَاها) أي: للاستفهام عن الحال تقول: "كيف زيد ؟" أي: كيف حاله من السقم، والصحّة، وغير ذلك، وبنيت لتضمنه معنى الاستعهام، وهي من ظروف الزمان؛ لأنّ الحال من الأزمنة الثلاثة بين الماضى، والاستقبال.

(وَ) منها (مُذُ وَمُنَدُ) أي: من الظروف المبنية لفظ مذ، ومنه أو المسلم المنه وهما بستعملان بمعنيين (بِمَعْنَى أوَّل الْمُثَقِ) قبلهما وهو الزمان الذي يصلح أن يكهون حواباً له: (ميني)، تقول: "ما رأيته مذيوم الجمعة" أي: أول مدّة عدم رؤيتي إياه يوم الجمعة، (فَيَلِيْهِمَا الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ) (عَنَا أَي: يقع بعدهما اللفظ المفهرد المعرفة:

<sup>(</sup>١)– سورة الداريات : [ الأية : ١٢ ] .

 <sup>(</sup>٢)٠ قال بحم الدين: إنما عدّوا كيف في الظروف؛ لأنّه بمعنى (على أيّ حال) والحار والمجرور عندهم
 كالظرف فهو متعلق عندهم بالسم الفاعل أي: "كائن كيف ن (حاشية فصباح الراغب).

<sup>(</sup>٣) - اثما بيما إنّا لأنَّ وضع (مذ) وضع الحرف ثم حملت (سذ) عليها لاتفاقهما، وإمَّا لأنَّ المعنى قطعهما عن الإضافة، ولذلك بنيت (منذ) على الصم. كما بني ما قطع عن الإضافة، (شرح ابن حاجب).

<sup>(</sup>٤) - حقيقةٌ أو حكماً لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة، (جامي).

## وَبِمَعْنَى: الْجَمِيْعِ فَيَلِيَّهِمَا الْمَقْصُودُ بِالْعَدَدِ، وَقَدْ يَقَعُ الْمَصَّدَرُ، أَوْ الْفِعْلُ، أَوْ (أَنْ)، أَوْ (أَنْ)

لا المتنى ولا المحموع ولا النكرة، أمّا المفرد فلأنّ أول المدة واحد لا يكون شيئين أو أشياء، وأمّا المعرفة فلأنّ الوقت لابتداء كلّ أمر معلوم؛ لأنّ كلّ واحد يعلم أنّ انتفاء رؤيتي من وقت كذا، ولا فائدة في ذكره بحهولاً فلا بدّ من التعسيين، والمعرفة هو الأصل في التعيين، (وبمعتنى المجملع) (1) أي: مذ ومنذ قد يستعملان بعين جميع المدة قبلهما، وهي: الزمان الذي يصلح أن يكون جواباً له: (كهم بمعنى جميع المدة قبلهما، وهي: الزمان الذي يصلح أن يكون جواباً له: (كهم كما تقول: "ما رأيته منذ يومين" إذا قيل لك: "كم يوماً ما رأيته ؟"، (فَيَليهما) أي: فحينئذ بجيء بعد مذ ومنذ ويذكر عقبهما الزمان (المُقصُودُ بِالْعَدْدِ) (1) لبيان جميع المدة تقول: "ما رأيته مذ يومين أو شهرين" أي: جميع مدة عدم رؤيتي إياه يومان أو شهران، (وقلا بَقَعُ) (2) بعد مذ، ومنذ (المُعلدُ) نحو: "ما فرحت منسذ ذهابك"، (أو الفعلُ) نحو: "ما فرحت منسذ ذهابك"، (أو الفعلُ) نحو: "ما فرحت منسذ ذهابك"، (أو الفعلُ) المثقلة نحسو: "ما فرحت منسذ

<sup>(</sup>١) في بعض نسخ المتن : (حميع المدة) بدل (معني الحسيع) .

<sup>(</sup>٢)- هذا قول الأكثر، وقال رحيبويه.. لا يليها إلاّ الجملة الفعلية تحو: قول الشاعر:

منا زال منا. عقبلات يسداه إزاره فسسنا فسأدرك خمسية الأشهبار

<sup>(</sup>الشاهد فيه): فوله : (مذ عقدت) حيث دلحلت (مذ) على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها، (حلشية مصباح الراغب) .

<sup>(</sup>٣)– وقد نقع بعدها الحملة الاسمية نحو: "ما فراحت مذا زيد مسافر" ولم يذكرها والمُصنَّف، رحمه الله تعالى لَللَّهُ استعمالها، كذا في "الفوائد" .

### أَوْ (أَنْ)، فَيُقَدَّرُ زَمَانٌ مُضَافٌ وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ مَا بَعْدُهُ خلاَفاً للْزُّجَّاج

فرحت مذ أنَّك ذاهب"، (أوْ أَنْ) المحفَّفة نحو: "ما فرحت مذ أنْ ذهبت".

(فَيُقَدِّرُ) حينه بعد مد ومند لفظ (زَمَانٌ مُصَافٌ) إلى ما بعده، ويكون التقدير: "ما فرحت مد زمان ذهابك، وما فرحت مد زمان ذهبت، وما فرحت مد زمان أنك ذاهب"، وإنما يقدر لفظ زمان ليصح حمل ما بعدهما عليهسا؛ لأهما مبتدأ كما قال: (وَهُو) أي: لفظ مد ومند (المُبتدئأ) () في التركيب وبتأويل الإضافة إلى الزمان صارا معرفتين، معاهما أوّل المدة، أو جميع المسدة، فصح وقوعهما مبتدأ، وخبره ما بعدها مبتدأ، وهما حبران مقدماً، والباعث له (خلافاً للزّجَاجِ) (أ) فإنه يقول: ما بعدهما مبتدأ، وهما حبران مقدماً، والباعث له على ما قال: إلهما لكرتان، وما بعدهما معرفة أو نكرة عنصصة بتقدم الحكم، والنكرة أولى بكولها خبراً، وجوابه ما مرّ من نصيرهما معرفتين بالإضافة، ولسو قلنا بكولهما خبرين لزم النقض بقولنا: "ما رأيته مد يومان"؛ لأنّ (يومان) نكرة غير مخصصة فلا يصح وقوعه مبتداً.

واعلم: أنَّ مَدْ وَمَنَدُ إِذَا كَانَا مَبِنَدَأً أَوْ خَبِراً فَهِمَا اسْمَانَ صَرَّبُعَانَ لَيَسَتَا مَنَ الطروف، وعدَّهما في الظروف حينتذ بالنظر إلى معناهما فقط.

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ التين: ومبتدأ، بدل (المندأ) .

<sup>(</sup>٢).. في بعص نسخ المتن : (الزجاجي)، تعدمت ترجمته : (صــــ: ٢٥٩) .

## وَمِنْهَا: (لَدَى)، وَ(لَدُنْ)، وَقَدْ جَاءَ: لَدَنْ، وَ لَدِنْ، وَ لَدُنْ، وَ لَدُنِ، وَ لَدُنِ، وَ لَدْ، وَ لَدْ، وَ لَدْ، وَ لَدْ، وَ مِنْهَا: (قَاطُ، لِلْمَاضِيَىُ الْمَنْفِسِيِّ

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية: (لَذَى) بالألف المقصورة بمعنى (عند) ووَلَدُنْ) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون، وهاتدان اللغتدان فسصيحتان مشهورتان، وفيها لغات أحرى ذكرها بقوله: (وَقَدْ جَاءُ: لَدَنْ) بفتح اللام والدال وسكون النون، (وَلَدُنْ) بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون، (وَلَدُنْ) بسطم اللام وسكون النون، (وَلَدُنْ) بسطم اللام وسكون الدال وكسر النون، (وَلَدُنْ) بفتح اللام وسكون السال وكسر النون، (وَلَدْ) بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، (وَلَدْ) بفتح اللام وضم الدال النون، (وَلَدْ) بفتح اللام وضم الدال بغير النون، (وَلَدْ) بفتح اللام وضم الدال بغير النون، كلّها بمعنى (عند) ويكون ما بعدها مجروراً بالإضافة نحو: "المال لدى زيد".

والفرق بين (لدى) و(عند): أنّ (عند) عام في الاستعمال فيقال: "المال عند زيد" سواءً كان حاضراً عنده أو غائباً عند، في بيته أو خزائنه، و(لـــدى) خاص في الاستعمال فلا يقال: "المال لدى زيد" إلاّ إذا كان المال حاضراً عنده بين يديد .

(وَمِنْهَا) أي: من الطروف المبنية: (قط) بفتح القاف وضم الطاء المشدّدة، وهي مستعملة (للمَاضِيُّ المَنْفِيُّ) فيفيد النفي مع التأكيد تقول: "ما رأيته قسطُّ" أي: في جميع الأزمنة الماضية، وقد يستعمل في الماضي المثبت أيضاً نحو: "كنت أراه قط الله أي: دائماً، وقد يستعمل مع الاستفهام نحو: "هل رأيت الذئب قط الا

## وَ(عَوْضُ) لِلْمُسْتَقْبِلِ الْمَنْفِيِّ، وَالْظُرُوْفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَ(إِذْ) يَجُوْزُ بِنَاؤُهَــا عَلَــى الْفَتْـــِحِ

(وَعَوْضُ) بِفتح العِين وضم الضاد ، موضوعة (لِلْمُسْتَقْبِلُ الْمَنْفِيِّ) مع إفادة تأكيد النفي كـــ: (قطُّ) في الماضي، تقول: "عَوْضُ لا أفارقك، أو لا أكنَّمه عَــوْضُ" أي: في جميع الأزمنة المستقبلة أبداً، وإنحا بُنِيَنَا لتضمنهما معن لام الاستغراق، وعلى الضم لمشاهتهما بـــ: (قبلُ وبعدُّ) .

(وَالْطُرُونُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ) كَلَفَظ (يوم) نَحُو قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْلَ صِدْقُهُم ﴾ (()، وقوله تعالى: ﴿ يُومَ يُنْفَحُ فِي الصَّوْرِ ﴾ (()، (و) كسدًا الظروف المضافة إلى لفظ (إذْ) نحو: "يومئذ، وحيئذ" نقديره: يوم إذا كان كدا، وحين إذا كان كذا، (يَجُورُ بِنَاؤُهَا) أي: بناء تلك الظروف (عَلَى الْفَشْح).

اعلم: أنَّ الجُملة من حيث هي هي مبنية الأصل؛ إذ لا تقع فساعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً إليه فلا تحتاج إلى الإعراب لكن قد تقوم الجملة مقام المفسرد فتقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً محلاً، وقد تقرر أنَّ المضاف يكتسب البناء مسن المضاف إليه فالظروف التي تجب إضافتها إلى الجملة كسن (إذ، وإذا، وحيست، ولما) يجب بناؤها للزوم الإضافة فيها، والظروف التي لا تجب إضافتها إلى الجملة لا يجب بناؤها بل يجوز بناؤها، ويجوز إعرابها ، لعدم لزوم الإضافة كلفظ (يوم)

<sup>(</sup>١) - سورة المانعة : [الابة : ١١٩ ].

<sup>(</sup>٢) منورة النساء: [الآية: ١٨].

## وَكَذَلِكَ (مِشْكُ) وَ(غَيْدُنُ مَسِعَ (مَسا) وَ(أَنُ وَرَأَنُ وَرَأَنُ ) .

و(حين)، فلذلك قال: يجوز بناؤها على الفتح، ولم يقل: يجب.

(وَكَذَلِكَ) أَي: مثل الظروف المضافة إلى الجملة في حواز البناء على الفتح لفظ (مثلُ وَغَيْرُ) إذا استعملا (مَعُ) لفظ (مَا وَأَنَّ) المخففة (وَأَنَّ) المثقلة يعين إذا صار لفظ (مثلُ، وغيرُ) مضافاً إلى أحد هذه الألفاظ الثلاثة يجوز بناؤها على الفتح كما تقول : "قولي مثلَ ما قال زيدٌ، أو غيرَ ما قال زيدٌ"، أو "قولي مثلَ أنك قائل، أو "قولي مثلَ أن يقول عمرو"، و"قولي مثلَ أنك قائل، أو غيرَ أنّك فائل" ويكون لفظ (مثل، وغير) في الكلّ مفتوحاً مبنياً على الفتح، وإنحا بسي فائل" ويكون لفظ (مثل، وغير) في الكلّ مفتوحاً مبنياً على الفتح، وإنحا بسي الإيمام، والاحتياج إلى المضاف إليه لرفع الإيمام، ويجوز إعراهما أيضاً؛ لأهما اسمين مستحقين للإعراب واكتسباب المضاف إلى المبني البناء منه ليس بلازم، وإنما ذكر ههنا وإن لم يكونها مسن الحروف لمشابحتهما عال المبني البناء منه ليس بلازم، وإنما ذكر ههنا وإن لم يكونها مسن

\* \* \* \* \*

#### [ المعرفة، والنكرة ]

الْمَعْرِفَةُ: مَا وْضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ، وَهِيَ: الْمُضْمَرَاتُ، وَالأَعْلاَمْ، وَالْمُبْهَمَاتُ

#### | المعرفة والنكرة |

ولمّا فرغ عن بيان أقسام الاسم من حيث الإعراب والبنساء شسرع في أقسامه من حيث التعريف والتنكير فقال: (الْمَعْوِفَةُ مَا) أي: اسم (وُضِعَ لِسشَيْءٍ بِعَنْبه) سواءٌ كان فرداً معيّناً كسة زيد، أو المعرّف بلام العهد كسة الرحل، وأنا، وأنت، وهو، أو كان حنساً معيّناً كسة أسامة علماً لحنس الأسد، أو لحماعسة معيّنة كالمعرّف بلام الاستغراق، والحمع المعهود، فقوله: (ما وضع لشيء) شامل للنكرات أيضاً، وبقوله: (بعينه) حرج النكرات فإلها لم توضع لشيء معين .

فإن قيل: يخرج من هذا الحدّ المضمرات والمبهمات أيضاً؛ لأهما ما وُضِعًا لشيء معين ؟

قلنا: المراد من الوضع أعمّ من أن يكون من الواضع أو في الاستعمال، والمضمرات والمبهمات وإن كانت كليّات الوضع لكنّها جزئيات الاستعمال، فإنّ (أنا) لا يستعمل في التركيب إلا لمتكلّم معين، و(أنست) لا يستعمل إلاّ لمخاطب معين، و(هذا) لمشار إليه معين.

(وَهِيَ) أي: المعارف بحسب الاستقراء ستة (الْمُضْمَرَاتُ) نحـو: "أنـا، وأنت"، (وَالْأَعْلَامُ) كـ: زيد، وعمرو، (وَالْمُبْهَمَاتُ) أي: الموصولات، وأسمـاء الإشارات نحو: "هذا، والذي"، وإنما سمّيت مبهمات مع أنما معارف؛ لأنّ اسم

## وَمَا عُسرٌفَ بِالْسلاُّمِ أَوْ الْنِسدَاءِ وَالْمُضَسافُ إِلَسِي أَحَدهَسا مَعْنيُ .

الإشارة عند النطق ب: (هذا) مبهم عند المخاطب، لأنّ بحضرة المتكلم أشياء كتبرة ولا يتعين إلا بالإشارة الحسيّة، وكذا الموصول بغير الصلة مبهم عند المخاطب، ولم يقولوا للضمير الغائب: مبهماً، لأنّ ما يعود إليه مقدّم فلا يكون مبهماً للمخاطب عند النطق بد، (وَهَا عُسرِّفَ بِاللامِ) (1) العهدية والجنسية والاستغراقية نحو: "الرجل، والغلام"، وإنما قال: ما عُرِّف باللام، ولم يقل: ما دحل عليه اللام، احترازا عن اللام الزائدة لإقامة الوزن في الشعر، (أو البداء) أي: ما عُرِّف بالنداء كقولك: "يا رجل" لرجل معين، بخلاف قول الأعسى: "يا رجلاً" لغير معين فإنّه نكرة، (وَالْمُطافُ إلَى أخدها) أي: أحد هذه الأربعة (مغنى) أي: إضافة معنوية، فإنّ الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً كما مرّ.

واعله : أنّ مرانب التعريف متفاوتةً، فبعض المعارف أقوى في التعريف من غيرها، وهم مختلفون في تعيين مراتبها، وما اختار «المصنّف» من الترتيب في الذكر إشارةً إلى ما هو المختار عنده من الترتيب في المرتبة .

\* \* \* \*

<sup>(</sup>١)- في احتمار اللام اختمار لما ذهب إليه بيمبينويه، من أنَّ حرف النعريف هو اللام خلافاً للخليل فعنده الألف واللام، (المقاصد النحوية)

### [ العَلَمُ ]

الْعَلَمُ: مَا وُضِعَ لِشَـيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْسِ مُتنساوِلٍ غَيْسرَهُ بِوَضْسعٍ وَاحِسدٍ

#### [ العُلُم ]

ولَّمَا ذَكُرُ تَعْرِيفَ هَذَهُ الْأَقْسَامُ مَعْ بِيَانَ أَحَكَامُهَا فَيَمَا سَبَقَ لَمْ يُحَسِسَجُ إِنَّى تعاريفها ثانياً إلاّ النوع الثاني من المعارف وهو الأعلام حيث لم يسسبق بيانسه فقال: (الْعَلَمُ: مَا وُضِعَ لشَّيَّء بغيَّنه) كـــ: زيد، فإنَّه موضوع لـــشحص معــين، وهذا شامل للعلم، وغيره من المعارف ولما قال: (غَيْرِ مُتنَاول غَيْرَهُ) خرج منه غيره من المعارف كالمضمرات، وأسماء الإشارات؛ لأنما يتناول غير ما استعمل له، ولا يختص بذلك الفرد المعين المستعمل فيه، وزاد قوله: (بوضّع واحد) ليدخل فيه الأعلام المشتركة بين الكثيرين كما إذا سمّوا رجلاً بــ: زيد، ثم سمّى أحـــر بـــ: زيد، ثم آخر به، فهو وإن تناول غيره لكن لا بالوضع الواحد بل بأوضاع متعدّدة غير الوضع الأول، ويدخل في الأعلام الكنّي المصدّرة بـــ: أب أو أمّ أو ابن أو بنت، كـ الله بكر، وابن الحنفية"، والألقاب الدالة على مـدح كـ: "الصَّدّيق، والفاروق" للشبخين، أو ذمّ كـ: "الكذّاب" لمسيلمة، و"السدجال" لليهودي الأعور، ثم العُلَم إمّا أن يكون موضوعاً لشخص معين كـــ: "زيد"، أو لبعض الأجناس كـ: "أسامة" للأسد، و"تعالة" للثعلب، فيمنع من دخــول لام التعريف عليه والإضافة، ولا يوصف بالنكرة، ويمتنع من الصرف مسع سسبب أخر، ويسمى غَلم الحنس، وهي مقصدورة على السمداع، أو لبعض المعساني

## وَأَعْرَفُهَا الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ، ثُمَّ الْمُخَاطَبُ . وَالْنَكِرَةُ : مَسا وُضِعَ لِشَسِيْءٍ ، لاَ بِعَيْنِسِهِ .

للتسبيح، وفجار المفحور، (وَأَعْرَفُهَا) أي: أكملها في التعريف من جميع المعارف (المُضَمَّرُ الْمُتَكَلِّمُ) (ا نحو: "أنا"، (تُمُّ الْمُخَاطَبُ) نحو: أنت، لاستحالة الاشتباه في المتكلم، وقلّته في المخاطب، ثم الغائب (ا كنه هو، ثم اسم الإشارة كنه هذا، ثم الموصول كنه: اللذي، ثم المعرّف باللام أو النداء كنه: يا أيها الرجل، ثم المضاف إلى واحد من هذه الأنواع يكتسب التعريف من المضاف إليه بالترتيب المذكور فالمضاف إلى العلم أعرف من المضاف إلى اسم الإشارة وهكذا ....إلى وهذه هو مذهب «سيبويه»، وجمهور النحاة وفيه احتلافهم، وثمرة اختلافهم تظهر في الوصف كما م ...

(وَالْنَكِرَةُ مَا وُضِعَ لِشَيْءِ لاَ بِعَيْنَهِ) أي: غير معين كـــ: رجـــل، وفـــرس فيصحُ إطلاقه على كلَّ فرد من أفراد جنسه .

\* \* \* \*

<sup>(</sup>١) ﴿ وَكَانَ المُتَكَلَّمُ أَعْرِفَ؟ لأنَّهُ رَبُّما دَعَلَ الالتِّبَاسُ فِي المُخَاطِبُ بخلاف المُتكلِّم .

<sup>(</sup>٢)- لم يذكره؛ لأنَّه علم من أعرفية المتكلم ثم المخاطب آنه أدون منهما .

## [ أسماء العدد ] أَسْمَاءُ الْعَادَد: مَا وُضعَ لكَميَّة آحَاد الأَشْيَاء

#### [أسماء العدد]

ولمّا فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين، أو غير معين شرع في تقسيمه باعتبار الدلالة على الكميّة، وأعقب النكرة بأسماء العدد ؛ لألها تفسر بالنكرة غالباً فناسب ذكرها بعدها، فقال: (أَسْمَاءُ الْعَدَدِ مَا وُضِعَ لِكُمِيّةِ آحَادِ الأَشْيَاءِ) أي: لبيان كميّة الأفراد، وهي المقدار العددي الذي يجاب به في السؤال بسؤال .

اعلم: أنّ السؤال إمّا أن يكون عن ماهية الشيء فيُسأل عنه بـ: (مــ) الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء، وإمّا أن يكون عن صـفته وكيفيته، ويسأل عنه بـ: (كيف)، وإمّا أن يكون عن عدد المعين ويسأل عنه بـ: (كم) لبيان الكميّة، والغرض منه تعيين ذلك الأفراد .

واحترز بقوله: (لكميّة آحاد الأشياء) عن الجمع؛ لأنّه لا يدلّ على آحاد معيّنة بل على آحاد مبهمة غير معينة باللفظ وحرج أيضاً نحو: "رجل، ورجلين" الدالين على الإفراد، والتثنية؛ لأنهما لا يدلاّن على الكميّة فقط بل على السذات المتّصف بالوحدة، والاثنينية، فالواحد والاثنان عدد لدلالتهما على الكميّة فقط من غير الدلالة على ذات شيء كالإنسانية، والفرسية .

أُصُولُهَا: اثْنَتَا عَشَرَةَ كَلِمَةً: وَاحِدٌ إِلَى عَشَرَةٍ، وَمِائَةٌ، وَٱلْفُ، تَقُولُ: وَاحِدٌ اثْنَانِ، وَاحِدَةٌ اثْنَتَانِ وَتَنَتَانِ، وَثَلاَتَــةٌ إِلَى عَشَرَةٍ، وَثَلاَثٌ إِلَى عَشَرٍ

(أُصُوْلُهَا) أي: أصول أسماء العدد: (اثْنَنَا عَشَرَةَ كَلَمَةً: وَاحدٌ إِلَى عَــشَرَة) أي: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة، (وَمائَةٌ وَأَلْفَ) وما عداها متولَّدةٌ منها أي يتركب من هذه ويتفرع إلى ما لا نهاية له، إما بتثنية الأعداد كـ: مائتان، وألفان، أو بجمعها صورة كـ: عشرون وأحوالهـا، أو بالتركيب ك : خمسة عشر ، أو بالعطف ك : ثلاثة وعشرين، ومائة والف، واقتصروا في الأعداد على الألف، لأنّ مراتب الأعداد غير متناهية فلو وضعوا لكل مرتبة اسماً للزم التسلسل إلى ما لا نماية له فاكتفوا بما هو الأكثر والأشهر عِند الناس فقال: (تَقُوْلُ) أنت في التعبير عن المذكر: (وَاحدٌ اثْنَانَ) وفي التعبير عن المؤنث: (وَاحدَةُ اثْنَقَانَ) بالهمزة، (وَثَنَتَانَ) بغير الهمزة أي: موافقاً للقياس بأن يكون المذكر بغير التاء، والمؤنث بالتاء في هاتين الكلمتين، (و) تقول في المذكر: (قُلاَقَةٌ إِلَى عَشَرَة) بالتاء نحو: "ثلاثة رجال إلى عشرة رجال"، والغاية ههنا داخلة في حكم المغيّا، وكذا في قوله: (وَ) تقول في المؤنث: (ثَلاَثٌ إِلَى عَشَر) بغير التاء نحو: "ثلاث نسوة إلى عشر نسوة" أي: على خلاف القياس فتجيء بالتاء للمذكر وبغير التاء للمؤنث، وذلك لأنّ الثلاثة وما فوقها جماعةٌ فألحق التاء بالعدد ليوافق اللفظُ مدلولَه ثم ترك التاء في المؤنث للفرق بينه وبين المذكر، ولم يعكس الأمر؛ لأنَّ المذكر أشرف وأسبق فتقديم رعايته في اللفظ أليق . وَأَحَدُ عَشَرَ، اثْنَا عَشَرَ، إِحْدَى عَشَرَةَ، اثْنَفَا عَشَرَةَ، وَتَنَفَا عَشَرَةَ، وَثَنَفَا عَشَرَةَ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَة عَشَرَ، وَقُلاَتْ عَشَرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشَرَةَ، وَتُمِيَّمٌ تُكَسِّرُ الْشَيْنَ فِيُ الْمُسؤنَّث

ولمّا فرغ عن ذكر الآحاد شرع في ذكر المركبات والعشرات فقال: (وَ) تقول: (أَحَدَ عَشَرَةً) المسرأةً، تقول: (أَحَدَ عَشَرَ) رجلاً في المذكر، (وَإِحْدَى عَشَرَةً) المسرأةً، (وَاثْنَتَا عَسَشَرَةً) المرأةُ بغير الهمزة يعني مطابقة الجزء الأول والثاني بالمعدود تذكيراً وتأنيثاً موافقاً للقياس.

(وَ) تقول: (قُلاَقَةَ عَشَنَ رحلاً (إِلَى تَسْعَةَ عَشَنَ رحلاً بإتيان التاء في الجزء الأول، وبحذفها في الجزء الثاني للمذكر، (وَ قُلاَثَ عَشَرَةً) امرأة (إِلَى تَسْعُ عَــشَرَةً) الرَّة أي: بغير التاء في الجزء الأول، ومع التاء في الجزء الثاني، وذلك لأن الجزء الأول أي: تلاثة إلى تسعة قبل التركيب بـــ عشرة كان بالتاء في المذكر، وبغير التاء في المؤنث، فأبقي عليها بعد التركيب مخالفاً للقياس، والجزء الثاني مستعمل التاء في المؤنث، فأبقي عليها بعد التركيب فالفا للقياس، والجزء الثاني مستعمل فيهما موافقاً للقياس أي: بالتاء للسؤنث وبغير التاء للمـــدكر فـــلا يحتـــاج إلى نوحيه .

(وَتَمِيْمُ تُكَسِّرُ الْمُثَيِّنَ فِي الْمُوَتَّثِينِ أَي شَينَ لَفَظَ الْعَشْرة المركب مسع الأحاد كس: إحدى عشرة إلى تسعة عشرة تحرَزاً عن توالي الفتحات الأربع في الكلمة الواحدة ، و«الحجاز» تسكن الشين ؛ لأنَّ ثقل اللفظ بالتركيب يقتضي

<sup>(</sup>١)- سقط من بعض نسخ التن: (في المؤنث) .

# وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا فِيْهِمَا وَأَحَدٌ وَعِشْرُونَ وَإِحْدَى وَعِشْرُونَ، ثُمَّ بِالْعَطَفِ بِلَعْظَفِ بِلَقْظِ مَا تَقَدُّمَ إِلَى تِسْعَةِ وَتِسْعِيْنَ، وَمِانَةٌ وَّأَلْفَ"، مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ فِيْهِمَا بِلَغْظِ مَا تَقَدُّمَ إِلَى تِسْعَةِ وَتِسْعِيْنَ، وَمِانَةٌ وَّأَلْفَ"، مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ فِيْهِمَا

التخفيف فاختيار السكون للتخفيف أولى من الكسرة، وإنما قال: في المؤنست، لأن هذا الاختلاف في المؤنث، أمّا في المذكر فالشين مفتوحة اتفاقاً لعدم لد زوم توالي الحركات فيه، وربما سكنوها في المذكر أيضاً إلى فتحة آخر الجرء الأول كسد: أحد عشر إلى تسعه عشر، إلاّ اثنا عشر لسكون آخرهسا، (و) تقسول: وعشرون وأخوائها) أي: ثلاثون وأربعون إلى تسعن (فيهمسا) أي: في المدذكر على والمؤنث سواءً، فتقول: "عشرون رجلا، وعشرون امرأة" تغليباً للمسذكر على المؤنث (و) تقول: (أحد وعشرون امرأة" تغليباً للمونست (أسم قاعدة التذكير والتأنيث من غير تغيّر، وتعطف عليه عقود العسشرات فتقسول: "اثنان وعشرون رجلاً، واثنتان وعشرون امرأة، وثلاثة وعشرون رجلاً، واثلاث وعشرون امرأة وعشرون رجلاً، واللاث المؤنث في الأحاد حسب ما مرّ ذكره.

(وَ) تقول: (مِائَةٌ وَّأَلْفٌ، مِائْتَانِ وَأَلْفَانِ فِيْهِمَا) أَي: في المذكر، والمؤنث من غير فرق نحو: "مائة رجل، ومائة اسرأة، وألف رجل، وألف امرأة" .

والحاصل: أنَّ الواحد والاثنين يوافق معدودهما في التذكير والتأنيث دائماً وتُلاثة إلى عشرة يخالفه دائماً إلا افظ (عشرة) في المركبات يوافسق معسدوده،

### ثُمَّ بِالْعَــطَفِ عَلَى مَــا تَقَــدُمْ

والعقود، والمائة، والألف لا تتغير في التأنيث، والتذكير أصلاً .

(ثُمَ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا تَقَــــدُمَ) يعني إدا جاوز من المَائة، والألف شيء تعطفه على المائة وتقول: "مائة وخمسة رحال، ومائة وخمس نسوة"، وتستعمل ما دون المائة على ما عرفت من القاعدة في واحد إلى تسعة وتسعين تــــذكيراً وتأنيثـــاً، عطفاً وتركيباً إلى ماثتين وثلاث مائة إلي تسع مائة وتسعة وتسعين رجلاً حيتي تبلغ الألف، وتقول: "ألف رجل"، ولا تقول : "عشر مائة رجل"، لأنّ الألــف يقوم مقامه، ثم تعطف المثات على الألف وتعطف ما دون المائة على المائية فتقول: "ألف ومائة وأحد وعشرون رجلاً"، و"ألف ومائة وإحدى وعـــشرون امرأةً" إلى عشرة آلاف وأحد عشر ألفاً إلى عشرين ألفاً إلى مائة ألــف وهـــو المُسمّى بـ: (لكـه) إلى ماتبق ألف أي: (لكهين)، وثلاث مائه ألـف أي: (لكوك) إلى ألف ألف أي: عشرة لكوك وهو المسمّى بد: (مليون) إلى عشرة آلاف ألف وهو المسمى بد: (كرور) إلى ألف ألف ألف أي: خمسة كرورات، والمتات والعشرات والأحاد تعطف عليه مثلاً يقال: "ألف ألف وثلاثـــة آلاف وستمائة وخمسة وسبعين رجلاً" يعني: (١٠٠٣٦٧٥) وهكذا إلى ما لا يقــف على حدّ، ويجوز لك أن نعكس العطف في الكلّ مبتدأً من الأفسلّ إلى الأكثــر وتقول: "واحد ومائة، وواحدة ومائة، واثنان ومائة، واثنتان ومائــة وألــف"، وهكذا إلى أخره وشاع هذا النوع الأخير في التاريخ غالباً، فيقال : سنـــة ستين

## وَفِيْ: (تُمَانِيَ عَشَرَةً) فَتُحُ الْيَاءِ، وَجَازَ إِسْكَانُهَا، وَشَذَّ حَذْفُهَا بِفَتْحِ النُّوْنِ

وثلاثمائة وألف، لأنّ الغرض في التاريخ معرفة الأقلّ لكون الأكثر معلوماً غالبـــاً فيبدأ بما هو المقصود .

ولمّا كان لفظ (ثماني عشر) مع كونه مبنياً مخالفاً لأحواته في الإعراب في بعض اللغات بيّن ذلك بقوله: (وَفِيْ) لفظ (ثماني) المركب مع لفظ (عَشَرة) يجوز (فَقْحُ الْيَاءِ) وهو الكثير الشائع في كلامهم قياساً على أحواته، لأنّ الجرء الأول منها مبني على الفتح ك...: ثلاثة عشر، وغيرها، (وَجَازَ إِسْكَانُهَا) أي: إسكان الياء تخفيفاً، (وَشَدِّ حَدْفُها) أي: حذف الياء (بفَتْحِ النّوْنِ) أي: مع فتح النون، أمّا حدفها فلتكميل التخفيف، وأمّا فتح النون بعد حذف الياء فقياساً على أحواته المفتوحة الأواخر، وأمّا حذفها مع كسر النون فلتدلّ الكسرة على الياء المحذوفة، وحاء فيه لغات أحرى، منها حذف الياء بغير التركيب مع (عسشرة) وجعلم معرباً على حسب العوامل كما قبل (1):

لها تسنسايا أربع حسان وأربع فشغرها تسسان (١)

<sup>(</sup>١) - لم أطلع على فاتل معين .

 <sup>(</sup>۲)- تغريع البيت: "خنزانة الأدب": (۲۹۰/۳): "شرح النصريح": (۲۷٤/۲)، "لسان العرب": (۲/۵/۱) (نغر)، "شرح الرضى": (۲۷۰/۳). "شرح الأشمون": (۲۲۰/۶) وغيرها.

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (فلغرها غان) حيث حذف الياه من تمان، وحعل الإعراب على النولة وذلك على لغة .

# وَمُمَيِّزُ (الْتُلاَثَةِ) إِلَى (الْعَشَرَةِ) مَخْفُوْضٌ مَجْمُوْعٌ لَفْظاً أَوْ مَعْنَى، إِلاَّ فِيْ (وَمُمَيِّزُ (الْتُلاَثَةِ) (تُلاَثَمِانَــةٍ) إِلَى (تِسْعَمِانَــةٍ)

ثم لمّا فرغ عن بيان الأعداد نفسها شرع في أحكام تمييزها فقال: (وَهُمَيِّرُ الْقُلاَثَةِ) أَو مَا زَادَ عليها (إلى الْعَشَرَةِ) الغاية داخلة في المُغيًا (مَخْفُوْضِ () بإضافة الأعداد إلى مميّزها (مَجْمُوْعٌ لَفْظَا) كان "نلاثة رجال" بسصيغة الحمسع، (أَوْ) يحموع (مَعْنَى) كان "تسعة رهط، وثلاثة زود، وخمسة نفر ".

أمّا وجه اختيار الخفض بالإضافة لا النصب على التمييز ؟ فلأنّ مميّن الأعداد موصوف في المعنى وهو المقصود من العدد، فمعنى "ثلاثة رحال" في الأصل: رحال ثلاثة، فلو نصب مثل هذا التمييز صار ما هو المفصود والعمدة على صورة الفضلات، وأمّنا على صورة الفضلات، وأمّنا لزوم كونه جمعاً؛ فلأنّ مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة، فناسب التعبير عند بالجمع ليطابق العددُ المعدودُ لاتحادهما معنى، ولا حولف هذا القياس فيما فوق العشرة كما سيحى ذكره، (إلا في ثلاثهائة إلى تستعمائة) فإنه يجيء تمييز تسلات وما فوقها إلى تسعمائة بلفظ مائة، وهو مفرد لفظاً ومعنى، أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنى فإنه المعدد معيّن والجمع لا يكون معيناً، وإنما قسال: (إلى تسعمائة)،

 <sup>(</sup>١) - وأجاز ببسيبويه، النصب في الشعر، وبالعراض مطلقاً، وهذا إذا كان المعدود حامداً، وإذا كان صفةً نحو قولك: "اللائة صالحون" فالأحسن الاتباع، ثم النصب على الحال، ثم الإضافة وهو أضعفها لاستعمالها حنثة استعمال الأصماء، (شرح التسهيل).

### وَكَانَ قَيَاسُهَا: (منَات) أَوْ (مِئينَانَ)

ولم يقل: (إلى عشر مانة)؛ لأنّ عشر مائة لا يستعمل في كلامهم استغناءاً بلفظ الألف عنه، (وَكَانُ قِيَاسُهَا) (١) أن يجيء بصيغة الجمع ويقال: تسلات (مئسات) للحسع المؤنث وجمع المذكر غير العاقل، (أو مئين) بصيغة الجمع المذكر للعقلاء، لكنّه ترك هذا القياس لألهم استحسنوا أن يكون المائة محمولاً على ما يفاربه من الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين في لزوم كون التمييز مفرداً، واختاروا الخفض فيه مع أنّ ما يقاربه من الميزات منصوبات، لئلا يبطل حكم الثلاثة إلى تسعة فيه من كل وحه.

فائسدة : المائة كان في الأصل (مِثْيَةٌ) كسنة (سِدْرَةٌ) بقل فتح الباء إلى ما قبلها وحذفت فصار (مثة)، ثم كتب الألف بعد الميم لئلا يشتبه بصورة (منسه) خطّاً، فإذا جمع وثنّي حذف الألف في الخطّ لعدم الاشتباه حينتذ فيكتب: مئتين، ومئات .

واعلم : أنّ حذف التاء واحب في ثلاثمائة إلى تسعمائة سواءً كان تمييز المائة مذكراً أو مؤنثاً، وإثبات التاء واحب في الألف، فيفال : "ثلاثمة آلاف إلى

<sup>(</sup>١) - سقط من بعض تسخ المتن: (وكان قياسها سات أو منين) .

فهان قبل: إضافة العدد إلى الجمع بالواو والنون عير حائز أصلاً ولا يجوز: "ثلاث مسلمين" ولا "ثلاث سنين" فكيف يقال القياس منين لا

قيل: حَمَّاه قياساً من حيث هو حمِّج بعظع النظر عن كونه جمعاً بالواو والنون: (هندي) .

# وَمُمَيِّزُ (أَحَدَ عَشَرَ) إِلَى (تِسْعَةَ وَتِسْعِيْنَ) مَنْصُوْبٌ مُفْرَدٌ، وَمُمَيِّزُ (مِائَةٍ) وَمُمَيِّزُ وَمِائَةٍ) وَرَأَنْفٍ وَرَأَنْفٍ وَتَثْنِيَتِهِ مَا وَجَمْعِهِ مَحْفُهِ وَضٌ مُفْرَدٌ

عشرة آلاف" سواء كان تمييز الألف مؤنثاً أو مذكراً، لأن تمييز ثلاثة إلى تسعة هو المائة أو الألف لا ما أضيف إليه المائة والألف، والمميز إنما يطابق بتمييزه على وفق الضابطة لا بتمييز غيره .

(وَمُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ) وما زاد عليه (إلَى تسْعَة وتسْعِيْنَ مَنْطُوْبٌ مُفْرَدٌ) نحو: "أحد عشر رجلاً، وتسعة وتسعون درهماً"، أمّا نصبه فلامتناع الإضافة في أحد عشر إلى تسعة عشر، لأنّ اللفظ يصير مركباً من تسلات كلمات، وأمّا في عشرين وما زاد عليها إلى تسعة وتسعين فلأنّ النون تمنع من الإضافة، وأمّا الإفراد فلأنّ المفرد أصل وهو أخف من الجمع ومقتضى التركيب التخفيف، وإذا حصل الغرض من الأصل فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة.

(وَمُمَيِّزُ مِائَةً، وَأَلْفٍ، وَتَعْنِيتِهِمَا) أي: تقنية المائة، والألف، وهي مائتان، وأَجَمْعِهِ) أي: جمع الألف وهو آلاف وألوف، وإنما قال: وجمعه، ولم يقل: وجمعهما، كما قال: وتثنيتهما، لأنّ جمع المائة غير مستعمل في الأعداد فيقال: ثلاثمائة، ولا يقال: ثلاث مئات ومئين، كما مرّ بخلاف التثنية فيقال: ثلاث المائة المئتا رجل، وألفا رجل، وثلاث آلاف رجل (مَحْفُوض مُفْرَة) وذلك لأنّ المائة والألف لهما مشابحتان، مشابحة بالثلاثة إلى العشرة من حيث أهما من أصول العدد ولا تركيب فيهما، ومشابحة بما فوق العشرة في كثرة العدد، فرُوعهي في العدد ولا تركيب فيهما، ومشابحة بما فوق العشرة في كثرة العدد، فرُوعهي في

## 

مميزهما كلا المشبهتان فجعل مميزهما مخفوضاً كما هو في ثلاثة إلى عشرة، وجعل مفرداً كما هو في ثلاثة إلى عشرة، وجعل مفرداً كما هو في أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وقد يجيء مميّز (مائة) جمعاً كما يقال: "مائة رجال"، وقد يفرد منصوباً فيقال: "مائتين عاماً".

وهذا أي: حكم تذكير التمييز وتأنيثه ظاهر فيما كان المعدود مذكراً أو مؤنثاً، لفظاً ومعينً، وأمّا إذا كان مختلفاً فقال: (وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ مُؤَنَّثاً) في المعنى مؤنثاً، لفظاً ومعينً، وأمّا إذا كان مختلفاً فقال: (وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ مُؤَنَّثاً) في المعنى كان (اللَّفْظُ) الدال عليه (مُذَكّراً في المعنى، واللفظ الدال عليه مؤنثاً كان الأمر (بِالْعَكْسِ) بأن كان المعدود مذكراً في المعنى، (فَوَجْهَانِ) أي: فيجوز كلفظ النفس إذا أطلق على الرحل وهو مؤنث سماعي، (فَوَجْهَانِ) أي: فيجوز لك الوجهان في تذكير المميز وتأنيثه رعاية للفظ، ورعاية للمعنى، فلك تقول: "عندي اعتدي ثلاثة أشخاص من النساء" اعتباراً للفظ المعدود، ولك أن تقول: "ثلاثة نفوس ثلات أشخاص من النساء" اعتباراً للمعنى، وكذلك يجوز أن تقول: "ثلاثة نفوس من الرجال" اعتباراً للمعنى، و"ثلاث نفوس منهم" اعتباراً للفظ، لكن اعتباراً للفظ أولى عند النحاة، لأنّ نظرهم إلى اللفظ أحدر من المعنى .

(وَلاَ يُمَيَّزُ وَاحِدٌ وَافْنَانِ) أي: لا يذكر للواحد والاتسنين مميّسز بعدهما فلا يقال: "واحدٌ رجلاً، واثنان رجلاً"، (اسْتغْنَاءٌ بِلَفْظِ الْتَمْيِيْسِزِ) وهـــو رجـــل ورجلان مثلاً (عَنْهُمَا) أي: عن ذكر العددين يعني واحد واثنان .

## مِثْلُ: رَجُلٌ وَرَجُلاَنِ لِإِفَادَةِ النَّصِّ الْمَقْصُوْدَ بِالْعَدَد

(مِثْلُ (۱): رَجُلٌ وَرَجُلاَنِ) وامرأة وامرأتان، (لإِفَادَة (۱) الْمَقُصُودَ بِالْعَدَدِ) فإنَّ رحلاً يدلّ بصيغته على الواحد نصاً وتصريحاً، وكذلك رجلان يدلّ بصيغته على الاثنين فلا حاجة إلى ذكر العدد بخلاف الجمع فإنه لا يدلّ على العدد المعيّن فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على تعيين العدد ولا بالعدد، لأنه لا يعلم منه المعدود فاحتيج إلى ذكر العدد والمعدود معاً فيقال: "خمسة رجال" ليدلّ الخمسة على العدد والرجال على المعدود، وأمّا قولهم: "رجل واحد، ورجلان اثنان" فللتأكيد لا للتمييز .

مسألة: يجوز لك أن ترفع إبمام العدد بطريق وصفه بالتمييز فتأتي به تابعاً لإعرابه وتقول في "ثلاثة رحال": "هم رحال ثلاثة"، وفي "ثلاث نسوة": "هن نسوة ثلاث"، وقاعدة التذكير، والتأنيث ما عرفت في التمييز إلا أنّ جمع المعدود لازم حينئذ لتطابق الصفة الموصوف فتقول: "الرحال الخمسة عشر"، ولا تقول: "الرجل الخمسة عشر".

واعلم: أنّ ألفاظ العدد في الأصل موضوعة لمحرّد العدد من غير دلالة على ذات المعدود كما تقول: "ثلاثة نصف ستة"، وأمّا في الاستعمال فلا بدّ من أن يتعلق بشيء من المعدودات ويتّصف به كـــ: عشرة رجال، أو خمسة دراهم،

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مش).

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن : (لإفادته) بدل (لإفادة)؛ أي: إفادة لفظ النمييز .

## وَتَقُولُ فِي الْمُفْرِدِ مِنْ الْمُتَعَدِّدِ باعْتَبَار تَصْييره:

فإذا أردت شيئاً من المعدودات بغير الترتيب العددي قلت: "الواحد من العشرة"، أو "اثنان من الخمسة"، وإذا أردت أن تذكره بالترتيب العددي وتبين درجته من المتعدد فتحيء بصيغة اسم الفاعل المشتق من ذلك العدد وتقول: "الثامن من العشرة"، أو "الرابع من الخمسة"، وحينئذ له اعتباران، اعتبار بالنظر إلى على على المناسف من حيث اتصافه بذلك الدرجة من غير نظر إلى أثره في غيره كد: الثالث، والرابع، أي: الواحد من المجموع الواقع في المنزلة الثالثة أو الرابعة، فهو حيئذ بمنزلة اسم الفاعل من اللازم نحو: "هذا زيد القائم" أي: المتصف بصفة القيام، واعتبار بالنظر إلى حال ما انضم إليه وأثره فيه حيث صيره زائدا مما كان عليه، كد: "ثالث اثنين" أي: جاعل الاثنين ثلاثةً فهو حيئذ بمنزلة اسم الفاعل المتعدي كد: "ضارب زيد" أي: جعله مضروباً، فالقسم الأول يعبره عندهم باعتبار حاله، والثاني باعتبار تصييره.

ولمّا كان لكلّ واحد من النوعين أحكاماً خاصةً في اللفظ والمعنى بين كلّ واحد منهما وقال: (وتَقُولُ فِي المُفْرَدِ (') مِنْ الْمُتَعَدَّدِ) أي: في الشيء الواحد من المعدودات (باغتبار تصييره) أي: جعله العدد الناقص متصفاً بالعدد الزائد بانضمامه إليه، والتصيير مصدر مضاف إلى فاعله وهو الضمير العائد إلى المفرد يقتضي مفعولين، ومفعولاه محذوفان أي: تصيير ذلك المفرد العدد الناقص منه

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: (للمفرد) بدل (في المفرد) .

الْثَانِيَّ، وَالْثَانِيَةُ إِلَى: الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ. لاَ غَيْرُ، وَبِاغْتِبَارِ حَالِهِ: الأوْلُ، وَالْثَانِيْ، وَالأَوْلَى. وَالْثَانِيَةُ، إِلَى الْعَاشِرِ، وَالْعَاشِرَةِ، وَالْحَادِيْ عَشَرَ

بدرجة عدداً زائداً ثمّا كان بدرجة واحدة، (الْقَانِيُّ) مقول القول أي: تقول هذا المعنى الناني للمذكر، (وَالْقَانِيَةُ) للمؤنث (إلَّى الْعَشِو وَالْعَاشِيرَةِ، لاَ غَيْسُ أِي: لا تقول غير ذلك من الأعداد التي بعد العشرة وهو أحد عشر فصاعداً، ولا فيما قبل الثاني والثانية، وهو الأول والأولى هذا المعنى أي: معنى التصبير؛ لأنّد لا عدد قبل الواحد حتى تجعله واحداً، ولا فعل فيما بعد العشرة حتى يشتق منه اسم الفاعل؛ لأنّ الأفعال المسعملة في لسائم عنصة بالأعداد التي من الواحد إلى العشرة فيقال: ثلثت وربعت وهست إلى عشرت، وليس فعل من المائة والألف حتى يشتق منه اسم الفاعل، ولا يمكن الاشنقاق من المركبات .

(وَبَاعْتِبَارِ خَالِهِ) أَي: باعتبار أَنَّه واحد من المتعدّد متَصف بأنَّه ثالــــث أو رابع تقول: الباب (الأُوَّلُ (١) والْقَانِيُّ للمذكر، ولا بقال: الواحد والاثنين، لأنّه ليس المراد العدد المخصوص بل الصفة، فغيّر الواحد والاثنين إلى الأول والثاني، (و) الفائدة (الأُوْلَى وَالْقَانِيَةُ) للمؤنث (إلى الْعَاشِي للمذكر (وَالْعَاشِيرَةِ) للمؤنث، (و) إذا حاوزت العشرة، تقول: الباب (الْحَادِيُّ عَشْنَ للمذكر بتذكير الجزئـــن (و) إذا حاوزت العشرة، تقول: الباب (الْحَادِيُّ عَشْنَ للمذكر بتذكير الجزئـــن

<sup>(</sup>١). اتما نم يقل: الواحد والواحدة؛ لأتمسا لا يدلأن على المرتبة فأندل منهما الأول والأول للدلالة علمها، (حامي) .

# وَالْحَادِيَةُ عَشَرَةَ، وَالْثَانِيُ عَشَرَ، وَالْثَانِيَةُ عَشَرَةَ، إِلَى الْتَاسِعِ عَشَرَ وَالْتَاسِعَةِ عَشَرَةً، وَمِنْ ثَمَّ قِيْلَ فِي الأُوَّلِ: ثَالِثْ اثْنِيْنِ عَشَرَةً، وَمِنْ ثَمَّ قِيْلَ فِي الأُوَّلِ: ثَالِثْ اثْنِيْنِ

(وَ) الفائدة (الْخَادِيةُ عَشَرَةً) للمؤنث بتأنيث الجزئين، (وَالْثَانِيُ عَـشَرَ) للمـذكر بتذكير الجزئين، (وَالْثَانِيةُ عَشَرَ) للمؤنث بتأنيث الجزئين، لأنّ الثاني والثالث إلى اخره بصيغة اسم الفاعل صفة للمذكر أو المؤنث فيحب مطابقته لهما بخلاف "تلاثمائية، وثلاثة عشر رجلاً"؛ لأنّه للعدد خاصةً ليس بصفة، ولا صيغة صفة، (إلَى الْتَاسِعِ عَشَرَ) للمذكر (وَالْقَاسِعَةِ عَشَرَقُ) للمؤنث موافقاً للمعدود في تـذكير الجزئين وتأنيثهما، ثم بعد ذلك لا يتغير في العقود بل يتغير في الآحـاد موافقاً للمعدود في التذكير والتأنيث فيقال: "الباب الحادي والعشرون، والفائدة الحادية والعشرون إلى التاسع والتـسعين"، و"الفائدة الأولى، والثانية إلى التاسعة والتسعين" أمّا المائة، والألف فلا يشتق منهما اسم الفاعل فيتوصل إليهما عما يناسبه ويقال: "الفائدة المتمّمة للمائة أو المكملة لها"، ثم يقال: "الفائدة الأولى، والثانية بعد المائة" ونحو ذلك إلى آخره.

(وَمِنْ ثَمْ) أي: من أجل أنّه يجري في الواحد من المتعدد اعتباران، اعتبار تصيير الغير، واعتبار بيان الحال، (قِيْلَ فِي الأُوّلِ) أي: باعتبار التصيير: (ثَالِتُ اثْنَيْنِ) بالإضافة إلى عدد أقل منه بدرجة إضافة لفظية، ولا يجوز إضافته بحذا المعنى إلى أمثله، أي: ما يساويه في العدد كن: ثالث ثلاثة، لأنّ الثلاثة موجودة قبل هذا و لم يصيّره هذا ثلاثة، ولا إلى عدد فوقه كن: ثالث أربعة، أو

## أَيْ: مُصَيِّرُهُمَا ثَلاَثَةً، مِنْ: ثَلَّتُهُمَا، وَفِيْ الْتَانِيْ: ثَالِتُ ثَلاَثَةِ، أَيْ: أَحَدُهَا

خسفة لأنه لا أثر له فيه، ولا إلى عدد أنقص منه بدر حتين نحو: "ثالث الواحد"، لأنه لا اتصال له به (أيّ: مُصَيِّرُهُما ثَلاَثَةٌ) هذا تفسير لمعنى "ثالبث السن السين" أي: مصيّر الاتنين ثلاثةٌ يعنى: (سوم كننده دو)، وهو اسم فاعل (مِنْ ثَلْتُهُمَسا) أي: ماخوذ من: ثَلَّتُهُ معنى تصيير الاثنين ثلاثةٌ يعنى (سه گردانيدن)، (وَفِي النّسانِيّ) أي: بالاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان حاله تقول: (قَالِثُ فَلاَئةٌ) بالإضافة إلى عدد يساوي عدده إضافة معنويةٌ (أيْ: أَحَدُهَا) تفسير لمعنى "ثالث ثلاثة" أي: أحسد الثلاثة المتأخر عن الاثنين بدرجة يعني (سوم است)، ويجوز إضافة هذا النوع إلى عدد فوقه بدرجة أو درجات فيقال: "ثالث أربعة أو خمسة" أي: أحد الأربعة أو الخمسة المتأخر عن الاثنين بدرجة، لأنّ حاله من المحموع كسذلك، ولا يجوز إضافته إلى عدد أنقص منه فلا يقال: "ثالث اثنين"؛ لأنّه لبيان حاله من غير نظر إلى تصييره .

و يجوز نصب ما بعد الثاني والثالث إلى العاشر باعتبار معسى التسصير لكونه اسم فاعل بمعنى المصير وما بعده مفعوله، ولا يجوز نصبه إذا كان بمعسى بيان حاله؛ لأنما حينئذ ليست بأسماء الفواعل حقيقة وإن كانت مثلها صسورة، لأن معنى الفعل أي: الحدث لا يوجد فيها فلا تعمل عمل اسم الفاعل بل هسي أسماءٌ صرفة كـ: " الكاهل" على زنة الفاعل.

وَتَقُولُ: حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ عَلَى الْفَانِيُ خَاصَّةً، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حَادِيُ الْخَوْلُ: خَادِيُ أَخَدَ عَشَرَ، إِلَى تَاسِعِ تِسْغَةً عَشَرَ، فَتُعْرِبُ الأَوَّلَ.

(وَتَقُولُ) في إضافة ما زاد على العشرة من هذا النوع: (حَادِيُّ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ أَحَدَ التَّانِ (حَاصِلُةً) لا بالاعتبار عشر) أي: (ياردهم يارده) (عَلَى الْفَانِيُّ) أي: لاعتبار الثاني (حَاصِلُةً) لا بالاعتبار الأول أي: التصيير، لأنّه لا يمكن اشتقاق اسم الفاعل منه بحسندا الاعتبار أي: اعتبار إحاله، (وَإِنْ شَنْتَ قُلْت) بعبارة أخرى (حَادِيُ أَحَدَ عَشَنَ بحسندف الجسرة الأحير من المضاف، وهو لفظ (عشر) الأول تخفيفاً في اللفظ (إلَى تُنسِع تسسنعة الأحير من المضاف، وهو لفظ (عشر) الأول تخفيفاً في اللفظ (إلَى تُنسِع تسسنعة عشر، فَتَعْرِبُ) الجزء (الأول) (الله لعدم موجب البناء وهو التركيب، ويبني الجزءان الأحيران لوجود موجب البناء فيهما كما كان قبل التركيب بما يبين حاله .

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>١) - في بعض نسخ المتن: (الجزء الأول).

## 

#### [ المذكر والمؤنث ]

 <sup>(</sup>١) - سورة الشمس : [الآية : ١].

<sup>(</sup>٦) - سورة القصص : | الآية : ٨٣ ] .

<sup>(</sup>٣)- سورة القيامة : | الأية : ٢٩ | .

## وَالْمُلِلَّهُ لِكُورُ بِخِلاَفِهِ، وَعَلاَمَلِلَّهُ الْتَأْنِيْثِ: الْتَاءُ

﴿ نَارُ اللهِ الْمُوْقَدَةُ الَّتِيْ تَطَلِعُ عَلَى الْأَفْتَدَةِ ﴾ (١)، وبتصغيره كــــ: "هنيـــدة، ودويرة، وعيينة" في تصغير "هند، ودار، وعين"، وذلك لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصلها إلاّ في الرباعي كــ: "زينب، وعقرب" فلا يظهر فيها الناء عنـــد التصغير، لأنّ الحرف الرابع فيه قائم مقام تاء التأنيث.

يفائدة: حروف التهجي كـ: "ألف باء تاء ... إلى آخرها"، والحــرف المعنوي كــ: "من، وإلى، وفي، وعلى" كلّها مؤنثات غير حقيقية عندهم، يجوز تذكيرها وتأنيثها، وأسماء البلدان والمواضع كلّها يجوز تذكيرها بتأويـــل المــصر والمكان، ويجوز تأنيثها بتأويل البلدة أو البقعة، وهذا التأويل يصير أسماء البلدان والقرى كلها غير منصرفة، للعلمية والتأنيث للمعنوي .

(وَالْمُدَكُرُ بِحِلافِهِ) أي: اسمٌ ليس فيه علامــة التأنيــث لا لفظــا و لا تقديـراً كــ: زيد، ورجل، وإذا سُميّ مذكر حقيقي بما فيه التاء لفظاً كــــ: طلحة فهو مذكر حقيقي بما فيه التاء لفظاً كــــن طلحة فهو مذكر حقيقي؛ لأنّ العبرة في التذكير والتأنيث بالمعني فيحب تذكير ما أسند إليه فيقال: "قام طلحة، وطلحة قائم"، ولا يقال: "قامــت طلحــة، وطلحة قائم"، ولا يقال: "قامــت طلحــة، وطلحة قائمة"، وفي باب غير المنصرف النظر إلى اللفظ فيكون غير منــصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، (وعَلاَمَةُ الْتَأْنِيثِ) التي تلحق الاسم المؤنــث تــلات، أحدها: (الْقادُ) التي تصير في حالة الوقف هاء، سواءً كانت ملفوظة كمــا في:

<sup>(</sup>١)- سورة الهمزة : { الآية : ٢ - ٧ |

# وَالأَلْفُ مَقْصُوْرَةً وَمَمْدُودَةً، وَهُوَ حَقِيْقِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ، فَالْحَقِيْقِيْ: مَا بِإِزَائِهِ ذَكَرّ مِـــنْ الْحَيْـــوَانِ كَــــ:(امْـــرَأَةٍ) و(نَاقَـــةٍ)

"ضاربة"، أو تقديراً كما في المؤنثات السماعية، ولا تقدّر من علامات التأنيث الآ التاء، (و) الثانية: (الأَلْفُ) الزائدة حال كونما (مَقْصُورَةُ) (١) كـ: "حبلي، وسلمي" بشرط أن تكون الألف بعد ثلاثة أحرف، ولا تكون للإلحاق ولا لمجرد الزيادة نحو: "فتى، وأرطى، وقبعثرى" فهذه الألفات ليست للتأنيث، (و) الثالثة: الألف الزائدة حال كونما (مَمْدُودَةٌ) كـ: "حمراء، ونفساء، وعاشوراء"، (وَهُو) أي: المؤنث على نوعين (حَقِيقِيِّ) أي: موصوف بصفة الأنوثة في الواقع، أي: المؤنث على نوعين (حَقِيقِيِّ) أي: موحود علامة التأنيث في اللفظ لا في الواقع، (وَلَفُظِيُّ) أي: عقابلته (ذَكَرٌ مِنْ (١) الْحَيُّوانِ) (١) سواءٌ كان بالتاء (كَـ: المُونَةُ بإزائها رجلٌ من الأناسي، (وَلَاقَةٍ) بإزائها جمل من الخيوان، أو كان بغير تاء في اللفظ كـ: "هند، وزينب" للمؤنث من الأناسي، وعناق" للمؤنث من الخيوانات .

<sup>(</sup>١)– سميت الأولى مقصورةً؛ لأنّ التكلم مقصورة بما أي: لم يمرّ إلى شيء آخر بخلاف الممدودة؛ لأنّ التكلم بما يمرّ إلى الهمزة، (حاشية الأيوبي).

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن : (في الحيوان) بدل (من الحبوان) .

<sup>(</sup>٣)- إنما قال: (من الحيوان) لتلا ينتقض بنحو الأشى من البحل، فإنّه بإزائه ذكراً وتأنينه غير حقيقي؛ إذ تقول: "اشتريت نخلة أنثى"، وقد يكون الحقيقي مع العلامة كـــ: "امرأة، ونفساء، وحبلى"، وبلا علامة كـــ: "أتان، وعناق".

## وَالْلَّفُظِيُّ: بِخِلاَفِهِ كَــ: (ظُلْمَةٍ) وَ(عَيْنٍ)، وَإِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ

وإنما قال: (من الحيوان) احترازاً عن الأنثى من النحل، فهي وإن كان بإزائها ذَكَرٌ لكن ليس تأنيثه حقيقياً لكونه من غير الحيوان، (وَالْلَقْظِيُّ بِحِلاَفِهِ) أي: ما لا يكون بإزائه ذكرٌ من الحيوان، وهو أيضاً على نوعين، بالتاء (كَ: ما لا يكون بإزائه ذكرٌ من الحيوان، وهو أيضاً على نوعين، بالتاء (كَ: فلاهمة) ورحمة، وحنة، (و) بغير التاء ك: أرضٍ، وشمس، و(عَيْنِ) وأخواتها من المؤنثات السماعية، وكلّ عضو زوج من الحيوان ك: "اليد، والقدم" مؤنث سماعي الا نادراً، وذوات التاء من غير الحيوانات، والمؤنثات السماعية كلّها، وكذلك الجمع المكسر ك: "رجال"، والمصحمح بالألف والتاء كن "مسلمات" وإن كان واحدها مؤنثاً حقيقياً كلّها في حكم المؤنث اللفظي غير الحقيقي.

واعلم: أنّ المراد من اللفظي ههنا غير ما ذكره في باب غير المنصرف لأنّ اللفظي ههنا ما كان في اللفظ علامة التأنيث ظاهرة، ف: طلحة مؤنث لفظي في باب غير المنصرف، ومذكر حقيقي ههنا، ونحو: "عين" وغيرها من المؤنثات السماعية جعلها قسماً من اللفظي ههنا وقسيماً له في باب غير المنصرف.

ولمّا فرغ عن تعريف المذكر والمؤنث شرع في حكم تذكير ما أسند إليه وتأنيثه فقال: (وَإِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ) أو شبهه (إِلَيْهِ) أي: إلى المؤنث الحقيقي الظاهر نحو: "جاءت امرأةٌ"، أو إلى ضميرها نحو: "هند قامت" ، أو إلى ضمير المؤنث

## فَالْتَاءُ ، وَأَنْتَ فِيْ ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيْقِيِّ بِالْحِيَارِ

اللفظي ك: "الشمس طلعت"، وإنما قيدنا المؤنث بالحقيقي والظاهر، لأن حكم غير الحقيقي والضمير يذكر بمقابلته فيما يليه، (فَالْتَاءُ) (() أي: فإتيان التاء واحب في الفعل أو شبهه ليعلم من أول الأمر أن الفاعل مؤنث، (وَأَلْتَتَ فِي ظَاهِرِ) المؤنث (غَيْرِ الْحَقِيقِيُّ) إذا أسند إليه الفعل أو شبهه (بالْخيَارِ) إن شئت في ظَاهِرِ) المؤنث (فَيْرِ الْحَقِيقِيُّ) إذا أسند إليه الفعل أو شبهه (بالْخيارِ) إن شئت الشعت وقلت: "طلعت ولاحب، وإن شئت أنشت وقلت: "طلعت فلا يقال: (في ظاهر غير الحقيقي)؛ لأن في ضميره التأنيث واحب، فلا يقال: "الشمس طلع"، وإنما وجب التاء في الفعل؛ لأن تأنيث المسند إليه يسري إلى الفعل، أمّا في الضمير مطلقاً فلكمال الامتزاج بين الفعل والفاعل يسري إلى الفعل، أمّا في الضمير مطلقاً فلكمال الامتزاج بين الفعل والفاعل المضمر، وأمّا في ظاهر المؤنث الحقيقي فلقوة التأنيث فيه بخلاف المؤنث الطاهر غير الحقيقي لقصور التأنيث فيه، وامتزاجه بالفعل ليس كامتزاج الضمير فيحوز التأنيث نظراً إلى اللفظ لكونه مؤنثاً لفظياً، ويجوز التذكير؛ لأنّ التأنيث غير حقيقي .

واعلم: أنّ التاء إنما يجب في الفعل إذا كان الفعل متصرفاً والمؤنث الحقيقي من نوع الأناسي، وأن يكون الفاعل متصلاً بالفعل نحو: "جاءت هند" وإذا فقد واحد من هذه الشروط الثلاثة أعني لا يكون الفعل متصرفاً نحو: "نعمَ

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن : (فبالناء) بدل (فالناء) .

المرأة"، أو يكون المؤنث من أنواع البهائم نحو: "سار الناقة"، أو كان فصلاً بين الفعل وفاعله نحو: "حضر القاضي اليوم امرأة"، فلا يجب تأنيث الفعل لجمسود الفعل في الأفعال الغير المتصرفة، ولكون تأنيث البهائم دون تأنيست الأناسسي، ولأنّ الفصل يضعف سراية التأنيث إلى الفعل فيحوز لك في هذه الصور الثلاث الوجهان من التذكير والتأنيث.

فائدة: الاسم المضاف قد يكتسب التذكير من المضاف إليه كما في قوله:

رؤية الفكر ما يؤل له الأمر معين على اجتناب النواهي (1) وقد يكتسب التأنيث منه ويكون حكمه حكم المؤنث اللفظي إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه نحو: "أعجبتني شعر هند"، أو كان فعله نحو: "أعجبتني مشي هند"، أو صفة له نحو: "أعجبتني حسن هند"، ولا يجوز أن تقول: "جاءتني غُلام هند"؛ لأنّ الغلام ليس جزءاً منه ولا فعلاً له ولا صفة له.

<sup>(</sup>١)– لم أهند على قائله وتخريحه .

# وَحُكُمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ غَيْرِ الْمُذَكِّرِ الْسَّالِمِ مُطْلَقاً حُكُمُ ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيْقِيِّ

والضابطة فيه: أنَّ كلَّ ما يصلح لإقامة المضاف إليه مقام المضاف صحّ تأنيثه وإلاَّ فلا .

ثم اعلم : أنّ المؤلث اللفظي إذا كان علماً لرحل ك.: "حمزة، و زكريا" فلا خيار في تأنيث الفعل بل يجب تذكيره فيقال: "جاءيي حمزة، وزكريا"، ولا يقال: "جاءتني حمزة، وزكريا"، وكذا ضميره، وإذا سُميّت امرأةٌ بـ: زيـد، كان مؤنثاً حقيقياً؛ لأنّ العبرة في هذا الباب للمعنى لا للفظ بخلاف باب غـير المنصرف .

(وَحُكُمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ) أي: إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهره دون ضميره (غَيْرِ الْمُذَكِّرِ الْسَّالِمِ) (1) ك.: "زيدون ، ومسلمون" ، (مُطْلَقاً) أي : سواءً كان واحده مذكراً حقيقياً ك.: "رجال" ، أو غير حقيقي ك.: "الأيام" ، عاقلاً ك.: "الرحال" ، أو كان جمعاً لمؤنث حقيقي ك.: "الرحال" ، أو كان جمعاً لمؤنث حقيقي ك.: "النسوة، والمؤمنات" ، أو غير حقيقي ك.: "الغرفات" ، (حُكُمُ ظَاهِرِ) المؤنث (عَيْرِ الْحَقِيْقِيِّ) في جواز تذكير الفعل وتأنيثه فتقول : "جاء الرجال، المؤنث (عَيْرِ الْحَقِيْقِيِّ) في جواز تذكير الفعل وتأنيثه فتقول : "جاء الرجال،

<sup>(</sup>١) – (نما قيد الجمع بغير الجمع المذكر السالم؛ لأنّ جمع السلامة لم تؤنث لوجهين، أحدهما؛ أنَّ المفرد فيه سالم وهو مذكر فكما لا يقال: "ذهب الزيدون"، والثاني: هو أنَّ هذا الجمع لما المحتص بالعقلاء صار له نوع شرف وتفضيل، وفي التأنيث نوع نقصان فلا يجمع فيه وضعان متنافيان، (حاشية عجدواني).

## وَضَمِيْرُ الْعَاقِلِيْنَ غَيْرَ الْمُذَكُّرِ الْسَالِمِ: فَعَلَتْ، وَفَعَلُوْا، وَالْنِّسَاءُ، وَالأَيَّامُ:

وجاءت الرجال، ومضى الأيام، ومضت الأيام، وقال نسوة، وقالت نسسوة، وارتفع الغرفات، وارتفعت الغرفات"، إذ الكلّ بتأويل الجماعة فالتأنيث لكون الجمع بمعنى الجماعة، والتذكير لكون الجماعة من قبيل المؤنث اللفظي دون الحقيقي، وإنما قيّد الجمع بغير جمع المذكر السالم؛ لأنّه لا يجوز فيه تأنيث الفعل أصلاً فلا يقال: "جاءت الزيدون، ولا الزيدون جاءت"، لأنّ بناء المفرد المذكر صريحة ثابتة في الصيغة فلا يحتمل تأويل التأنيث بخلاف ما إذا كان جمعاً مكسراً كسن "قام الرحال، والملوك، والأمراء"، فإنّه يجوز تأنيثه بتأويل الجماعة، ويقال: "قام الرحال، والملوك، والأمراء".

(وَضَمِيْرُ الْعَاقِلِيْنَ) أي: إذا أسند الفعل إلى الضمير العائد إلى جمع المذكر من العاقلين (غَيْرَ الْمُذَكَّرِ الْسَّالِمِ) فحينئذ يجوز لك أن تقول: (فَعَلَتْ) بالتاء للتأنيث نظراً إلى كونه مسنداً إلى جماعة وهي مؤنثة لفظاً فتقول: "الرحال حاءت"، ويجوز لك أن تقول: (فَعَلُوا) بضمير الجمع المذكر نظراً إلى كونه جمع العاقلين فتقول: "الرحال حاؤوا"، لأنّه وضع للجمع المذكر، وإنما قيد جمع العقلاء بغير السالم؛ لأنّ الجمع السالم لا يجوز فيه التأنيث لا يقال: "الزيدون فعلوا".

(وَ النَّسَاءُ وَ الأَيَّامُ) أي: إذا أسند الفعل إلى ضمير جمع المؤنث العاقل ك\_: "النساء" ، أو غير العاقل سواءٌ كان واحده مؤنثاً ك\_: "العيون" جمع العين ، أو

#### فَـعَلَتْ وَفَعَلْـنَ .

مذكراً ك.: "الأيام" جمع يوم، فلك أن تقول: (فَعَلَتْ) بصيغة الواحد المؤنَّد نظراً إلى الجماعة (و) لك أن تقول: (فَعَلْنَ) بصيغة الجمع المؤنث؛ لأنما وضعت لجماعة النساء، وغير ذوي العقول في حكم النساء.

والحاصل: أنَّ الجموع غير جمع السلامة للمذكر العاقل كلَّها عندهم في \_ حكم المؤنث غير الحقيقي .

\* \* \* \* \*

#### [المثنى]

## الْمُثَنَّى: مَا لَحِقَ آخِرُهُ أَلْفٌ، أَوْ يَاءٌ مَفْتُوْحٌ مَا قَبْلَهَا، وَلُوْنٌ مَكْسُوْرَةٌ

#### [ المثنى ]

ولمّا وقع ذكر المفرد والمجموع في هذا البحث كثيراً أعقبها يتعريف المثنى، والمُحموع، ولم يذكر المفرد لوضوحه فقال: (الْمُقَنَّى) وقدّم ذكر المنتى على المحموع لتقدّم عدده على عدد المجموع، ولقربه بالمفرد، ولسلامة لفظ المفرد فيه عن التكسير، (مَا) أي: اسم (لَحِقَ آخِرَهُ) أي: آخر مفرده (أَلْفٌ) في حالة الرفع غو: "زيدان، ومسلمان"، (أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ (١) مَا قَبْلَهَا) حالتي النصب، والجرّ نحو: "زيدان، ومسلمين"، (وَنُونٌ مَكُسُورَةٌ) (١) بعد الألف، وإنما كسر النون مع أنّ الأصل في بناء الحروف السكون تحرزاً عن احتماع السساكنين، والساكن إذا حرّك حُرّك حُرّك بالكسر، [ وقد مرّ وجه اختيار الألف في التثنية، والواو في الجمع

<sup>(</sup>١)– أي: مفتوح حرف كان قبل الباء في حالتي النصب والجرّ، ليمتاز عن صيعة الجمع، ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة، (حاشية مصباح الواغب) .

 <sup>(</sup>٢)- لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الألف التي في حكم الفتحتين، وفتحة النون...، (جامي).

وحكى الكسائي: أنَّ فتحها لغة، وقال ابن حنى: فتحها بعضهم في الثلاثة، قال الشيباني: من العرب من رفع النون إذا كان بالألف، وأمَّا بالباء فلا يجوز، ومن ذلك قول فاطمة الزهراء رضي الله عنها: "يا حسنانُ، ويا حسينانُ"، (حاشية سيالكوني) .

# لِيَدُلُ عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ، فَالْمَقْصُورُ إِنْ كَانَتْ أَلْفُهُ عَنْ وَاوِ وَهُوَ لَيَدُلُ عَلَى أَنْ فَهُ عَنْ وَاوِ وَهُوَ لَيَدُلُ عَلَى أَنْ أَنْفُهُ عَنْ وَاوِ وَهُوَ لَيَدُلُ عَلَى اللَّهِيُّ

مع ما يتعلق بذلك في بيان أنواع الإعراب ] (1) (لِيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ) أي: مع ما يتعلق بذلك في بيان أنواع الإعراب ] (1) (لِيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ) أي: الاسم المفرد واحد (مِثْلَهُ) فهو مع مماثله صار تثنية ، والمثل سواء كان من الأفراد كله: "قومين، ورهطين"، (مِنْ جِنْسِهِ) أي: من جنس ذلك الاسم، والمراد من الجنس الجنسية في المعنى احترازاً عن المشترك فإنّه لا يثنى باعتبار المعنيين المختلفين، فلا يقال: "عينان" للشمس، والباصرة، مع اتحادهما لفظاً، وإن احتلفا في اللفظ أيضاً فالمنع بالطريق الأولى .

و "القمران" للشمس، والقمر، و "أبوان" للأب، والأم، فمن باب التغليب لا من قبيل تثنية المشترك بالمعنيين المحتلفين .

واعلم: أنَّ التثنية مختصة بلسان العرب لا يوجد في غيرها من الألـسنة صيغة التثنية .

ولمّا كان تثنية الاسم الصحيح والجاري مجرى الصحيح ك : "دلو، وظي" واضحاً لا يحتاج إلى البيان، وتثنية الاسم المقصور والممدود مُحتاجاً إلى البيان بيّن طريقة تثنيتهما وقال: (فَالْمَقْصُورُ) وهو الاسم الذي في آخره ألفت البيان بيّن طريقة تثنيتهما وقال: (فَالْمَقْصُورُ) وهو الاسم الذي في آخره ألفت مقصورة ك : "عصى"، (إنْ كَائَتْ أَلْقُهُ) مبدلة (عَنْ وَاوٍ) ك : عصى، أصله: عصو"، (وَهُو تُلاَثِيُّ) أي : ذو ثلاثة أحرف، وليس المراد من الثلاثي : الثلاثي

<sup>(</sup>١)- انظر: (صـ: ٥٠).

## قُلِبَتْ وَاواً، وَإِلاَّ فَبِالْيَاءِ، وَالْمَمْدُوْدُ إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً ثَبَقَتْ، وَإِنْ كَانَتْ لِلْتَّانِيْتِ قُلِبَتْ وَاواً، وَإِلاَّ

الاصطلاحي فخرج من هذا الحكم الثلاثي المزيد ك: "معلّى، ومصطفى" فحكمه حكم غير الثلاثي، (قُلِبَتْ) ألفه في حال التثنية (وَاواً) وتقول: "عصوان" في تثنية عصى ردّاً له إلى أصله، (وَإِلاً) أي: وإن لم يكن الاسم المقصور كذلك بل كان ألفه مبدلاً عن ياء ك: "رحى"، أصله: رحيّ، أو كان على أربعة أحرف فصاعداً، سواء كانت الألف أصلية ك: "معلّى، ومصطفى"، أو زائدة ك: "حبلى، وأرطى، وحُبارى"، (فَبِالْيَاء) أي: يبدل ألفه في حال التثنية بالياء ويقال: "رحيان، ومعليان، ومصطفيان، وحُبليان، وأرطيان، وحباريان" فيرد الثلاثي إلى أصله من الياء، ولا يرد الرباعي إلى أصله الواوي لثقل الرباعي فهو يقتضي التخفيف في اللفظ والياء أخف من الواو.

(وَالْمَمْدُودُ) أي: الاسم الذي في آخره ألف ممدودة ينظر (إنْ كَانَتُ مَمُودُهُ أَصْلِيَةً اللهِ أَنْ بَأَن تكون الكلمة مهموزة اللام كـ: قرّاء جمع القاريء (ثَبَتَتُ الهُمْزة حال التثنية ويقال: قرّاءان، (وَإِنْ كَانَتُ) هنزته (لِلْتَأْنِيْثِ) كـــ: حمراء، وقبين الأصلية فتقول: حمراء، وقبين الأصلية فتقول: "حمراء، وصحراء، (قُلِبَتُ وَاواً) إيذاناً بزيادها، وفرقاً بينها وبين الأصلية فتقول: "حمراوان، وصحراوان"، واحتص قلبها بالواو؛ لأنّ مناسبتها بالواو أكثر مسن الياء في الثقل، (وَإِلاً) أي: وإن لم تكن الهمزة أصليةً ولا للتأنيث، بـل يكون

<sup>(</sup>١)– أي: غير زائدة ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة، (جامي).

# فَالْوَجُهَانِ، وَيُحْذَفُ نُوثُلُهُ لِلإِضَافَةِ، وَحُذِفَتْ تَاءُ الْتَّأْنِيْثِ فِيْ: (حُصْيَانِ)، وَيُحْذَفُ نُوثُلُهُ لِلإِضَافَةِ، وَحُذِفَتْ تَاءُ الْتَّأْنِيْثِ فِيْ: (حُصْيَانِ)، وَرَأَلْيَانَ

منقلبةً عن واو ك : "كساء" أصله: كساوٌ، أو عن ياء ك : "رداءٍ" أصله: ردايٌ، أو تكون الهمزة للإلحاق ك : "جرباء" (فَالْوَجْهَانِ) أي: فيجوز فيه لك الوجهان المذكوران، إثبات الهمزة في التثنية لكوها في مكان الأصلية للإلحاق يالأصلية أو الانقلاب عنهما فيقال: "كساءان، ورداءان"، وقلب الهمزة واواً فتقول في التثنية: "كساوان، ورداوان" وهذا المعنى هو المتبادر من كلام «المصنّف» والموافق بكتب اللغة، وقال بعض المحققين: لا يقال في تثنية رداء: رداوان، بل ردايان، فلو قال «المصنّف» فوجهان بغير اللام لكان أحسن .

(وَيُحْذَفُ (') تُوثْدُ) أي: نون التثنية (للإِضَافَةِ) أي: وقت إضافة التثنية إلى المضاف إليه، لأنّ النون قائمٌ مقام التنوين فكما يحذف التنوين وقت الإضافة .

(وَحُذِفَتْ) أي: بعض الأحيان (قَاءُ الْتَأْنِيْثِ فِيْ) لفظ: (خُصْيَانِ) واحسدة خصية، (وَأَلْيَانِ) واحد ألية، مع أنّ تاء التأنيث لا يحذف عند التثنية في غيرهما لشدّة اتصالها بالكلمة ك: "شجرتان، وثمرتان، ومسلمتان، وضاربتان"، وأمّا

<sup>(</sup>١)- ولما كان حذف النون قاعدة مستمرّة أتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث؛ إذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا أتى في بيانه بالفعل الماضي، (جامي).

حذفها في: "خصيان، وأليان"، فقال بعضهم: لا يجوز إلا في ضرورة السمعر، وقال بعضهم: يجوز بغير الضرورة أيضاً؛ لأنّ التثنية فيهما لتلازمهما وعدم نفع أحدهما بغير الآخر بمنزلة المفرد، ولا تدخل تاء التأنيث في وسط المفرد، وقيل: حاء "خصي، وألى"، بغير التاء لغةً في "خصيه، وأليه"، فه: "خصيان، وأليان"، تثنيتهما لا تثنية "خصية، وألية"، فلا يكونان من باب حذف التاء.

\* \* \* \* \*

#### [ المجموع ]

الْمَجْمُوعُ عُ: مَا ذَلَّ عَلَى آحَادٍ مَقْصُودَةٍ بِحُرُوفٍ مُفْرَدِهِ بِتَغَيُّرِ مَّا فَنَحْوُ: (تَمْرِ)

#### [ المجموع ]

ولَّمَا فرغ عن ذكر المثنى شرع في بيان المجموع فقال: (الْمَجْمُوعُ: مَا ذَلَّ عَلَى آحًاد) الآحاد جمع الأحد وهو الفرد الواحد (مَقْصُوْدَة) صفة لقوله: (آحاد)، مقصودة، إذ المقصود به وضعاً هو الجنس ويصدق على الآحاد باعتبار صدق الجنس على كل فرد فرد منه (بحُووف مُفْرَده) أي: بشرط أن تكون الحروف الأصلية مأخوذة في بناء الجمع، واحترز به عن اسم الجمع كـ: "قوم، ورهط، وإبل, وغنم، وخيل" فإنما ليست بمجموع حيث لم يؤت فيها بحروف مفرداتما (بتَغَيُّر مَّا) (١) الباء بمعنى مع، أي: مع تغيّر في بناء مفرده أيّ تغيّر كان لتمييز الجمع من المفرد، وفيه إشارة إلى أنَّ التغيّر بوجه مّا كاف في ذلك، سواءٌ كان التغيّر حقيقياً بزيادة الحرف كما في: مسلمون، أو بنقصان الحرف ك. "كُتُب" جمع كتاب، أو باختلاف الحركة ك: أُسْد جمع أَسد، أو بمما ك: رجال جمع رجل وغُرَف جمع غُرْفة، أو تقديرياً كـــ: فُلْك في حالة الإفراد على وزن قُفْل، وفي حالة الجمع على وزن أُسْد، (فَنَحُو تُمْرٍ) بفتح التاء وسكون الميم

<sup>(</sup>١)- حقيقةً أو حكماً .

## وَ (رَكْبٍ) لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الأَصَحِّ، وَتَحْوُ: (فُلْك) جَمْعِ

الميم، اسم حنس يقع على القليل والكثير، (وركُبٌ) بفتح الراء وسكون الكاف اسم جمع للراكبين ك ... "الجماعة، والطائفة" .

والفرق بين اسم الجنس واسم الجمع : أنّ الأول يقع على الواحد والاثنين فصاعداً، واسم الجمع يقع على الثلاثة فصاعداً ولا يقع على أقلّ من ذلك .

(لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الأَصَحِّ) لعدم صدق الحدّ عليهما، أمّا الأول فلأنّه لا يدلُّ على آحاد مقصودة، وأمّا الثاني فلأنّه ليس بحروف مفرده، وإنما قال: لا يدلُّ على الأصحّ)، لأنّ فيه اختلافاً فقال بعضهم: إنّ اسم الجنس، واسم الجمع إذا كان لهما واحد من لفظه كـ: تمرة، وراكب فهو جمع، وما لا يكون له واحد من لفظه، نحو: "حلّ، وتراب" فهو مفرد، (وَتَحُوُّ: فُلك) أي ما يكون فيه الواحد والحمع متحداً صورةً ومختلفاً تقديراً كـ: هجان، الجمع والمفرد، والمسذكر والمؤنث فيه سواء يقال: "ناقة هجان، وجمل هجان، ونوق هجان، وإبل هجان" إذا كان لونه أبيض، (جَمْعٌ) لصدق الحدّ عليه؛ لأنّه يدلّ على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير مّا، والتغير التقديري متحقق فيه؛ لأنّ (فلك) حين كونه مفرداً من أوزان المفردات كـ: "قفل"، وحين كونه جمعاً من أوزان الجموع عفرداً من أوزان المفردات كـ: "قفل"، وحين كونه جمعاً من أوزان الجموع وإذا كان على وزن (حمار)، وإذا كان جمعاً كان على وزن (رجال) .

وَهُوَ صَحِيْحٌ، وَمُكَسَّرٌ، فَالْصَّحِيْحُ: لِمُذَكَّرِ وَلِمُؤَلَّثُ فَالْمُذَكَّرُ: مَا لَحِقَ آخِرَهُ وَاوٌ مَصْمُوْمٌ مَا قَبْلَهَا، أَوْ يَاءٌ مَكْسُوْرٌ مَا قَبْلَهَا، وَتُوْنُ مَفْتُوْحَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى أَنْ مَعَـــهُ أَكْشَــرَ منْـــهُ

(وَهُوَ) أي: لفظ الحمع باعتبار صيغته نوعان (صَحيْحٌ وَمُكَــسُنَّ) لأنَّ بناء الواحد إمّا أن يكون سالماً فيه كـ: "مسلمون" جمع مسلم فهو صحيح، أو لا فهو مكسّر كـ: "رجال" جمع رجل، ونحو: "فلك، وهجان" من الجمع المكسّر لانكسار البناء فيه تقديراً، (فَالْصَّحِيْحُ لمُذَكِّر وَلمُؤلِّث) أي: الحمع الصحيح يجيء للمذكر والمؤنث كليهما نحو: "زيدين" جمع زيد، و"زينبات" جمع زينسب، و "مسلمون" جمع مسلم ، و "مسلمات" جمع مسلمة ، (فَالْمُذَكِّرُ) أي: جمع المذكر بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه: (مَا لَحقَ آخرَهُ) أي: آخر مفرده، (وَاوْ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا) في حالة الرفع لموافقة الضم الواو (أوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا) في حالة النصب والحرّ لموافقة الكسرة الياءَ (ليَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ) أي: مع المفرد (أَكْثُورَ منْــةُ) أي: من المفرد وهو الاثنان فصاعداً كــ: "زيدون، وضاربون"، فإنّه يدلّ على أنَّ مع الواحد أكثر منه من جنسه فلا يقال: "ضاربون" إذا كان مع المفرد من غير جنس الضارب اثنان فصاعداً بأن يكون بعضهم قائماً، وبعضهم قاعداً، وكذلك لا يجمع اللفظ المشترك ك\_: "العين" باعتبار معانيها المحتلفة فلا يقال: "العيون" للشمس، والباصرة، والجارية، وإنما لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاءًا بما ذكره في التثنية، فإذا لا يثني اللفظ باعتبار معنيين مختلفين فأنْ لا يجمـع بمعـان

## فَإِنْ كَانَ آخِرَهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ حُذِفَتْ، مِثْلُ: (قَاضُوْنَ)، وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ مَقْصُـــوْراً حَـــذفَتْ الأَلْــفُ

مختلفة أولى، وقد يستعمل صِيغة الجمع للواحد تعظيماً وتكريماً نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذَّكْرَ وَإِنَّا لَه لَحَافِظُونَ ﴾ (١)، وهذا الاصطلاح شائعٌ متعارف في جميع الألسنة .

ثم إن كان اللفظ الذي أريد جمعه صحيحاً فلا خفاء في إلحاق الواو والياء به للحمع فإنه لا يتغير بناؤه، وأمّا إذا كان منقوصاً أو مقصوراً فيحتاج إلى بيانه وقال: (فَإِنْ (٢) كَانَ آخِرَهُ) أي: آخر الاسم الذي أريد جمعه (يَاءٌ) وكان (قَبْلَهَا) أي: قبل تلك الياء (كَسْرَةٌ) كلفظ القاضي (حُذِفَتْ) تلك الياء (مِشْلُ: قاضيون، نقلتْ حركة الياء إلى ما قبلها وحذفت قاضي، أصله: قاضيون، نقلتْ حركة الياء إلى ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذلك في حالتي النصب والجرّ فتقسول: "جاءي القاضون، ورأيت القاضين، ومررت بالقاضين".

(وَإِنْ كَانَ) الاسم الذي أريد جمعه (آخِرُهُ (٣) مَقْصُوْراً) أي: آخره ألف مقصورة، ففي قوله: (كون الآخر مقصوراً) مسسامة لا يخفي، أو قوله: (مقصوراً) على مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة، (حُذفَتُ الأَلْفُ) في

<sup>(</sup>١) سورة الحجر: [الآية: ٩].

<sup>(</sup>٢)- الفاء للتفصيل وترك بيان الصحيح لعدم اختصاصه بحكم، (غابة التحقيق).

<sup>(</sup>٣)- (أخره) ساقط من بعص نسخ المتن .

## وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوْحًا، مِثْلُ: (مُصْطَفَوْنَ)، وَشَرْطُهُ: إِنْ كَانَ اسْماً فَمُذَكّرٌ عَلَــمٌ يَعْقِــلُ

الأحوال كلّها رفعاً ونصباً وجرّاً وبقي ما قبلها مفتوحاً ليدلّ الفتحة على الألف المخذوفة (مقل: مُصْطَفَوْنَ) جمع مصطفى، أصله: مُصْطَفَيَوْنَ فقلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الياء مفتوحاً تقول: المحاءي المصطفون، ورأيت المصطفين، ومررت بالمصطفين، وجاءي العيون، ورأيت المعين".

ثم الجمع بالواو والنون لا يجري في كلّ اسم بل له شرائط بيّنها بقوله: (وَشَرْطُهُ) أي: شرط الاسم الذي يجمع بالواو والنون: (إِنْ كَانَ) ذلك الاسم الذي أريد جمعه (اسْماً) محضاً لا يدلّ على معنى صفتي ك: "زيد"، (فَمُلذَكُنُّ) أي: شرطه الأول أن يكون مذكراً ك: "زيد"، ف: "هند" لا يجُوز جمعه بالواو والنون (عَلَمٌ) أي: وشرطه الثاني أن يكون عَلماً، فإن لم يكن عَلماً بل كان نكرةً ك: "رجل" فلا يجوز جمعه بالواو، والنون، (يَعْقِلُ) أي: وشرطه الثالث أن يكون عَلماً للعقلاء من الأناسي ك: "أحمد، وحالد، وسفيان"، وإن الثالث أن يكون عَلماً للبغل، فالله والتاء .

وإنما شرط في هذا الجمع الأمور الثلاثة يعني الذكورة، والعلمية، والعقل؛

#### وَإِنْ كَانَ صَفَــةً

لأنّ هذا الجمع أشرف الجموع لسلامة بناء الواحد فيه، وعَلَم المذكر العاقل أشرف من غيره فالحتص الأشرف بالأشرف، وإن فقد فيه هذه الشروط ك: العين، لا هو مذكر ولا عَلَمٌ ولا عاقل، أو اثنان منها ك: امرأة، ليس بعلم ولا مذكر، أو واحد منها نحو: أعوج، لفرس غير عاقل لم يجمع هذا الجمع.

فائدة: إذا كان فعل الذي صدر من غير العقلاء من صفات العقلاء في الأصل، فيجوز جمعه بالواو والنون نحو قوله تعالى: ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِيْ سَاجِدِيْنَ ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ وَقُولُه تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِيْنَ ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿ كُلُّ فِيْ فَلَكِ وَقُولُه تعالى: ﴿ كُلُّ فِيْ فَلَكِ يَسْبَحُونَ ﴾ (٣)، وأمّا نحو: "العالمين" جمع العالم، فليس من هذا الباب بل مسن بالواو باب تغليب العقلاء على غير العقلاء؛ لألهم أشرف الموجودات فجمعهم بالواو والنون.

(وَإِنْ كَانَ) ذلك الاسم الذي أريد جمعه (صِفَةٌ) أي: دالاً على الذات مع الصفة كـ: اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبّهة ، وأفعل التفضيل ، فشروطه خمسة ، أحدها وجودي، والأربعة عدمي .

<sup>(</sup>١)- سورة يوسف : [الآية : ٤] .

<sup>(</sup>٢) سورة الشعراء: [ الآية: ٤] .

<sup>(</sup>٣)- سورة يس: [ الآية : ٤٠ ] .

## فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ، وَأَنْ لاَّ يَكُونَ: (أَفْعَلَ فُعْلاَءَ) مثـلُ: أَحْمَــرَ حُمْــرَاءَ

أمّا الوحودي: (فَمُذُكُرٌ يَعْقِلُ) (١) كما مرّ من وجه شرافته فنحو: "ضارب، ومضروب، وحسن" إذا كانت صفة لغير الإنسان لا يجمع بالواو والنون بل بالألف والتاء، والعلمية لا تجتمع مع الصفة؛ لأهما متضادان، وفيها شروط أخرى عدمية (و) هي أربعة، الأول: (أنْ لا يَكُونَ) ذلك الاسم صيغة وأفْعَلَ) للمذكر الذي يكون مؤنثه على وزن (فُعْلاَء، مِثْلُ (١): أَحْمَر) فإنّ مؤنثه: (حُمْرُاء) و "أصفر " فإنّ مؤنثه: صفراء، فلا يجمع بالواو والنون: "أحمرون، وأصفرون: بل على: حُمر، وصفر، إلا إذا كان أحمر ونحوه علماً لمذكر يعقل فيجمع على أحمرون.

واعلم: أنَّ (أفعل) على نوعين، أفعل التفضيل، فيجمع على "أفعلون" بالواو والنون كـ: "أفضلون"، وأفعل اللون، والعيب الذي يجيء مؤنثه على الفعلاء" فلا يجمع بالواو والنون لئلا يلتبس أفعل التفضيل بأفعل اللون والعيب، وخص الحجمع بالواو والنون بأفعل التفضيل لشرافته وزيادة الوصفية فيــه فحص وحص الحجمع بالواو والنون بأفعل التفضيل لشرافته وزيادة الوصفية فيــه فحص

<sup>(</sup>١) - فإن قبل: ما ذكرتم ينتقض بمثل قوله تعالى: ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِيْنَ ﴾ سورة قصلت: [الآية: ١١]، وقوله تعالى: ﴿ قَالْتَا أَتَيْنَا طَائِعِيْنَ ﴾ سورة يوسف: [الآية: ٤] لأنه صفة حمع علم العقل؟ قلنا: إنحا عند بعضهم عقلاء فلا يرد، وأمّا عند الحمهور فإلها لمّا أسند إليها أفعال العقلاء حعل أحكامها أحكام العقلاء، (حاشية مصباح الراغب).

<sup>(</sup>٢)- في يعض نسخ المتن : (نحو) بدل (مثل) ,

# وَلاَ (فَعْلاَنَ فَعْلَى) نَحْوُ: سَكْرَانَ سَكْرَى، وَلاَ مُسْتَوِياً فِيْهِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ، مِثْلُ: (جَرِيْتِحِ) وَ(صَبُورٍ)

الأشرف بالأشرف .

(و) الشرط الثاني: أن (لاً) يكون ذلك الاسم على وزن (فَعْلاَنُ) للمذكر الذي يكون مؤنثه على وزن (فَعْلَى نَحْوُ: سَكْرَانُ) فإن مؤنثه (سَكْرَى) والعطشان، وعطشى" فلا يجمع بالواو والنون ولا يقال: "سكرانون، وعطشانون"، بل يقال: "سكارى، وعطاشى".

واعلم: أنّ (فعلان) على نوعين، ما يكون مؤنثه على وزن (فعلانة) فتحمع بالواو والنون ك. "ندمانون" جمع ندمان؛ لأنّ مؤنثه: "ندمانة" لا: "ندمى"، وما يكون مؤنثه على وزن (فعلى) فلا يجمع بالواو والنون للفرق بين الفعلانين، وخصّ النوع الأول بالواو والنون؛ لأنّ التأنيث بالتاء أصل في الفرق بين المذكر والمؤنث، والجمع بالواو والنون أيضاً أصل في الجمع فألحق الأصل بالأصل .

(وَ) الشرط الثالث: أن (لاَ) يكون ذلك الاسم (مُستَوِياً فِيْهِ) (١) المسذكر (مَعَ الْمُوَنَّثِ (٢)، مِقْلُ: جَرِيْحِ) إذا كان بمعنى مفعول، (وَصَبُوْرٍ) إذا كان بمعنى عنى مفعول، (وَصَبُوْرٍ) إذا كان بمعنى

<sup>(</sup>١)- أي: في الصفة بتأويل الوصف.

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن : (المذكر مع المؤنث) .

### وَلاَ بِتَاءِ الْتَأْنِيْثِ مِثْلُ: (عَلاَّمَةِ)

فاعل؛ لأنّ المذكر والمؤنث مستويان فيهما حينئذ فيقال: "رجل حريح وصبور، وامرأة حريح وصبور" فلا يجمع هذان بالواو والنون ولا يقال: "رجال حريحون" بل يقال: "جرحي، وصبرى" مستوياً فيه المذكر مع المؤنث، وذلك لأنه لو جمع المذكر بالواو والنون ولا يجوز إطلاق ما فيه الواو والنون على جمع المؤنث فلا بدّ أن يجمع المؤنث بالألف والتاء ويقال: "جريحات، وصبورات" فحينئذ يرتفع الاستواء الذي وضع له هذه الصيغة بين المذكر والمؤنث عندهم ويلزم مزية الفرع وهو الجمع بحصول الفرق فيه على الأصل الذي هو المفرد.

واعلم: أنّ صيغة (فَعِيْلٌ) قد تجيء بمعنى الفاعل، و(فَعُولٌ) قد يجيء بمعنى الفاعل، و(فَعُولٌ) قد يجيء بمعنى المفعول أيضاً ويدخل في مؤنثه التاء فيقال: "امرأة قتيلة" بمعنى قاتلة، و"ناقة حلوبة" بمعنى محلوبة، فحينئذ يجوز أن يجمع مذكرهما بالواو والنون؛ لأنّه لا يستوي في مفردهما المذكر والمؤنث ويرتفع المانع من الجمع بالواو والنون.

(وَ) الشرط الرابع: أن (لاَ) يكون ذلك الاسم متلبساً (بِتَاءِ الْتَأْنِيْثِ) (١) النّي تلحق المذكر للمبالغة (مِثْلُ: عَلاَّمَة) ونسّابة، فإنّه لا يجمع بالواو والنون ولا يقال: "علاّمتون" بل "علاّمات"؛ لأنّه وإن كان في المعنى مذكراً لكن وجود تاء التأنيث في اللفظ تمنعه من أن يجمع بالواو والنون اللتين هما مختصتان بجمع المذكر

<sup>(</sup>١)- سقط من يعض نسخ المان: (التأنيث) .

#### وَتُحْــٰذَفُ نُوْنُهُ بِالإِضَافَــة، وَقَدْ شَذَّ نَحُوْ: (سنيْنَ)، وَ(أَرْضَيْنَ) .

كما لا يجمع "طلحة" على "طلحتون".

(وَتُخْذُفُ تُولِكُهُ) أي: نون الجمع كما تحذف نون التثنية (بِالإِضَافَة) (1) إلى لفظ آخر؛ لأنّ النون تدلّ على تمام اللفظ والإضافة تقتضي الاتصال فتحدف كالتنوين عند الإضافة فيقال: "جاءي مسلمو مصر، ورأيت مسلمي مصر"، ووقَدْ شَدّ نَحْوُ: سِنِيْنَ، وَأَرْضِيْنَ (٢) جواب عن سؤال مقدّر وهو أن يقال: إنّ الأرض، والسّنة جمع بالواو والنون مع انتفاء الشرائط المذكورة وهي كونه مذكراً علماً عاقلاً فلا يكون الشروط شروطاً ؟ فأجاب عنه بقوله: وقد شدة شمع سنين وأرضين بالواو والنون مع كثرة حزئياتها ونظائرها ك: "ثبون" جمع سنين وأرضين بالواو والنون مع كثرة حزئياتها ونظائرها ك: "ثبون" جمع ابن، و"ابنون" جمع أهل، وغير ذلك؛ لأنّه خلاف القاعدة كلّها، وقال بعض النحاة ضابطة لهذه الجموع تخرجها عن الشذوذ وهو الغضلاء: قد ذكر بعض النحاة ضابطة لهذه الجموع تخرجها عن الشذوذ وهو الأحسن من الحكم على الجميع بالشذوذ لكن لا علم لي بها .

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن ; (للإضافة) بدل (بالإضافة) .

 <sup>(</sup>٢) بفتح الراء، وإنما فتحت لأن الواو والنون في مقام الألف والتاء أو للتنبيه على أنها ليست جمع سلامة حقيقة ويحوز إسكانها، (نجم الدين).

#### [ جمع المؤنث السالم ]

الْمُؤَنَّتُ: مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلْفٌ وَتَاءً، وَشَرْطُهُ: إِنْ كَانَ صِفَةً، وَلَهُ مُذَكَّرٌ، فَأَنْ يُكُونَ مُذَكَّرُهُ بِالْوَاوِ وَالنَّوْن، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ

#### [المؤنث]

ولمّا فرغ عن جمع المذكر الصحيح شرع في جمع المؤنث الصحيح فقال: إلْمُؤلَّتُثُ بَحُدُف المضاف أي: جمع المؤنث: (مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلْفٌ وَتَاءً) نحو: "هندات، ومسلمات"، وإنما خص بالزيادة الألف والناء؛ لأنّ الألف تدلّ على الجمعية كما في: "رجال"، وعلى التأنيث كما في: "سكرى"، والتاء تدلّ على الجمعية كما في: "ضاربة" فاحتير لجمع المؤنث الجمعية كما في: "ضاربة" فاحتير لجمع المؤنث هذان الحرفان لدلالتهما على التأنيث والجمعية معاً، (وَشَرَّطُهُ أي: شرط ذلك الاسم الذي أريد جمعه بالألف والتاء: (إنْ كَانَ) ذلك الاسم صيغة (صفة بكون على المؤنث خاصة وذلك مؤمنة (وَلَهُ مُذَكَّرٌ) بأن لا تكون تلك الصفة من صفات المؤنث خاصة وذلك مؤنّ الحمع بالألف والتاء أصل لسلامة بناء الواحد فيه، والمؤنث فرع للمذكر فلما جمع المؤلف والتاء وجب أن يكون جمع المذكر بالواو والنون، وإلا فلما جمع المؤنث بالألف والتاء وجب أن يكون جمع المذكر بالواو والنون، وإلا لم مزيّة الفرع على الأصل، (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ) لذلك الاسم (مُذَكِّنٌ كَانٌ كُلْ مَا المذكر .

<sup>(</sup>١) في بعض نسخ المتن : (جمع بالواو والنون) .

## فَأَنْ لاَّ يَكُونَ مُجَـرَّداً كَــ: (حَائِضٍ)، وَإِلاَّ جُمِـعَ مُطْلَقاً .

(فَأَنْ لا يَكُونَ مُجَرَّداً) عن التاء (كُد: حَائض) صفة امرأة بلغت حدّ البلوغ فإنّه مؤنث مُحرّد عن التاء فلا يجمع على حائضات بل على حوائض . واعلم: أنَّ الصفات المختصَّة بالنساء كـ: "حائض، وطامث، وحامل، وطالق، ومرضع"، إمّا أن يُراد كما الصفة الثابتة للنساء بالقوّة، فحينئذ لا احتياج للتاء إذا أردت الثبوت، لأنَّ التاء للفرق بين المذكر والمؤنث، والفرق معلوم من الصفة المختصة لهن، ولهذا المعني يجمع على حوائض، وطوامث، وإمّا أن يراد بما الصفة الحادثة لها بالفعل فيأتي بالتاء ويقال: "حائضة، وطامثة"، للفرق بين الصفة باعتبار الثبوت والحدوث، وبهذا المعني يُجمع على "حائضات، وطامثات" فإذا قلتَ: "امرأة حامل" عرف منها أهل اللغة ألها حبلي أي: ذات حمل، وإن قلتَ: "حاملة" عرف ألها حملت على رأسها أو ظهرها شيئاً، ولم يعكس الفرق؟ لأنَّ ما فيه التاء أولى أن يكون جمعه بالألف والتاء ثمَّا لا يكون فيه التاء، (وَإلاً) أي: وإن لم يكن المؤنث صفةً بل اسماً محضاً نحو: "هند، وزيسب، وطلحة، وبيضة، وتمرة، وكسرة"، (جُمعَ) بالألف والناء (مُطْلَقاً) (١) أي: في جميع الأوقات من غير احتياج إلى شرط فتقول: "هندات، وزينبات، وطلحات، وبيضات، وتمرات، وكسرات".

<sup>(</sup>١) مفعول مطلق بحازي أي: جمع حمعاً مطلقاً، أو مفعول فيه لـــ: (حمع) بتقدير الموصوف أي: زماناً مطلقاً، (هندي).

#### [ جمع التكسير ]

جَمْعُ الْتَكْسِيْرِ: مَا تَغَيَّرَ بِنَاءُ وَاحِـــدِهِ كَـــ: رِجَالٍ، وَأَفْـــرَاسٍ .

#### [ جمع التكسير ]

ثم لمّا فرغ عن بيان الجمع الصحيح شرع في المكسسّر فقال: (جَمْعَ التُكُسيْرِ) وأوزانه من الثلاثي كثيرة موقوفة على السماع لا تبنى على قاعدة، (مَا تَغَيَّرُ بِنَاءُ وَاحِدِهِ) لفظاً (كَ : رِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ) أو تقديراً كما في: "فلك، وهجان".

فإن قيل: قد انتقض هذا الحدّ بنحو: "مصطفون، وداعون، وتمرات" بفتح الميم، و"كسرات" بكسرة السين، مع ألها جموع السلامة وقد انتقص بناء الواحد فيها ؟

قلنا: الاعتبار بالتغير ما يكون عند سبك صيغة الجمع لأجل الجمعيـة، لا ما وقع فيه التغير لغير ذلك من الأغراض والأسباب .

واعلم: أنّ الجمع قد يكون له الواحد من لفظه حقيقةً ك: "رجال" جمع رجل، وقد لا يكون له الواحد من لفظه إلاّ فرضاً وتقديراً ك: "نسساء، ونسوة" جمع امرأة، والجموع التي لا واحد لها من لفظه في كلامهم كثيرة ك: "الجند، والجيش، والرهط، والثلة، والنفر، والمعشر، وأولو"، وغير ذلك يعرف بالتتبع وتسمّى اسم الجمع.

وهو أي : الجمع على نوعين، جمع القلَّة، وجمع الكثرة فحمع القلَّة : هو

# وَجَمْعُ الْقِلَّةِ: (أَفْعُلْ)، وَ(أَفْعَالٌ)، وَ(أَفْعِلَـةٌ)، وَ(فِعْلَـةٌ)، وَالْصَّحيْحُ

الذي يقع على الثلاثة إلى العشرة فقط، والحدّان أي: الثلاثة، والعشرة، داخلان في الحكم، وجمع الكثرة: وهو الذي يقع على ما فوق العشرة، وأوزالها كشيرة وأمّا أوزان جمع القلّة فقليلة محصورة فبيّن ذلك وقال: (جَمْعُ الْقِلَّةِ) أي: أوزالها من جموع التكسير أربعة: (أَفْعُلُ) بفتح الأول وسكون الثاني وضم العين ك. "أكلب" جمع كلب، (وأَفْعُالٌ) بفتح الأول وسكون الثاني ك.: "أفراس" جمع فرس، (وأَفْعِلَةٌ) بفتح الأول وسكون الثاني وكسر العين ك.: "أرغفة" جمع فرس، (وأَفْعِلَةٌ) بكسر الأول وسكون الثاني وكسر العين ك.: "أرغفة" جمع الشاعرُ (") في بيت فقال:

جمع قلت را چهار است ابنيه أفعل وأفعال وفعلة أفعل وأفعال وفعلة أفعل (وَالْصَّحِيْحُ) عطف على قوله: (أَفْعُل)، أي: هذه الأوزان الأربعة والجمع الصحيح بكلا نوعيه، أي: المذكر، والمؤنث ك: "زيدون، ومسلمات" جموع قلّة حُكي أنّ «النابغة» (٢) لما سمع قول «حسان» (٣):

<sup>(</sup>١)- لم أعتر على قائل معين .

 <sup>(</sup>٣) هو قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة النابغة الجعدي العامري أبو لبلى شاعر صحابي من المعمرين، توفي سنة (٥٠هــــ)، انظر: "الأعلام": (٢٠٧/٥)، "الشعر والشعراء": (صــــ: ٢٩٥)، "الأغابي": (٥/٥، ٣٨) "حزانة الأدب": (١٦٧/٢) وغيرها .

<sup>(</sup>٣) - هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، شاعر الرسول ﷺ، توفي بالمدينة المنورة سنة (٣) - هو حسان بالشعراء": (صــ: ٢١٥)، على الشعراء": (صــ: ٢١٥)، على الشعراء": (صــ: ٢١٥)، على الشعراء": (صــ: ٢١٥)،

## وَمَا عَدَا ذَلِكَ جَمْعُ كُثْرَة .

لَنَا الجُفناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضّحَى وأسيافُنا يَقْطُرُنَ مَنْ بَحِدة دماً (') قال له: قلّلتَ (حفانك، وسيوفك) أراد به أنَّ الجفنات، والأسمياف كليهما جمعا قلّة، ومقام المدح يقتضي التكثير.

(وَمَا عَدَا ذَلِك) من الأوزان الأربعة، وجمعي الصحيح (جَمْعُ كَثَـرَةً) (٢) وَمَا عَدَا مَا عَدِ مَا فَوَقَ الْعَشْرَة، وهذا عند عدم القرينة، أمّا عند وحـود القرينة فيطلق جمع القلّة على أكثر من العشرة، وجمع الكثرة على أقـل مـن العشرة، وقال بعض العُلماء: لا فرق بين الجمعين في حانب الابتداء فكلاها يبتدئان من الثلاثة، وإنما الفرق في حانب الانتهاء فينتهي جمع القلّة إلى عـشرة، وجمع الكثرة لا ينتهي، وقد حاء إطلاق كلّ واحد منهما على الآخر فإطلاق جمع الكثرة على جمع القلّة كما في قوله تعالى: ﴿ ثُلاَثَةَ قُرُوء ﴾ (٣) مع وحـود الأقراء، وإطلاق جمع القلّة على جمع الكثرة كما في البيت المذكور .

 <sup>&</sup>quot;الأعلام": (٢/١٧٥)، "الأغاني": (١٤١/٤) وغيرها.

<sup>(</sup>۱)- تخويج البيت: "ديوان حسان": (صـ: ۱۳۱)، "أسرار العربية": (صـ: ۲۰۹)، "خوانة الأدب": (۱۰۹/۸)، "شرح المفصل": (۱۰/۵)، "لسان العرب": (حرا)، "الخصائص": (۲۰۹۲)، "المقتضب": (۱۸۸/۲)، "لمرح الرضي": (۲۹۷/۳) وغيرها .

 <sup>(</sup>٢)- والقرق بين جمع القله والكثرة : إنما هو إذا كانا معردين غير معرفتين، أمّا عند الإضافة والمعريف أو بغيرٍ فلا فرق، (هندي) .

<sup>(</sup>٣)- سورة البقرة : [ الآية : ٢٢٨ ] .

مسألة: إذا لم يكن للاسم إلاّ بناء جمع القلة كـــ: "أرجُـــلِ" في جمــع رجُلِ بمعنى (القدم)، أو لم يجيء إلاّ بناء جمع الكثرة كـــ: "رِحال" جمع الرجل، فذلك الوزن مشترك في القلّة والكثرة يستعمل في كلّ منهما بلا فرق بين القلّة والكثرة.

\* \* \* \* \*

#### [المصدر]

## الْمَصْلَدَرُ: اسْمٌ لِلْحَلَدَثِ الْجَلِدِيْ عَلَى الْفِعْلِ

#### [المصدر]

ولمّا فرغ عن الأسماء الغير العاملة شرع في بيان الأسماء العاملة عمل فعلها ثم ذكر الأفعال بعدها ليكون الترقي تدريجياً إلى ما هو الأصل في العمل، وبدأ بذكر المصدر لكونه أصلاً ومنبعاً للمشتقات منه فقال: (الْمَصْدَرُ) هو اسْمُ ظرف عند «البصريين»، ومصدر ميميّ عند «الكوفيين» بمعنى الفاعل أي: الصادر لكونه حدثاً صادراً من الفاعل، وفي الاصطلاح: (اسمٌ لِلْحَدَثُ) (1) هو المعنى القائم بالغير سواء صدر منه ك: "الضرب، والمشي"، أو لم يصدر منه ك: "الطول، والقصر"، (البجاري (٢) على الفعل) بأن يكون له فعل يذكر المصدر بياناً لمدلوله أو عدده أو نوعه مثل: "جلستُ جلوساً، وجلسةً، وجلسةً"، واحترز بقوله: (الجاري على الفعل) عن المصادر التي لا يجري على الفعل ك: "الصوم، والصلاة، والوضوء، والغسل"، وعن المصادر التي لا فعل لها من لفظه نحدو: "المصدر، ويلك، وويحك" فإنما لا تسمّى مصدراً، وهذا هو الفرق بين المصدر، والمفعد، والمفعرة والمناه، فالمصدر لا بدّ له من فعل من لفظه ، ولا يلزم ذلك في

<sup>(</sup>١) - في بعض نسخ المتن : (اسم الحدث) بدل (اسم للحدث) .

 <sup>(</sup>٢)- اعلم: أنَّ الأسماء الجارية على الفعل ثمانية: المصادر، واسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبَّهة،
 واسم التفضيل، وأسماء الزمان، والمكان، والآلة، (حاشية الأيوبي).

#### وَهُــوَ مِـنْ الْشَـلاَثِـيْ الْمُجَـرَّدِ سِمَـاعٌ

المفعول المطلق نحو: "ويلة، وويحة" حيث لا فعل لهما مع أنهما مفعولا مطلبي، فالمفعول المطلق أعمّ من المصدر، والجاري يُستعمل في اصطلاحهم لمعان، منها حريان الشيء على ما يقوم هو به كما يقال: الخبر جارٍ على المبتدأ، والصفة جارية على موصوفها، ومنها: موازنة اللفظ لغيره فيقال: اسم الفاعل جارٍ على الفعل، أي: موازنه في الحركات والسكنات، ومنها: التعلق والاشتقاق فيقال في "همدت محداً": المصدر جارٍ على فعله أي: أصل له ومأخذ أنحذ منه، والمراد ههنا المعنى الأخير، وإنما عدل عن العبارة المشهورة وهو قوظم: المصدر اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل، إلى قوله: الجاري على الفعل، ليصح الحدّ على مذهب «البصريين» و«الكوفيين» جميعاً؛ لأنّ المصدر فلو قال: يُشتق منه الأفعال عند «البصريين»، وعند «الكوفيين» الفعل يشتق منه المصدر فلو قال: يُشتق منه كان نصاً في أحد المعنيين، والجريان بمعنى التعلق يجري على كلا المعنيين، وأهوى أي: أوزان المصدر (مِنْ النَّلَاثِيُ المُجَرِّدِ (١) سِمَاعٌ) أي: مبنيٌ على السماع محفظ كما يسمع، ولا يقاس عليه، ولا يعرف ذلك إلا بتنبع اللغات أو السماع من الثقات يسمع، ولا يقاس عليه، ولا يعرف ذلك إلا بتنبع اللغات أو السماع من الثقات

<sup>(</sup>١)- سقط من بعض نسخ المان: (المحرد) .

وذكر «سببويه» أنه يرتقي إلى البين وثلاثين بناءً كــ: فنل، وفسق، وشغل، ورحمة، ونشدة، وكدرة، ودعوى، وذكرى، وبشرى، وليان، وحرمان، وغفران، ونزوان، وطلب، وكذب، وصغر، وغلبة، وهدى، وسرقة، وذهاب، وكتاب، وسوال، وزهادة، ودراية، ورعاية، ودحول، وقبول، ووجيف، وصهوبة، ومسعاة، ومحمدة، وكراهية، وطواعية، (مصباح الراغب).

## وَمِنْ غَيْرِهِ قِيَاسٌ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ مَاضِياً وَغَيْرَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا مُطْلَقاً

ولا تغتر بما تسمع من أفواه الناس فإلهم يغلطون فيه كثيراً، (وَمِنْ غَيْرِهِ) أي: من غير الثلاثي المحرّد وهو الثلاثي المزيد، والرباعي الهرّد، والرباعي المزيد (قيّاسٌ) () أي: أوزانه قياسية مبنية على قاعدة مبنية في علم التصريف، فمسن أخسرَجَ: "إحراجاً"، ومِنْ فَعَلَ: "تفعيلاً، وتفعلله، وتفعالاً، وفعالاً" نحو: "تكليماً، وتبصرة، وتكراراً، وكذّاباً"، ومسنْ فَاعَسلَ: "مفاعلة، وقعالاً" وفعالاً" نحو: "تكليماً، وتبصرة، وتكراراً، وكذّاباً"، ومسنْ فَاعَسلَ: "مفاعلة،

(وَيَعْمَلُ) المصدر (عَمَلَ فِعْلهِ) فيرفع الفاعل إن كان لازماً نحو: "أعجبني ضحرب زيد قيام زيد"، وينصب المفعول أيضاً إن كان متعدياً نحو: "أعجبني ضحرب زيد عمراً" (مَاضِياً وَغَيْوَهُ) أي: سواء كان المصدر بمعنى الماضي أو الحال والاستقبال فتقول: "اذكر ضربي أمس زيداً، وضربي زيداً الآن أو غداً شديداً"، ولا يشترط في عمله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كما في اسم الفاعل، واسم المفعول؛ في عمله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كما في اسم الفاعل، واسم المفعول؛ لأهما يعملان لمشابهتهما بالفعل المضارع وهو مختص بالحال والاستقبال بخلاف المصدر؛ لأنّ عمله بواسطة اشتقاق الفعل منه، فكما أنّ الفعل يعمل ماضياً المصدر؛ لأنّ عمله بواسطة اشتقاق الفعل منه، فكما أنّ الفعل يعمل ماضياً وحالاً واستقبالاً كذلك المصدر يعمل في كلّ الأزمنة لكن المصدر إنما يعمل (إذا وقع المصدر مفعولاً مطلقاً فلا يعمل؛ لأنّ العامل القوي موجود فيتعلق المعمول بالقوي لا بالعامل الضعيف الذي هو المصدر، نحو المصدر، نحو

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن: بزيادة (كقولك: أخرج إخواجاً، واستخرج استخراجاً) بعد قوله: (قياس).

## وَلاَ يَتَقَـــدُّمُ مَعْمُولُـــهُ عَلَيْـــه، وَلاَ يُضْمَرُ فيْـــه، وَلاَ يَلْزَمُ ذكْرُ الْفَاعل

"ضربت ضرباً عمراً" ف: (عمراً) مفعول ل: (ضربت) لا ل: (ضرباً) ، وسيجيء هذا في المتن بعد أسْطُرِ .

(وَلاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ) أي: معمول المصدر (عَلَيْهِ) فلا يقال: "أعجبني زيـــدٌ ضربٌ عمراً" على المصدر ولا يقال: "عمراً ضربٌ زيدٌ" بتقديم المفعول علـــى المصدر ؛ لأنّه عاملٌ ضعيفٌ فلا يعمل .

(وَلاَ يُضْمَرُ فِيهِ ) أي: لا يضمر فاعل المصدر مستتراً فيه بخلاف البارز فيصح أن تقول: "ضربي زيداً" لأنّ ياء المتكلم فاعل بارز، وذلك لأنّه لو أضمر في الواحد لأضمر في التثنية والجمع لزم احتماع التثنيتين والجمعين في كلمة واحدة ، تثنية المصدر، وتثنية الفاعل المضمر في المثنى، وجمع المصدر وجمع الفاعل المضمر في الجمع، ولو لم يثنّ المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير وجمعه لزم التباس التثنية والجمع بالمفرد بخلاف اسم الفاعل ونحوه حيث لا يثنّى ولا يجمع عند تثنية الضمير وجمعه لاتحاده مع فاعله فيما صدقا عليه، فتثنية أحدها وجمعه تثنية وجمع للآخر وليس كذلك المصدر؛ لأنه شيء آخر لا يصدق على الفاعل والمفعول.

(وَلاَ يَلْزَمُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ) للمصدر نحو: "أعجبني ضرب زيداً" وإلاّ لــزم الإضمار إذا كان مسنداً إلى غائب وقد تبيّن أنّه لا يجوز .

واعلم: أنَّ المصدر يستعمل على ثلاثة أوجه ، مجرداً عن اللام والإضافــة

# وَيَجُوْزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُوْلِ، وَإِعْمَالُهُ بِالْلاَّمِ قَلِيْلٌ

منوناً عاملاً في فاعله ومفعوله وهذا هو الأصل في عمل المصدر كما مرّ مثالبه وأحكامه، وبغير اللام والتنوين مضافاً إلى معموله نحو: "أعجبيني دق القصار الثوب" وهذا الوجه شائع كثير الاستعمال في كلامهم، ومع لام التعريب في الثوب وهذا الوجه شائع كثير الاستعمال في كلامهم، ومع لام التعريب وإعماله حينتذ نادر في كلامهم فبين حكمها وقال: (وَيَجُورُ إضافَتُهُ أي إضافة المصدر (إلى الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ لاَ دَفْعُ الله النّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضِ ﴾ المصدر (إلى الفاعل بحروراً بالإضافة الله ويكون الفعل باقياً على حاله من النصب، واستعماله هذا الوجه أكثر، (وقت يضاف إلى المفعول محروراً بالإضافة ويكون الفعل باقياً على حاله من الرفع، نحو: "أعجبيني ضرب اللص الحسالة الحداد"، ويكون الفاعل باقياً على حاله من الرفع، نحو: "أعجبيني ضرب اللص الحسافة وأشار بقوله: (قد) إلى التقليل أي: أن إضافته إلى المفعول قليلة، وإضافته إلى الفاعل أشد من المفعول .

(وَإِعْمَالُهُ بِالْلاَّمِ) أي: إعمال المصدر المعرّف بلام التعريف (قَلِيْكُ) لأنّ مدار عمل المصدر على تأويله بـــ(أنْ) مع الفعل وإذا كان معرفاً امتنع تقـــديره بالفعل مع (أنْ)، لأنّه كما لا يدحل اللام على (أنْ) مع الفعل كذلك لا يدحل

<sup>(</sup>١)- سورة البقرة : [ الآية : ٢٥١ ] .

 <sup>(</sup>٢) - سواءٌ كان مفعولاً به أو ظرفاً أو مفعولاً له على قلة بالنسبة إلى الفاعل نحو: "ضرب اللص
 الجلاد، وضرب يوم الجمعة، وضرب التأديب"، (جامي).

### فَإِنْ كَانَ مُطْلَقاً فَالْعَمَلُ للْفَعْلِلِ، وَإِنْ كَانَ بَدَلاً منْهُ

على المصدر المقدّر بها، فعلى هذا كان حقيقاً بأن لا يعمل أصلاً، لكن لما كان المانع عارضاً لم يلتفت إليه، ولهذا لم يرد في التنزيل من المصادر المعرّفة باللام عاملاً في الفاعل والمفعول صريحاً بل بواسطة حرف الجرّ نحو قوله تعالى : ﴿ لاَ يُحبُّ اللهُ الْحَهْرَ بِالسَّوْءِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ (١)، وقد حاء في بعض الأشعار إعماله كما في قوله (٢):

ضَعِيْفُ النِّكَانَ) المصدر مفعولاً (مُطْلَقاً فَالْعَمَلُ لِلْفِعْلِ) لأنّ المعمول لا يتعلق الطَّعَيْفِ النَّ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وحدان القوي، سواء كان الفعل مذكوراً صريحاً نحو: "ضربت ضرباً زيداً" أو تقديراً كقولك: "ضرباً زيداً" لمن رفع السوط، أي: اضرب ضرباً زيداً، (وَإِنْ كَانَ) المفعول المطلق (بَدَلاً منْهُ) من الفعل بأن حذف الفعل وحوباً

سورة النساء: [الآية: ١٤٨].

<sup>(</sup>٢)- لم أعثر على قائل معين .

<sup>(</sup>٣)- تخويج البيت: "مصباح الراغب": (ص: ٤٩٩)، "حرانة الأدب": (١٢٧/٨)، "أوضح المسائك": (٢٠٨/٢)، "المقرب": (١٢/١)، "همع المسائك": (٢٠٨/٢)، "المقرب": (٢٠٨/١)، "شرح المفصل": (٩/٦)، "المقرب": (١٢/١)، "شرح الأطموني": (١٩٩/٢)، "شرح ابن عفيل": (ص: ٤١١)، "شرح التصريح": (٦٢/٢)، وغيرها.

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (النكاية أعداؤه) حيث نصب بالمصدر المحلى بـــ: أل، وهو: (النكاية) مفعولاً وهو قوله: (أعداؤه) كما ينصبه بالفعل .

### فُــوَجْهَــان .

وقام المصدر مقامه نحو: "سقياً زيدٌ"، والمراد من البدلِ : البدلُ اللغويُّ لا الاصطلاحي، (فَوَجُهَانِ) جائزان :

الوجه الأول: أن يكون العمل للمصدر الموجود لفظاً؛ لأنَّ الفعـــل وإن كان عاملاً قوياً لكن لما حذف صار ضعيفاً، والموجودُ أولى من المعدوم .

وقيل: المراد من (وجهان) : أن يكون عمل المصدر للمصدرية، وأن يكون عمله للبدلية عن الفعل، ففي قوله : (وجهان) وجهان .

\* \* \* \* \*

### [ اسم الفاعل]

اسْمُ الْفَاعِلِ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعُلِ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الْحُدُوثِ، وَصِيْغَتُهُ: مِنْ السُّمُ الْفُكِرُ فِعُلِ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الْحُدُوثِ، وَصِيْغَتُهُ: مِنْ النُّلاَثِينِ الْمُجَرِدِ عَلَى : (فَاعِلِ)

#### [ اسم الفاعل]

(اسْمُ الْفَاعِلِ مَا اسْتُقُ مِنْ فِعْلِ) واحترز به عن الاسماء الغير المستقة، وإنما قال: من الفعل، ولم يقل: من المصدر؛ لأنّ اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل (لمَنْ (۱) قَامَ به) فيه احتراز عن اسم المفعول؛ لأنّه مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل (بِمَعْنَى الْحُدُوثِ) (۱) فيه احتراز عن الصفة المشبّهة، واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت والدوام لا بمعنى التحدد والحدوث ك: "حسن، وكريم" لمن ثبت له الحسن، والكرم، و"أحسن، وأكرم" لمن ثبت له زيادة الحسن، والكرم لا بمعنى حدث له الكرم، والحسن بعد أن لم يكن، وإن أريد منها معنى الحدوث قيل: "حاسن وكارم الآن أو غداً"، (وَصِيْغُتُهُ مِنْ الْشُلَاقِيُّ الْمُجَرَّدِ) مطلقاً أي: سواءً كان ماضيه مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها، وقيل: يجيء من مضموم العين على وزن فعيل ك.: "شريف، وكريم"، (عَلَى) وزن (فَاعِلِ)

<sup>(</sup>١)– أي: لذات ما قام بها الفعل، ولو قال: ما قام به الفعل لكان أولى؛ لأنَّ ما جهل أمره يذكر بها وتُعلُّه قصد التغليب .

 <sup>(</sup>٢)- ويخرج به أيضاً كل ما هو على ورن فاعل و لم يقصد به معنى الحدوث نحو: "فرس ضامر وضارب"، (حاشية مصباح الواغب) .

# وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيْغَةِ الْمُضَارِعِ بِمِيْمٍ مَضْمُوْمَة وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ لَحُوُ: مُدْخِــل، وَمُسْتَغْفِــرٍ وَيَعْمَــلُ عَمْــلَ فِعْلِــهِ

ولهذا سمّي باسم الفاعـــل لكون الثلاثي كثيراً من غيره، فكلّ ما خالف هـــذا الوزن من الثلاثي وكان بمعنى اسم الفاعل فهو صفة مشبّهة لا اسم فاعل كـــ: "شيخ، وحسن، وطيب" وغير ذلك .

(وَمِنْ غَيْرِهِ) أي: من غير الثلاثي المجرد، وهو الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد، والمزيد، يجيءُ (عَلَى صِيْغةِ الْمُضَارِعِ بِمِيْمٍ مَضْمُوْمِةٍ) مقام حرف المضارع، سواءً كان حرف المضارع مضموماً في المضارع أو لا ، (وكسر مَا قَبْلَ الآخِرِ)، سواءً كانت الكسرة سابقة نحو: "مُكرم" مِنْ: يُكرم، أو حادثة نحو: "مُتـدكر" من: يتذكر، أو "متناهي" من: يتناهي، وسواءً كانت الكسرة لفظاً نحو: "منعم" أو تقديراً نحو: "متتار ومحمر"، (تَحُوُّ: مُدْخِلٍ) (١) مثال للميم المضمومة الموافقة وعركة حرف ألمضارع، ومثال كسر ما قبل الآخر كما كان في المضارع "مُكررة ومعلم"، ومعلم"، ومثال كسره بعد أن لم يكن فيه: "متذكر ومتناهي" و لم يذكر مثالهما اعتساداً على ذهن الطالب.

(وَيَعْمَلُ) اسم الفاعل (عَمْلَ فِعْلهِ) في كلّ الأحوال لازماً كان مثل: "زيد قام أبوه"، أو متعدياً إلى مفعول واحد مثل: "زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً"، أو إلى

<sup>(</sup>١) - سقط من يعض نسخ المان: (نحو: مدحل ومستغفر) .

## بِشُرُطِ مَعْنَسَى الْحَسَالِ أَوْ الإِسْتِقْبَسَالِ، وَالإعْتِمَادِ عَلَى صَاحِبِهِ

مفعولين ك.: "زيدٌ مُعطى عسراً درهماً"، أو إلى ثلاثة مفاعيل ك.: "زيدٌ مخبر عمراً بكراً فاضلاً"، وسواءٌ كان مقدّماً على معموله أو مؤخّراً عنه، وكما أنّ الفعل يتعدّى إلى الطرفين، والحال، والمصدر، والمفاعيل، وسائر الفصلات كذلك اسم الفاعل يتعدّى إليها لكن عمله في اسم الفاعل، والمفعول مشروطٌ بشرطين (بشَرْط مَعْنَى (المُحال أو الاستقبال) بخلاف الفعل فإنّه يعمل في كلّ الأزمنة وذلك لأنّ مدار عمل اسم الفاعل مشابحةٌ بالمضارع لفظاً ومعين، ولا مشابحة له بالفعل الماضي لفظاً حتى يعمل عمله ماضياً، والمضارع لا يكون إلا بمعين الحال والاستقبال فوجب أن يكون اسم الفاعل كذلك وإلا زالت المشابحة فلم يعمل، والمراد من الحال والاستقبال حقيقةً أو حكايةً لهلا يشكل بمثل قوله تعالى: ﴿ وَ كَالَبُهُمُ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْه بالوصيد ﴾ (أن بشرط (الاعتماد (المناعم على صاحبه) أي: تعالى: ﴿ وَ كَالُبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْه الْوصيد أبوه"، أو ذو الحال ويكون هو حالاً منه من قام به، وهو المبتدأ نحو: "زيدٌ قائمٌ أبوه"، أو ذو الحال ويكون صفةً له نحو: "مررت من قام به، وهو المبتدأ نحو: "زيدٌ قائمٌ أبوه"، أو ذو الحال ويكون صفةً له نحو: "مررت على الموصوف فيكون صفةً له نحو: "مررت الحود "حاد" على الموصوف فيكون صفةً له نحو: "مررت

 <sup>(</sup>١) - وهدا الاشتراط لعمل اسم الفاعل للنصب، وأمّا الرفع فلا يحتاج إلى شرط فيصح: "زيد قائم أبوه أسس" على ما مر في باب الإضافة، (حاشية مصباح الراغب) .

<sup>(</sup>٢)- سورة الكهف : [ الآية : ١٨ ] .

<sup>(</sup>٣) خلافاً للأخفش: والكوفيين فإلهم لا يشترطون الاعتماد كما في الظرف، (شوح الوضي) .

## أَوْ الْهَمْزَةِ، أَوْ (مَا)، فَإِنْ كَانَ لِلْمَاضِيْ وَجَبَتْ الإِضَافَةُ مَعْنَى

برحل قائم أبوه"، (أق) بشرط الاعتماد على (الهمّوّق) للاستفهام نحو: "أ قائم زيد"، ولا يجوز عمله زيد"، (أق) بشرط الاعتماد على (مًا) النافية نحو: "ما قائم زيد"، ولا يجوز عمله بغير الاعتماد ابتداءًا فلا يقال: "ضارب زيد عمراً"، ووجه اشتراط الاعتماد في عمله هو أن يتقوّى مشاهته بالفعل، أمّا في الصور المثلاث الأول فلاستعماله حينئذ في أصل وضعه؛ لأنّه صفة في المعنى فلا بدّ من شيء محكوم هما عليه وهو مذكور حينئذ، وأمّا في الصورتين الأخيرين فلوقوعه موقعاً هو بالفعل أولى، والمراد من الهمزة: حرف الاستفهام مطلقاً سواء كانت همزة أو غيرها والمراد من الهمرة أو غيرها النافية: حرف الاستفهام مطلقاً سواء كانت (ما) أو (لا) .

واعلم : أنّه يشترط في عمل اسم الفاعل أيضاً أن لا يكون بصيغة التصغير، ولا موصوفاً بالصفة، لخروجه بالتصغير والوصف عن مشابمة الفعل؛ لأنّ الفعل لا يقع موصوفاً ولا مصغّراً .

(فَإِنْ كَانَ) الاسم الفاعل مستعملاً (لِلْمَاضِيُّ) أي: بمعين الماضي أو الاستسرار (وَجَبَتْ الإِضَافَةُ) أي: إضافة المصدر إلى معموله (مَعْنَىُّ) أي: إضافة معنوية لا لفظية، فالوجوب في قوله: (وجبت)، راجع إلى قوله: (معنىُ)، وليس المراد أنَّ الإضافة حين كونه بمعنى الماضي واجبة؛ لأنّه يجوز أن يقال: "هذا ضاربٌ أمس" بغير الإضافة، بل المراد أنّ اسم الفاعل إذا كان بمعينى الماضي وكان مضافاً، فحينئذ لا يكون إضافته من قبيل الإضافة اللفظية ؛ لأنّ الإضافة

# خِلاَفاً لِلْكِسَائِيُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْمُوْلٌ آخَرُ فَبِفِعْلِ مُقَدَّرٍ نَحْوُ: زَيْدٌ مُعْطِيْ عَمْرو دِرْهَمَا أَمْسِ، فَإِنْ دَخَلَتْ الْلَامُ اسْتَوَى الْجَمِيْتِ عُ

اللفظية إضافةُ الصفة إلى معمولها، واسم الفاعل حينئذ غيرٌ عامل لفوات شروط عمله، بل يكون الإضافة معنويةً، ويتعرف إذا أضيف إلى المعرفة نحو: "مررت بزيد ضاربك أمس"، (خلاَفاً للْكسَائيُ) (١) فإنّه لا يشترط في عمله كونه بمعيني الحال والاستقبال ولا يقول بوحوب الإضافة إذا كان بمعنى الماضي بل يقول بوحوب إعماله على كلّ حال، لأنّ معنى الماضي عارض له فلا يمنعه من العمل، ولجواز نحو: "زيدٌ معطى عمراً درهماً أمس" بالاتفاق، وأجاب «الجمهور» بتأويله كما سيحيء ، (فَإِنْ كَانَ لَهُ) أي: لاسم الفاعل الذي بمعين الماضي (مَعْمُوْلٌ آخَوُ) غير الذي أضيف إليه اسم الفاعل (فَبَفَعْل مُقَدِّر) أي: فهو متلبس بعمل فعل مقدّر دلّ عليه اسم الفاعل، (نَحْوُ : زَيْدٌ مُعْطَيْ عَمْرو درْهَما أَمْسس) ف: (درهماً) منصوب بفعل مقدر تقديره: (أعطاه درهماً) فهي جملة مسستأنفة كَأَنَّ قَائِلاً قَالَ: ما أعطاه ٢ فقال: أعطاه درهماً، وكذلك إن كان له معمـولان غيره نصبًا بتقدير الفعل نحو: "زيدٌ مُعلم عمرو أباه أفضل العلماء أمس"، وكذلك سائر الفضلات، وهذا أي اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال للعمل مخصوصٌ باسم الفاعل المستعمل بغير اللام (فَإِنْ دَخَلَتْ الْلاَمُ) أي: لام الصلة على اسم الفاعل (استُتوَى الْجَميْعُ) أي: جميع الأزمنة من الماضي، والحال، والاستقبال،

<sup>(</sup>١)- تقدّمت ترجمته : (صــ: ١٢٢).

# وَمَا وُضِعَ مِنْهُ لِلْمُبَالَغَةِ كَد: (ضَرَّابٍ) وَ(ضَرُوْبٍ)، وَ(مِضْرَابٍ) وَ(عَلِيْمٍ) وَمَا وُضِعَ مِنْهُ لِلْمُبَالَغَةِ كَد: (ضَرَّابٍ) وَ(ضَرُوْبٍ)، وَ(مَضْرَابٍ) وَ(عَلِيْمٍ) وَالْمُخَدِّمُ وَالْمُجْمُّ وَعُ مِثْلُهُ مُ

فيعمل على كلّ حال؛ لأنّه فعلٌ في الحقيقة عُدلَ عن صيغة الفعل إلى صيغة الاسم لكراهتهم إدخال اللام على الفعل فتقول: "مررت بزيد الضارب أبوه عمراً الآن أو غداً أو أمس"، وإنما قلنا: (لام الصلة)؛ لأنّ لام التعريف لايستغنيه من الشرائط.

(ومَا وُضِعَ مِنْهُ) (1) هذا مبتداً أي: اسم الفاعل الموضوع (للْمُبَالغة كدير ضَرَّابٍ) بفتح الضاد و تشديد الراء، (و ضَرُوبٍ) بفتح الضاد وضم السراء بعير التشديد، و هذا الوزن مشترك بين المبالغة والصّفة المشبّهة، والمراد ههنا ما كان مستعملاً للمبالغة، (ومَضْرَابٍ) هذه الثلاثة بمعنى كثير الضرب، (وعَلِيْمٍ) بمعين كثير العلم، (وَحَدِرٍ) بفتح الأول وكسر الثاني بمعنى كثير الحذر (مِثْلُهُ) هذا حبر المبتداً، أي: مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل و شرائطه، تقول: "زيدٌ ضَرَّابٌ أبوه عمراً، وزيدٌ الضرابُ أبوهُ عمراً الآن أو غداً أو أمس"، وإنحا يعمل صيغة المبالغة مع زوال المشابحة اللفظية بالفعل حينئذ لتقوية المبالغة في الفعل فقام المبالغة المعنوية مقام المشابحة اللفظية بالفعل حينئذ لتقوية المبالغة في الفعل ومعنى فلا يعمل مصغراً، (والمُنتَّى والمُحَمُوعُ عُ) أي: تثنية اسم الفاعال وجمعه ومعنى فلا يعمل مصغراً، وشرائطه، فتقول: "الزيدان ضاربان عماراً،

<sup>(</sup>١)- في بعض تسخ المد : (وما وضع من اسم الفاعل) .

## وَيَجُــوْزُ حَذْفُ النُّــوْنِ مَــعَ الْعَمَــلِ، وَالْتَعْــرِيْفِ تَحْفَيْفـــاً .

والزيدون ضاربون عمراً الآن أو غداً"، وتقول: "الزيدان هما الضاربان عمراً الآن أو غداً أو أمس"، وإنما الآن أو غداً أو أمس، والزيدون هم الضاربون عمراً الآن أو غداً أو أمس"، وإنما احتاج إلى ذكر المثنى والمجموع؛ لأنهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو: "ضاربين وضاربات وضوارب" فربما يتوهم عدم عملها فأزال ذلك الاشتباه.

(وَيَجُورُ حَذْفُ النُّوْنِ) أي: نون التثنية والجمع من اسم الفاعل (مَعَ الْعَمَلِ) أي: كُونه معرّفاً باللام (تَعْفِيْفاً) للإضافة نحو قوله أي: كُونه معرّفاً باللام (تَعْفِيْفاً) للإضافة نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْمُقْيِمِيُّ الْصَّلاَةِ ﴾ (١)، وذلك لأنّ اللام موصولة وقد طالت صلتها بنصب المفعول فحاز التخفيف فيه بحذف النون كما يحذف النون من الموصول في نحو قوله تعالى: ﴿ وَحُصْتُمْ كَالَّذِي حَاضُوا ﴾ (٢) ويعلم من قوله: (بجوز) أن لا بجب حذف النون، ويعلم منه أنه لا بجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف تخفيفاً؛ لأنّه ليس بصلة حينئذ، وإنما لم يتعرض لحذف النون عند الإضافة؛ لأنّه ذكره في باب المثنى، والمجموع.

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>١)- سورة الحج : [ الآية : ٣٥ ] .

<sup>(</sup>٢) - سورة التوبة : [ الآبة : ٢٩ ] .

### [اسم المفعول]

اسْمُ الْمَفْعُوْلِ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلِ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ، وَصِيْغَتُهُ مِنْ الْثَلاَثِيْ عَلَىي (مَفْعُوْلِ)، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيْغَةِ الْفَاعِلِ بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ كَـــ: (مُسْتَخْرَجِ)

#### [اسم المفعول]

(اسْمُ الْمَقْعُولُ) أي: من الأسماء العاملة اسم المفعول: (مَّا اشْتُقُ مِنْ فِعْلِ) المحترز به عن الأسماء الغير المشتقة (لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ المحترز به عن السم الفاعل، ووصِيْعُتُهُ مِنْ النَّلاَتِي، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل، (وصِيْعُتُهُ مِنْ النَّلاَتِي، المُراد مسن الثلاثي، الخرد بدلالة لام العهد، (عَلَى) وزن (مَقْعُولُ) تحقيقاً ك: "مضروب"، الثلاثي المحرد بدلالة لام العهد، (علَى) وزن (مَقْعُولُ) تحقيقاً باسم المفعول لكترة الثلاثي من غيره، وكان القياس أن يكون اسم المفعول على زنة (مُقْعَل) بصضم المنالاتي من غيره، وكان القياس أن يكون اسم المفعول على زنة (مُقْعَل) بصضم المنالم وسكون الفاء وفتح العين بمقابلة الفاعل لكنّه ترك القياس لئلا يلتبس المبارعي فزيدت الواو وضُمَّ ما قبله لمناسبة الواو، وفُتحَ الميم ليعادل الفتحة ثقل الواو، ومَنْ غَيْرِهِ، أي: غير الثلاثي المجرّد وهو الثلاثي المزيد، والرباعي الحسرد، والرباعي الحسرد، والرباعي المخترة في المضارع فيه (عَلَى صَيْعَةِ) اسم (الْقَاعِلِ بِفَتْحِ مَا قَبْلُ الآخِي) لفظاً (كسنة مُسْتَحْرَجِ) أو تقديراً كن: "عُتَارا"؛ لأنّ أصله مُحتير بفتح الياء، وإنما اكتفى في اسم المفعول بمثال واحد؛ لأنّ الميم فيه يوافق حرف المضارع في الضمة دائماً، السم المفعول بمثال واحد؛ لأنّ الميم فيه يوافق حرف المضارع في الضمة دائماً،

 <sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن : (وصيغه من الثلاثي على (مفعول) ك: مضروب، ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر ك: محرج، ومستخرج) .

## وَأَمْرُهُ فِيْ الْعَمَلِ وَالاِسْتِرَاطِ كَأَمْرِ الْفَاعِلِ، مَثْلُ: زَيْدٌ مُعْطَى غُلاَمُهُ درْهَماً .

وكذا ما قبل أحره لكونه مشتقاً من المضارع المجهول .

(وَأَهْرُهُ) أي: حكمه وقاعدته (فِي الْعَمَلِ وَالاِشْتِرَاطِ) من كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو ما، ومن عدم اشتراط كون. بمعنى الحال والاستقبال إذا كان مع اللام (كَأَمْنِ) اسم (الْفَاعِلِ) (1) ف. (مضروب ) يعمل عمل (يُضرَب)، و(مُعطى) عمل (يُعطى)، (مِثْلُ: زَيْدٌ مُعطى غُلاَمُهُ دِرْهَمَا ) تقول: "زيدٌ مضروب غلامه، ومُعطى أبوه درهما الآن أو غداً"، و"زيد المضروب غلامه الآن أو غداً أو أمس"، ومن جملة شرائط عمله أن لا يكون موصوفاً ولا مصغراً كما هو الحكم في اسم الفاعل.

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>١)- في بعض تسخ المتن : (اسم الفاعل) بدل (الفاعل) .

#### [ الصفة المشبَّهة ]

## الْصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ: مَا اشْتُقَ مِنْ فِعْلِ لأَزِمِ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى النُّبُوات

#### [ الصفة المشبّعة ]

(الْصَّفَةُ الْمُ شَبَّهَةُ) أي: من الأسماء العاملة الصفة المُشبَّهة، وإنما سُسمّيت مشبهةً؛ لأنَّها تشبه اسم الفاعل في ألها تُثنى وتُجمع وتذكّر وتؤنَّث بخلاف اسم والتفضيل فإنّه إذا استعمل بـ: (منْ) لا يُثنى ولا يُحمع ولا يؤنّث، (مَا اشْتُقّ) فيه احتراز عن الأسماء الغير المشتقّة فإنّه لا يُسمّى صفةً مشبّهةً، (من فعل لأزم) فيله (لمَنْ قَامَ به) فيه احتراز عن أسماء الزمان، والمكان، والآلة (عَلَى مَعْنَى الْشُبُوْت) فيه احتراز عن اسم الفاعل من اللازم؛ لأنَّ اسم الفاعل يدلُّ على صفة الحدوث والتحدد، مثلاً "القائم، والصائم"، بخلاف الصفة المشبَّهة فإنَّها تدلُّ على صفة قائمة بالموصوف على سبيل الدوام والاستمرار فتقول: "حسن، كريم، سيد، حريص، ميّت"، لمن ثبت له هذه الصفات على الدوام، وإن أردت معن التحدد وحدوث هذه الصفات بعد أن لم تكن، قلت: "حاسنٌ، كارمٌ، سايدٌ الآن"، و"حارص" ومائت غداً" بصيغة اسم الفاعل، وهذا هو الفرق بين الصفة المشبّهة، واسم الفاعل، لكن بقي في الحدّ اسم التفضيل المشتق من الفعل اللازم ك\_\_\_: "أحسن، وأشرف، وأكرم"، إلا أن يقال: إنّه لا يدلّ على الثبوت فقط بل على الثبوت مع الزيادة على غيره، والصفة المشبّهة تدلُّ على الثبوت فقط.

# وَصِيْغَتُهَا مُخَالِفَةً لِصِيْغَةِ الْفَاعِلِ عَلَى حَسْبِ الْسَّمَاعِ ك : (حَسَنٍ) وَصَيْغَتُهَا وَرَصَعْب أَ عَمَل فَعْلِها وَرَصَعْب أَ، وَرَشَدِيْد إِنَّ وَتَعْمَلُ عَمَل فَعْلِها

(وصَيْعُتُهَا مُخَالِفَةٌ لِصِيْعَةِ الْفَاعِلِ) (") في الوزن، لا بجري على قاعدة، يل (عَلَى حَسْبُ الْسُمَاعِ) من الواضع، وليس بقياسية كصيغة اسم الفاعل، واسب المفعول، (كُ : حَسَنٍ) بفتح الحاء والسين مِنْ: حَسُنَ الماضي بصم السين، الفعول، (كُ : حَسَنٍ) بفتح الحاء والسين مِنْ: حَسُنَ الماضي بصم العين، (وَشَدِيْدِ) (وَصَعْبُ) بفتح الصاد وسكون العين من صَعْبَ الماضي بضم العين، وكثيراً ما يجيء وشريف، وكريم، من كل ما كان ماضيه على فُعْلَ بضم العين، وكثيراً ما يجيء من الخِلقة، والألوان على وزن أفعل ك : "أخضر، وأعمى، وأحول"، ومن أوزاهما (فُعَالٌ) بضم الفاء وفتحها وكسرها كشُحاع وجَبان وهجان وفعَلْانٌ ك : "حُنُب" وغير كن العطشان، وريَّان"، وفُعْلاَنٌ ك : "حُنُب" وغير ذلك، موضعٌ ذكره علمُ التصريف، (وتُعْمَلُ) الصفة المُشبّهة (عَمْلُ (") فَعْلِهَا) للارم وإن لم توازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال، لأنما تعمل للشابختها باسم الفاعل لا بالفعل، ومعموله قد يكون مرفوعاً ومنصوباً ومحسورواً

<sup>(</sup>١)- في يعض نسخ المتن : (اسم الفاعل) بدل (الفاعل) .

 <sup>(</sup>٢)- فإن قيل: إن أسم الفاعل إنما يعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، والصبة المشبّهة مع أنها
 فرع على أسم الفاعل تعمل مطلقاً من غير اشتراط الزمان فلزم مزية الفرع على الأصل.

قيل: لا مزية لكون إعماقًا من غير اشتراط الزمان فيها يخرحها عن كولهًا صفةً مشبهةً؛ لألهًا موضوعه للثبوت والزمان لا يستلزم الثبوت على أنَّ اشتراط الزمان في اسم الفاعل لعمله في المفعول به ولا عمل فيه؛ لأنما أبداً مشتقة من فعل لازم، (غاية التحقيق) .

### مُطْلَقاً وتَقْسِيْمُ مَسَائلها: أَنْ تَكُونَ الْصَّفَةُ بِالْلاَمْ أَوْ مُجَرَّدَةً، ومَعْمُولُهَا: مُضَافاً

كما سيذكر، (مُطْلَقاً) (1) أي: سواءً كان مستعملاً مع اللام أو بغير اللام، وسواءً كان بمعنى الماضي أو الحال والاستقبال، وأمّا الاعتماد على صاحبها أو حرف النفي والاستفهام فشرط في عملها كما في اسم الفاعل.

قان قيل: يلزم على هذا مزية الفرع على الأصل ؛ لأنّ اسم الفاعــــــل لا يعمل بمعنى الماضي مع أنّه أصلٌ، والصفة المشبّهة تعمل ؟

قلنا: هذا الشرط لا يمكن اعتباره في الصفة المشبّهة؛ لأنّ الزمان غير مأخوذ في معناها لأنما تدلّ على الثبوت والدوام، والزمان يستلزم الحدوث، فهما متنافيان على أنّ اشتراط الزمان في اسم الفاعل لعمله في المفعول به على قول بعض العلماء، ولا عمل فيه للصفة المشبّهة؛ لأنما مشتقة من الفعل الدلازم ولا يقتضي المفعول به أصلاً.

(وَتَقْسِيْمُ مَسَائِلِهَا) أي: مسائل الصفة المشبّهة باعتبار تعريفها وتنكيرها وبالنظر إلى معمولها وكيفية استعمالها على أنحاء شق، ويا ليت «المصنّف» لم يذكر أمثال هذه المسائل في مختصره، وهي إمّا (أَنْ تَكُونَ الْصُفَةُ) المسبّهة مستعملة (باللام نحو: "الحسن"، (أَوْ مُجَرّدةً) عنها أي: بغير اللام نحو: "حسن"، (وَمَعْمُوْلُهَا) على كلا التقديرين إمّا أن يكون (مُضَافاً) إلى الضمير نحو: "وجهه"،

<sup>(</sup>١)- سفط من بعض نسخ المتن: (مطلفاً) .

أَوْ بِالْلاَّمِ أَوْ مُجَرَّداً عَنْهُمَا، فَهَدهِ سِتَّةٌ، وَالْمَعْمُولُ فِيْ كُلُّ وَاحِد مُنْهَا: مَرْفُو عُ وَمَنْصُولِ وَمَجْرُورٌ فَصَارَتْ ثَمَانِيَةً عَشَرَ، فَالْرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّة، وَالنَّصَبُ عَلَى الْتَشْبِيْدِ فِيْ الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْرِفَةِ وَعَلَى الْتَمْيِيْزِ فِيْ الْنَّكِرِرَةِ

(أوْ) يكون مستعملاً (باللاهم) نحو: "الوجه"، (أوْ مُجَرَّداً عَنْهُمَا) أي: عن السلام والإضافة نحو: "وجه"، (فَهَذه ستَّةُ) أقسام حاصلة من ضرب السنين في ثلاثة، (وَالْمَعْمُولُ) أي: معمول الصفة المشبّهة (في كُلِّ وَاحد مِّنْهَا) أي: من الأقسام السنة إمّا (مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ) الواو بمعنى أو، أي: أو منصوب، (ومَجْرُونٌ) أو بحرور (فَصَارَتْ) الأقسام (ثَمَانِيَةَ عَشَرَ) حاصلة من ضرب سنة في ثلاثة، وقالوا: يرتقي أعداده إلى ألوف، مثلاً الصفة إمّا أن يكون بمعنى الماضي أو الحسال أو المستقبال فهذه الثلاثة إذا ضربناها في ثمانية عشر صارت أربعة وخمسين، وإذا اعتبر إعرابها رفعاً ونصباً وجراً وضربناها في أربعة وخمسين صارت مائة والسين وستين، وإذا اعتبر الحركات بالنسبة إلى عواملها المنحتلفة صارت ألوفاً.

ثم بين «المصنف» وجه الرفع والنصب والحرّ في معمولها فقال: (فَالْرُفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَةِ) بأن يكون المعمول فاعلاً لها نحو: "حسن وجهه"، (وَالنَّصَبُ عَلَى الْقَاعِلِيَةِ) بأن يكون المعمول فاعلاً لها نحو: "حسن وجهه"، (وَالنَّصَبُ عَلَى الْتَشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ) أي: تشبيه معمولها بمفعول اسم الفاعل (في المُعْرِفَةِ) أي: إذا كان معمولها (عَلَى الْتُمْيِيْزِ فِيْ النَّكُرَةِ) أي: إذا كان معمولها اسماً نكرة نحو: "زيد الحسن وجهاً"، وإنما قال في النصب: على التشبيه بالمفعول، ولم يقل: على المفعولية؛ لأنّ الصفة وإنما قال في النصب: على التشبيه بالمفعول، ولم يقل: على المفعولية؛ لأنّ الصفة

وَالْجَرُّ عَلَى الإِضَافَة، وَتَفْصِيْلُهَا: (حَسَنَّ وَجُهُّهُ) ثَلاَثَةً، وَكَذَلك: (حَسَنُ الْوَجُهُ)، وَ(الْحَسَنُ الْوَجُهُ)، وَ(الْحَسَنُ الْوَجُهُ)، وَ(الْحَسَنُ الْوَجُهُ)، وَ(الْحَسَنُ الْوَجُهُ)، وَ(الْحَسَنُ وَجُهِدٍ)، وَ(الْحَسَنُ وَجُدهِ )، وَ(الْحَسَنُ وَجُدهِ )، وَ(الْحَسَنُ وَجُدهِ )

المشبّهة غير متعدية فلا يكون معمولها المنصوب مفعولاً به، لكن لما شبّهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبّهوا منصوبها بالمفعول به، (وَالْجَرُّ عَلَى الإِضافَةِ) بأن يكون مضافاً إليه نحو: "حسن الوجه".

(وَتُفْصِيلُهَا) أي: تفصيل المسائل الثمانية عشر وأمثلتها هـذه: (حَـسنّ وَجُهُّهُ) برفع الوجه ونصبه وجرّه مع إضافته إلى هاء الضمير(ثَلاَثَةٌ) أي: ذو ثلاثة أوجه كما ذكرنا، (وكَذَلك حَسنُ الْوَجْهُ) برفع الوجه ونصبه وجرّه مع اللام ذو ثلاثة أوجه، (وَحَسنّ وَجُهُ ) برفع الوجه ونصبه وجرّه مع التنوين لكونه محرّداً عن اللام والإضافة ذو ثلاثة أوجه، وصيغة الصفة في كلّها بغير لام التعريف، اللام والإضافة ذو ثلاثة أوجه ونصبه وجرّه مع إضافته إلى هاء الضمير ذو ثلاثة أوجه، (وَالْحَسنُ وَجُهُ ) برفع الوجه ونصبه وجرّه مع إضافته إلى هاء الضمير ذو ثلاثة أوجه، (وَالْحَسنُ وَجُهُ ) برفع الوجه ونصبه وجرّه منوناً لكونه مجرّداً عن اللام والإضافة ذو ثلاثة أوجه، وصيغة الصفة في هذه الثلاثة مع لام التعريف صارت مجموعها من ثانية عشر وجها، (اثنان منها) أي: من الصور الثماني عشرة (مُمْتَنعَان) وهسا: (الْحَسنُ وَجُهِ ) باللام في الصفة وجرّ الوجه مع إضافته إلى الضمير، (وَالْحَسسَنُ وَجُهِ ) باللام في الصفة وجرّ الوجه مع اضافته إلى الضمير، (وَالْحَسسَنُ وَجُهُ ) باللام في الصفة وجرّ الوجه مع اضافته إلى الضمير، (وَالْحَسسَنُ وَجُهُ ) باللام في الصفة وجرّ الوجه مع اضافته إلى الضمير، (وَالْحَسسَنُ وَجُهُ ) باللام في الصفة وجرّ الوجه مع التنوين لكونه مجرّداً عن اللام والإضافة وجرّ الوجه مع التنوين لكونه بحرّداً عن اللام والإضافة وجرّ الوجه مع التنوين لكونه بمرّداً عن اللام والإضافة وجرّ الوجه مع التنوين لكونه بمرّداً عن اللام والإضافة وجرّ الوجه مع التنوين لكونه بمرّداً عن اللام والإضافة وحرّ الوجه مع التنوين لكونه بمرّداً عن اللام والإضافة وحرّ الوجه مع التنوين لكونه بمرّداً عن اللام والإضافة وحرّ الوجه المع التنوين لكونه بمرّداً عن اللام والإضافة وحرّ الوجه المع التنوين لكونه بمرّداً عن اللام والإضافة وحرّ الوجه المع التنوين لكونه بمرّداً عن اللام والإضافة وحرّ الوجه المع التنوين لكونه بمرّداً عن اللام والإضافة وحرّ الوحه المع التنوين لكونه المرّدة وحرّد الوحه المع التنوين اللام والإضافة وحرّد الوحة الوحة الوحة الفرة وحرّد الوحة الوحة المعرّد الوحة الوحة

### وَاخْتُلِفَ فِيْ: (حَسَنُ وَجُهِهِ)، وَالْبَوَاقِيْ: مَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيْرٌ وَاحِدٌ أَحْسَنُ

أمَّا وجه امتناع الأول فلعدم إفادة الإضافة فيه خفةً لا في المضاف بحذف التنوين كما في: "حسن وجهه"، ولا في المضاف إليه بحذف ضمير الموصوف واستتاره في الصفة كما في: "الحسن الوجه"، وأمّا وجه امتناع الثاني فلإضافة المعرفة ذات اللام إلى النكرة وهي ممنوعة وإن كانت لفظية مفيدةً للتخفيف إلا إذا كانــت إلى مثليها، (وَاخْتُلْفَ فَيُّ) جواز صورة واحدة وهي: (حَسَنُ وَجُهه) بأن تكون الصفة محرّدة عن اللام، والوجه محرورا مضافًا إلى الصمير، فقال بعضهم: لا تصحّ، لاستلزامها إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنَّ الوجه هو الحسس، وقال بعضهم: تصحّ لكون الحسن أعمّ من الوجه، وإضافة العام إلى الخاص صحيحة . (وَالْبَوَاقِيْ) من الثماني عشرة بعد إسقاط المسألتين المتنعتين على ثلاثـة أقسام، أحسن من غيره، وحسن في الحملة، وقبيح، والضابطة فيه: أنَّ (مَّا كُــانً فيَّه ضَميْرٌ وَاحدٌ) في الصفة أو معمولها (أَحْسَنُ) لحصول المقصود وهــو الـربط بالموصوف من غير زيادة ما لا يحتاج إليه، وصُورُه تسعّ، "الحسنُ وجهه" برفع (الوجه) وإضافته إلى الضمير، "وحسنُ وجهه" بجـرٌ (الوجـه) وإضافته إلى الضمير، فهاتان الصورتان ما فيه ضمير واحد في معمول الـصفة، و"الحــسنُ الوجه " بنصب (الوجه) و بغير الإضافة إلى الضمير، و "الحسن الوجه " بجر (الوجه) وبغير الإضافة إلى الضمير، و"حسنٌ الوحة" بتنوين (حسن)، وبنصب (الوجــه) بغير الإضافة إلى الضمير، و"حسنُ الوجه" بجرّ (الوجه) بغير الإضافة إلى الضمير،

## وَمَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيْ رَانِ حَسَنٌ، وَمَا لاَ ضَمِيْ رَ فيه قَبيْ حِ

و"الحسنُ وجهاً، وحسنٌ وجهاً" بنصب (وجهاً) مع اللام في الصفة أو بغير اللام فيها، و"حسنُ وجهاً بحرّ (وجه) وبغير إضافته إلى الضمير، وهذه السبع ما فيه ضمير مستتر في الصفة راجع إلى موصوفها، والمجموع تسعّ.

(وَمَا كَانَ فِيهِ ضَمِيْرَانِ) أحدهما في الصفة والثاني في معمولها فهو (حَسَنٌ) وذلك في صورتين، "حسنٌ وجهه" بنصب (وجههه) وإضافته إلى الصمير، وحهه المنصب وحهه المنصب أوجهه المنصب الصفة، والحسنُ وجهه المنصب المنصب المنطقة الى الضمير، ضميرٌ مستترٌ في الصفة، وضميرٌ بارزٌ في (وجهه)، كلاهما يعودان إلى الموصوف، أمّا حسنهما فلوجود المختاج إليه وهو الضمير، وأمّا عدم أحسنيتهما فلوجود الزائد على المقصود وهو الضميران.

(وَمَا لاَ ضَمِيْرَ فِيهِ قَبِيْحٌ) وهو فيما إذا كان المعمول مرفوعاً غير مسضاف إلى الضمير لعدم ما يحتاج إليه وهو الربط بالموصوف، وصوره أربع، "الحسن وجة" برفع (وجه)، والصفة مع اللام، و"حسن وجة" برفع (وجه)، والصفة بغير اللام، و"حسن الوجه " بتنوين (حسن) ورفع (الوجه)، و"الحسن الوجه " برفيع اللام، وكلاهما مع اللام، والكلّ بغير الإضافة إلى الضمير، فاثنان ممتنعان، والواحد مختلف فيه، والتسعة أحسن، والحسن اثنان، والقبيح أربعة، صار المحموع ثمانية عشر، كما ترى مبيّنةً في هذا الجدول:

### وَمَتَى رَفَعْتَ بِهَا فَلاَ ضَمِيْرَ فِيْهَا، فَهِي كَالْفِعْلِ، وَإِلاَّ فَفِيْهَا ضَمِيْرُ الْمَوْصُوْفِ

| مختلف      | ممتنع        | قبيح          | حسن        | أحسن          |        |
|------------|--------------|---------------|------------|---------------|--------|
| حسنُ وجهه  | الحسنُ وجهِه | الحسنُ وجهُ   | حسن وجهه   | الحسن وجهه    |        |
|            | الحسن وجه    | حسن وحة       | الحسن وحهه | حسن وجهه      |        |
|            |              | حسن الوجهُ    |            | الحسن الوجة   |        |
|            |              | الحسنُ الوجهُ |            | الحسنُ الوجهِ | 5      |
|            |              |               |            | حسنٌ الوجهَ   | 125. 3 |
|            |              |               |            | حسنُ الوحهِ   | *-3,   |
|            |              |               |            | حسنُ وجه      |        |
| المحمد وع  |              |               |            | الحسنُ وجهاً  |        |
| ثمانية عشر |              |               |            | حسنٌ وجهاً    |        |

(وَمَتَى رَفَعْتَ بِهَا) أَي: بالصفة المشبّهة ما بعدها بأن يكون فاعلاً لها (فَلاَ ضَمِيْرَ فِيْهَا) أي: في الصفة المشبّهة؛ لأنّ فاعلها اسم ظاهر، (فَهِي كَالْفِعْلِ) (1) لا يتنى ولا يحمع؛ لأنّ الفعل إذا كان فاعله ظاهراً لا يكون فيه الضمير فكذا هذه، (وَإِلاً) أي: وإن لم يرفع ما بعده بل كان منصوباً على التشبيه بالمفعول أو كان مجروراً بالإضافة، (فَفِيْهَا) أي: ففي الصفة المشبّهة (صَمِيْنٌ) راجع إلى (الْمَوْصُوْفِ)

<sup>(</sup>١) - سقط من بعض نسخ المُن: (فهي كالفعل) .

فَتُوَنَّتُ، وَتُثَنَّى، وَتُجَمَّعُ، وَاسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ غَيْرَ الْمُتَعَدِّيَيْنِ مِثْلُ الْصَّفَةِ فَيْمَا ذُكِرَ .

(فَتُوَّنَتُّ) الصفة إن كان الضمير مؤنثاً، (وَتُثَنَّى) إذا كان ضمير التثنية، (وتُجَمَّعُ) إذا كان ضمير الجمع كما هو الحكم في الفعل فتقول: "هند حسنة وجه، أو حسنة وجهاً، والزيدان حسنا وجه، أو حسنان وجهاً، والزيدون حسنو وجه والزيدون حسنون وجهاً".

(وَاسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ) (١) أي: يستعمل صيغة اسم الفاعل والمفعول إذا كانا (عَيْرَ الْمُتَعَدِّيْنِ) بأن يكون اسم الفاعل من الفعل اللازم، واسم المفعول من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، وتسميته غير المتعدي باعتبار أنّه لا يقتضي مفعولاً غير نائب الفاعل (مِثْلُ الْصُفَّةِ) المشبَّهة (فِيُّ) جميع (مَا ذُكِرَ) (٢) من استعمالها باللام أو بحرداً عنها، والمعمول إمّا مضاف، أو باللام، أو محرد عنهما، وهو إمّا مرفوع، أو منصوب، أو بحرور في المسائل الشمائي عشرة؛ لأنّ جواز هذه المسائل في الصفة المشبّهة كان لشبهها باسم الفاعل، والمفعول، فحوازها فيهما بالطريق الأولى فتقول: "زيد قائم الأبّ، ومضروب الأبّ" برفع (الأب) على أنّه فاعل أو نائب الفاعل، والمفعول، والخرّ بالإضافة، على أنّه فاعل أو نائب الفاعل، والمنعول بغير المتعديين؛ لأهما لو كانا متعديين إلى المفعول وإنما قيّد اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعديين؛ لأهما لو كانا متعديين إلى المفعول

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن : (أسماء الفاعلين والمفعولين) بدل (أسماء الفاعل والمفعول) .

<sup>(</sup>٢) في بعض لسخ المتن ؛ (فيما ذلك) بدل (فيما ذكر) .

وجوزنا تلك المسائل وقلنا: "زيد ضارب أباه، وزيد معطى أباه" مثلاً، لم يعلم أن (أباه) في المثال الأول مفعول الضارب، أو فاعـــل له نُـصِب تــشبيها بالمفعـول، وفي المثال الثاني لم يعلم أن (أباه) مفعول ثان لــــ: (معطــى) أو مفعول أول له أقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بـالمفعول، والمفعـول الثـاني مخذوف، وكذلك يحصل التباس الفاعل بالمفعول في قولنا: "زيد ضارب أبيه، وزيد معطى أبيه" وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك، إذ لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس.

\* \* \* \* \*

#### [اسم التفضيل]

اسْمُ الْتَفْضِيْلِ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فَعْلِ لِمَوْصُوْف بِزِيَادَة عَلَى غَيْرِه، وَهُوَ (أَفْعَلُ)، وَشَرْطُهُ : أَنْ يُبْنَسِي مِسنَّ ثُلاَثِسَيًّ مُجَسِرًد

#### [ اسم التفضيل ]

(السّمُ النّقفْضيل) أي: تفضيل شيء على شيء آخر، وفي الاصطلاح: رمّا الشّتق مِنْ فِعْلِ) احترز به عن الجوامد، ومن العجائب: أنّ "الأول" السم تفضيل لا فعل له، (لِمَوْصُوف بِزِيَادَة عَلَى غَيْرِهِ) احترز به عن أسماء الفاعل السيق وضعت للمبالغة كد: "ضَرَّاب وُضَرُوب"؛ لأنها وإن دلّت على الزيادة لكن لم يقصه فيها الزيادة على الغير، فلا يستعمل فيما لا يقبل الزيادة والنقصان ولا يقال: "فلان أموت من فلان"، والمراد من الزيادة على غيره الزيادة في ذلك الفعل الذي اشتق هو منه، فلا يرد نحو: "كامل، وزائد" إذ لم يرد فيه الزيادة في (الزيادة) والكمال) بل في أمر آخر كالعلم والعقل بخلاف أصل التفضيل نحو: "أعلم، وأعقل" فإنّ المقصود فيه الزيادة فيما اشتق هو منه يعني العلم والعقل، (وَهُدو) أي: اسم التفضيل بجيء على وزن (أفْعَلُ) ويكون غير منصرف دائماً للصفة، ووزن الفعل.

(وَشُوْطُهُ) أي: شرط اسم التفضيل: (أَنْ يُبْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ مُجَرَّدٍ) احترز بـــه عن الثلاثي المزيد، والرباعي المحرد، والمزيد، وإنما شرط كونه من الثلاثي المحـــرّد

# لِيُمْكِنَ مِنْهُ، وَلَيْسَ بِلَوْنِ وَلاَ عَيْبِ؛ لأَنْ مِنْهُمَا (أَفْعَالُ) لِغَيْرِهِ، مِثْلُ: (زَيْدٌ أَفْضَالُ الْتَاسِ)

(لَيُمْكِنَ) بناء وزن (أفعل) (مِنْهُ) (1) أي: من الثلاثي المجرّد، ولا يمكن بناء (أفعل) من غيره؛ لأنّه لو حذف الزوائد لاحتلّ اللفظ لفظاً ومعنى، أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنى فلانّه لو قيل: "أخرّرجُ" من: استُتحرّرجَ، لم يعلم أنّه كثير الخروج أو كثير الاستخراج، ولو لم يحذف منه حرف لزاد على بناء (أفعَل)، والمفروض خلافه، (وَلَيْسَ بِلَوْن، وَلاَ عَيْب) هذا قيد للثلاثي المحرّد أي: بشرط أن لا يكون فيه معنى اللون والعيب، (لأنْ منه منى التفضيل والزيادة على غيره نجو: "أحمر، وأصفر، وأفعل لغير معنى التفضيل والزيادة على غيره نجو: "أحمر، وأصفر، وأعمى، وأعور" فإلها تدلّ على معنى في نفس الموصوف لا على الزيادة في وأعمى، وأعور" فإلها تدلّ على معنى في نفس الموصوف لا على وزن الحمرة، والعور على غيره، فلو جاء اسم التفضيل من العيوب والألوان على وزن (أفعل) لالتبس بما ليس بتفضيل، فلا يعلم أنّ المراد من أحمر: ذو حمرة، أو زائد (أفعل) لالتبس بما ليس بتفضيل، فلا يعلم أنّ المراد من أحمر: ذو هو الفضل وليس بلون ولا عيب .

فإن قيل : قد جاء أفعل التفضيل من العيوب أيضاً نحو: "أجهل وأبلـــد" فكيف قلتم أنّه لا يكون من لون وعيب ؟

<sup>(</sup>١) - في بعض نسخ المتن : (ليمكن البناء) بدل (ليمكن منه) .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن : (نحو) مدل (مثل) .

## فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ تُوصُلَ إِلَيْهِ بِد: (أَشَدَّ) مِثْلُ: (هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجًا، وَبَيَاضِاً، وَعَمَالًى وَقِيَاسُاهُ لِلْفَاعِلِ

قلنا : المراد من العيوب هو العيوب الظاهرة، والجهل والبلادة ليس من العيوب الظاهرة بكيء الظاهرة بل من العيوب الباطنة، كما أنّ صفات الأعضاء الظاهرة يجيء على وزن (أفعل) من غير معنى التفضيل نحو: "رجل أعين، وامرأة عيناءً".

وَفَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ) أي: أريد تفضيل غير الثلاثي الجحرّد أو الثلاثي الذي فيه معنى اللون، والعيب، وأريد بيان زيادته على غيره (تؤصّل إلَيْه) أي: لاستحصال معنى التفضيل والزيادة (ب: أشدً) (١) ونحوه من الألفاظ الدالة على الزيادة والتفضيل فيجعل (أشدّ) صفة له، ويجعل مصدر ذلك الفعل تمييزاً لـ: (أشدّ)، ومثلُ أن تقول: (هُوَ أشدٌ منه استخراجاً) في الثلاثي المزيد، (وَ) أشدٌ منه (بَيَاضاً) في اللون، (وَ) أشدٌ منه (عَميُ في العيب، ولا يلزم كونه لفظ (أشدّ) بخصوصه، في اللون، (وَ) أشدٌ منه (عَميُ في العيب، ولا يلزم كونه لفظ (أشدّ) بخصوصه، بل كلّ ما يناسب الحال والمقال كلفظ : أكثر، وأقوى مصارعة، وأقبح، وغيرها يؤتى به ويقال: "هو أكثر صلاة، وأحسن استغفاراً، وأقوى مصارعة، وأقبح عرجاً" وغير ذلك، (وَقِيَاسُهُ لِلْفَاعِلِ) أي: قياس اسم النفضيل أن يستعمل للفاعل دون المفعول بأن يفيد الزيادة والتفضيل في معنى الفاعلية، فمعنى (أضرب): الزائد في الضاربية لا في المضروبية، وذلك لأنّ المبالغة في الفاعل أحسن منها في المفعول؛ ولأنّ الفاعل لبقى أكثر الأفعال

<sup>(</sup>١)= في بعض نسخ المتن ؛ (بـــ؛ أشدٌ ونحوه) .

# وَقَدْ جَاءَ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ: (أَعْذَرُ) وَ(أَلْوَمُ) وَ(أَشْعَلُ) وَ(أَشْهَرُ) وَيُسْتَعْمَلُ عَلَى أَخَد بَالْمَفْعُولِ نَحْوُ: (أَعْدَرُ) وَ(أَلْوَمُ) وَرَأَشْعَلُ وَلِيسْتَعْمَلُ عَلَى أَخَد بَالْمَفْعُولِ نَحْوُد أَوْ بِد: (مِدنْ)

بلا تفضيل؛ لأنّه في الأكثر من الفعل اللازم، (وَقَدْ جَاءً) قليلاً (لِلْمَفْعُول) في بعض الألفاظ على حلاف القياس (تَحُو: أَعْدَدُنُ (') أي: أكثر معذورية، (وَأَلْدُومُ) (') أي: أكثر ملومية، (وَأَشْعُلُ) (') أي: أكثر مستغولية، (وَأَشْهُونُ) أي: أكثر مشهورية (وَأَشْهُونُ) .

(وَيُسْتَعْمَلُ) اسم التفضيل في كلام العرب (عَلَى أَحَدِ ثَلاَثَةِ أَوْجُهِ) (أ) ليُعلَم المفضَّل والمفضَّل عليه بأحد هذه الوجوه، فإمّا أن يكون (مُضَافاً) نحـو: "زيـد أفضل القوم"، فـ:(زيد) مفضَّل، و(القوم) مفضَّل عليه، (أوُّ) يـستعمل (بـ: مُصنُّ نحو: "زيد أفضل من عمرو".

والفرق بين المستعمل بــ: (مِنْ)، والمستعمل بالإضافة: أنَّ المُـستعمل بــ: (منْ) يكون المفضَّل من غير حنس المفضَّل عليه ومفضَّلاً عنه، والمستعمل

<sup>(</sup>١)= سن: عذر .

<sup>(</sup>٢) من: ليم.

<sup>(</sup>٣)- من: شغل.

<sup>(</sup>٤) - من: شهر .

 <sup>(</sup>٥) - وكذا: "أرجى" من: رجى، و"أخوف" من: حيف، و"أهيب" من: هيب، و"أحمد" من: حمد،
 و"أيسر" من: يسر، أي: مرجو، ومخوف، ومهيب، ومحمود، وميسور .

<sup>(</sup>٦)- في بعض نسخ المتن : (علمي ثلاثة أوحه) بدل (علمي أحد ثلاثة أوجه) .

# أَوْ مُعَرَّفًا بِالْلاَّمِ، فَلاَ يَجُوْزُ: (زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرُوٍ)، وَلاَ: (زَيْدٌ أَفْضَـلُ) إِلاَّ أَنْ يُعْلَـــمَ

بالإضافة يكون من جنسه وبعضاً منه، فلا يقال: "زيد أفضل الحجارة" بل يقال: "أفضل من الحجارة" .

(أَوْ) يستعمل (مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ) أي: بلام العهد نحو: "زيد الأفضل"، ليكون ها الإشارة إلى معين مذكور قبل لفظاً أو حكماً، وإذا كان المفضل وهو (زيد) معلوماً قبل ذلك بالأفضلية كان المفضل عليه أيضاً معلوماً بتبعيته، (فَلاَ يَجُونُ أَن يقال: (زَيْدٌ الأَفْضلُ مِنْ عَمْرو) باللام، و(مِنْ) كليهما، لحصول الاستغناء بواحد منهما، (ولا) يجوز أيضاً أن يقال: (زَيْدٌ أَفْضلُ بالحلوّ عن الوجوه الثلاثة؛ لأنه منهما، (إلاَّ أَنْ يُعُلَمُ) المفضل عليه بغير لا يعلم المفضل عليه الموضوع له صيغة التفضيل، (إلاَّ أَنْ يُعُلَمُ) المفضل عليه بغير هذه الوجوه الثلاثة بدلالة الحال والمقال فيحوز أن يستعمل بغير هذه الوجوه كما إذا قبل لك: "أنت أسنّ مني أو أنا ؟ فقلتَ: أنا أسنّ" أي: منك، وكما في قوله تعالى: ﴿ فَيَعَلَمُ السَّرُّ وَأَحْفَى ﴾ (١).

مسألة : وقد يجرّد اسم التفضيل عن معنى الزيادة، فيحوز استعماله عارياً عن اللام، والإضافة، ومِنْ، ويكون حينئذ بمعنى اسم الفاعل، أو الصفة المسشبّهة كما قال قائلهم (٢) :

<sup>(</sup>١)- سورة طه : [الآية : ٢].

<sup>(</sup>٢)- القائل هو الفرزدق، [ تقدّمت ترجمته : (صـــ: ١٥٢)] .

### فَإِذَا أَضِيْفَ فَلَهُ مَعْنَيَانِ، أَحَدُهُمَا وَهُوَ الْأَكْثَرُ: أَنْ تُقْصَدَ به الزِّيَادَةُ

إِنَّ الَّذِيُّ سَمَكَ الْسَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتَ أَدَعَائِمُ أَعَانُ وَأَطُولُ (١) أَي: عزيزة وطويلة، وكما يقال للأخوين: "زيد الأصغر، وعمرو الآكبر" أي: الصغير والكبير، ومنه قوله تعالى: ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوْسِكُمْ ﴾ الأكبر" أي: الصغير والكبير، ومنه قوله تعالى: ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوْسِكُمْ ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَهُو اللَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُه وَهُو اللَّهُ وَهُو اللَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُه وَهُو اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ (٣)، إذ كله ميستو عند علمه وقدرته سبحانه وتعالى، ليس شيء أكثر علماً وأشد هونا عليه من غيره.

مسسألة: وقد يستعمل اسم التفضيل بمعنى زيادته في الصفة على صفة غيره وإن لم يكن الصفتان مشتركة في المعنى كما يقال: "العسل أحلى من الخلّ" أي: صفة حلاوته أشد من هوضة الخلّ، وكما يقال: "الصيف أحر من الشتاء" فله استعمالات، ثلاثة في اللفظ، وثلاثة في المعنى، (فَإِذَا أَضِيْفَ) أي: استعمل اسم التفضيل مضافاً (فَلَهُ مَعْنَيَانِ، أَحَدُهُمَا وَهُوَ الأَكْثَرُ) أي: هذا المعنى هو أكثر استعمالاً من المعنى الثاني الآتي ذكره: (أنْ تقصد به) أي: باسم التفضيل (الزّيادة)

 <sup>(</sup>١)- تخريج البيث: "ديوان فرزدق": (٢/٥٥)، "شرح المفصل": (٩٧/٦)، "لسان العرب": (١٢/٥) (كبر) (عزز)، "لمقاصد النحوية": (٤٢/٤)، "حزانة الأدب": (٣٩/٦)، "شرح الأشموني": (٣٠٧/١) وعرها.

<sup>(</sup>٢)- سورة بني إسرائيل: [الآية: ٢٥].

<sup>(</sup>٣)- سورة الروم : [ الآية : ٢٧ ] ,

# عَلَى مَنْ أُضِيْفَ إِلَيْهِ، فَيَشْتَرِطُ أَنْ يَّكُونَ مِنْهُمْ، مِثْلُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ الْنَّاسِ)، فَلَا يَجُونِكِ (زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ)، فَلاَ يَجُونُونِهِ (زُ: (يُلُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَنِهِ) لِخُرُو جِهِ

أي: زيادة موصوف اسم التفضيل (عَلَى مَنْ أُضِيْفَ إِلَيْهِ) اسم التفضيل فيكون المضاف إليه مفضًالاً عليه، وموصوفه مُفضًالاً، (فَيَشْتَرِطُ) فيه حينك بحسب الاستعمال (أَنْ يَكُونَ) موصوفه (مِنْهُمْ) أي: مِنْ جنس مَنْ أضيف إليه، وبعضاً وبعضاً منهم داخلاً فيهم، (مِثْلُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ) ('' في: (زيد) من جنس المضاف إليه داخل فيهم وممتاز عنهم بزيادة الفضل، فعلى هذا لا يقال: "الياقوت أفضل الخزف"، ولا يقال: "الخز ('') ألين الكتان"، الخز الياقوت أفضل المشرا"، ولا يقال: "الخز ('') ألين الكتان"، لأن الياقوت ليس من جنس الخزف، ولا الملائكة من جنس البشر، ولا الخز من الكتان، بل يقال: "الياقوت أفضل المحجارة، والملائكة أفضل من البشر، والما المؤرّ ألين من الكتان"، (فَلاَ يَجُونُ بناءًا على هذه القاعدة أن يقال: (يُوسُفُ أُحْسَنُ إِخْوَتِهِ) لأنّ الشرط في هذا المعنى: أن يكون موصوفه بعضاً من المضاف أحْسَنُ إِخْوَتِهِ) لأنّ الشرط في هذا المعنى: أن يكون موصوفه بعضاً من المضاف إليه وداخلاً فيهم و لم يوجد فيه هذا الشرط، (لحُرُوجِهِ) أي: خروج (يوسف)

<sup>(</sup>١) قبل: إذا دخل ريد في الناس فيلزم من تفضيل ريد على الناس تفضيل الشيء على نفسه؛ لأنّ زيداً فيهم، والجواب: أنّ زيداً داخل في الناس أفراداً، خارج عنهم تركيباً، أو نقول: هو داخل فيهم في الواقع خارج عنهم في الإرادة؛ لأنّ المراد بالناس ههنا سوى زيد، فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه، كذا في بعض الشروح، (حاشية الأيوبي).

 <sup>(</sup>٢)- الحرّ : بفتح الحاء وتشديد الزاء في الأصل اسم دابة ثم أطلق على الثوب المتحد من وبرها،
 بالدارسية : أبريشم .

## عَنْهُمْ بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ، وَالنَّانِيْ : أَنْ تُقْصَدَ زِيَادَةٌ مُطْلَقَةٌ، وَيُضَافُ لِلتَّوْضِيْحِ

وداخلاً فيهم ولم يوجد فيه هذا الشرط (لخُرُوجه) أي: خروج (يوسف) (عَنْهُمْ) أي: عن الإحوة (بإضافَتهمْ إلَيْه) والمضاف لا بدّ أن يكون غير المـضاف إليـه، وإضافة أفعل التفضيل تقتضي أن يكون داخلاً فيهم فيحصل التناقض ولا يجوز . واعلم : أنَّ ههنا إضافتين، إضافة (أحسن) إلى الإخوة، وإضافة الإخوة إلى ضمير يوسف، وشرط (أفعل) هذا: أن يكون بعض ما يضاف إليه، وكونه بعض ما يضاف إليه يمنع من إضافته إلى ضميره؛ لأنَّه يلزم إضافة الـشيء إلى نفسه، فيلزم أن يكون يوسف غير إحوته مع أنّه من جملة الإخــوة، لأنّــك إذا سئلت عن أبناء يعقوب عليه السلام كم هم ؟ تقول: هم اثنا عشر، (وَالنَّااني) أي: المعنى الثاني الأقلِّ استعمالاً: (أَنْ تُقْصَدَ) عند إضافته إلى المفضّل عليه (زَيَادَةٌ مُطْلَقَةً) لا على ما يضاف إليه خاصةً، (ويُضافُ) إلى المفضّل عليه (ل) التعريف و (التُّوْضيْح) كما يقال: "نبيّنا (صلى الله عليه وسلم) أفضل قريش" معناه: أفضل الناس من بين قريش، وليس المعنى: أنّه عليه الصلاة والسلام أفضل من قــريش خاصةً بل هو أفضل الناس كافة، وكما يقال: "الناقص والأشجّ (') أعدَلا بني مروان" معناه أنهما موصوفان بزيادة العدل مطلقاً، وليس المراد الزيادة عليهم خاصةً، حتى يلزم أن يكون «بنو مروان» كلُّهم متَّصفين بالعدل مع ألهم كانــوا مشهورين بخلاف ذلك ، فالإضافة ههنا لجرّد التعريف والتوضيح كما يضاف

<sup>(</sup>١)– الناقص، والأشجُ : لقيان لبعض حلفاء بني مروان .

### فَيَجُوْزُ: (يُوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَته) فَيَجُوْزُ فِيْ الأَوَّلِ الإِفْرَادُ وَالْمُطَابَقَةُ لَمَنْ هُوَ لَهُ

سائر الصفات التي لا تفضيل فيها إلى معمولها نحو: "مصارع مصصر، وحسن القوم" (فَيَجُوزُ) على هذا المعنى أن تقول: (يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ) لأنّ الإضافة حينئذ للتوضيح فقط، أي: يوسف المشتهر بقصة إخوته أحسن منهم، ولا يلزم المحذور المذكور وهو إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنّه لم يقصد تفضيله على ما أضيف إليه خاصة حتى يلزم أن يكون من جملتهم وداخلاً فيهم، وهذا كما إذا سئلت عن إخوة يوسف كم هم ؟ فلا تعدّه فيهم حينئذ، وتقول في حوابه: أحد عشر، ولا يجوز أن تقول: اثنا عشر؛ لأنّ يوسف لا يكون أخا لنفسه، [بل عشر، ولا يجوز أن تقول: اثنا عشر؛ لأنّ يوسف لا يكون أخا لنفسه، [بل يدخل فيهم لو سئلت عن أبناء سيّدنا يعقوب عليه السلام لقلت : هو أحسن بين يعقوب عليه السلام القلت : هو أحسن الإحوة، أو لأحسن بين يعقوب عليه السلام ] (1).

(وَيَجُوزُ فِي الأُولِ) أي: المضاف بالمعنى الأول وهو الذي قصد فيه الزيادة على المضاف إليه (الإِفْرَادُ) في صيغة اسم التفضيل دائماً سواء كان موصوفه مثنى أو جمعاً، مذكراً أو مؤنثاً، فتقول: "زيد أفضل القوم، والزيدان أفضل القوم، والزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند وهندات أفضل النساء" وذلك لكونه مشاهاً بـ: (أفعل) من حيث أنه ذكر المفضل عليه في كل واحد منهما صريحاً، وأي يجوز أيضاً (المُطَابَقَةُ) أي: مطابقة صيغة اسم التفضيل تثنية وجمعاً وتـذكيراً وتأنيثاً، (لِمَنْ هُو) أي: اسم التفضيل صفة (لَهُ) فتقول: "زيـد أفضـل القـوم،

<sup>(</sup>١)- ما بين معكوفتين زيادة من هامش المخطوطة .

### وَأَمَّا الْتَانِيْ، وَالْمُعَرَّفُ بِالْلاَّمِ فَلاَ بُدَّ مِنْ الْمُطَابَقَةِ، وَالَّذِيْ بِــ: (مِنْ) مُفْرَدُ مُذَكِّــرٌ لاَ غَيْـــرُ

الزيدان أفضلا القوم، الزيدون أفضلوا القوم، وهند فضلى القوم، وهندان فضليا القوم، واغندات فضليات القوم" لكونه مخالفاً لـ:(أفعل) من حيث وجود الإضافة فيه، وعدمها في (أفعل مِنْ)، (وَأَمَّا النَّانِيْ) أي: المضاف بالمعنى الثاني الإضافة فيه للتوضيح، (وَالْمُعَرِّفْ بِاللَّامِ) أي: اسم التفضيل اللذي تكون الإضافة فيه للتوضيح، (وَالْمُعَرِّفْ بِاللَّامِ) أي: اسم التفضيل اللذي تعمل بلام التعريف (فَلاَ بُلا) فيهما (مِنْ الْمُطَابَقَة) (الله بين اسم التفصيل وموصوفه إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، لكونهما مستحقين للمطابقة، وعدم المانع من المطابقة وهو مشائهة (أفعل منْ) لعدم ذكر المفضَّل عليه فيهما فتقول في المضاف بالمعنى الثاني: "نبيننا (صلى الله تعالى عليه وسلم) أفضل قريش، والشيحان أفضلا قريش، والخلفاء الأربعة أفضلو قريش، وفاطمة فضلى قريش، وعائشة وحديجة فضليا قريش، وهما وفاطمة فضليات قريش"، وتقول في المعرّف باللام: "زيدٌ الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهند الفضلي، والمندان الفضليات" بالمطابقة في الكلّ .

(وَاللَّذِيْ بِد: مِنْ) أي: اسم التفضيل الذي استعمل بـــ: (مِنْ) (مُفْــرَدِّ) وإن كان موصوفه مؤنثاً، (لاَ غَيْرُ) أي: وإن كان موصوفه مؤنثاً، (لاَ غَيْرُ) أي: لا يكون غير المفرد والمذكر في الحالات والكيفيات كلّها تقول: "زيدٌ أو الزيدان

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المنن : (من المطابقة فيهما) .

أو الزيدون أو هند أو الهندان أو الهندات أفضل من فلان" وذلك لأن كلمة (مِنْ) صارت جزءاً من اسم التفضيل؛ لأنما فارقة بين أفعل التفضيل، وأفعل الصفة، فكانت من تمام الكلمة، ولا يمكن تثنية اسم التفضيل، ولا جمعه، ولا تأنيثه قبل (مِنْ)، وإلا لزم إلحاق علامة التثنية، والجمع، والتأنيث في وسط الكلمة قبل عمامها، ولا بعد (مِنْ)، وإلا لزم الفصل بشيء بين الاسم وبين علامات تثنيته، وجمعه، وتأنيثه.

ولمَا فرغ عن أقسام اسم التفضيل وكيفية استعماله شرع في بيان عمله في المعمول، وذكر شرائطه، ومثله بمثال فصيح، وعبارة بليغة يستعملها الفصحاء في كلامهم وهو قولهم: "ما رأيتُ رحلاً ... إلى آحره" .

ولمًا كانت هذه المسألة من أدق مسائل الكتاب يعسر فهمه على الطلاب أردنا أن نبيّنها أولاً بتمهيد المقدّمات ثم ترجع إلى شرح المتن فنقول :

المقدّمة الأولى: أنّ اسم التفضيل من الأسماء الصفاتية يدلٌ على صفة مشتركة بين الاثنين بزيادة أحدهما على الآخر فلا بدّ أن يكون المفضط غير المفضط عليه، وإلاّ لزم تفضيل الشيء على نفسه فيقال: "زيدٌ أفضل من عمرو" ولا يقال: "زيد أفضل من زيد".

المقدّمة الثانية: أنّ الشيء الواحد باعتبار حالاته المختلفة يجوز أن يكون مفضّلاً باعتبار حالة، ومفضّلاً عليه باعتبار حالة أخرى فتقول: "زيد قائماً

المقدّمة الثالثة: أنّ اسم التفضيل قد يكون صفةً لموصوفه لفظاً ومحمولاً عليه لكنّه في المعنى صفة لغيره كما تقول: "زيد أفضل أبوه من عمرو" ففي اللفظ أسند الأفضلية إلى زيد وحمِلَ عليه لكن في المعنى: الأفضلية ثابتة لأبيه لا لزيد، ونظيره: الوصف بحال المتعلّق كما يقال: "جاءني زيد العالم أسوه" فالعالم في اللفظ صفة (زيد)، وفي المعنى لمتعلّقه وهو (الأب).

المقدّمة الرابعة: أنّ تكرار حرف الجرّ من غير إعادة الحرف العاطف لا يجوز، فلا يقال: "زيد في الدار في البيت" إلاّ إذا كان الاسم ذا حدثين فيجوز كما يقال: "زيد في الدار مثله في السوق"؛ لأنّ التشبيه ذو حدثين، حدث المشبّه، وحدث المشبّه به، وكذلك اسم التفضيل ذو حدثين، حدث يتعلق بالمفضّل، وحدث بالمفضّل عليه فيجوز أن يتعلق به متعلقان بتكرار الحرف الجارّ من غير عطف.

المقدِّمةُ الخامسة: أنَّ الجملة إذا كانت مقيّدةٌ بقيد مّا، فالنفي يتوجمه إلى ذلك القيد فقط، مثلاً إذا قلت: "ليس زيد قائماً في البيتُ" معناه نفي قياممه في البيت، ويجوز أن يكون قائماً في السوق.

# وَلاَ يَعْمَــلُ فِيْ مُظْهَرٍ إِلاَّ إِذَا كَانَ صِفَةً لِشَيْءٍ وَهُوَ فِيْ الْمَعْنَى لِمُستَبَّبٍ

إذا عرفت هذا قلنرجع إلى ما قال «المصنّف»: (وَلاَ يَعْصَلُ) أي: اسم التفسيل (فِيُ) فاعل (مُظُهّر) لأنّ اسم التفضيل عامل ضعيف إنما يعمل بمشابحة ضعيفة له بالفعل، وليست مشابحته قوية كمشابحة اسمي الفاعل والمفعول به في اللفسظ والمعنى، والفاعل الظاهر من المعمولات القويّة، فلا يعمل فيه إلاّ بالسشرائط المذكورة فيما يأتي، وإنما قال: (في مظهر)؛ لأنّ الفاعل المضمر يعمل فيه بغير هذه الشرائط؛ لأنّ الضمير من المبنيات لا يظهر أثر العمل فيه فلا يحتاج إلى قوّة العامل، ولأجل ضعفه لا يعمل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة حرف الجرّ أصلاً سواءٌ كان مظهراً أو مضمراً، وأمّا غيره من الفضلات كسائر المفاعيل، والظروف، والحال، والتمييز، فيعمل فيها بغير هذه الشروط؛ لأنّ رائحة الفعل كافية للعمل فيها كما تقول في الحال.

ثم أشار إلى تلك الشرائط بقوله: (إلاً) أي: لا يعمل في فاعل مظهر إلا بشرائط ثلاثة، أحدها: (إذا كَانَ) اسم التفضيل (صِفَةً لِشَيْء) مذكور قبله حيى يعتمد عليه ويصير قوياً كاسمي الفاعل والمفعول لا يعملان ألا إذا اعتمدا علي صاحبهما .

والشرط الثاني: أن يكون اسم التفضيل حارياً على الشيء في اللفظ كلفظ (رحلاً) في مثالنا (وَهُوَ فِيْ الْمَعْنَى) صفة (لِمُسَبَّبٍ) أي: لمتعلق ذلك الشيء وهو (الكحل) في مثالنا؛ لأنَّ المقصود أحسنية الكحل من الكحل، لا أحسنية

# مُفَضَّلٍ بِاعْتِبَارِ الأُوَّلِ عَلَى نَفْسِهِ، بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مَنْفِيًّا، مِثْلُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِيْ عَيْنِهِ الْكُحُلِلُ مِنْهُ فِيْ عَيْنِهِ الْكُحُلِ اللهِ

ذات رجل على رجل آخر، وهذا مبني على المقدمة الأولى، والثالثة (مُفَطُّلِ) على المقدمة الأولى، والثالثة (مُفَطُّلِ) على طفة لقوله: (مُسبّب)، (باغتبّار الأول) أي: باعتبار تعلّقه بالموصوف المتقدّم لفظاً وهو (رجلاً) في مثالنا، (عَلَى تَفْسِهِ) متعلّق بقوله: (مفضَّل)، أي: وهذا الكحل بعينه مفضًّل على نفسه لكن (باغتِبًارِ عَيْرِهِ) أي: باعتبار غير الرجل وهو كونه في عين زيد، فلا يكون تفضيل الشيء على نفسه باعتبار واحد، وهذه الجملة ناظرة إلى المقدمة الثانية، ودفعٌ لما يتوهم من تفضيل الشيء على نفسه .

والحاصل : أنَّ الكحل له اعتباران، فباعتبار كونه في عين رجل مفضطًلٌّ عليه، وباعتبار كونه في عين زيد مفضَّلٌ .

(مَنْفَيّاً) (1) حال من قوله: (مفضّل)، أي: شرطه الثالث: أن يكون ذلك التفضيل منفياً بأن يكون أفعل التفضيل واقعاً بعد النفي، وهذا ناظر إلى المقدمة الخامسة، وهي أنّ النفي في الكلام يتوجّه إلى القيد، والقيد في هذه الخملة هو الزيادة في الحسن فانتفى الزيادة وبقي الحسن فقط، (مثلُ: مَا رَأَيْتُ وَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ رَيْد، ورحوفٌ، و(رأيت) فعل الماضي مع الفاعل المتكلم، و(رحلاً) مفعوله موصوف ، و(أحسن) اسم تفضيل الماضي مع الفاعل المتكلم، و(رجلاً) مفعوله موصوف ، و(أحسن) اسم تفضيل

 <sup>(</sup>١)- إنما اشترط أن يكون التفضيل منفياً؛ إذ عند كونه منفياً يكون بمعين الفعل ويعمل عمله لتحرّد معنى الريادة، وأمّا إذا لم يكن منفياً فلا يكون له فعل بمعناه لكون الزيادة باقيةً، (جامي) .

#### لأنَّهُ بِمَعْنَى: (حَسْنَ)

> من نه دیدم هیچ مردی خوبتر در چشم او کحل ازان کحلی که دارد نرگس شهلائ او

یعنی: (سرمه چشم زید همتر وزیبا تر است از همان سرمه، حالیکه در چــشم دیگر مردمان است) چراکه گفته اند بزبان (سندهی) :

سُرمُون هر كو بائي أَك أَك جرو فير آهي ونظير هذا التركيب قولك: "لم ألق إنساناً أسرع في يده القلمُ منه في يد علي" والمقصود من التمثيل: أن (أحسن) اسم التفضيل عمل في فاعله الظاهر وهو (الكحل) لاستجماعه الشرائط، و(لأَنَّهُ) أي: أسم التفضيل حينئذ صار (بمَعْنَى حَسُنَ) وزال عنه معنى التفضيل المانع من العمل؛ لأنّ الفعل لا يدلّ على التفضيل فلا يعمل اسم التفضيل إذا كان باقياً على معنى التفضيل، أمّا إذا زال

<sup>(</sup>١)- لم أعثر على من نسبه إلى قائل معين .

## مَعَ أَنَّهُمْ لُو ۚ رَفَعُوا لَفَصَّلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٌّ وَهُو (الْكَحْلُ)

عنه هذا المعنى صار كالفعل فيعمل في الفاعل الظاهر، وهذا المعنى و بين على المقدّمة الخامسة كما عرفت .

فان قيل: إذاً يفوت غرض المتكلم، لأن غرضه إثبات زيادة الحسن على غيره لا إثبات نفس الحسن ؟

قلنا: لا يفوت هذا الغرض بل يدلّ عليه الكلام بدلالـــة الالتـــزام؛ لأنّ الكلام مسوق لبيان المدح، وإذا انتفى الزيادة بقي غيره مساوياً له أو دونه، لا سبيل إلى المساواة؛ لأنّ مقام المدح يأباه، فيكون غيره دونه في الحسن، ويلزم منه الأفضلية بطريق الكناية، والكناية أبلغ من التصريح.

(مَعَ أَنَّهُ مِمْ) تأييد لهذا التركيب المذكور بعد بيان جوازه، ودفع لما يقال: ما الضرورة في جعل (الكحل) فاعلاً لـ: (أحسن)، وارتكاب هذه التكلفات، لم لا يجوز أن يكون (أحسن) مرفوعاً خبراً مقدَّماً، و(الكحل) مبتداً مــؤخراً ؟ فقال: مع جواز الوجه الذي ذكرنا لعمل اسم التفضيل لا يجوز الوجه الــذي ذكرتم، ويرد النقض عليكم؛ لأنهم (لَوْ رَفَعُوا) (أحسن) على أنّه خبر، و(الكحل) مبتدأ كما قلتم (لَقَصَّلُوا بَيْنَهُ) (١) أي: بين (أحسن) (وبَيْنَ مَعْمُولُهِ) الــذي هــو كالحــز، منه، وهو (مِنْه)، (باً جُنبي، وَهُوَ الْكَحْـلُ) لأنّ المبتدأ ليس بــداخل في الخبر، ولا معمول له، فيلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالأجنبي، وهــذا

<sup>(</sup>١)- في نعض نسخ المتن : (لفصَّلُوا بين أحسن، ومعموله) .

# وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ، فَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ الْعَيْنِ قُلْتَ: مَـــا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْـــدٍ أَحْسَنَ فِيْهَـــا الْكَحْـــلُ

لا يجوز في العامل الضعيف، وأمّا إذا كان (الكحل) فاعلاً لـــ:(أحسن) فيكون كالجزء له ومعمولاً له، ولا يكون الفصل بينه وبين معموله بالأجنبي .

(وَلَكَ أَنْ تَقُوْلُ) بِعِبَارِة أَخرى تؤدّي هذا المعنى مع كولها أخصر: "ما رأيت رجلاً (أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ) (') بحذف الجار والمحرور أي: لا تأتي بلفظ (مِنْه) بل تحذفه، ونظير هذه العبارة ما جاء في الحديث من قوله عليه أفضل الصلاة وأحسن التسليم: « ولا أحدٌ أحبُّ إليه المدحُ من الله »(') (الحديث).

وتصح في تأدية هذا المعنى عبارة أحرى مع كون معناهما واحداً وهي ما قال: (فَإِنْ قَدَّمْتَ) في هذه العبارة (ذِكُرَ الْعَيْنِ) على اسم التفضيل و(قُلْتَ) بعبارة ثالثة (مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيْهَا الْكَحْلُ) من غير ذكر (مِنْ) معها أصلاً لجاز أيضاً؛ لأنّ حذف (مِنْ) من اسم التفضيل شائع في كلامهم ، ونظير هذه العبارة أيضاً؛ لأنّ حذف (مِنْ) من اسم التفضيل شائع في كلامهم ، ونظير هذه العبارة

<sup>(</sup>١)– في بعض نسبخ المتن : (ما رأيت رحلاً أحسن في عينه ....إلح) .

 <sup>(</sup>٢)- أخرجه "البخاري": كتاب التفسير: باب: « إنما حرّم ربّي الفواحش » (الحديث: ٤٦٢٧)، و"أحد": و"أمسلم": كتاب التوبة: باب: « غيرة الله تعالى، وتحريم الفواحش » (الحديث: ٣٢ - ٣٤)، و"أحمد": (٣٨١/١)، و"الدارمي": (١٤٩/٢) كتاب النكاح: باب: الغيرة، و"الترمذي": (الحديث: ٣٥٢٠).

#### مثْلُ: (وَالاَ أَرَى) في قطْعَة (١):

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي الْسَبَاعِ وَلاَأْرَى كُوَادِيْ الْسَبَاعِ حِيْنَ يُظْلِمُ وَادِياً أَقَــلُ بِهِ وَادِياً أَقَــلُ بِهِ رَكُبُ أَتِــوْهُ تَأَيَّــةً وَأَخُــوَفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِياً

الثالثة (مِثْلُ)(1) ما ذكره «سيبويه»(1) دليلاً على دليلاً على جوازه قول الشاعر (1): مررت على وادي السباع ولاأرى كوادي السباع حين يُظْلِمُ وادياً أقل بعد ركب أتوه تايّسة وأخوف إلا ما وقى الله سارياً (١٠) والمقصود من التمثيل قوله: (أقل) حيث عمل الفاعل المظهر وهو قوله: (ركب) لوجود الشرائط.

تشريح الأبيات: (وادي السباع) عَلَم واد نسب إلى السباع لكثر تما فيه

<sup>(</sup>١)- سقط من أكثر البسخ لفظ: (قطعة).

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المان ; (نحو قول الشاعر) بدل (مثل) .

<sup>(</sup>٣) - تعلمت ترجمته : (صــ: ١٠٠) .

<sup>(</sup>٤) - هو سحيم بن وثيل الرياحي التعيمي، شاعر مخضرم، عدّه ابن سلام من شعراء الطبقة الثانية في الإسلام، توفي سنة (نحو: ٢٠هــ)، انظر: "الشعر والشعراء": (٣٨/٢)، "طبقات فحول الشعراء": (صــ: ٢١٥)، "الأعلام": (٢٩/٣)، "عزانة الأدب": (٢١٥/١ - ٢٦٦)، شرح الأشهوي": (١٥/١). (٥) - تحريج البيت : "كتاب سيويه": (٢٣٣/١)، "شرح الوافية": (٢٩/٣)، "شرح الرضي": (٢/٩٦)، "لباب الإعراب": (صــ: ٢٢٢)، "شواهد العيني": (٤/٨٤)، "حزانة الأدب": (٣/١٦)، "الأزهار الصافية": (٨٤/١) وغيرها .

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (أقلُّ به ركب) حيث رفع أفعل التفضيل اسمَّا ظاهراً .

وفيه حكاية غريبة مذكورة في "القاموس" (")، و (حين يظلم) ظرف لقول الولا أرى) أي وقت ظلام الليل، (وادياً) مفعول ل: (أرى) موصوف، و (أقل) صفة، وكرّر لفظ (وادي السباع) ثانياً ولم يضمره مع تقدّم ذكره؛ لأنّ الكاف الحارة لا تدخل على المضمر؛ ولأنّ الظاهر أدخل في التخويف، والتهويل من المضمر، وقوله: (به) متعلّق ب: (أقلّ) بمعنى (فيه)، و (الركب) اسم جمع بمعسى الركبان على الجمال، و (أتوه) جمع المذكر من الماضي فاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى (الركب)، والضمير البارز إلى الوادي مفعوله، و (تأيّة) مصار من: أيّا راجع إلى (الركب)، والضمير البارز إلى الوادي مفعوله، و (تأيّة) مصار من: أيّا و (سارياً) هو من يسير بالليل.

والحاصل: أنّ «الشاعر» يصف شجاعته حال سفره ومروره ليلاً منفرداً بوادي السباع الذي يخاف فيه حماعة الراكبين على الجمال من التوقف، والتلبث فيه ولا ينجو من مهالكه ومخاوفه أحدٌ إلاّ من وقاه الله سبحانه وتعالى فكيف بالراجل المنفرد الساري ليلاً.

<sup>(</sup>١) - انظر: "القاموس": (مادة: السباع) ناب العين فصل السين: (١/٣).

قال: وادي السباع بطريق الرَّقَةِ مرّ به وائل بن قاسط على أسماء بنت دريم فهَمَّ بحا حبن رآها منفردةً في الخباء فقالت له: والله لفن هممت بي للدعوتُ أستُنعي، فقال ما أرى في الوادي غيرك فصاحتُ بنيها يا كلبُ يا ذئبُ يا فهدُ يا دبُّ يا سرحانُ يا سيدُ يا ضبعُ با نمرُ فحاؤوا بتعادون بالسبوف، فقال ما أرى هذا إلاَّ واديّ السباع، (انهي)

#### [ الفعل]

الْفِعْلُ : مَا دَلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرِن بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الْثَلاَثَةِ، وَمِنْ خَوَّاصِهِ:

#### [ الفعل ]

ولمّا فرغ عن بيان الاسم الذي هو أشرف أنواع الكلمة؛ لأنّه يصح أن يصير مسنداً ومسنداً إليه، ويتمّ الكلام به من غير احتياج إلى الفعل والحرف، شرع في بيان الفعل لكونه أشرف من الحرف؛ لأنّه يصير مسنداً إليه فقال: (الفعّلُ مَا من الكلام بخلاف الحرف؛ لأنّه لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه فقال: (الفعّلُ مَا ذَلٌ عَلَى مَعْنَى كائن في غيره، ومتعلقه ذلّ عَلَى معنى كائن في غيره، ومتعلقه كالحرف، والمراد من الدلالة : الدلالة الأولية لئلا يرد النقض بأسماء الأفعال نحو: الله الله على السكوت في الزمان المستقبل إلا أنّ دلالته عليه ليسست الله بدلّ على السكوت في الزمان المستقبل إلا أنّ دلالته عليه ليسست بلاللة أولية، لأنّه يدلّ أولاً على صيغة (اسكت) وبواسطته يدلّ على السكوت المقترن بالاستقبال، (مُقْمُون بِأَحَد الأَزْهِنَة النَّلاَقَ والمراد من الاقتران: الاقتران: الاقتران الاقتران بالاستقبال، ومُقمُون بأحَد الأَزْهِنَة الْفُلاَتَة والمراد من الاقتران بالإستقبال، المقول في قولنا: "زيد خسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسم الفاعل واسم المفعول في قولنا: "زيد ضارب عمراً، أو مضروب الآن أو غداً أو أمس"؛ لأنّ اقترانه بالزمان ليس بحسب الوضع بل بعارض الاستعمال .

(وَمِنْ خَوَّاصِهِ) (١) أشار بـ: (مِنْ) التبعيضية إلى أنّ المذكور ههنا بعضها

<sup>(</sup>١)= الخواص : جمع خاصة، وهي ما يختص بشيء ولا يوجد في غيره، (جاممي) .

الفرق بين الحدَّ والخاصة : أنَّ الحدُّ لا بدُّ أن يكون في جميع آحاد المحدود، والخاصة هي =

# دُخُــوْلُ (قَـــدُّ)، وَ(الْسِّيْنِ)، وَ(سَوْفَ)، وَالْجَــوَازِمِ

التي هي أشهر وأكثر استعمالاً ولها غيرها من الخيواص كاتصال نوي التأكيد الثقيلة، والحفيفة، وكونه ماضياً أو مضارعاً أو أمراً أو فهياً، والمدكور ههنا ستٌّ، الأربع الأولى منها تلحق بأوّل الفعل، والأحيرتان باحره، فالأربع الأولى:

أحدها: (دُخُوْلُ قَدْ) في أوّله؛ لأنها وضعت لتقريب الماضي إلى الحال نحو: "قد ركب الأمير"، أو لتقليل الفعل في المضارع نحو: "إنّ الكذوب قد يصدق"، وهذا المعنى لا يوجد إلاّ في الفعل.

- (و) ثانيها: دخول (الْسُيْنِ) ولما كانت أقسام السين كثيرة ك: سين الاستفعال ، و"سين الكسكسة، عرفها باللام إشارة إلى المعهود في الله أي المراد من السين : سين الاستقبال نحو: "سأخرج" لا غيرها من السينات .
- (وَ) ثالثها: دخول (سَـوْفَ) نحو: "سوف أخـرج"، وإنمــا اخــتص (السين، وسوف) بالفعل؛ لأنهما وضعتا لتخصيص المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالزمان المستقبل، فالسين للمستقبل القريب، وســوف للمــستقبل البعيد.
- (وَ) رابعها: دخول (الْجَوَازِمِ) عليه نحو: "لم يسضرب، ولمسا يسضرب، وليضرب، و لا يضرب، وإن تضرب أضرب"، وإنما الحتص الجوازم بالفعل؛ لأنّ

الني تكون في بعض آحاده خاصةً، (شرح المفصل) .

## وَلُحُوقٌ تَمَاءِ الْتُأْنِيْثِ سَاكِنَـةً، وَلَحْـوُ تَـاء (فَعَلْتُ).

أثرها وهو الجزم يختص بالفعل كالجرّ بالاسم فكذا المؤثر وإلاّ لزم تخلف الأثـر عن المؤثر، وإنما احتص الجزم بالفعل؛ لأنّ الفعل تقيل، والجزم حفيف، فاقتضى التخفيف، والاسم حفيف، والحرّ تقيل، فأعطيناه الجرّ ليتعادل ميزان الاعتـدال فيهما .

و) الاثنتان الأخيرتان منهما: (لُحُوْقُ تَاءِ الْتَأْنِيْثِ سَاكِنَةً) نحو: "ضربت" بصيغة الماضي للمؤنث الغائبة فهي مختصة بالفعل؛ لألها وضعت لتدلّ على تأنيث الفاعل فلا تلحق إلا بما له فاعل وهو الفعل، واحترز بقوله: (ساكنةً) عن المتحرك؛ لألها تلحق الأسماء نحو: "قائمة"، ولا يختص بالفعل، ولم يعكس الأمر بأن ايجعل المنحركة للفعل، والساكنة للاسم، لحفة الاسم، وثقل الفعل، فلا يثقل مرةً أخرى ...

(و) لحوق (نَحْوُ: ثاءِ فَعَلْتُ) بضم التاء، وفتحها، وكسرها، والمراد منه: التاءُ التي من الضمائر المرفوعة البارزة، وإنما احتصت بالفعل لامتناع لحوق الضمير المرفوع المتصل البارز في الأسماء والحروف، كما علمت قبل هذا في باب الضمائر (١).

<sup>(</sup>۱)= انظر: (ص: ۲۰۶) ،

#### [الماضي]

الْمَاضِيْ: مَا ذَلَّ عَلَى زَمَانِ قَبْلَ زَمَانِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ

#### [ الماضي ]

ثم الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام، الماضي، والمضارع، وأمسر الحاضر، فشرع بذكر الماضي لتقدّمه زماناً، ولأنه أصل للمضارع، والامر، وهما يتفرعان صه، وقال: (المّمَاضِيُّ (1): مَا) أي فعلّ (ذلّ عَلَى زَمَان) لكن لا على مطلق الزمان بل على زمان (قَبْلَ زَمَانِك) أي: الزمان الحاضر الذي أنت فيه وقت التكلّم، وهو المسمّى بالحال الواقع بين الماضي، والاستقبال .

فقوله: (ما دلّ على زمان) شامل لجميع الأفعال . ١٠٠٠ = ١٠٠٠

وقوله: (قبل زمانك) يخرج ما عداه، والمراد من الدلالة: الدلالة بحسب الوضع لئلا ينتقض عمل: "ما ضرب" حيث دلّ على نفي الفعل في الزمان الماضي لا على وجوده فيه، و"إن ضربت ضربت لدلّ على الاستقبال، وبالأفعال التي وضعت للإنشاء نحو: "بعت واشتريت فإلها تدلّ على الزمان الحاضر لا على زمان قبل زمانك، لأنّ هذه التغيرات حدثت فيها بعد الوضع عند الاستعمال، رمّبني حير بعد حير لقوله: (الماضي)، (عَلَى الْفَتْح) لفظاً كـــ: "ضـرب"، أو تقديراً كــ: "رمى"، وإنما بني الماضي لفقد المعاني الموجبة للإعراب فيه ، وعلى تقديراً كــ: "رمى" ، وإنما بني الماضي لفقد المعاني الموجبة للإعراب فيه ، وعلى

 <sup>(</sup>١) إنما قدّمه على المضارع؛ لأنه أصله، الأنّ الماضي في المعنى متفدم على الحال والاستفبال.

# مَعِ غَيْدٍ الْضَّمِيْدِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ، وَالْدَاوِ .

الحركة مع أنّ الأصل في البناء السكون، لوقوعه موقع الاسم في نحو: "مررت برجلٍ ضارب، وضرب" بخلاف الأمر، واختاروا من الحركات الفتحة لخفتها ومشابحتها بالسكون الذي هو الأصل في البناء، (مَعَ غَيْسِ الْسَصَّمِيْرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ) نحو: "ضربت، وضربت، وضربت" فإنّه مبني على السكون تحرزاً عن توالي أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدّة اتصال الفعل بالفاعل، بخلاف الضمير المنصوب نحو: "ضربك" فإنّه ليس كالكلمة الواحدة، وإنما قيّد بقوله: (المتحرّك) احترازاً عن مثل: "ضربك"، (وَالْوَاوِ) عطف على قوله: (الضمير المرفوع) أي: الماضي مبني على الفتح مع غير الواو كما في: "ضربوا" فإنّه مبني على الضم حينئذ لمجانسة الواو.

\* \* \* \* \*

#### [المضارع]

الْمُضَارِعُ: مَا أَشْبَهَ الإِسْمَ بِأَحَدِ خُرُوْفِ (تَأَيْتُ) لِوُقُوْعِهِ مُشْتَرِكاً، وتَخْصِيْصِهِ الْمُضَارِعُ: مَا أَشْبَهَ الإِسْمَ بِأَحَدِ خُرُوْفِ (تَأَيْتُ) لِوُقُوْعِهِ مُشْتَرِكاً، وتَخْصِيْصِهِ بِالْمُنْدِينِ، أَوْ سَوْفَ

#### المضارع ا

(الْمُضَارِعُ (۱): مَا أَشَبُهُ الاسْمُ بِأَحَد حُرُوف نَايْتُ) فقوله: (ما أشبه الاسم) شامل للماضي أيضاً لكونه مشابكاً به لوقوعه موقعه، وقوله: (بأحد حروف نأيت) للمصاحبة، والمراد من حروف نأيت: النون في المتكلم مع الغير، والألف في المتكلم بنفسه، والياء في الغائب، والتاء في الحاضر، والمشهور عندهم التعبير بلفظ رأتين) وهو المناسب لفظاً ومعنى كما لا يخفى، وإنما عدل عنه إلى (نأيت) ليوافق التركيب اللفظي لتربيب المقالي؛ لأنّ الكلام يبتدأ من المتكلم وينتهي إلى المخاطب ويتوسط الغائب بينهما، (لوُقُوْعِهِ) علّة لقوله: (ما أشبه) أي شابه المضارعُ الاسم لوقوع المضارع (مُشْتَرِكاً) بين معنى الحال والاستقبال كما أنّ الاسم النكرة يقع مشتركاً بين الأفراد نحو: "رجل"، أو مشتركاً بين المعاني نحو: "عين" للجارية، والحارحة، (وتَحْصِيْصِهُ) بالحرّ عطف على قوله: (وقوعه) أي: لتحصيص المضارع (بالنسيِّن أوْ سَوَف) (٢) أو لن أو إنْ أو أن بُعدي الاستقبال

<sup>(</sup>١)- إنما قدّمه على فعل الأمر؛ لأنّه أصله، ولأنّ فعل المضارع يصحّ للحال، وفعل الأمر لا يكون إلاّ للاستقبال .

<sup>(</sup>٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (أو سوف).

# فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ مُفْرَداً، وَالْتُوْنُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ، وَالْتَّاءُ لِلْمُخَاطِبِ مُطْلَقًا وَلِلْمُوَنَّثِ وَالْمُوَنَّفَيْنِ غَيْبَةً، وَالْيُساءُ لِلْغَائِبِ غَيْرَهُمَ

كتحصيص الاسم النكرة بدخول لام العهد بالفرد المعين، وتخصيص المستمرك بأحد المعاني بالقرينة، ويحصل تخصيصه بمعنى الحال إذا دخل عليه لام التأكيد أو (ما) النافية (فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ مُفْرَدا (١) مذكراً كان أو مؤنثاً ليوافق لفظ (أنا) غو: "أفعل"، (وَالْتُوْنُ لَهُ) أي: للمتكلم (مَعَ غَيْرِهِ) واحداً كان ذلك الغير أو اثنين أو ما فوقهما، مذكراً كان أو مؤنثا، فإذا كان معه واحد فهو لتثنية المتكلم، وإذا كان معه اثنان وما فوقهما فهو لحمع المتكلم بلا فرق بينهما نحو: "نفعل"، واختاروا له النون ليوافق لفظ (نحن)، (وَالْتُاءُ لِلْمُخَاطِب) ليوافق لفظ (أنت ) ومطلقاً، مذكراً كان أو مؤنثاً، فتقول: "أنت تضرب، وأنتما تضربان، وأنتم تضربون، وأنت تضربين، وأنتما تضربان، وأنتن تضربان، وأنتن تضربان.

(وَ) كَذَلَكُ بَحِيءَ التّاءَ (لِلْمُؤَنَّثِ) الواحد (وَالْمُسؤَنَّفِنِ) في الاثنين (غَيْبَـةُ) أي: حال كونهما غائبتين نحو: "هي تضرب، وهما تضربان" فـصارت الـصيغ المستعملة بالتّاء ثمانياً، (وَ) تجيء (الْيَاءُ لِلْغَائِبِ غَيْرَهُمَا) أي: غير المؤنث، والمؤنثين من الغائبات في البواقي الأربع ، وهي المفرد المذكر الغائب، وتثنيتـه، وجمعـه،

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن : (المفرد) بدل (مفرداً) .

<sup>(</sup>٢)- سقط من بعض نسح المتن: (مطلقاً).

# وَحُرُونْ فُ الْمُضَارَعَةِ مَصْمُوْمَةٌ فِي الْرُبَاعِي وَمَغْتُوْحَةً فِيْمَا سِوَاهُ

وجمع المؤنث الغائبة نحو: "هو يضرب، وهما يضربان، وهم يـضربون، وهـن يضربن" فهذه اثنتا عشرة صيغة مع اثنتين للمتكلم صارت أربع عشرة صـيغةً وهو المطلوب.

(وَحُرُونْ (١) الْمُضَارَعَةِ) أي: الزوائلد المذكورة من حروف (أتين) ومَضْمُوْمَةٌ فِيْ الْرُّبَاعِيْ) المراد من الرباعي: ما كان ماضيه على أربعة أحرف سواء كان ثلاثياً مزيداً كـ: أكرم، وقاتل، وصرّف، أو رباعياً مجرّداً كـ: دحرج، لا الرباعي التصريفي، وإنما ضمّت هذه الحروف في الرباعي مع أنّ الأصل فيها الفتحة لئلا يلتبس الثلاثي بالرباعي في بعض المواد، ألا ترى أنّك لو قلت من صيغتي أضْرَبَ وضرَب: أضْرِبُ بفتح الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس، ثم اطرد ذلك في كلّ رباعي النبس أو لم يلتبس.

(وَمَفْتُوْحَةٌ) حروف المضارعة (فَيْمَا سِوَاهُ) أي: ما سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرّد، والثلاثي المزيد الذي كان ماضيه زائداً على أربعة أحرف ك. الثلاثي المجرّد، والثلاثي المزيد الذي كان ماضيه زائداً على أربعة أحرف ك. "اكتسب، واستخرج"، أو رباعياً مزيداً ك.: "تدحرج"، وذلك لأنّ الثلاثسي كثير الاستعمال، وما فوق الرابعة كثير الحروف، والكثرة تقتضي الخفة، والفتحة أحف من غيرها فخصّت الفتحة بما فيه الكثرة.

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن ; (حرف) بدل (حروف) .

# وَلاَ يُعْرَبُ مِنْ الْفِعْلِ غَيْرُهُ، إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ تُوْنُ تَأْكِيْدٍ، وَلاَ لُوْنُ جَمْعِ مُؤَلَّتْ

(وَلاَ يُعْرَبُ مِنْ أَقسام (الْفِعْلِ غَيْرُهُ) أي: غير الفعل المضارع، وهو الماضي والأمر، وإنما أعرب هذا الفعل لمشابحته بالاسم مشابحة تامة من حيث اللفظ والمعنى، والاستعمال، أمّا في اللفظ فلموافقته باسم الفاعل في الحركات، والسكنات، والحروف، نحو: "ضارب، ويضرب"، وأمّا في المعنى فكما مرّ مسن التعميم والتخصيص آنفاً، وأمّا في الاستعمال فلوقوع كل منهما صفة للنكرة نحو: "مررتُ برجل ضارب، ويضربُ"، لكن يكون معرباً بشرطين:

أحدهما: (إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ لُونُ تَأْكِيْدٍ) أمّا إذا اتصل به نون تأكيد نحو:
"لا يضربنّ" صار مبنياً على الفتح في المفرد المذكر، وعلى الضم في جمع المذكر،
وعلى الكسرة في المفرد المؤنث، ولا يختلف آخره باختلاف العوامل؛ لقلا يلزم
الالتباس بينها، نحو: قوله تعالى: ﴿ لَيُسْحَنَنَ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّغِرِينَ ﴾ (١)؛ ولأهما
لشدّة امتزاجهما بالكلمة صارتًا كالجزء من الكلمة، فلو أعرب على آخر الفعل
كان الإعراب واقعاً على وسط الكلمة، وإن أعرب على النون كان الإعراب
واقعاً على كلمة أخرى حقيقةً.

(وَ) الشرط الثاني: أن (لا) يكون فيه (لُوْنُ جَمْعِ مُؤَلَّثٍ) فإذا لحق به نون جمع المؤنث سواء كان الجمع غائباً ك : "يضربْنَ"،

 <sup>(</sup>١)- سورة يوسف : [الآية : ٣٢].

# وَإِعْرَائِهُ : رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَزْمٌ، فَالْصَّحِيْحُ: الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيْرٍ بَارِزٍ مَرْفُوْعٍ لِلْتَثْنِيَّــةِ، وَالْجَمْــعِ

صار مبنياً على السكون كما في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ ﴾ (١) بإثبات النون حالة النصب؛ لأن هذه نون ضمير أو جبت تسكين ما قبلها قياساً على (فعلت، وفعلن)، وعند لزوم السكون يتعذّر الإعراب .

(وَإِغْرَابُهُ) أي: المضارع ثلاثةً، (رَفَعٌ) عند خلوه من العوامـــل اللفظيــة، وحينئذ رفعه بالعامل المعنوي كما في المبتدأ، والخبر، (وَنَصَبٌ) إن كان العامـــل ناصباً كـــ: (لَنْ)، (وَجَزْمٌ) إن كان العامل جازماً كـــ: (لَمْ)، وكَلِم الجحـــازاة، والحزم في الفعل قائم مقام الجرّ في الاسم، ولا يدخل الجرّ عليه لئلا يلزم مزيــة إعرابه على إعراب الاسم مع كونه فرعاً له في الإعراب.

ثم شرع في بيان أصناف المضارع من حيث كونه صحيحاً أو معتلاً أو تتنيةً أو جمعاً ليعطى كلِّ صنف ما يستحقه من الإعراب فقال: (فَالْصَّحِيْحُ) أي: الفعل المضارع الصحيح الذي لا يكون في آخره حرف علّة (الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيْرٍ بَالْوَ مَرْفُوعٍ) الذي يلحق بالفعل المضارع علامةً، (لِلْتَشْيَّةِ ) أي: تثنية المدكر المخاطب، وتثنية المؤنث الغائبة، وتثنية المؤنث الغائبة، وتثنية المؤنث المخاطبة نحو: "تضربان"، المشترك بين هذه الثلاثة .

(وَالْجَمْعِ) أي: المحسرّد عن الضمير البارز للجمع، وهي أيضاً أربع، جمع

<sup>(</sup>١)- سورة البقرة : [ الآية : ٢٣٧ ] .

# وَالْمُخَاطَبِ الْمُوَلِّثِ بِالْضَّمَّةِ، وَالْفَتْحَةِ، وَالْسُّكُوْنِ، مِثْلُ: يَضْرِبُ وَالْمُخَاطَبِ الْمُوَلِّثِ مِثْلُ: يَضْرِبُ وَلَمْ يَضْرِبُ

المذكر الغائب نحو: "يضربون"، وجمع المذكر المخاطب نحو: "تضربون"، وجمع المؤنث الغائبة نحو: "يضربن"، وجمع المؤنث المخاطبة نحـو: "تــضربن"، (وَالْمُخَاطَبُ الْمُؤلَّث) أي: المحرّد عن الضمير البارز للمؤنث المخاطبة نحر: "تضربين"، فذوات النون جملتها تسعُّ، وبقيت للمجرد عن النونات خمساً، وهي المذكر الغائب نحو: "يضرب"، والمؤنث الغائبة نحو: "تصرب"، والمدكر المخاطب نحو ذلك، والمتكلم بالنفس نحو: "أضرب"، والمتكلم مع الغير نحو: "نضرب"، فحكم هذه الخمس أن تكون (بالْطَمّة) (١) أي: يعرب بالضمة حال الرفع، (وَالْفَتْحَة) حال النصب، (وَالْسُكُون) حال الجزم على حسب العوامل، لأنَّه معرب فهو كالاسم المفرد الصحيح حينئذ (مثَّلُ) هو (يَضْربُ) برفع الباء للعامل الرافع المعنوي، (وَلَنْ يُضْرِبُ) بفتح الباء للعامل الناصب اللفظي ، (وَلُحَمُّ يَصْرُبُ بسكون الباء للعامل الجازم اللفظي ، ولا يدخل الجارّ على الفعل المضارع كما عرفت فلم يذكرها، وإنما قال: الصحيح، احترازاً عن نحو: "يدعو، ويرمى ويرضى"، لأنّ إعرابه سيجيء، وإنما قال: محرّداً عن الـضمائر البارزة الملحقة به، لأنّ حكم ما فيه الضمائر سيجيء، وإنما قيّد الضمير بالبارز؛ لأنَّ ما كان الضمير مستتراً فيه نحو: "زيد يضرب، وهند تضرب، وأنت تضرب

<sup>(</sup>١) في بعض نسح المتن : (بالضمة والفتحة لفظاً) .

## وَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ بِالنُّوْنِ، وَحَدْفِهَا، مِثْلُ: (يَضْرِبَانِ)، وَ(يَضْرِبُوْنَ) وَ(تَضْرِبِيْنَ)

وأنا أضرب، ونحن نضرب" إعرابه كالمحرّد عن الضمير، وقيّد البارز بالمرفوع؛ لأنّ الضمير البارز المنصوب نحو: "يضربك" لا يتغير حكمه، بل إعرابه مشل المجرّد عن الضمائر المذكورة .

(وَالْمُتُصِلُ بِهِ فَلِكَ) أي: المضارع الذي اتصل به الضمائر وهي تسبع صيغ، تثنية المذكر، والمؤنث، وجمع المذكر، والمؤنث، كلّ منها إمّا غائسب، أو مخاطب، والمحاطب المؤنث الواحدة (بالنّون) خبر لقوله: (والمتصل به ذلك)، أي: إعرابه بثبوت النون حالة الرفع فتقول: هما (يَضْرِبُون)، وأنتما تضربان، وهم (يَضْرِبُون)، وأنتم تضربون، وأنت (تَضْرِبين)، (وَحَسَدُفها) أي: بحدف النون حالة الجزم، والنصب إلا نون جمعي المؤنث فإلها مبنية لا تتغير بالعوامل كما ذكره أوّلا، فتقول: "لم يضربا، لم يضربوا، لم تضربوا، لم تضربيا، كمسا تقول: "لن يضربا، لن يضربوا، لن تضربوا، لن تضربوا، لن تضربيا، وإنما سقط النونات حالة الجزم؛ لأنها بمنزلة الحركة في المفرد، واسقطت حالة النصب لكون الجزم في الأفعال بمنزلة الحركة في المفرد، واسقطت حالة النصب لكون الجزم في الأفعال بمنزلة الحرق في الأسماء فكما يتبع النصب الجرق في الأشماء يتبع

فائدة : يجوز حذف نون (يكون) وإن كانت أصلية من المضارع المجزوم إذا لم يلحقها ساكن نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ أَكُ بَعْيّاً ﴾ (١)، أمّا إذا لحقها ساكن

١)- سورة مريم: [الآية: ٢٠].

# وَالْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالْضَّمَّةِ تَقْدِيْراً، وَالْفَتْحَةِ لَفْظاً، وَالْحَذْفِ، وَالْمُعْتَلُ بِالأَلْفِ بِالْضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيْراً، وَالْحَذْفِ

فلا، نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُن الَّذِيْنَ كَفَرُوا ﴾ (١).

(وَالْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاء، أِي: إعراب المضارع المعتل بالواو، أو الياء ثلاثة أنسواع، (بالْضَمَّة تَقْدِيْراً) لاستثقافهم الضمة على الواو والياء، فتحذف السضمة وتسكن الواو والياء، وتقول: "هو يدعو، ويرمى"، (وَالْفَتْحَة لَفْظَاً) لِخفّة الفتحة فتلفظ وتقول: "لن يدعو، ولن يرميّ"، (وَالْحَذْفِ) أي: يعرب المضارع المعتلل بحذف الواو والياء حال الجزم فتقول: "لم يدع، ولم يرم"، وذلك لأنّه إذا لم يجد الجازم الحركة في آخر الفعل المضارع حذف الحرف المتولّد من الحركة؛ لأنّ الواو متولّد من إشباع الضمة، والياء من إشباع الكسرة، والألف من إشباع الفتحة.

(وَالْمُعَتَلُّ) عطف على (المعتل) السابق (بالأَلْف) نحو: "يرضى ويخشى"، إعرابه نوعان: (بالْضَمَّة) تقديراً، (وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيْراً) أي: في كلا الحالين يكون إعرابه تقديرياً نحو: "هو يخشى، ولن يخشى" فهو كالاسم المقصور إعراب تقديرياً؛ لأنّ الألف لا تقبل الحركة أصلاً، (وَالْحَذْف) أي: يحذف الألف في حال الجزم لفقدان الحركة فيحذف حرف العلّة المتولّد من الحركة فتقول: " لم يخش، ولم يرض".

<sup>(1)</sup>- سورة البينة : [1]ية : [1] .

# وَيَوْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنْ الْنَّاصِبِ وَالْجَازِمِ نَحُوُّ: يَقُوْمُ زَيْدٌ، وَيَنْتَصِبُ بِـــ:(أَنْ) وَرَلَنْ) وَرَاإِذَنْ) وَرَاإِذَنْ) وَرَكِيُّ)، وَبِـــ:(أَنْ) مُقَدَّرَةً بَعْدَ (حَتَّى)، وَلاَمْ (كَيْ)

(وَيَرْتَفِعُ) (١) المضارع (إِذَا تَجَرَّدُ) عن العامل (النَّاصِبِ وَالْجَارِمِ تَحْوُ (٢): يَقُوْمُ زَيْدٌ) إِشَارة إِلَى أَنَّ عامل المضارع حال الرفع معنويٌ، وهو تحرده عن العوامل اللفظية فيكون مرفوعاً لفظاً نحو: "هو يقوم" ، أو تقديراً نحو: "يغرو، ويبرمي، ويسعى".

(وَيَنْتَصِبُ) أي: الفعل المضارع بأربعة أحرف: (ب: أَنْ) المصدرية نحو: "أريد أن تحسنَ إليّ"، (وَلَـنْ) نحو: "أنا لن أضربَك"، (وَإِذَنْ) (") نحو: "إذن يغفرَ الله لك"، (وَكَيْ) نحو: "أسلمت كي أدخلَ الحنة" إذا كانت هـذه الحروف الأربعة ملفوظة، (وَ) ينصب أيضاً (بِ: أَنْ) إذا كانت (مُقَـلُّرَقُ)، وتقـدر (أنْ) (بَعْلَى) ستة أحرف، وهي: (حَتَّى) نحو: "أسلمت حتى أدخلَ الحنة"، (وَلاَمِ كَـيْ)

<sup>(</sup>١) – واعلم: أنّ النحاة بعد اتفاقهم على الرفع حين التجرد اختلفوا فقال الكوفيون: العامل فيه هو هذا التجرّد كما في المستار والحجر وهو المتبادر من عبارة والمصنّف، رحمه الله تعالى، وقال البصريون: العامل فيه وقوعه موقع الاسم المرفوع والمنصوب والمحرور نحو: "زيد يضرب" أي: ضارب، و"رأبت رجلاً يضرب" أي: ضارب، و"مررت برجل يضرب"، وأمّا حصوصيّة الرفع فلأنّه أسبق إعراب الاسم وأقواه فاعطى للمضارع القائم مقامه، فتديّر، (حاشية الأيوبي).

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المُعن : (مثل) بدل (نحو) .

<sup>(</sup>٣)- اختلفوا في (إذن)، فقال سيبويه: هو حرف برأسه لا أصل له، وقال بعضهم: أصله (إذ أن) فخففت، (غاية التحقيق).

## وَلاَمِ الْجُحُـوْدِ، وَالْفَـاءِ، وَالْسَوَاوِ، وَأَوْ

أي: اللام التي تكون بمعنى (كي) وتفيد السببية نحو: "قام زيد ليله الجُمُوْدِ) وهي اللام الجارّة الزائدة في حبر (كان) المنفي نحو قوله تعالى: المُجُمُّوْدِ) وهي اللام الجارّة الزائدة في حبر (كان) المنفي سابق نحو: "ما كنت الله ليُعَذّبَهُمْ ألله (١)، فلا بد لها من كون منفي سابق نحو: "ما كنت لأخلف الوعد، ولا تكن لتنقض العهد"، ولهذا سمّيت بلام الجحود للزومها له، (وَالْفَاعِ) نحو: "زرني فأكرمك"، (وَالْواوِ) (١) نحو: "لا تأكل السمك وتسرب اللبن"، (وَأَوْ) التي تكون بمعنى (إلى أن) أو (إلا أن) نحو: "لألزمنك أو تعطيني حقي، أو إلا أن تعطيني حقي.

وإنما قدر (أنْ) المصدرية بعد هذه الحروف؛ لأنّ حتى، ولام كي، ولام المحدود حروف جارة يمتنع دخولها على الفعل المضارع فلا بدّ من تقدير (أنْ) المصدرية، و(أو) بمعنى الحرف الحارة، أي: (إلى) فأخذ حكمها، والفاء، والواو للعطف وقعتا بعد الإنشاء، وعطف الحملة الخبرية على الإنشائية لا يجوز فلا بدّ أن يجعل المضارع بتقدير (أنْ) في حكم المفرد، ويجعل الإنشاء أيضاً في حكم المفرد فيصير من قبيل عطف المفرد على المفرد، ويكون معنى "زرني فأكرمَك": اليكن منك زيارة فيكون أكرام مني إياك"، ويكون معنى "لا تأكل السمك وشرب اللبن".

<sup>(</sup>١)- سورة الأنفال : [ الآية : ٣٣ ] .

<sup>(</sup>٢)- وهي الواو العاطفة والمعني الحسع.

# فَـــ: (أَنْ) مِثْلُ: أُرِيْدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ، وَ﴿ أَنْ تَصُوْمُواْ خَيْرٌ لِّكُمْ ﴾، وَالَّتِيْ تَقَعُ بَعْـــدَ الْعِلْمِ هِيَ الْمُحَفَّفَـــةُ مِنْ الْمُثَقَّلَــةِ

ثم شرع في شرح كلّ واحد من النواصب وقال: (فَـــ: أَنْ) الناصية للفعل المضارع (مِثْلُ: أُرِيْدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيِّ) هذا مثال نصب المَــضارع بالفتحــة الملفوظة، (وَ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُوْمُوا خَيْرٌ لّكُمْ ﴾(١) هذا مثال نصبــه بحدف النون .

واعلم: أنَّ كلمة (أنْ) لها أحوال ثلاث .

إمّا أن تقع بعد الأفعال التي تفيد معنى العلم واليقين فهي ليست بناصبة للمضارع؛ لأنها مخفّفة من (أنّ) المشدّدة .

وإمّا أن تقع بعد الأفعال التي يمعنى الظنّ فهي تحتمل أن تكون ناصبةً، وتحتمل أن تكون مخفّفةً فيحوز فيه الوجهان .

وإما أن تقع بعد غيرهما من الأفعال فهي ناصبة قطعاً . فقال: (وَالَّتِيُ (٢) تَقَعُ بَعُدَ الْعِلْمِ أي: صيغة العلم ومشتقاته ك: "عَلِمَ يعلمُ"، وما في معنى العلم من الألفاظ الدالة على اليقين ك: التحقق، والتيقن، والكشف، والبشهادة، والظهور، ونحو ذلك، (هي المُخقَفَةُ مِنْ الْمُتَقَلَّةِ) التي هي من الحروف المستبهة بالفعل لإفادة التحقيق في الجملة الاسمية ، فتدخل بعد التخفيف بإزالة التشديد

<sup>(</sup>١)- سورة البقرة : [ الآية : ١٨٤ ] .

<sup>(</sup>٢) - في بعض نسح المتن : (وأن) بدل (والتي) .

#### 

على الأفعال، (وَلَيْسَتْ) هي أي: الواقعة بعد العلم، وما في معناه (هذه) الناصبة للفعل المضارع حتى ينصب الفعل بل يكون المضارع مرفوعاً بما كما كان، لكن يجب حينفذ أن يستعمل المضارع بالسين (نَحْوُ عَلَمْتُ أَنْ سَيَقُومُ) فــ: (سـيقوم) مرفوع لفظاً؛ لأنّ (أنْ) الداخلة عليه ليست ناصبة بل هي المحقّفة من المثقلة، قال الله تعالى: ﴿ عَلَمَ أَنْ سَيَكُونَ مَنْكُمْ مَّرْضَى ﴾ (١)، أو بسوف نحو (١): واعلَـم فَعِلْم المُسرّه يَنْ فَعُهُم أَنْ سوف يَأْتِي كُلُ مَا قُدراً (١) أو بعوف نعو (١): أو بحرف النفي نحو: (و) علمت (أنْ لا يَقُومُ ) برفع يقوم؛ لأنّ (أنْ) هذه ليست بناصبة بل هي المحققة من المثقلة، وذلك لأنّ (أنْ) المصدرية تفيد الرجاء ليست بناصبة بل هي المحققة من المثقلة، وذلك لأنّ (أنْ) المصدرية تفيد الرجاء والعلمع، وألفاظ العلم وأمثاله تدلّ على التحقّق واليقين فلا تقع بعدها للتنافي بين الشك، واليقين، بل المناسب لمعني اليقين (أنّ) المثقلة التي تفيه التحقق والنبوت.

ويتفرغ على هذا: أنَّ (علمتُ) لو استعمل بمعنى (الظنَّ) صــحَّ وقــوع

<sup>(</sup>١)- سورة المزمل : [ الآية : ٢٠ ] .

<sup>(</sup>٢)- لم أعثر على قائل معين .

<sup>(</sup>٣)- تحريج البيت: "الدرر": (٢٠/٤)، "شرح شواهد المُغنيّ": (٨٢٨/٢)، "معاهد التنصيص": (/ ٢٤٨/١)، "معني اللبيب": (٣٩٨/١)، "المقاصد النحوية": (٣١٢/٢)، "همع الهوامع": (٢٤٨/١)، "شرح الأشول.": (٣٢٢/١) وغيرها.

# وَالَّتِيْ تَقَعُ بَعْدَ الْظَنِّ فَفِيْهَا الْوَجْهَانِ، وَ(لَنْ) مِثْلُ: ﴿ لَنْ أَبْرَحَ ﴾ وَمَعْنَاهَــــا نَفْــــيُ الْمُسْتَقْبِــــلْ

المصدرية بعده فيجوز: "علمتُ أنْ يخرجَ زيدٌ" بالنصب إذا كان (علمتُ) بمعنى (ظننتُ)، وإنما وجب بعد (أنْ) المحفّفة من المثقّلة أن يكون المضارع مــصدّراً كِمَادُهُ الْأَلْفَاظُ لِنَالًا تَلْتَبِسُ بِإِنَّ النَّاصِيةِ؛ إذ هي لا تفصل بينها وبين الفعل بشيء من هذه الحروف، (وَالَّتِيْ) أي: كلمة (أَنْ) التي (تَقَعُ بَعْدَ) لفظ (الْظَّنِّ) وما بمعناه كالحسبان (١)، والعلم المستعمل في معنى (الظن)، (فَفيْهَا الْوَجْهَان) نصب الفعل بأن تكون (أنَّ) مصدريةً، ورفع الفعل بأن تكون مخفَّفةً من المثقَّلة، نحـو: "ظننتُ أَنْ يقومُ، وأنْ سيقومُ"، وإنما جاز فيه الوجهان؛ لأنَّه باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يناسب (أنْ) المحفّفة الدالة على تحقّق الوقوع فيرفع الفعل، وباعتبار عدم اليقين يناسب (أنْ) المصدرية الدالة على التوقع فينصب الفعل، وكلّ ما وقعت (أن) بعد ما هو يمعني الشكّ والتخمين نحو: "رجوت، وطمعت، وحشيت، ووهمت"، وجميع الأفعال التي ليست بمعنى العلم، والظنّ فهي ناصبة لا غير، (وَ) كلمة (لَنْ) تنصب الفعل المضارع (مثلٌ) قوله تعالى: ﴿ (لَنْ أَبْسِرَحَ) الأَرْضَ ﴾ (٢)، (وَمَعْنَاهَا) أي : معنى (لنْ) (لَفْيُ الْمُسْتَقْبِل) نفياً مؤكَّداً فمعنى "لنْ

 <sup>(</sup>١) - ولذلك قريء قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ سورة المائدة : [الآية : ٧١] بالنصب والرفع على الوحهين المذكورين .

<sup>(</sup>٢) - سورة يوسف : [الآية : ٨٠].

## وَ (إِذَنْ) إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَكَانُ الْفِعْلُ مُسْتَقْبِ لِأَ

أضرب": "هر گز نه خواهم زد" بخلاف (لا) نحو: "لا أضرب" فإن معناها النفي مطلقاً يعني: "نخواهم زد"، وهذا هو الفرق في معنى (لا) و(لنْ)، وإنما ينصب الفعل المضارع بزلنْ)؛ لأن أصلها (لا أنْ) بتركيب (لا) مع (أنْ) الناصبة فحذفت الألف والهمزة تخفيفاً.

(و) كلمة (إذن تنصب الفعل المضارع لكن بشرطين (1)، أحدهما: (إذا لم يُعْتَمِد مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا) (٢) أي: لا يكون ما بعد (إذن من تمام ما قبلها، بأنْ لا يكون ما بعدها حبراً أو حزاءً أو حواباً لما قبلها بل يكون جملة مستقلة غير متعلقة في التركيب بما قبلها .

(وَ) تَانِيهِما: إذا (كَانَ الْفِعْلُ المضارع (مُسْتَقْبِلاً) أي: مستعملاً في معنى

هذا معنى قول الزمخشري: ''فإن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي ؟

قلت: (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل إلاّ أنّ في (لن) توكيداً وتشديداً، تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أفيم غداً، كما تفعل في: أنا مقيم، وإبي مقيم "انظر: "الكشاف": (٢٤٨/٢).

 <sup>(</sup>١)- أغفل المصنّف شرطاً ثالثاً وهو أن لا يفصل ببنها وبين معمولها بغير القسم، ينظر: "سيبويه":
 (٤١١/١)، "المقتضب": (١١/٢)، "شرح الرضي": (٢٣٧/٢)، "شرح ابن عقيل": (٣٤٤/٢)، "النوضيح": (١٩٨٤) وغيرها.

 <sup>(</sup>٢) فإنه إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لم ينصب؛ لأها لضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها قصار كأنه سبقها حكماً، (جامي).

## مِثْ لَى اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّلْمُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّلْحَالِمُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

الاستقبال، ولا يكون محتملاً لمعنى الحال، (مشل) قولك لمن قال: أسلمت ؛ (إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّة) فــ: (إِذَنْ) في هذا المثال دخلت على المضارع وليس ما بعدها وهو لفظ (تدخل) معمولاً لما قبلها، والفعل المضارع صريح في معين الاستقبال فوجب نصب المضارع، وإذا فُقدَ واحد من الــشرطين كقولك: "أنا إذن لكرمك" لمن قال: "أنا آتيك" فإن (أكرمك) ههنا حبر للمبتدأ قبله، وليس جملة مستقلة، وقولك لمن يحدّثك: "إذن أظنّك كاذباً" فههنا فعل المحضارع بمعين الحال، أو فُقِد كلا الشرطين كقولك لمن يحدّثك الذي يُحدّثك النا إذن أظنّك كاذباً" وجب الرفع .

وإنما شرط هذان الشرطان لعمل (إذنْ)؛ لأنما ضعيفة العمل بدليل صحّة دحولها على ما ليس بفعل نحو: "إنّك إذن لصادق" فلا تعمل إلا إذا كان ما بعدها حالصاً لها غير تابع لما قبلها، وأن يكون المضارع حالصاً للاستقبال ليتأكّد مشابحته بن (أنْ) المصدرية في معنى الاستقبال؛ لأنّ (إذنْ) إنما تعمل لمشابحتها بن(أنْ) فإذا فات الشبه فات العمل.

رَوَإِذَا وَقَعَتْ) إِذِنْ (بَعْدَ الْوَاوِ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لاَّ يَلْبَثُونَ حِلاَفَكَ اللَّهِ وَإِذَا لاَّ يَلْبَثُونَ حِلاَفَكَ اللَّهِ وَإِذَا لاَّ يَلْبَثُونَ حِلاَفَكَ اللَّهِ وَلِيْلاً ﴾ (١)، (وَالْفَاءِ) نحو قولك: "فإذِنْ أُكْرِمُكَ" مجيباً لمن قال: "أنا آتيك" (فَالْوَجْهَانِ) أي : الرفع والنصب كلاهما جائزان ، أمّا الرفع فلاعتماد ما بعدها

 <sup>(</sup>١)- سورة الإسراء: [الآية: ٢٦].

# وَ (كَيْ) مِثْلُ: أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَمَعْنَاهَا: الْسَّبِيَّةُ، وَ(حَتَّى) إِذَا كَانَ مُسْتَقْبِلًا بِالْنَّظَـــوِ إِلَى مَـــا قَبْلَهَـــا

على ما قبلها بالعطف على الجملة السابقة، وأمّا النصب فلعدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها؛ لأنّ الفعل مع الفاعل كان مفيداً مستقلاً من غير النظر إلى حرف العطف، فكأنّه غير معتمد على ما قبلها .

(وَ) كلمة (كَيْ ناصبة للفعل المضارع (مِثْلُ: أَمْنَلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّـةُ، وَمَعْنَاهَا) أي: معنى (كي) (الْسَّبِيَّةُ) أي: يكون ما قبلها سبباً لما بعــدها، فــاِنّ الإسلام سبب لدخول الجنة .

(وَحَتَّى) (١) تنصب الفعل المضارع بإضمار (أنُّ) (إِذَا كَانُ) الفعل المضارع (مُسْتَقْبِلاً) أي: مستعملاً بمعنى الاستقبال (بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا) أي: ما قبل حتى، سواءً كان مستقبلاً عند التكلّم والإحبار، أو لم يكن، وهو بأنْ يقصد المتكلّم أنّ ما بعد (حتى) حصل بعد زمان وقوع الفعل السابق، ولا يلزم أن يكون الفعل المترقب مستقبلاً بالنظر إلى وقت التكلم، بل يصح النصب وإن كسان الفعل المترقب قد وقع ومضى، كما تقول اليوم: "سرتُ أمسِ حتى أدخل البلد" بنصب (أدخل) فإنّ دخول البلد وإن وقع بالأمس ومضى زمانه لكنّه مستقبل بالنظر إلى السير، وأمّا إذا كان الفعل المضارع مستعملاً بمعنى الحال حقيقةً فسلا

<sup>(</sup>١)– إنما يضمرون (أنَّ) بعدها لكون (حتى) حرف جرَّ يمتنع دخولها على الفعل فأضمر أن يكون في تقدير الاسم، (غاية التحقيق) .

# بِمَعْنَى (كَيْ)، أَوْ (إِلَى) مِثْلُ: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَ: كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَــدَ، وَ: أَسِيْرُ حَتَّى تَغِيْبَ الْشَّمْــسُ

رمِثْلُ: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ) هذا مثال (حتى) بمعنى (كي) للسببية؟ لأنّ الإسلام سبب لدخول الجنة، وهو مستقبل قطعاً بالنظر إلى ما قبلها، وبالنظر إلى زمان التكلم أيضاً، (وَكُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ) هذا مثال (حتى) بمعنى (إلى) لانتهاء الغاية، ويمكن أن تكون بمعنى (كي) للسببية، وما بعدها على كلا التقديرين مستقبلٌ بالنظر إلى ما قبلها، وأمّا بالنظر إلى وقت التكلم، فيمكن أن يكون مستقبلٌ بيكون مستقبلٌ فهذا المثال محتمل الوجهين .

(وَأُسِيْرُ حَتَّى تَغِيْبَ الْشَّمْسُ) هذا مثال (حتى) بمعنى الغاية، ولا يمكس أن تكون بمعنى (كي) للسببية؛ لأنّ السير ليس سبباً لغيبوبة الشمس، وما بعدها مستقبل بالنظر إلى ما قبلها تحقيقاً، وبالنظر إلى زمان التكلم أيضاً، ففي كلّ من هذه الأمثلة يجب نصب الفعل المضارع بــ:(أنْ) المقدّرة؛ لأنّ (حتى) حيئه حارّة، ولا تدخل حرف الجرّ على المضارع فيقلدر (أنْ) ليكون في تقدير الاسم،

## فَإِنْ أَرَدْتَ الْحَالَ تَحْقِيْقاً أَوْ حِكَايَةً، كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاء، فَتَرْفَعِ

(فَإِنْ أَرَدُّتَ) ('') من المضارع زمان (الْحَالِ تَحْقِيْقاً) أي: كان الحال المخبر عنها موجوداً وقت التكلم حقيقة كما إذا أخبرت أحداً عن سيرك وقت دخول البلد وقلت: "سرت اليوم حتى أدخل البلد"، (أو حكاية) أي: كان الحال المخبر عنها مضت قبل هذا لكن أنت تجعل تلك الحال نصب عينك كأفها حاضرة عند التكلّم فتقول: "سرت حتى أدخل البلد أمس" وأنت سرت ودخلت أمس، وقصدت الإخبار عن تلك الحال اليوم، كما تقول حكاية عن السنة الماضية: "رأيت عالماً فاضلاً في الحرم يدرس والناس حوله مجتمعون وأنا حالس ومستمع لكلامه" مع أن الأحوال قد مضت وأنت تحكيها اليوم بلفظ الحال، (كاكت، (حتى) حينه (حرف البيدائية واستينافية، فلا يقدر (أنْ) بعدها؛ لأنّ تقديرها إلها كان لضرورة حرف الجسر، وإذ ليس فليس، وقتري المضارع بعدها؛ لأنّ الناصب وهي (أنْ) المصدرية مفقودة ههنا، وامتنع تقدير (أنْ) حينتذ؛ لأنما للطمع، والرجاء الدالين على الاستقبال، وإذا تعين المضارع للحال استحال تقدير (أنْ) للمنافاة بين الحال والاستقبال.

<sup>(</sup>١) - وإنما وجب الرفع عند إرادة الحال لما ذكر «المصنّف» في "شرح المفصل": من ألهم إنما نصوا في مواضع النصب المذكور؛ لأنه أمكن من تفدير الناصب ألا ترى أنّ الفعل مستقبل، وأنّ تقدير (أنّ) فيه متحقق؛ لأنها للاستقبال فصح تقديرها، بخلاف موضع الرفع فإنحا للحال، وتقدير (أنّ) في الحال مناقض؛ لأنها للاستقبال فلا يجامع الحال فلذلك حاز النصب في مواضع الاستقبال وفات في مواضع الحال، (سعدي)

# وَتَجِبُ الْسَّبَبِيَّةُ مِثْلُ: مَرِضَ حَتَّى لاَ يَرْجُوْنَهُ، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ الْرَّفْعُ فِيْ: كَانَ سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلُهَا فِيْ الْنَّاقِصَـةِ، وَ: أَ سِرْتَ حَتَّى تَدْخُلُهَا ؟

(وَتَجِبُ) حينئذ (الْسَبَبِيَّةُ) بأن يكون ما قبل (حتى) سبباً لما بعدها؛ لأنّ الربط اللفظي بين ما قبل (حتى)، وما بعدها لمّا زال بسبب صيرورتها حرف ابتداء وحب المصير إلى الربط المعنوي ليتحقق فيها معنى الغاية التي هي مدلولها (مِثْلُ: مَرِضَ) فلانٌ (حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ) أي: حتى أنّ أقاربه وأحبابه لا يرجون حياته الآن، فقوله: (حتى لا يرجونه) بيان لحال المريض الموجود الان فترفع الفعل المضارع، والمرض هو سبب عدم الرجاء.

(وَمِنْ قُمُّ) أي: لأجل أنّ (حتى) عند إرادة معنى الحال من المضارع حرفُ البتداء لا حرفُ جرِّ (المتنعَ الْوَقْعُ) أي: رفع المضارع (فيُ) مثل: (كَانَ سَيْرِيْ حَتَّى البتداء لا حرفُ جرِّ (المتنعَ الْوَقْعُ) أي: إذا كانت (كان) ناقصةً؛ لأنحا تقتضي خــراً، وإذا رفعنا الفعل المضارع وجعلنا (حتى) ابتدائية بقي كان الناقصة بلا خبر؛ لأنَ الجملة صارت مستقلة لا تعلَّق لها بما قبلها، وإذا نصبنا الفعل المضارع وجعلنا (حتى) جارة صح التركيب ويصير الجارّ مع الجزاء حـبر (كـان) الناقصة، (وأ سرّت) بممزة الاستفهام وصيغة المحاطب (حَتَّى تَلاْخُلُهَا ؟) بالرفع أي: ومـن أجل انتفاء الشرط الثاني في (حتى) الابتدائية وهو كون ما قبلها سبباً لما بعــدها امتنع أن يقال: "أ سرت حتى تدخلها ؟" برفع الفعل المضارع؛ لأنّ ما قبلها في المتنع أن يقال ليس سبباً لما بعدها ؛ لأنّ ما قبلها بوقوع حرف الاستفهام مشكـوك

وَجَازَ فِيْ الْتَّامَّةِ: كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا، وَ: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا ؟، وَلاَمَ (كَيْ) مِثْلُ: أَسْلَمْتُ لاَّدْخُلَ الْجَنَّـةَ، وَلاَمِ الْجُحُودِ: لاَمُ تَأْكِيْدِ

فيه، ولا يجوز الحكم بوقوع المسبّب مع الشكّ في وقوع السبب .

(وَجَازَ فِيْ) كان (الْتَّامَّةِ) التي لا تقتضي خبراً أن تقول: (كَانَ سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلُهَا) برفع الفعل المضارع لعدم لزوم المانع وهو بقاء (كان) الناقصة بلا خبر، فمعنى "كان سيري" حينئذ: "وجد سيري".

(و) جاز أيضاً أن تقول: (أيهم سار حَتَّى يَدْخُلُها) برفع الفعل المصارع؟ لأنّ الاستفهام ههنا من تعيين السائر لا عن نفس السير فلا يلزم الإشكال، وهو الحكم بوقوع المسبّب مع الشك في وقوع السبب، لأنّ الشك إنما هو في تعييل السائر لا في نفس السير، وسبب الدخول هو السير لا السائر المعيّن وقد وجد بلا شك .

(وَلاَمِ كَيْ) عطف على قوله: (حتى) في قوله: (وبأنْ مقدرة بعد حتى) أي: تقدّر (أنْ) بعد اللام التي يمعنى (كي) (مشلُ: أَسْلَمْتُ لأَدْخُلَ الْجَنَّةَ) في: (أدخل) فعل مضارع منصوب ب: (أنْ) المقدّرة بعد اللام، وإنما تقدّر (أنْ) بعدها؛ لأنّ اللام حرف جرّ، والجارّة لا تدخل على الفعل.

(وَلاَمِ الْجُحُوْدِ) (1) أي: تقدّر (أنْ) الناصبة بعد اللام التي يمعني الجحود، أي: الإلكار، وسمّيت بذلك لاستعمالها في مقام الإنكار، وهـــي: (لاَمُ تَأْكِيْـــدٍ)

<sup>(</sup>١)- ليس معني الجحود عدم الإمكان بل عدم الوفوع .

## بَعْدَ الْنَفْيِ لِــ: (كَانَ) مِثْلُ: ﴿ وَمَا كَانَ اللهَ لِيْعَدُّبَهُمْ ﴾ وَالْفَاءِ بَشَرُطَيْنِ، أَحَــدُهُمَــا: الْسَّبَيَّـــةُ

زيدت في خبر (كان) (بَعْدَ الْنَفْي لِـ: كَانَ) فيجب أن يكون قبلها (كوناً) منفياً، (مِثْلُ: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبُهُمْ ﴾ ('').

والفرق بين لام كي، ولام الجحــود: أنَّ لام كي لإفادة معنى التعليــل يخلاف هذه، ويلزم اختلال المعنى بحذف لام (كي) بخلاف هذه؛ لكونه زائدةً، وإنما يجب تقدير (أنْ) بعدها لما ذكرنا في لام (كي) .

واعلم: أنّ الواو، والفاء موضوعتان للعطف، ويكون ما بعدهما تابعاً لإعراب ما قبلهما، فلا تنصبان الفعل المضارع، وقد لا يصحّ العطف إلا بتأويل، فتنصبان الفعل المضارع بتقدير (أنْ)، ولذلك قال: (وَالْفَاءِ) (٢) أي: تقدّر (أنْ) بعد الفاء الداخلة على المضارع (بشر طُيْنِ، أَحَدُهُمَا: الْسَبَبِيَّةُ) بأن يكون، قبلها سبباً لما بعدها، ولا تكون مستعملة للعطف فقط من غير إفادة معنى السببية، فيدلّ تغير الإعراب من الرّفع إلى النصب على التّغير في المعنى، وحيث لا يكون السببية لا يحتاج إلى تغير اللفظ والعدول من الرفع إلى النصب بلا سبب، ويحتاج السببية لا يحتاج إلى تغير اللفظ والعدول من الرفع إلى النصب بلا سبب، ويحتاج

 <sup>(</sup>١) - سورة الأنفال : [الآية : ٣٣].

 <sup>(</sup>٢)- اعلم: أنَّ هذا الاشتراط إنما هو لصحة الانتصاب لا لتعييه ووجوبه؛ لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو: قوله تعالى: ﴿ وَلاَ يُؤْذُنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ سورة المرسلات : [ الآية : ٣٦ ] وكذا شرائط الواو، و أو، (حاشية السيالكوني).

## وَالْنَّانِيُّ: أَنْ يَّكُوْنَ قَبْلَهَا أَمْرٌ، أَوْ نَهْيٌ، أَوْ اسْتِفْهَامٌ، أَوْ نَفْيٌ، أَوْ تَمَنِّسيٌ أَوْ عَــرْضٌ

هذا التغير في المعنى إلى القرينة اللفظية أيضاً، وهي ما ذكره في الشرط الثاني:

فقال: (وَالْقَانِيْ) أي: الشرط الثاني: (أَنْ يَكُونَ) ما (قَبْلَهَا) أي: ما قبل الفاء أحد الأشياء الستة، وهي: (أَمْلٌ) نحو: "زرين فأكرمَك"، (أَوْ نَهْيٌ) نحو: "لا تشتمني فأضربَك"، (أَوْ اسْتَفْهَامٌ) نحو: "هل عندك ماء فأشربَه"، (أَوْ نَفْيٌ) نحو: "ما تأتينا فتحدّثنا"، (أَوْ تَمَنَيّ) (') نحو: "ليت لي مال فأنْفقَه "، (أَوْ عَرض "ما بسكون الراء، مِنْ: عرضت الشيء عرضاً إذا أظهرته وأبرزته يقال: "عرضت المتناع للبيع" إذا أظهرته ترغيباً للشراء نحو: "ألا تنزل بنا فتصيب حيراً".

فالمضارع في جميع هذه الأمثلة منصوب بــ: (أنْ) المقدّرة بعد الفــاء، وإنما شرط أن يكون قبلها أحد الأشياء الستة ليبعد بتقدّم الأشياء عن قــولهم: كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة، وزاد بعضهم ثلاثــة أخــر، التحضيض، والدعاء، والترجي .

وجمع هذه التسعة في قوله : مُرْ وَادْ عُ وَالْهَ وَسَلْ وَاعْرُضْ لِحضِّهِم

تَمَنَّ وَارْجِ كَذَلكَ النفي قد كملا(٢)

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن : (تمنُّ) بدل (تمني) .

<sup>(</sup>٣)- لم أهند إلى قائله وتخريجه .

## وَالْوَاوِ بِشَرْطَيْنِ، الْجَمْعِيَّةِ، وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا مِثْلُ ذَلِكَ

وأدرج «المصنف» التحضيض في العرض، والدعاء في الأمر، والترجي في التمني، (وَالْوَاوِ) أي: تقدّر (أنْ) الناصبة بعد الواو الداخلة على المضارع (بِشَرْطُنْنِ) أحدهما: أن يكون الواو ،عمني (الْجَمْعيَّةِ) (١) أي: مصاحبة ما بعد الواو عما قبلها لأنّ الواو وإن كانت موضوعة للحمع مطلقاً لكن لا تفيد معنى المصاحبة والاقتران مع المعطوف إلا في بعض استعمالاتها، فلا يرد ما يتوهم أنّ الواو موضوعة للحمعية فلا حاحة إلى بذل القيد .

(و) الشرط الثاني: (أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا) أي: قبل الواو (مِثْلُ ذَلِكَ) أي: مشل ما ذكر قبل الفاء من الأشياء الستة، وهي الأمر نحو: "زري وأزورك" أي: لا تجمع ليجتمع الزيارتان، والنهي نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" أي: لا تجمع بينهما، والاستفهام نحو: "هل تعيني وأكرمك" أي: تجمع بين الإعانة والإكرام، والنفي نحو: "لا تأتي وتحديث " أي: لا تجمع بين الإتيان والتحديث، و تمني نحو: "ليتك تأتيني وتحدثني" أي: ليتك تجمع بينهما، وعرض نحو: "ألا تنزل بنا وتصيب حيراً" أي: لم لا تجمع بينهما، فهذه المضارعات كلها منصوبات

<sup>(</sup>١)-أي: يجتمع مضمون ما بعدها ومضمون ما قبلها؛ لأهم لما قصدوا في الواو معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدلّ تغيير اللفظ على تغيير المعنى وإن لم يقصد الجمعية لا يحتاج إلى الدلالة على الجمعية، وإنما اشترط تقديم أحد الأمور السنة بعد تقديم هذه الأشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة، (نجم الدين، حاشية مصباح الواغب).

#### وَ(أَوْ) بِشَرْطِ مَعْنَى (إِلَى أَنْ) أَوْ (إِلاّ أَنْ)، وَالْعَاطِفَةِ إِذَا كَانَ الْمَعْطُونُ عَلَيْهِ اسْمِاً

ب: (أنْ) المقدّرة بعد الواو، وإنما شرط تقدّم أحد الأشياء الستة ليمنع تقدّم الأشياء المذكورة عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء فيدلّ نصب المضارع على التغير في المعنى .

(وَأَوْ) أَي: يقدّر (أَنْ) الناصبة بعد (أو) الداخلة على الفعل المنظارع (بِشَرْطِ مَعْنَى إِلَى أَنْ أَوْ إِلاَّ أَنْ) (1) على حسب اختلاف الأقلوال فيه نحو: "لألزمنَّك أو تعطيني حقّى " أي: إلى أن تعطيني حقّى كما قال بعضهم، أو إلا أن تعطيني حقّى كما قال المحتصاص الحار أن تعطيني حقّى كما قال آخرون، وإنما يلزم تقدير (أَنْ) ههنا لاختصاص الحار أو الاستثناء بالأسماء فلا بدّ من تقدير (أَنْ) ليجعل الفعل بمعنى المصدر.

(وَالْعَاطِفَةِ) عطف على (حتى) في قوله: (وب: أَنْ مَقَدَّرةً بعد حتى) أي: تقدّر (أَنْ) الناصبة للفعل المضارع بعد الحروف العاطفة كلّها (إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْماً) والمعطوف فعلاً مضارعاً فيقدّر (أَنْ) على الفعل المضارع لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم، وينصب به الفعل المضارع كقوله (1):

<sup>(</sup>١)~ سقط من بعض نسخ المنر: (إلاَّ أنْ) .

<sup>(</sup>٣) ينسب هذا البيت لميمون بنت بحدل من بني حارلة ابن جناب الكلبي شاعرة بدوية، وكانت امرأه من أهل الحاضرة، وكانت تكثر الحنين إلى أهلها امرأه من أهل الحاضرة، وكانت تكثر الحنين إلى أهلها وبشتة ها الوجد إلى حالتها الأولى، ماتت بحو: (٨٠هــــ)، انظر: "الأعلام": (٢٢٥/٣) (٢٢٥/٣)، -

## وَيَجُورُ إِظْهَارُ (أَنْ) مَعَ لاَم (كَيْ)، وَالْعَاطَفَة

لَّلْبُ سَنُّ عَبَاءَةً وَتَسَقِّرٌ عَسَيْسِيْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِسَنْ لَبُسِ الشُّفُوفِ (١) فضارع منصوب بـ:(أَنْ) المُقدَّر بعد واو العطف، وهو معطوف على الاسم وهو (عباءة)، ولا يجوز عطف الفعل على الاسم إلا بتقدير (أُنْ).

ولما فرغ عن مواضع تقدير (أنّ) شرع في مواضع يجوز فيها إظهار (أنّ) أو يجب فيها إظهارها فقال: (وَيَجُوزُ إِظْهَارُ أَنْ مَعَ لاَمٍ كَيّ) كما يجوز إضمارها فتقول: "حثت لتكرمُني، ولأنْ تكرمُني"، وكذا فيما هو ملحق بــ: لام (كي) وهي اللام الزائدة نحو: "أردت لأنْ تقوم"، وفيه احتراز عن لام المححود فإنّه لا يجوز معها إظهار (أنْ)؛ لأنما لا تدخل على الاسم الصريح بخلاف لام (كي) فإنما تدخل على الاسم الصريح بخلاف لام (كي) فإنما تدخل على الاسم الصريح، وتقول: "حثت لإكرامك أيّاي" فحاز إظهار (أنُ معها، (و) مع (الْعَاطِفَة) أي: وكذا يجوز إظهار (أنْ) مع الحروف العاطفة للمضارع على الاسم نحو: "أعجبني قيامك وأنْ تذهبّ"، وذلك لكراهتهم

<sup>= &</sup>quot;حزانة الأدب": (٥٠٥/٨) وغيرها.

 <sup>(</sup>١) وقد روي (لبس) بدل (للبس) .

تخويج البيت: "لسان العرب": (٢٠٨/١٣) (مسن)، "أوضح المسالك": (١٩٢/٤)، "مغنى اللبيب": (٢١/١)، "خزانة الأدب": (٢٢/٨)، "شرح المفصل": (٢٥/٧)، "المقتضب": (٢٧/٢)، "شرح الأشيوني": (٢٢/٣)، "شرح شواهد المغني": (٦٥٣/٢)، وغيرها .

## وَيَجِبُ مَعِ (لا) فِي الْسالام عَلَيْهَا.

عطف الفعل على الاسم ظاهراً ,

فالحاصل: أنّ الحروف التي يضمر بعدها (أنْ) ثلاثة أقسام، قسمٌ يمتنسع إظهار (أنْ) بعده وهو ما ذكره أوّلاً، وقسمٌ يجوز وهو ما ذكره ثانياً، وقسمٌ يجب وهو المذكور ثالثاً .

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>١)- سقط من بعض نسخ المنن: (عليها) .

<sup>(</sup>٢)- سورة الحديد: [الآية: ٢٩].

#### [ جزم المضارع ]

وَيَنْجَزِمُ بِ : (لَمْ)، وَلَمَا، وَلاَمِ الأَمْرِ، وَلاَ فِيْ النَّهْيِ، وَكَلِمِ الْمُجَازَاةِ وَهِيَ: إِنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَإِذَامَا، وَحَيْثُمَا، وَأَيْنَ، وَمَتَى، وَمَا، وَمَنْ، وَأَيِّ، وَأَتَّى

#### [ جزم المضارع ]

(وَيَنْجَزِهُ) الفعل المضارع بالحروف الجازمة وهي على نوعين، نوع يجزم الفعل المضارع فقط، ونوع ينحزم به الفعلان، فينحزم الفعل المضارع وحده (ب. لَمْ) نحو: "لما يسطرب"، (وَلاَمُ الأُمْسِ) نحو: "لما يسطرب"، (وَلاَمُ الأُمْسِ) نحو: "لما يسطرب"، فهذه الحروف الأربعة تدخل "ليضرب"، (وَلاَ (') فِي النَّهُسِي) نحو: "لا تضرب"، فهذه الحروف الأربعة تدخل على المضارع ويصير مجزوماً بها، (و) التي ينجزم به الفعلان (كَالِمُ الْمُجَازَاتِ) أي: كلمات الشرط والجزاء، تدخل على الفعلين، ويكون الأول شرطاً، والثاني جزاء كلمات الشرط والجزاء، تدخل على الفعلين، ويكون الأول شرطاً، والثاني جزاء (وَهِيَ: إِنْ) نحو: "إِنْ تكرمْني أكرمْك"، (وَإِذَا مَا) نحو: "إذا ما تخرجْ أخرجْ أخرجْ "، (وَحَيَّمُمَا) نحو: "إذا ما تخرجْ أخرجْ أخرجْ "، (وَحَيَّمُمَا) نحو: "أين تذهبْ أذهب "، (وَمَتَى) نحو: "مَى خو: "من يكرمْني أكرمْه"، (وَأَيْنَ) نحو: "أين تذهبْ أذهب "، (وَمَا) نحو: "من يكرمْني أكرمْه"، (وَأَيْنَ) نحو: "أين تخرجْ أخرجْ "، (وَمَا) نحو: "من يكرمْني أكرمْه"، (وَأَيْنَ) نحو: "أين تذهبْ أذهب "، (وَمَا) نحو: "من يكرمْني أكرمْه"، (وَأَيْنَ) نحو: "أين تذهبْ أذهب "، (وَمَا) نحو: "من يكرمْني أكرمْه"، (وَأَيْنَ) نحو: "أين تكرمْني أكرمْه"، (وَأَلَى) نحو: "أين تكرمْني أكرمْه"، (وَأَلَى) نحو: "أين تكن أكنْ ".

 <sup>(</sup>١)- والفرق بين لام النهي ولام النهي: من حيث اللعظ: اختصاص الناهية بالمضارع وحزمه بخلاف النافية، ومن حيث المعنى: أن الكلام مع الناهية طلبي، ومع النافية حيريٌ .

## وَأُمَّا مَعَ (كَيْفَمَا) وَ(إِذَا) فَشَاذٌّ

(وَأَمَّا) أي: حزم المضارع (مَعَ) لفظ (كَيْفَمَا) نحو: "كيفما تقرأ أقررأ"، (وَإِذًا) بدون (ما) كما في قول الشاعر (١٠):

..... وإذا تصبّك حصاصـة فتحمَّــل (٢)

(فَشَاذًّ) (أ) أي: قليل في الاستعمال لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد، وإلاَّ فهو موافق للقياس، وواقع في استعمال الفحصاء ؛ لأنهما ظرفان

(١)- هو عبد قيس بن حفاف أبو حبيل البرحمي من شعراء المفضليات شاعر حاهلي، وذكر السبوطي آنه إسلامي، انظر: "محط اللالي": (صــ: ٩٣٧): "شرح الأشمولي": ٢٥٣/٢)، "الأعلام": (٤٩/٤)، "شرح احتبارات المفضل": (صــ: ١٥٥٥) ونجرها .

(٢)– صعر البيت: استغــن مـــا أغنـــاك ربُــك بالْغنَـــي ........

قويج البيت: "لسان العرب": (٧١٢/١) (كرب)، "المقاصد النحوية": (٢٠٣/٢)، "الأشباه والنظائر": (٣٢٥/١)، "شرح عمدة الحفاظ": (٣٠٢/٣)، "شرح عمدة الحفاظ": (صد: ٣٧٤)، "شرح الأشموني": (٢٥٣/٣) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (وإذا تصبك خصاصة فتحمل) خبث حزم فعل الشرط وجوابه بـــ: (إذا) غير الجازمة إلاً في ضرورة الشعر .

(٣) - عند البصرين، فلا تقول في مذهبهم: "كيفما تصغ أصغ" إلا برفع الفعلين فيهما، وجه الشذوذ مع (كيفما): فلأن معاه عموم الأحوال فإذا قلت: "كيفما تقرأ أقرأ" كان معناه: على أي حال وكيفية تقرأ أنت أقرأ أنا أيضاً عليها، ومن المتعلم: استواه قرأة قارئين في جميع الأحوال؛ لأن الصوت الخارج من فم عمرو، فلا يصح التركيب على العموم، وأما مع (إذا) فلأن كلمات الشرط إنما تنجزم لتضمنها معين (إلا) التي هي موضوعة للأمر المبهم، أي: المحتمل وجوده وعدمه، و(إذا) موضوعة للأمر المبهم، أي: المحتمل وجوده

## وَبِـــ: (إِنْ) مُقَدَّرَةً، فَـــ: (لَمْ) لِقَلْبِ الْمُضَارِعِ مَاضِياً ونَفْيِهِ، وَ(لَمَا) مِثْلُهَا وتَخْتَــصُّ بِـــالاِسْتِغْـــرَاقِ

تضمَّنا معنى الشرط، (وَهِــ: إِنْ) أي: وينحزم الفعل المضارع بـــ:(إنْ) الشرطية (مُقَدَّرَةُ) حال كونما مقدرةً كما أنّ (أنْ) تنصب المضارع إذا كانت مقـــدّرةً، وسيجيء مواضع تقديرها .

مَّمُ شَرَعَ فِي تَفْصِيلَ أَحَكَامَ كُلَّ وَاحَدَ مِنَ الْحَرُوفَ الْجَازَمَةَ عَلَى الترتيبُ وقال: (فَــ: لَمُّ) مُوضُوعةٌ (لِقُلْبِ الْمُضَارِعِ مَاضِياً وتَغْيِهِ) نحو: "لم يضرب" فجعل المُضارع بمعنى الماضي المنفى، أي: ما حصل منه الضرب في الزمان الماضي .

(وَ) لَفظ (لَمَا مِثْلُهَا) أي: مثل (لَمْ) في قلب المضارع ماضياً ونفيه، ولا يتوهّم من المماثلة عدم الفرق بينهما، بل بينهما فرقٌ في اللفظ والمعنى، وليست (لما) هذه التي يمعنى الحين في مثل قولك: "لمّا جاءني زيد قمت إليه وأكرمته".

أمّا في المعنى فكما قال: (وتَعَخْتَصُّ) لما (بِالإِسْتَغْرَاقِ) أي: باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي إلى زمان الحال نفياً مستمراً؛ لأنّ زيادة اللفظ يدلّ على زيادة المعنى، ف: (لَمْ) لنفي "فَعْلَ"، و(لما) لنفي "قَدْ فَعَلَ"، تقول: "ندم زيده والمحبار، ولم ينفعه الندم" أي: بعد ما فعل، و"لمَ" يلزم الاستمرار إلى وقت الإحبار، وتقول: "ندم زيدٌ ولما ينفعه الندم" أي: إذا لزم استمرار عدم النفع من الماضي إلى وقت الحال .

## وَجَوَازِ حَذْفِ الْفِعْلِ، وَلاَمُ الأَمْرِ الْمَطْلُوْبُ بِهَا الْفِعْلُ، وَهِيَ مَكْسُورَةٌ أَبَداً، وَلاَ النَّهْــي الْمَطْلُــوْبُ بِهَــا الْتَــرْكُ

وأمّا في اللفظ فهو ما قال: (وَجَوَازِ حَذْفِ (١) الْفِعْلِي أي: حذف الفعل المُضارع بعد (لما) فتقول: "ندم زيد ولما" أي: ولما ينفعه، ولا تقول: "ندم زيد ولم"؛ لأنّ (ما) الزائدة في (لما) تقوم مقام الفعل، وليس في (لم) (ما) يقوم مقامه .

(وَلاَمُ الأَمْرِ) (٢) هي اللام (الْمَطْلُوْبُ بِهَا الْفِعْلُ) وهي لازمة للأمر المسبني للمفعول مطلقاً نحو: "ليُضرَب، لتُضرَب، لأُضرَب"، وإن كان الأمر مبيناً للفاعل لزمته اللام في الغائب، والمتكلم نحو: "ليضرب، لأضرب"، ولا تدحل على أمر الحاضر نحو: "اضرب" أصلاً، (وَهيَ مَكْسُوْرَةٌ أَبَداً) (٣).

(وَلاَ النَّهْيِ الْمُطْلُونِ بِهَا الْتَوْكُ) (٤) وهي تدخل على جميع أنواع المضارع، سواءً كان مبنياً للفاعل أو مبنياً للمفعول ، مخاطباً كان أو غائباً أو متلكماً،

<sup>(</sup>١)- وتخص (لما) أيضاً بعدم دخول أدوات الشرط عليها فلا تقول: "إنْ لما تضرب"، و"مَنْ لما نضرب" كما تقول: "إنْ لم تضرب"، و"مَنْ لم تضرب" وكان ذلك لكونما فاصلة قوية بين العامل أو شهه ومعموله، (شرح الوضي).

 <sup>(</sup>٢) كان على «المصنّف» أن يقول الام الطلب ليدخل فيها مثل قوله تعالى : ﴿ لِيُغْفِرْ لَنَا ﴾ سورة طه:
 الآبة : ٧٢] .

<sup>(</sup>٣)- (المطلوب بها الفعل وهي: مكسورة أبدأ).

<sup>(</sup>٤)- سقط من بعض نسخ المنن: (المطلوب بها الترك).

# وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ تَدْخُلُ عَلَى الْفَعْلَيْنِ لِسَبَيَّةِ الأُوَّلِ وَمُسَبَّيَّةِ الْثَانِيْ، وَيُسَمَّيَانِ شَرُطًا وَمُسَبَّيَةِ الْثَوَّلُ فَالْجَرِوْمُ شَرُطًا وَجَرِاءاً، فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ أَوْ الأُوَّلُ فَالْجَرِوْمُ

(وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ) أَي: كلمات الشرط والجزاء، و لم يقل: حروف المحازاة، أو أسماءَها؛ لأنّ بعضها حرف كـ: (إنْ)، وبعضها اسم كـ: (أين، ومتى)، فهي (تَدْخُلُ عَلَى الْفَعْلَيْنِ) بل على الجملتين، والجملة الشرطية لا تكون إلا فعلية خيرية، والجزائية تكون على جميع أقسام الجملة (لسَبَيَّةِ الأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ الْفَالِ وَمُسَبَّبِيَّةِ الْفَالِي وَمُسَبَّبِيَّةِ الْفَالِي مسبّب عنو: "إنْ تضربيني أضربنك، وإن جنتني أكرمُـك"، فالأول سبب والثاني مسبّب نحو: "إنْ تضربيني أضربنك، وإن جنتني أكرمُـك"، من حيث أنّه مشروط لتحقيق الثاني، ويسمّى الثاني جزاءاً من حيث أنّه يبتني على الأول ابتناء الجزاء على الفعل، ويسمّيان ملزوماً ولازماً أيضاً لوجود التلازم بينهما، (فَإِنْ كَانًا) أي: الفعلان كلاهما الشرط والجزاء (مُصَارِعَيْنِ) نحو: "إنْ تـضربّني تررْني أزرْك"، (أوْ الأوَلُ) أي: الشرط فقط يكون مضارعاً نحو: "إن تـضربّني ضربتُك" (فَانْجَزْمُ) (') واحب في المضارع لكونه معرباً، والجازم موجود، والمانع ضربتُك" (فَانْجَزْمُ) (') واحب في المضارع لكونه معرباً، والجازم موجود، والمانع

<sup>(</sup>١)- احتلف في العامل في الشرط والجزاء، فقال السيرافي: إنّ العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاءاً واحداً، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى ، وذهب «الخليل» و«المبرد» إلى أنّ كلمة الشرط تعمل في الشرط، وهما معاً يعملان في الجزاء ، وقال «الأخفش»: إنّ الشرط محزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط محزوم بالأداة، والجواب بحزوم بالجوار، وقال والجزاء مجزوم بالشرط وحده، وقال «الكوفيون»: الشرط محزوم بالأداة، والجواب بحزوم بالجوار، وقال «المازي»: الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم، انظر: "شرح الرضي": (٢٥٤/٢)، "المتضب": (٢٨٨٠)، "الإنصاف": (٢٠٢/٢)، "الخصائص": (٢٨٨٢)، "

## وَإِنْ كَانَ الْثَانِيْ فَالْوَجْهَانِ، وَإِذَا كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِياً بِغَيْرِ (قَدْ) لَفْظاً أَوْ مَعْنَى

مفقود، (وَإِنْ كَانَ الْثَانِيِيُّ) أي : الجزاء مضارعاً والأول ماضياً (فَالْوَجْهَانِ) جزم المضارع ورفعه كلاهما جائزان نحو: "إن أتاني زيدٌ آنه، أو آتيه"، أمّا الجسزم فلتعلّقه بالجازم مع قابلية المحل للجزم، وأمّا الرفع فلوجود المانع وهو بُعدُ المتعلّق عن المتعلّق به، فإذا لم يعمل في الشرط مع كونه متصلاً به كان الجزاء أولى به، وإن كان الشرط والجزاء كلاهما ماضيين نحو: "إن ضربت ضربت فلا جرزم فيهما لفظاً لكون الماضي مبنياً وإن كانا في محل الجزم، و لم يذكر هذه الصورة لظهور حكمه.

ثم شرع في مواضع دحول الفاء في الجزاء وعدمه فربما يكون دخول الفاء على الجزاء واجباً، وربما يكون ممتنعاً، وربما يكون جائزاً، والضابطة فيه: أنّه إذا أثّر حرف الشرط في الجزاء معنى قطعاً لم يجز دحول الفاء على الحيزاء لعيدم الاحتياج إليها، وإن احتمل تأثيره وعدم تأثيره فيه جاز الأمران، وإذا لم يسؤثّر قطعاً يجب دحول الفاء عليه ليدلّ على أنّه جواب الشرط فقيال: (وَإِذَا كَيانَ الْجَزَاءُ مَاضِياً بِعَيْرِ قَدْ لَفْظاً أَوْ مَعْنى) فقوله: (لفظاً أو معنى) تعميم للماضي أي: إذا كان الجزاء ماضياً لفظاً نحو: "إن خرجت خرجت الوكيات ماضياً معينًا معينًا ومضارعاً في اللفظ نحو: "إن خرجت لم أخرج" بعد تعميم له: (قَدْ) على سبيل ومضارعاً في اللفظ نحو: "إن خرجت لم أخرج" بعد تعميم له: ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ التنازع، أي: سواءً كانت (قَدْ) مذكورةً لفظاً نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ

<sup>= &</sup>quot;إبضاح الزجاجي": (صـ: ١٤٠).

لَمْ يَجُزْ الْفَاءُ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً مُثْبَتاً أَوْ مَنْفَيّاً بــ:(لاَ) فَالْوَجْهَان، وَإلاَّ فَالْفَاءُ

فَقَدُ عَلِمْتُهُ ﴾ (١)، أو معنى نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قُدَّ مِــنْ قُبُــلِ فَصَدَقَتْ ﴾ (١) أي: فقد صدقت، (لَمْ يَجُنُ دخول (الْفَاءِ) على الجزاء لتحقّــقً تأثير حرف الشرط فيه بأنْ جعل الماضي بمعنى الاستقبال فلا حاجة إلى الفاء .

(وَإِنْ كَانَ) الجزاء (مُضَارِعاً مُثْبَتاً) بغير السين أو سوف نحو: "إنْ تضربّني أضربْك" (أَوْ مَنْفِياً بِــ: لا) نحو: "إنْ تخدمْني لا أضربْك" (فَالُوجْهَانِ) حــائزان، الإتيان بالفاء نحو: "إنْ تضربْني فأضربْك، وإنْ تخدمْني فلا أضربْك"، وتركها، أمّا الإتيان بالفاء فلأن أداة الشرط لم تؤثّر في تغيير معناه كما في الماضي حيث جعله مستقبلاً فتأتي بالفاء، وأمّا تركها فلأنهما أثّرت في المعيى شــيئاً حيـت خصصتها بمعنى الاستقبال فتترك الفاء لوجود التأثير ولو ضعيفاً.

(وَ إِلاَّ) أي: وإنْ لم يكن كذلك أي: لم يكن الجزاء ماضياً بغير (قَدْ)، ولا مضارعاً مثبتاً، ولا منفياً بــ:(لا)، (فَالْفَاءُ) واحبةٌ في المواضع كلّها، وهي ما إذا كان ماضياً مع (قَدْ) لفظاً نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ يُسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ ٱخْ لَّهُ مِــنْ قَبْلُ ﴾ (٣)، أو معنى لقوله تعالى: ﴿ إِنْ كَانَ قَمَيْصُهُ قُدَّ منْ دُبُرِ فَكَــذَبَتْ ﴾ (٤)

<sup>(</sup>١)- سورة المائدة : [ الاية : ١١٦ ] .

<sup>(</sup>٢) - سورة يوسف : [الآية: ٢٦].

<sup>(</sup>٣) سورة يوسف: [ الآية : ٧٧ ] .

<sup>(</sup>٤)- سورة يوسف : [ الآية : ٢٧ ] .

آي: فقد كذبت، أو كان ماضياً منفياً مع (ما) أو (لا) نحو: "إِنْ زرقين قسا أهنتُك، أو فلا ضربتُك ولا شتمتُك"، أو كان مضارعاً مثبتاً مع السين نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى ﴾ (')، ومع سوف نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ حَفْتُمْ عَيْلَةٌ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِنْ فَضُله ﴾ (')، أو منفياً بـ: (لـنْ) أو (ما) نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَّتَعْعُ غَيْرَ الْإِسْلاَمِ دَيْناً فَلَنْ يُتُبَلَ مَنْهُ ﴾ (')، أو كان جملة اسمية نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَّتَعْعُ غَيْرَ الْإِسْلاَمِ تَعْنا فَلَنْ يُتُبَلَ مَنْهُ ﴾ (')، أو كان جملة فعلية أمراً أو هياً نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحبُّونَ الله فَاتَبِعُونِيْ يُحْبِبُكُمُ الله ﴾ (')، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحبُّونَ الله فَاتَبِعُونِيْ يُحْبِبُكُمُ الله ﴾ (')، وقوله تعالى: ﴿ قَلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحبُّونَ الله فَاتَبِعُونِيْ يُحْبِبُكُمُ الله ﴾ (')، وقوله تعالى: ﴿ قَلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحبُّونَ الله فَاتَبِعُونِيْ يُحْبِبُكُمُ الله ﴾ (')، وقوله تعالى: ﴿ قَلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحبُّونَ الله فَاتَبِعُونِيْ يُحْبِبُكُمُ الله ﴾ الله الله الله فَاتَبِعُونِيْ يُحْبِبُكُمُ الله ﴾ (الله قَاتَبِعُونِيْ يُحْبِبُكُمُ الله ﴾ الله الله الله الله على الله الله عَلَى الله عَلَه الله عَلَهُ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَه الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَه الله عَلَى الله عَلَه عَلَى الله عَلَهُ عَلَى الله عَلَهُ عَلَهُ الله عَلَى الله عَلَهُ الله الله الله الفي الله الله الله المَلْ الله عَلَه الله عَلَى الله الله المَوْرَاءِ لازمٌ .

<sup>(</sup>١)- سورة الطلاق: [ الآية: ١ ] .

<sup>(</sup>٢)- سورة التوبة : [ الآية : ٢٨ ] .

<sup>(</sup>٣) - سورة آل عسران : الآية : ٥٥ | .

<sup>(</sup>٤) سورة الأنبياء : [ الآية : ٣٤ ] .

<sup>(</sup>٥)- سورة آل عمران : | الآية : ٣١ ].

<sup>(</sup>١٠)- سورة الممتحنة : [الاية : ١٠].

(وَيَجِيْءُ) لَفَظَ (إِذًا) للمفاجأة (مَعَ الْجُمْلَة الاسْمِيَّة) الواقعة جزاءاً (مَوْضعَ الفاء) ويقوم مقامها فحينتذ لا يؤتي بالفاء في الجزاء بل يكتفي بلفظ (إذا) نحــو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّكَةٌ بِّمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيْهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ ﴾ (١)؛ لأنّ (إذا) يفيد معني التعقيب كما أنَّ الفاء تفيد معني التعقيب فأقيمت هي مقامها، وإنما قال: (مع الجملة الإسمية) إشارةً إلى أنَّ إذا لا تدخل إلاَّ على الجملة الاسمية إِلاَّ نادراً، (وَإِنْ) أي: وينحزم الفعل المضارع بـــ:(إنْ) إذا كانت (مُقَـــدَّرَةُ بَعْـــدَ الأُمْسِ) نحو: "أسلمْ تدخلْ الجنة" أي: إنْ تُسلمْ تدخل الجنة، ومنه قول الفقهاء: "بيَّنُوا تؤجَرُوا" أصله: تؤجَرُون فحذفت النون؛ لأنَّه وقع بحزوماً جزاءًا للـــشرط المحذوف، أي: (إنْ) بيّنتم تؤجَروا على ذلك، (وَالْنَهْي) نحو: "لا تكفرٌ تـــدحلُّ الجنة" أي: إنْ لا تكفر تدحل الجنة، (وَالاسْتَفْهَامِ) نحو: "أين بيتك أزرْك" أي: إِنْ تُعْرِفْنِي بِيتَكَ أَزِرُك، (وَالْتُمَنِّيُ) نحو: "ليت عندنا يحدَّثْنا" أي: إِنْ كان عندنا يحدَّثنا، (وَالْعَرْض) نحو: "ألا تنزلْ بنا تصب حيراً" أي: إن تنزل تصب حيراً، فهذه المضارعات كلُّها مجزومات بــ: (إنْ) المقدّرة، والمعنى في الجميع: إنْ وقع الأول وقع الثاني، (إذًا قُصدَ الْسَّبَيَّةُ) أي: إذا قصد سيبية الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني ، والعرض لمضمون هذا المضارع فيحصل معنى الشرط

<sup>(</sup>١)- سورة الروم : [الآية : ٣٦].

## نَحْوُ: أَسْلَمْ تَدْخُلْ الْجَنَّةَ، وَ: لاَ تَكْفُرُ تَدْخُلْ الْجَنَّةَ

ويصحّ تقدير (إنْ)؛ لأنّ في هذه الأشياء معنى الطلب والطلب لا يكون إلاّ لغرض، ويتحقق السببية والمسببية، بخلاف الجملة الخبرية فإنحا لا تصلح للسببية فلا يجزم الفعل المضارع في النفي .

وإنما قال: (إذا قصد السببية)؛ لأنه إذا لم يقصد سببية هذه الأشياء لما بعدها لم ينجزم الفعل المضارع كما إذا قصد الاستيناف نحو: "قم يدعوك فلان"، أو وقع المضارع وصفاً لما قبله نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِيْ مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يُرتُنِيْ ﴾ (1)، أو وقع حالاً نحو قوله تعالى: ﴿ ذَرْهُمْ فِيْ حَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (1)، وقوله تعالى: ﴿ ذَرْهُمْ فِيْ حَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (1)، وقوله تعالى: ﴿ وَوَله تعالى: ﴿ وَوَلَه تعالى: ﴿ وَوَلّه تعالى: ﴿ وَوَلّه تعالى: ﴿ وَوَلّه تعالى: ﴿ وَوَلّه تعالى: ﴿ وَوَلَّهُ عَالَى اللّهُ وَلَّهُ وَلَّهُ وَلَّهُ وَلَّهُ وَلَّهُ وَلّهُ وَلَّهُ وَلَّهُ وَلّهُ وَلّا قَالَ فَوْلُهُ وَلّهُ ولّهُ وَلّهُ وَلّهُولُولُولُهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّ

(تَحْوُدُ أَسْلِمْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ) هذا مثال الأمر المطلوب منه الإسلام وهو سبب لدخول الجنة، وقد قصد منه السببية فقد رت (إن مع الفعل المأخوذ من (أسلم) وجعل (تدخل الجنة) جزاءًا له مجزوماً، تقديره: وإن تسلم تدخل الجنة، (وَلاَ تَكُفُرْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ) هذا مثال النهي المطلوب منه ترك الكفر وهو سبب لدخول الجنة وقصد منه السببية فقد رت (إن مع الفعل، تقديره: إن لا تكفر تدخلُ الجنة .

<sup>(</sup>١)- سورة مريم: [الآية: ٥-١].

<sup>(</sup>٢)- سورة الأنعام: [الآية: ٩١].

<sup>(</sup>٣)- سورة المدثر : [ الآية : ٦ ] .

## وَامْتَنَعَ: لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلُ الْنَارَ، خلاَفًا لِّلْكسَائيُ؛ لأَنَّ تَقْدَيْرُهُ: إِنْ لاَ تَكْفُرْ .

(وَامْتَنَعَ) عند الجمهور هذا القول: (لاَ تُكُفُرُ تَدْخُلُ النّار) لاستازامه المحال؛ لأن عدم الكفر ليس سبباً لدخول النار بل الكفر سبب لدخول النار، (خِلاَفًا للْكِسَائِيُّ) (1) حيث أنّه أجاز هذا القول، وقال: إنّ الفعل المقلدر يقدر بحسب القرينة الدالة على المراد فيحوز أن يقدر بعد المنفي المثبت وبعد المثبت المنفي المقوينة الدالة على المراد فيحوز أن يقدر بعد المنفي المثبت وبعد المثبت المنفي فول القائل: "لا تكفر تدخل النار": إنّك إنّ تكفر تدخل النار، ومعين قول القائل: "أسلم تدخل النار": إن لا تسلم تدخل النار، (لأنّ تقديرة) (1) توجيه لقول الجمهور أي: إنما امتنع: "لا تكفر تدخل النار"؛ لأنّ تقديره: (إنْ لا تكفر تدخل النار"؛ لأنّ تقديره: (إنْ لا تكفر تدخل النار)؛ المن تقديره: وبن كان منبتاً فمثبت وبتقدير المنفي بناءًا على هذا النارة المحال المذكور.

\* \* \* \*

<sup>(</sup>١) نقدَمت ترجمته: (صـــ:١٢٢).

<sup>(</sup>٢) - في بعض نسخ المنن : (التقدير) بدل (تقديره) .

وَأَنَا زَيْدٌ، وَمَا أَنْتَ قَائِماً، وَهِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ، وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَان وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْقُوْعاً، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَّمْتَهُ، فَلَكَ الْخِيَارُ فِيْ اَلْثَانِيْ نَحْــوُ: أَعْطَيْتُكَــةُ

حذف العامل إذ أصله: اتق نفسك والشر، فلما حذف الفعل أبدل الكاف المتصل ب: (إياك) المنفصل، (وَأَنَا زَيْدٌ) هذا مثال كون العامل معنوياً؛ لأنّ (أنا) مبتدأ والعامل فيه معنوي، (وَمَا أَنْتَ قَائِماً) هذا مثال كون العامل حرفاً وهي مبتدأ والعامل فيه معنوي، (وَمَا أَنْتَ قَائِماً) خبره، (وَهِنْدٌ زَيْدٌ صَارِبَتُهُ هِي) هذا مثال الضمير مرفوع اسم (ما) (وقائماً) خبره، (وَهِنْدٌ زَيْدٌ صَارِبَتُهُ هِي) هذا مثال الضمير الذي أسند إليه الصيغة الصفتية في المعنى وهي في اللفظ حارية على عير من هي له في الواقع وهو زيد.

وإنما اختار «المصنّف» في التمثيل صورة عدم الالتباس و لم يمثّل بــصورة الالتباس نحو: "زيد عمرو ضاربه هو" ليعلم حكم الالتباس بالطريق الأول .

(وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ) في كلام (وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوْعاً) لأنّه لو كان الفعل أحدهما ضميراً مرفوعاً وحب اتصاله بالفعل؛ لأنّه كالجزء من الفعل نحو: "أكرمتك"، (فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا) أي: أحد الضميرين (أَعُرَفَ) من الآخر (وَقَدَّمْتُهُ أَي: قدَّمتَ الأعرف (فَلَكَ الْخِيارُ فِيْ) الضمير (الْشَانِيُ) الآخر (وَقَدَّمْتُهُ أَي: قدَّمتَ الأعرف (فَلَكَ الْخِيارُ فِيْ) الضمير (الْشَانِيُ) الصمالاً وانفصالاً إن شمّت حمصت بالمتصل (الرَّفُونُ (الْمُالِيُ السرهم

<sup>(</sup>١)- لأنَّ المتصل أحمَّفٌ .

<sup>(</sup>٣)– في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

وَحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ الْمَجْزُومِ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ وَلَيْسَ بِرُبَاعِيِّ زِدْتَ هَمْزَةَ وَصْلِ مَضْمُوْمَــةً إِنْ كَانَ بَعْدَهُ ضَمَّــةٌ، وَمَكْسُوْرَةً فَيْمَا ســوَاهُ

في اصطلاحهم .

(وَحُكُمُ آخِرِهِ) هذا مبتدأ، وقوله: (حُكُمُ الْمَجْزُوهِ) حبر، فيسكن آخره إنْ كان صحيحاً نحو: "اضرب، وأكرمُ"، ويسقط نون الإعراب في التثنيّة والجمع والمؤنث نحو: "اضربا، واضربوا، واضربي"، ويحذف حرف العلّة نحو: "ادع، احش، ارم"، وإنما قال: حكم آخره حكم المحزوم، ولم يقل: وآخره مبنيّ، لكون الأمر مبنياً، والجزم علامة الإعراب.

(فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ) أي: يعد حذف حرف المضارع حرف اساكنً بل كان متحركاً غو: "تضرّب"، وإن لم يكن بعد حرف المضارع ساكنًا بل كان متحركاً لم تحتج إتيان الهمزة أصلاً فتقول في (تَعدُ): "عدّ"، وفي (تُضارِب): "ضارِب"، ولم يذكر والمصنّف، هذا النوع لظهوره، (ولَيْسَ بِربّاعِيُّ) أي: ذات أربعة حروف وليس المراد من الرباعي: الرباعي الاصطلاحي، (زدْتَ هَمْوَةُ وَصْلٍ) لأنَّ الابتداء بالساكن مخانٌ (مَضْمُوْمَةً إِنْ كَانَ بَعْدَهُ) أي: بعد الساكن (ضَمَّةٌ) على عين الكلمة بالساكن عان (مَضَمَّةٌ) على عين الكلمة كما في باب: "قتل يقتل"، (ومَمَكْسُوْرَةً) أي: وتجيء بالهمزة مكسورة (فيْمَا سِوَاهُ) أي: ما سوى المضموم، وهو ما إذا كان عين الكلمة مكسورة كما في: "ضرب أي: ما سوى المضموم، وهو ما إذا كان عين الكلمة مكسورة كما في: "ضرب يضرب"، أو مفتوحة كما في: "علم يعلم"، وذلك لأنّ الهمزة حرف وصل، والحروف سواكن، والساكن إذا حرّك حرّك بالكسر، ولم يجعل في مضموم

## مثْلُ: اقْتُلْ، وَ: اضْرِبْ، وَ: اعْلَمْ، وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيّاً فَمَفْتُو ْحَةٌ مَقْطُو ْعَــةٌ .

العين مكسورةً؛ لأنّ الخروج من الكسرة إلى الضمة ثقيل في ابتداء الكلمة، (مِثْلُ: اقْتُلْ) هذا مثال ما كان فيه بعد السماكن ضمة والهمزة مصمومة، (وَاضْرِبْ) هذا مثال ما كان فيه بعد الساكن كسرة والهمزة مفتوحة، (وَاعْلَمْ) هذا مثال ما كان فيه بعد الساكن فتحة والهمزة مكسورة، فلا تكون همزة الوصلي مفتوحة في الأمر أبداً لما قلنا.

(وَإِنْ كَانَ) الفعل المضارع (رُبَاعِيًا) أي: ذات أربعة أحرف (فَمَفْتُوْحَـةُ) أي: فهمزة الوصل مفتوحة (مَقْطُوْعَةُ) أي: قطعية لا وصلية فلا تحــذف عنــد الاتصال بما قبله نحو: "أكرم"؛ لأنّ هذه الهمزة هي همزة باب الإفعال أعيــدت عند الحاجة إليه .

\* \* \* \* \*

# [ فعل ما لم يسمَّ فاعله ] فِعْــلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُــهُ: هُــوَ مَــا حُــذَفَ فَاعلُــهُ

#### [ فعل ما لم يسمم فاعله ]

ولمّا فرغ من بيان الفعل المعلوم شرع في بيان المجهول فقال: (فعْلُ مَا لَـمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) (1) إضافة الفعل إلى ما لا يسمّ فاعله بيانية مسن إضافة العام إلى الخاص، وكلمة (ما) موصوفة عبارة عن المفعول أي: فعلُ مفعول ما لم يسمّ فاعله، وإذا قلت: مفعول ما لم يسمّ فاعله كان (ما) عبارة عسن الفعل أي: مفعول فعلي لم يسمّ فاعله، و(يسمّ) بتشديد الميم صيغة المضارع المجهول حذفت مفعول فعلي لم يسمّ فاعله، و(يسمّ) بتشديد الميم صيغة المضارع المجهول حذفت الياء من آخره للجازم، و(فاعله) نائب فاعله، ولا يخفى ما في هذه التسمية من مناسبة اللفظ لمدلوله، ويسمّى الفعل المجهول أيضاً.

واعلم: أنَّ بعض الأفعال يختص ببناء المجهول ولا يستعمل بصيغة المعلوم نحو: "جُنَّ فلان، وحُمَّ زيد، وأُغمى عليه" وغيرذلك .

رهُوَ مَا حُدِفَ فَاعِلُهُ وأقيم المفعول مقامه للاحتصار، أو للاهام، أو للحهل بالفاعل، أو غير ذلك من الأغراض فتقول في "ضرب زيد عمراً":

<sup>(</sup>١)- واعلم: أنّ البحث عن كيفية بناء اسم ما لم يسمّ فاعله، ومثال الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول خارجة عن علم النحو؛ لأنّ هذه الأمور عن الأحوال الغير الإعرابية، وإنما هي أحوال لأبنية الكلم فالبحث عن كيفية بياتما من علم النصريف، (سعيدي).

# فَإِنْ كَانَ مَاضِياً ضُمَّ أُوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِه، وَيُضَمُّ الْثَّالِثُ مَعَ هَمْزُةٍ الْوَصْــلِ، وَالْثَانِــيْ مَــعَ الْتَــاءِ

"ضُرِبَ عمروّ" وقد سبق أحكامه في المرفوعات، والغرض ههنا كيفية بناء الفعل المجهول من المعلوم فقال: (فَإِنْ كَانَ) الفعل الذي أريد بناؤه للمفعول (مَاضِياً) لا مضارعاً (ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسرَ مَا قَبْلُ آخره) نحو: "ضُربَ، وأُكْرمَ" وغيرهما.

وإنما غيرت الصيغة للغرق بين المعلوم والمجهول، وإنما لم يقتصر على ضمّ الأول لئلا يلتبس الماضي من باب الإفعال بالمضارع المجهول نحو: "أُعْلَمُ "، ولا على كسر ما قبل آخره لئلا يلتبس المضارع المجهول بالمعلوم في باب علم، (ويُضَمُّ الحرف (الْقَالِثُ (۱) مَعَ هَمْزَة الْوَصْلِ في الأبواب التي فيها همزة الوصل نحو: "انطلق، واكتسب، واستخرج " فتقول في الماضي المجهول: "انطلت، والتأخر والتألم واكتسب واستخرج " فتقول في الماضي المجهول: "انطلت، والتاء في هذه واكتسب واستخرج " بضم الهمزة، والحرف النالث، وهو الطاء، والتاء في هذه الألفاظ، وكسر ما قبل الآخر، وإنما ضمَّ الحرف الثالث مع ضمَّ الهمزة، ولم يكتف بضمها؛ لأنّ الهمزة تسقط عند الوصل فيلزم التباس الماضي المجهول بأمر الحاضر عند الدرج والوقف نحو: "فانطلق، واكتُسب، واستُخرِج "، (والثنَّانِيْ مَعَ الحاضر عند الدرج والوقف نحو: "فائطلق، واكتُسب، واستُخرِج "، (والثنَّانِي مَعَ المعلوم في الأبواب التي في أولها الناء نحو: باب تفاعل، وتفعّل، فتقول في "تَعَلَّم، وتُجَاهَلَ": "تُعَلِّم، وتُجَاهَلَ": "تُعَلِّم، وتُجُوهِلَ" بضمة

<sup>(</sup>١)- و لم بضمّ الثاني لكونه ساكناً لا يقبل حركة في أصل بنيته، (سعيدي) .

# خَوْفَ الْلَّبْسِ، وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ الأَفْصَحُ: قِيْلَ، وَبِيْعَ، وَجَاءَ الإِشْمَامُ، وَالْوَاوُ

التاء، والحرف الثاني، أي: العين، والحيم، لئلا يلتبس الماضي المجهول بمسضارع (عَلَمَ، وحَاهَلُ) إذا قلت: "تُعَلّم وتُجَاهل" بفتح الحرف الثاني، والتبس "تُدَحرج" بالمضارع المعلوم من باب دحرج، (خَوْفَ اللّبْسِ) علّه لضمّ الحسرف الثالث والثاني مع ضمّ الأوّل بل علّه للحميع على سبيل التنازع كما قلنا، (وَمُعَتَلُ الْعَدِينِ) من الماضي المجهول نحو: "قيل، وبيع" جاء فيه ثلاث لغات، أحدها وهو (الأَفْصَحُ) فيها: (قِيْلَ، وَبِيْعَ) أصلهما: "قُولِ، وبيع" نقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار "قِيْل، وبِيْع" بالياء المكسورة ما قبلها صريحاً وإشباع الكسرة.

(وَجَاءَ الإِشْمَامُ) (1) أي: اللغة الثانية في "قيل وبيع" جاء بالإشمام، وهــو تحيّر الشفتين للتلفّظ بالضّم من غير التلفّظ صريحاً بل بحيث يحدث فيه رائحــة الضمّ، وتميل الياء إلى الواو قليلاً، ولا يعلم ذلك إلاّ القاريء البصير بــالقراءة، وذلك ليدلّ الإشمام على أنّ ما قبلها مضموم في الأصل، وهذه اللغة فصيحة.

(و) اللغة الثالثة: أن يتلفظ (الْوَاقُ صريحاً نحو: "قُوْلُ، بُوْعَ" بضمَ الأول وسكون الواو، وقلب الياء واواً في (بوع) لسكونها وضمّ ما قبلها، وهذه اللغة ضعيفة قال قائلهم (٢):

<sup>(</sup>١)- الغرض من الإشمام الإيذان بأنَّ الأصل الضمَّ في أوائل هده الحروف .

<sup>(</sup>٢)– القائل هو رؤبة بن عبد الله العجاج التميمي السعدي من الفصحاء المشهورين توفي سنة

## وَمِثْلُــهُ بَابُ (اخْتِیْـــرَ) وَ(انْقِیْـــدَ) دُوْنَ (اسْتُخیْـــرَ) وَ(أُقیْـــمَ)

(وَمِثْلُهُ) أي: مثل باب "قيل وبيع"، في الوجوه الثلاثة (بَابُ اخْتِيْرَ، وَانْقِيْدَ) ( وَمِثْلُهُ) أي: مثل باب "قيل وبيع"، في الوجوه الثلاثة (بَابُ اخْتِيْرَ، وانْقَيْدَ، ولف الخَيْرَ، وقُودًا مثل: "بيع، وقُدولً" في وقوع الضمة على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء، فجاز فيه ما جاز في "بيْعَ، وقيْلً" فيقال في الأفصح: "اخْتِيْرَ، وانْقِيْدً" بغير الإشمام، ويجوز فيه الإشمام، ويجوز الواو فتقول: "اخْتُوْرَ، وانْقُودًا".

(دُوْنَ اسْتُخِيْرَ، وَأُقِيْمَ) (٣) أي: ليس مثل "بِيْعَ، وقِيْلَ": "استُخِيْرَ، وأُقِيْمَ" في حواز الأوجه الثلاثة لفقد فعل فيهما؛ لأنّ "استخير، وأقيم" أصله: "استُخير، وأُقومَ" فما قبل حرف العلّة فيهما ساكن ليس بمضموم فلا يجوز فيهما إلاّ الكسرة الخالصة دون الإشمام، والضمّة.

<sup>- (</sup>١٤٥ هـ)، انظر: "الشعر والشعراء": (صــ: ٥٩٨)، "المؤتلف والمختلف": (صــ: ١٢١)، "الأعلام": (٣٤/٢)، "وفيات الأعيان": (٣٠٣/٢) وغيرها .

<sup>(</sup>١) - صدر هذا البيت: لَيْسَتَ وَهَــلُ يَنْفَــعُ شَيْعًــاً لَيْسَتُ

تحويج البيت: "مغني اللبيب": (٢٣٢/٢)، "همع الهوامع": (٢٤٨/١)، "أسرار العربية": (صــ: ٩٢)، "المدر": (٢٤٨/١)، "شرح ابن عقيل": (صــ: ٢٥٦)، "المقاصد النحوية": (٢٦/٢)، "تلخيض الشواهد": (صـــ: ٤٩٥)، "شرح الأشموني": (٢١٥/١)؛ "شرح التصريح": (٢٩٥/١) وغيرها .

<sup>(</sup>٣)– والمراد به: باب "الْفُتُعِلَ، واثْفُعِلَ".

<sup>(</sup>٣)- والهراد به: "أَفْعَلَ، والمُتَّفَعْلَ".

# وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً ضُمَّ أُوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلُ آخِرِهِ

(وَإِنْ كَانَ) أي : الفعل الذي أريد بناؤه للمفعول فعلاً (مُضَارِعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ) وهو حرف المضارعة كما فعلَ في الماضي للفرق بين المسبني للفاعــل، والمسبني للفاعــل، والمسبني للمفعول (وَقُتِحَ مَا قَبْلُ آخِرِهِ) نحو : "أيضْرُبُ، ويُكْرَمُّ، ويُستَخْرَجُّ" وغيرها .

وإنما جعل في المضارع ما قبل الآخر مفتوحاً لا مكسوراً كما في الماضي ليثقل المضارع بزيادة الحروف، والفتحة أخفُّ الحركات، وإنما لم يقتصر على إحدى العلامتين؛ لأنَّ الاقتصار على فتح ما قبل الآخر لا يكفي ولا يفيد في مثل باب (يُعْلَمُ) بفتح اللام، وضمُّ الأول لا يفيد في مثل باب (يُخرجُ).

(وُمُعْتَلُّ الْعَيْنِ) أي: إذا كان المضارع الذي يبنى منه المبني للمفعول معتلّ العين كـ: "يقول، ويبيع" (يَتْقَلْبُ فِيْهِ الْعَيْنُ) (١) أي: حرف العلّة الواقعة موقـع العين (أَلْفَأَ) فيقال: "يُبَاعُ، ويُقَالُ" أَصُله: "يُبيّعُ ويُقُولُ"، نقلت حركـة الـواو والياء إلى ما قبلهما وقلبتا ألفاً كما علم في علم التصريف، ولا يختص هـذا بالمحرّدات بل المزيدات كـ: "يُحْتَارُ، ويُنقَادُ" وغيرهما كذلك.

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>١)- سقط من بعض نسخ المنن: (فيه العين).

#### [ المتعدّي وغير المتعدّي ]

فَالْمُتَعَدِّيْ: مَا يَتُوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ كَـــ: (ضَرَبَ)، وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيُ بِخِلاَفِــهِ كَـــ: (قَعَـــدَ)

#### اللتعدّي وغير المتعدّي]

ولمّا فرغ عن بيان الفعل باعتبار ذاته شرع في بيانه باعتبار متعلقه فقال: (الْمُتَعَلَّيُ وَغَيْرُ الْمُتَعَلَّيُ) التعدّي في اللغة: التجاوز عن الحدّ، وفي الاصطلاح: تحاوز الفعل من الفاعل إلى المفعول، (فَالْمُتَعَدُّيُ مَا يَتَوَقَّفُ فَهُمُ لَهُ عَلَى مُتَعَلِّقَ) مخصوص (كَ ضَرَبَ) زيدٌ عمراً، فإنّ الضّرب يتوقف فهمه على متعلّقه! لأنّ الضّرب لا يتم بدون المضروب.

ومن خواصه: أن يصح لحوق الضمير العائد إلى غيره به فتقول: "رأيته، وضربته"، ولا تقول: "قمته، وقعدته" إلا إذا كان الضمير عائداً إلى مصدره فيصح في اللازم أيضاً نحو: "قمته" أي: القيام، ويصلح لأنْ يصاغ منه صيغة المجهول للماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، ولا يجيء صيغة المجهول من الفعل اللازم ولا صيغة اسم المفعول منه إلا باستعانة حرف الحرّ فيقال: "شُرِف به، وغضبتُ على عمرو فهو مغضوب عليه".

(وَغَيْرُ الْمُتَعَدَّيُ بِحِلاَفِهِ) وهو ما لا يتوقّف فهمه على متعلق (كَــ: قَعَــدَ) زيدٌ، فإنّ القعود لا يتعلق فهمه على شيء يتعلّق به قعود القاعد .

# وَالْمُتَعَدِّيْ يَكُونُ إِلَى وَاحِدٍ كَ : ضَرَبَ، وَإِلَى اثْنَيْنِ كَ : أَعْطَى، وَعَلِمَ

فائدة: الفعل الواحد قد يكون مشتركاً بين المعنيين ويــستعمل لازمــاً ومتعدياً نحو: "جاء زيد، وجئته، ووقف، ووقفته، ونقــص، ونقــصته، وزاد، وزدته".

وفائدة أخرى: إذا أردت أن تجعل غير المتعدّي متعدّياً فله وجوه ثلاثـة، بإتيان الهمزة في أوّله أي: تجعل الفعل اللازم من باب الإفعال نحـو: "أذهبـت زيداً"، أو بتضعيفه أي: يجعله من باب التفعيل نحو: "فرح زيد، فرّحت زيداً" أو بحرف الحرّ نحو: "ذهبت بزيد"، وهذا الفعل لا يسمّى متعدّياً مطلقـاً بـل متعدّياً بواسطـة حرف الحرّ، وإذا أردت أن تجعل الفعل المتعدي لازماً فتحوّله إلى باب التفعل والانفعال يصير لازماً فتقول في "قَطَعْـتُ الـشيءَ": "تَقَطّعَ وانْقَطَعَ".

(وَالْمُتَعَدِّيْ يَكُوْنُ) متعدِّياً (إِلَى) مفعول (وَاحِد كَــ: ضَرَبَ) زيد عمــراً، (وَإِلَى) مفعولين (اثْنَيْنِ كَــ: أَعْطَى، وَعَلِمَ) نحو: "أَعطَيْت زيداً درهماً، وعلمـــت زيداً قائماً".

## وَإِلَى ثَلاَثَةً كَد: (أَعْلَمَ) وَ(أَرَى) وَ(أَنْبَأَ) وَ(نَبَّأً) وَ(أَخْبَرَ) وَ(خَبَّرَ) وَ(حَدَّثَ)

وأورد مثالين للمتعدّي إلى مفعولين إشارةً إلى نوعيه :

أحدهما: أن لا يكون المفعول الثاني عين الأول فيجوز الاقتصار على الحدهما كما في: "أعطيت زيداً درهماً، وكسوت زيداً جبّة" يجوز أن تقول: "أعطيت العطيت زيداً، وكسوت زيداً" بغير ذكر ما اعطيت، ويجوز أن تقول: "أعطيت درهماً وكسوت جبّة " بغير ذكر مَنْ أعطيت .

وثانيهما: أن يكون المفعول الثاني عين الأوّل فيما صدقا عليه فلا يجــوز الاقتصار على أحدهما نحو: "علمتُ (بالتحفيف) زيداً فاضلاً"؛ لأنّه في الأصــل مبتدأً وحيرٌ .

(و) قد يكون الفعل متعدّياً (إلى فَلاَقة) مفاعيل، وأبنيتُها قليلة محصورة فلذلك قال: (كُ.: أعْلَم) نحو: "أعلمت زيداً عمراً فاضلاً" أي: صيّرت زيداً ذا علم بأنّ عمراً فاضل، (وأرئ) نحو: "أريت عمراً خالداً عالماً" بمعنى: أعلمت، وهذان اللفظان أصلان في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأهما كانا من أفعال القلوب متعدّين إلى مفعولين، وبدخول الهمزة صارتا متعدين إلى ثلاثة مفاعيل، ووقده الأفعال الخمسة ليست أصلاً في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل، ولا صارت بسبب الهمزة والتضعيف متعدّياً إليها بعد ما كانت متعدّيةً إلى اثنين، بل بواسطة اشتمالها على معنى الإعلام ألحقت في بعض استمالاها به، فيقال: "أنبأت، ونبّأت، وأحبرت، وحبّرت، وحدّثت زيداً عمراً استمالاها به، فيقال: "أنبأت، ونبّأت، وأحبرت، وحبّرت، وحدّثت زيداً عمراً

# وَهَذِهِ مَفْعُولُهَا الأُوَّلُ كَمَفْعُولِ (أَعْطَيْتُ)، وَالْثَّانِيْ، وَالْثَّالِثُ كَمَفْعُولُكِهَا الأَوَّلُ كَمَفْعُولِ (أَعْطَيْتُ).

فاضارً"

(وَهَذِهِ) الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل حكمُ (مَفْعُولْهَا الأَوَّلِ كَمَفْعُولْهَ) باب (أَعْطَيْتَ) فيجوز حذف مفعولها الأول كما يجوز حذف كلّ واحد مسن مفعولي باب (أعطيت)، (وَالنَّانِيِّ) أي: المفعول الثاني (وَالنَّالِثُّ) أي: المفعول الثاني من هذه الأفعال (كَمَفْعُولَيُّ) باب (عَلَمْتُ) حيث لا يجوز الاقتصار على الثالث من هذه الأفعال (كَمَفْعُولَيُّ) باب (علمتُ)، ويجوز ترك كليهما أحدهما كما لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي (علمت)، ويجوز ترك كليهما معاً كما يجوز ترك مفعولي (علمت)؛ لأنّ المفعول الثاني، والثالث من هذه الأفعال هما مفعولا باب (علمت) في الحقيقة فحكمهما حكمهما، فتقول: "أعلمت زيداً عمراً فاضلاً" بإثبات المفاعيل الثلاثة، ولك أن تقول: "أعلمت زيداً" فقط بحذف المفعولين معاً، وتقول: "أعلمت عمراً فاضلاً" بحذف المفعول الثاني، ولا: "أعلمت زيداً فاضلاً" بحذف المفعول الثاني، ولا: "أعلمت عمراً" بحذف المفعول الثاني، ولا: "أعلمت عمراً" بحذف المفعول الثاني، ولا: "أعلمت عمراً" بحذف المفعول الثانث مقتصراً على أحدهما كما هو الحكم في باب زيداً عمراً" بحذف المفعول الثالث مقتصراً على أحدهما كما هو الحكم في باب علمت .

#### [ أفعال القلوب ]

## أَفْعَالُ الْقُلُوْبِ: (ظَنَنْتُ) وَ(حَسِبْتُ) وَ(خِلْتُ) وَ(زَعَمْتُ) وَ(عَلِمْتُ) وَ(رَأَيْــتُ) وَ(وَجَـــدْتُ)

#### [ أفعال القلوب ]

(أفعال القلوب)؛ لأنّ القلوب على هذه الأفعال القلوب)؛ لأنّ القلب محل هذه الأفعال، ولا يحتاج في صدورها إلى فعل الأعضاء، والجوارح، ويسمّى أفعال الأفعال، ولا يحتاج في صدورها إلى فعل الأعضاء، والجوارح، ويسمّى أفعال الشكّ (أ)، واليقين أيضاً؛ لأنّ معانيها كذلك وهي سبعة (أ)، (ظَننْتُ) من الظنّ يمعنى: الحسبان، (وَحَسِبْتُ) يمعنى: اعتقدت، (وَخِلْتُ) من حال يحال يمعنى: ظنّ، (وَزَعَمْتُ) يمعنى: تيقنت، (وَزَعَمْتُ) يمعنى: تيقنت، (وَرَجَمْتُ) يمعنى: علمت، وظننت، لا يمعنى رؤية العين، (وَوَجَمْتُ) يمعنى: علمت، وهذه الثلاثة لإفادة معنى اليقين، وقدّم الشكّ على اليقين لتقدّمه وجوداً .

وغير هذه الأفعال السبعة وإن وجد فيه معنى الشك أو اليقين مثل: "عرفت، واعتقدت" لكن لا يجري فيهما أحكام أفعال القلوب، وحوّاصها، ولذا

<sup>(</sup>۱)- وإنما قبل لها ذلك؛ لأنّ معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة أقسام، ما لا يتعدّى بنعسه نحو: "فكّر، وتفكّر"، وما ينعدّى إلى واحد نحو: "عرف وفهم"، وما يتعدّى إنى اثنين وهو المقصود .

 <sup>(</sup>٣)- الشك: بالمعنى اللغوي لا المنطقي؛ لأنه ليس فعل من هذه الأفعال للشك بالمعنى المنطقي .
 (٣)- وانحصار أفعال القلوب في السبعة اصطلاحي واستقراء، وقدّم أفعال الشك على أفعال البقين لقلّة الشك، وتقدّمه وحوداً، (هندي) .

تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّــةِ لِبَيَانِ مَا هِيَ عَنْــهُ، فَتَنْصُبُ الْجُزْنَيْنِ، وَمِــنْ خَصَائِصِهَا: أَنَهُ إِذَا ذُكُرَ أَحَدُهُمَا ذُكُرَ الآخَرُ بِخِلاَفِ بَابِ (أَعْطَيْتُ)، وَمِنْهَا: جَــوَازُ الإِلْغَــاءِ إِذَا تَــوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّــرَتْ

أفردها بالذكر، فهذه الأفعال السبعة (تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ) أي: على المبتدأ والحبر (لِبَيَانِ مَا هِيَ عَنْهُ) أي: لبيان ما تكون الجملة عبارةً عنه من ظنّ، أو علم (فَتنْصُبُ) هذه الأفعال (الْجُرْتُيْنِ) أي: حزئي الجملة الاسمية، وهما المبتدأ، والحبر فيصيران مفعولين لهذه الأفعال، لكن لما كان هذه الأفعال مختصة ببعض الأحكام أفردها بالذكر فقال: (وَمِنْ حَصَائِصِهَا: أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا) أي: أحد المفعولين ذكر المفعول (الآخر) حتماً، ولا يجوز الاقتصار على أحدها، وذلك لأنّ ذكر المفعول الأوّل توطية ووسيلة إلى ذكر الثاني، فلو اقتصر على الأوّل لزم ذكر المقصود التوطية والوسيلة بدون ما هو المقصود، ولو اقتصر على الثاني لزم ذكر المقصود بدون ما هو توطية ووسيلة إليه، (بخلاف يَابِ أَعْطَيْتُ) فإنه يجوز أن يدكر بدون ما هو توطية ووسيلة إليه، (بخلاف يَابِ أَعْطَيْتُ) فإنه يجوز أن يدكر أحدهما بدون الآخر لعدم الموجب للذكر فتقول: "أعطيت زيداً" ولا تذكر ما أعطيت، وتقول: "أعطيت درهماً" ولا تذكر من أعطيت .

(وَمِنْهَا) أي: من خصائصها: (جَوَازُ الإِلْغَاءِ) أي: إهمال هذه الأفعال فلا تنصب الجزئين على المفعولية، بل تكون الجملة باقية على حالها مرفوعة الجزئين كما كانت (إذًا تُوسَطَتُ) هذه الأفعال بين جزئي الجملة نحو: "زيد ظننت". طننت قائم" (أَوْ تَأْخَرَتُ) هذه الأفعال عن الجملة نحو: "زيد قائم ظننت".

# لاسْتَقُـــالاَلِ الْجُـــزْئَيْنِ كَلاَمَـــاً، وَمِنْهَـــا: أَنَّهَــا تُعَلَّــقُ

(الإستقلال الجُزْنَيْنِ كَلاَماً) علّة لإلغاء عملها أي: لأنّ مفعوليها كالام مستقل بنفسه، أحدهما مبتدأ، والآخر حبر، لا يحتاج إلى هذه الأفعال في إفادة معناه، فإذا تقدّم كلا المفعولين أو أحدهما على هذه الأفعال تحقّق استغناؤهما عنها مع أنّ العامل صار ضعيفاً بتقدّم المعمول عليه، ويفهم من قوله: (حواز الإلغاء) حواز إعمالها أيضاً نظراً إلى وحود العامل وقوّته ذاتاً، وقالوا: الإعمال أولى إذا توسّطت أولى إذا توسّطت أولى إذا تأخّرت ويعلم من قوله: (إذا توسّطت أولى العرب عليها .

(وَمِنْهَا) أي: من حصائصها: (أَنَّهَا تُعَلَّقُ) بضمّ التاء، وفتح العين، وتشديد اللام المفتوحة أي: تجعل معلّقة بأن تهمل عن العمل لفظاً وتعمل معنى، فلا هي ذات عمل ولا ملغاة، فتكون كالمعلّقة، وهي المرأة التي يدعها زوجها من غــير طلاق فلا هي ذات زوج ولا مطلّقة .

والفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :

أحدهما في الحكم: وهو أنّ الإلغاء أمر جوازي يجــوز فيـــه الإعمـــال والإهمال بخلاف التعليق فإنّه أمر ضروري يجب فيه إبطال العمل لفظاً .

وثانيهما: أنّ التعليق إبطال العمل في اللفظ فقط، وفي المعنى هو عامل ولذا يجوز العطف عليها منصوباً فيقال: "علمت لزيدٌ قائمٌ وبكراً قاعداً" بخلاف الإلغاء فإنّه إبطال العمل لفظاً ومعنى، فلا يجوز العطف بالنصب عليها، ولا يقال

# قَبْلَ الاسْتِفْهَامِ، وَالْنَّفْيِ، وَالْلاَّمِ، مِثْلُ: عَلِمْتُ أَ زَيْدٌ عِنْــــذَكَ أَمْ عَمْـــرٌو

كما قلت في التعليق منصوباً بل يقال: "زيدٌ قائمٌ ظننتُ وبكرٌ قاعدٌ" بالرفع، وإنما تعلق هذه الأفعال إذا وقعت (قَبْلَ الإسْتِفْهَامِ) كالهمزة، و(ما)، و(مَنْ)، وغير ذلك نحو: "علمت أ زيدٌ عندك أم عمرو"، (وَالنَّفْي) كــ: (مــا، ولا) نحــو: "علمت ما زيد منطلق، وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو"، (وَاللَّامِ) أي: لام الابتداء نحو: "علمت لزيد قائم، وظننت لزيد عندك"، (مِثْلُ: عَلِمْتُ أَ زَيْدٌ عِنْدَكُ أَمْ عَمْرٌو) فـــ:(علمت ) من أفعال القلب دخل على همزة الاستفهام فألغي عــن العمل لفظاً .

وإنما تجعل معلّقة عند هذه الأشياء؛ لأنّ هذه الأشياء تقع في صدر الجملة وضعاً وتقتضي بقاء صورة الحملة على حالها، وهذه الأفعال تقتصي تغييرها ونصبها بالمفعولية فوجب التوفيق بينهما، فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام، والنفي، ولام الابتداء، وأبقي الجملة على حالتها السابقة من الإعراب، ومن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال فجعل مفعولاها في محل النصب، والمعطوف عليها منصوباً لفظاء لأنّ هذه الأفعال في المعنى واقعة على الجملة لا على النفي، والاستفهام، ومعنى "علمت أ زيد عندك أم عمرو": "علمت أحدهما عندك"، وجوابه بالتعيين فلم يتغير الجملة عن وقوعه في محل النصب.

## وَمِنْهَا: أَلَّهَا يَجُورُزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيْرَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ مِثْلُ: عَلَمْتُنَكِيْ مُنْطَلِقًا

(وَمِنْهَا) أي: من حصائص أفعال القلوب: (أَنْهَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَعْعُونُهَا صَمِيْرِيْنِ) متصلين (لِشَيْء وَاحد) ويكون المفعول الثاني مظهراً (مِشْلُ: عَلَمْتُنِيْ مُنْطَلَقاً) ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّيْ أَرَانِيْ أَعْصِرُ خَمْراً ﴾ (() فالسخميران كلاهما لشيء واحد وهو المتكلم، ومثل: "علمتك منطلقاً" الضميران كلاهما للمحاطب، و"زيد علمه منطلقاً" الضميران كلاهما للغائب، والفعل من أفعال القلوب، يخلاف غيرها من الأفعال حيث لا يجوز أن تقول: "ضربتني، ولا: "ضربتني، ولا: "ضربتني، ولا: "ضربتك، وشتمتك"، ولا: "زيد ضربه، وشتمه" إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً راجعاً إلى زيد وضمير المفعول أيضاً راجعاً إليه، بل يجب أن تبدّل الضمير الثاني بلفظ النفس وتقول: "ضربتُ نفسي، وضربتَ نفسي، وضربتَ نفسك، وزيد ضربَ نفسه"، وذلك لأنَّ مفعول أفعال القلوب في الحقيقة همو الثاني، والمفعول عيرها من الأفعال.

مسألة: أفعال القلوب وغيرها من الأفعال لا يجوز أن يكون فاعلها ضمير يعود إلى المفعول المتقدّم فلا يقال: "زيداً ظنّ منطلقاً"، ولا: "زيداً ضرب" على أن يكون فاعل (ظننَّ)، و (ضَرَبَ) ضمير عائد إلى (زيد)؛ لأنّ المفعول فضلةً

 <sup>(</sup>١)- سورة بوسف : [الآية : ٣٦].

وَلِبَعْضِهَا مَعْنَى آخَرُ يَتَعَدَّىَ بِهِ إِلَى وَاحِد، فَ: (ظَّنَنْتُ) بِمَعْنَى: (اتَّهَسْتُ) وَرُوجَدْتُ فَ وَرُعَلِمْتُ) بِمَعْنَى: (أَبْصَرُتُ)، وَرُوجَدْتُ فَ وَرُعَلِمْتُ)، وَرُوجَدْتُ فَ فَرَامِنْتُ بِمَعْنَى: (أَصَبِّستُ)

فلا يجوز أن يصير عُمدةً، وكذا لا يجوز: "غلام هند ضربتْ" على أن يكون فاعل (ضربتْ) ضمير (هند) لكون المجرور فضلةً .

وَلِيَعْضِهَا) أي: بعض هذه الأفعال السبعة (مَعْنَى آخُرُ) غير معنى الـشك واليقين، فحيئلذ (يَتَعَدَّى بِهِ) أي: بسبب ذلك المعنى (إلَى) مفعول (وَاحِدِ) فقط، وفيه: ظَنَنْتُ) بَحِيء (بِمَعْنَى اتَهَمْتُ) من الظنة بمعنى التهمة، ومنه قولـ تعلى الله وَمَا هُو عَلَى الْغَيْبِ بِظَنَيْنِ ﴾ (١) أي: متهم على قراءة الظاء، (وَعَلَمْتُ) بحيء (بمَعْنَى عَرَفْتُ) فتقول: "علمت زيداً" أي: عرفت شخصه من غير أن تحكم عليه بشيء، (وَرَأَيْتُ) بحيء (بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ) من رؤية البصر تقول: "رأيت زيداً" أي: أبصرته، (وَوَجَدُتُ) بحيء (بِمَعْنَى أَصْبِيْتُ) من وجدان الضالة تقول: "وجدت أبصرته، ووَجَدُتُ بحيء (بِمَعْنَى أَصَبِيْتُ) من وجدان الضالة تقول: "وجدت ناقيق" أي: أصبتها، وكذلك حاء: (حسبتُ) بمعنى (صرت أحسبُ) وهـو الذي في شعره شقرة، و(حلتُ) بمعنى (صرت ذا حال)، و(زعمـتُ) بمعـين (كفلت به)، و لم يذكر والمصنّف، هذه الألفاظ؛ لأهَا حينئذ لازمةٌ لا تقتـضي مفعولاً أصلاً .

<sup>(</sup>١)- سورة التكوير ; [ الآية : ٢٤ ].

#### الأفعال الناقصة

# الأَفْعَالُ الْنَاقِصَــةُ : مَــا وُضــعَ لتَقْرِيْــر الْفَاعــل عَلَى صفَــة

#### [ الأفعال الناقصة ]

(الأفعال الناقصة) (١) اعلم: أنّ الأفعال النامّة كــ: (ضرب) مثلاً تدلّ على ثلاثة معان، المعنى المصدري، ونسبة ذلك المعنى إلى الفاعل، وعلى زمان تلك النسبة والأفعال الناقصة كــ: (كان) مثلاً تدلّ على المعنيين فقصط، الزمسان، والمعنى المصدري، ولا تدلّ على نسبة ذلك المعنى إلى الفاعل، فإذا قلت: "كسان زيد قائماً" كان المراد منه نسبة القيام إلى زيد، لا نسبة الكون والوجود إلى زيد، وإلاّ كانت تامّة حينتذ، فهذه الأفعال تحتاج إلى صفة حارجة عسن معناها، منسوبة إلى فاعلها وهي التي تسسّى حبرها، وما لم يذكر تلك السعفة كانست فاقصات في المعنى، ولا تتم معناها بذكر فاعلها ولهذا تسمّى أفعالاً ناقصة، (مَل وضع لتقرير الفاعل وضعة غير صفة غير صفة مصدرها نحو: "كان زيد قائماً" فــ: (كان) قرّر زيداً على صفة كونة قائماً في الزمان الماضي .

فإن قيل: "ضرب زيدٌ عمراً" كذلك يقرر زيداً على صفة الـضاربية في الزمان الماضي فما الفرق بينهما ؟

<sup>(</sup>١)- فائدة: لما كانت الأفعال الناقصة محصورةُ معدودةٌ ذكرها ليعلم أنَّ ما سواها تامة; (غاية التحقيق).

## وَهِ \_ يَ كُانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَظُلِّ، وَبَاتَ، وَآضَ

قلنا: المراد من تقرير الفاعل على الصفة غير صفة مصدره، ف:(كان) قرر زيداً على صفة القائمية في الزمان الماضي، والقيام غير مصدره، بخلاف "ضرب زيد عمراً" فإنّ الضاربية صفة له من فعله المنسوب إليه بعينه.

(وهِي) على ما ذكره «المصنف» تسعة عشر فعلاً، والتحقيق إلها غيم منحصرة فيما ذكر؛ لأن منها ما يرادف (صار) في المعنى، مثل: "آل، ورجع، وحال، ومال"، وغير ذلك، ومنها ما يرادف (ما فتى) مثل: "ما وفى، وما رام"، ومنها الأفعال التامة التي تضمّنت معنى الأفعال الناقصة ولا تستغني عن الخيم كما تقول: "تتم التسعة بهذا عشرةً"، و"كمل زيد عالمًا" أي: صار عالمًا كاملاً، ولذا لم يعد «سيبويه» (١) من الأفعال الناقصة سوى كان، وصار، وما دام، وليس، وقال: كلّ ما يحتاج إلى الخبر بحيث لا يستغني عنه فهو من الأفعال الناقصة، وإنّما قلنا: (بحيث لا يستغني عنه) احترازاً عن الأفعال المتعدية فإنما قد تستغني عن المفعول ويجوز الاكتفاء بذكر الفاعل فقط، (كان) نحو: "كان زيد تستغني عن المفعول ويجوز الاكتفاء بذكر الفاعل فقط، (كان) نحو: "كان زيد وأمستى) نحو: "أصبح زيد حزيناً"، (وأمستى) نحو: "أصبح زيد حزيناً"، (وأمستى) نحو: "أطحى زيد حزيناً"، (وأمستى) نحو: "أطحى زيد مسروراً"، (وأضبح) نحو: "بات زيد نائماً"، (وآض) نحو: "طلّ زيد متفكراً"، (وبَات) نحو: "بات زيد نائماً"، (وآض) نحو: "طلّ زيد متفكراً"، (وبَات) نحو: "بات زيد نائماً"، (وآض) نحو: "طلّ زيد متفكراً"، (وبَات) نحو: "بات زيد نائماً"، (وآض) نحو: "طلّ زيد متفكراً"، (وبَات) نحو: "بات زيد نائماً"، (وآض) نحو: "طلّ زيد متفكراً"، (وبَات) نحو: "بات زيد نائماً"، (وآض) نحو: "طلّ زيد متفكراً"، (وبَات) نحو: "بات زيد نائماً"،

<sup>(</sup>١)- تقدُّمت ترجمته : (صــ: ١٠٠).

# وَعَادَ، وَغَدَا، وَرَاحَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَ، وَمَا فَتِيءَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا ذَامَ، وَعَادَ، وَقَعَدَتْ كَأَنَّهَا حرْبَاتٌ وَلَيْسَ، وَقَدْتُ كَأَنَّهَا حرْبَاتٌ

"آض زيد سالمًا"، (وَعَادُ) نحو: "عاد عمرو غانمًا"، (وَعَلَا) نحو: "غدا بكر مسافراً"، (وَرَاحَ) نحو: "وما زال زيد عاقلاً"، مسافراً"، (وَرَاحَ) نحو: "وما زال زيد عاقلاً"، (وَمَا أَنْكُ ) نحو: "ما انفك بكر قارياً"، (وَمَا قَتِيءً) نحو: "ما فتيء عمرو فاضلاً"، (وَمَا يَوِحَ) نحو: "الما ما دام زيد حالساً"، (وَمَا يَوِحَ) نحو: "الجلس ما دام زيد حالساً"، (وَلَا يَسَ) نحو: "ليس زيد قائماً".

(وَقَدْ جُاء) من الأفعال الناقصة لفظ (ما جاء) نحو: (مَا جُاءَتُ حَاجَتُكَ) أي: أيّ شيء صارت حاجتك ؟ فــ: (ما) الاستفهامية مبتدأ، و (جاءت) ناقصة بمعنى (صارت)، وضميرها العائد إلى (ما) الاستفهامية استمهاء، و (حاجتك) خبرها، وإنما أنث الضمير في (ما جاءت) مع ألها عائد إلى (ما) الاستفهامية، وعاية للخبر كما في قولهم: "من كانت أمّك ؟"، (وَقَعَدَتُ أي: وقد جاء مسن الأفعال الناقصة على سبيل القلّة (قعد) كما في قولهم: قعدت (كَأَنها حِرْبَةٌ) وهذا قول الأعرابي حين أرهف شفرته بالمبالغة فقال: قعدت كألها حربة، يعنى صارت شفرته أي: سكينه الكبير كالحربة، وهي الرمح القصير من كثرة التحديد، لكن هذا الاصطلاح مخصوص بمحلّه، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: "قعد كاتباً" معنى: صار كاتباً، بل يقال: "قعد كاتباً" نكونه مثل: "قعددتْ كألها المعنى حربة" .

## تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لإعْطَاءِ الْخَبَرِ حُكْمَ مَعْنَاهَا فَتَرُفَعُ الأَوَّلَ وَتَنْصُبُ الْتَانِيُ مُثْلُبُ كُانَ زَيْكٌ قَائِمِاً، فَــ: (كَــانَ)

(تَدُّحُلُ) هذه الأفعال (عَلَى الْجُمْلَةِ الإسْمِيَّةِ) أي: المبتدأ والخبر (الإعْطَاءِ الْخَبَرِ) أي: حبر هذه الأفعال (حُكُم مَعْنَاهَا) (') أي: معنى تلك الأفعال من مضيًّ كما في: كان، أو انتقال كما في: صار، ومرادفاهما، ودوام كما في: ما زال، وما طنفك، وما فيء، وما برح، وتوقيت كما في: ما دام، ونفي كما في: ليس، فمعنى "كان زيد قائماً": زيد قام في الزمان الماضي، ومعنى "صار زيد غنياً": انتقل زيدٌ من الفقر إلى الغناء، وعلى ذلك فقس.

(فَتُرُفَعُ) هذه الأفعال الجزء (الأول) من الحملة الاسمية أعني المبتدأ ويسسى اسمها، (وَتَنْصُبُ) الجزء (النَّانِيُ آي: الخبر ويسمّى حبرها تشبيهاً لهما بالفاعل والمفعول لهذه الأفعال، وإنما أفردوها بالذكر؛ لاختصاصها لبعص الأحكام كما سيحيء (مثلُ: كَانَ زَيْدٌ قَاتِهاً) فه: (زيدٌ) مرفوع بأنّه اسمُ (كان)، و(قائماً) منصوب بأنّه حبرُ (كان)، و(كان) فعلٌ ناقصٌ أفاد معناه، وهو الزمان الماضي في: "زيد قائم".

ثم شرع في بيان معاني هذه الأفعال وحوّاصه فقال: (فَــــ:كَـــانُ) أي: كلمة (كان) وما يشتقّ منها تجيء على ثلاثة أنواع: ناقصة، وتامــــة، وزائــــدة

 <sup>(</sup>١) - المراد بالمعنى مصادرُها كالكون والصيرورة، والمراد بحكم المعنى هو اتّصاف الحنير؛ لأنّ مضمون الأفعال الناقصة صفة لمضمون حيرها، (نحم الدين).

تَكُوْنُ نَاقِصَةً لِثَبُوْتِ خَبَرِهَا مَاضِياً دَائِماً، أَوْ مُنْقَطِعاً، وَبِمَعْنَى (صَارَ)، وَيَكُوْنُ فِيْهَــا ضَمِيْـــرُ الْشَــــُأْنِ

فالتي (تَكُونُ نَاقِصَةً) بحيء (لشُبُونُ خَبَرِهَا) لفاعلها ثبوتاً (مَاضِياً دَائِماً) بطريق الدوام والاستمرار أي: من غير دلالة على عدم سابق، وانقطاع لاحق، نحو: "كان زيد جميلاً"، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَّحِيْماً ﴾ (١)، (أو مُنقطعاًم أي: ماضياً منقطعاً غير مستمر نحو: "كان زيد غنياً" فافتقر، (وبمعنى صار) أي: تكون ناقصة بمعنى (صار) قليلاً نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللهُ مَن التامة (ضمير الشأن من التامة (ضمير الشأن) التامة (ضمير الشأن) ويكون هو اسماً لها والجملة الواقعة بعد ضمير الشأن مفسراً للضمير حبراً لها كما في قول الشاعر (٢):

إِذَا مُتُ كَانَ النَّاسُ صنْفَانِ شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنِ بِالَّذِيْ كُنْتُ أَصْنَعُ (1)

<sup>(</sup>١)- معورة الأحزاب: [ الاية: ٥].

<sup>(</sup>٢)- سورة البقرة : [ الآية . ٢٤ ].

<sup>(</sup>٤)- تخريج البيت: "حزانة الأدب": (٧٢/٩)، "الدرر": (٢٢٣/١)، "المقاصد النحوية": (٨٥/٢)، "أسرار العربية": (صـــ: ١٣٦)، "همع الحوامع": (١٧/١، ١١١)، "شرح الأشموني": (٢٤١/١)، "شرح أبيات سيبويه": (١٤٤/١) وغيرها .

#### وَتَكُونُ ثَامَّةً بِمَعْنَى: ثَبَتَ، وَزَائِدَةً

ف: (كان) فعل ناقص، وفيه ضمير الشأن اسمه، و(الناس) مبتدأ، و(صنفان) حبره، والجملة مفسرة لضمير الشأن، ولو كان (الناس) اسمه لكان (صنفان) وتوابعه منصوبات.

(وَ) التِي (تَكُونُ تَامَّةً) فهي (بِمَعْنَى ثَبَتَ) أو وجد، أو حصل نحــو قولــه على: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُوْ عُسْرَة فَنَظِرَةً إِلَى مَيْسَرَة ﴾ (١) أي: إن وجد أو ثبت ذو عسرة، ومنه قوله تعالى: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (١)، وإنما سمّيت هذه تامةً؛ لألها تمّت بإسناد معناها المصدري إلى فاعلها ولا تحتاج إلى الخبر كالناقصة .

(وَ) النوع الثالث: أَن تكون (زَائِدَةً) لا تختل المعنى بإستقاطها، وإنحا زيدت تحسيناً للكلام وتأكيداً له نحو قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ لُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِينِ السّهَدِ صَبِيّاً ﴾ (٣)، إذ من المعلوم أنّ (كان) ههنا ليس للماضي وإلاّ لم يكن معجزة، وهذا النوع خاص بلفظ (كان) المبني للماعل بخلاف المعنيين الأولين فإهما تجري في مشتقاها أيضاً، وإنما ذكر هذين القسمين التامية والزائيدة في أقسام الأفعال الناقصة لموافقتها لفظاً وإن لم يكن من الأفعال الناقصة .

واعلم: أنَّه قد يحذف (كان) وحدها ، ويبقى في اللفظ اسمها وخبرها معاً

<sup>(</sup>١)- سورة البقرة : [ الآية : ٢٨٠ ] .

<sup>(</sup>٢)- سورة آل عمران : | الآية : ٤٧ ].

<sup>(</sup>٣)- سورة مريم : [ الآية : ٢٩ ] .

#### وَ (صَارَ) لِلاِنْتِقَالِ، وَ(أَصْبَحَ) وَ(أَمْسَى) وَ(أَضْحَى) لاِقْتِرَانِ مَضْمُوْنِ الْجُمْلَةِ بِالْوَقِالِ، فِراأَصْبَحَ

كما في نحو: "إمّا أنت جانساً جلست" تقديره: جلست إن كنت جانساً، وقد تحذف مع اسمها ويبقى خبرها منصوباً في اللفظ كما في قولهم: "الناس مجزيرون بأعمالهم إن خيراً فحير"، وإن شراً فشر" أي: إن كان عملهم خيراً فجرزاؤهم خير"، وكذا شراً فشر"، وقد تحذف مع خبرها ويبقى اسمها مرفوعاً كما إذا قيل في المثال المذكور: "إن خير" فحيراً، وإن شراً فشراً" أي: إذا كان في عملهم خير" وقد مر بيانه في أول الكتاب (ا)، وقد تحذف (كان) مع الاسم والخبر كليهما كما في قوظم: "افعل هذا إمّا لا" أي: إن كنت لا تفعل غيره .

(وصَارَ) ومشتقاقا (للإنتِقال) من حال إلى حال، إمّا باعتبار الصفات نحو: "صار الماء هواءً، فو: "صار الماء هواءً، والطين حجراً".

(وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَصْحَى) هذه الثلاثة مع ما يشتق منها تجيء لثلاثة معان (لاِقْتِرَانِ مَصْمُوْنِ الْجُمْلَةِ) الواقعة بعدها (بِأَوْقَاتِهَا) أي: بأوقات تدل هـذه الأفعال عليها، وهي الصّباح وهو أوّل النهار أي: من نصف الليل إلى الـزّوال، والمساء ضد الصّباح أي: من الزّوال إلى نصف الليل، والضّحى مـن ارتفاع

<sup>(</sup>١)- انظر: [ الورقة : ٣١٤ ] .

# وَبِمَعْنَى: صَارَ، وَتَكُونُ تَامَّةُ، وَ (ظَلَّ) وَ (بَاتَ) لاِقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِوقْتَيْهِمَا، وَبِمَعْنَسى: صَلَارَ

الشمس إلى الزّوال نحو: "أصبح زيد صائماً، وأمسى زيدٌ مسروراً وأضحى زيد حزيناً" أي: كان زيد صائماً أو مسروراً أو حزيناً في وقت الصّبح أو المساء أو الضحى .

ون بحيء هذه الأفعال الثلاثة (بمعنى صار) من غير ملاحظة الأوقات عود "أصبح زيد غنياً" أي: صار غنياً بعد ما كان فقيراً، وليس المراد أنّه صار بهذه الصغة في وقت الصبح، (وتَكُونُ) هذه الأفعال الثلاثة (تامّة) فتفيد معنى الدّخول في الأوقات التي تدلّ عليها هذه الألفاظ نحو: "أصبح زيد" أي: دحل في الصباح، و"أمسى عمرو" أي: دخل في المساء، و"أضحى خالد" أي: دخل في الصباح، و"أمسى عمرو" أي: دخل في المساء، و"أضحى خالد" أي: دخل في الملك لله، وأمسينا، وأمسى الملك لله، وأمسينا، وأمسى الملك لله".

(وَظَلُ وَبَاتَ) هاتين الكلمتين ومشتقاقهما تجيء لمعنيين، (لاقتران مَضْمُونُ الْجُمْلَة) الواقعة بعدها (يوَقْتَيْهِمَا) فـ: (ظلّ) لاقتران مضمون الجملّة بالنهار، و (بات) لاقترانه بالليل نحو: "ظلّ زيد متفكراً، وبات زيد مغموماً" يعني كان في جميع النهار وحميع الليل كذلك، كما في قوله تعالى: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكّهُونَ ﴾ (١)، (وَبِمَعْتَى صَارَ) من دون ملاحظة الأوقات كقوله تعالى: ﴿ ظَلَّ وَجَهُلُهُ مُسْلُودًا

 <sup>(</sup>١)- سورة الواقعة : [ الأية : ٦٥] .

#### وَ(مَا زَالَ) وَ(مَا بَرِحَ) وَ(مَا فَتِيءَ) وَ(مَا انْفَكُّ) لاِسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَـــا مُــــــدُ قَبلَـــهُ

وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ (١) فإنّه لا يختصّ بزمان دون زمان، وقد تكونان تـــامّتين نحــو: "ظللت بمكان نظيف، وبت مبيتاً طيباً" على سبيل القلّة، ولذا لم يذكر مجيئهما تامتين .

وَمَا زَالَ) مِنْ: "زال يزال" كـ: "حاف يخاف"، لا مِنْ: "زال يـزول" فإلّه تامـة كـ: "زالت الشمس، أو ما زالت"، (وَمَا بَوح) مِنْ: "برح يـبرح" كـ: "علم يعلم" أي: زال، ومنه "البارحة" لليلة الماضية، والعرب تقول قبـل الزّوال: "فعلنا الليلة كذا" لقربها من وقت الكلام، وتقول بعد الزوال: "فعلنا البارحة"، (وَمَا فَتِيءَ) بفتح الفاء وكسر التاء والهمزة، مثل: "ما بـرح" وزنا ومعنى، وقيل: فتى كـ: "رمى"، (وَمَا الْفَكُ أي: ما انفصل، فهـذه الأفعال الأربعة (لإستمراز خبرها) أي: حبر هذه الأفعال (لفاعلها) أي: اسمها (مُذْ قَبِله) فيل فعل الماضي المعلوم من القبول، والضمير المستر فيه راجع إلى الفاعل، والضمير البارز إلى حبرها أي: يفيد دوام الخبر لاسمها في زمان يمكن قبوله عادة والضمير البارز إلى حبرها أي: يفيد دوام الخبر لاسمها في زمان يمكن قبوله عادة لا محيطاً بجميع الأزمان حقيقة نحو: "ما زال زيد أميراً" أي: مذ كان قابلاً للأمارة، لا حال كونه طفلاً فإنّه لا يقبله عادة، وإنما تفيد معني الاستمرار؛ لأنّ هذه الأفعال بمعنى النفي، وإذا دحلت عليها أداة النفي وهي ما أفادت نفي النفي

<sup>(</sup>١)- سورة النحل: [الآية: ٥٨].

# وَيَلْزَمُهَا الْنَفْيُ، وَ(مَا دَامَ) لِتَوْقِيْتِ أَمْرِ بِمُدَّةِ ثُبُوْتِ حَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا، وَمِنْ ثَمَّ: احْتَساجَ إِلَى كَلاَمٍ لأَنَّسهُ ظَرْفٌ، وَ(لَيْسَ)

ونفي النفي يوجب الاستمرار والاستغراق، (وَيَلْزَمُهَا النَّفْ عَيُ أَي: يلزم هذه الأفعال أدوات النفي ليفيد الاستمرار، فإن كانت الأفعال المذكورة ماضياً يلزمها (مَا) أو (لا)، وإن كان مضارعاً يلزمها (لَمْ) أو (لَنْ) أو (لا) أو (مَا)، وقد يحذف حرف النفي في القسم لفظاً ويكون مراداً في المعنى كما في قول تعالى: ﴿ تَاللّه تَفْتُوا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ أي: لا تفتوا .

(وَمَا دَامَ) وَفَرُوعَهَا مِن المَاضِي وَلا يَستَعمل مِنهَا غَيْرِه، فَهِي مُوضَوعة (لِتَوْقَيْتِ أَمْنِ) أي: خير ما دام (لِفَاعِلَهَا) أي: اسم ما دام غو: "اجلس ما دام زيد جالساً" فأنت توقّت جلوس المخاطب بمددة ثبوت القيام لزيد، (وَمِنْ قَسمٌ) أي: من أجل أنّ (ما دام) لتوقيت المدّة (احتَاجَ) لفظ ما دام (إلَى كَلاَمٍ) أي: جملة اسمية وفعلية قبله (لأَنّهُ ظَرْفٌ) أي: ظرف زمان، ولا بدّ للظرف من متعلق يتعلّق به فتقول: "اجلس ما دام زيد جالساً"، ولا تقول: "ما دام جالساً" بغير (اجلس)، أو نحوه كما لا يصح أن تقول: "يوم الجمعة" فقط من غير ذكر "صلّيت، أو صمت "أو نحو ذلك.

(وَلَيْسَ) أصله: لَيسَ بكسر الياء فحذفت الكسرة ولم تقلب الياء ألفاً كما هو القاعدة ليدلّ على عدم تصرّفه كسائر الأفعال؛ لأنّه فعل غير متصرف

<sup>(</sup>١) - سورة يوسف : [الآية : ٨٥].

#### لْنَفْ عِي مَضْمُ وْنِ الْجُمْلَةِ حَسَالاً، وَقَيْلُ: مُطْلَقًا

إلى المضارع والأمر والنهي، ولا يستعمل منه إلاّ الماضي، (لِنَفْي مَصْمُوْنِ الْجُمُلَةِ حَالاً) أي: في زمان الحال فتقول: "ليس زيد قائماً"، وتريد أنَّ قيامه منتف الآن، ولا يصحّ أن تقول: "ليس زيد قائماً غداً أو أمس"، (وَقَيْل: مُطْلَقاً) أي: لسيس مقيَّداً بزمان الحال بل لنفي مضمون الجملة، سواءً كان حالاً أو ماضياً أو مستقبلاً كما تقول في معنى الماضي: "ليس خلق الله تعالى مثله" أي: في الزمان الماضي، ويجيء لنفي المستقبل كما في قوله تعالى: ﴿ أَلاَ يَــوْمُ يَــأتيهمْ لَــيْسَ مَصْرُونُفًا عَنْهُمْ ﴾ (١) أي: في يوم القيامة، ولم يذكر «المصنّف» في التفصيل آض، وعاد، وغدا، وراح، مع ذكرها في الإجمال، لكولها من الملحقات فهي أيــضاً تستعمل بمعنيين ناقصة، وتامة، أمّا الناقصة إذا كانت بمعنى (صار) فهو قليل جداً حتى قال بعضهم: إنَّ (غدا) و(أصبح) لا يكونان إلاَّ تامتين، وإن جماء بعمد مرفوعهما منصوب فهو منصوب على الحالية لا على الخبرية، وأمَّا تامة فكما تقول: "آض أو عاد زيد من سفره" إذا رجع، وآض يئيض أيضاً كــ: باع يبيع بيعاً، ومنه قولهم: "أيضاً" معناه: عوداً إلى ما تقدّم، فهو مفعول مطلق لفعل محذوف أي: رجع رجوعاً أو نعود عوداً، و"غدا زيد" إذا مشى في وقت الغداة، و"راح" إذا مشى في وقت الرّواح، وهو ما بعد الزوال إلى الليل لكن العرب تستعمله في الذهاب مطلقاً من غير تقييده بوقت .

 <sup>(</sup>١)- سورة هود: [الآية: ٨].

وَيَجُوْزُ تَقْدِيْمُ أَخْبَارِهَا كُلِّهَا عَلَى أَسْمَائِهَا وهِيَ فَيْ تَقْدِيْمِهَا عَلَى ثَلاَثَةَ أَقْسَامٍ، قِسْمٌ يَجُوْزُ وَهُوَ مِنْ (كَانَ) إِلَى (رَاحَ) وَقِسْمٌ لاَ يَجُوْزُ وَهُوَ مَا فِيْ أُوَّلِهِ (مَا)

(وَيَجُوزُ تَقْدِيْمُ أَخْبَارِهَا) أي: أخبار الأفعال النّاقصة (كُلّهَا) أي: جميع الأفعال المذكورة (عُلَى أَسْمَائِهَا) فتقول: "كان قائماً زيد، وصار غنياً عمرو" ولأنها في الأصل مبتدأً وخير، وتقديم الخبر على المبتدأ حائز، وبعد دحول الأفعال فاعل، ومفعول، فكذا يجوز تقديم المفعول على الفاعل.

وإنسا قال: (كلّها)؛ لأنّ هذا الحكم لا يختصُّ ببعض الأفعال دون بعض كما يختص الحكم الآتي ببعض دون بعض، وهو ما قال: (وَهِيَ) أي: الأفعال الناقصة (فِي تَقْدِيْمِهَا) أي: تقديم الأحبار (عَلَيْهَا) أي: على الأفعال الناقصة أنفسها (عَلَى ثَلاَثَة أقسّام، قسمٌ يَجُونُ تقديم الأحبار على الأفعال الناقصة أولاً (إلّى) لفظ بالاتّفاق (وَهُوَ مِنْ) لفظ (كَانَ) المذكور في أعداد الأفعال الناقصة أولاً (إلّى) لفظ (راحَ) وهي أحد عشر فعلاً، كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلل، وبات، وآض، وعاد، وغدا، وراح، فتقول: "قائماً كان زيد، وغنياً صار زيد" كما يجوز تقديم المنصوبات على الأفعال وهي أفعال صريحة والمانع منتف.

(وَقِسْمٌ لاَ يَجُوزُنُ تقديم الأحبار على الأفعال لمانع (وَهُو مَا فِي أُوَّلِهِ) لفظ (مَا) وهي خمسة، ما زال، ما انفك، ما برح، ما فتيء، ما دام، لأنَّ (ما) فيها إمّا مصدرية كما في (ما دام)، أو نافية كما في غيرها، وعلى كلا التقديرين لا يجوز تقديم (ما) في حيزها عليها؛ لأنَّ حرف النّفي والمصدرية يستحقّان الصّدارة.

#### خِــالاَفاً لا بْنِ كَيْسَانِ فِيْ غَيْرِ (مَا دَامَ)، وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيْهِ وَهُوَ (لَيْسَ).

(خِلاَفاً لاِبْنِ كَيْسَانِ) (1) فعنده تقديم الأخبار على ما في أوّله (ما) أيضاً جائز؛ لأنّ (ما) لما دخلت على هذه الأفعال صارت مثبتاً في المعنى، فمعنى "ما زال زيد عالماً": كان زيد عالماً دائماً، فزال المانع (في غَيْرِ مَا دَامَ) (٢) أي: هذا الاختلاف له: «ابن كيسان» في غير لفظ (ما دام)، أمّا في (ما دام) فلا اختلاف له بل هو متفق مع «الجمهور» في عدم الجواز، لأنّ المانع فيه موجود على حاله وهي ما المصدرية.

(وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيْهِ) أي: في حواز تقديم حبره عليه وعدم حوازه، (وَهُلُوَ لَيْسُ) فَذَهُ وَسُلِمٌ مُخْتَلَفٌ فِيْهِ أي أي عدم جوازه قياساً على ما كان في أوّله (ما) النافية، وذهب أكثر «البصريّين» إلى حوازه لعدم (ما) فيه صورةً .

<sup>(</sup>١) – هو أبو الحسن محمّد بن أحمد بن إبراهيم المعروف بابن كيسان عالم بالعربية تحواً ولغةً من أهل بغداد، توفي سنة (٢٩٩هــــ)، انظر: "الأعلام": (٣٠٨/٥)، "كشف الظنون"؛ (صـــ: ١٧٠٣)، "شذرات الذهب": (٢٣٢/٢) وغيرها.

 <sup>(</sup>٢)- إنما أخرجه لأنّ ابن كيسان فيه موافق للحمهور في منع التقليم؟ لأنّ المانع وهو ما المصدرية موجود لفظاً ومعنى ، (حاشية الأيوبي) .

<sup>(</sup>٣) <sup>1</sup> تفلمت ترجمته : (صــ: ١٠٠) .

#### [ أفعال المقاربة ]

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ: مَا وُضِعَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ رَجَاءًا أَوْ حُصُوْلاً أَوْ أَخْذاً فِيْهِ، فَالأَوَّلُ: (عَسَى) وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفِ

#### [ أفعال المقاربة ]

ولَّما فرغ عن الأفعال النَّاقصة شرع في الأفعال المشابحة بالأفعال الناقصة فقال: (أَفْعَالُ الْمُقَارِبَة) وهي كالأفعال الناقصة لكونما لتقرير الفاعل على صفة غير صفة فعلية، وإنما أفردوها بالذكر لاختصاصها ببعض الأحكام ككون أحبارها فعلاً مضارعاً، وامتناع تقديم أخبارها عليها، وتسميتها بأفعال المقاربة باء على التغليب وإلا فبعضها للشروع في الأمر، وبعضها للرجاء فقط، (مـا) أي: أفعالٌ (وُضعَ لدُنُو الْخَبَر) أي: للدلالة على قرب حصول الخبر لفاعله، وذلك القرب إمّا أن يكون (رُجَاءً) أي: بحسب رجاء المتكلم وطمعه لا جُزمه به نحو: "عسى زيد أن يقوم"، (أو حُصورُلا) أي: حصول الخبر لفاعله بحسب جزم المتكلم عن قريب نحو: "كاد زيد أن يخرج"، رأو أخذاً فيه، أي: لدنو الخبر من الفاعل دنو أخذ وشروع فيه نحو: "طفق زيد يكتب"، (فَالأُوَّلُ) أي: ما وضع لقرب حصول الخبر رجاء لفظ (غسي) نحو: "عسى زيد أن يروح" إذا كان القائل يرجو رواحه عن قريب، ولذا يستعمل (عسى) في الممكنات المرجـوّة لا في المحالات فلا يقال: "عسى زيد أن يطير"، (وَهُوَ) أي: فعلُ (عسى) جامدٌ (غَيْرُ مُتَصَرِّف إلى المضارع والأمر والنهي واسمي الفاعل والمفعول، ولا يستعمل منـــه

#### تَقُولُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومُ، وَعَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ، وَقَدْ يُحْدَفُ (أَنْ)

إلاَ الماضي المعلوم، وذلك لأنّه يشبه (لعلّ) من الحــروف المــشبّهة بالفعــل في تضمنهما معنى الإنشاء والرجاء فحمل عليه .

وهي تستعمل بوجهين، أن يكون فاعله اسماً محضاً وحبره فعلاً مضارعاً كما (تَقُولُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يُقُومُ) فـ: (عسى) فعل لرجاء حصول الخبر وهو قيام زيد، و(زيد) مرفوع فاعله، و(أن يقوم) الجملة الفعلية بتأويل المصدر في محل النصب حبره، فحينتذ (عسى) مثل (كان) الناقصة تقتضي اسماً وحبراً.

(و) أن يكون فاعله فعلاً مضارعاً مع (أنْ) نحو: (عَسَى أَنْ يُخْرُجَ زَيْدُنَ الْحَلِمَ الْمُعلِمَة الْفعلِمَة مقام الفاعل فيكون الفعل المضارع مع (أنْ) في محل الرفع بأنه اسمه، ولا تحتاج إلى الخبر؛ لأنها حينفذ تامة مثل (كان) التامة بمعنى قررب، فمعنى "عسى أن يخرج زيد": زيد قرب حروجه، وذلك لأنّ الجملة إذا اشتملت على معمولات الفعل وعلم منه المعنى أغنت عن ذكرها ثانياً كما استغنى في "علمت أن زيداً قائم" عن المفعول الآخر، وكما يكتفي في (سمعتُ) على مفعوله الأول إن كان مما يسمع، وإن كان مما لا يسمع يتعدّي إلى المفعولين، (وقد الأول إن كان مما يسمع، وإن كان مما لا يسمع يتعدّي إلى المفعولين، (وقد الله يُحدّنُ لله لفظ رأنْ) من حبر (عسى) نحو (1):

<sup>(</sup>١)- ينسب هذا البيت لهذية بن خشرم بن كرز من بني عامر بن ثعلبة، توفي سنة (نحو: ٥٠هــــ)، انظر: "معجم الشعراء": (صـــ: ٤٨٣)، "الأعلام": (٧٨/٨)، "الشعر والشعراء": (صـــ: ٢٩٥)، "الأغاني": (٢٥٧/٢١)، خوانة الأدب": (٣٣٤/٩)، وغيرها .

# وَالْتَانِيْ: (كَادَ) تَقُوْلُ: كَادَ زَيْدٌ يَجِيْءُ، وَقَدْ تَدْخُلُ (أَنْ)

عسى الحمِّ<sup>(۱)</sup> اللذي أمسيت فيله يسكون وراءه فَلرَجِّ قلريبِّ فيشفلي مبتلَّلي ويفلك على ويأتي أهله النائلي الغريب<sup>(۱)</sup> والمقصود من التمثيل (يكون) حيث حذف منه (أنْ).

(وَالْمُنَّانِيْ) أَي: ما وضع لقرب حصول الخبر لاسمه على حسب اعتقد المنتكلم لفظُ (كَادَ) ومشتقاته، (تُقُولُ: كَادَ زَيْدٌ يَجِيْءُ) أَي: قرب زمان بحيه، و"لا يكاد زيد يجيء" أي: لم يقرب منه، وهو خبر محض ليس فيه معنى الإنشائية فلذلك يتصرف إلى المضارع وغيرها، وخبر (كاد) مضارع بغير (أنْ) غالباً؛ لأنّ (أنْ) تدلّ على الحال الحاضرة والشروع في الأمر، (وقد تدخُلُ أَنْ) على خبره تشبيها له بـــ: (عسى) كما في قوله ("):

<sup>(</sup>١)- قد روي (الكرب) بدل (الهمُ).

<sup>(</sup>٢) تخويج البيت: "شرح المفتمل": (١١٧/٧)، "معني اللبيب": (صـ: ١٥٥)، "المقتضب": (٢/ ٢٠١)، "معني اللبيب": (صـ: ١٦٥)، "المقاصاد (٢٠/٢)، "همع الهوامع": (١٣٠/١)، "المقرب": (٩٨/١)، "شرح ابن عقبل": (صــ: ١٦٥)، "المعتاد (صــ: ١٢٥)، "شرح التصريح": (٢٠٦/١)، "اللمع": (صــ: ٢٢٥)، "شرح الأشون": (صــ: ٢٢٨)، "أسرار العربية": (صــ: ٢٢٨)، "شرح عمادة الحافظ": (صــ: ٨١٦)، "أسرار العربية": (صــ: ٢٢٨)، "حزانة الأدب": (٣٥٤/٩) وغيرها .

 <sup>(</sup>٣) بنسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج [تقدّمت ترجمته: (صــ: ٦١٧)]
 صدر البيت: رَبعٌ عَفًا صَـنْ بَعْـــد مَـــا قُـــدْ انْمَحَــــي

## وَإِذَا دَخَلَ الْنَّفْيُ عَلَى (كَادَ) فَهُوَ كَالأَفْعَالِ عَلَى الأَصَحِّ، وَقِيْلَ: يَكُوْنُ للإِثْبَاتِ مُطْلَقًا

قد كاد مِنْ طُول الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا (ا) أي: قرب آثار دار الحبيبة أن تنمحي من طول زمان اندراسها، وأشار بهذ: قد التقليلية إلى أنّ استعمالها مع (أنْ) قليل، والأكثر استعمالها بغير (أنْ). وإذَا دَحَلَ حرف (النّفي) كد: لا، وما، ولم (عَلَى) لفظ (كَادَ، فَهُو) على ثلاثة مذاهب، أحدها: أنّه (كَالأَفْعَالِ) إذا دخلت عليها حرف النفي على ثلاثة مذاهب، أحدها: أنّه (كَالأَفْعَالِ) إذا دخلت عليها حرف النفي وكانت مثبتة تفيد النفي، سواء كان الفعل ماضياً نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (٢٠) أو مضارعاً نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدُ يَرَاهَا ﴾ (٢٠ أي: لم يقارب رؤيتها فضلاً عن أنْ يراها (عَلَى الأَصَحَ) أي: هذا القول من إفادة معنى النفي، وعدم الفرق بين الماضي والمضارع هو أصح الأقوال؛ لأنّ من شأن حرف النفي أن تنفي ما تدحل عليه إنجاباً كان أو سلباً، ماضياً كان أو سلباً، ماضياً كان أو

مضارعاً، (وَقَيْلَ) إذا دخل حرف النفي على (كاد): (يَكُونُ للإثْبَات مُطْلَقاً) أي:

<sup>(</sup>١) - تخريج البيت : "ديوال رؤية": (صــ: ١٧٢)، "حزانة الأدل": (٢٥٠/٩)، "تاج العروس": (كود)، "الدرر": (١٤٢/٢)، "شرح شواهد الإيضاح": (صــ: ٩٩)، "لسان العرب": (كود)، "لنقاصد النحوية": (٢١٥/٢)، "أسرار العربية": (صــ: ٥)، "تلخيص الشواهد": (صــ: ٢٢٩)، "همع الفوامع": (١٣٠/١) وغيرها .

<sup>(</sup>٢)- سورة البقرة : [ الآية : ٢١ ] .

<sup>(</sup>٣)- سورة النور : [ الآية : ٤٠ ] .

#### وَقِيْلَ: يَكُونُ فِي الْمَاضِيُ لِلإِثْبَاتِ، وَفِيْ الْمُسْتَقْبِلِ كَالأَفْعَالِ تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾

سواءً كان الفعل الداخل عليه حرف النغي ماضياً أو مستقبلاً فلا يفيد حرف النفي نفياً، لأنّ العرب تقول: "ما كاد زيد يسافر" إذا سافر بعد أن لم يكن يسافر، ولأنّ الشعراء اعترضوا على قول «ذي الرُّمَّة»: "إذا غير الهجر المحبين الرُّمَّة قد برح من حبّها؛ لأنّه قال: (لم يكد) وهو يفيد الإثبات، وقيل: سلّم ذلك ذو الرّمّة وبدّل قوله: (لم يكد) بد: (لم أحد).

(وُقِيْلُ) بالتفصيلِ والفرقِ بين الماضي والمضارع يعني: (يَكُونُ) النفي الداخل على (كاد) وسائر صيغه (في المّاضي مفيداً (للإثبات، وَفِي الْمُستَقبل أي: إذا كان النفي داخلاً على فعله المستقبل ك: (يكاد) وسائر صيغ المستقبل فهو (كَالأَفْعَالُ) أي: كسائر الأفعال إذا دخل عليها حرف النفي نفى مضمولها فهو (كَالأَفْعَالُ) أي: كسائر الأفعال إذا دخل عليها حرف النفي نفى مضمولها (تمسَكناً) أي: تمسكوا واستدلوا لكولها في الماضي يمعني الإثبات (بقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونُ ﴾ أي: وما كانوا يقربون فعل الذبح لغلاء ثمن البقرة أو خوف الفضيحة، والمراد إثبات الذبح بعد إبطاء، لا نفيه مطلقاً بدليل قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ (٢)، وقال اللغويون: "كدتُ أفعل معناه عند العرب؛ القارب الفعل"، و"ما كدتُ أفعل" معناه عند العرب؛

<sup>(</sup>١)- سورة البقرة : [ الآية : ٧١ ] .

<sup>(</sup>٢)- سورة البقرة : الآية : ٢١].

## وَبِقُول ذِي الْرُّمَّةِ (شِعْلٌ): إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّيْنَ لَمْ يَكَدُّ ﴿ رَسِيْسُ الْهَوَاءِ مِنْ حُبٍّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

في المضارع بمعنى النفي كسائر الأفعال (بِقَوْلِ ذِي الْوُمَّةِ) (1) الـــشاعر الفــصيح (شعِرٌ) :

إذا غيَّر الْهَجِرُ (٢) الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَسِدْ وَسَيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَ حُ (١٠)

لغاته: (غيّر) من التعيير بمعنى التبديل والانتقال من حال إلى حال، و (الهجر) بفتح الهاء ضدّ الوصل بمعنى البعد والفراق، (لم يكد) مِنْ: كاد أي: لم يقرب، (والرسيس) الشيء الثابت الراسخ، (والهوى) مصدرُ: هويتُه إذا أحببتُه أي: المحبة، (ميّة) بفتح الميم والياء المشدّدة اسم محبوبته، و (يبرح) مِنْ: برح يبرح بمعنى: زال يزول.

تركيبه: (إذا) حرف شرط، و(غيَّر) فعل الماضي المعلوم، و(الهجر) فاعله و(المحين) مفعوله بتقدير المضاف أي: محبة المحبيّن، والجملة شرطية، و(لم يكد) فعل مضارع من أفعال المقاربة، و(رسيس الهوى) فاعلُه، والمراد منه الشاعر نفسه، وإضافة الرسيس إلى الهوى من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها

<sup>(</sup>۱) - تقدمت ترجمته : (ســ: ۳۲۹).

<sup>(</sup>٢)- في بعض الشواهد: (النَّالُّيُّ) بدل (الْهَجُرُ).

<sup>(</sup>٣)- تحويج البيت: "ديوان ذي الرمة": (صــ: ١١٩٢)، "حزارة الأدب": (٣٠٩/٩)، "شرح المنصل": (٢٩٤/١)، "لسال العرب": (٩٧/٦) وغيرها.

#### وَالْشَالِثُ: (طَفقَ) وَ(كَرُبُ) وَ(جَعَلُ) وَ(أَخَذَ) وَهِــيَ مِثْــلُ كَــادَ

کــ: "جرد قطیفة"، (من حب مَنَّة) الجار والمجرور متعلّق بــ: یبرح، و(مَنَّــة)
 غیر منصرف للعلمیة والتأنیث، والجملة الکبری جزاء الشرط .

وموضع الاستشهاد: قوله: (لم يكذ) حيث أراد بالنفي الداخل على مضارع (كاد) انتفاء قرب رسيس الهوى عن الزوال، ولو كان المضارع بمعين الإثبات فسد المعنى وأفاد أن محبة الشاعر زال ببعده وفراقه وهو خلاف المقصود، وتخطية الشعراء قولَه العصيح والاعتراض عليه غير صحيح؛ لأن مقصوده نفي الزوال بالمبالغة، ولا شك أن نفي القرب من الروال آكد وأبلغ من نفي الزوال كما صرّح به العلماء.

(وَالنَّالِثُ) أي: ما وضع لدنو الخبر لفاعله دنو أحد وشروع في الخبر (طُفِق) من باب سمع يسمع طفقاً وطفوقاً، يقال: "طفق زيد في الفعل" إذا أحد فيه، (وَكُرُب) كـ: قَرُبَ لفظاً ومعنى، (وَجَعَل) بمعنى طفق، (وَأَحَدَ) بمعنى شرع في الفعل، (وَهِيَ) أي: هذه الأفعال الأربعة (مِثْلُ كَادَ) في الاستعمال بأن تكون أحبارها مضارعاً بغير (أنْ)، لقرب معنى هذه الأفعال مِنْ (كاد) فتستعمل مثلها، ولا تستعمل مثل (عسى)، لانتفاء معنى الإنشاء فيها، فيقال: "طفق زيد يقول،

#### وَ (أَوْشَكَ) مثْلُ (عَسَى) وَ (كَادَ) في الاسْتغْمَال .

وجعل زيد يفعل"، قال الله تعالى: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَّرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ (أَنَّ أَمَّا لفظ (أَوْشَكَ) بمعنى أسرع، يقال: "أو شك فسلان في السسير" أي: أسرع، يوشك إيشاكاً .

وفي الحديث: « كالراعي [ يَرْعَى ] حولَ الحمى يوشكُ أَنْ يرتعَ فيه » (أَنْ بَالُوجهين بأُنْ تدخل (أَنْ) عَسَى في الاستعمال مع (أَنْ) بالُوجهين بأُنْ تدخل (أَنْ) على خبره نحو: "أوشك زيد أَنْ يقوم"، أو تدخل على فاعله نحو: "أوشك أَنْ يقوم "، أو تدخل على فاعله نحو: "أوشك أَنْ يقوم زيد"، (وَ) قد تكون أوشك (مِثْلَ كَادَ فِيْ الاِسْتِعْمَالِ) (٣) يوجه واحد أي: بغير (أَنْ) نحو: "أوشك زيد يقوم".

<sup>(</sup>١)- سورة الأعراف : [ الايه : ٢٢ ] .

<sup>(</sup>٣) - تخريج الحديث: إساده صحيح على شرط الشيخين، هو قطعة من الحديث، أخرجه "البخاري": في المساقاة: في البيوع: باب: الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما مشتبهات (حديث: ٢٠٥١)، و"مسلم": في المساقاة: باب: أخذ الحلال وترك الشبهات (حديث: ١٥٩٩)، و"أبو داؤد": (حديث: ٢٣٣٠)، و"ابن ماجة": (حديث: ٢٩٨٤)، و"الدارمي": (٢٤٥/٢)، وأبو نعيم: في "الحلبة": (٢٢٦/٤)، والبغوي: في "شرح السنة": (حديث: ٢٩٨٤)، و"الترمذي": (حديث: ١٢٠٩)، وانظر: "تحقة الأشراف": (٢٢٩)، والمسئد الجامع": (حديث: ١١٨٩٨)، وانظر: "تحقة الأشراف": (حديث: ١١٨٩٨).

 <sup>(</sup>٣) - قوله : (في الاستعمال) وأمّا في المعنى ف: (أوشك) بمعنى (كاد) أي: قرب ذكره، ومعنى أوشك
 في الأصل: أسرع، ويستعمل على الأصل فيقال: "فلان أوشك في السير"، (لمجم الدين) .

#### [ فعل التعجب ]

فِعُلُّ الْتَعَجُّبِ: مَا وُضِعَ لإِنْشَاءِ الْتَّعَجُّبِ، وَلَهُ صِيْغَتَانِ: (مَا أَفْعَلَهُ) (وأَفْعِلْ بِهِ)

#### [ فعل التعجب ]

(فِعْلُ الْتَعَجّبِ) وفي بعض النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية، وفي البعض أفعال التعجب (()، والإفراد أولى لمناسبته بقوله: (وله صيغتان)، والتعجب: هو كيفية تدركها النفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل التعجب، وبناءً على هذا لا يطلق التعجب عليه سبحانه وتعالى، إذ لا يخفى عليه سبحانه وتعالى شيء، (مَا) أي: أفعال (وُضِعَ لإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ) فخرج بقوله: (لإنشاء التعجب) نحو: "عجبت، وتعجبت"؛ لأهما لإحبار التعجب لا لإنشائه، (وَلَهُ) أي: لما وضع للتعجب (صِيْغَتَانِ) محصوصتان، أحدثهما: (مَا الفَعْلَهُ، وَ) الثاني: (أَفْعِلْ بِهِ) فلا يطلق فعل التعجب على غيرهما اصطلاحاً وإن كان للتعجب عندهم كلمات عجيبة سواهها.

منها: الدعاء له نحو: "لله درُّه فارساً" .

ومنها: الدعاء عليه نحو: "قاتله الله من شاعر".

ومنها: التسبيح نحو : "سبحان الله إنَّ المؤمن لا ينحس" .

ومنها: الاستفهام وهو أكثر استعمالاً نحو قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُوْنَ

 <sup>(</sup>١)- فإقراد الفعل بالنظر إلى أنّ النعريف للحنس، وجمعه بالنظر إلى كثرة أفراده، وتثنيته بالنظر إلى نوعي صيغته، وعلى كل تقدير فالتعريف للحسس في ضمى الثثنية والجمع أيضاً.

# وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرَّفَيْنِ، مِثْلُ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً، وَأَحْسِنْ بِزَيْد، وَلاَ يُبْنَيَانِ إِلاَّ مِمَّا وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرَّفَيْنِ وَلاَ يُبْنَيَانِ إِلاَّ مِمَّا لُتَفْضِيْنِ لِ

بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ﴾ (1) .
ومنها: (واهاً) نحو: قوله (٢):
واهاً لليلسي تُسم واهاً واهاً

ولا أمر، ولا تحميع المشاهتهما بالحسروف في كولهما للإنشاء الذي أصله أن يكون تثنية، ولا جمع لمشاهتهما بالحسروف في كولهما للإنشاء الذي أصله أن يكون من الحروف، (مِقْلُ: هَا أَحْسَنَ زَيْداً) معناه: چه حوش ست آنكه صاحب حسن كرده ست زيد را، (وأحْسِنْ بِزَيْسه) چگونه حسين گردانيده زيسد را، ومسن كرده ست زيد را، (وأحْسِنْ بِزَيْسه) چگونه حسين گردانيده زيسد را، ومسن العجائب: أنّ الأمر ههنا يمعي الماضي، وسيجيء تركيبهما مفصّلاً في المتن، (ولا يُبْنَيانِ) صيغنا التعجب (إلا مِمَا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيل) (الله عن ثلاثي محسرد

<sup>(</sup>١)- سورة البقرة : [الآيه : ٢٨] .

<sup>(</sup>٢)- بنسب هذا البين لرؤلة بن عبد الله العجاج [ تقدّمت ترحمته: (صــ: ٦١٧)]، أو لأبي النحم .

<sup>(</sup>٣)- آخو البيت: ..... يَا لَيْتَ عَبْسَاهَا لَيْتَا وَفَاهَا

تخريج البيت: "ملحق ديوان رؤبة": (صــ: ١٩٨)، "المقاصد التحوية": (١٢٢/١)، "شرح شواهد المغني": (١٢٩/١)، "شرح المفصل": (٥٦٣/٣) (ويه)، "شرح عمدة الحفاظ": (صـــ: ٩٦٧)، "مغني اللبب": (٢٦٩/٢)، "شرح الأشموني": (٢٦٣/٢) وغيرها .

وفي بعض الشواهد: (نسلمي) بدل (لليلي) .

<sup>(</sup>٤) - ومن شرط فعل التعجب أبضاً: أن يقبل التفاضل أي: الزيادة والنقصان، ليصحّ أن بختص -

# وَيُتَوَصَّلُ فِيْ الْمُمْتَنِعِ بِمِثْلِ: مَا أَشَادَ اسْتِخْرَاجَــهُ، وَأَشْدِدُ بِاسْتِخْــرَاجِــهِ، وَلاَ يُتَصَــرَّفُ فِيْهِمَــا بِتَقْدِيْمٍ وَتَأْخِيْــرٍ

ليس بلون ولا عيب، ويكون الفعل ممّا يقبل التفاوت زيادة ونقصاناً فلا يقال: "ما أخرجه" من الإخراج، ولا يقال: "ما أحمره" من الحمرة، و"ما أعوره" من العور، و"ما أموت زيد"؛ لأنّ موت زيد لا يقبل زيادة ونقصاناً من موت الآخر، وذلك أي: عدم بناء صيغتي التعجب إلاّ ممّا يبني منه أفعل التفضيل للشابحتهما أفعل التفضيل وزناً ومعني من حيث أنّ أوزانهما واحد، وأنّ كالأمنهما للمبالغة والزيادة في المعني فحكمهما حكمه.

(وَيْتُوَصَّلُ) لغرض التعجب (في الْمُمْتَنع) أي: في الأبواب التي يمتنع بناء (أفعل) منهما كما يتوصل في أفعل التفضيل، (بِمِثْلِ: مَا أَشَدُ اسْتِخْوَاجَهُ) أي: كلّ لفظ يناسب المقصود نحو: "ما أحسن استغفاره، وما أقبح عرجه، وما أكتسر حمرته" في النوع الأول من صيغة التعجب، (وَأَشْدِدُ بِالسَّتِخْرَاجِهِ) و"أحسسن باستغفاره، وأكثر بحمرته" في النوع الثاني من صيغة التعجب .

(وَلاَ يُتَصَرَّفُ فِيْهِمَا) أي: في صيغتي التعجب (بِتَقْدِيْمٍ وَتَـاُخِيْرٍ) (') أي: بتقديم المفعول وتأخير الفعل فلا يقال: "زيداً ما أحسنَ" في : "ما أحسنَ زيداً"،

المتعجب منه بالزيادة فلا يسى من نحو: "مات وفي": لتساوي الفاعلين فيه فلا يقال: "ما أموته وما أفناه" بل: "ما أفجع موته"، و"وما أسرع فناه"، (شرح ملحة).

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن : (أو) بدل (و) .

#### وَلاَ فَصْلٍ وَأَجَازَ الْمَازِنِيُ الْفَصْلَ بِالْظُرُوْفِ، وَ(مَا) ابْتِدَاءٌ لَكِرَةٌ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ، وُمَا بَعْدَهَا

ولا بتقديم الجار والمحرور وتأخير الفعل فلا يقال: "بزيد أحسن" في: "أحسن بزيد"، (وَلا فَصْلُ) (1) أي: لا يفصل بين الفعل ومعموله، ولا بين لفظ (ما) والفعل، فلا يقال: "ما أحسن اليوم زيداً"، ولا: "أحسن أمس بزيد"، ولا يقال: "ما يؤم الجمعة أحسن زيداً"؛ لأهما بعد النقل إلى معنى التعجب حَرَيًا بحرى الأمثال فلا يغيّران كما لا يغيّر الأمثال، (وَأَجَازَ الْمَازِنِيْ (٢) الْفَصَال) في أفعال التعجب بينها وبين معمولها (بالظُرُوف) (٣) لأنّه يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره نحو: "ما يوم الجمعة أحسن زيداً، وما أحسن بالرجل أن يصدق، وأحسن اليوم بزيد"، وقالوا: لا يجوز ذلك لعدم ثبوته في النظم والنثر، وأجازه «المازي» للا سمع منهم: "ما أحسن بالرجل أن يصدق".

ثم شرع في بيان إعراب هاتين الصيغتين لخفائهما والاحستلاف فيهما فقال: (وَمَا) أي: لفظ (ما) في قولنا: ما أفعله، نحو: "ما أحسن زيداً" (البُعَدَاءُ) أي: مبتداً (نكرَةٌ) بمعنى: شيءٌ (عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ (\*)، وَمَا بَعْدَهَا) أي: بعد (ما) مِسنْ

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن : (أو فصل) بدل (ولا فصل) .

<sup>(</sup>۲)- تقدّمت ترجمته : (ســ: ۲۹۲).

<sup>(</sup>٣)- أي: الظروف الحقيقية كالزمان، والحكمية كالجار والمحرور .

<sup>(</sup>٤) نقلامت نرجمته : (ســـ: ١٠٠٠) .

# الْخَبَرُ، وَمَوْصُوْلَةٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ، وَالْخَبَرُ مَحْلُوْفٌ، وَ(بِهِ) فَاعِلٌ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ فَــــلاَ ضَمِيْــــرَ فِــــيْ (أَفْعِــــلْ)

الجملة الفعلية (الْحَبَرُ) أي: حبر المبتدأ، وإنما حاز وقوع النكرة مبتدأً ههنا لكونه من قبيل: "شرُّ أهرَّ ذا ناب" أي: نكرة مخصوصة بصفة للدلالة على التفخيم والتعظيم، إذ معناه: "شيء عجيب من الأشياء لا أعرفه جعل زيداً حسناً".

و) ما (مَوْصُولُةٌ عِنْدُ الأَخْفَشِ (١) والجملة السيّ بعد (ما) صلتها، والموصول مع الصلة مبتداً، (وَالْخَبُرُ مَحْلُوفَ ) وهو لفظ (شيءٌ) تقديره: "الذي أحسن زيداً شيءٌ"، وقال قوم: (ما) استفهامية مبتداً، وما بعدها حبرها، تقديره: "أيٌّ شيء أحسن زيداً"، وهذه التقديرات كلّها باعتبار الأصل لا ألها الآن بهذا المعنى؛ لأُلها بعد النقل إلى إنشاء التعجب المحي عنه المعنى الأول، وحَلَصَ لمعنى التعجب بدليل حواز: "ما أقدر الله، وما أرحمه" مع تنزيهه سبحانه وتعالى من الجعل والتصيّر، (وَبِه) أي: لفظ (به) في قولنا: أفعل به، نحو: "أحسن بزيد" (فاعلٌ) أي: فعل الأمر الحاضر (عيند سيبويه (به) فلا ضمير) أي: الصمير بزيد" (فاعلٌ) أي: فعل التعجب، والباء في (به) زائدة، والأمر ههنا بمعين المستر في رأفعل أي: فعل التعجب، والباء في (به) زائدة، والأمر ههنا بمعين الماضي، ولذا لم يستتر فيه ضمير الفاعل، والهمزة للتصيير لا للتعدية ك: "أغدا المبعر" إذا صار ذا غدة ، والمعنى: "صار زيد ذا حسن" فغيّر عن لفظ الخبر إلى البعير" إذا صار ذا غدة ، والمعنى: "صار زيد ذا حسن" فغيّر عن لفظ الخبر إلى

تقدّمت ترجمته : (صــ: ۱۰۱) .

<sup>(</sup>٢) - تقدّمت ترجمته : (صــ: ١٠٠) .

# وَمَفْعُولٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ، وَالْبَاءُ لِلْتَعْدِيَّةِ أَوْ زَائِدَةٌ فَفِيْهِ ضَمِيْرٌ.

لفظ الأمر، وليس بأمر، إذ لا معنى للأمر ههنا، ولا يخفى ما في هذا التوجيه من التكلفات وارتكاب المحذورات، (وَمَفْعُولٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ<sup>(١)</sup>) أي: لفظ (به) مفعول الفعل عند «الأخفش»؛ لأنه المتعجب منه كما كان مفعولاً بعد ما أفعله.

(وَالْبَاءُ لِلْتَعْدِيْهِ أَي: لِحَعل اللازم متعدياً إن قلبا: إن (أحسن فعل لازم أي: "صار ذا حسن"، والهمزة فيه للصيرورة لا للتعدية فالمعنى: "صيره ذا حسن أي: صفة به، (أو الباء (زَائِدَة ) إذا قلنا: الهمزة في الفعل للتعدية ويكون الفعل متعدياً بنفسه، (فَفيه ) أي: في الأمر (ضَمِيْر) مستتر وهو (أنت) فاعل الفعل متعدياً بنفسه، كل واحد من المخاطبين، وهذه وجوه التركيب باعتبار الأصل، المخاطب به كل واحد من المخاطبين، وهذه وجوه التركيب باعتبار الأصل، ثم أجري مجرى الأمثال فلا يغير عن لفظ الواحد وتقول: "يا رجل، ويا رحلان، ويا رحلان، ويا رحال أحسن بزيد".

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>۱)- تقدُّمت ترجمته : (صــ: ۱۰۱).

#### [أفعال المدح والذم]

أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالْذَّمُ: مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمِّ، فَمِنْهَا: (نَعْمَ) وَ(بِنْسَ) وَشَرْطُهُمَا: أَنْ يُكُونَ الْفَاعِلُ مُعَرَّفاً بِالْلاَمِ، أَوْ مُضَافاً إِلَى الْمُعَرَّف بِهَا

#### [ أفعال المدح والذم ]

(أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالْلَمْ: مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ مَدْحِ أَوْ ذَمْ) نحو: "نعم الرجل زيد" لإنشاء المدح، و"بئس الرجل زيد" لإنشاء الله فلا يكون مثل: "مدحته، وذممته، وشرف، وكرم، وقبح، وعور" من أفعال المدح والذمّ: (نعْمَ وَبِئْسَ) هما في الأصل لا إنشاء لهما، (فَمِنْهَا) أي: من أفعال المدح والذمّ: (نعْمَ وَبِئْسَ) هما في الأصل فعلان ماضيان بفتح الفاء وكسر العين من باب عَلمَ، فكسرت فاء الكلمة اتباعاً للعين، ثم أسكنت العين تخفيفاً، وفاعلهما يكون اسم الجنس لكن المقصود بالمدح أو الذمّ يكون فرداً منه ويذكر بعده وهو المسمّى بالمخصوص بالمدح والذمّ، (شَوْطُهُمَا) أي: شرط هذين الفعلين (أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ) أي: فاعلهما أحد الأنواع الثلاثة، إمّا أن يكون (مُعَرَّفاً بِاللَّامِ نَحُو: "نعم الرحل أبو بكر، وبئس الرحل أبو لهب"، وهذا اللام للعهد الذهني، (أَوْ) يكون فاعلهما (مُصَافاً أي المُعَرَّف بِهَا) أي بلام التعريف بلا واسطة نحو: "نعم صاحب الفرس زيد"، أو بالواسطة نحو: "نعم غلام صاحب الفرس زيد".

وإنما اشترط أن يكون فاعلهما معرّفاً باللام، أو مضافاً إليها لتحصيل المبالغة في المدح بذكر الممدوح غيرِ معيّنٍ ابتداءًا ثمّ ذكْرُه بالتخصيصِ والتعيين

## أَوْ مُضْمَرًا مُمَيَّزاً بِنَكِرَةٍ مَنْصُوْبَةٍ، أَوْ بِ: (مَا) مِثْلُ: ﴿ فَنِعِمًا هِيَ ﴾، وَبَعْدَ ذَلِكَ الْمَحْصُـوْصُ

على وجه الإجمال والتفصيل ليكون أوقع في النفس، (أوْ) يكون فاعلهما (مُضْمَراً) أي: ضميراً مبهما ولا بد أن يكون هذا الضمير المبهم (مُمَيَّزاً بنكرة مَنْصُوْبَة) لأنَّ الإيمام يقتضي التمييز والتمييز يكون منصوباً نحو: "نعْم رجلاً زيد" ففاعل (نعْم) ضمير مستتر فيه مميز بــ:(رجلاً) نكرة منصوبة، (أقُ يكون مميزاً (ب) لفظ: (مّا) بمعنى شيء، وتكون (ما) منصوبة على التمييز، وهي الميزة لفاعل (نعم)، (مثلُ قوله تعالى: ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ (فَنعمًا هِمِي) ﴾ (١) أي: نعْم شيء أو خصلة الصدقة إبداؤها، فد: (نعْم) فعل المدح فاعله ضمير مبهم فيه يميّزه لفظة (ما)، وهي في محل النصب لكونما تمييزاً، والصدقة مخصوصة بالمدح، والوجه في جعله ضميراً مبهماً مميّراً بنكرة هو ما قلنا: إنّ ذكر الشيء مبهماً ثم ذكرُه مفسّراً أوقع في النفس، وقد يستغني عن ذكر التمييز للعلم بـــه لوجـــود القرينة نحو: « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » (٢) أي: هذه الخصلة، (وَبَعْدَ ذَلك) أي بعد ذكر الفاعل يذكر (الْمَخْصُوْصُ) بالمدح أو الذم وهو (زيدٌ) في المثال المذكور ويسمّي المخصوص بالمدح أو الذمّ، ثم ذكر وجهين في تركيب

<sup>(</sup>١)- سورة البقرة : [ الآية : ٢٧١ ] .

 <sup>(</sup>٢)- إسناده صحيح، أخرجه "أحمد": (١٦/٥)، ٢٢)، و"الدارمي": (٢٩٢/١)، و"أبو داؤد":
 (الحديث: ٢٥٤)، و"الترمذي": (الحديث: ٤٩٧)، و"النسائي": (٩٤/٣).

# وَهُوَ مُبْتَدَأً مَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ، أَوْ خَبَرُ مُبْتَدَأً مَحْذُونَ، مِثْلُ: نِعْمَ الْرَّجُلُ زَيْدٌ، وَشَرْطُهُ : مُطَابَقًه أَ الْفَاعِل

المخصوص بالمدح أو الذم فقال: (وَهُوَ مُبْتَدُأً) أي: المخصوص بالمدح أو الـذم مبتداً في التركيب (وَمَا قَبْلَهُ حَبَرُهُ) (١) أي: الجملة التي قبله وهو الفعل مع الفاعل حبره المتقدّم عليه، ولم يحتج هذا الخبر إلى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف للعهد مقامه فعلى هذا الوجه يكون "نعم الرجل زيد" جملـة واحـدة، (أوْ) يكـون المخصوص بالمدح أو الذم (حَبَرُ مُبْتَدَأ مَحُدُوفَ) بقرينه السؤال المقدّر، فإذا قلت: "نعم الرجل" فكأنك سئلت من هو ؟ فقلت: "زيد" أي: هو زيد، وعلى هـذا الوجه يكون جملتين، (مِثْلُ: نِعْمَ الْرُجُلُ زَيْدٌ) (١) فـ: (نِعْم) فعل المدح، و (الرجل) المعرّف بلام العهد فاعله، و (زيدٌ) مخصوص بالمدح مبتدأ، والجملة الفعلية قبلـه المعرّف بلام العهد فاعله، و (زيدٌ) مخصوص بالمدح مبتدأ، والجملة الفعلية قبلـه خبره بناءًا على الوجه الأول، أو هو حبر مبتدأ محذوف وهو (هو) بناءًا علـى الوجه الثاني كما علمت .

(وَشُوْطُهُ) أي: شرط المخصوص بالمدح أو الذم: (مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ) المذكور قبله؛ لأنّه عبارة عن الفاعل في المعنى فيجب مطابقته له في الجنس، والإفسراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فتقول: "نعم الرجل زيد، ونعم الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الزيدون، ونعمت المرأة هند، ونعمت المرأتان الهندان

<sup>(</sup>١)- التزم تقديم الخبر لأنه إنشاء له صدر الكلام.

<sup>(</sup>٢)- سقط من بعض نسخ المن: (مثل: نعم الرجل زيد).

## وَ ﴿ بِنْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوا ﴾، وَشَبْهُهُ مُتَأُوَّلٌ، وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوْصُ إذَا عُلَــمَ، مثْــلُ: ﴿ نَعْــمَ الْعَبْـــدُ ﴾

ونعمت النساء الهندات"، ولا يقال: "نعـم الأسد زيد" لعـدم مطابقة الجنس إلاّ أن يراد من الأسد الرجلُ الشجاع فيطابقان فيما صدقا عليه ويصحّ حينتذ ِ.

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم بوجوب مطابقة المخصوص مع الفاعل في الحالات كلّها مع أنّه ليس كذلك في هذه الآية الكريمة؛ لأنّ المخصوص بالذمّ وهو (الذين كذّبوا) جمع، والفاعل وهو (مثل القوم) مفردٌ ؟

فأجاب بقوله: (وَ) نحو قوله تعالى: (﴿ بِنْسَ مَقُلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوا ﴾ (''، . وشِبْهُهُ) أي: كلّ ما لا يطابق الفاعل المخصوص (مُقَاوَلٌ) وتأويله: أنّ المخصوص بالذمّ محذوف ههنا، و(الذين كذبوا) صفة لـ:(القوم) لا مخصوص بالذم، تقديره: "بئس مثل القوم الذين كذّبوا بآيات الله هذا المثل الذي ذكر لحم" لا كما زعمتم أنّ (الذين كذّبوا) مخصوص بالذمّ وهو غير مطابق للفاعل الذي هو لفظ (مثل القوم) .

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوْصُ بالمدح أو الذمّ (إِذَا عُلِمَ) ذلك بالقرينة (مِثْلُ) (٢) قوله تعالى: ﴿ لَا نَعْمَ الْعَبْدُ ﴾ (٣) أي : أيوب، بقرينة أنّ الكلام مسوق في بيانـــه

<sup>(</sup>١)- سورة الجمعة : [ الآية : ٥ ] .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتنى : (نحو) بدل (مثل) .

<sup>(</sup>٣)- سورة ص : [ الآية : ٣٠ ] .

#### وَ ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾، وَ(سَاءً) مِثْلُ (بِئْسَ)، وَمِنْهَا: (حَبَّذَا) وَفَاعِلُهُ (ذَا)

عليه السلام، (وَ) نحو قوله تعالى: ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ (١) أي: نحن، بقرينة قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا ﴾ (٢).

(وَ) لفظ (سَاءَ) من أفعال الذمّ (مِثْلُ بِنْسَ) في إفادة الذم، وكون فاعله اسماً معرّفاً باللام، أو مضافاً إليها، أو مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة، نحو: "ساء الرجل زيد، وساء رجلاً زيد".

(وَمِنْهَا) أي: من أفعال المدح والذم (حَبَّذَا) للمدح نحو: "حبّذا زيد"، و(لا حبَّذا) للذَّم نحو قوله (٣):

لا حَبَّذا أنت يا صنعاء مـن بلــد ولا شعوب هوى مني ولا نقــم (٤) و"لا حبذا العادل الجاهل".

(وَ فَاعِلُهُ) أي: فاعل هذا الفعل (ذا) اسم الإشارة ف: (حبّ فعل المسلم الإشارة ف: (حبّ فعل المسلم، و(ذا) فاعلُه، و(زيدٌ) مخصوص بالمسلم، وأصل حبّ : حُبُب كري: شَرُف، إذا صار حبيباً .

 <sup>(</sup>١) - سورة الذاريات: [الآية: ٤٨].

<sup>(</sup>٢)= سورة الذاريات : [ الآية : ٤٨ ] .

 <sup>(</sup>٣) بنسب هذا البيت للمرار العدوي، ويقال: زياد بن منقذ، ويقال: زياد بن حمل، وقيل: غير
 ذلك .

 <sup>(</sup>٤) قريج البيت : انظر: "مصباح الراعب": (صــ: ٦٢٣) .
 (الشاهد فيه): أنّ (حبّذا) تدخل عليها (لا) فتساوي بئس في العمل والمعنى .

#### وَلاَ يَنَغَيَّرُ، وَبَعْدَهُ الْمَحْصُوْصُ، وَإِعْرَائِهُ كَإِعْرَابِ مَخْصُوْصِ (نِعْم)، وَيَجُوْزُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ الْمَخْصُلُومِ أَوَ بَعْلَدَهُ تَمْيِيْلُزٌ

(وَلاَ يَتَغَيَّرُ) (1) أي: (حبّذا) في حالة الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، لجريانه مجرى الأمثال التي لا تتغير فتقول: "حبذا الزيدون، وحبذا هند، وحبذا الهندات"، (وبَعْدَهُ الْمَحْصُوصُ (٢) الزيدون، وحبذا هند، وحبذا الهندان، وحبذا الهندات"، (وبَعْدَهُ الْمَحْصُوصُ (٢) أي: يَهْ كُر بعد (ذا) المخصوصُ بالمدح كما في (نِعْم) نحو: "حبذا الرحل زيد" في: (حبّ) فعل المدح، و(ذا) فاعلُه، و(الرحل) صفة لــ:(ذا)، و(زيدٌ هـو المخصوص بالمدح.

(وَإِعْرَابُهُ) أي: إعراب المخصوص بعد حبّذا (كَإِعْرَابِ مَخْصُوْضِ نِعْمَ) في الوجهين المذكورين في (نِعْم)، وهو أن يكون المخصوص مبتداً مؤخّراً، والجملة الفعلية حبره المتقدّم عليه، أو يكون المخصوص حبراً لمبتدأ محذوف.

روَيَحُوْزُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ الْمَحْصُوْصِ أَوْ بَعْدَهُ تَمْيِيْزٌ) نحو: "حَبِّذَا رَجَلاً زِيــد، وحَبِّذًا زِيد رَجَلاً"، ولا يجب ذكر التمييز بعد (حَبِّذًا) كما يجب في (نِعْم) ؟ لأنّ

<sup>(</sup>١)- لأَقُم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التفرق فيه، ولهذا قال بعضهم: (حَبَّذا) مبتداً، وما بعده حر، أو لأنحم عاملوا معاملة المضمر في (نعم) .

 <sup>(</sup>٢)- قوله: (المخصوص) خلافاً لابن كيسان فإنه ذهب إلى أنه بدل من (ذا)، وقبل: عطف بيان، وإنما قال: (بعد حَبْذا) و لم يقل: (بعد فاعله) كما قال في (نعم، وبئس)، اشارةً إلى صيرورة (ذا) جزءاً من (حَبْذا)، (حاشية عبد الحكيم).

## أَوْ حَالٌ عَلَى وَفَـقِ مَخْصُوْصِـهِ .

فاعل (نعم) ضمير مبهم محتاج إلى التمييز ضرورةً، وفاعل (حبّ): (ذا) اسم الإشارة لا يحتاج إلى التمييز .

(أو) يقع (حَالٌ) قبل المخصوص، أو بعده نحو: "حبّذا راكباً زيد، وحبّذا زيد راكباً"، (عَلَى وَفَقِ مَخْصُوصِهِ) يتعلّق هذا الحكم بكلّ واحد من التميين والحال، أي: الحال والتمييز يكونان موافقين للمخصوص في الإفراد، والتثنية، والحمع، والتذكير، والتأنيث، فتقول في تثنية التمييز: "حبّذا رحلين الزيدان"، وفي جمعه: "حبّذا رحالاً الزيدون"، وفي تأنيثه: "حبّذا امرأة هند" بتقديم التمييز أو تأحيره، وتقول في تثنية الحال: "حبّذا راكبين الزيدان"، وفي جمعه: "حبّذا راكبين الزيدان"، وفي جمعه: "حبّذا راكبين الزيدون"، وفي تأنيثه: "حبّذا راكبين الزيدان"، وفي جمعه: "حبّذا والكبين الزيدون"، وفي المعمدة الحبين الريدان"، وفي المعمدة المعرد، والمطابقة لازمة في الجميع .

<sup>\* \* \* \* \*</sup> 

#### [ الحرف ] الْحَــوْفُ: مَــا دَلِّ عَلَــى مَعْــنِيَّ فــيْ غَيْــره

#### [ الحرف ]

ولمّا فرغ عن بحث الأفعال شرع في بحث الحروف، ولله درّ «المصنّف» من حسن النظم والتنسيق في ترتيب الكتاب حيث قدّم أوّلاً بحث الاسم؛ لأنّه أشرف أنواع الكلمات، وختمه بالأسماء التي تعمل عمل فعلها توطية إلى ذكر الفعل، ثم ذكر الفعل لكونه مثل الاسم في كونه أحد جزئي الكلام، وذكر الأفعال التامة أوّلاً ثم أعقبها بالأفعال الناقصة ثم بغير المتصرفة التي تشابه الحروف الأفعال التامة أولاً ثم منداً إليه تدريجاً إلى ذكر الحروف، ثم ذكر الحروف التي لا تكون مسنداً ولا مسنداً إليه فقال: (الْحَرُفُ مَا ذَلَّ عَلَى مَعْنَى في غَيْره) أي: اسم أو فعل ك: لام التعريف في "الرجل" يدلّ على تعريف الاسم المنكّر، و(لم) في: "لم يضرب" يدلّ على تفي الفعل، وهكذا (مِنْ، وإلَى) تدلّان على الابتداء والانتهاء المستعلّقين بالغير، القائمين بالأسماء التي دخلتا عليها لا على مطلق الابتداء والانتهاء والانتهاء .

فإن قيل: يلزم على هذا أن يكون لفظ الابتداء والانتهاء ونحوهما من المعاني الدالة عليها الحروف حروفاً؛ لأنّ الابتداء والانتهاء مثلاً لا بدّ أن يكونا من شيء إلى شيء، وكذا التقليل والتعريف لا بدّ أن يتعلّقا بشيء ؟

قلنا: كلاً، بل الفرق بينهما كما بين الأرض والـسماء؛ لأنّ المعاني المعقولة الذهنية كالموجودات الخارجية المحسوسة، لها صورٌ وأشكالٌ، بعضها

# وَمِـنْ ثَمَّ احْتَـاجَ فِي جُزْئِيَّتِـهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْـلٍ.

جواهر وبعضها أعراض، وهذا أمر مقرّر في الشرع ومعبَّرٌ عنه عند الصوفية بعالم المثال، فالابتداء المفهوم من لفظ (الابتداء) معنى كليٌ كالجوهر، مستقلٌ بنفسه، يصلح أن يكون مخبراً عنه ومخبراً به، والابتداء المفهوم من (مِنْ) معنى جزئي غير مستقلّ بنفسه قائمٌ بالغير لا يصلح للإخبار به والإخبار عنه، وأنت إذا رجعت إلى وجدانك لا يخفى عليك الفرق بينهما كما إذا أحذت مرآة ونظرت فيها، وأيت هناك صورة مثل صورتك، لكن صورتُك جوهرٌ مستقلٌ بنفسه بمنزلة معاني الأسماء، وصورتك في المرآة عرض متعلّق بغيره بمنزلة معاني الحروف.

فقوله: (ما دلّ على معنىً) جنس شامل للأقسام الثلاثة، وبقولـــه: (في غيره) خرج عنه الاسم والفعل .

(وَمِنْ ثُمَّ) أي: من أجل أنّ الحرف يدلّ على معنى جزئي يكون حاصلاً في غيره من الاسم والفعل (احْتَاجَ) الحرف (فِيْ جُزْئيَّتِهِ) أي: في كونه جزءًا من الكلام (إلَى اسم أو فعلي) فالحرف بعد ما يصير ملحقاً باسم أو فعل يصير جزءًا للكلام ولا يصلح أن يكون بنفسه ركناً مستقلاً، ولا يتوهم من عدم وقوعه ركناً مستقلاً في الكلام أن لا يكون له فائدة، بل لا بدّ في الكلام من الحروف ليربط بعضها ببعض، ولها فوائد جمّة قلّما يخلو كلام عنها كما يتصفح لك فيما يأتي .

#### [ حروف الجرّ ]

حُرُونُ الْجَرِّ: مَا وُضِعَ لِلإِفْضَاءِ بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيْهِ

#### [ حروف الجرّ ]

ثم شرع في بيان حروف الجرّ، وقدّمها على غيرها من الحروف لكثرتما وكثرة دوراتما في الكلام فقال: (حُرُوْفُ الْجَوَّ) (1) وإنما سمّيت بحروف الجرّ؛ لأنما بحرف الخرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، وقيل: لأنما تعمل عمل الجرّ كما سمّيت بعصض الحروف بحروف النصب، وبعضها بحروف الجزم.

(مَا وُضِعَ لِلإِفْضَاءِ بِفِعْلٍ) (٢) أي: لإيصال الفعل كــ: "مررت بزيد"، (أوْ مَعْنَاهُ) المراد بمعنى الفعل أسماء الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والظـروف، والجار والمحرور، وأسماء الأفعال، وكلَّ شيء يستنبط منه معنى الفعل، كــ: "أنا مارٌّ بزيد، وزيد في الدار أو على السطح، وهذا في الدار أبوك" أي: أشير إليــه فيها، (إِلَى مَا يَالِيهِ) أي: يتصل به حرف الحر، ولم يقل: إلى الاسم، ليتناول مثل قوله تعالى: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ (٣) فإنّه ليس باسم لكن في تأويل الاسم أي: رحبها .

<sup>(</sup>١)- بدأ الشيخ بذكر حروف الجرّ لوجهين، أحدهما: ألها لا تلعى عن العمل بحال، الثاني: أنّ عملها للاختصاص، وعمل غيرها بالمشابحة .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن بزيادة : (أو شبهه) بعد قوله: (بفعل) .

<sup>(</sup>٣)- سورة التوبة : [ الآية : ٢٥ ]

وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَحَتَّى، وَفِيْ، وَالْبَاءُ، وَالْلاَّمُ، وَرُبَّ، وَوَاوُهَا، وَوَاوُ الْقَسْمِ وَبَاؤُهُ، وَتَاؤُهُ، وَعَنْ، وَعَلَى، وَالْكَافُ، وَمُذْ، وَمُنْذْ، وَخَلاَ، وَعَدَا، وَخَاشَا فَـــ:(مِـــنْ) لِلاِبْتِـــدَاءِ

(وَهِيَ) تسعة عشر حرفاً (مِنْ، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، وربَ، وواوها، ووَاوُ الْقَسْمِ، وبَاؤُهُ، وَتَاوُهُ، وَعَنْ، وَعَلَى، وَالْكَافُ، وَمُذْ، وَمُنْاذُ، وَحَالًا، وَحَالًا، وَحَالًا، وَحَالًا، وَحَالًا، وَحَالًا، وَحَالًا، وَحَالًا، وَحَالًا) وقد ذكر الشارحون لذكر هذه الحروف بحسنا الترتيب من الخسنات ما لا نطول الكلام بذكره بلا طائل تحته .

ثم ذكر معنى كلّ حرف ومواقع استعماله مفصّلاً وقال: (فـــ: منّ) مــــن الحروف الجارّة تجيء لأربعة معان:

(لِلإَبْتِدَاءِ) (٢) أي: لابتداء الغاية، والمراد من الغاية في قــولهم: (ابتــداء الغاية): ابتداء المغيّا، تسميةً للكلّ باسم الجزء نحو: "سرت مــن البــصرة إلى الكوفة"، وتعرف هذه بما يصحّ له الانتهاء وتقع بعدها (إلى).

<sup>(</sup>١)- وهي على ثلاثة أضرب، أحدها: أن لا تكون إلا حروفاً، وهو العشرة الأولى، وثانيها: تكون حروفاً وأسماء، وهو الشلائة الباقية فكان المحموع ثمانية عشر.

<sup>(</sup>٣)- قوله: (فمن للابتداء ..... إلح): (مِنْ) لابتداء العاية في المكان اتفاقاً نحو: "خرجت من المسحد بلى البيت"، وفي الزمان عند «الكوفيجي»، و«المرد» لكثرة وروده كقوله: "من أوَّل يوم" ويعرف الابتداء به بأن يحسن في مقابلها (إنى)، أو ما يفيد فائدها نحو: قولك: "أعوذ بالله من الشيطن الرجيم" أي: ملحىء إليه، فالماء هنا أفادت معنى الانتهاء، (نجم الدين، شيخ لطف الله).

# وَالْتَبْيِيْ نِ، وَالْتُبْعِيْضِ، وَزَائِكَةٌ فِيْ غَيْرِ الْمُ وُجَبِ

(وَالنَّتْمِيْنِ) أَي: للتوضيح وبيان الاسم المبهم الذي وقع قبلها أو بعدها نحو: قوله تعالى: ﴿ فَاحْتَنبُوا الرَّحْسَ مِنَ الْأُوتَانِ ﴾ (١)، وقولك: "عندي مسن المال ما يكفي، وعندي من الدراهم عشرون" وتعرف بصحة وضع (الدي) موضع (مِنّ)، أو بصحة حمل مجروره على ذلك المبهم، فيصح أن تقول: الرجس هو الأويثان، أو عشرون هو الدراهم، ومن هذا القبيل قولهم: "عَزَّ منْ قائل" (مِنْ النابة، فإن الضمير كان مبهماً بينه بقوله: (منْ قائلٍ) أي الذي هو القائل. ووالتهم مكافئ عود القائل. وعلامته أن يقال: "أخدت من الدراهم" فإنه يصح أن يقال: "أخدت من الدراهم" فإنه يصح أن يقال: "أخددت والتبعيضية، والمفعول الصريح لـ: (أسحدتُ) محدوفٌ أي: أحدتُ شيئاً من الدراهم، ويجوز أن تذكر المفعول صريحاً فتقول: "أخذتُ شيئاً من الدراهم" وحينئذ يجوز أن يكون (من الدراهم) صفة لـ: (شيئاً) أي: شيئاً كائناً من الدراهم.

(وَزَائِدَةٌ) لا يختلّ المعنى بحذفها نحو: "ما جاءين من أحد"، (فِي غَيْسِرِ الْمُوْجَبِ) أي: إنما تكون (منْ) زائدةً إذا كان الكلام نفياً أو نهياً أو استفهاماً نحو: "ما جاءين من أحد، ولا تضرب من أحد" ، وقوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ

<sup>(</sup>١)- سورة الحج: [الآية: ٣٠]

# خِلاَفاً لِلْكُوْفِيِّيْنِ، وَالأَخْفَشِ، وَ: قَدْ كَانَ مِنْ مَطْرٍ، وَشِبْهُهُ مُتَأُوَّلُ، وَ(إِلَى) لِلاِنْتِهَاءِ، وَبِمَعْنَى مَسِعَ قَلِيْسلاً، وَ(حَتَّسى) كَسِذَلِكَ

غَيْرُ اللهِ ﴾ (١)، وتعرف هذه بأنها لو أسقطت لم تخلّ بالمعنى (خِلاَفَ لِلْكُـوْفِيِّيْنَ، وَالْأَخْفَشِ) (٢) فإلهم حوّزوا زيادتها في الكلام الموجب أيضاً، وتمسّكوا بقـولهم: "قد كان من مطر" حيث زيدت منّ في الكلام الموجب .

فأجاب «المصنف» عنه بقوله: (وَقَدْ كَانَ مِنْ مَطْرِ، وَشَبْهُهُ) أي: كلّ ما يتوهّم فيه أنّ (مِنْ) زائدة في الموجب (مُتَأُوّلٌ) وتأويله بـوجهين، أحدها: أنّ (مِنْ) ههنا ليست زائدة كما زعموا، بل بمعنى التبعيض أي: قد كان شيء من مطر، أو منقول على سبيل الحكاية كأنّ قائلاً قال: هل كان من مطر ؟ فأجاب: "قد كان من مطر" ليطابق الجواب السؤال.

(وَإِلَى) من الحروف الجارّة تجيء لمعنيين (لِلاِئْتِهَاءِ) أي: لانتهاء الغاية نحو: "سرت من البصرة إلى الكوفة"، وعلامتها أن تكون في مقابلة (مِنْ)، (وَبِمَعْنَى مَعَ قَلِيْلاً، أي: محيثاً قليلاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُم ﴾ ("). وَحَتَى) من الحروف الجارّة (كَلَلك) أي: مثل (إلى) في كونما لانتهاء (وَحَتَى) من الحروف الجارّة (كَلَلك) أي: مثل (إلى) في كونما لانتهاء

 <sup>(</sup>١)- سورة الفاطر : الآية : ٣]

<sup>(</sup>٢) نقدست ترجمته : (صــ : ١٠١)

<sup>(</sup>٣)- سورة النساء: [ الآية: ٢]

## وَبِمَعْنَى (مَعْ) كَثِيْراً، وَيَخْتَصُّ بِالْظَّاهِــرِ خِلاَفاً لِلْمُبَــرَّدِ

الغاية نحو: قوله تعالى: ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَحْرِ ﴾ (١)، (وَ) تجيء (بِمَعْنَى مَعَ كَثِيْراً) أي: استعمالاً كثيراً نحو: "أكلت السمكة حتى رأسها" أي: مع رأسها .

ثم أشار إلى الفرق بين إلى، وحيى لفظاً فقال: (وَيَخْتَصُّ) حتى التي لانتهاء الغاية (بِالْظَّاهِرِ) أي: بالاسم الظاهر فلا تدخل على المضمر، ولا يقال: "حتّاه، وحتّاكً" إلا إذا كانت (حتى) للعطف فيجوز دخولها على المضمر، ويقال: "حاءني القوم حتى أنت، وحتى إياك، ومررت بالقوم حتى بك" (خِلاَفاً لِلْمُبَرِّدِي) "حاءني القوم حتى بك" (خِلاَفاً لِلْمُبَرِّدِي)

فلا والله لا يبقى (1) أنساس فيّ حتّاك يا ابن أبي زيساد (2) في الله لا يبقى (1) في قوله: (فلا) زائدة في القسم ، و(أناس) بضم الهمزة لغة في

<sup>(</sup>١) - سورة القدر: [الآية: ٥].

<sup>(</sup>٢)- تقامت ترجمته : (صــ: ٢٠٦) .

<sup>(</sup>٣)- لم يعلم قائله، و لم أعثر على من نسبه لقائل معين .

<sup>(</sup>٤)- في بعض نسخ المَتن : (يلقي)، وفي البعض: (يلفي) بالفاء، بدل (يبقي) .

 <sup>(</sup>٥)- تخريج البيت: "شرح الرضي": (٢٢٦/٢)، "انقرب": (١٩٤/١)، "شرح الألفية" للمرادي: (٢٠٠/٢)، "شرح ابن عقيل": (١١/٢)، "شرح الأشموني": (٢٨٧/٢)، "حزانة الأدب": (١٤٠/٤) وغيرها.

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (حتاك) حيث حرّث حتى الضمير، وهذا لا يكون إلاً في الضرورة الشعريّة .

# وَ (فِيْ) لِلْظُّرْفِيَّةِ، وَبِمَعْنَى (عَلَى) قَلِيْلاً، وَ(الْبَاءُ) لِلإِلْصَاقِ، وَالإِسْتِعَانَةِ

(ناس)، و(فتیً) بدل منه .

ومعناه: قسم بخدائی تعالی که بر روئی زمین هیچ کسی وجوانی باقی نخواهد ماند، حتی که تو هم أي پسر ابی زیاد باقي نخواهي ماند، پــس ايــن غرور هستي برائي چه ؟

وأحاب الأولون عنه: بأنَّه شاذٌ لا يقاس عليه .

(وَ) لفظ (فِيُّ) من الحروف الجارّة تجيء لمعنيين، (لِلْظَّرْفِيَّة) وهو حلول الشيء في غيره، حقيقة نحو: "الماء في الكوز، والمال في الكيس"، أو مجازاً نحو: "نظرت في الكتاب، والنجاة في الصدق" تشبيهاً له بالظرف .

(وَ) تَحَيْء (بِمَعْنَى عَلَى قَلِيْلاً) كما في قوله تعالى: ﴿ وَ لَأَصَـلَبُنَّكُمْ فِـيْ خُذُوعِ النَّحْلِ ﴾ (١) أي: على سوق أشحارها .

(وَالْبَاءُ) من الحروف الجارّة تجيء لسبعة معان: (لِلإِلْـصَاقِ) أي: لإلصاق الفعل بالمجرور حقيقةً نحو: "به داء"، أو مجازاً نحو: "مررت بزيد" أي: التـصق مروري بمكان يقرب منه زيدٌ، لا إنّه اتصل بجسمه في قولك: "سرتُ في السوق فمررتُ بزيد حالس على دكانه".

(وَالْأِسْتِعَائَةِ) أي: للدلالة على أنّ ما دخلت هي عليه يستعان به نحــو: "كتبت بالقلم" أي: باستعانة القلم .

<sup>(</sup>١)- سورة طه ; [الآية ; ٧١].

#### وَالْمُصَاحَبَةِ، وَالْمُقَابَلَةِ، وَالْتَعْدِيَّةِ، وَالْظَّرْفَيَّة، وَزَائِدَةٌ فِي الْخَبَرِ فِي الاسْتِفْهَام

(وَالْمُصَاحَبَةِ) بمعنى مع نحو: "خرج زيد بعشيرته، واشـــتريت الفـــرس بسرجه" .

والفرق بين الإلصاق والمصاحبة: أنّ مصاحبة المجرور لازمة وقت قيام الفعل بالفاعل في الإلصاق، ولا يشترط ذلك في المصاحبة بل الاشتراك في نفس الفعل كاف فيها، ففي قولنا: "حرج زيد بعشيرته" يكفي اشتراك العشيرة في الخروج مع زيد، ولا يشترط اجتماعهم معه في وقت الخروج، فالمصاحبة أعيم من الإلصاق.

(وَالْمُقَابَلَةِ) أي: إفادة أنّ بحرورها في مقابلة شيءٍ وعوضِــه نحــــو: "اشتريت الثوب بدرهم".

(وَالْتُعَدِّيَةِ) (1) أي: لجعل الفعل اللازم متعدياً نحو: "ذهبت بزيــــد" أي: أذهبته، و"خرجت بعمرو" أي: أخرجته .

(وَالْظَرْفِيَّة) نحو: "جلست بالمسجد" أي: في المسجد .

(وَزَائِدَةٌ فِيْ الْخَبَرِ) أي: حمر المبتدأ (فِيْ الاِسْتِفْهَامِ) أي: وقت الاستفهام

<sup>(</sup>١) أي: حعل الفعل اللازم متعدياً بنضمينه معنى التصيير بإدخال الباء على فاعله، فإنَّ معنى "ذهب زيد": صدور الذهاب عنه، ومعنى "ذهبت بزيد": صيَّرته ذاهباً، فالتعدية بمذا المعنى مختصة بالباء، وأمّا التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجرَّ، فالحروف الجارَّة كلها فيها سواءً، لا اختصاص فما بحرف دون حرف، (جامي).

# وَالْنَفْيِ قِيَاسَاً، وَفِيْ غَيْرِهِ سِمَاعَاً نَحْوُ: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ، وَٱلْقَى بِيَــدِهِ . وَ(الْــلاَّمُ) لِلإِخْتِصَــاصِ

نحو: "هل زيد بقائم"، (وَالنَّهُ عِينَ نَعُو: "ليس زيد بقائم"، (قِياساً) أي: زيادة الباء في الاستفهام والنفي عَيْرِهِ) أي: في غير الاستفهام والنفي (سِمَاعاً) أي: زيادة الباء موقوف على السماع، (نَحُوُ<sup>(۱)</sup> بِحَسْبِكَ زَيْكَةً) فالباء وائدة في المبتدأ الذي هو (حسبك) من غير النفي والاستفهام سماعاً لا قياساً، أو بكون (زيدٌ) مبتدأً و (بحسبك) حيرَه، والباء زائدة في الخبر سماعاً، وأيضاً تراد يلكون (زيدٌ) مبتدأً و (بحسبك) حيرَه، والباء زائدة في الخبر سماعاً، وأيضاً تراد في المفعول بكون (زيدٌ) مبتدأً و (بحسبك) خيرَه، والباء زائدة في الخبر سماعاً، وأيضاً تراد في المفعول نخو: (ألْقَى بِيَدِهِ) كما في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيْكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (الله في الله تعالى: ﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيْكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (الله ومن هذا القبيل قولهم: "تضرب بالسيف، وترجو بالفرح".

(وَالْلاَهُمْ) من الحروف الجارّة تكون مكسورةً لفظاً مع الاسم الظاهر ومفتوحةً مع الضمير نحو: "المال لزيد، والغلام له" وهي تجيء لخمسة معان: (للإختِصاص) إمّا بالملكية نحو: "المال لزيد"، أو بالاستحقاق نحو: "الجنة للمؤمن، والجحيم للكافر"، أو بالنسبة نحو: "فلان ابن له"، واللام التي تسمّى لام العاقبة نحو: "لذوا للموت وابنوا للحراب"، فرع الاحتصاص كأنّ ولادة م للموت

<sup>(</sup>١) - في بعض نسخ المتن : (مثل) بدل (نحو)

<sup>(</sup>٢)- سورة النساء : [الآية : ٧٩].

<sup>(</sup>٣)- سورة البقرة ; [ الآية : ١٩٥ ] .

# وَالْتَعْلِيْلِ، وَزَائِدَةٌ، وَبِمَعْنَى (عَنْ) مَعَ الْقَوْلِ، وَبِمَعْنَى الْوَاوِ فِيّ الْقَسَمِ لِلْتَّعَجُّبِ

وبناؤهم للخراب .

(وَالْتَعْلِيْلِ) نحو: "حثتك للسمن، أو ضربته للتأديب" سواء كانت العلّـة سبباً غائياً للفعل نحو: "خرجت للخافتك".

﴿ (وَزَائِدَةٌ) كَمَا فِي قُولُهُ تَعَالَى : ﴿ رَدِفَ لَكُـمْ ﴾ (١) أي: ردفكـم؛ لأنّ (ردف) متعدُّ بنفسه .

(وَبِمَعْنَى الْوَاوِ) أي: تجيء اللام بمعنى الواو إذا استعمل اللام (في الْقَسَمِ) لكن لا مطلقاً بل إذا كان القسم (لِلْتَعَجُّبِ) أي: للأمر العظيم الذي يــستحق التعجب منه نحو: "لله لا يؤخر الأجل، ولله ليبعثنَّ"، ولا يقال: "لله لقد قام زيد"

<sup>(</sup>١) - سورة النمل: [الآبة: ٢٢].

<sup>(</sup>٣)- وشرطه : أن يكون المقول عنه نحائباً .

<sup>(</sup>٣)- سورة الأحقاف : [ الآية : ١١ ] .

# وَ (رُبُّ) لِلْتَقْلِيْلِ، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ مُخْتَصَّةٌ بِنَكِرَة مَوْصُوْفَة عَلَى الأَصَحّ

إلاَّ إذا كان قيام زيدٍ أمراً عظيماً .

(وَرُبُّ) (١) من الحروف الحارة بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة (للتُقليْلِ) أي: لتقليل أفراد ما دخلت عليه كما أن (كُمْ) لكثرة أفراد ما دخلت عليه، وقال بعضهم: هي أيضاً للتكثير، (ولَهَا) أي: لــ:(رُبُّ) في الاستعمال (صَــدُرُ الْكُلامِ) أي: تجيء في أول الجملة لكونما لإنشاء التقليل كما أن (كَمٌ) لإنــشاء التكثير ولها صدر الكلام، (مُختَصَّة) في الاستعمال (بنكرة مَوْصُوْفَة) نحــو: "ربُّ التكثير ولها صدر الكلام، (مُختَصَّة) في الاستعمال (بنكرة مَوْصُوْفَة) نحـو: "ربُ التكثير ولها معدر الكلام، القلة والكثرة فلأنما تحتمل القلة والكثرة بخــلاف المعرفة فإنما متعينة لا تحتمل القلة والكثرة، واختصاصها بالصفة فليتحقق التقليل الذي هو مدلول (رُبُّ)، فإنّ الموصوف بصفة أقلُّ من غير الموصوف بصفة، الذي هو مدلول (رُبُّ)، فإنّ الموصوف بصفة أقلُّ من غير الموصوف بصفة، لكن في وحوب تخصيصها بالنكرة اختلاف بعض النحاة فلهذا قــال: (عَلَــى الأصَحَ) (٢) وقال بعضهم: لا يشترط توصيفها بالنكرة .

<sup>(</sup>١)- قوله: (رُبّ) فيه ست عشر لغةً: ضم الراء، وفتحها، وكلاهما مع التشديد والنخفيف، فالأوجه الأربعة مع التأبيث ساكنةً، أو متحركةً، أو مع النجرد منها، فهذه اثنتا عشرة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف، كذا في: "المغنى".

 <sup>(</sup>۲) قوله: (على الأصح) إشارة إلى اختياره مذهب ابن السراج، والفارسي، وتبعهما الزمخشري في وحوب وصف النكرة بعدها، ينظر: "أصول ابن السراج": (٥٠٨/١)، "إيضاح الفارسي": (صـــ: ٢٥١)، "شرح الرضي": (٣٣١/٢) وغيرها.
 (٢٥١)، "المفصل": (صـــ: ٢٨٦)، "شرح الوافية": (٢٠١/٢)، "شرح الرضي": (٣٣١/٢) وغيرها.

وَفعْلُهَا مَاضٍ مَحْذُوْفْ غَالِبًا، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ مُمَيَّزِ بِنَكِرَة مَنْصُوْبَـــة، وَالْضَّمِيْرُ مُفْرَدَ مُذَكَّرٌ خِلاَفًا لِلْكُوْفِيِّيْنَ فِيُّ مُطَابَقَــةِ الْتَّمْيِيْزِ

(وَفِعْلُهَا) أي: عاملها (مَاضٍ مَحْدُوْفٌ غَالِباً) أمّا كونـه ماضـباً فلأنهـا وضعت للتقليل المستحق وهذا لا يتصوّر إلا في الماضي، وأمّا كونه محذوفاً غالباً فلاستغناء عنه؛ لأنّه في الأكثر يكون جواباً عن سؤال مقدّر، فكأنّ سائلاً قال: هل أكرمك من لقيته ؟ فتقول: "ربّ رجل لقيته" أي: ربّ رجل لقيته أكرمني، أو قال: هل أكرمت من لقيته ؟ فتقول: "ربّ رجل لقيته" أي: ربّ رجل لقيته أكرمته، فــ: (لقيته) في المثالين صفة لــ: (رجل)، وحــواب (ربّ) محــذوف، وهو: (أكرمني، وأكرمته)، وعلى هذا القياس.

(وَقَدْ تَدْخُلُ رَبِّ (عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ) أي: ضمير مبهم لا مرجع له كما يقال: "رُبَّه رِجلاً" (مُمَيَّزٍ) (ا ذلك الضمير المبهم (بِنكرة مَنْصُوبَة) على ألها تمييز؛ لأنّ الضمير لما كان مبهما احتاج إلى التمييز، والتمييز من حقّه أن يكون منصوباً، (وَ) هذا (الضَّمِيْنُ الذي تدخل عليه ربّ (مُفْرَدٌ مُذَكِّنٌ أبداً لا غير، تقول: "رُبَّه رِجلاً، ورُبَّه رِجلاً، وربَّه رِجلاً، وامرأةً، وامرأتين، ونساءً"؛ لأنّ مرجعه شيء معهود في الذهن لا إلى لفظ تقدم ذكره حتى يجب مطابقتها له، (خِلاَفا للكُوْفِيَّيْنِ فِي مُطَابَقة النَّمْمِيْنِ) فإلهم يقولون: مطابقة هذا الضمير واحب للتمييز في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فتقول: "ربَّه رجلاً،

<sup>(</sup>١)- سقط من بعض نسخ المُتن: (مميز) .

# وَتَلْحَقُهَا (مَا) فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ، وَوَاوُهَا تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوْفَــةٍ

ورُبُّهما رحلين، ورُبُّهم رحالاً، ورُبُّها امرأةُ، ورُبُّهما امرأتين، ورُبُّهن نساء".

(وَتَلْحَقُهَا) أي: كلمة (رُبَّ) لفظ (مَا) الكافة عن العمل (فَتَدْخُلُ) ربَّ بعد لحوق (ما) (عَلَى الْجُمَلِ) الفعلية والاسمية، ولا يجـب حينئـذ أن يكـون مدخولها مفرداً مجروراً نحو: "ربما قام زيد، وربما زيد قام"، ويفيد تقليل النـسبة للفهومة من الجملة يعني قليلاً كان قيامه في الزمان الماضي .

<sup>(</sup>١)- ينسب هذا البيت تعامر بن الحارث المعروف بجران العود النميري، شاعر وصاف، أدرك الإسلام، انظر: "الأعلام": (٢٧٦)، "الشعر والشعراء": (ص: ٢٢٢)، "المقاصد النحوية": (١/٢٩٤).

<sup>(</sup>٢) - تخويج البيت: "ديوان حران العود": (صـ: ٥٠)، "معاني الفراء": (٢٨٨/١)، "كتاب سيبويه": (٢/٢١)، "لفتطب": (٢/٢١)، "معاني الرماني": (صــ: ١٦)، "معاني الرجاجي": (٢/٢١)، "أشرح ابن يعيش": (١١٧/٢)، "لمقاصد النحوية": (١٠٧/٣)، "جواهر الأدب": (صــ: ١٦٥)، "شرح المفصل": (٨٠/١)، "لسان العرب": (١٩٨/١) (كسن)، "همع الهوامع": (٨٠/١)، "شرح الأشوني": (٨٠/١) وغيرها.

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله؛ (وبلدة) حيث أعمل (ربّ) وهي محذوفة، ويقيت واو ربَّ فعملت الجرّ، والتقدير: (وربُّ بلدة) .

# وَوَاوُ الْقَسَمِ إِنَّمَا تَكُوْنُ عِنْدَ حَدُفِ الْفِعْلِ، لِغَيْرِ الْسُّؤَالِ مُخْتَصَّةٌ بِالْظَّاهِرِ، وَ(النَّسَاءُ) مِثْلُهَا

أي: ربَّ بلدة، الجار والمجرور متعلّق بـ: (وطيتُ) المتقدّم في الشعر الـسابق، و(اليعافير) جمع اليعفور وهو صغار الصبي، و(العيس) جمع أعيس الإبلُ البيضُ، يقول الشاعر: كم مررتُ ببلدة خَرَبَة ليس ها مونس إلاّ اليعافير والعيس.

والشرط الثالث: أن تكون الواو (مُخْتَصَّةً بِالْظَّــاهِرِ) أي: بالاسم الظاهر، ولا تدخل على الضمائر فلا يقال:"و ك" كما يقال: "بك"، واختص الواو بهذه الشروط حطًا لها عن مرتبة الأصل وهي الباء التي تجري في جميع أنواع القسم.

(وَالْقَاءُ) من الحروف الجارّة (مِثْلُهَا) أي: مثل الواو في أنما لا تــستعمل مع الفعل الصريح، وتختص بالاسم الظـاهر فــلا يقــال: "أحلـف تــالله"، ولا يقال: "تك لأفعلن كذا"؛ لأنّ التاء بدل من الواو فاتخذت حكمها إلاّ أنهــا

# مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللهِ تَعَالَى، وَ(الْبَاءُ) أَعَمُّ مِنْهُمَا فِيُ الْجَمِيْعِ، وَيُتَلَقَّى الْقَسَمُ بِالْـــلاَّمِ، وَ(إِنَّ)

(مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللهِ تَعَالَى) نحو: ﴿ تَاللهِ لَأَكِيْدَنُ أَصَّنَامَكُمْ ﴾ (١)، ولا يقال: "تالرحمن، وتالرحمن، وتالرحمن، وتالرحمن، وتالرحمن، فخصّ بالتاء من المظهرات ما هو أصل في القسم، وهـو الشم الله تعالى شأنه .

(وَالْبَاءُ) التي للقسم (أَعَمُّ مِنْهُمَا) ('' أي: من الواو والتاء (فِي الْجَمِيْعِ) أي: هيع الأحكام كما أنّ التاء أحص منهما في جميع الأحكام، فتستعمل الباء مع فعل القسم نحو: "أقسم بالله"، ومع غير الفعل نحو: "بالله لأفعلنَّ كذا"، ومع السؤال نحو: "بالله فعلتُ كذا"، ومع الطاهر نحو: "بالله فعلتُ كذا"، ومع المظاهر نحو: "بالله وبالرحمن لأفعلنَّ كذا"، ومع المضمر نحو: "أقسم به سبحانه وتعالى".

(وَيُتَلَقَّى الْقَسَمُ) أي: يؤتى في جواب القسم (بِالْلاَّمِ, وَإِنَ) إنْ كانست الحملة القسمية مثبتة الأنحما مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم، فإن كانت الحملة القسمية المثبتة اسمية لزمها (إنّ) نحو: "والله إنّ زيداً قائم"، أو اللام نحو:

<sup>(</sup>١)- سورة الأنبياء : [ الآية : ٧٥ ] .

<sup>(</sup>٢)– فوله: (والباء أعمَّ منهما في الجميع) والعِلَّة في ذلك ألهَا أصل حروف القسم، (رصاص) .

وهكذا ذكر الزمخسري في "الكشاف" في قوله تعالى: ﴿ وَتَالِلُهُ لَأَكِبُدُنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ حيث قال: إنَّ الباء أصل أحرف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو .

#### وَحَرْفِ الْنَفْيِ، وَقَدْ يُحْذَفُ جَوَابُهُ إِذَا اعْتَرَضَ أَوْ تَقَدَّمَهُ مَا يَدُّلُ عَلَيْهِ

"والله لزيد قائم"، وقد يجمع بينهما نحو: "والله إنّ زيداً لقائم"، وإن كانت فعلية فإن كان فعلها ماضياً لزمها اللام مع (قدٌ) نحو: "والله لقد قام زيد"، أو بدون (قدٌ) نحو: "والله لقام زيد"، وقد يكون (قدٌ) وحدها نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفَلَحَ مَنْ زَكّاهَا ﴾ (١)، وإن كان فعلها مضارعاً لزم اللام مع نون التأكيد، وبدونه من زكّاها ﴾ (١)، وإن كان فعلها مضارعاً لزم اللام مع نون التأكيد، وبدونه نادراً نحو: "والله لأقومن، ولأقوم"، (وَحَرُف النَّقْهي) أي: يؤتي في حواب القسم بحرف النفي إن كانت الجملة القسمية منفية، فإن كانت اسمية لزمها (ما) أو (لا) نحو: "والله ما زيد بقائم أو قائماً، ووالله لا زيد في الدار ولا عمرو"، وإن كانت فعلية، فإن كان فعلها ماضياً لزمها (ما) أو (لا) نحو: "والله ما قام زيد، ولا قام زيد"، وإن كان فعلها مضارعاً لزمها (ما) أو (لا) مع نون التأكيد أو بدوها نحو: "والله لا أفعلنّ، وما أفعل"، لكن يجوز بدوها خذف حرف النفي إذا كان فعلها مضارعاً منفياً لدلالة الحال عليه كقوله تعالى: حذف حرف النفي إذا كان فعلها مضارعاً منفياً لدلالة الحال عليه كقوله تعالى:

(وَقَدْ يُحْذَفُ جَوَابُهُ) أي: جواب القسم (إِذَا اعْتَرَضَ) أي: توسّط القسم يين جزئي الجملة القسمية نحو: "زيد والله قائم"، (أَوْ تَقَدَّمَهُ) أي: تقدم علي القسم (مَا يَدُلُّ عَلَيْه) أي: على جواب القسم نحو: "زيدٌ قائمٌ والله"؛ لأنّه للّا

 <sup>(</sup>١) - سورة الشمس : [ الآية : ٩ ] .

<sup>(</sup>٢)- سورة يوسف : [ الآية : ٨٥].

# وَ (عَــنُ ) لِلْمُجَــاوَزَةِ، وَ (عَلَى ) لِلاسْتغــلاء

توسط القسم بين ما هو جواب في المعنى أو تقدّم القسم على ما هو جواب في المعنى استغنى عن الإعادة، تقديره في كلا الصورتين: "والله لزيد قائم"، ومنسه قولهم: "الهلال والله" أي: والله لهذا الهلال .

(وعَنْ) من الحروف الجارّة (لِلْمُجَاوَزَةِ) أي: تجاوز الشيء عن الشيء وهو إمّا أن يكون بزواله عن الأول ووصوله إلى الآخر كما في: "رميت السهم عــــن القوس"، أو بوصوله إلى الآخر مع عدم زواله عن الأول نحو: "أخــــذت عنـــه العلم"، أو بزواله عنه فقط نحو: "أذيت عنه الدين".

(وَعَلَى) من الحروف الجارّة (لِلاسْتغلاء) أي: استعلاء شيء على شسيء حقيقة نحو: "زيد على السطح"، أو حكماً نحو: "عليه دين"، وتجسيء (علسى) للمصاحبة نحو قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ للهِ الَّذِيْ وَهَبَ لِيْ عَلَى الْكَبْرِ إِسْسمَاعِيْلَ وَإِسْحَاقَ ﴾ (١)، وللتعليل نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَتُكَبِّرُوا اللهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ (٢)، وللظرفية نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَتُكَبِّرُوا اللهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ (٢)، وللظرفية نحو قوله تعالى: ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِيْنُ عَلَى مُلْكِ سُليْمَانَ ﴾ (٢) أي: في عهده وزمانه، وبمعنى الباء نحو قوله تعالى: ﴿ حَقَيْقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولُ اللهُ عَلَى أَنْ لا أَقُولُ اللهُ عَالَى: ﴿ وَلَا تَعْلَى اللهُ اله

<sup>(</sup>١)- سورة إبراهيم: [الآية: ٣٩].

<sup>(</sup>٢)- سورة البقرة : [ الآية : ١٨٥ ] .

<sup>(</sup>٣) - سورة البقرة : [ الآية : ١٠٢ ] .

#### وَقَدْ يَكُونَانِ اسْمَيْنِ بِدُخُول (منْ)، وَالْكَافُ للْتَشْبِيْهِ وَزَائِدَةٌ، وَقَدْ تَكُونُ اسْماً

عَلَى اللهِ إِلاُّ الْحَقُّ ﴾ (١) أي: حقيقٌ بأن لا أقول .

(وَقَدْ يَكُوْنَانِ) أي: عَنْ، وعلى (اسْمَيْنِ) لا الحرفين، فتكون (عَنْ) بمعين الجانب، و(على) بمعنى الفوق (بِدُحُوْلِ مِنْ) (٢٠ عليهما فتقول: "حلست من عن يمينك" أي: حالب يمينك، و"نزلت منْ على الفرس" أي: من فوقه .

وفائدة : (على) تجيء على ثلاثة أقسام، حوفاً جارَةً، وفعلاً ماضياً، واسماً مبنياً بعد دخول (مِنْ) الجارة عليها، لمشابحته بالمبني، فإذا كانت حوفاً أو اسماً تُكتب بصورة الياء، وإذا كانت فعلاً تكتب بالألف نحو: "جلَّ وعللاً شائه" كـ: "دعا، وعفا".

(وَالْكَافُ) مِن الحَروف الحَارَة (لِلْقَشْبِيْهِ) فِي أَكثر الأَمْسِرِ نحَسُو: "زيد كَالأُسَد"، (وَزَائِدَةٌ) أي: قد تكون زائدةً نحو قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلُهِ شَيْءً ﴾ كالأسد"، (وَقَدْ تُكُونُ) الكاف (اسْماً) بمعنى المثل بدليل دحول (عَنْ) عليها كما في قول الشاعر (عُنْ):

 <sup>(</sup>١)- سوره الأعراف : [الآية : ١٠٥].

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسح المتن بزيادة : (عليهما) بعد قوله: (بدخول منَّ).

<sup>(</sup>٣)- سورة الشورى : [ الآية: ١١ ] .

<sup>(</sup>٤)- ينسب هذا البيت لعجاج عبد الله بن رؤبة بن لبيد التميمي، ثوفي سنة (٩٠هـ)، انظر: "الأعلام": (٨٦/٤)، "الشعر والشعراء": (صــ: ٥٩٥)، "طبقات فحول الشعراء": (صــ: ٧٣٨)، "شرح شواهد المغني": (صــ: ٤٩) وغيرها .

# وَتَخْتَصُّ بِالْظَّاهِـــرِ، وَمُذْ وَمُنْذُ لِلزَّمَــانِ لِلاَبْتـــدَاءِ فِي الْمَاضـــيْ

بِيْفِ ثَلَاثُ كَنِعَسَاجٍ جُمِّم يَضْحَكُنَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّمُ (اللهُ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ أي: يضحكن عن مثل البرد المنْهَمِّ، (وَتَخْتَصُّ الكاف (بِالْظَاهِرِ) أي: الاسم الظاهر، ولا يدخل على المضمر فلا يقال: "كه" إلاّ إذا كان الضمير منفصلاً كقولهم: "ما أنا كأنت، أو ما أنت كأنا".

(وَمُذْ وَمُنْذُ لِلزَّمَانِ) (\*) من الحروف الجارَّة، وقيل: هما اسمان، يستعملان (للابْتِدَاء) أي: ابتداء الغاية إذا دخلتا (فِيْ الْمَاضِيْ) أي: لبيان الوقت الذي مضى فتكونان بمعنى (مِنْ، وإلى)، وتفيدان امتداد الفعل نفياً وإثباتاً من الزمان الماضي إلى حين التكلم، كما تقول: "سافرتُ من بغداد مذ سنة كذا، أو ما سافرتُ من بغداد مذ سنة كذا، أو ما سافرتُ من بغداد مذ سنة كذا، أو ما سافرتُ من بغداد مذ سنة كذا" (والسنة التي تذكرها ماضية لا التي أنت فيها) كان معناه: أنّ مبدأ مسافريّ أو عدمها السنة الفلائية وامتدّتُ إلى الآن .

<sup>(</sup>١)- في بعض الشواهد: (المنهمّ) بدل (المنحمّ).

تخويج البيت: "ملحقات ديوان العجاج": (ص: ٨٢)، "إصلاح المنطق": (ص: ٢٠٥)، "المقاصد "المفصل": (ص: ٢٨٩)، "شرح الوافية": (٢٠٩/٢)، "شرح ابن يعيش": (٤٤/٨)، "لمقاصد النحوية": (٢١/٢)، "مغني اللبيب": (١٨٠/١)، "همع الهوامع": (٢١/٢)، "شرح شواهد المعني": (٢٠٢/٣)، "أسرار العربية": (ص: ٢٥٨)، "شرح الرضي": (٣٤٣/٢)، "حرانة الأدب": (٩٨/٢)، "شرح الأشموني": (٩٨/٢)، وغيرها .

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (عن كالرد) حيث استعملت (الكاف) اسماً لدخول حرف الجرّ عليها . (٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (للزمان) .

# وَالْظُرْفِيَّةِ فِي الْحَاضِرِ نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِنَا، وَمُنْذُ يَوْمِنَا، وَ(حَاشَا)

(وَالْظُرْفِيَّةِ) أَي: تَحِيثَانَ بَمْعَنَى الظرفية وتكونانَ بَمْعَنَى (فِيُّ الْحَاضِرِ) أَي: إذا دخلتا على الزمان الحاضر، ولم يكن فيه القصد إلى ابتداء الزمان الماضي وانتهائه (نَحُوُّ: مَارَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِنَا، وَمُنْذُ يَوْمِنَا) أي: في شهرنا، وفي يومنا، فتكونان للظرفية خاصة، وهما تدخلان على الجملة الفعلية نحو: "مارأيته مذ سافرت"، وعلى الجملة الاسمية نحو قوله (١):

ما زلتُ أَبْغي المالَ مُللًا أنا يافع " الله الله على المالَ مُللًا أنا يافع "

ولا تدخلان على المستقبل أبداً لوضعهما للماضي والحال، ولذا لم يذكر لهما معنى الاستقبال، فهذه الخمسة من الحروف الجارة قد تكون حروفاً، وقد تكون أسماء، وما تقدّمها مختصة بالحرفية .

(وَحَاشَا) (٢٣) مأخوذة من التحاشي بمعنى التحانب، ومنه قولهم: "حاشيــة

<sup>.</sup>  $[ (1)^{-1} ]$  البيت للأعشى [ ] تقدّمت ترجمته  $[ (-1)^{-1} ]$ 

<sup>(</sup>٢) آخر البيت: ..... ولبداً وكهـــلاً حيـــن شبتُ وأمــردا

تحريج البيت: "ديوان الأعشى" : (صـــ: ١٨٥)، "مغني اللبيب": (١٨٦)، "تذكرة النحاة": (صـــ: ٥٨٩)، "الدرر": (١٣٩/٣)، "شرح التصريح": (٢١/١)، "شرح شواهد المغني": (٧٥٧، ٥٧٧/٢)، "المقاصد النحوية": (٢/ ٦٠ ، ٣٢٦) .

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (مذ أنا يافع) حيث دخلت (مذ) على الجملة الاسمية .

 <sup>(</sup>٣)- والفصيح في (حاشا): أن تكون حرف حرّ، وفي (خلا، وعدا): أن تكونا فعلاً، والعكس في كلا الباين ضعيف، (سعيدي) .

#### وَ(خَـلاً) وَ(عَـدًا) للإسْتِثْنَاءِ .

الثوب، وحاشية الكتاب" لجانبه، (وَحَلاً) من: خلا بخلو خلواً فهو خال إذا كان فارغاً، (وَعَــداً) من: عدا يعدو عدواً فهو عاد إذا تجاوز الحدّ، هذه الثلاثة مسن الحروف الجارّة (للإستشاء) نحو: "حاءي القوم حاشا زيد، وخلا زيد، وعدا زيد" لكن (حاشا) تستعمل للاستثناء عن السُوء لتنزيه المستشى عن حكم المستثنى منه فيقال: "أساء القوم حاشا زيد"، ولا يقال: "صلّى الناس حاشا زيد" لفوات معنى التنزيه، وهذه الثلاثة قد تستعمل أفعالاً فتنصب ما بعدها، تقول: "جاءي القوم حاشا زيداً، وعدا زيداً".

<sup>\* \* \* \* \*</sup> 

#### [ الحروف المشبَّهة بالفعل ]

الْحُرُوْفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ: وَهِيَّ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ

#### [ الحروف المشبَّهة بالفعل ]

(الْحُرُوْفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفَعْلِ) (١) وإنما سَمَّيت مشبَّهةً بالفعل؛ لأنمَا تــشبه الأفعال لفظاً ومعنى، أمّا لفظاً فلكونها ثلاثياً ورباعياً كالأفعال، وكون أواحرها مبنياً على الفتح، وأمّا معنىً فلأن كلّ واحد منها بمعنى الفعل.

ف: (إنّ، وأنّ) بمعنى تحقّقت، و(كأنّ) بمعنى شبّهت، و(لكــنّ) بمعــنى استدركتُ، و(ليت، ولعلّ) بمعنى تمتّيتُ، وترجّيتُ، ولاقتضائها الاسمين كالفعل المتعدّي إلى مفعولين .

(وَهِيَ) ستة تدخل على الجملة الاسمية أي: المبتدأ والخبر، فتنصب الجزء الأول ويسمّى اسمها، وترفع الجزء الثاني ويسمّى حبرها، (إِنَّ) نحو: "إِنَّ زيداً قائم"، (وَكَأَنَّ) نحو: "كَأْنَ زيداً أسد"، وَلَكُنَّ نحو: "كَأْنَ زيداً قائم"، (وَلَكُنَّ نحو: "ليت زيداً قائم"، (وَلَكِنَّ نحو: "ليت زيداً قائم"، (وَلَكِنَ نحو: "ليت زيداً قائم"، (وَلَكِنَ نحو: "ليت زيداً قائم"، (وَلَكِنَ نحو: "ليت زيداً قائم"، وَلَكِنَ نحو: "ليت زيداً قائم"،

 <sup>(</sup>١)- كان الأنسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع، والمنصوب على المجرور إلا أثه راعى أصالة حرف الجار في العمل لها، وقرعية هذه الحروف، (عصام).

<sup>(</sup>٢)- أخّرهما لكونهما للإنشاء بخلاف الأربعة السابقة؛ لألها للإحبار، (جامي) .

<sup>(</sup>٣)- لم أعثر على من نسبه لقائل معيّن .

## 

أحِبُّ الصّالحيسن و لستُ منهسم لعلَّ الله يَرْزُقُسني صلاحاً (١) (وَلَهَا صَدْرُ الْكَلامِ) أي: كلّ واحد من هذه الحروف يجب أن يكون في أول الكلام؛ لأنّ كلّ واحد يدلّ على نوع من أنواعه فيجب تقديمها ليعلم في أول الأمر أنّ الكلام من أيّ الأنواع، والصدارة في الكلام سواءٌ كان ابتداء كلام المتكلم حقيقةً كما في مثال المذكور، أو حكماً بأن يكون في وسطه، لكنّه أراد ابتداء كلام آخر كقوله: "أكرمٌ زيداً إنّه فاضل"؛ لأنّ هذه الجملة مستأنفة وقع تعليلاً لما قبلها.

(سِوَى أَنَّ) بفتح الهمزة (فَهِيَ بِعَكْسِهَا) أي: يلزم فيه عدم الصدارة؛ لألها تكون معمولة لعامل لها أبداً، وحق المعمول أن يكون مؤخّراً عن العامل، ولهذا لم يجز: "عندي إنّك قائمً" بكسر الهمزة كما مرّ في أول الكتاب .

(وَتَلْحَقُهَا) أي: تلحق هذه الحروف وتتصل بجميعها كلمة (مَا) الكافـة (فَتُلْغَي) هذه الحروف بعد لحوق (ما) الكافة عن العمل في ما بعدها نحو: "إنّما زيد قائم"، وكما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا اللهُ إِلَةٌ وَّاحدٌ ﴾ (٢)، وذلك لأنّ مشابحـة

<sup>(</sup>٢)- سورة النساء: | الآية: ١٧١].

# عَلْى الأَفْصَحِ، وَتَدْخُلُ حِيْنَئِدُ عَلَى الأَفْعَالِ

هذه الحروف بالفعل صارت ضعيفةً لفظاً باتصال (ما) ، وزوال فتح الأواخسر، ومعنى بدخولها على الجملة الفعلية، وعدم اقتضاء الاسمين، فلا تعمل فيما بعدها مع وجود الفاصلة، والغرض من اتصال (ما) معها الحصر، والمبالغة، والتأكيد، وليصلح لإفادة التأكيد والتحقيق في الجملة الفعلية أيضاً.

(عَلَى الأَفْصَحِ) إنما قال: (على الأَفصح) إشارةً إلى أنَّ إعمالها أيضاً حائز
 وواقع في كلام بعض الشعراء كما قال النابعة (١٠):

قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا بنصب (الحمام) في رواية .

(وَتَدُخُلُ حِيْنَئِدُ) هذه الحروف إذا لحقت بما (ما) (عَلَى الأَفْعَالِ) أي: الحمل الفعلية ليفيد معانيها في الجملة الفعلية كما أفادت في الجملة الاسمية،

<sup>(</sup>١) - تقدمت ترجمته : (صــ: ١٥٥٤) .

<sup>(</sup>٢)- عجز البيت: ..... إِلَى حَمَــامُتنَـــا أَوْ نَصْفُهُ فَقَــد .

قويج البيت: "ديوان النابغة": (صــ: ٣٥)، "الخصائص": (٢/٠٦٤)، "الأمالي الشجرية": (٢٤١/٢)، "المفصل": (صــ: ٢٩٢)، "شرح ابن يعيش": (٨/٥)، "شرح الرضي": (٢٤٨/٢)، "شرح ابن يعيش": (٨/٥)، "شرح الرضي": (٢٤١/١)، "همع الهوامع": "معني اللبيب": (١١٠/١)، "لسان العرب": (٣٤٧/٣) (قدد)، "المقرب": (١١٠/١)، "همع الهوامع": (١/٦٥)، "قطر الندى": (صـــ: ١٥١)، "المقاصد النحوية": (٢٥٤/٢)، "الدرر": (٢١٩/١)، "تلخيص الشواهد": (صـــ: ٣٦٢)، "شرح الأشموني": (٢١١/١)، "حزالة الأدب": (٣٩٧/٤)، "كتاب سبويه": (٢٨٢/١) وغيرها.

# فَـــ:(إِنَّ) لاَ تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَرَأَنَّ) مَعَ جُمْلَتِهَا فِيْ حُكْمِ الْمُفْرَدِ، وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ الْكَسْرُ فِيْ مَوْضِعِ الْجُمْلَــةِ

فتقول: "إنما قام زيد، وإنما يقوم زيد"؛ لأنّ (ما) الكافة أخرجتْها عـن العمـل واختصاصِها بالاسم فصحّ دخولها على الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حُـرُمٌ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ (١) .

مُ شَرَعُ فِي تفسير أحوال كلّ واحد من الحروف المستبهة وحواصها وقال: (فَ:إِنَّ) المُكسورة (لا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ (٢) بل تقرّرها على ما كان عليه، وتؤكّدها، فإذا قلت: "إنّ زيداً قائم" أفاد ما أفاد الجملة قبل دحولها مع عليه، وتؤكّدها، فإذا قلت: النّ زيداً قائم" أفاد ما أفاد الجملة قبل دحولها معزيادة التأكيد والمبالغة، (وأنَّ) المفتوحة (مَعَ جُمْلَتها) أي: مع الجملة التي بعدها تغيّر معنى الجملة وتجعلها (في حُكْمِ الْمُفْرَدِ) بأن يجعل الجملة في تأويل المفرد، ولا تكون مشتملة على إسناد تام، وطريق تأويل الجملة بالمفرد أن يجعل مصدر الخبر مضافاً إلى اسمها فيقال في "بلغني أنّ زيداً منطلق": "بلغني انطلاق زيد".

(وَمِنْ ثُمَّ) أي: لأجل أنّ (إنّ) المكسورة لا تغيّر الجملة، وتبقى الجملة على حالها مع زيادة التاكيد، و(أنّ) المفتوحة تجعلها في تأويل المفرد، (وجَب الْكُسُّرُ) أي: جعل (إنّ) مكسورة (فِي مَوْضِعِ الْجُمَلِ) أي: في كلّ موضع يجب أنْ تكون في حكم المفرد.

<sup>(</sup>١)- سورة البقرة : [ الآية: ١٧٣ ] .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن : (الحمل) بدل (الحملة) .

# وَالْفَتْحُ فِيْ مَوْضِعِ الْمُفْرَدِ، فَكُسِرَتْ ابْتِدَاءً، وَبَعْدَ الْقَوْلِ، وَبَعْدَ الْمَوْصُول

روالْفُتُحُ فِيْ مُوْضِعِ الْمُفْرَةِ) أي: ويجب فتح همزة (أنّ) في كلّ موضع تكون الجملة في حكم المفرد، وتأويله، (فَكُسرَتُ) أي: يجب كسر الهمرة في هذه المواضع الثلاثة (ابّتذاء) نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رّحِيْمٌ ﴾ (١٠) لأنّ ابتداء الكلام موضع الجملة التام، (وبَعْدَ الْقُولُ) (١٠ أي: إذا وقعت (إنّ) بعد صيعة القول ومشتقاتها ك : قال، ويقول، وغيرهما؛ لأنّ مقول القول لا بدّ أن يكون جملة نحو: "أقول: إنّ زيداً قائم"، وهذا إذا كان القول لحكاية المقول، وإن كان القول بحكاية المقول، وإن كان القول بمعنى العلم والظنّ فحيئذ تنصب (أنّ) بعدها كما تقول: "يقول! "يقول! الشيعة: أنّ علياً حليفة بلا فصل" بفتح (أنّ)؛ لأنّ القول ههنا بمعنى الظنّ والاعتقاد، (وبَعْدُ المُوصُولُ) أي: وكذلك تكسر (إنّ إذا وقعت بعد الموصول؛ لأنّ صلة الموصول لا تكون إلاّ جملة تامة نحو: "إنّ زيداً لقائم"؛ لأنّ السلام وإذا وقعت في حواب القسم نحو: "والله إنّ زيداً قائم"؛ لأنّ السلام عنى القسم لا بدّ أن يكون جملة (٣).

<sup>(</sup>١)- سورة البقرة : [ الآية : ١٨٢ ] .

 <sup>(</sup>٣) سواء كان القول اسم فاعل أم مقعول أم فعلاً ماضياً أم مستقبلاً أم أمراً أم لهيا مهي مكسورة.
 (ثاقب).

<sup>(</sup>٣)- وكذا تكسر بعد النداء كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّيْ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ سورة الأعراف :=

#### وَقُتِحَتْ فَاعِلَةً وَمَفْعُولَةً، وَمُبْتَدَأً، وَمُضَافًا إلَيْهَا

وجمعها الشاعر (١) في هذين البيتين فقال:

إِنَّ را در چار جا مكسور حوان ابتداء وبعد قول وقسم دان چون در آید در حبر او لام نیز إِنَّ را مكسور حوانی اي عزیز (وَقَتحَتُّ) أي: ویجب فتح الحمزة في هذه المواضع الآتیة؛ لأها مواضع المفرد وهي حال كولها (فَاعِلَةٌ) بأن تقع الجملة المصدّرة بـ: (أنَّ) فاعل الفعل نحو: "بلغني أنَّ زیداً عالم" أي: علمه، لوحوب كون الفاعل مفرداً، (وَمَفْعُولُـةً) أي: إذا كانت الجملة المصدّرة بـ: (أنَّ) مفعول الفعل نحو: "عرفت أنَّ زیداً عالم" أي: عرفت علمه لوحوب كون المفعول مفرداً فتكون مفتوحة، (وَمُبَتَداأً) عالم" أي: وكذلك تفتح (أنَّ) إذا وقعت الجملة التي دخلت عليها مبتداً نحو: "عندي أنَّك قائم" لوحوب كون المبتدأ مفرداً، وكذلك إذا وقعت خير مبتداً نحو: "العجب أنَّ الضرب ضرب زید"؛ لأنّ أصل الخبر أن یكون مفرداً، (وَ) كذلك تكون مفتوحةً إذا كانت الجملة التي دخلت عليها رأنً) (مُضَافاً إلَيْهَا) لوجوب

<sup>= [</sup>الآية: ٥٨]، وبعد واو الحال؛ لأنَّ الجملة تقع حالاً ولا دليل على كولها في تأويل المفرد كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ فَرِيْقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِيْنَ لَكَارِهُوْنَ ﴾ سورة الانفال : [الآية : ٥]، وبعد حتى الابتدائية نحو: "مرض حتى إنه لا يرحى"، وبعد وألا، وما) الاستفهاميتين نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ مُمُ السُّمُهَاءُ ﴾ سورة البقرة : [الآية : ١٣]، وقبل لام الابتداء نحو قوله تعالى : ﴿ فَلْ فَلْ نَعْلُمُ إِنَّهُ لَيْحُرُنُكَ اللّٰذِي يَقُولُونَ ﴾ سورة الانعام: [الآية : ٣٣]؛ لأن هذه مواضع الجمل، (مصباح الواغب) . (١) – لم أعثر على قائل معين .

# وَقَالُواْ: لَوْ لاَ أَنْكَ، لأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَ: لَوْ أَنْكَ، لأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَإِنْ جَازَ الْتَقْدِيْرَانِ جَازَ الأَمْــرَان نَحْوُ: مَــنْ يُكْرِمْنِيْ فَإِنِّيْ أُكْرِمْــهُ

كون المضاف إليه مفرداً نحو: "أعجبني اشتهار أنَّك فاضلل"، أمّا إذا كان المضاف إليه جملةً على محلاف الأصل فتنصب نحو: "اكتب حيث أنَّك حالس"، وتسمية (أنّ) فاعلةً، ومفعولةً، ومبتدأً، ومضافاً إليها في هذه الأمثلة بحازٌ؛ لأنّ الفاعلي، والمفعول، والمبتدأ، والمضاف هو مدحولها لا نفسها، (و) بناءً على هذه القاعدة (قالُون؛ لَوْ لاَ أَنْكَ) في قولهم: "لو لا أنَّك منطلق انطلقت" بفتح (أنَّ) بعد (لو لا)؛ (لألَّهُ مُبْتَدَأً) إذ ما بعد (لو لا) مبتدأ محذوف الخبر، والمبتدأ يجسب أن يكون مفرداً.

(وَ) قالوا أيضاً: (لَوْ أَنَّكَ) بفتح (أَنَّ) بعد (لَوْ) في قولهم: "لو أَنَّكَ قمت قمت "لو أَنَّكَ قمت " والفاعل يكون مفرداً، تقديره: "لو وقع قيامك قمت".

(وَإِنْ جَازَ الْتَقْدِيْرَانِ) (1) أي: في كلّ موضع جاز فيه تقدير المفرد، وتقدير الجملة (جَازَ الأَمْرَانِ) أي: فتح (أنَّ)، وكسر (إنَّ)، (نَحُوْ: مَنْ يُكُرِمْنِيْ فَإِنِّيْ أَكُرِمْهُ) الجملة (جَازَ الأَمْرَانِ) أي: فتح (أنَّ)، وكسر (إنَّ)، (نَحُوْ: مَنْ يُكُرِمْنِيْ فَإِنِّيْ أَكُرِمْهُ) ففي (إنِ) يجوز فتح الهمزة لوقوعها خبر المبتدأ، وهو موضع المفرد، تقديره: "من يكرمني فحزاؤه الإكرام، ويجوز كسر الهمزة لكونها واقعة في ابتداء الكلام

<sup>(</sup>١)– هذا جواب عن سؤال مقدّر وهو أن يقال: إذا صلح في موضع تقدير مفرد، وتقدير حملة، فهل أكسر أو افتح ؟ فقال : وإن جاز .... إلخ .

# وَع: إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

وهي الجملة الجزائية، (وَ) مثل قول «الفرزدق» (١): (إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَالْلَّهَــازِمِ) أوّله :

وكنتُ أُرى زيداً كما قيل سيِّــداً ........

(أرى) بصيغة المجهول بمعنى: (أظنّ)، ضمير المتكلم المستتر فيه مفعول ما ملم يسمَّ فاعله، و(زيداً) مفعوله الثاني، و(سيِّداً) مفعوله الثالث، و(إذا) للمفاجأة، و(عبد القفا واللهازم) كناية عن اللئيم السشحيم، و(القفا) موخر العنت، و(اللهزمتان) عظمان في اللحيين تحت الأذنين، يقول الشاعر: كنت أظنّ زيداً أن يكون سيِّداً وكريماً ذا همة عالية لكي أخطأت في ظني، لأنّه عبد لبطنه يأكل كثيراً يعظم قفاه، ويشبع بطنه، ويخدم نفسه .

<sup>(</sup>١)- تقدمت ترجمته : (صــ: ١٥٢).

<sup>(</sup>٢) - تخويج البيت: "كتاب سيبويه": (٢/٠٥)، "المقتضب": (٢٠٠/١)، "الخصائص": (٢٩٩/١)، "الخصائص": (٢٩٩/١)، "المفصل": (صــ: ١٧١)، "شرح الرضي": (٢٠٠/١)، "خوانة الأدب": (٢٠٣/٤)، الجني الداني": (صـــ: ٢٦٨)، "أمالي السهيلي": (صـــ: ١٢٦)، "شرح الجامي": (٢/٢١)، "همع الهوامع": (١/ ٢٦٨)، "المقاصد النحوية": (٢/٢٤/١)، "شرح ابن عقيل": (صـــ: ١٨١)، "المدرد": (٢٨٠/١)، "خواهر الأدب": (صـــ: ٢٥٨)، "شرح الأشموي": "خواهر الأدب": (صـــ: ٢٥٨)، "شرح الأشموي": (مــــ: ٢٤٨)، "شرح الأشموي":

# وَشِبْهِهِ، وَلِذَٰلِكَ جَازَ الْعَطَفُ عَلَى اسْمِ الْمَكْسُوْرَةِ لَفْظاً أَوْ خُكُماً بِالْرَّفْع

تقديره: إذا عبودية القفا واللهازم حاصلة له، وكسر (إنَّ) على أن يكون عبد القفا واللهازم خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: إذا هو عبد القفا واللهازم، فتكون في ابتداء الحملة الاسمية الواقعة بعد إذا الفجائية.

(وَشِيْهِهِ) أي: في كلّ موضع يصلح أن تكون (إنَّ) مع مدخولها جملةً أو مفرداً مجوز فيه فتحها وكسرها، كما إذا وقعت بعد (حتى) نحو: "عرفت أمورك حتى أنَّك صالح" فإن كانت حتى ابتدائيةً يجب كسر (إنَّ) بعدها، وإن كانت حارةً أو عاطفة للمفرد وجب فنح (أنَّ).

(ول قبلان) أي: لأجل أن (إنّ المكسورة لا نعير معى الجملة، والمفتوحة تغيّره وتجعلها بتأويل المفرد (جاز العطف على اسم، إنّ (الْمكْ سواة لفظاً) أي: سواة كانت (إنّ مكسورة لفظاً نحو: "إنّ زيداً قائم وعمرو"، (أوْ حُكُماْ) بان كانت (إنّ مكسورة حكماً لا لفظاً نحو: "علمت أنّ زيداً قائم وعمرو"؛ لأنّ (أنّ) وإن كانت مفتوحة ههنا لفظاً لكنها مكسورة حكماً لقيامها مقام مفعولي علمت، ومفعولاه في الأصل جملة اسمية، (بالرّفع) أي: حاز العطف على اسم (إنّ بالرفع عطفاً على محل اسمه، ومحله الرفع؛ لأنه في الأصل مبتداً فيحوز لك أن تقول في "علمت أنّ زيداً قائم وعمراً" بنصب (عمراً) عطفاً على لفظ (زيداً)، وأن تقول برفع (عمرو") عطفاً على محل (زيداً) وهو الرفع بالابتداء .

#### دُوْنَ الْمَفْتُوْحَة، وَيَشْتَر طُ مُضيُّ الْخَبَر لَفْظاً أَوْ تَقْديْراً

(دُونَ الْمَفْتُوحَةِ) (1) أي: لا يجوز العطف على اسم (أن) المفتوحة برقع المعطوف؛ لأن (أن) المفتوحة غيّرت معنى الجملة إلى الإفراد فلم تبق على محلها السابق، (ويَشْتُوطُ) حينئذ أي: لصحة الرفع بأن يكون عطفاً على محل الاسسم (مُضِيُّ الْخَيَرِ) (1) أي: حبر (إنَّ المكسورة (لَفْظاً) كما في: "إنَّ زيداً قائم وعمرو" تقدم الخبر وهو (قائم) على المعطوف لفظاً، (أو تقديراً) أي: يتقدم الخبر على المعطوف تقديراً لا لفظاً كما في: "إنَّ زيداً وعمرو قائم" فإنَ (قائم) وإن كان مذكوراً بعد المعطوف لكن في المعنى مقدم، إذ تقديره: إنَّ زيداً قائم وإن وعمرو، وبتاعا على هذا لا يجوز أن نقول: "إنَّ زيداً وعمرو ذاهبان" (برفع عمرو)؛ لأنّه لم يتقدّم الخبر على المعطوف لا لفظاً و لا نقديراً؛ لأنّا لو حكمنا بتقدير (ذاهبان) مقدّماً على المعطوف للزم كون الشيء الواحد وهو (ذاهبان) معمولاً لعاملين مختلفين، فمن حيث أنّه حبر (إنّ) معمول (إنّ)، ومن حيث أنه حبرُ عمرو معمول الإبتداء، وذا لا يجوز.

 <sup>(</sup>١) في بعض نسخ المن بزيادة : (في مثل: إنَّ زيداً قائم وعمرو) بعد قوله: (دون المفتوحة) .
 لأن اسم (أنَّ) محتزلة جزء الكلمة، والعطف على جزء الكلمة لا يحوز .

<sup>(</sup>٢)- وإنما اشترط ذلك؛ لأنه لو لم يتقدم لا لفظاً ولا تقديراً لا يصحّ العطف بالرفع مثل: "إن زيداً وعمرو ذاهبان" فههنا لم يتقدم الحبر لا لفطاً وهو ظاهر، ولا تقديراً إذ لا يصحّ تقدير (ذاهبان) حبر عن زيد فقط لعدم المطابقة، فينبغي أن يجعل دلك حبراً عن الجميع لكنّه لا يجوز لما يؤدي إليه من كون الخبر معمولاً لـــ:(أنّ)، (سعيدي) .

# خِلاَفاً لِّلْكُوْفِيِّيْنَ، وَلاَ أَثْرَ لِكُوْنِهِ مَبْنِيَاْ، خِلاَفاً لِّلْمُبَرَّدِ، وَالْكِسَائِيْ فِيْ مِثْلِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَان، وَ(لَكنَّ) كَذَلكَ

(خِلاَفا لِلْكُوْفِيَّيْن) حيث جوّزوا العطف المذكور قبل مضيّ الخبر لفظاً وتقديراً، وذلك لأنّ حير (إنَّ) مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل دحول (إنَّ) وهو الابتداء، فلم يلزم أن يكون الشيء الواحد معمولاً لعاملين مختلفين، ولهم شواهد في ذلك من كلامهم كثيرة، (وَلاَ أَثُر) في حواز ذلك العطف على محل الاسم (لكونه) أي: كون اسم (إنَّ) (مَنْبَيًا) فلا يجوز العطف قبل مضيّ الخبر في كل حال، سواء كان اسم (إنَّ) مبنياً أو معرباً، (حِلاَفا للْمُبَرَد ('')، وَالْكِسَائِيُّ ('') حيث أهما حوّزا ذلك في الاسم المبني (في مثل: إلَّك وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ) وقالا: يجوز رفعُ (زيدٌ) على أن يكون عطفاً على محل اسم (إنَّ) مع عدم تقدّم الخير؛ لأنّ رفعُ (زيدٌ) طمير المحاطب وهو من المبنيات، ولا يجوز ذلك في المعرب، وشاهدهم في ذلك استعمال بعض العرب ذلك.

(وَ) لَفَظَ (لَكِنَّ) بِالتَشْدَيْدُ مِن الحَرُوفِ المُشْبَّهَةُ بِالْفَعْلِ، وَأَمِّا بِالتَخْفِيفُ فَهِي مِن الحَرُوفِ العَاطِفَةُ لا تَقْتَضِي اسْماً ولا خبراً ولا تعمل شيئاً، (كُذُلِكُ) أي: مثل إنَّ المُكسورة في إنحا لا تغير الجملة، وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضيّ الخبر لفظاً أو تقديراً نحو: "ما خرج زيدٌ لكنَّ بكراً حارجٌ وعمروّ"،

<sup>(</sup>١)- تقدمت ترجمته : (صــ: ٢٠٦) .

<sup>(</sup>٢)- تفلمت ترجمته : (صــ: ١٢٢).

# وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ الْلاَّمُ مَعَ الْمَكْسُوْرَةِ دُوْنَهَا عَلَى الْخَبَرِ، أَوْ الاِسْمِ إِذَا فُصِلَ الْلَاَلِمُ مَعَ الْمَكْسُوْرَةِ دُوْنَهَا عَلَى الْخَبَرِ، أَوْ الاِسْمِ إِذَا فُصِلَ بَيْنَهُمَا

(وَلِذَلِكَ) لأَجل أَنَّ (إنَّ) المكسورة لا يغيّر معنى الابتداء، وسائر الحروف يغيّرها (دَخَلَتُ الْلاَمُ ( أي: تدخل لام الابتداء للتأكيد (مَعَ) إنَّ (الْمَكْسُورَةِ) نحو: "إنّ زيداً لقائم"، (دُونَهَا) أي: دون (أنَّ) المفتوحة فلا يجوز دخول لام الابتداء على اسمها وخبرها، ويجوز (عَلَى الْحَبَرِ) أي: خبر (إنّ) المكسورة نحو: "إنّ زيداً لقائم"، (أوْ الاسم، أي: اسم (إنَّ) (إذَا قُصلَ ( ) بَيْنَهُ ) أي: بين الاسم (وبَيْنَهَا) أي: بين الاسم (وبَيْنَهَا) أي: بين (إنَّ) المكسورة نحو: "إنّ في الدار لزيداً"، (أوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا) أي: يصح أي: بين (إنَّ) المكسورة نحو: "إنّ في الدار لزيداً"، (أوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا) أي: يصح دحول اللام على لفظ توسّط بين اسم (إنَّ) وخبر (إنَّ) نحو: "إني لبف ضلك دحول اللام على لفظ توسّط بين اسم (إنَّ) وخبر (إنَّ) نحو: "إني لبف ضلك واتقُّ".

وإنما شرطوا الفصل بين اسمه وبينها لكراهتهم اجتماع حرفين متحدين في المعنى على اسم واحد، ولا يجوز دخول هذه اللام على (أنَّ)؛ لأنَّ هذه اللام تدخل على صدر الجملة، و(أنَّ) المفتوحة تجعل الجملة مفرداً .

<sup>(</sup>١)– وذلك لا يكون إلاّ بالظرف وهو حبر (إنّ) كالمثال المذكور أو بظرف متعلق بالخبر نحو: "إنّ في الدار زيداً لقائم"، (حاشية عبد الحكيم).

#### وَفِيَّ (لَكِنَّ) ضَعِيْفٌ، وَتُخَفُّفُ الْمَكْسُوْرَةُ فَيَلْزَمُهَا الْلاَّمُ وَيَجُوزُ الْغَاؤُهَا

(وَفِيْ لَكِنَّ (١) ضَعِيْفٌ) أي: دحول لام الابتداء على الخبر أو اسم (لكنَّ إذا قصل بينهما ضعيف وإن لم يول معنى الابتداء؛ لأنّ و جود السلام يؤذن بالانفصال، و(لكنَّ) يؤذن بالاتصال لكولها للاستدراك، (وَتُخفَفُ فُ) إنْ (الْمَكُسُوْرَةُ) بترك التشديد، لثقل التشديد، لكترة استعمالها (فَيَلْزَمُهَا السلامُ) أي: يلزم دجول اللام في حبرها للفرق بين المخفّفة من المثقّلة، وبين (إنْ) النافية في يلزم دجول اللام في حبرها للفرق بين المخفّفة من المثقّلة، وبين (إنْ) النافية في مثل: "إنْ زيدٌ قائمً" إذا لم تعمل (إنْ) في الاسم لحواز إلغائها بعد التخفيف، وحمل عليه ما إذا عملت في الاسم مع عدم الالتباس طرداً للباب.

(وَيَجُوزُ إِلْغَاوُهُمَا) (1) أي: إلغاء المكسوره بعد التحفيف فلا تعمل شيئاً للزوال مشابحتها بالفعل لفظاً نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلِّ لُمَّا جَمِيعً لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ لأن القعل لفظاً نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلِّ لُمَّا مَعِ التَحفيف؛ لأنَ مُحْضَرُونَ ﴾ وفي قوله: (يجوز) إشارة إلى جواز إعمالها مع التحفيف؛ لأنَ الأفعال التي حذفت منها شيء تعمل نحو: " لم يك" فكذلك الحروف المستبهة بحا .

 <sup>(</sup>١) على مذهب الكوفيين اعتباراً لبقاء معنى الابتداء معها كبقاء معنى الابتداء مع (إن)، (حاشية مصباح الراغب).

<sup>(</sup>٢) لفوات قرَّة شبه الفعل؛ لفوات فتح الآخر ونقصالها عن ثلاثة أحرف فالإلعاء على أنَّ الشبه كان لاقتضائها الاسمين، ولكونها على ما ذكر من فتح الآخر؛ والزيادة على حرفين، والإعمال على أنَّ الشبه المعتبر إنما هو اقتضاؤها اسمين، (شرح المقدمة الكافية).

<sup>(</sup>٣) - سورة يس : [ الآية : ٢٢ ] .

# وَيَجُوزُ لَمُخُولُهَا عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَا خِلاَفًا لِلْكُوفَيِّيْنِ فِي الْتُعْمِيْمِ

وَجَبِتٌ عَلَيْكَ عَقُونَةُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ

بالله ربُّك إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلَمًا

<sup>(</sup>١)- سورة البقرة : [ الآية : ١٤٣ ] .

<sup>(</sup>٢)- سورة الشعراء : [ الآية : ١٨٦ ] .

 <sup>(</sup>٣)- بنسب هذا البيت ألحاتكة بنت زيد بن غمرو بن نفيل القرشية ترثي زوجها الزبير بن العوام
 وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

<sup>(</sup>٤)- تخريج البيت: "المفصل": (صــ: ۲۹۸)، "شرح الوافية": (۲۲۲/۲)، "شرخ ابن يعيش": (۸۱/۸)، "المفقرب": (۲۰۹/۲)، "التسهيل": (صــ: ۲۰)، "شرح الرضي": (۲/۹۷)، -

# وَتُحَفَّفُ الْمَفْتُوْحَةُ، فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيْرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ مُطْلَقاً

حيث دخلت (إنّ) المحققة على فعل (قتلت) مع أنّه ليس من باب كان وعملت، فعلم ألمّا لا تختص كلفين البايين، ولا جواب عند «البصريين» إلا التحكم بأنّه خارج عن القياس فلا اعتبار به، (وتُخفّفُ) أنَّ (الْمَفْتُوحَةُ) أيضاً كما تخفّف المكسورة (فَتَعْمَلُ) عند التخفيف على سبيل الوجوب (فِيْ ضَمِيْرِ شَانُ مُقَدِّرٍ) كما في قولنا: "أشهد أن لا إله إلاّ الله"، وإنما قالوا بوجوب إعمالها في ضمير الشأن؛ لألهم لم يجدوا لها عملاً في الظاهر ففرضوا عمله في ضمير الشأن طمير الشأن المقدر لئلا يلزم مزية (إنّ) المكسورة في العمل مع ضعف مشائمتها بالفعل على المقدر لئلا يلزم مزية (إنّ) المكسورة في العمل مع ضعف مشائمتها بالفعل على (أنّ) مع قوّة مشائمتها بالفعل، (فَتَدْخُلُ) (أنْ) المفتوحة المخفّفة بعد العمل في ضمير الشأن (علَى الْجُمَلِ مُطلَقاً) أي: سواءٌ كانت اسميةً نحو قوله تعالى: ﴿ أن ضمير الشأن (علَى الْجُمَلِ مُطلَقاً) أي: سواءٌ كانت اسميةً نحو قوله تعالى: ﴿ أن الْحَمْدُ للهُ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ ﴾ (أن الوفعلية نحو: "بلغني أنْ قد قام زيدً"، وسواءً كان فعلها من بابي كان وعلمت، أو لا، كما ترى في المثال؛ لألها تقتضى جملةً كان فعلها من بابي كان وعلمت، أو لا، كما ترى في المثال؛ لألها تقتضى جملةً

<sup>- &</sup>quot;خزانة الأدب": (٣٤٨/٤)، "المغنيّ": (٢٤/١)، "شرح الألفية" للمرادي: (٣٥٣/١)، "اللامات": (صـــ: ١٢١) وغيرها.

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (إنَّ قتلت لمسلماً) حيث ولي (إنَّ) المُحقَفة من الثقيلة فعل ماضي غير ناسخ وهو (قتلت) وهذا شاذٌ لا يقاس عليه إلاَّ عند «الأحفش».

 <sup>(</sup>١)- والعمل في الظاهر وإن كان أقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل
 في الظاهر في وقت دون وقت، فلا يلزم لرجيح الأضعف على الأفرى، (جامي).

<sup>(</sup>٢) - سورة يونس ؛ [ الآية : ١٠ ] ,

# وَشَادً إعْمَالُهَا فِي غَيْرِهِ، وَيَلْزَمُهَا مَعَ الْفِعْلِ

اسميةً، والجملة الفعلية صارت حينئذ اسميةً؛ لألها خبر لضمير الشأن وهو مع الخبر جملةٌ اسميةٌ دخلت عليها (أنْ) وحصل لها ما اقتضاها، (وَشَذَ إِعْمَالُهَا) أي: إعمال (أنْ) المفتوحة (في غَيْره) أي: في غير ضمير الشأن كقول الشاعر ('':

فلو أنَّكِ في يوم الرحاء سألتني فراقَك (٢) لم أبخل وأنت صدين ق (٢)

حيث دخل (أنَّ) المفتوحة المشدّدة في قوله: (فلو أنَّك) على كاف الخطاب، والمراد من يوم الرخاء يومُ الوصال .

والشاعر يصف نفسه بالجود والسخاء ويقول: يا حبيبتي وصالك أحبُّ إليَّ من كلَّ شيء ومع ذلك لو سألتني فراقك لسمحت به و لم أبخل، ويحتمل أن يكون وصفاً بكمال الإطاعة والانقياد حيث يرضى بالفراق طلباً لمرضاها ولا يطلب رضاء نفسه لكن هذا المعنى لا يلائم المبنى .

(وَيُلْزَمُهَا) أي: يلزم (أَنْ) المفتوحة المخفَّفة (مَعَ الْفِعْلِ) أي: إذا دخلت

<sup>(</sup>١) – لم يعلم قائله و لم أعثر على من نسبه لقائل معين .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ المتن : (طلاقك) بدل (فراقك) .

 <sup>(</sup>٣) تخريج البيت: "المصل": (ص.: ٢٩٧)، "شرح الوافية": (٢٣٦/٢)، "شرح ابن يعيش": (٢١/٨)، "المقرب": (٢٨٤/١)، "شرح الرضي": (٢٥٩/٢)، "شرح الرضي": (٢٠٩١/١)، "شرح الأشموني": (٢٩٤/١)، "لمسان العرب": (صدق)، المشموني": (٢٩٠/١)، "لمسان العرب": (صدق)، "شرح الألفية" للمرادي: (٢٥٤/١) وغيرها.

# الْسُيْنُ، أَوْ سَـوْفَ أَوْ قَــدْ، أَوْ حَــرْفُ الْنَّفْــي

على الأفعال أحدُ الأمور المذكورة فيما بعدُ، (الْسِّيْنُ أَوْ سَوْفَ) معه إذا كان الفعل مضارعاً مثبتاً كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَّرْضَكِي ﴾ (١)، وسوف كما في قوله (٢):

واعلَىمْ فَعلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِيْ كُلُّ مَا قُدرًا (")

رَأُو قَدْ) إذا كان الفعل الداخل عليه ماضياً مثبتاً نحو قوله تعالى: ﴿ لِيُعْلَمُ اَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالاَت رَبِّهِم ﴾ (1)، (أو حُرْفُ النَّقْي) إن كان الفعل الداخل عليه ماضياً منفياً نحو: "علمت أنْ ما حرج زيدً"، أو مضارعاً منفياً نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَلاَ يَرُونَ أَنْ لاَ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ (1)، وكقوله تعالى: ﴿ أَ يَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ (1)، وكقوله تعالى: ﴿ أَ يَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَوُنَ أَنْ لاَ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ (1)، وكقوله تعالى: ﴿ أَ يَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَوُنَ أَنْ لاَ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلاً اللهِ اللهِ إِنَّا لَيْلا يَلْمُ اللهِ إِنَّا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

وإنما قال: (مع الفعل)؛ لأنّه حين دخولها على الاسم لا يلزم شيء من

<sup>(</sup>١) - سورة المؤمل: [الآية: ٢٠].

<sup>(</sup>٢)- لم أعشر على من نسبه لقائل معين.

<sup>(</sup>٣) - تقدّم تخريجه : (صـ: ٥٨٦)

<sup>(</sup>٤)- سورة الجن : [ الآية : ٢٨ ] .

 <sup>(</sup>٥) - سورة طه: [الآية: ٨٩].

 <sup>(</sup>٩) - سورة البلد : [ الآية : ٧ ] .

# وَ (كَأَنَّ) لِلْتَشْبِيْـــهِ، وَتُخَفَّفُ قَتُلْغَــى عَلَى الأَفْصَــح

هذه الأمور لعدم التباسها بـــ: (أنْ) المصدرية .

(وَكَانَ ('' من الحروف المشبّهة بالفعل للتشبيه نحو: "كأنّ زيداً الأسد" أي: زيد كالأسد، (وتُخفّفُ) (كأنَّ) بترك التشديد، وتستعمل بسكون النون (فَتُلْغَى) عن العمل حينئذ لزوال مشاهتها بالفعل (عَلَى الأَفْصَح) أي: الاستعمال الأفصح نحو: "كأنّ زيدٌ أسدٌ"، أو كما قال (''):

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّهِ وَنِ (٣) كَأَنْ تَهْ يَهُ مُقْدِ الْهُ حُقِّانِ (١٠) وَلُو كَانْتَ عَامِلَةً لَكَان: (تدبيه حقان).

وإنما قال: (على الأفصح) لأنها جاءت عاملةٌ مع التخفيف أيضاً كما في قوله (٥):

<sup>(</sup>١)- وذكر «الزمحشري» أنما مركبة من كاف التشبيه، و(إنّ)، وأصله عنده "إنّ زيداً كالأسد" فقدمت الكاف ودخلت على (إنّ) المكسورة ففنحت؛ لأنّ الكاف من حروف الجرّ، وقد تقدّم أنما تفتح معها، (رصاص).

<sup>(</sup>٢)- لم أهند إلى قائله .

<sup>(</sup>٤) - تخويج البيت: "أوضح المسالك": (٢٧٨/١)، "شرح الأثنيوني": (٢٢٤/١)، "تلخيص الشواهد": (صـ: ٣٨٩)، "خزانة الأدب": (٣٩٢/١٠، ٢٩٤)، "الدرر": (١٩٩/٢)، "شرح التصريح": (٣٨٤/١)، "شرح ابن عقيل": (صــ: ١٩٧)، "لسان العرب": (٣٠/١٣) (أنن)، "المقاصد النحوية": (٣٠/١٣)، "همع الهوامع": (١٤٢/١) وغيرها .

<sup>(</sup>٥)- ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج [ تقدّمت ترجمته: (صــ: ٦١٧) ] .

#### وَ (لَكِنَّ) لِلاِسْتِدْرَاكِ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَعَايِرَيْنِ مَعْنيًّ، وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَى، وَيَجُــوْزُ مَعَهَــا

كَأَنَّ وَرِيْدَيْكِ وِ شَـَاءًا خُلْبِ كَانًا وَرِيْدَيْكِ وَرِيْدَيْكِ وَشَـاءًا خُلْبِ الْ

(وَلَكِنَّ) من الحروف المشبّهة بالفعل (للاستناراك) أي: لطلب درك السامع ما عساه أن بتوهم خلاف المقصود فتقول: "جاءين زيد لكنَّ عمراً ما حاءين حيث يتوهم السامع بحيء عمرو أيضاً لعلاقة بينهما، (تَتَوَسَّطُ) كلمة لكنَّ (بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَعَايِرِيْنِ مَعْنَى) بأن يكون أحدهما نفياً والآحر إثباتاً؛ لأنّ الاستدراك بمنزلة الاستثناء فكما أنّ المستثنى يجب أن يكون معايراً للمستثنى منه في الحكم كذلك يجب أن يكون المستدرك معايراً في المعنى للمستدرك منه، سواء في الحكم كذلك يجب أن يكون المستدرك معايراً في المعنى للمستدرك منه، سواء كان ثمّه تعاير لفظي نحو: "جاءين زيد لكنَّ عمراً ما جاءين"، أو لم يكن نحو: "زيد حاضر لكنَّ عمراً مسافر" فإن الجملتين ههنا وإن كانتا في اللفظ مثبت ين لكن في المعنى متغايرين وهو المطلوب، (وَتُخفَّفُ) (لكنَّ) بترك التشديد وسكون النون (فَتُلغَى) عن العمل حينئذ كأخواها، ولأنها أشبهت (لكنْ) العاطفة في اللفظ فأجريت بحراها في ترك العمل ، (وَيَجُونُ مَعَهَا) أي : مع (لكن) مشادّة أو

<sup>(</sup>١)- تخريج البيت: "شرح النصريح": (٢٣٤/١)، "المقاصد النحوية": (٢٩٩/٢)، "أوضح المسالك": (٣٧٥/١)، "تاج العروس": (خلب)، "خزانة الأدب": (٤١٧/١٠)، "شرح أبيات سيبويه": (٧٥/٢)، "لمرب": (خلب)، "ملحق ديوان رؤبة": (صــ: ١٦٩)، "الجني الداني": (صــ: ٥٧٥) وغيرها . (الشاهد فيه): هنا قوله: (كَأَنْ وَرِيْدَيُه رَشَاءا) حيث عملت (كأَنْ) المحققة في المبتدأ والخبر .

# الْوَاوُ، وَ(لَيْتَ) لِلنُّتَمَنِّيْ وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ : لَيْتَ زَيْداً قَائِماً، وَ(لَعَلَّ) للْتُوَجِّيْ

مَخفَّفةً (الْــوَاقُ) في أولها فيقال: "ولكنِّ"، نحو "قام زيدٌ ولكنَّ عمراً قاعدٌ"، وهذه الواو إمّا لعطف الجملة على الجملة، أو معترضةً بين الجملتين .

(وَلَيْتُ) من الحروف المشبّهة بالفعل موضوعة (لِلْتَّمَنِّيُّ) أي: لإنسشائه، والتمني هو طلب أمر مستبعد عادة أو مستحيل؛ لأنّ الإنسان قد يتمنى الطيران في السماء وهو يعلم أنّه لا يدركها، فهي تدخل على الممكنات، والمحالات بخلاف الترجي فإنّه لا يكون إلاّ فيما يمكن وقوعه، ولذا أجاز أن يقول: "ليت الشباب يعود"، ولا يجوز أن يقول: "لعل الشباب يعود"؛ لأنّه يعلم أنّه لا يعود، وأَجَازَ الْفَوَّاءُ(') لَيْتَ زَيْداً قَائِماً ) بنصب الجزئين على المفعولية بتقدير فعل التمنى أو أتمنى زيداً قائماً .

(وَلَعَلَّ) (أ) من الحروف المشبّهة بالفعل موضوعة (لِلتُّرَجِّيُ) (أ) أي: لإنشائه والفرق بينهما ما مر نحو:

أُحبُّ الصالحين ولستُ منهم لعلَّ الله يَرْزُقُني صلاحاً (٤)

<sup>(</sup>١) - تقدمت ترجمته : (صــ: ١٢٢).

<sup>(</sup>٢) - قوله: (ولعل للترجي) ذهب «الأخفش» و«الكسائي» إلى أنما تكون للتعليل بمعنى اللام، وذهب «الفراء» ومن وافقه من «الكوفيين» إلى أنما تكون للاستفهام، ونقل البعض عن «الفراء»: أنّ (نعل) للشك، وقال بعضهم: إنّ كونها للتعليل والاستفهام والشك خطأ عن البصريين، (حاشية عبد الحكيم). (٣) - الترجي يستعمل في الممكن نحو: ﴿ لَعَلَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ سورة الطلاق: [الآية: ١]. (٤) - تقدّم تخريجه: (ص: ٦٨٧).

#### وَشَــلَّ الْجَــرُّ بِهَــا .

و جاء في (لعلَّ) لغات: عَلَّ، وعنَّ، ولعنَّ، وغيرها (1)، وأصل الكلّ: علَّ (وَشَذَّ الْجَرُّ بِهَا) أي: بجعل لعلَّ من الحروف الجارّة كما هو في لغة «عقيل» وهو حيُّ من أحياء العرب فيقولون: "لعلَّ زيد قائمٌ" بأن يكون الجارّ مصع المجسرور مبتدأً، و(قائم) خبره كما في: "بحسبك درهمٌ".

\* \* \* \* \*

 <sup>(</sup>١) - وفي لعل عشر لغات: لعل، وعل، ولعن، وعن، ولغن، وغن، ولان، ورعن، ورعل، ولعا، بالعبن المهملة و بالغين المعجمة، (مصباح الراغب).

## [ الحروف العاطفة ]

الْحُرُوْفُ الْعَاطِفَةُ: وَهِيَ الْوَاوُ، وَالْقَاءُ، وَتُهَ، وَحَتَّى، وَأَوْ، وَإِمَّا، وَأَمْ، وَلاَ، وَالْمَا وَكَامُ وَلاَ، وَلَكِنْ، فَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقًا لاَ تَرْتِيْبَ فِيْهَا

#### [ الحروف العاطفة ]

(الْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ) بَحَيء لإدحال الثاني في إعراب الأول وحكمه، وستميت محروف العطف؛ لأن العطف في اللغة الميل، وهي تميل المعطوف إلى المعطوف عليه، (وَهِيَ) عشرة (الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، وَأَوْ، وَإِمّا، وَأَمْ، وَلاَ، وَبَلْ، وَلَكِنْ، عليه، (وَهِيَ) عشرة (الْوَاوُ، والْفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، وأوْ، وَإِمّا، وأمْ، وَلاَ، وَبَلْ، وَلكَنْ، فَالأَرْبَعَةُ الأُولُ الله ول الفاء، ومُمَّ اله الأول بضمّ الهمزة وفتح الواو جمع أولى، أي: الواو، والفاء، ومُمَّ وحتى، (لِلْجَمْعِ) أي: بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الحاصل لللأول، والحمع قد يكون بين المفردين في كون المعطوف والمعطوف عليه مستداً أو والجمع قد يكون بين المفردين في كون المعطوف والمعطوف عليه مستداً أو مستداً إليه نحو: "زيد عالمٌ وقاريءٌ، وزيدٌ وعمروٌ قائمان"، أو كوهما مفعولين، أو حالين، أو تمييزين، ولا يخفى أمثلتها، أو في الجملتين نحو: "حاءين زيدٌ وذهب عمروٌ" فالكلّ مشتركٌ في معنى الجمعية .

ثم ذكر الفرق بين كلّ واحد من هذه الأربعة وقال: (فَالُواوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقاً) أي: من غير اعتبار ترتيب أو قران أو تراخ بين المعطوف والمعطوف عليه (لاَ تُرْتِيْبَ فِيْهَا) أي: في العطف بالواو فإذا قلت: "جاءين زيدٌ وعمسروُ" أفاد تبوت المحيء لهما مطلقاً، ولم يعلم منه بحيثهما معاً، ولا تقدُّم أحدهما على الآخر بالترتيب الذي ذكر في اللفظ.

# وَالْفَاءُ لِلْتَرْتِيْبِ، وَ(ثُمَّ) مِثْلُهَا بِمُهْلَة، وَ(حَتَّى) مِثْلُهَا، وَمَعْطُوْفُهَا جُزُّءٌ مِنْ مَثْبُوْعِهِ لِيُفِيْهِ فَا فَصُوَّةً أَوْ ضُعْفُهُ، وَ(أَوْ)

(وَالْفَاءُ للْتُرْتِيْبِ) فإذا قلت: "جاءبي زيد فعمرو" علم منه الترتيب بالا مهلة أي: متعاقباً له، (وَثُمَّ مثلُها) أي: مثل الفاء في إفادة الترتيب لكن (بِمُهْلَـة) فإذا قلت: "جاءين زيدٌ ثم عمروً" كان زيد متقدماً على عمرو في الجيء وبينهما مهلة، " (وَحَتَّى مَثْلُهَا) أي: مثل (ثمَّ) في إفادة الترتيب بمهلة لكن زمان المهلة في (حيى) أقلَّ من زمان المهلة في (ثمَّ)، فــــ:(حيى) متوسَّطة بين الفاء، وثمَّ، لكـــن الترتيب في (حتى) لا يشترط أن يكون في الخارج بل يكفي فيها الترتيب ذهناً كما في قولهم: "مات الناس حتى الأنبياء" لا يلزم أن يكون موت الأنبياء واقعاً بعد موت الناس، وهذا بخلاف الفاء، وثمَّ، (وتَمَعْطُونُهُمَا) أي: يشترط في معطوف (حتى) أن يكون رجزُوا من مَتْبُوعه أي: المعطوف عليه نحو: "أكلت الـسمكة هذا العطف بــ:(حتى) (قُوَّةً أَوْ صُعْفاً) وتحصيل الغاية بذكر الأقوى أو الأضعف بعد (حتى) بالنسبة إلى ما قبلها كقولك في غاية الأقوى: "مات الناس حيى الأنبياء، وقدم الجيش حتى الأمير"، وفي الأضعف نحو: "قدم الحاج حتى المشاة"، ولو قلت: بالعكس فيهما لم يجز .

(وَأُوْ) تجيء لشكّ المتكلم نحـو: "جاءبي زيد أو عمرو" ؛ لإهامــه على

<sup>(</sup>١)– واللام يتعلق بمفهوم الكلام كأنَّه قال بعطف بما جزء من المنبوع لبفيد قرةٌ أو ضعفاً، (هندي).

## وَ (إِمَّا)، وَ (أَمْ) لأَحَدِ الأَمْ رَيْنِ مُبْهَماً، وَ (أَمْ) الْمُتَّصِلَةُ

المحاطب قصداً لغرض من الأغراض، وللإباحة نحو: "كلْ أو اشرب" و يجوز الحمع بينهما، (وَإِمّا، الحمع بينهما، والتخيير نحو: "حذ هذا أو هذا" فلا يجوز الجمع بينهما، (وَإِمّا، وأَمْ) (1) سيأتي بياهما، فهذه الثلاثة من الحروف العاطفة تشترك في كولها (لأحَد الأَمْرَيْنِ) أو الأمور (مُبْهَماً) لا على التعيين أي: يتعلق الحكم بواحد من المعطوف أو المعطوف عليه لا بكليهما، لكن ذلك الواحد غير معين عند المستكلم نحو: "حاءي زيدٌ أو عمرو، أزيدٌ عندك أم عمرو، وهذا إمّا عالم أو شاعر".

ثم ذكر الفرق بين معاني (أم)، و(أمّا) وأحكامهما بقوله: (وَأَمَّ الْمُتَــصِلْةُ ..... إلى ....

اعلم: أنّ (أم) للاستفهام على نوعين، متصلة، ومنقطعة، فالمتصلة هي يسأل بها عن تعيين أحد الأمرين بعد علم السائل بثبوت أحدهما مبهماً بخلاف (أو، وإمّا) فإنّ السائل بهما لا يعلم ثبوت أحدهما أصلاً، وسمّيت متصلةً لاتصال ما بعده بما قبله في الاستفهام بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، أو لأنّ الكلام

<sup>(</sup>١) والفرق بين (أو)، و(إمّا)، و(أم): أنّ (أو)، و(إمّا) للإخبار بأحدهما إن كانتا في الخبر، أو لطلب أحد الأمرين إن كانتا في الأمر فيما أصله المنع نحو: "حد إمّا هذا وإمّا ذاك"، أو للإباحة إن كانتا فيما ثبت فضله فيهما نحو: "جالس الحسن أو ابن سيرين"، وأمّا إذا وقعتا في الاستفهام فالفصل بينهما أنّ (أو)، (إمّا) سؤال عن أحد الأمرين معيّناً، فالسائل في (أو)، (إمّا) حاهل بثبوت أحدهما فهو بسأل عنه، والسائل في (أم) عالم بثبوت أحد الأمرين فهو يسأل عن التعين، ومن ثمّ كان حواها بالتعين دون (بعم) أو (لا)، (شرح مقدّمة الكافية).

# لاَزِمَةٌ لِهَمْزُةِ الاِسْتِفْهَامِ يَلِيْهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِييْنَ، وَالآخَرُ الْهَمْزَةَ بَعْدَ ثُبُوْتِ أَحَدِهِمَــا لِطَلَبِ الْتَعْيِيْــنِ

مع (أم) المتصلة كلام واحدٌ لا كلامان منفصلان كما في (أم) المنقطعة، والمنقطعة ما يقصد به الإعراض عن الإخبار الأوَّل والاستئناف بسؤال آخر. وتسمَّى المنقطعة منفصلةً أيضاً لانفصال ما قبلها عن ما بعدها واستقلاله برأسه.

فقوله: (وأم المتصلة) احتراز عن (أم) المنفصلة، تستعمل بثلاثة شروط: أحدها: أنما (لاَزِمَةٌ لِهَمْزَةِ الإسْتِفْهَامِ) أي: تجيء بعد هرزة الاستفهام بلا فاصلة، ولا تستعمل مع (هل) للاستفهام .

والشرط الثاني: أن (يَلِيْهَا) أي: يتصل بـــ: (أم) المتصلة (أحَدُ الْمُسْتَوِيِيْنَ) أي: المتماثلين في الإبجام، وفي كوهُما اسمين أو فعلين، (وَالآخَوُ) من المستويين أي: المتماثلين يلي (الْهَمْزَةُ) الواقعة قبله أي: إن كان بعد همزة الاستفهام اسمه فكذلك يكون بعد (أم) المتصلة أيضاً اسم نحو: "أ رجلٌ في الدار أم امرأةٌ"، وإن كان بعد همزة الاستفهام فعلٌ يكون بعد (أم) المتصلة أيضاً فعلٌ نحو: "أ قام زيدٌ أم قعدٌ"، وإن كان بعدها جملة اسمية فجملة اسمية، وإن كانت فعلية ففعلية كما ترى في المثالين .

## وَمِنْ قَمَّ لَمْ يَجُونُ: أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً ؟ وَمِنْ ثَمَّ: كَانَ جَوَابُهَا بِالتَّعْيِيْنِ نِ دُوْنَ (نَعَهُمُ) أَوْ (لاً)

تعيينه ويقول: "أ زيدٌ عندكَ أم عمروْ" .

(وَمِنْ ثُمْ) أي: من أجل أنّ (أم) يليها أحدُ المستويين والآخر يلي الهمزة (لَمْ يَجُوْ) أن يقال: (أ رَأَيْتَ رَيْداً أَمْ عَمْراً) (١)؛ لأنّ ما يلي الهمزة فعل، وما يلي (أم) اسم، والشرط أن يكون ما يليهما من نوع واحد، (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ الاستفهام بـ: (أم) يقتضي أن يكون لتعيين أحد الأمرين (كَانَ جَوَابُها) أي: يلزم أن يكون جواب السؤال بـ: (أم) المتصلة (بالتَّعْيِيْن) فتقول في جواب مـن قال : "أ زيدٌ أفضل أم عمروً" : "زيدٌ" إن كان هو الأفضل، و "عمروً"، إن كان هو الأفضل، (دُونَ نَعَمْ، أو لا) أي: لا يصح أن تقول في جواب السؤال المذكور : (نعم)، أو (لا)؛ لأفهما لا يفيدان التعيين، والسؤال إنما كان لطلب التعيين لا للنفي والإثبات، بخلاف السؤال بـ: (أو، وإما)؛ لأنّه لا يطلب فيهما مـن المناطب التعيين بين معيّن، فإذا قُلتَ: "هل ضربت زيداً

<sup>(</sup>١) - المنقول عن «سيبويه» أنَّ مثل هذا حائز حسن، قال «سيبويه»: ''واعلم: أنَّك إذا أردت هذا المعنى فتقلتم الاسم أحسن؛ لآنَّك لا تسأله عن اللقى وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو ..... ولو قلت: "أ لقيت زيداً أم عمراً" كان جائزاً حسناً، ولو قلت: "أ عندك زيد أم عمرو" كان كللت، وإنما كان تقلتم الاسم هاها أحسن ..... '' اهد، ينظر: "سيبويه": (٢٨٨/١)، قلم حائرضي": (٣٧٣/٢) وغيرها .

# وَالْمُنْقَطِعَةُ كَــ: (بَلْ)، وَالْهَمْزَةِ مِثْلُ: إِنَّهَا لِإِيلٌ أُمُّ شَاءٌ، وَ(إِمَّا) قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْــه لاَزمَــةٌ

أو عمراً" صحّ في حوابه أن يقال: "نعم"، أي: نعم ضربت أحدهما، وإن أجاب بالتعيين كان الجواب زائداً على السؤال وأفاد زيادة الإيضاح، ويصحّ في جوابه أن يقال: "لا" بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود أحدهما .

وَالْمُنْقَطِعَةُ) أي: (أم) المنقطعة في المعنى (كُــ: بَلْ) للإضراب عن الأول، (وَالْهَمْزَةِ) للاستفهام عن الأمر الثاني، (مِثْلُ) أي: كما إذا رأيت شبحاً من بعيد وظننته قطيعة إبل فقلت: (إِنَّهَا لإِيلٌ) مخبراً عن اعتقادك جزماً، فعلمت عن قريب أيها ليست بإبل فأعرضت عن هذا الإحبار وشككت ألها شاة، أو شيء آخر، فسألت عنه وقلت: (أم شاء) فمعناها: بل هي شياة أو شيء آخر لم يحصل لك علمه تيقناً أو تحققاً.

واعلم: أنَّ (أم) المنقطعة لا تستعمل إلاَّ في الخبر كما رأيت في المثال، أو في الاستفهام نحو: "زيد عندك أم عمروً" فسألت أوَّلاً عــن وجــود زيــد، ثم أضربت عن السؤال الأول وأخذت في السؤال الثاني عن وجود عمرو.

(وَ) زيادة كلمة (إِمَّا) (1) أُحرى (قُبْلُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لاَزِمَةً) (1) إذا كان

<sup>(</sup>١)– إشارة إلى الفرق بين (أو)، و(إمّا)، والفرق بينهما ليس إلاّ بأمر لفظي وهو أنّه واحب أن بنقدم في صورة (إمّا) على المعطوف عليه (إمّا) أخرى، وليس بواجب في (أو)، (سعيدي) .

<sup>(</sup>٢)- أي: غير مستعملة إلاّ معها، يعني: إذا عطف شيء على شيءٍ آخر بـــ:(إمّا) يلزم أن يصدر 🕒

# مَعَ (إمَّا) جَائِزَةٌ مَعَ (أَوْ) . وَ(لاً)، وَ(بَلْ)، وَ(لَكِنْ) لأَحَدِهِمَا مُعَيَّنَا

إذا كان المعطوف مذكوراً (مَعَ إِمَّا) العاطفة نحو: "جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عسروُ" ليعلم من أول الأمر أنَّ الكلام مبني على الشك، (جَائِزَةٌ مَعَ أَقُ أَي: تقديم (إمَّا) على المعطوف عليه جائزٌ ليس بلازم إذا كان العطف بـ:(أو)، فتقول: "جاءني إمّا زيدٌ أو عمروٌ"، ولك أن تقول: "جاءني زيدٌ أو عمروٌ" بدون (إمَّا).

رولاً، وبكل، وبكن هذه الثلاثة من حروف العطف تابعة لمتبوعها في اللفظ لا في المعنى، بخلاف الأربعة الأول، وهذه الثلاثة بحيء (لأحسدهما) مسن المعطوف والمعطوف عليه (مُعيناً) بخلاف الثلاثة المتقدمة عليها فإنّ الحكم فيها يكون على أحدهما مبهماً، وفي هذه الثلاثة الحكم على أحد الشيئين مُعيّناً لا مبهماً، فن (لا) لنفي ما وجب للمعطوف عليه عن المعطوف كما تقول: "حاءين زيلًا لا عمروً" فقد نفيت الجيء الثابت لزيد عن عمرو، ولا تجيء (لا) إلا بعد الإثبات، و(بل) لنقل الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف فهي بعكس (لا) في المعنى كما تقول: "حذ ديناراً بل درهماً"، وتقول في الجملة الخبرية الموجبة: "جاءين زيلًا بل عمروً"، معناه: ثبوت المجيء لعمرو قطعاً، وفي المنفيسة الموجبة: "ما جاءين زيلًا بل عمروً" يحتمل المعنيين، فقيل: معناه: إثبات عدم المجسيء لعمرو قطعاً، وقال بعضهم: معناه : بل عمرو جاءين، وأمّا المعطوف عليه فهو لعمرو قطعاً، وقال بعضهم: معناه : بل عمرو جاءين، وأمّا المعطوف عليه فهو

المعطوف عليه أوّلاً بـ: (إمّا) ثم يعطف عليه المعطوف بـ: (إمّا) نحو: "جاءي إمّا زيد وإمّا عمروّ" لبغلم من أوّل الأمر أنّ الكلام مـنيّ على الشكّ، (جامي) .

# وَ(لَكِــنُ) لاَزِمَــةٌ لِلْتَفْــي .

في حكم المسكوت عنه نفياً وإثباتاً، وقد تجيء لمجرد الانتقال من قصة إلى قصة أخو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحيْطٌ بَّلِ هُوَ قُرْآنٌ مَّحِيْدٌ ﴾ (١).

(وَلَكِنْ) بالتحقيف لا بالتشديد من الحروف العاطفة (لاَزِمَةٌ لِلْتَقْيِ) بان يكون قبلها نفي نحو: "ما جاءني زيد لكنْ عمرو جاءني" وعدم بحيء زيد باق بحاله فهي ككلمة (لا) في الإيجاب نحو: "جاءني زيد لا عمرو" أو يكون بعدها نفي نحو: "جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء".

\* \* \* \*

<sup>(</sup>١) – سورة البروج : [ الآية : ٢٠ - ٢١ ] .

## [ حروف التنبيه ] حُـــرُوْفُ الْتَنْبِيْـــه : أَلاَ، وَأَصَــا، وَهَـــا .

#### [ حروف التنبيه ]

(حُرُوْفُ التَّنْبِيْهِ) تجيء لإيقاظ المخاطب ودفع الغفلة والذهول عنه ولذا سمِّيت بها (1)، وهي ثلاثة (ألاً، وأَهَا، وَهَا) ولها صدر الكلام ليتنبه له ابتداءًا، ف: (ألا، وأما) تدخل على الجملات نحو قوله تعالى: ﴿ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمْ الْمُفْسِدُوْنَ ﴾ (ألا، وأما) تدخل على الجملات نحو قوله تعالى: ﴿ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمْ الْمُفْسِدُوْنَ ﴾ (أن)، وكما قال الشاعر(1):

أمًا والذي أضحك وأبكى واللذي أمات وأحيا والذي أمرُه الأمرُ الأمرُ الأمرُ الأمرُ الأمرُ الأمرُ الأمرُ المرادات، وعلى أسماء الإشارة كثيراً تحدو: "هلذا،

<sup>(</sup>١)- لزيادة الغائدة والتوسع انظر: "المفصل": (صد: ٢٠٧)، "شرح ابن يعيش": (١١٤/٨)، "شرح الرضي": (٣٨٠/٢) وغيرها.

<sup>(</sup>٢)- سورة البقرة : [ الآية : ٢١ ] .

<sup>(</sup>٣)- يسب هذا البيت لأي صخر عبد الله بن سلمة السهمي الهذلي، شاعر من الفصحاء، كان في العصر الأموي موالياً لبني مروان، توفي سنة (٨٠ هــ)، انظر: "الأعلام": (٩٠/٤)، "حزانة الأدب": (٢٦١/٣)، "محط اللالي": (صـــ: ٣٩٩)، "الأغان": (٩٨/٢٤) وغيرها .

 <sup>(</sup>٤) توبيع البيت: "مصباح الراغب": (ص: ٦٨٦)، "شرح أشعار الهذئيين" للسكري: (ص: ٩٥٧)، "الأغاني": (٢٣٠/٦)، "المفصل": (ص: ٣٠٩)، "شرح ابن يعيش": (١١٤/٨)، "الهمع": (٨٧/٢)، "المدرر": (٨٧/٢) وغيرها.

<sup>(</sup>الشاهد فيه): قوله: (أما) حيت أتى بحرف التنبيه لينبه المخاطب على ما بعده .

وهؤلاء"، وقد يفصل بين (ها)، واسم الإشارة بالضمير نحو قوله تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولاَءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ (١)، وقد تكرّر (ها) على اسم الإشارة أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ هَوُلاَء حَادَلْتُمْ ﴾ (٢) .

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>١) سورة أل عمران : [الآية : ١١٩].

<sup>(</sup>٢)- سورة النساء : [ الآية : ١٠٩ ] .

## [ حُروفُ النداء ]

حُرُوْفُ الْنُدَاءِ: (يَا) أَعَمُّهَا، وَ(أَيَا) وَ(هَيَا) لِلْبَعِيْدِ، وَ(أَيْ) وَالْهَمْزَةُ لِلْقَرِيْبِ .

#### [ حروف النداء ]

(حُرُوْفُ النَّدَاءِ) تأتي بها لتنبيه المدعوّ ودعائه ليجيب ويسمع ما تريد منه، وهي خمسةٌ: يا، وأيا، وهيا، وأيْ، والهمزة، فالأول (يَا) وهيي، (أعَمُّهَا) أي: يستعمل في القريب والبعيد والمتوسّط بينهما من غير فرق .

(وَأَيَا، وَهَيَا) تستعملان (لِلْبَعِيْدِ) أي: لنداء من هو بعيدٌ منك حقيقــةً أو حكماً كالساهي، أو النائم، أو المتحير، أو المنكر، وإن كان قريبــاً منـــك في الظاهر.

(وَأَيُّ، وَالْهَمْزَةُ) تُستعملان (لِلْقُرِيْبِ) أي: لنداء من هو قريبٌ منك؛ لأنَّ (أيا، وهيا) لكثرة حروفهما ومدّ الآخر تُعِيْنُ في مدّ الصوت المطلوب في إسماع البعيد، و(أيٌّ)، والهمزةُ منتف فيه كلاهما، فهما للقريب، ويقتضي ذلك أن يكون الهمزة للأقرب من (أيُّ)، لكونه أقلٌ من الكلّ .

<sup>\* \* \* \* \*</sup> 

#### [ حروف الإيجاب ]

حُرُوْفُ الإِيْجَابِ: نَعَمْ، وَبَلَى، وَإِيْ، وَأَجَلْ، وَجَيْرِ، وَإِنَّ، فَـــ: (نَعَمْ) مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَــا، وَ(بَلَى) مُخْتَصَّــةٌ بِإِيجَابِ النَّنَفْـــي

#### [حروف الإيجاب]

ولمّا كان الإيجاب مبنياً على النداء أعقبه ببيانه فقال: (حُرُوفْ الإِيجَابِ) سمّيت بذلك؛ لأن في كلّها معنى التصديق، وتحقق الأمر المستفهم عنه نفياً كان أو إثباتاً لا الإيجاب المقابل للنفي، وهي ستة (نَعَهُم ) بفتح النون والعين، وجاء بكسرهما وسكون الآحر، (وَبَلَى) بفتح الأولين والألف المقصورة، قال «الفراء» (أ): أصله (بل) زيدت عليه الألف في الوقف، (وَإِيْ) بكسر الهمزة وسكون الياء المعروفة، (وَأَجَلُ بفتح الهمزة والحيم وسكون الآحر، (وَجَيْرِ) بفتح الحيم وسكون الآحر، (وَجَيْرِ) بفتح الحيم وسكون الياء التحتانية وكسر الراء، (وَإِنَّ بكسر الهمزة وتشديد النون المفتوحة، (فَر: نَعَمُ مُقَرِّرةٌ لِمنا سَبَقَهَا) أي: محققة ومثبتة لما تقدمها من إيجاب أو نفي، سواء كانا في صورة الحير أو في صورة الاستفهام، فإذا قلت: "نعم"، في حواب من قال: "قام زيد، أو أ قام زيد" كان معناه: تقرير الإثبات، وإن قلت: "نعم"، في حواب من قال: "ما قام زيد" كان معناه: تقرير النفي، (وَبَلَسى مُخْتَصَةً بِإِيْجَابِ النَّقْيِ) أي: تجيء في كلام العرب بعد الإثبات فينقص النفي النفي، (وَبَلَسى مُخْتَصَةً بِإِيْجَابِ النَّقْيِ) أي: تجيء في كلام العرب بعد الإثبات فينقص النفي

<sup>(</sup>١)- تقدَّمت ترجمته : (صد: ١٢٣) ،

## وَ (إِيْ) لِلإِثْبَاتِ بَعْدَ الإِسْتِفْهَامِ

السابق ويجعله مثبتاً ويغيّر النفي يجعله إيجاباً، سواء كان النفي في الجملة الخبرية كما إذا قبل: "ما قام زيد" فتقول: "بلى" أي قد قام، أو في الجملة الاستفهامية نحو قوله تعالى: ﴿ أَ لَسْتُ بِرَبّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ (١) أي: أنت ربّنا حقّاً، فلو قال ههنا في موضع بلى: "نعم" لكان كُفراً؛ لأنّه يصير معناه: لست بربّنا، والصحيح من لا يكون كُفراً لاحتمال أن يكون (نعم) تصديقاً للإثبات الذي علم من إنكار النفي كما لو قال لأحد: "أ ليس لي عليك ألف درهم" فقيل في جوابه: "نعم" كان إقراراً بالألف، وهذا بناءاً على كون الاستفهام للإنكار، وإنكار النفي إثبات، ونظيره ما جاء في حديث والخثعمية إذ قال لها صلى الله تعالى عليه وسلم: « لو كان على أبيك دين فقضيته أما كان يقبل منك ؟ فقالت: نعم، فقال صلى الله تعالى عليه فقال طلى الله تعالى عليه وسلم: فدين الله تعالى أحق » (٢)، فقولها: "نعم" إيجاب للقبول لا تصديق للنفى .

(وَإِيُّ) من حروف الإيجاب تستعمل (لِلإِثْبَاتِ) أي: لإثبات مصمون الحملة الواقعة (بَعْدَ الإِسْتِفْهَامِ) كما إذا قيل: هل قام زيد ؟ قلت: "إيُّ والله"، وقال بعضهم: إنَّ (إيُّ) بمعنى (نعم) لتقرير الكلام السابق موجباً كان أو منفياً

<sup>(</sup>١) سورة الأعراف : [ الآية : ١٧٢ ] .

 <sup>(</sup>٢)- تحويج الحديث: أخرجه المتقي في "كثر العمال": (حديث: ١٢٨٥٧) وعزاه إلى الطرابي، وأبي نعيم، وابن حرير .

## وَيَلْزَمُهَا الْقَسَمُ، وَ(أَجَلْ)، وَ(جَيْنِ، وَ(إِنَّ) تَصْـــدِيْقٌ لِلْمُخْبِــرِ

كما يقال: لا تضربني، فتقول: "إي والله لا أضربك"، وكما يقال: ما ضرب زيد، فتقول: "إيْ والله ما ضرب زيد"، وهذا هو المستعمل عند العرب اليوم، (وَيَلْزَمُهَا الْقَسَمُ) ولا يستعمل في غير القسم كما إذا قيل لك: هل كان كذا، ؟ فتقول: "إيْ والله" أي: أقسم بالله إنّه كان كذا، ولا يصرّح بفعل القسم بعدها؛ لأنما مختصة بالقسم فقامت مقامه واستغنى عنه، وأيضاً يختص في القسم باسم الجلالة، والرّب، ولعُمري، فيقال: "إيْ والله، وإيْ وربي، وإيْ لعمري".

(وَأَجَلْ، وَجَيْرِ، وَإِنَّ) هذه الثلاثة (تَصْدِيقٌ لِلْمُخْبِرِ) (١) بصيغة اسم الفاعل أي: تجيء لتصديق من أخبر بكلام، سواءً كان موجباً كما تقول في تصديق من أخبرك وقال: جاء زيدٌ، : "أجل، أو جير، أو إنَّ" أي: صحيحٌ كلامُك، أو كان الخبر منفياً كما تقول في حواب من قال: لم يجيء زيدٌ، : "أجل، أو جير، أو إنَّ" أي: أصدقك في هذا الخبر: ولم يجيء زيدٌ، ولهذا لا تجيء هذه الحروف في جواب الاستفهام ولا بعد ما فيه معني الطلب كالأمر، والنهي، لأنه لا خبر فيه حتى يصدّقة .

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المنن : (للخبر) بدل (للمخبر) .

## [ حروف الزيادة ] حُـــرُوْفُ الْزَّيَـــادَة: إنْ، وَأَنْ، وَمَـــا، وَمَـــنْ، وَالْبَـــاءُ، وْالْـــلاَّمُ

#### [ حروف الزيادة ]

(حُرُوْفُ الْزِيَّادَةِ) أي: حروف من شأنها أن تقع زائدةً في الكلام في بعض الأوقات يعنى إذا أرادوا زيادة حرف جيء بواحد منها، وليس المراد أنما تكون رُّائدة أبداً ولا تقع إلاَّ زائدةً .

واعلم: أنّ المراد من زيادتما كولها بحيث لا يختلّ أصل المعنى بـــدولها لا أنها زائدةٌ لا فائدة في ذكرها، بل لها فوائد، لفظية، ومعنوية:

أمّا المعنوية فإفادة التأكيد، والبلاغة في الكلام كزيادة (منْ) الاستغراقية، والباء في حبر (ما) و(ليس) وغير ذلك .

وأمّا اللفظية فلتزئين اللفظ، وتحسين الكلام، وإقامة وزن الشعر، وتحسين السجع، وغير ذلك، وتسميتها بالزوائد؛ لأنّه لا يتغير به أصل المعنى ولا تزيد بسببها إلاّ تأكيد المعنى الثابت قبلها، ولم تفد معنى جديداً مغائراً له، والحقّ ما قال «الشيخ الرضي» (۱): إنّ تسمية هذه الحروف زائدةً مع عملها في اللفظ وإفادة المعنى ثمّا يفضي منه العجب، وهي سبعة، (إنّ) بكسر الهمزة والنون الساكنة، (وَمَا، وَلاَ، وَالْبَاءُ، وَالْلاَمُ).

<sup>(</sup>١) - تقدُّمت ترجمته ; (ص: ٢٧) .

# فَـــ: (إِنْ) مَعَ (مَا) الْنَّافِيَةِ، وَقَلَّتْ مَعَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ، وَ(لَمَّا)، وَ(أَنْ) مَعَ (لِيَّ (لَمَّــا)، وَبَيْنَ (لَــوْ) وَالْقَسَــمِ، وَقَلَّتْ

(فَــ: إِنْ)تزاد (مَعَ مَا الْتَافِيَةِ) كقول «الحسان» (1) في مدح نبيّنا عليــه الصلاة والسلام:

ما إنْ مدحتُ محمداً بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد (1) ووَقَلَتْ زيادة (إنْ) (مَعَ مَا الْمَصْدَرِيَّةِ) نحو: "انتظرني ما إن جلس القاضى"، أي: مدّة جلوس القاضى ،

(وَ) كذلك جاء زيادة (إنْ) المكسورة مع (لَمَّا) قليلاً نحو: "لما إنْ جلستَ جلستُ الكسر (إنْ)، وفتحها بعد (لمّا) أكثر وأشهر كما قال: (وَأَنْ) بفتح الهمزة تزاد (مَعَ لَمَّا) كثيراً نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَاشِيرُ ﴾ (٣) بخلاف (إنْ) المكسورة .

(وَ) تزاد (أَنَّ) المفتوحة (بَيْنَ لَوْ وَالْقَسَمِ) المتقدّم عليها نحو: "والله أَنْ لو قمت قمت "، (وَقَلُتْ) زيادة (أَنُّ) المفتوحة (مَعَ الْكَافِ) للتشبيع كما في

<sup>(</sup>١)- تقلمت ترجمته : (صـ: ٢٢٩).

 <sup>(</sup>٢)- تخويج البيت: البيت من الكامل، ولم أقف على البيت في "ديوان الحسان"، والله أعلم، وهو بلا نسبة في "تاج العروس": (٢٤١/١٦) (عدروس)، انظر: "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية":
 (٢٣٦/٢٤).

<sup>(</sup>٣)- سورة يوسف : [ الآية : ٩٦ ] .

## مَعَ الْكَافِ، وَ(مَــا) مَـعَ (إِذَا) وَ(مَتَــى) وَ(أَيِّ) وَ(أَيِّسَ) وَ(إِنْ)

المفتوحة (مَعَ الْكَاف) للتشبيه كما في قول الشاعر (١):

وَيَوْمَا تُوَافِيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ (٢) السَّلَمُ (٢)

بجرّ (ظبية)، و(أنْ) الزائدة .

والمراد: تشبيه الممدوحة بظبية حين تمدّ عنقها إلى غصن ناضر أي: طري
 من شجرة السلم ليأكل منها فهي حينئذ تُرى أنضر ما تكون .

(وَمَا) تزاد (مَعَ إِذَا) نحو: "إذا ما تخرجْ أحرجْ"، (وَمَتَى) نحو: "متى ما تذهبْ أذهبْ"، (وَأَيِّنَ) نحو: ﴿ أَيَا مَّا تَدْعُوْا فَلَهُ ٱلأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (٤)، (وَأَيْنَ) نحو: "أينما تجلسْ أجلسْ"، (وَإِنْ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَحَافَنَ ﴾ (٤)، و﴿ إمَّا تَحَافَنَ ﴾ (٩)، و﴿ إمَّا

<sup>(</sup>١)- ينسب هذا البيت لعلباء بن أرقم، وقبل: لزيد بن أرقم، وقيل: للكعب بن أرقم، وقيل: لباغت بن صريم البشكري .

<sup>(</sup>٢)- في بعض نسخ الشواهد: (وَرَاق) بدل (نَاضر).

<sup>(</sup>٣)- تخريج البيت: "المقاصد النحوية": (٢٠٤/٤)، "الأصمعيات": (ص: ١٥٧)، "الدرر": (٢٠٢/١)، "شرح الأشهوني": (٢٠٢/١)، "شرح الأشهوني": (٢٠٢/١)، "المرح التصريح": (٢٠٢/١٠)، "المرح الأدب": (صد: ١٩٧)، "خزانة الأدب": (٤١١/١٠)، "المعنى اللبيب": (٢١/١٠)، "أشرح عمدة الحفاظ": (صد: ٢٤١)، "سرٌ صناعة الإعراب": (٦٨٣/٢)، "مغني اللبيب": (٢٣/١)، "المغرب": (١١/١٠)، "المجنى اللهاني": (صد: ٢٢٢) وغيرها.

<sup>(</sup>٤)- سورة الإسراء: [الآية: ١١٠].

<sup>(</sup>٥)- سورة الأنفال : [ الآبة : ٨٥ ] .

## شَـرْطاً، وَبَعْسِضِ خُـرُوفِ الْجَسِرِّ، وَقَلَّتْ مَسِعَ الْمُضَارِعِ

تَرَيِنُ ﴾ (1)، (شَرْطاً) أي: بشرط أن يكون هذه الحروف السنة مستعملة بمعينى الشرط فيه الشرط فيه الشرط فيه الشرط فيه الشرط فيه تواد (ما) معها، (وَ) تزاد (ما) مع (بَعْضِ حُرُوفِ الْجَنُ سماعاً، وهي الباء كما في قوله تعالى: ﴿ فَيِمَا رَحْمَة مِّنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ (٢)، و (مِنْ كما في قوله تعالى: ﴿ مِمَا خَطِيْهَاتِهِمْ أَغْرِفُوا ﴾ (٢)، و (عَنْ كما في قوله تعالى: ﴿ مِمَا خَطِيْهَاتِهِمْ أَغْرِفُوا ﴾ (٢)، و (عَنْ كما في قوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيْلِ لِيُسْطِخُنَ عَطِيْهَاتِهِمْ أَغْرِفُوا ﴾ (٢)، و (عَنْ كما في قوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيْلِ لِيُسْطِخُنَ اللهُ وَلَا تَكفّها عن العمل، وتزاد بعد رب، والكاف فتكفّها عن العمل، وتزاد بعد رب، والكاف فتكفّها عن العمل، وتزاد بعد المضاف نحو: "غضبت مسن العمل، (وَقَلْتُ وَاللهُ فَعُود اللهُ سَيِّما زيلًا أي: لا سيَّ زيلا .

فائدة: (لا سيّما) هذه الكلمة تستعمل كثيراً في محساوراتهم وتسساق لترجيح ما بعدها على ما قبلها فيكون كالمحرج من المساواة إلى التفضيل، ولا تستعمل إلا مع (لا) ملفوظة أو مقدّرة، وأصله من: سيَّ بكسر السين وتشديد الياء المفتوحة بمعنى المثل، يقال: "هما سيّان" أي: متماثلان فيكون معسى "لا سيّما": لا مثل ما، وهو اسمُ (لا) منصوبٌ مضاف، و(ما) زائدة ، وما بعدها

<sup>(</sup>١) سورة مربع: [الآية: ٢٦].

<sup>(</sup>٢)- سورة آل عمران : [ الآية : ١٥٩ ].

<sup>(</sup>٣) سورة نوح: [الآية: ٢٥].

<sup>(</sup>٤)- سورة الحجر : [ الآية : ٤٠ ] .

# وَ (لا) مَع الْوَاوِ بَعْدَ الْنَفْسِي وَ رَأَنْ ) الْمَصْدَرِيَّةِ

محرورٌ مضافٌ إليه كما في قوله <sup>(١)</sup>:

ولاً سيِّمَا يَسوم بدارة حُلْحُل (٢)

ويجوز في الاسم الذي بعد (ما) الرفعُ على أنّه حسبر مبتداً محسدُوف تقديره: هسو، والنصب إن كان الاسم نكرةٌ على أنّه تمييز لسـ:(ما)، وحير (لا) على كلّ التقادير محذوف، تقديره: موجود .

(وَ) لَفَظَ (لاَ) تَرَاد (مَعَ الْوَاوِ) العاطفة إذا وقعت (بَعْدَ الْتَفْيِ) لَفَظاً نحو: "ما جاءين زيدٌ ولا عمروُ"، أو معنى نحو قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمُغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّيْنَ ﴾ "، فإنّ (غير) بمعنى لا النافية، وكذلك بعد النهي نحو: "لا تضربنَّ زيداً ولا عمراً"، (وَ) كذلك تزاد (لا) مع رأنْ الْمَصْدَرِيَّةِي نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَكُو قُولُهُ تعالى: ﴿ وَلَكُو تُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَكُو تُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَكُو تُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَكُو لَكُو لَكُ اللَّهُ مَا مَنَعَكَ أَنْ لاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرَ ثُلُكَ ﴾ "، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَكُلاً يَعْلَمَ أَهْلِلُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّلَّةُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّه

<sup>(</sup>١)- ينسب هذا البيت لامريء القيس: [ تقدمت ترجمته: (ص. ١٢٨)].

<sup>(</sup>٢) - صدر البيت: ألا رُبُّ يَــوم صَــالـــح مِنْــهُمَــا

قنويج البيت: "ديوان امريء القيس": (ص: ١٠)، "حزانة الأدب": (٣٦/٣)، "الدرر": (١٨٣/٣)، "لسان العرب": (١٨٣/٣)، "شرح الأشموني": (١٩٣١)، "لسان العرب": (١٨٣/٣) (سوا)، "همع الهومع": (٣٤٤/١)، "رصف المباني": (صد: ١٩٣)، "الجني الداني": (صد: ٢٣٤)، وغيرها.

<sup>(</sup>٣) سورة الفائحة : [ الآية : ٧ ] .

<sup>(</sup>٤)- سورة الأعراف : [الآية : ١٢].

## وَقَلَّتْ قَبْلَ (أُقْسَمُ)، وَشَلَاتٌ مَعَ الْمُضَافَ

الْكِتَابِ أَنْ لاَ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللهِ ﴾ (١).

(وَقُلْتُ ) زيادة (لا) (قَبْلُ أَقْسِمُ بصيغة المضارع المتكلم نحو قوله تعالى: ﴿ لاَ أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ (٢)، أي: أقسم، و﴿ لاَ أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقَيَامَةِ ﴾ (٣)، أي: أقسم بما، والسرُّ في زيادتما قبل القسم: التنبيه على ظهور القصه ووضوحها بحيث يستغني عن القسم ولا يحتاج إلى الحلف فيبرز لذلك في صورة نفي القسم، وكثرتُ زيادتما إذا كان جواب القسم منفياً نحو: "لا والله لا أفعل كذا".

(وَشَدُّتْ) (1) زيادة (لا) (مَعَ الْمُضَافِ) أي: بعد المضاف كما في قوله (0):

..... في بير لا حور سَرى ومـــا شعــــرْ (٦)

 <sup>(</sup>١) سورة الحديد: [الأية: ٢٩].

<sup>(</sup>٢)- سورة البلد : [ الآية : ١ ] .

<sup>(</sup>٣) - سورة القيامة : | الآية : ١].

<sup>(</sup>٤) - الفرق بين القليل والشاذ: أن القليل يقاس عليه، والشاذ لا يقاس عليه، (نجم ثاقب).

<sup>(</sup>٥)= هذا البيت للعجاج عبد الله رؤبة بن ليس التميمي [ تقدّمت ترجمته : (صــ: ٦١٧) ] .

<sup>(</sup>٦)~ صدر البيت: والخَنْسَارَ في الدّيسِن الحَسرُورِيُّ البَطَسرُ ..............

قويج البيت: "ديوان العجاج": (٢/١)، "حرانة الأدب": (٢٠/٤، ٢٣٦/١١)، "أساس البلاغة": (جرر)، "تاج العروس": (جرر، وصل، عور)، "تمذيب اللغة": (١٠/١١)، "نسان العرب": (جرر، وصل، عور)، "محمل اللغة": (١٢٠/٢)، "الأشباه والنظائر": (١٦٤/٢) وغيرها .

# وَ (مِنْ)، (وَالْبَاءِ) وَ (الْلاَّمِ) تَقَادَّمَ ذِكْرُهَا.

ف:(لا) زائدة بعد (بير) المضاف إلى (حور)، والحور جمع حائر بمعنى الهالك أي: في بير الهالكين سقط وما علمَ بذلك لفرط جهله وعناده .

(وَمِنْ، وَالْبَاءُ، وَالْلَاّمُ) من الحروف الزائدة (تَقَدَّمَ ذِكُرُهَا) وكُولُها زائدةً في الحروف الجارّة، فلا نعيده .

\* \* \* \* \*

## [ حرفا التفسير ]

حَرْفَا الْتَفْسِيْرِ: (أَيْ) وَ(أَنْ)، فَـــ:(أَنْ) مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِيْ مَعْنَى الْقَـــوْلِ .

#### [ حرفا التفسير ]

 <sup>(</sup>١)- سورة يوسف : [الآية : ٨٢].

<sup>(</sup>٢) - سورة الصافات : [ الآية : ١٠٤ ] .

<sup>(</sup>٣)- سورة المائدة : [ الآية : ١١٧ ] .

## [ حروف المصدر ]

حُرُوْفُ الْمَصْدِ: مَا، وَأَنْ، وَأَنَّ، فَالأَوَّلاَنِ لِلْفِعْلِيَّةِ، وَرَأَنَّ) لِلاسْمِيَّةِ.

#### [حروف المصدر |

(حُرُوْفُ الْمَصْدَرِ) الإضافة لأدنى ملابسة أي: حروف بجمعل الجملة مصدراً وهي ثلاثة: (مَا، وَأَنْ) بالهمزة المفتوحة والنون المحفقة (وَأَنْ) بالهمزة المفتوحة والنون المحفقة (وَأَنْ) بالهمزة المفتوحة والنون المشددة، (فَالأَوَّلاَنِ) يعني: ما، وأنْ (لِلْفَعْلَيَّةِ) أي: تحتصّان بالجملة المفعلية وتجعلانها في تأويل المصدر كما في قوله تعالى: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ (أ) أي: برحبها، وأنْ كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ حَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾ (أ) أي: برحبها، وأنْ كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ حَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾ (أ) أي: قولهم .

(وَأَنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون (للاسميَّة) أي: تختص بالجملة الاسمية؛ لأنّ (أنَّ) تدخل على المبتدأ والخبر فلا بدّ أن تكون جملة اسمية فتجعلها بمعين المفرد، وطريق حعل الجملة مفرداً بأنْ تأخذ مصدر الخبر أو معناه وتصفيفها إلى الاسم نحو: "أعجبني أنّك قائم" أي: أعجبني قيامُك، ونحو: "أعجبني أنّ زيسداً أحوك" معناه: أعجبني إخوة زيد لك، فإنْ تعذّر مصدر الخبر أو ما في معناه من اللفظ قدّرت لفظ الكون نحو: "أعجبني أنّ هذا زيدً" أي: كونه زيداً .

<sup>(</sup>١) - سورة التوبة : [ الآية : ٢٥ ] .

<sup>(</sup>٢)- سورة العنكبوت : [ الآية : ٢٤ ] .

## [ حروف التحضيض ]

حُرُوْفُ الْتَتَحْضِيْضِ: هَلاَّ، وَأَلاَّ، وَلَوْ لاَ، وَلَوْ مَا، لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ وَيَلْزَمُهَا الْمُوفِ اللهِ عَلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَل

#### [ حروف التحضيض ]

(حُرُوْفُ النَّحْ ضِيْضِ) أي: التحريض على فعل شيء كما تقول: "هـــلا تتوب قبل الموت"، وهي أربعة: (هَلاَّ، وَٱلاَّ) بفتح الهمزة وتشديد اللام، (وَلَوْ لاَ، وَلَوْ مَا) فهي إذا دخلت على الماضي أفادت اللوم على الترك، والندم على مــا فات فما يمكن تداركه نحو: "هلا قرأت القرآن" فهو في المعنى تحضيض على فعل مثل ما فات، وإذا دخلت على المضارع أفادت اخت والطلب على الفعل كما تقول: "هلا تمشي، وهلا تصلّي" معناه: امش، وصل، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ مَــا تَأْتَيْنَا بِالْمَلاَئِكَة ﴾ (١).

و(لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ) لكوها دالة على نوع من أنواع الكلام فوجب تصديره بها، (وَيَلْزَمُهَا الْفِعْلُ) لأنّ التحضيض لا يكون إلا على فعل من الأفعال، والفعل قد يكون مذكوراً (لَفْظاً) نحو: "هلا ضربت زيداً"، (أوْ) يكون الفعل مذكوراً (تَقْدِيْراً) نحو قولك: "هلاّ زيداً ؟" لمن ضرب قوماً، أي: هلاّ ضربت زيداً .

<sup>(</sup>١)- سورة الحجر: [الآية: ٧].

## [ حرف التوقع ]

حَرْفُ الْتَوَقُّعِ: (قَدْ) وَهِيَ فِي الْمَاضِيْ لِلْتَقْرِيْبِ، وَفِيْ الْمُضَارِعِ لِلتَّقْلِيْلِ.

## [ حرف التوقع ]

(حَرْفُ النَّقُوقِعِ قَدْ) فقط، (وَهِيَ فِي الْمَاضِيْ) أي: إذا دحلتْ قَدْ على الفعل الماضي تكون (للتَّقْرِيْبِ) أي: تقريب الفعل إلى زمان الحال كقولك لمن يتوقع وكوب الأمير وينتظره: "قد ركب الأمير" أي: في هذا الوقت، وكقول المؤذن: "قد قامت الصلاة"، وقد تجيء للتأكيد إذا كان جواباً لمن يسأل ويقول: هل قام زيدٌ ؟ فتقول في جوابه: "قد قام زيدٌ" بحرّداً عن معنى التقريب، (وَفِيْ الْمُضَارِعِ) أي: إذا دخلت (قَدْ) على الفعل المضارع تكون (للتَّقْلِيْلِ) أي: لتقليل الفعل نحو: "إنّ الكذوب قد يصدقُ، وإنّ الجواد قد يبحلُ"، وقد تجيء للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِيْنَ ﴾ (أ)، ويجوز الفصل بين معنى التقليل بلقصل بين التقليل نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ المُعَوِّقِيْنَ ﴾ (أ)، ويجوز الفصل بين التقليل نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِيْنَ ﴾ (أ)، ويجوز الفصل بين الفعل بالقسم نحو: "قد والله أحسنت".

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>١)- سورة الأحزاب : [ الآية : ١٨ ] .

## [ حرفا الاستفهام] حَـــرْفًا الاِسْتِفْهَـــام: الْهَمْـــزَةُ

#### [ حرفا الاستفهام ]

(حَرُّفَا الاِسْتِغْهَامِ) الاستفهام لغة طلب الفهم، وفي الاصطلاح يجيء لمعان، الاستخبار نحو: "أُ زِيدٌ في الدار أم عمرو"، ولا تقع بهذا المعنى في كلام الملك العزيز العلام إلا حكاية، والتقرير أي إلجاء المحاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه نحو قوله تعالى: ﴿ أَ لَمْ يَجِدُكَ يَتِيْماً قوله تعالى: ﴿ أَ لَمْ يَجِدُكَ يَتِيْماً فَوله تعالى: ﴿ أَ لَمْ يَجِدُكَ يَتِيْماً فَاوَى ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ أَ لَمْ يَجِدُكَ يَتِيْماً فَآوَى ﴾ (١)، والتعجب نحو قوله تعالى: ﴿ مَا لِي لاَ أَرَى الْهُدُهُلَ ﴾ (١)، والوعيد نحو قولك لمن يسيء الأدب: "ألم أؤدّب فلاناً" إذا عُلم بذلك، وكثيراً ما يستعمل للإنكار نحو قوله تعالى: ﴿ أَ لَيْسَ الله بِكَافَ عَبْدُهُ ﴾ (١)، أي: بل هو يستعمل للإنكار نحو قوله تعالى: ﴿ أَ لَيْسَ الله بِكَافَ عَبْدُهُ ﴾ (١)، أي: بل هو كاف، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَ لَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ (١)؛ لأنّ يتعني النقي إثبات، وكقولك: "أ تعصي ربّك وأنت مؤمن ؟"، وللتحقير نحو: "من هذا ؟"، وغير ذلك من المعاني المذكورة في «لمعاني»، وهي اثنتان (الْهَمْوَةُ)

<sup>(</sup>١)- سورة الانشراح : [ الآية : ١ ] .

<sup>(</sup>٢)- سورة الضحى: [الآية: ٦].

<sup>(</sup>٣) سورة النمل: [الآية: ٢٠],

 <sup>(</sup>٤) - سورة الزمر: الآية: ٢٦].

<sup>(</sup>٥) - سورة القيامة : [ الآية : ٠٤ ] .

وَ (هَلْ) لَهُمَا صَدْرُ الْكَلاَمِ تَقُولُ: أَ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ وَأَ قَامَ زَيْدٌ ؟ وَكَذَلِكَ (هَلْ)، وَالْهَمْزَةُ أَعَمُ تَصَرُّفاً تَقُولُ: أَ زَيْداً ضَرَبْتَ ؟، وَأَ تَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أَخُولُكَ ؟

مرَّتْ أمثلتها، (وَهَلْ) سيأتي أمثلتها، (لَهُمَا صَدْرُ الْكَلاَمِ) لدلالتهما على نوع من أنواع الكلام فيجب تقديمهما، وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية كليهما (تَقُونُكُ: أَ زَيْدٌ قَائمٌ ؟) في الجملة الاسمية، (وأ قَامَ زَيْدٌ ؟) في الجملة الفعلية، (وَكَذَلكَ هَلْ) تدخل على الجملتين فتقول: "هل زيدٌ قائمٌ ؟ وهل قام عمرو؟" لكــــن دخولهما على الفعلية أكثر؛ لأنَّ الاستفهام بالفعل أولى، (وَالْهَمْزَةُ أَعُمُّ) من (هلْ) (تُصَرُّفاً) أي: استعمالاً؛ لأنها تستعمل في المواضع الكثيرة حيث لا يجوز هنالــك استعمال (هلْ)، فــ: (تَقُوْلُ: أَ زَيْداً ضَرَبْتَ ؟)، ولا تقول: "هل زيداً ضربتَ ؟"، وذلك لأنَّ (هلُّ) في الأصل بمعنى (قدُّ) تدخل على الأفعال كما في قوله تعالى: ووجدتْ في حيّزها فعلاً تذكّرتْ عهوداً بالحمى وحنّتْ إليه واتصلتْ به فقيل: "هل ضربت زيداً ؟"، وإن لم تر الفعل في حيّزهـــا تــسلّت عنـــه بـــالفراق واصطبرت، (وَ) تقول: (أَ تَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أَخُونُكَ ؟) أي: والحال أنَّه أحوك، ولا تقول: "هل تضرب زيداً وهو أخوك"، وذلك لأنّ الاستفهام ههنا للإنكار، والاستفهام الإنكاري مختص بالهمزة، وهل موضوعة للاستفهام التقريري، وقيل: (هلُّ) تجعل المضارع مخصوصاً بمعنى الاستقبال، وههنا المضارع مستعمل في معنى

<sup>(</sup>١)- سورة الدهر : [الآية : ١].

وَأَ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُوْ ؟، وَالْهَمْزَةُ أَعَمُّ تَصَرُّفاً تَقُوْلُ: أَ زَيْداً ضَرَبْتَ ؟، وَأَ تَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أَخُوْكَ ؟، وَأَ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُوٌ ؟، وَ﴿ أَ ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾، وَ﴿ أَ فَمَــنْ كَانَ ﴾، وَ﴿ أَ فَمَــنْ كَانَ ﴾، وَ﴿ أَوَ مَــنْ كَانَ ﴾

الحال، (وَ) تقول: (أَ زَيْدٌ عِنْدُكُ أَمْ عَمْرُو ؟) ولا تقول: "هل زيدٌ عندك أم عمرو" وذلك لأنّ (أم) المتصلة مختصّة بالهمزة لا تقع في جواب (هلْ) كما مرّ، (و) تقول به في أَ ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ الآية (أ)، (وَ) تقول: في رأَ فَمَنْ كَانَ) عَلَى بَيْنَة مِّنْ رَبِّهِ ﴾ الآية (أ)، (و) تقول: في رأَ فَمَنْ كَانَ) مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ (أ) بتقديم الهمزة على الحروف العاطفة بل تؤخّر عنها؛ لأنّ الحروف العاطفة بل تؤخّر عنها؛ لأنّ الهمزة أصل في الاستفهام فيجوز أن تدخل على الحروف العاطفة كـ ثُنَم، والواو، والفاء، دون (هلْ) فإلها لا تستعمل في هذه المواضع كلّها بل تستعمل الهمزة؛ لأنها أصلٌ في الاستفهام فلا تتقيد بالقيود، وباقي حصائص (هلْ) مبسوطة في «شرح الشيخ الرضي» (أ) بالتفصيل والاستيعاب كما هو دأبه رضي الله تعالى عنه في كلّ فصل وباب، من شاء التفصيل فليرجع إلى الأصل الأصيل.

<sup>(</sup>١)- سورة يونس: [الآية: ١٥].

 <sup>(</sup>٢)- سورة هود: [الآية: ١٧].

<sup>(</sup>٣)- سورة الأنعام : [ الآية : ١٢٢] .

<sup>(</sup>٤) - تقدمت ترجمته : (صـ: ۲۷).

#### [ حروف الشوط ]

حُرُوْفُ الْشَّرْطِ: إِنَّ، وَلَوْ، وَأَمَّا، لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ، فَــ:(إِنْ) لِلاِسْتِقْبَالِ وَإِنْ دَخَــلَ عَلَــى الْمَاضِــيْ

#### [ حروف الشرط]

(حُرُوْفُ الْشُوْطِ) الشرط في اللغة: إلزام الشيء، وجمعه شروط، وبمعناه شريطة فيحمع على شرائط، وفي الاصطلاح: تعليق أمر على أمر نحو: "إنْ قُمتُ فَمتُ، وإنْ دخلت الدار فأنت طالق"، وهي ثلاثة (إنْ، وَلَوْ، وَأَمَّا) و(لَهَا) أي: لحروف الشرط كلّها (صَدُرُ الْكَلاَمِ) لازمٌ؛ لأنها تدلّ على نوع من أنواع الكلام فيحب تصديره بها ليعلم من أول الأمر ذلك النوع، (ف: إنْ) بكسر الهمزة وسكون النون، وهي موضوعة للاستعمال في الأمور المحتملة وقوعها، ولا وقوعها فيقال: "إن جاء زيد أكرمته"، ولا يقال: "إن طلعت الشمس أنا آتيك"؛ لأنّ طلوع الشمس أمرٌ متحققٌ فلا يستعمل فيه (إنْ)، بل يقال: "أنا آتيك إذا طلعت الشمس"؛ لأنّ (إذا) تستعمل في الأمر المتحقّق وقوعه، وهي موضوعة للاستقبال (وَإِنْ) وصلية أي: ولو (دَحَلُ (إنْ) (عَلَى الْمَاضِيُّ) أي: تفيد معني الاستقبال (وَإِنْ) وصلية أي: ولو (دَحَلُ (إنْ) وقد تَحيء وقع منك إكرامي في الاستقبال وقع مني أيضاً إكرامك في الاستقبال، وقد تَحيء وقع منك إكرامي في الاستقبال وقع مني أيضاً إكرامك في الاستقبال، وقد تَحيء

<sup>(</sup>١)– في بعض نسخ المتن : (ولو للمصي) بدل (وإن دخل على الماضي) .

## وَ (لَـوْ) عَكْسُـهُ

بحرَّدةَ عن معنى الشرط وتسمَّى حينئذ وصليةً كقولك: "صلُّ وإنْ عجزتَ عـن القيام".

(وَ (لَوْ) عَكْسُهُ) (1)أي: عكس (إنْ)، فهي للماضي وإن دخلت علي المستقبل نحو: "لو تضرب أضرب" معناه: لو ضربت ضربت، أي: لو وقع منك ضربي في الماضي لوقع مني ضربك أيضاً فيه، وهي موضوعةٌ لانتفاء الثاني بسبب انتفاء الأول، فإذا قلت: "لو جئتن لأكر متك" كان الإكرام منفياً بسبب عدم الجيء، وهذا هو المشهور من مذهب «الجمهور»، وعند «المصنّف» هي موضوعةً لانتفاء الأول بسبب انتفاء الثاني؛ لأنَّ الجزاء لازمَّ للشرط، وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم لا عكسه، كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فَيْهِمَا آلَهَـةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفُسَدَتَا ﴾ (٢)فإنّ الفساد لازمٌ للتعدد، وإذا انتفى الفساد انتفى التعدد بالضرورة. وحاصل المنهجين : أنما لانتفاء الشيء لانتفاء غيره، إلا أنَّ المناسب بمقام

الاستدلال المعنى الثاني، وبحسب العُرف المعنى الأول، والمآل واحدٌ، وقد تحسيه

<sup>(</sup>١) - في بعض نسخ المّان : (للمضي) بدل (عكسه) .

وقد تستعمل (لو) في المستقبل نحو: قوله تعالى: ﴿ وَلِأَمَةُ مُّؤْمِنَةً حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرَكَة وُّلُوّ أَعْمَجَنَّكُمْ ﴾ البقرة: [ الآية : ٢٢١ ]، وكقوله صلى الله عليه وسلم: « اطلبوا العلم ولو بالصين » أخرجه المتقى في "كنّز العمال": (حديث: ٢٨٩٩٧)

<sup>(</sup>٢)- سورة الأنبياء : [ الآية : ٢٢ ] .

## وَتَلْزَمَانِ الْفَعْلَ لَفْظًا أَوْ تَقَديْسِراً

بحرّدةً عن هذا المعنى وتستعمل للمبالغة فقط فتدلّ على الاستمرار وثبوت الجزاء مُطلقاً غير مقيّد بالشرط، وذلك إذا علّق الجزاء بما لا يوافقه ليعلم ثبوته عند وقوع ما يوافقه بالطريق الأولى كقولك: "لو أهانيني لأكرمته" يفيد الدوام في الإكرام واستمراره؛ لأنّ الإهانة إذا استلزمت الإكرام المنافي له استلزم الإكرام الموافق بالطريق الأولى، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: « لو كان العلم عند الثريا لناله رجالٌ من هؤلاء » (۱)، ومنه قول سيّدنا عمر رضي الله عند الثريا لناله رجالٌ من هؤلاء » (۱)، ومنه قول سيّدنا عمر رضي الله عند وقيل في توجيه قول سيّدنا عمر: إنّ صُهيباً لو لم يخف الله تعالى أي: من ناره وعذا به يعصه أيضاً حياءًا منه جلّ سلطانه، وطاعة له، وطلباً لرضائه سبحانه وعملى لا لنيل ثواب أو حوف عذاب، وهذا مقام عال من مقامات العارفين، (وتَلُونَمَانِ) أي: إنْ، ولو (الْفِعْلُ لَفُظاً) كما في المثالين المذكورين، (أوْ تَقْدِيْراً) أي: يكون الفعل في التقدير لا في اللفظ نحو قوله تعالى : ﴿ وإنْ أَحَدٌ مّنَ المُشْرِكِيْنَ

<sup>(</sup>١)- أخرج بنحوه "أحمد": (حديث: ٧٩٥٠)، و"ابن أبي شبية": (٢٠٧/١٢)، وأبو نعيم: في "الحاية": (٦٤/٦)، وفي "أخبار أصبهان": (١/٤)، "وابن حبان": (حديث: ٧٣٠٩).

<sup>(</sup>۲)- أورده العجلون: في "كشف الخفاء": (حديث: ۲۸۳۱)، وعلي القاري: في "الأسرار المرفوعة": (۲۷۲، ۳۷۳)؛ والفتني: في "التذكرة": (۱۰۱)، والسيوطي: في "الدرر المنتثرة": (۱۲۵) .

# وَمِنْ ثَمَّ قِيْلَ: (لَوْ أَنَّكَ)، بِالْفَتْحِ؛ لأَنَّهُ فَاعِلْ، وَ(انْطَلَقْتَ) بِالْفِعْلِ مَوْضِعَ (مُنْطَلِقٌ) لِيَكُونَ كَالْعِوضِ

استنجارك في (١) تقديره: وإن استجارك أحد كما مرّ، ونحو قوله تعالى: ﴿ لَسِوْ الشَّمْ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ ا

ولمّا ورد عليه أنّكم قلتم بوجوب تقدير الفعل مع (لَوٌ) فعلى هذا ينبغي أن لا يصحّ قولنا: "لو أنّه حجر لكان جماداً" ؛ لأنّه لا يمكن تقدير الفعل ههنا

<sup>(</sup>١)- سورة التوبة : [ الآية : \* | .

<sup>(</sup>٢)- سورة الإسراء : [ الآية : ٢٠١ ] .

# فَإِنْ كَانَ جَامِداً جَازَ لِتَعَلَّرِهِ وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسَمُ أَوَّلَ الْكَلاَمِ عَلَى الْشَّرُّطِ لَزِمَهُ الْمَاضِيْ لَفْظًا أَوْ مَعْنِينَ قَيْطَابِقُ

لكون الخبر حامداً فقال: (فَإِنْ كَانَ) الخبر (جَامِدَاً) لا يمكن اشتقاق الفعل منه (جَانَ) وقوع ذلك الاسم الجامد حينئذ خبرَ (لَوْ) (لِتَعَدُّرِهِ) أي: تعدّر الاتيان بالفعل نحو: "لو أنّه حجرٌ لكان جماداً"، وقال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنْ مَا فِيْ الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ ﴾ (١) فإنّ الأقلام اسمٌ جامدٌ ليس بمشتق حتى يوضع فعله في موضعه .

واعلم: أنّ القسم قد يجتمع في الكلام مع الجملة الشرطية كما تقول: "والله إن أكرمتني أكرمتك"، والقسم يقتضي الشرط والجزاء، وحواب القسم قد يقوم مقام الجزاء فيحذف الجزاء استغناء عنه، وقد لا يقوم، فأراد «المصنّف» أن يبيّن حيث ما يقوم حواب القسم مقام الجزاء، وحيت لا يقوم، فقال: (وَإِذَا تُقَدّمُ الْقَسَمُ) في (أَوَّلِ الْكَلامِ عَلَى الْشَرْطِ) كما في: "والله إنْ أتيتني لأكرمتك" (لَزِمَهُ) أي: لزم حرف الشرط أن يكون ما دخل عليه صيغة (الماضي لفظاً) كما في المثال المذكور، (أوْ) يكون الماضي (مَعْنى) أي: في المعنى دون اللفظ نحو: "والله إن المشرط لم تأتني لأهجرنّك" (فَيُطَابِق) (١) علّه لقوله: (لزمه الماضي) أي: إنما لزم السشرط الماضي ؟ لأنّ في صورة تقديم القسم الجملة الثانية تكون حواباً للقسم ولا يعمل الماضي ؟ لأنّ في صورة تقديم القسم الجملة الثانية تكون حواباً للقسم ولا يعمل

<sup>(</sup>١) - سورة لقمان : [ الآية : ٢٧ ] .

<sup>(</sup>٢)- سقط من بعض نسخ المُنن: (فيطابق) .

# وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسَمِ لَفْظًا مِثْلُ: وَاللهِ إِنْ أَتَيْتَنِيْ أَوْ لَمْ تَأْتِنِيْ لِأَكْرَمْتُكَ، وَإِنْ تَوَسَّطَ بِتَقْدِيْمِ الْشَّرْطِ، أَوْ غَيْسرِهِ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ

فيه الشرط فالتزم كون الجملة الأولى ماضياً ليطابق الجملتان في عدم عمل الحرف، وإن كان الشرط مضارعاً عُملَ فيه الشرط وزالت مطابقة الــشرط والجزاء، (و كَانَ الْجَوَابُ) أي: حواب الشرط وهي الحملة الحزائية حواباً (للْقَسَم) لا حراءًا للشرط ترجيحاً للقسم على الشرط لتقدّمه عليه لفظاً، ولكونه أهمم معنيُّ فيجب فيها ما يجب في القَسم من اللام ونحوها، (لَفْظـــاً) أي: كونه حواب القسم إنما هو في اللفظ فقط فيجب رعاية القُسم في اللفظ، وأمَّا في المعنى: فهو جزاء الشرط وجواب القسم كليهما؛ لأنّ اليمين وقع عليه وهو ممشروط بالشرط المذكور قبله معلّق به رمثلُ وَالله إنْ أَتَيْتَنيْ) لأكرمتُك، هذا مثال لتقلم القسم على الجملتين، ودخول حرف الشرط على الفعل الماضي لفظاً، (أوْ) تقول: والله إن (لَمْ تَأْتَني) هذا مثال لتقدّم القسم على الحملتين، ودحول حرف الشرط على الماضي معنيٌّ؛ لأنَّ (لم) تجعل المضارع بمعنى الماضي كما لا يخفسي (لأَكْرَمْتُكَ) هذا حواب القسم في اللفظ، وحيء باللام في حواب القسم وهو في المعنى جزاء الشرط أيضاً، (وَإِنْ تُوسَطُ) أي: القسم بين أجزاء الكلام (بتَقْديْم الْشُّرْط) على القسم نحو: "إن أتيتني والله لآتينَّك"، (أوْ غَيْره) أي: تقـــديم غـــير حرف الشرط على القسم نحو: "أنا والله إن أتيتني لآتيتك" (جَازَ) فيه الوجهان، (أَنْ يُعْتَبَرَ) القسم و يجعل الجواب جواباً للقسم لفظاً ، ولزم أن يكون الشرط

وَأَنْ يُلْغَى كَقَوْلِكَ: أَنَا وَاللهِ إِنْ تَأْتِنِيْ آتِكَ، وَإِنْ أَتَيْتَنِيْ وَاللهِ لآتِيَنَكَ وَتَقْدِيْرُ الْقَسَمِ كَالْلَفْظِ مِثْلُ: ﴿ لَئِنْ أُحْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ ﴾، وَ﴿ إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ ﴾

نحو: "إن أتيتني والله لآتينك، وأنا والله إن أتيتني آتيك"، (وَأَنْ يُلغَسى) أي: وجاز أن يلغى القسم ويجعل الجواب جواباً للشرط، ولم يلزم أن يكون الشرط ماضياً، ويصير القسم ملغى (كَقَوْلِك) في صورة تقديم غير الشرط على القسم: (أَنَا وَاللهِ إِنْ تَأْتِنِيْ آتِك) بالجزم اعتباراً للشرط، (وَ) كقولك في صورة تقديم الشرط على القسم: (إِنْ أَتَيْتَنِيْ وَاللهِ لآتِينَك) باللام اعتباراً للقسم وإلغاء الشرط.

(وَتَقْدِيْرُ الْقَسَمِ) أي: القسم المقدّر في الكلام (كَاللَّفُظ) أي: كالملفوظ في الأحكام فيحب كون الشرط الذي بعد القسم ماضياً، وأن يكون الجواب للقسم لا للشرط، ويلزم الإتيان باللام وغيره في جواب القسم (مثلُ) (أ) قول تعالى: ﴿ لَتِنْ أُخْرِجُواْ لاَ يَخْرُجُونَ ﴾ (أ) أي: والله لئن أخرجوا، فقوله تعالى: (لا يخرجون) جواب القسم؛ لأنه لو كان جواب الشرط لوجب حدف النون يخرجون) جواب القسم؛ لأنه لو كان جواب الشرط لوجب حدف النون بالجزم في المضارع، أي: لا يخرجوا، (و) مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ ﴾ (أ) أي: والله إنْ أطعتموهم إنكم لمشركون، فجواب القسم ههنا الجملة الاسمية أي: أي: والله إنْ أطعتموهم إنكم لمشركون، فجواب القسم ههنا الجملة الاسمية أي: ﴿ إِنَّكُم لمشركون الموجب فيه الإتيان بالفاء؛ لأنَّ

<sup>(</sup>١)- في معض نسخ المتن : (نحو) بدل (مثل) .

<sup>(</sup>٢) - سورة الحشر: [الآية: ١٢].

<sup>(</sup>٣)- سورة الأنعام : [ الآية : ١٢١ ] .

## وَ (أَمَّا) لِلنَّفْصِيْلِ، وَالْتُرْمَ حَلَافُ فِعْلِهَا

الجملة الاسمية إذا وقعتُ جزاءًا للشرط وجب فيه الفاء (فإنَّكم مشركون).

(وَأَمَّا) (1) أي: لفظ (أمّا) من حروف الشرط بعتج الهمزة وتشديد الميم وقد يبدل المبم الأول للتخفيف بالياء فيقال: (أيما)، وهي موضوعة (لِلْتَفْصِيل) أي: لتفصيل ما أجمله المتكلّم وذكره قبله إجمالاً نحو: "هؤلاء فضلاء فأمّا زيد ففقية وأمّا عمرو فقارية وأمّا بكر فشاعر"، وقد تجيء مستأنفة في ابتداء الكلام من غير تقدم الإجمال كقول المصنّفين بعد الحمد والصلاة: "أمّا بعد"، وقد تجيء لمحرد التأكيد نحو قولك: "أمّا زيد فذاهب" إذا أردت التأكيد، أي: إنّه ذاهبب" فحينئذ لا يلزم لها عديلٌ لا لفظاً ولا معنى كما يلزم في المعنى الأول.

ولمّا ورد عليه أنّ (أمّا) من حروف الشرط وهي تدخل علــــى الفعــــل ولا فعل هنا ؟

ثُمُّ احتلف "النحاة» في تركيب هذه الجملة على ثلاثة أقــوال: فقــال

<sup>(</sup>١) - قوله : (وأمّا للتفصيل) قال الرضي: '' وقد يحذف (أمّا) لكثرة الاستعمال، وإنما يطّرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً وما قبلها منصوباً به أو يمفسر به فلا يقال: "زيداً فضربته" ولا: "زيد فضربته" بتقدم (أمّا) ..... إلخ '' .

وَعُوَّضَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَائِهَا جُزْءٌ مِّمًا فِيْ حَيِّزِهَا مُطْلَقاً، وَقَيْلَ: هُوَ مَعْمُوْلُ الْمَحْذُذُوْفِ مُطْلَقاً، وَقَيْلَ: هُوَ مَعْمُوْلُ الْمَحْدُذُوْفِ مُطْلَقاً مِثْسَلُ: أَمَّا يَدُوْمَ الْجُمُعَةِ قَرَيْدُ مُنْطَلِقٌ

بعضهم: حذف الفعل الداخل عليه (أمّا) وهو لفظ (يكن) في مثالنا مع الجار والمحرور وهو (من شيء)، وأقيمت (أمّا) مقام (مهما)، فصار: أمّا فزيد منطلق، وعُوض) من الفعل المحذوف (بَيْنَهَا) أي: بين (أمّا) (وَبَيْنَ فَاتِهَا) الداخلة على المحزاء (جُزْءٌ مّمًا فِي حَيِّزِهَا) أي: تحت الفاء الجزائية من المبتدأ والحبر وما يتعلق هما، وههنا هو (ريد) الجزء الأول من الجملة الجزائية، ونقلوا الفاء من الجنزء الأول ووضعوها في الجزء الثاني تحرّزاً عن احتماع حرف الشرط مع فاء الجزاء فصار: أمّا زيد فمنطلق، (مُطلَقاً) أي: سواءً كان ما بعد الفاء الجزائية ما يحوز تقديمه كما في: "أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق"، أو لا يجوز تحوذ "أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق"، أو لا يجوز تحوذ "أمّا يوم الجمعة فإن زيداً منطلق"؛ لأنّ ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها .

(وَقِيْلُ) أي: قال بعضهم: إنّ الاسم الواقع بعد (أمّا) ليس جزءًا تمّا في حيّز الفاء، ومعمولُه، بل (هُو) أي: الاسم الذي وقع بعد (أمّا) (مَعْمُولُ) الفعل (المُمَحْلُوفِ مُطْلَقاً) أي: سواء كان تمّا يجوز تقديمه (مِثْلُ: أمّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَرَيْكِ وَالْمَحْلُوفِ مُطْلَقاً) أي: سواء كان تمّا يجوز تقديمه (مِثْلُ: أمّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَرَيْكَ مُنْطَلِقٌ)، أو لا يجوز مثل: "أمّا يوم الجمعة فإنّ زيداً منطلقٌ" ف: (يوم الجمعة فزيك كلتا الصورتين معمولٌ للفعل المحذوف، تقديره: مهما يذكر يوم الجمعة فزيك منطلقٌ.

# وَقَيْلَ: إِنْ كَانَ جَائِزَ الْتَقْدِيْمِ فَمِنْ الأَوَّلِ وَإِلاَّ فَمِنْ الْتَانِيْ.

(وَقِيْلَ) أي: قال بعضهم بطريق العدل والإنصاف: (إِنْ كَانَ) الاسم الواقع بعد (أمّا) (جَائِز الْتَقْدِيْمِ) ولم يكن هناك مانع آخر كما في: "أمّا زيد" فمنطلق" (فَمِنْ الأَوَّل) أي: فهو جزء لما في حيّز الفاء، ومعمول له تقدّم عليه، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن الاسم الواقع بعد (أمّا) حائز التقديم نحو: "أمّا يوم الحمعة فإن زيداً منطلق" (فَمنْ الْقَانِيُّ) أي: فهو معمول لفعل محذوف.

\* \* \* \* \*

#### [ حرف الرَّدع ] حَـــرْفُ الْـــرَّدْع: (كَلاَّ)، وَقَـــدْ جَـــاءَ بِمَعْنَــــى: حَقّـــاً .

#### [حرف الردع]

(حُوْفُ الْوَدْعِ) بَعَنَى المنع مع الزجر والتوبيخ كما إذا قيل لك: فلان يبغضك، فتقول: "كلاّ" أي: ليس الأمر كذلك، (كَلاً) وضعت لزجر الطالب عمّا يطلب كقوله تعالى: ﴿ رَبّ ارْجعُوْن لَعَلّيْ أَعْمَلُ صَالِحاً فَيْمَا تَرَكْتُ كَلاّ ﴾ عمّا يطلب كقوله تعالى: ﴿ وَأَمّا إِذَا مَا ابْتلاَهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبّي أَهَانَنِ كَلاً ﴾ (\*) أي: لا يتكلّم بحذا؛ لأنّ الأمسر لسيس كذلك بل القادر المطلق جلَّ شأنه قد يبسط الروق على أعدائه، ويقدر على أوليائه لمصالح وحكم لا يعلمها إلا الحكيم على الإطلاق جلَّ جلاله، وقد نجيء بعد الأمر لنفي الإحابة كما إذا قيل لك: اضرب زيداً، فتقول: "كلاً" أي: لا أفعل هذا قطّ، (وَقَدْ جَاء) حرف (كلاً) (بِمَعْنَى: حَقًا) لتحقيق معنى الحملة كقوله تعالى: ﴿ كَلاّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (\*)، وحينغذ تكون اسماً مبنياً لمشابحته بـ: (كلاً)

<sup>(</sup>١) - سورة المؤمنود : [ الآية : ٩٩ ] .

<sup>(</sup>٢)- سورة القجر: الآبة : ١٦ ].

<sup>(</sup>٣) سورة التكاثر: [الآية: ٣].

### تاء التأنيث الساكنة] تَاءُ التَّانِيْثِ الْسَّاكنَةِ: تَلْحَـقُ الْمَاضِيَ لِتَأْنِيْثِ الْمُسْنَد إلَيْـه

#### تاء التأنيث الساكنة

(تَّاءُ الْقَانِيْتُ الْمُسْتَدِ إِلَيْهِ) الْسَاكِنَةُ: تَلْحَقُ الْمَاضِي) أي: الفعل المَاضي نحو: "ضربت" النَّانِيْتُ الْمُسْتَدِ إِلَيْهِ) أي: ليعلم أنّ المسند إليه فاعلَّ مؤنثُ نحو: "قامتُ هندً"، ويجب تحريكها بالكسر إذا اتصل بها ساكن بعدها نحو: "قد قامتِ الصلاة"؛ لأنّ الساكن إذا حرَّك حُرِّك بالكسر، وإنما قال: (الساكنة)؛ لأنّ المتحركة تلحق الساكن إذا حرَّك حُرِّك بالكسر، وإنما قال: (الساكنة)؛ لأنّ المتحركة تلحق الاسم نحو "فائتة"، وإنما قال: (الماضي)؛ لأنّ هذه التاء لا تلحق غير الماضي من الأفعال كالمضارع، والأمر، والنهي .

فائدة مهمة: التاء الزائدة في أحر الكلمة تجيء في كلامهم لمعان، للفرق بين المذكر والمؤنث الحقيقي نحو: "ضارب"، وضاربة"، وللتأنيث في اللفظ فقط نحو: "ظلمة، وغرفة، وعمامة، وملحفة"، وللدلالة على تذكير المعدود في الأعداد كد: "ثلاثة وأربعة إلى عشرة"، وللدلالة على الوحدة في الأسماء نحو: "تمر"، وتمرق، وغلّ، وغلق وفي الأفعال نحو: "ضربة، وإحراجة، ودحرجة"، وللعوض عن المخلوف كما في: "عدة، وإقامة"، وللمبالغة نحو: "علامة، ويسابة"، وللنقل

<sup>(</sup>١)- اعلم: أنه حاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند مع أنَّ المؤنث المسند إليه دون المسند؛ للاتصال الذي بين الفعل وهو الأصل في كونه مسنداً وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل، وكونه كحرف من حروف الفعل في نحو: "ضريت" حتى سكن له اللام، (نجم الدين) .

# فَإِنْ كَانَ ظَاهِراً غَيْرَ حَقِيْقِيٍّ فَمُخَيِّرٌ، وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلاَمَةِ الْتَثْنِيَّةِ وَالْجَمْعَيْنِ

من الوصفية إلى الاسمية ك: "نطيحةً، وذبيحةً"، فيطلق على المذكر والمؤنث، وللحمعية:

فمنها: ما يلزم بعض الجموع ك: "عمومــةٌ، وخوولـــةٌ، وغلمــةٌ، وأرغفةٌ".

ومنها: ما لا يلزم كـ: حوربة، وهودجة، يجوز أن تقول: "جــوارب، وهوادج".

وللنسبة في الجموع كالياء في المفرد فتقــول في أشــعري، وأشــعثي: "أشاعرة، وأشاعثة" وغير ذلك .

(فَإِنْ كَانَ) المسند إليه اسما (ظَاهِراً غَيْرَ حَقِيْقِيِّ) وهو ما لا يكون بإزائه فَكَرِّ من الحيوان كـ: "أرض، ونار" (فَمُخيَّــرّ) أنت في إلحاق التاء فتقــول: "طلعت الشمس"، وقيد الاسم بالظاهر؛ لأنه لو كان الفاعل ضميراً وحبت مطابقتها له فيقال: "الشمس طلعت" ولا يقــال: "الشمس طلعت" ولا يقــال: "الشمس طلع"، وقيده بغير الحقيقي؛ لأنّ الفاعل إذا كان مؤنثاً حقيقياً متــصلاً بالفعل وحب تأنيثه فتقول: "قامت هند"، ولا تقول: "قام هند"، وقد مرّ هــذا قبل هذا.

(وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلاَمَةِ النَّشْئِيَّةِ وَالْجَمْعَيْنِ الحمع المذكر، والمؤنث بالفعل المسند

### فَطَعيْـفٌ .

إلى الظاهر (فَضَعِيْفٌ) لعدم احتياجه إلى هذه العلامات فلا يقال: "قاما الزيدان" ولا: "قاموا الزيدون، وقمن النساء"؛ لأنّ التثنية والجمع يعلم قطعاً مس لفط الفاعل بخلاف علامة التأنيث فإلها قد لا يعلم من لفظ الفاعل لكونه معنوياً فلهذا وجب إلحاق علامة التأنيث لا التثنية والجمع.

\* \* \* \* \*

#### [التنوين]

الْتَّنْوِيْنُ: نُوْنٌ سَاكِنَةٌ تَتْبَعُ حَرْكَةَ الآخِرِ لاَ لِتَأْكِيْدِ الْفِعْلِ، وَهُوَ: لِلْتَّمَكُّنِ، وَالْتَّنْكِيْــر

#### [التنوين]

(الْتَتْوِيْنُ نُوْنٌ سَاكِنَةٌ) (١) احتراز عن غير الساكنة كما في: "ضاربان، وللراد من السكون: السكون بحسب أصل الوضع فلا يضر تحريكها لاحتماع الساكنين كما في: "جاءني زيد العالمُ" (تَتْبَعُ حَوْكَةَ الآخِرِ) نحو: "جاءني زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد"، واحترز به عن نون (مِنْ، و لَدُنْ)؛ لأنها لا تتبع حركة الآخر، (لا لِتَاكِيد الْفَعْلِ) واحترز به عن نون التأكيد الخفيفة في الحر الفعل نحو: "اضربن" فإنها لا تسمّى تنويناً.

(وَهُو) أي: التنوين على خمسة أنواع: (لِلنَّمَكُنِ) وهو تنوين يلحق الاسم المعرب المنصرف ليدلِّ على أنَّ له رسوحاً ومكانةً في الاسمية نحو: "زيد، ورجلٌ"، ويطلق المتمكن على الاسم المعرب سواء كسان منصرفاً أو غير منصرف، ويختص المعرب المنصرف باسم الأمكن.

(وَالْتَنْكُيْرِ) وهو ما يدلُّ على كون الاسم نكرةً غيرَ معرفة ، وهو الفارق

<sup>(</sup>١)– وضعاً، فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين نحو; "زيد العالم عندنا"، (غاية التحقيق) .

قال الرضي: وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معاً، كما التنوين في: "رجلً" يفيد التنكير أيضاً، فإذا جعلته علماً تمحّض للتمكين .

#### وَالْعِــوَضِ، وَالْمُقَابَلَــةِ، وَالْتُوَنُّــمِ

بين المعرفة، والنكرة فيقال: "سيبويه" (1) للمعرفة، و"سيبويه" للنكرة، و"صهه أي: اسكُت سكوتاً مّا في وقت مّا للنكرة، و"صه " بالــسكُون للمعرفــة؛ لأن معناه: اسكُت السّكوت الآن، وقد يجتمع المعنيان، التمكن، والتنكيرُ في اســم كما في: "رجل " إذا كان نكرةً، وإذا سمّينا بــ:(رجل شيئاً، فيكون التنوين فيه للتمكن فقط .

(وَالْعُوصِ) وهو ما يكون عوضاً عن المحذوف بالإعلال كما في: "جوارِ" أو يكون عوضاً عن المضاف إليه المحذوف نحو: "حينئذ، ويومئذ"، إذ تقديره: حين إذا كان كذا، أو يوم إذا كان كذا، فلما حذف المضاف إليه وهو (كان كذا) عُوض التنوين عن المضاف إليه كما في قولهم: "مررتُ بكلٍ" أي: بكل واحد .

(وَالْمُقَابَلَةِ) وهو الذي يقابل نون جمع المذكر السالم ولا يوجد هذا النوع إلاّ في جمع المؤنث السالم نحو: "مسلمات".

(وَالْتُرَكُمِ) وهو الذي يلحق بآخر الأبيات والمصاريع لتحسين الترنم؛ لأنّه حرف يسهل ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من أسباب حسن الغناء، وهذا النوع من التنوين لا يختص بالفعل بل يلحق الأفعال، والأسماء المعرّفة باللام أيضاً

<sup>(</sup>۱)- تقادَّمت ترجمته : (صـــ: ۱۰۰) .

# وَيُحْدِذُفُ مِنْ الْعَلَمِ مَوْصُوفًا بِد: (ابْنِ) مُضَافًا إِلَى عَلَمٍ آخَرَ .

كما في قول الشاعر (١):

أقِلَّتِي اللَّومِ عَادَلُ والعَمَابِ فَ وَقُولِي إِنْ أَصِبَ لَقَدَ أَصَابِ (٢٠) فَعَلَ مَاضُ وقد لحقتهما التنوين.

وَ وَ) قد (يُحْذَفُ التنوين (مِنْ الْعَلَمِ) أي: من الأعلام المعرفة كــ: "زيد، وعمرو، وبكر" وغيرها مع كونها أسماءًا متمكنةً قابلةً للتنوين، إذا كان ذلــك العَلَم (مَوْصُوْفَاً بِــ: ابْنِ) أي: بلفظ ابنِ، ويكون ذلك الابن (مُضَافًا إِلَى عَلَــمِ الْعَلَم (مَوْصُوْفَاً بِــ: ابْنِ) أي: بلفظ ابنِ، ويكون ذلك الابن (مُضَافًا إِلَى عَلَــمِ آخَوَ) نحو: "جاءنِ زيد بن عمرو".

ف: (زيدٌ) علمٌ موصوفٌ بلفظ (ابن)، والابن مضاف إلى علم آخــر وهو (عمروٌ) فحذف التنوين من لفظ (زيد) واتصل بالابن لشدّة اتصال الصفة بالموصوف في هذا المحل، وكثرة استعمال هذا التركيب المقتضي لحذف التنوين والتخفيف .

 <sup>(</sup>١)- هو جرير بن عطبة الحطفي أحد الشعراء المجيدين الشاعر المشهور من تميم [ تفدّمت ترجمته:
 (صـــ: ٥٢)]

<sup>(</sup>۲) – تغريج البيت: "ديوان جرير": (صــ: ۲۱۲)، "لسان العرب": (۲ $^{1}$ )، "شرح عمدة الحافظ": (صــ: ۹۸)، "شرح المغصل": ( $^{1}$ )، "شرح الأشهوي": ( $^{1}$ )، "شرح ابن عقيل": ( $^{1}$ )، "شرح المغصل": ( $^{1}$ )، "شرح الأشهوي": ( $^{1}$ )، "المقاصد النحوية": ( $^{1}$ )، "همع الهومع": ( $^{1}$ )، "الكتاب": ( $^{1}$ )، "الدرر": ( $^{1}$ )، "الخصائص": ( $^{1}$ )، "عزانة الأدب": ( $^{1}$ )، رصف المبايي": ( $^{1}$ ) وغيرها .

ويعلم من قوله: (ويحذف من العلم ... إلخ) قيوداً وشرائط لحذف التنوين، الأول: أن يكون الاسم الأول علماً، فإن كان نكرة لا يحذف التنوين، كما في: "جاءي رجل ابن عمرو".

والثاني: أن يكون موصوفاً و(ابنٌ) صفةً لــه، وإن لم يكــن موصــوفاً فلا يحذف التنوين نحو: "زيدٌ ابنُ عمرو" على أن يكون مبتدأً وخبراً .

والثالث: أن يكون صفته لفظ (ابن) خاصةً، ولو كـــان غـــبر الابـــن لم يحذف التنوين كما تقول: "جاءني زيدٌ أبو عمرو".

والرابع: أن يكون الابن مضافاً، فلو لم يكن مضافاً لم يحذف التنــوين نحو: "زيدٌ ابنُ لعمرو .

والحامس: أن يكون الابن مضافاً إلى علم آخر، فلو كان مضافاً إلى غير العلم لم يحذف التنوين نحو: "زيدٌ ابنُ أحى" .

واعلم: أنَّ همزة (ابن) في الخطّ تابع للتنوين في اللفظ حــــذفاً وإثباتـــاً، فحيثما حذف التنوين في اللفظ حذف الهمزة في الخطّ، وحيثمـــا لم تحـــذف لم تحـــذف لم تحـــذف، ولفظ الابنة مثل الابن في سائر الأحكام إلاّ في حذف الهمـــزة مـــن الخطّ فإلها لا تحذف لئلا يلتبس به بنت، وجاء: "فلانٌ بنُ فلان" بحذف التنوين مع كولهما نكرةً؛ لألهما كنايةٌ عن المعرفة فأعطيناها حكمها .

#### [ نُون التأكيد ]

نُوْنُ الْتَأْكِيْدِ: حَفِيْفَةٌ سَاكِنَةٌ، وَمُشَلَّدَةٌ مَفْتُوْحَةٌ مَعَ غَيْرِ الأَلْفِ تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبِلِ فِيْ الأَمْرِ، وَالْنَهْيِ، وَالاِسْتِفْهَامِ، وَالْتَّمَنِّيْ، وَالْغَرْضِ، وَالْقَسَم

#### [ نون التأكيد ]

(نُوْنُ النَّأْكِيْدِ) نونٌ وضعت لتأكيد الأمر، والمضارع إذا كان فيه طلب بمنزلة (قد) في الماضي، وهي نوعان، أحدهما: (حَفِيْفَةٌ سَاكِنَةٌ) دائماً على الأصل؛ لأنها مبنية، والأصل في البناء السكون، نحو: "اضربَنْ، واضربُنْ، واضربِنْ"، (و) ثانيهما: (مُشَدَّدَةٌ مَفْتُوْحَةٌ) والتأكيد في المشدّدة أبلغ من الخفيفة، وإنما جعل المسددة مفتوحة مع أنّ البناء يقتضي السكون، لئلا يلزم اجتماع المساكنين، وعلى الفتحة للخفّة، (مَع غَيْر الألف) أي: تكون النون المشدَّدة مفتوحة إذا كانت مع غير الألف، وإن كانت مع ألف التثنية والجمع كانت مكسورة نحو: "اضربان، واضربان، وإنما جعلت مكسورة في التثنية، والجمع؛ لمشابحتها بنون التثنية، والجمع؛ لمثنا بمثن المؤلفة المؤلفة التثنية والجمع؛ لمثنا بمثنا بالتثنية والجمع؛ لمثنا بالمؤلفة المؤلفة المؤل

(تَخْتَصُّ) نون التأكيد خفيفةً كانت أو تقيلةً (بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقِيلِ) ولا يجيء في الماضي، والحال؛ لأنه لا يؤكّد إلا ما فيه الطلب، والطلب لا يكون إلا في الزمان المستقبل (في الأمْو) نحو: "اضربنًّ"، (وَالْنَهْ عِي) نحو: "لا تـضربنًّ"، (وَالْنَهْ عِي) نحو: "لا تـضربنًّ"، (وَالْتُمْنَيُّ) نحو: "ليتك تضربنًّ"، (وَالْعَرْضِ) نحو: "ألا تضربنًّ"، وو خولها في هذه الأقسام على سبيل الجواز، (وَالْقَسَمِ) نحو: "والله "ألا تضربنًّ"، و دحولها في هذه الأقسام على سبيل الجواز، (وَالْقَسَمِ) نحو: "والله

# وَقَلَّتْ فِيُ الْتَّفْيِ، وَلَوِمَتْ فِيْ مُثْبَتِ الْقَسَمِ، وَكَثُرَتْ فِيْ مِثْلِ: إِمَّا تَفْعَلَنَّ، وَمَا قَبْلَهَـــا مَــعَ ضَمِيْرِ الْمُذَكَّرَيْــنِ مَضْمُــوْمٌ

لأضربنُّ و دحولها في هذا القسم على سبيل الوجوب كما سيجيء، (و قلَّتُ عن زيادة نوني التأكيد (في النَّقْتِ) فلا يقال: "زيد ما يقومنُّ إلا قليلاً لخلوه عن معنى الطلب، وإنما حاز ولو على سبيل القلّة تشبيها للنفي بالنهي، (و لَزِمَتُ) ريادة نون التأكيد (في مُشَبَ) جواب (القسَم) لأنَّ القسم موضع التأكيد فأرادوا أن لا يكون آخر القسم حالياً عن التأكيد كما لا يخلو أوّله منه نحو: "والله لأفعلنُّ كذا"، (و كَثُرَتُ ) زيادة نون التأكيد (في مِثْلِ: إِمَّا تَفْعَلَنُ أصله (إنْ ما) فأدغمت النون في (ما)، والمراد من المثل: كلَّ موضع زيدت (ما) بعد حرف فأدغمت النون في (ما)، والمراد من المثل: كلَّ موضع زيدت (ما) بعد حرف الشرط للتأكيد نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَرَينُ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً ﴾ (١)، فاستحسنوا للشرط للتأكيد نمو قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَرَينُ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً ﴾ (١)، فاستحسنوا للشرط من الكلام هو الفعل فلو لم يؤكد المنط فلو ما هو المقصود بالذات عن غير المقصود بالذات وهو حرف الشرط المؤكّد بـــ: (ما) .

ثم شرع في إعراب ما قبل نون التأكيد فقال: (وَمَا قَبْلَهَا) أي: ما قبل نون التأكيد (مَعَ ضَمِيْرِ الْمُذَكَرَيْنِ) وهو الواو في جمع المذكر نحو: "اضربُنَّ، وليضربُنَّ" (مَضْمُوقٌ) ليدلَّ على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين كما في: "اضربُنَّ"

<sup>(</sup>١)- سورة مويم : [ الآية : ٢٦ ] .

# وَمَعَ الْمُخَاطِبَةِ مَكْسُوْرٌ، وَفِيْمَا عَدَا ذَلِكَ مَفْتُوْحٌ، وَتَقُوْلُ فِيْ الْتَثْنِيَّةِ وَجَمْعِ الْمُـــؤَنَّتِ: اضْرِبَــانٌ، وَاضْرِبْنَــانٌ

أصله: اضربُون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، (وَمَعَ الْمُخَاطِبَةِ) إذا اتصلت به نون التأكيد فما قبلها (مَكْسُورُق ليدلّ الكسرة على الياء المحذوفة، لالتقاء الساكنين نحو: "اضربنَّ" أصله: اضربين، (وَفَيْمَا عَدَا ذَلِك) (۱) وها الواحد المذكر المخاطب نحو: "ليضربَنُّ زيد"، المذكر المخاطب نحو: "ليضربَنُّ إا والواحد المذكر الغائب نحو: "ليضربَنُّ إلا المفتوعة والواحد المذكر للعائبة نحو: "هند هل يضربنُّ ؟" (مَفَتُونُ عُنَ لائه لو ضُمَّ الواحد المذكر لالتبس بالمخاطبة؛ ولأنَّ الصمة والكسرة المذكر لالتبس بالجمع، ولو كسر لالتبس بالمخاطبة؛ ولأنَّ الصمة والكسرة ألماتُ إليهما الضرورة للدلالة على المحذوف، وإذا ارتفعت عاد الحكم إلى أصله من الحقة المطلوبة عند التثقيل وهي الفتحة، وكذلك الحكم في صيغتي المتكلم من الحقة المطلوبة عند التثقيل وهي الفتحة، وكذلك الحكم في صيغتي المتكلم بالنفس، ومع الغير، بقي حكم التثنية، والجمع المؤنث فقال: (وَتَقُولُ فِيْ التَّثَيْتَةِ، وَجَمَع المؤنث فقال: (وَتَقُولُ فِيْ التَّثَيْتَةِ، وَجَمَع المؤنث عد نون الجمع؛ لثلا يشتبه التثنية بالواحد، (وَاضْرِبْنَانٌ) في جمع المؤنث بزيادة الألف بعد نون الجمع؛ لثلا

<sup>(</sup>١)- في بعض نسخ المتن : (فيما عداه) بدل (فيما عدا ذلك) .

<sup>(</sup>٢)- أي: مبني على الفتح، وذلك إنما يكون في الواحد المذكر غائباً أو مخاطباً، وفي العائبة نحو: "اضربنَّ"، و"هل تضربَنَّ يا زيد"، و"زيد هل يضربنَّ"، و"هند هل تصربَنَّ"، والمتكلم مطلقاً نحو: "ليتني أضربَنَّ، ليتنا نضربَنَّ للأربعة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَذُهَنَنُ بِكَ ﴾ الزحرف : [ الآية : ١٤ ].
(حاشية مصياح الواغب) .

# وَلاَ تَدْخُلُهُمَا الْخَفِيْفَةُ خِلاَفاً لِيُونُسَ، وَهُمَا فِيْ غَيْرِهِمَا مَعَ الْضَّمِيْرِ الْبَارِزِ كَالْمُنْفَصِـــلِ

يلزم احتماع ثلاث نونات متوالية، نون الضمير، ونوبي التشديد .

(وَلاَ تَدْخُلُهُمَا) أي: التثنية والجمع النون (الْخَفِيَّقَةُ) فلا يقال: "اضربان، واضربنان"؛ لأنّه لو حَرَّكْت النون لم تبق ساكنة خفيفة على أصلها، وإن أبقيتها ساكنة لزم احتماع الساكنين على غير حده، وهو: ما لا يكون أوّلهما حرف مدّ، أو كان حرف مدّ لكن لا يكون الثاني مُدغماً مشدّداً كما هو ههنا (خلافاً ليُونْسَ) (ا فإنه جوز لحوق النون الخفيفة بالتثنية والجمع أيضاً فيقرأ ساكنة؛ لأن الألف قبلها مدّة، أو يقرأها محرّكة بالكسرة لاجتماع الساكنين، والسساكن إذا حُرِّك جُرِّك بالكسر.

ولمّا فرغ عن ذكر الأفعال الصحيحة عند لُحُوق نوني التأكيد شرع في بيان الأفعال المعتلة الأواخر عند لحوقهما فقال: (وَهُمَا) أي: نونا التأكيد الخفيفة والثقيلة (فيْ غَيْرهمَا) أي: في غير التثنية، وجمع المؤنث على نوعين :

النوع الأول: ما يكون متصلاً (مَعَ الْضَمِيْرِ الْبَارِنِ) وله صيغتان، جمع المذكر نحو: "اغزوا، وارموا، واحشوا"، والواحد المؤنث نحو: "اغزي، وارمي، واحشي" فحكمها في هاتين الصيغتين (كَالْمُنْفَصِلِ) أي: كما إذا اتصلتا بالاسم المنفصل ويعامل معهما معاملة الكلمة المنفصلة ، فيحذف حرف العلة من بابي

<sup>(</sup>۱)- تقائمت ترجمته : (صــ: ۲۱۷).

# فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ فَكَالُمُتَّصِلِ، وَمِنْ ثَمَّ قِيْلَ: هَلْ تَرَيَنَّ، وَتَرَوُنَّ، وَتَرَيِسنَّ

(يغزو، ويرسي)، وتقول في جمع المذكر: "اغْزُنّ، وارْمُنَّ يا قوم" كما تقول: "اغْزُوا الكفار، وارْمُوا الغرض" بحذف الواو، وتقول في المؤنث الواحدة: "اغْزِن، وارْمِنَّ يا فاطمة" كما تقول: "اغزي الجيش، وارمي الغرض" بحذف الياء، ويضم الواو في باب (اخْشُونً) عند جمع المذكر، وتكسر الياء في: "اخْشَينَّ" في المؤنث الواحدة كما تقول: "اخشَوا الرحال" بضم الواو، و"أخشي الرحل" بكسر الياء عند لحوقها بالاسم المنفصل.

والنوع الثاني ما قال: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أي: لا يكون متصلاً مع الصمير البارز وهو الواحد المذكر نحو: "اغْزُ، وارْم، واخْشُ" (فَكَالْمُتَّصِلِ) أي: فحكم النون مثل ما اتصل بالضمير المتصل وهو ألف التثنية، فيرد ما حذف من حروف العلة لالتقاء الساكنين فتقول: "اغْزُونَ، ارْمِينَ، إخْشَيَنَ" كما تقول: "اغروا، وارميا، واخشيا".

(وَمِنْ ثُمَّ) أي: من أجل أنّ النون مع الضمير البارز كالمتصلة بالكلمة المنفصلة، ومع غير البارز كالمتصلة بالضمير المتصل (قِيْلُ: هَلْ تَرَيْنٌ) بفتح الياء في النفصلة، ومع غير البارز كالمتصلة بالضمير المتصل (قِيْلُ: هَلْ تَرَيْنٌ) بفتح الياء في المخاطب، (وَ) هلْ (تَرَوُنٌ) بضم الواو في جمع المذكر، (وَ) هلْ (تَرَيِنٌ) بكسر الياء في المؤنث الواحدة بإعادة الياء المحذوفة؛ لألها حدفت في المفرد بكسر الياء في المؤنث الواحدة بإعادة الياء المحذوفة؛ لألها حدفت في المفرد بسكون الآخر فإذا زال السكون بلحوق النون عادت الياء وهذه أمثلة المُعتلل بالياء عند لحوق النون المشددة بالفعل المضارع.

# وَاغْــزُورَنَّ. وَاغْــزُنَّ، وَاغْــزِنَّ، وَالْمُحَفَّفَــةُ تُحْــذَفُ لِلْسَّاكِنِ

(وَ) تقول في الواوي (اغْزُونَ) بفتح الواو في واحد الأمر الحاضر، (وَاغْزِنَ) بحدف واو الجمع، وضم الزاي في جمع المذكر، (وَاغْزِنَ) بكسر الراء وحدف الياء في المؤنث الواحدة، وهذه أمثلة المعتل بالواو، وصيغة أمر الحاضر، ففي كلّها عومل مع المعتل معاملة اتصاله بالكلمة المنفصلة كما تقول: "اغْزُو القوم، اغْزِي القوم"، (وَالْمُخَفَّفَةُ) أي: النون المحفّفة (تُحُذَفُ لِلسَّاكِنِ) (ا) أي: عند التقاء الساكن به لئلا يلزم احتماع الساكنين كما في قوله للسَّاكِنِ) (ا) :

لا تُهِ يُسنَ الْفَقِينِ مَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالْدَّهْرُ قَسِدْ رَفَعَهُ (٣) لا تُهِ يُسنَ الْفَقِينِ أصله لاهَيْنَنْ بالنون المخفّفة، حذفت عنه النون لالتقاء

<sup>(</sup>١) في بعض نسخ المتن : (للساكنين) بدل (للساكن) .

<sup>(</sup>٢)- بسب هذا البيت للأضبط بن قريع بن عوف السعديّ التميمي، شاعر حاهلي: انظر: "الأعلام": (٢)- بسب هذا البيت للأضبط بن قريع بن عوف السعديّ التميمي، شاعر حاهلي: انظر: "الأعلام": (٣٢٤/١٥)، "خزانة الأدب": (٤٥٥/١١)، "الشعر والشعراء": (صد: ٣٨٩)، "الأغاني": (١٣٣/١٨) وغيرها .

<sup>(</sup>٣)- تخويج البيت: "الأغاني": (٢٨/١٨)، "حزانة الأدب": (٢١/٥٥)، "مغني اللبيب": (١٥٥/١)، "للسان العرب": (١٨٤/٦) (قنس، ركع)، "شرح المفصل": (٤٣/٩)، "المقاصد النحوية": (٩٣٤/٤)، "شرح شواهد المغني": (صــ: ٤٥٠)، "الدرر": (١٦٤/٢)، "جواهر الأدب": (صــ: ٤٥٠)، "رصف المباني": (صــ: ٤٤٢)، "شرح شافية ابن حاجب": (٣٢/٣)، "شرح ابن عقيل": (صــ: ٥٥٠)، "الحماسة الشجرية": (٤٧٤/١) وغيرها.

# وَفِيْ الْوَقْفِ، فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ، وَالْمَفْتُوْحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلْفاً . تَمَّ بِالْخَيْــــرِ، فَالْحَمْــــدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْـــنَ .

الساكن بعدها، والدليل على حذفها: أن لو لم يكن نوناً محذوفة لكان الواجب أن يقول: "لاتهن " بحذف عين الكلمة من معتل العين عند الجزم، (وَفِي الْوَقْفَ ) أي: وكذلك تحذف النون المحقّفة عند الوقف كما يحذف التنوين في الوقف وقيرُدُ مَا حُذف النون المحقّفة إذا ضُمَّ أو كُسر ما قبلها، فيقال في "اغْدرُن، واغْرِي" بخلاف نون التنوين فإنّه لا يرد ما حذف واغْرِن " عند الوقف: "اغْرُو، واغْرِي" بخلاف نون التنوين، فلا يقال في "قاض" حال من حروف العلّة، لأحل التنوين، عند سقوط التنوين، فلا يقال في "قاض" حال الوقف: "قاضي " بالياء بل يقال : "قاض" بسكون الضاد؛ لأنّ التنوين لازم الكلمة عند الوصل، والنون المحققة شيء عارضي قد تلحق بالكلمة، وقد لا، فحعلوا أثر اللازم باقياً عند زواله، وأثر العارض زائلاً مع زواله.

(وَالْمَفْتُوْحُ مَا قَبْلَهَا) أي: إن كان ما قبل النون الخفيفة مفتوحاً (تُقْلَبُ) (١) النون الخفيفة (أَلْفاً) عند الوقف فتقول في "اضْرِبَنْ": "اضْرِبَا" كما تقلب التنوين بالفتح في آخر الكلام ألفاً، ونقول فقط، والسلام أوّلاً وآخراً .

<sup>(</sup>١)- ذكر التنوين ونون التأكيد المحتص بالآخر في آخر الكتاب ثم أخر النون المحتص بآخر الفعل عن التنوين؛ إذ الفعل يستحق التأخير عن الاسم، ثم حتم بحث التنوين بانقلابها ألفاً في الوقف، وهذا كما ترى من باب حسن المحتم، (هندي) .



- القرآنية .
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية .
  - ٣- فهرس الأشعار .
- ٤- فهرس التفصيلي للموضوعات .

| رقم الصفحة | رقم الآية | السورة   | الآية                                  |
|------------|-----------|----------|--|
| YTE        | 10        | يونس     | أنمَ إِدا ما وقع                       |
| 737        | ٤٠        | النور    | إذ أخرج يله لم يكا. يراها ,,,,,,,      |
| ٤٦٧        | 7-1       | الانشقاق | إذا السماء انشقَّت وأذنت لربُّها       |
| 7.1        | 4.5       | الأنبياء | فإن مّت فهم الخالدون                   |
| ٧.٢        | ٨٩        | طه       | قلا يرون ألاّ يرجع إليهم قولاً         |
| ٧٣٤        | ١٧        | هود      | قمن كان على بيّنة من رّبه              |
| 791        | 17"       | البقرة   | لا إلهم هم السفهاء                     |
| V10        | 17        | البقر ة  | لا إلهم هم المعسدون                    |
| 019        | 777       | البقرة   | لا أن يعفون                            |
| ٧٨         | 70        | الدخان   | لا الموتة الأولى                       |
| 72.        | ٨         | هود      | لا يوم يأنيهم ليس مصروفاً عنهم         |
| 777        | 40        | النمل    | لا با اسجدوا                           |
| V19        | 177       | الأعراف  | لست بربكم قالوا بلى                    |
| 777        | 1         | الانشراح | لم نشرح لك صدوك                        |
| ٧٢٢        | ٦         | الضحي    | لم يجادك يتيما فاوى                    |
| VTT        | ٤.        | القيامة  | ليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى       |
| 744        | 47        | الز مر   | ليس الله بكاف عباه                     |
| ۲۸.        | ٧٩        | النساء   | نا أرسلناك للناس رسولاً                |
| 177        | Y7_Y0     | الغاشية  | نَ إلينا إيابهم ثُمَّ إنَّ علينا حساهم |
| 701-222    | 771       | البقرة   | ن تبدوا الصدقات فنعمًا هي              |

| رقم الصفحة | رقم الآية | السورة     | الآية   |
|------------|-----------|------------|---|
| ٤٢١        | ٣9        | الكهف      | إِنْ تَرِنْ أَمَا أَقِلَ                                      |
| 757        | ٤٩        | القمر      | إنّا كل شيء حلقناه بقدر                                       |
| 215        | ٩         | الحجر      | إِنَّا نَحْنَ نَزَّلْنَا الْذَكُرُ وَإِنَّا لَهُ لِحَافَظُونَ |
| 7.7        | 77        | يوسف       | إن كان قميصه قدّ من دير فكذبت                                 |
| 7.7        | 117       | المائدة    | إن كنت قلته فقد علمته   |
| 19.        | 141       | البقرة     | إِنَّ اللهُ غفور رحيم   |
| 177        | 17        | المزمل     | إنَّ لدينا أنكالاً وححيماً                                    |
| 154        | ٣.        | الكهف      | إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات إلَّا لا نضيع                |
| 109        | 1.        | العروج     | إنَّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا              |
| 719        | 174       | البقرة     | إنما حُرِّم عليكم الميتة                                      |
| 7.7.7      | 171       | النساء     | إنما انله إله واحد  |
| ٦٢٨        | 77        | يوسف       | إِنِّي اَرانِي أعصر خمراً                                     |
| 7.7        | ٧٧        | يو منف     | إن يسرق فقد سرق أخ له من فبل                                  |
| ٧.٢        | Υ         | البلد      | أيحسب أن لم يره أحد   |
| 777        | 11.       | بي إسرائيل | ايًّا مَّا تَدْعُوا فَلُهُ الْأَسْمَاءِ الحُسْنَى             |
| 1/         | tota      | المائدة    | أو تقطّع أيديهم   |
| YVX        | 9.        | النساء     | أو حاؤوكم حصرت صدورهم   |
| YY         | ١         | الفاطر     | أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع                                   |
| ٧٣٤        | 177       | الأنعام    | و من كان ميتاً فأحييناه                                       |
| १५१        | 17        | الذاريات   | آبان يوم اللدين   |

| رقم الصفحة  | رقم الآية | السورة      | الآية  |
|-------------|-----------|-------------|--|
| 77.         | ٥         | الجمعة      | مس مثل القوم الذين كذّبوا                    |
| 797         | 17-10     | العلق       | بالناصية ناصية كاذبة                         |
| 71.759      | ٨٥        | يوسف        | الله تفتؤا تذكر يوسفٌ                        |
| 779         | ٥٧        | الأنبياء    | الله لأكبدن أصنامكم                          |
| ٦٢٥         | XYX       | البقرة      | للالة قروء                                   |
| 119         | ٤         | الملك       | مُ ارجع البصر كرّتين                         |
| 2 2 7       | 79        | Ex          | مُ لننْزعنّ من كلّ شيعة آيهم أشدّ على الرحمن |
| 1 £ V       | ١         | الحاقة      | لحاقة ما الحاقة                              |
| 490         | 9.7       | المائدة     | حعل الله الكعبة البيت الحرام                 |
| ٤٦٦         | 97        | الكهف       | حتى إذا ساوى بين الصدفين                     |
| ٦٧.         | o         | القدر       | حتى مطلع الفحر                               |
| 1/1         | 1.0       | الأعراف     | حقيق على أن لا أقول على الله إلاّ الحق       |
| ۱۸۲         | ٣٩        | إبراهيم     | لحمد لله الذي وهب لي على الكبر إسماعيل       |
| 11.         | 91        | الأنعام     | رهم في خوضهم يلعبون                          |
| V20         | 99        | المؤمنون    | بّ ارجعون لعلّي أعمل صالحاً فيما تركت        |
| 700         | 70        | بني إسرائيل | بُكم أعلم بما في نفوسكم                      |
| 779         | 4.1       | البقرة      | بَّنا أتنا في الدنيا حسنةً وفي الأخرة حسنةٌ  |
| ٦٧٤         | 77        | القصص       | دف لکم                                       |
| 7 EV _ Y EO | ۲         | النور       | رانية والراني فاجلدوا كلّ واحد منهما مائة    |
| TVY , Y0    | 40        | البقرة      | سكن أنت وزوحك الحنّة                         |

| رقم الصفحة       | رقم الآية | السورة   | الآية  |
|------------------|-----------|----------|--|
| ٧٥               | ٤         | الدهر    | سلاسلاً وأغلالاً وتسعيراً                              |
| 157              | ٦         | البقرة   | سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم                       |
| 157              | ٥٨        | النحل    | ظلّ وجهه مسودًا وهو كظيم                               |
| ٤٠٣              | Λo        | المائدة  | عدلوا هو أقرب للتقوى                                   |
| 773, 710,<br>Y.Y | ۲.        | المزمل   | علم أن سيكون منكم مرضى                                 |
| YYE              | ٤ +       | الحجر    | عمًا قليل ليصيحن نادمين                                |
| ٧٢٥              | ٧         | الفاتحة  | فير المغضوب عليهم ولا الضالين                          |
| 473              | 777       | البقرة   | بأتوا حرثكم أنى شئتم                                   |
| 115-114          | ٤         | محمد     | إذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب                      |
| 101              | 1.7       | آل عمران | نأمًا الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد                   |
| Yoo              | ٤١        | الزخر ف  | بإمّا نذهبنّ بك  |
| 191              | 1 9       | الضحى    | نأمًا اليتيم فلا تقهر، وأمَّا السائل                   |
| 7.7              | 1.        | المتحنة  | نَإِنْ عَلَمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتَ فَلا تُرجِعُوهُنَّ |
| ٤٣٤              | ٤٦        | الحج     | بإتها لا تعمى الأبصار                                  |
| VYE              | 109       | آل عمران | نيما رحمة من الله لنت لهم                              |
| ٦٦٨              | ٣.        | الحج     | فاحتنبوا الرحس من الأوثان                              |
| 757 _ 757        | ٧١        | اليقرة   | بذبحوها وما كادوا يفعلون                               |
| 777              | ٦٥        | الواقعة  | ظلتم تفكّهون   |
| 015              | ٤         | الشعراء  | ظلت أعناقهم لها خاضعين                                 |

| رقم الصفحة | رقم الآية | السورة   | T.FI   |
|------------|-----------|----------|--|
| 175.37     | ۲۸        | المائدة  | ناقطعوا أيديهما                              |
| 7" 2 .     | ٤         | التحريم  | قد صغت قلوبكما                               |
| 474        | 9 £       | الشعراء  | كبكبوا فيها هم والغاوون                      |
| 777        | 77        | النقرة   | للا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون          |
| 777        | 97        | يو سف    | لمما أني حاء البشير                          |
| ٧٢٩        | 7 &       | العنكبوت | ما كان حواب قومه إلاّ أن قالوا               |
| 271        | ٤٧        | الحَافة  | ما منكم من أحد عنه حاجزين                    |
| 220        | 20        | النور    | منهم من يمشي على بطنه                        |
| 71.        | 7_0       | F. 40    | هِب لِي مَن لَدَنك ولياً يَرثني              |
| 010        | 11        | فصّلت    | النا أتينا طائعين                            |
| ۲۸.        | ٩         | الشمس    | لد أفلح من زكّاها                            |
| 791        | ٣٣        | الأنعام  | د نعلم إنّه ليحزنك الذي يقولون               |
| V51        | 7.4       | الأحزاب  | د يعلم الله المعوّقين                        |
| ۲.7        | ٣١        | آل عمران | ل إن كنتم تحبون الله فاتبعوبي يحببكم الله    |
| 109        | 7         | الجمعة   | ل إنَّ الموت الذي تفرُّون منه فإنَّه ملاقيكم |
| 115        | 77        | الجائية  | ل الله يحييكم                                |
| 771, 731   | 1         | الإخلاص  | ل هو الله أحد                                |
| 115        | ٧٩        | يس       | کیپها  |
| 147,034    | ٤ - ٣     | التكاثر  | ئلاً سوف تعلمون ثمّ كلاً سوف نعلمون          |
| 015        | ٤,        | یس       | تلٌّ في فلك يسبحون                           |

| رقم الصفحة | رقم الآية | السورة      | الآية                                  |
|------------|-----------|-------------|--|
| . £Y.      | 111       | المائدة     | كنت أنت الرقيب عليهم                   |
| 750        | ٤٧        | آل عمران    | كن فيكون                               |
| 707        | 44        | البقرة      | كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم |
| 700        | 79        | Frys        | كيف نكلُّم س كان في المهد صبياً        |
| ٧٢٦        | ١         | البند       | لا أقسم بمنا البلد                     |
| 777        | ١         | القيامة     | لا أقسم بيوم القيامة                   |
| 777        | Yoź       | البقرة      | ا بيع فيه ولا خلَّة                    |
| 07.        | 151       | السياء      | لا يحبُّ الله الجهر بالسوء من القول    |
| ٧.٥        | ١         | العلاق      | علَّه يحدَّث بعد ذلك أمراً             |
| 0/1        | ۲.        | Fire        | لم أك يغيًا                            |
| 710        | ١         | الْبِيِّنة  | لم يكن الذين كفروا                     |
| . oAV      | ۸,        | يو سيف      | ن أبرح الأرض                           |
| Y £ 1      | 71        | الحشر       | نن ألحرجوا لا يخرجون                   |
| ٧٣٨        | 7.1       | بني إسرائيل | و أنتم تملكون                          |
| ۲۹۲, ۹،۳,  | 77        | الأنبياء    | و كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا      |
| 777        |           |             |  |
| 74         | V         | الجيجو      | ر ما تأثينا بالملائكة                  |
| ٥٧٨        | 77        | يو سف       | بسحنن وليكوناً من الصاغرين             |
| 7.7.5      | 11        | الشوري      | س كمثله شيء                            |
| ٧٠٢        | YA        | الجن        | علم أن قد أبلغوا رسالات رهم            |

| رقم الصفحة | رقم الآية | السورة      | الآية                                       |
|------------|-----------|-------------|---|
| 7+5        | ٧٣        | طه          | ليغفرننا                                    |
| TYT        | 184       | الأنعام     | ما أشركنا ولا آباؤنا ,                      |
| ٣.,        | 77        | النساء      | ما فعلوه إلاّ قليل                          |
| VYA        | 114       | المائدة     | ما قلت لهم إلاً ما أمرتني به أن اعبدوا الله |
| VYO        | 17        | الأعراف     | ما منعف أن لا تسجد إذ أمرتك                 |
| YTY        | ۲,        | النمل       | ما لي لا أرى الهدهد                         |
| TT. 11.    | 7"1       | يو سف       | ما هذا بشراً                                |
| TT 1V.     | ۲         | الجعادلة    | ما هن أسهاقهم                               |
| 775        | 40        | نوح         | ئمّا حطيناتهم أغرقوا                        |
| 400        | ٨٢        | النساء      | من عند غير الله                             |
| 197        | Y _ 7     | الهمزة      | نار الله الموقدة التي تطُّلع على الأفندة    |
| 195        | 171       | النساء      | انتهوا حيراً لكم                            |
| 77.        | ۲,        | ص           | نعم العبد                                   |
| ۳7.        | 14        | الحاقة      | نفخة واحدة                                  |
| 773,       | ١.        | يونس        | وآخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين       |
| 277        | 11        | اخمعة       | وإذا رأوا تجارةً أو هَواً انْفضُوا إليها    |
| 111,7.3    | 172       | البقرة      | وإذَ ابتلى إبراهيم ربّه                     |
| 019        | 77        | بني إسرائيل | وإذاً لا يلبثون خلافك إلاَّ قليلاًّ         |
| 771        | ٤A        | الذاريات    | والأرض فرشناها فنعم الماهدون                |

| رقم الصفحة | رقم الآية | السورة  | الآية   |
|------------|-----------|---------|---|
| V £ 0      | 17 = 17   | الفجر   | وأمَّا إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانن     |
| ٠٣٣, ٣٣٠   | OV        | الأنفال | رَامًا تخافنٌ من قوم خيانةٌ                             |
| 777,307    | ۲٦        | Fire    | وإمّا نريّن من البشر أحلماً                             |
| 711, 777   | ٦         | التوبة  | إن أحد من المشركين استحارك                              |
| 771        | 171       | الأنعام | وإن أطعتموهم  |
| 7.9        | 4-4       | الروم   | إن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم فإذا هم يقنطون           |
| ovo        | 115       | البقرة  | أن تصوموا حير لكم                                       |
| 7.4        | 7         | الطلاق  | إن تعاسرتم فسترضع له أحرى                               |
| ٦.٨        | YA        | التوبة  | إن خفتم عيلةً فسوف يعنيكم الله من فضله                  |
| 791        | 0         | الأنفال | إن فريقاً من المؤمنين لكارهون                           |
| 199        | 154       | البقرة  | إِنْ كَانْتُ لَكِيرِةً إِلاَّ عَلَى الذِّينِ هَدَى الله |
| 750        | ۲۸.       | البقرة  | إن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة                          |
| 7.7        | ۲٦        | يو سف   | إن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت                           |
| ٦٩٨        | 7"7       | يس      | إِنْ كُلُّ لِمَا جَمِيعِ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ          |
| 277        | ١٦        | هود     | إنَّ كلاُّ لما ليوفينهم                                 |
| 799        | 1/17      | الشعراء | إن نظنك لمن الكاذبين                                    |
| 1/1        | 1.7       | البقرة  | اتبعوا ما تتاو الشياطين على ملك سليمان                  |
| DAY        | ٧١        | المائدة | حسبوا أن لا تكون فتنة                                   |
| ٥٣٨        | 7,9       | التوبة  | خضتم كالذي حاضوا  |
| N37, N7V   | ۸۲        | يو سف   | اسأل القرية   |

| رقم الصفحة | رقم الآية | السورة     | الآية                                       |
|------------|-----------|------------|---|
| 228        | ٥         | الشمس      | السماء وما يناها                            |
| ११०        | ١         | الشمس      | الشمس وضحاها                                |
| 310_010    | ٤         | يوسف       | الشمس والقمر رأيتهم لي ساحدين               |
| 777, PYV   | 40        | التوبة     | ضاقت عليهم الأرض بما رحبت                   |
| 70.        | 77        | الأعواف    | طفقة يخصفان عليهما من ورق الجنة             |
| 7.7.5      | 11        | الأحقاف    | قال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان حيراً ما |
| 778        | ٥         | الأحزاب    | كان الله غفوراً رحيماً                      |
| 3775       | 7 €       | البقرة     | كان من الكافرين                             |
| 777        | ٧٩        | النساء     | كفى بالله شهيداً                            |
| 370        | 14        | الكهف      | كلبهم باسط ذراعيه بالوصيد                   |
| 750,779    | ٥٢        | القمر      | ركلّ شيء فعلوه في الزبر                     |
| 209        | 77        | اليقرة     | كم آتيناهم من آية                           |
| 809        | ٥٨        | القصص      | كم أهلكنا من قرية                           |
| 779        | ۲         | النساء     | لا تأكلوا أمولهم إلى أموالكم                |
| T £ 1      | 197       | البقرة     | لا تحلقوا رؤوسكم                            |
| 781        | 750       | البقرة     | لا تعزموا عقدة النكاح                       |
| 177,77     | 190       | البقرة     | لا تلقوا بأيديكم إلى النهلكة                |
| 71.        | ٦         | المدئر     | رلا تمنن تستكثر                             |
| ٥٩٥        | 77        | المر سالات | رلا يؤذن لهم فيعتذرون                       |
| 771        | ٧1        | طه         | ولأصلَّبنَّكم في حذوع النخل                 |

| رقم الصفحة | رقم الآية | السورة   | الآية                                   |
|------------|-----------|----------|---|
| ٧٣٦        | 771       | البقرة   | ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم    |
| 590        | 44        | القيامة  | التفت الساق بالساق                      |
| ٦٨١        | 140       | البقرة   | لِتَكْبَرُواْ الله على ما هداكم         |
| 127        | 771       | البقرة   | لعبد مؤمن خير من مشرك                   |
| VIE        | Y1 _Y.    | المروج   | الله من ورائهم محيط بل هو قرآن بحيد     |
| 790        | 97        | آل عمران | لله على الناس حج البيت                  |
| 749        | 77        | لقمان    | لو أنَّ ما في الأرض من شحرة أقلام       |
| ۲۸.        | ٥٢        | الروح    | لُوا مدبرين                             |
| 019        | 101       | البقرة   | لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض          |
| 254        | 17        | طه       | ما تلك بيمونك يا موسى                   |
| 310,000    | 77        | الأنفال  | ما كان الله ليعلُّهم                    |
| 779        | 7 £       | التكوير  | ما هو على الغيب بظنين                   |
| ٥٣٨        | . 10      | الحج     | المقيمي الصلاة                          |
| ۸.۲        | No.       | آل عمران | من يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه  |
| AYA        | 1.5       | الصافات  | ناديناه أَنْ يا إبراهيم                 |
| ٤٦٦        | 1         | النجم    | النجم إذا هوى                           |
| T { }      | ٤×        | النازعات | يمني النفس عن الهوى                     |
| 700        | 7.7       | الروم    | هو الذي يبدأ الخلق ويعيده وهو أهون عليه |
| £0Y        | ۸۳        | القصص    | ي كأنّه لا يفلح الكافرون                |
| YIT        | 119       | آل عمران | ا أنتم أولاء تحبولهم                    |

| رقم الصفحة | رقم الآية | السورة  | الآية  |
|------------|-----------|---------|--|
| V17        | 1.9       | النساء  | ها أنتم هؤلاء حادلتم                                 |
| ۳۸۸        | ٧ - ٦     | الفاتحة | اهدنا الصراط المستقيم                                |
| YTT        | ١         | الدهر   | هل أتى على الإنسان                                   |
| ٦٦٨        | ٣         | الفاطر  | هل من حالق غير الله                                  |
| 79.        | ٥٨        | الأعراف | يا أَيْهَا النَّاسِ إِنِّي رَسُولِ اللَّهُ إِلِيكُمْ |
| ۲۸۸        | YIV       | البقرة  | بستلونك عن الشهر الحرام فنال فيه                     |
| 000        | ٧         | طه      | يعلم السر وأخمعي                                     |
| 779,197    | ¥9        | يوسف    | يوسف أعرض عن هذا                                     |
| 277,773    | 1.7       | طه      | يوم ينفخ في الصور                                    |
| 277,773    | 119       | المائدة | يوم ينفع الصادقين صدقهم                              |

#### فهرس الأحاديث النبويّة الواردة في الكتاب

| رقم الصفحة | طوف الحديث   |
|------------|--|
| 00         | البكر تستأمر، وإذمًا صماتها، والأيّم تعرب عن نفسها   |
| 777        | اطلبوا العلم ولو بالصين  |
| 70.        | كالراعي يرعى حول الحمي يوشك أن يرتع فيه  |
| £Υ         | كلُّ أمر ذي بال نم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع   |
| 119        | كما صلّيت وسلّمت وباركت ورحمت وترحمت   |
| 777        | كنت نبيًّا و آدم بين الماء والطين  |
| 771        | لا حول و لا قوَّة إلاَّ بالله  |
| 747        | لو كان العلم عند الثريا لناله رجال من هؤلاء  |
| V19        | و كان على أبيك دين فقصيته أما كان يقبل منك   |
| Y19        | ولا قومك حديثوا عهد بالكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم   |
| 171        | س تشبّه بقوم غهو منهم  |
| 701        | الله المناه المناه والمعمد المناه الم |
| 715        | لناس بحزيزن بأعمالهم إن حيراً فحيرٌ وإن شرًا فشرٌّ   |
| 077        | لا أحدُ أحب إليه المدح من الله   |
| ٤.٣        | لا بشرب الخمر حين يشركها وهو مؤمن  |

| رقم الصفحة | بار                             | الأشع   | الرقم |
|------------|---------------------------------|---|-------|
| 273        | يلق فيها حاذراً وظباء           | إنّ من يدخــل الكنيســـة يومـــأ                              | - 1   |
| 222        | حب النبي محسّد إيالنا           | فكفى بنا فضلاً على من غيرنا                                   | _ ٢   |
| 707        | يا ليت عيناها لناً و فاها       | واهاً لليلسي واهاً واهاً                                      | _+    |
|            | ثنتان منها فما للصرف تصويب      | موانع الصرف تسع كلّما احتمعت                                  | - 2   |
| Y1 - Y+    | وعجمة ثمّ حمسع ثمّ تسركيب       | عدل ووصف وتأنيث ومعسرفسة                                      | a     |
|            | ووزن الفعل وهذا القول تقريب     | والنون زائمةً من قبلهما ألف                                   |       |
| 7 £ 9      | إلى الشرُّ دعَّاء و للشر جــالب | ف إنساك إنساك المسراء فالسه                                   | _0    |
|            | وما كاد نفساً بالفراق تطيب      | أتحصر سلمي بالفراق حبيبها                                     | - 7   |
| 750        | يكمون وراءه فسرج قسريب          | عسى الحسم السدي أمسيت فيه                                     | -4    |
|            | و يأتي أهله النائسي الغسريب     | فيشفي مبتلئ و يفك عان   |       |
| 247        | ويئري ذو حفرت وذو طويت          | فإنّ الْماء ماه أبي و حدّي                                    | _\    |
| ٤٦٤        | أكاد أعص بالماء الفرات          | فساغ لي الشمراب وكنت قبــلاً                                  | - 9   |
| 714        | ليت شباباً بــوعُ فـــاشتريتُ   | ليت وهـل ينفـع شيئماً ليـت                                    | - 1 + |
| 118        | ومختبط ثما تطيح الطـــوائـــح   | وليبك يزيدُ ضارعٌ لخصومة                                      | -11   |
| 171        | فأنسا ابسن قيس لا بسراح         | من صدة عن نيسرالحسا   | -17   |
| ٦٤٦        | قد كان من طول البلي أن يحصحا    | ربع عفا من بعد ما قد انمحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | -15   |
| 757        | ر سيس الْهوي من حبّ مية ييْرح   | إذا غيّر الْهَجر المحبين لَم يكـــد                           | -1 €  |
| ۷۸۶, ۵۰۷   | لعلَّ الله يسرزقنني صلاحاً      | أحبُ الصالحين ولست منهم                                       | -10   |
| ۸V         | لُها الصرف في الإعراب يتنشــــد | ألا إنَّ أَسَمَاءِ النبيين سبعة                               | -17   |
|            | شعیب و لوط والنسبی محستسد       | فشيث ونوح ثُمَّ هود وصالح                                     |       |

| رقم الصفحة | شعار   | الأد                                | الرقم |
|------------|--|-------------------------------------|-------|
| 101        | يتوهنّ أبناءُ الرجال الأماحـــد                  | بنونا بنو أبنائنا وبناتنا           | -1Y   |
| 175        | لكنت اليوم أشعر من لبيد                          | و لو لا الشعر بالعلماء يسزري        | -17   |
| 377        | فمطلبها كهالأعليه شذيا                           | إذا الْمرءُ أعيته السيادة ناشياً    | _19   |
| 7/1        | فتی حتاك يـــا ابـــس أبى زيـــاد                | فلا والله لا بلقسي أنساس            | _۲.   |
| 3.4.5      | وليداً، وكهلاً وحين شبت وأمردًا                  | ما زلت أبغي الْمال مذ أنا يافع      | - 7 1 |
| 7.4.7      | إل حَمامتك أو نصفُه فَقُـد                       | قالتُ ألا ليتما هذا الحمام لنا      | -44   |
| 799        | وجبت عليك عقوبة المتعملة                         | بالله ربّك إن قتــلتَ لُمُسْلمـــاً | -44   |
| 777        | لكن مدحت مَقَالـــــــق بمُحَمّـــد              | ما إن مدحت محمَّداً بحقــالــــي    | - 4 5 |
| Y . T      | لقائسل يا نصــرُ نصــرُ نصــرُ                   | إنِّي و أسطار سطرن سطراً            | _ ۲0  |
| 717        | لا يلقينكم في سوأة عمر                           | يا تيم تيم عدي لا أبا لكم           | _ ۲٦  |
| 717        | رحيم الْحَواشي لا حراً ولا نسزر                  | ألها بشر مثل الحريسر ومنطق          | -44   |
| 777        | إذا هو بالمحد ارّتــدى و تـــأزّرا               | ولا أب وابناً مثل مروان وابنـــه    | - ۲ ۸ |
| 797        | ما مسّها مــن نقــــــــــــــــــــــــــــــــ | أقسم بالله أبسو حفص عمسر            | _ ۲ ۹ |
|            | إن كان فجر                                       | فاغفر له اللَّهُمُ                  |       |
| ٤٦٣        | فدعاء قد حلبت عليّ عشاري                         | كم عمةٌ نك يا جريسر وحالسة          | -400  |
| ٤٧.        | فسما فأدرك خمسة الأشبار                          | ما زال مد عقدت يداه إزاره           | - 41  |
| 7.40, Y.Y  | أن سوف يأتي كلّ ما قُدرا                         | واعلم فعلم المرء ينفعه              | -177  |
| ٧١٥        | أمات وأحيا، والذي أمرد الأمسر                    | أما والذي أضحك وأبكي والذي          | -44   |
| VYI        | في بير لا حور سرى و ما شعر                       | واختار في الدين الْحروريُّ البطر    | - ٣ ٤ |
| APY, VYF   | إلاً اليمافيسر و إلاّ العيسس                     | وبلدة ليسس بها أنيس                 |       |

| رقم الصفحة | ار                                | الأشع                                 | الرقم |
|------------|-----------------------------------|---------------------------------------|-------|
| ٧٤         | هو الْمسك ما كرّرتهُ يتضــوّع     | أعد ذكر نعمان لنا أنَّ ذكـــره        | -47   |
| 7.1        | حرير ولكن في كليب تواضع           | أيا شاعراً لا شاعر اليوم مثلبه        | _٣٧   |
| 779        | هل الأزمن اللاتي مضيَّنُ رواجع    | اً يا مَنْزَلَيْ سلمي سلامٌ عليكمـــا | _٣٨   |
|            | تلاث الأثافي والديار البلاقع      | وهل يرجع التسليم أو يكشف العما        |       |
| 447        | عليه الطير تسرقيمه وقسوعساً       | أنا ابن التارك البكريّ بشر            | 49    |
| ٤٦٦        | نحمأ يضيء كالشهاب ساطعا           | أما ترى حيت سهيـــل راكبـــــاً       | - £ + |
| ٦٣٤        | وآخر مثن بالذي كنت أصنع           | إذا متُ كان الناس صنفان شامتٌ         | - ٤ ١ |
| Yox        | تركع يوماً والدهر قـــد رفعـــه   | لا تسهيسن الفقيسر علَّاك أن           | - 5 7 |
| 099        | أحبُّ إلَيَّ من لبس الشَّفـوف     | للبسس عبساءة وتقسرً عيسني             | - 27  |
| 474        | بالحسّ أو بالحكم حسيّ يقســق      | كلّ لذي أجزاء أنستي تفتسرق            | _ £ £ |
|            | خلاف: "بيع العبد كـلِّ أجمـع"     | ف:"قام زید کلّه" ممتنع                |       |
| Y+1        | فراقك لم أبخل وأنت صديق           | فلو ألَّك في يوم الرخاء سألتــــني    | _ £ 0 |
| 799        | أعدُ عَيالي شعبةً من عيالك        | حملا الله لا أرجو سواك، وإنمــــا     | _ £ ٦ |
| ١٢٨        | بسقط اللوي بين الذَّحول فحومل     | قفا بهك من ذكري حبيب ومنزل            | _ £ Y |
| 14117      | كفاني وَلَم أطلب قليل من الْمال   | ولو أنما أسعسي لأدني معيشـــة         | - £ A |
|            | وقدُ يدرك المُجد المؤثل أمشماليُّ | ولكنما أسعمي لَحْمد مؤثماً            |       |
| 771        | و لم يشفق على نغص الدخسال         | وأرسلها العــراك ولَم يُذدهـــا       | - £ 9 |
| 499        | و كل نعيم لا محالـــة زائـــل     | ألا كل شيء ما خلا اللهُ باطل          | _0.   |
| 425        | عوذاً يزجّى حلفها أطفالُها        | الواهب المائة الهجان وعبدهما          | _01   |
| 258        | لمه فرجمة كحمل العقمال            | رعما تكره النفوسُ من الأمير           | -07   |

| رقم الصفحة | عار  | الأش                                 | لرقم  |
|------------|--|--------------------------------------|-------|
| 05.        | يخال الفرارُ يراخبي الأجل                                | ضعيف الكاينة أعداؤه                  | _01   |
| 070        | بيتاً دعائمه أعزُّ وأطمولُ                               | إنَّ الذي سمك السماء بني لنا         | _0 8  |
| 71.        | وإذا تصبك خصاصة فتحمسل                                   | استغن ما أغناك ربّك بالغسين          | _00   |
| 770        | ولا سيَّما يومُ بــــدارة حلحــــل                       | ألا رُبُّ يوم صالح لك منهما          | _07   |
| 199        | وليس عليك يا مطر الســــــــــــــــــــــــــــــــــــ | سلام الله يا مطر عليهما              | _0\   |
| 71.        | عليك ورحممة الله السلام                                  | أ لا يا لنحلة مــن ذات عـــرق        | -01   |
| TT.        | تحلّى عند صرعته الظلام                                   | فباتت تقول: أصبح ليل حسني            | _09   |
| 275        | وأسيافنا يقطرن من نجدة دمــــأ                           | لنا الجفنات الغرّ يلمعن بالضحي       | _ 1 + |
| 777        | ولا شعوب هوى مني ولا نقـــم                              | لا حبّدا أنت يا صنعاء من بلسد        | -71   |
| 7.7.5      | يضحكن عن كالبــرد المنحّــم                              | بيضٌ تسلاتٌ كعساج خُسمٌ              | - 77  |
| 198        | إذا أنّه عبد القفا واللهازم                              | وكنت أرى زيداً كما قبل سيّداً        | -77   |
| 774        | كأنْ ظَبِيةٌ تعطو إلى ناضر السُّلم                       | ويوماً تُوافينا بوجه مقسّم           | -72   |
|            | ألا تكلى أمير المؤمنيا                                   | الايسا عيسنُ أَسْعِلْدِيثُ           | _ 7.0 |
| ٤.         | وحبُّ رســول ربِّ الْعَالَميَّنَــا                      | و كــلُّ منــاقب الْحَيــرَ فيـــه   |       |
|            | ترى مولَى رســولِ الله فِيْنـــا                         | وكتَّا قَبِسُ مُقتَـلِـهِ بِحُبُّـرِ |       |
|            | ولم يُحلَقُ مِسنَّ الْمُتَحَسِّرِ لِنَسا                 | وليس بكاتم عِلْماً للديمة            |       |
| 70,104     | وقولي إنَّ أصبتُ لقد أصابــن                             | أقلّي اللسوم عسادل والعنابسن         | _11   |
| Vέ         | وقف و وصل وتحريك وتسكين                                  | ضرورة الشعر عشر عد جملتها            | _77   |
|            | صرف ومنع وما في الغير تحسين                              | حدف وإثبات وتخفيف وتشديد             |       |
| 711        | لعمر أبيك إلاً الفرقدان                                  | وكل أخ مفارقه أحوه                   | _7.1  |

| رقم الصفحة | فار                               | <i>شانا</i>                                  | الرقم |
|------------|-----------------------------------|--|-------|
| £ 47- £ 47 | فلنا القوم إخروان                 | صفحنا عسن بسيني ذهسل و                       | _79   |
|            | وقوماً كاللذي كالسوا              | عسى الأيام أن يسرجع                          |       |
| £A£        | وأربع فثغرها لمان                 | لهبا تنايا أربع حسان                         | _Y *  |
| ٧.٣        | كانْ تُدياه خُفَّان               | ونحر مشرق الملون                             | -Y1   |
| ٤١         | يغوص البحر من طلب اللآلي          | تسروم العسرَّ ثسمَ تنسام ليسلاً              | -٧1   |
|            | ومن طلب العلى سهر الليــــالي     | بقدر الكــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |       |
| ٧٤         | صبت على الأيام صرن لياليسا        | صبّت علي مصائب لو أنحا                       | - ٧1  |
| 0          | معين على اجتناب النواهسي          | رؤية الفكر ما يؤل لـــه الأمـــر             | -Y:   |
| 071        | كوادي السباع حين يظلم وادياً      | مررت على وادي السباع ولا أرى                 | _Y4   |
|            | وأخوف إلاّ ما وقى الله ساريــــاً | أقل به ركب أتوه تأيةً                        |       |
| ٧.٤        |                                   | كأن وريديه رشاءا خلب                         | -V.   |

| الصفحة | الموضوع             | وقم   |
|--------|---------------------|-------|
| ٥      | الإهداء             | - 1   |
| ĭ      | مقدّمة الحقق        | -4    |
| Λ      | مقدّمة التحقيق      | - 17  |
| 17     | التقدم              | - ž   |
| 71     | حياة صاحب الكافية   | _0    |
| 70     | حياة صاحب الصافية   | _ 7   |
| ۳.     | وصف المخطوط         | _\    |
| 27     | صور المخطوطات       | _ ^   |
|        | النص الحُقَق        |       |
| 4.1    | مقادمة الكتاب       | _9    |
| £Y     | تعريف الكلمة        | -1    |
| 50     | أقسام الكلمة        | - 1   |
| ٤٨     | تعريف الكلام        | -1    |
| ٤٩     | تعريف الاسم         | -1    |
| ٥.     | حواص الاسم          | -1    |
| ٥٣     | تعريف المعرب        | -1    |
| ٥٤     | حكم المعرب          | -1    |
| ٥٥     | تعريف الإعراب       | -1,   |
| ٥٦     | أنواع الإعراب       | -1/   |
| ٥٨     | إعواب أتواع الإعراب | - 1 ' |
| ٧.     | غير المنصوف         | -4    |
| VI     | بيان العلل التسعة   | -4    |
| VY     | حكم غير المنصوف     | -4.   |

| الصفحة | الموضوع                       | لرقم  |
|--------|-------------------------------|-------|
| 77     | العدل                         | -77   |
| ۸۰     | الوصف                         | _ 7 5 |
| ۸۳     | التأنيث                       | _ 4 0 |
| 7.7    | المعرفة والعجمة               | - ٢ 7 |
| AA     | الجمع                         | - ۲۱  |
| 9 7    | التركيب                       | - Y / |
| 95     | الألف والنون                  | _ ٢ - |
| 90     | وزن الفعل                     | -Y" . |
| 94     | يبان العلميّة المؤثرة         | _ ٣1  |
| 1 + 1  | حكم غير المنصوف               | - 4-4 |
| 1.0    | المرفوعات                     | _ 77  |
| 1.7    | الفاعل                        | _ ٣ ٤ |
| 1.4    | مقام العاعل                   | _40   |
| 114    | تنازع الفعلان                 | -4-   |
| 171    | مفغول ما لم يسم فاعله         | -41   |
| 127    | المبتدأ والخبر                | - 17/ |
| 11.    | اخبر                          | _ ٣ ٥ |
| 121    | ما ينعلني بالمندأ والخبر      | - ٤ . |
| 771    | خبر إِنَّ وَأَخُواهًا         | - £ ' |
| 174    | خبر لا التي لنفي الحنس        | _ž`   |
| 14.    | اسم ما ولا المشبّهتين بـ: ليس | - 2 1 |
| 177    | المصوبات                      | _ £ 1 |

| الصفحة | الموضوع                          | الرقم  |
|--------|----------------------------------|--------|
| 175    | المفعول المطلق                   | _ £ 0  |
| 177    | حذف فعل المفعول المطلق           | - 57   |
| 19.    | المقعول به                       | _ £ V  |
| 197    | حذف فعل المفعول به               | _ £ /\ |
| 190    | المنادي                          | _ £ 9  |
| 7.5    | توابع المناذي                    | _0,    |
| ۲١.    | المنادى المعرّف باللام           | -01    |
| 717    | المنادى المصاف                   | _07    |
| 717    | توحيم المنادى                    | _01    |
| 775    | الناءوب                          | _5 5   |
| 77%    | حذف حرف النداء                   | _00    |
| 772    | ها أضمر عامله                    | _07    |
| 7 £ A  | التحفير                          | -01    |
| 707    | المفعول فيه                      | _0/    |
| YOX    | المفعول له                       | _09    |
| 777    | المفعول معه                      | _ 7 •  |
| YTY    | اخال                             | _71    |
| 17.7   | التمييز                          | -77    |
| Y92    | المستقفي                         | -71    |
| 414    | خبر كان وأخواتما                 | _7 2   |
| 717    | اسم إنَ وأخواقا                  | -70    |
| TIV    | المنصوب بـــ: لا التي لنفي الجنس | _77    |

| الصفحة | الموضوع                         | لرقم    |
|--------|---------------------------------|---------|
| TT.    | خبر ما ولا المشبّهتين بـــ: ليس | -11     |
| 444    | الجوورات                        | _1/     |
| mmh.   | المضاف إليه                     | _79     |
| 770    | الإصافة المعنوية                | _\_\    |
| 451    | الإضافة اللفظية                 | -Y1     |
| 727    | إضافة الموصوف والصفة            | -٧٢     |
| ٣٤٨    | إضافة الاسم المماثل             | _\Y     |
| ٣٥,    | إضافة الاسم إلى ياء المتكلم     | _V £    |
| TOT    | الأسماء الستة                   | _٧0     |
| 201    | التوابع                         | _Y 7    |
| TOA    | النعت                           | _٧٧     |
| ۳٧.    | العطفيا                         | _YA     |
| 479    | الماكيد الماكيد                 | -V9     |
| TAY    | اليدل                           | _A.     |
| 490    | عطف البيان                      | -41     |
| 499    | المبنى                          | -44     |
| 2      | حكم المبنى                      | -44     |
| ٤٠٢    | المضمر                          | -15     |
| £1V    | نون الوقاية                     | -40     |
| ٤٢.    | ضمير القصل                      | -47     |
| £YA    | أسماء الإشارة                   | -47     |
| 277    | الموصول                         | - \ \ \ |

| الصفحة | الموضوع           | الرقم |
|--------|-------------------|-------|
| źźA    | أسجاء الأفعال     | _19   |
| 207    | الأصوات           | _9,   |
| 202    | المركبات          | -91   |
| £oV    | الكنايات          | _97   |
| 275    | الظروف            | -95   |
| ٤٧٥    | المعرفة والنكرة   | _9 £  |
| £ 49   | أسماء العدد       | _90   |
| 190    | المذكر والمؤنث    | -97   |
| 0.5    | المثنى            | _91   |
| 0.9    | الجموع            | _91   |
| 019    | جمع المؤنث السالم | _99   |
| 170    | جمع المنكسير      | -1+   |
| oyo    | المصدر            | -1+   |
| ٥٣٢    | اسم الفاعل        | -1+   |
| 059    | اسم المفعول       | -1+   |
| 0 5 1  | الصفة المشهة      | -1.   |
| 001    | اسم التفضيل       | -1.   |
| ٥٧٠    | الفعل             | -1+   |
| OVT    | الماضي            | -1.   |
| ovo    | المضارع           | -1.   |
| 011    | إعراب المضارع     | -1.   |
| ۳۸۵    | تواصب المضارع     | -11   |

| الصفحة | الموضوع                | الرقم      |
|--------|------------------------|------------|
| 7.1    | جوازم المضارع          | -111       |
| 717    | الأمر                  | -111       |
| 710    | فعل ما لم يسمّ فاعله   | - > > > 7  |
| 77.    | المتعدّي وغير المتعدّي | -118       |
| ٦٢٤    | أفعال القلوب           | <u>110</u> |
| 77.    | الأفعال الناقصة        | -117       |
| 755    | أفعال المقارية         | -111       |
| 101    | فعل التعجب             | -11/       |
| 707    | أفعال المدح والذم      | -119       |
| 775    | الحرف                  | -17.       |
| 777    | حروف الجؤ              | -171       |
| 111    | الحروف المشتبهة بالفعل | _177       |
| ٧.٧    | الحروف العاطفة         | -175       |
| V10    | حروف التنبيه           | -175       |
| Y1Y    | حروف النداء            | -170       |
| YIA    | حروف الإيجاب           | ١٢٦        |
| 771    | حروف الزيادة           | -117       |
| YYA    | حوفا التفسير           | _174       |
| V Y 9  | حروف المصدر            | -179       |
| ٧٣.    | حروف المحضيض           | -17.       |
| YTI    | حروف التوقع            | -171       |
| VTY    | حرف الاستفهام          | -177       |

| الرقم | الموضوع              | الصفحة |
|-------|----------------------|--------|
| -177  | حرفا الاستفهام       | VTT    |
| -175  | حروف الشرط           | ٧٣٥    |
| _172  | حرف الردع            | VEO.   |
| -110  | قاء التأليث الساكنة  | 737    |
| -177  | التنوين              | V£9    |
| -177  | نون التأكيد          | YOU    |
| _177  | الفهارس              | V7.1   |
| _179  | فهرس الآيات القرآنية | 777    |
| -12.  | فهرس الأحاديث البوية | 777    |
| -121  | فهرس الأشعار         | VVž    |
| -127  | فهرس الموضوعات       | VV9    |

